

المجلد الثالث من كتاب الاستبصار

فيما اختلف من الاخبار

تتميم
١٤١٩ هـ

SALAR JUNG ESTATE LIBRARY	
(Oriental Section)	
ARABIC PRINTED BOOKS.	
Accession No. ٤٠٢	Cat. No.
Subject.	No.

٢
فهرس الجزء الثالث من كتاب الاستبصار
كتاب الجهاد

باب من يتحقق ان يقتل الغنائم فيهم

باب كيفية قسمة الغنمة بين الفرسان والرجال

باب ان المشركين يأخذون من مال المسلمين شيئاً ثم يظفروهم المسلمون يأخذون

ما اخذوه من المسلم هل يرد عليه ام لا

كتاب الديون

باب انه لا تناع الدار ولا الجارية في الدين

باب الرجل يموت فيقر بعض الورثة عليه بدين

باب من يركب الدين فيوجد متاع رجل عنده بعينه

باب القرض لجز المتفعة

باب المملوك يقع عليه الدين

كتاب الشهادات

باب العدالة المعتبرة في الشهادة

باب شهادة الشريك

باب شهادة المملوك

باب الذي يستشهد ثم يسلو هل يجوز قبول شهادته ام لا

باب كيفية الشهادة على النساء

باب الشهادة على الشهادة

باب شهادة الاجير

باب انه لا تجوز اقامة الشهادة الا بعد الذكر

باب ما يجوز منه شهادة النساء فيه وما لا يجوز

باب ما يجوز فيه شهادة الواحد مع يمين المدعى

باب انه اذا شهد اربعة على امرأة بالزنا احد هو زوجها

باب ان القاذف اذا عرفت ثبوته قبلت شهادته

بابُ الشاهدين يشهدان على رجل بطلاق امرأته وهو غائب فيحضر الرجل
وينكر الطلاق

كتابُ القضايا والاحكام

باب البيّتين اذا تقابلتا

باب من يجبر الرجل على نفقته

باب اختلاف الرجل والمرأة في متاع البيت

باب من يجوز حبسه في السجن

كتاب المكاسب

باب ما يجوز للوالدان يأخذ من مال ولده

باب من له على غيره مال فيجده ثوبه للجاحد عنده مال هل يجوز له ان يأخذ به

باب الرجل يعطى شيئاً لفرقة في المحتاجين وهو محتاج هل يجوز له ان يأخذ منه

شيئاً ام لا

باب كراهية ان يواجر الانسان لنفسه

باب كراهية اجارة البيت لمن يبيع فيه الخمر

باب الخمر عن بيع العذرة

باب كراهية ان يترحم على عتيق

باب كراهية حمل السلاح الى اهل البغ

باب كسب الحجام

باب اجر النائحة

باب اجر المغنية

باب ما كره من انواع المعاش والاعمال

باب الاجرة على تعليم القرآن

باب كراهية اخذ ما ينثر في الاملاحة والاعراس

باب من سرق مالا فاشترى به جارية هل يجوز له وطبها ام لا

باب اللقطة

٢ كتاب البيوع

٢٠

باب بيع المؤمن على أخيه المؤمن

٢١

باب أنه لا ربا بين المسلم وبين أهل الحرب

٢٢

باب كراهية مبايعة المضطر

٢٣

باب أن الاقتراق بالإيدان شرط في صحة العقد

٢٤

باب كراهية الاستقطاط بعد الصفقة

٢٥

باب من أسلف في طعام أو غيره إلى أجل فحضر الرجل ولو يكن عند صاحبه

٢٦

هل يجوز أن يبيعه عليه بسعر الوقت أم لا

باب من باع طعاما إلى أجل فلما حضره الأجل ولو يكن عند صاحبه الثمن هل يجوز أن

٢٧

يأخذ منه مائة مائة

٢٨

باب الرجل يشتري المتاع بثمنه عند بائعه ويقول حتى أجيبك بالثمن كوشرة

٢٩

باب أسلاف الثمن بالزيت

٣٠

باب العينة

٣١

باب الرجل يشتري المملوكة فيطأها فيجد ما حبل

٣٢

باب من اشترى جارية على أنها بكر فوجدها ثيبا

٣٣

باب المملوكين المأذون لهم في التجارة يشتري كل واحد منهما صاحبه من مولا

٣٤

باب الرجل يشتري من رجل من أهل الشرك امرأة أو بعض ولده

٣٥

باب من باع من رجل شيئا على أنه إن ربح كان بينهما وإن خسر لا يلزمه شيء

٣٦

باب من اشترى جارية فأولدها ثم وجدها مسروقة

٣٧

باب متى يجوز بيع الثمار

٣٨

باب الرجل يرب الثمرة هل يجوز له أن يأكل منها أم لا

٣٩

باب النخع عن بيع الحاقلة والمزابنة

٤٠

باب بيع الطيب بالتمر

٤١

باب النخع عن بيع الذهب بالفضة نسيئة

٤٢

باب اتفاق الدراهم المحول عليها

- باب بيع السيوف الحلاقة بالفضة نقداً أو نسيئةً ٥٣
- باب الرجل يكون له على غيره الدراهم فتسقط تلك الدراهم ويتعامل الناس بدراهم ٥٤
- غيرها ما الذي يجب له عليه ٥٥
- باب بيع ما لا يكال ولا يوزن مثل يداً بيد ٥٦
- باب ان ما يباع كيلاً أو وزناً لا يجوز بيع جزأه ٥٧
- باب اعطاء الغنم بالضريبة ٥٨
- باب ثمن المملوك الذي يولد من الزنا ٥٩
- باب بيع العصاير ٦٠
- باب من له شرب مع قوم يستغنى عنه هل يجوز له بيعه ام لا ٦١
- باب من احيا ارضاً ٦٢
- باب حكو ارض الخراج ٦٣
- باب شراء ارض اهل الذمة ٦٤
- باب ان لا يكون له ارض فيلوما الذي يجب عليه فيها ٦٥
- باب بيع الزرع الأخضر قبل ان يصير سنبلاً ٦٦
- باب النخعة على الاحتكار ٦٧
- باب العدد الذين يثبت بينهم الشفعة ٦٨
- باب الرهن يهلك عند المرقن ٦٩
- باب انه اذا اختلف الراهن والمرقن في مقدار ما على الرهن ٧٠
- باب انه اذا اختلف نفسان في متاع في يد واحد منهما فقال الذئبة عند انه من ٧١
- وقال الاخر انه ودببة ٧٢
- باب وجوب رد الوديعة الى كل احد ٧٣
- باب ان العارية غير مضمونة ٧٤
- باب ان المضارب يكون له الرجح بحسب ما يشترط وليس عليه من الخسران شيء ٧٥
- باب ما يكره به اجارة الارضين ٧٦
- باب من استاجر ارضاً بشئ معلوم ثم اوجرها بالكثير من ذلك ٧٧

٤١ باب الصانع يعلّم شيئاً ليصلح فيفسد هل يضر أم لا

٤٢ باب من أكثرى دابة إلى موضع فجاز ذلك الموضع كان عليه الكرا وضمان الدابة

٤٣ كتاب النكاح

٤٤ ابواب تحليل الرجل جاريته لغيره

٤٥ باب انه يجوز ان يحل الرجل جاريته لاختيه المؤمن

٤٦ باب حكم ولد المجارية المحللة

٤٧ باب انه يراعى في ذلك لفظ التحليل دون العارية

٤٨ ابواب المتعة

٤٩ باب تحليل المتعة

٥٠ باب انه لا ينبغي ان يتمتع الا بالمؤمنة العارفة العفيفة دون الخالقة الفاجرة

٥١ باب التمتع بالابكار

٥٢ باب جواز التمتع بالاماء

٥٣ باب انه يجوز الجمع بين اكثر من اربعة في المتعة

٥٤ باب جواز العقد على المرأة متعة بغير شهودا

٥٥ باب اذا شرط ثبوت الميراث في المتعة كان ذلك جائزاً وواجباً

٥٦ باب مقدار ما يحزى من ذكر الاجل في المتعة

٥٧ باب ان ولد المتعة لاحق بابيه

٥٨ باب انه اذا كان لولد الرجل الصغير جارية جاز له ان يطأها بعد ان يتزوجها

٥٩ ابواب ما احل الله العقد عليهن وحرم

٦٠ باب انه لا يجوز العقد على امرأة عقد عليها الاب او الابن وان لم يدخل بها

٦١ باب انه اذا عقد الرجل على امرأة حرمت عليه امها وان لم يدخل بها

٦٢ باب ان حكم الملوكة في هذا الباب حكم المحررة

٦٣ باب انه اذا دخل الام حرمت عليه البنت وان كانت مملوكة

٦٤ باب حد الدخول التي يحرم معها نكاح الربيبة

٦٥ باب ان يترجها ام لا او يملك المجارية ذيطأها

الابن قبل ان يطأها الا ب هل تحرم على الاب مولا

٨٩

باب الرجل يفجر المرأة ايجوز له ان يتزوج ابنتها او ابنتها ام لا

٩٠

باب كراهية العقد على الفاجرة

٩١

باب الرجل يقعد على امرأة ثوب يقعد على اختها وهو لا يعلم

٩٢

باب انه اذا طلق الرجل امرأته تطليقة باينة تجاز له العقد على اختها في الحال

٩٣

باب تحريم الجمع بين الاختين في المتعة ظاهر

٩٤

باب النهي عن الجمع بين الاختين في الوطى بلك اليمين

٩٥

باب الرجل يتزوج امرأة هل يجوز ان يزوج ابنه ابنتها من غير ام لا

٩٦

باب تزويج القابلة

٩٧

باب نكاح المرأة على عمتها وخالتها

٩٨

باب تحريم نكاح الكواف من سائر اصناف الكفار

٩٩

باب الرجل والمرأة اذا كانا ذمييْن فقتل المرأة دون الرجل

١٠٠

باب تحريم نكاح الناصبة المشهورة بذلك

١٠١

باب من عقد على امرأة في عدتها مع العلم بذلك

١٠٢

باب انه متى دخل بها الزوج الثاني لزمتهاعدتان

١٠٣

باب الرجل يتزوج امرأة ثوب علم بعد ما دخل بها ان لها زوجا

١٠٤

باب تزويج المرأة في نفاسها

١٠٥

باب تزويج المريض

١٠٦

ابواب الرضاع

١٠٧

باب مقدار ما يحرم من الرضاع

١٠٨

باب ان اللبن للفحل

١٠٩

ابواب العقود على الاماء

١١٠

باب ان الولد لاحق بالحرم من الابوين اعما كان

١١١

باب ان المملوك اذا كان متزوجا بحرة كان الطلاق بيده

١١٢

باب ان بيع امة طلاقها

باب من تزوج امته على حرة يغير اذنها كان عليه التعزير ١١٢

باب ان الرجل يعتق امته ويجعل عتقها صداقها ١١٣

باب هل يحرم جارية الاب على الابن او جارية الابن على الاب ١١٤

باب ما يجعل المملوك من النساء بالعقد ١١٥

باب ان الرجل اذا زوج مملوكة عبدا كان الطلاق بيلا ومته طلق المملوك ليرقع طلاقه ١١٦

باب الامة تزوج يغير اذن مولاه اى شئ يكون حكم الولد ١١٧

باب انه لا يميز بالعقد على الاماء الا باذن مواليهن ١١٨

باب المهور ١١٩

باب ان يجوز الدخول بالمرأة وان لم يتدملها مهرها ١٢٠

باب ان الرجل اذا سمى المهر دخل المرأة قبل ان يعطيها مهرها كان ديناً عليه ١٢١

باب انه اذا دخل المرأة ولم يسو لها مهرها كان لها مهر المثل ١٢٢

باب ما يوجب المهر كاملاً ١٢٣

باب من تزوج المرأة على حكمها في المهر ١٢٤

باب من عقد على امرأة وشرط لها ان لا يتزوج عليها ولا يتسرى ١٢٥

باب ابواب اولياء العقد ١٢٦

باب ان الثيب ولي نفسها ١٢٧

باب ان لا يتزوج البكر الا باذن ابائها ١٢٨

باب ان الاب اذا عقد على ابنته الصغيرة قبل ان تبلغ لم يكن لها عند البلوغ خيार ١٢٩

باب من يعقد على المرأة سوى ابائها ١٣٠

باب تقضيل بعض النساء على بعض النفقة والكسوة ١٣١

باب القسمة بين الازواج ١٣٢

باب اتيان النساء فيادون الفرج ١٣٣

باب ما يرد منه النكاح ١٣٤

باب حكم الحدود ١٣٥

باب العيوب الموجبة للرد في عقد النكاح ١٣٦

باب العنين واحكامه

١٣٣

باب ان الرجل والمؤنة اذا اختلفا في ادعاء العنة عليه

١٣٤

باب كراهية دخول النحصر على النساء

١٣٥

كتاب الطلاق

١٣٦

ابواب الایلاء

١٣٧

باب مدة الایلاء التي توقفت بها

١٣٨

باب ان المولى اذا الزم الطلاق كانت تطليقه رجعية

١٣٩

باب ما يجب على المولى اذا الزم الطلاق فانه

١٤٠

ابواب الظهار

١٤١

باب انه لا يصح الظهار الا بين

١٤٢

باب حكم الرجل يظاهر من امرأة واحدة مرات كثيرة

١٤٣

باب ان اظاهر الرجل من نسائه جرائنه لم يفسد واحد ما الذي عليه من الكفارة

١٤٤

باب ان الظهار يقع بالحرة والمملوكة

١٤٥

باب ان من وطئ قبل الكفارة كان عليه كفارتان

١٤٦

باب ان من وجب عليه العتق كفارة الظهار فصار اياها ثورا وحدا العتق هل يلزم العتق ام لا

١٤٧

ابواب الطلاق

١٤٨

باب ان من طلق امرأة ثلاث تطليقات السنة لا يحل له حتى تنكح زوجا غيره

١٤٩

باب سابه تقع الفرقة من كتابات الطلاق

١٥٠

باب الوكالة في الطلاق

١٥١

باب ان الواقعة تبعد الرجعة شرط لمن يريد ان يطلق طلاق العدة

١٥٢

باب نفي بيع الشهود في الطلاق

١٥٣

باب ان من طلق امرأة ثلاث تطليقات مع تكامل الشرائط في مجلس واحد وقعت واحدة

١٥٤

باب ان المخالف اذا طلق امرأة ثلثا وان لم يسيئ شرايط الطلاق كان ذلك واقعا

١٥٥

باب طلاق البنائب

١٥٦

باب ان من قلدع من سفر متي يجوز طلاقه

١٥٧

- باب طلاق التي لم يدخل بها ١٥٤
 باب طلاق الحامل المستبين حملها ١٥٨
 باب طلاق الآخر ١٥٩
 باب طلاق المعتوه ١٦٠
 باب طلاق الصبي //
- باب طلاق المريض //
- باب ان حكم الطليقة البائنة في هذا الباب حكم الرجعية ١٦٢
 باب المحر يطلق الامة تطليقتين ثوب شترهما هل يجوز له وطئها بالملك ام لا ١٦٣
 باب ان حكم المأول حكم المحر فيما ذكرناه ١٦٤
 باب من خير امرأته فاختارت الطلاق في الحال او فيما بعده ١٦٥
 باب الخلع ١٦٦
 باب حكم المبادات ١٦٩
 باب ان الاب احق بالولد من الامه //
- باب كراهية لبن والد الزنا ١٧٠

ابواب العدد

- باب ان المرأة اذا حاضت في ابدون الثلاثة اشهر كان عدتها بالا قراً //
- باب عدة المرأة التي تحيض كل ثلث سنين او اربع سنين ١٧٢
 باب ان المرأة تبين اذا رأت الدم من الحيض الثالثة ١٧٣
 باب عدة المستحاضة ١٧٥
 باب ان المطلقة الرجعية لا يجوز لها ان تخرج الا باذن زوجها ولا يجوز له اخراجها ١٧٦
 باب انه اذا طلقها التطليقة الثالثة لو يكن عليه نفقتها ولا سكنها //
- باب ان عدة الامة قرآن وما طهران ١٧٧
 باب ان الامة اذا طلقت ثوابعت كعدتها //
- باب عدة المختلعة //
- باب ان التي تبلغ الحيض لا يثبت منه اذا كانت افسن من لا تحيض لو يكن عليها عدة ١٧٨

باب ان التوفيق عنها زوجها قبل الدخول بها كان عليها عدة ١٤٩

باب ان المهر ثمرات قبل ان يدخل بها كان للمهر عليه كاملاً ١٥٠

باب ان الرجل يطلق امرأته ثم يموت قبل ان يخرج من العدة كونهما من العدة ١٥١

باب انه لا نفقة للمتوفى عنها زوجها في حال حدتها وان كانت حاملاً ١٥٢

باب عدة الامة المتوفى عنها زوجها ١٥٣

باب الرجل يعتق سريته عند الموت ثم يموت عنها ١٥٤

باب عدة المقتع بها اذا مات عنها زوجها ١٥٥

باب ان للطلقة ليس عليها حد ١٥٦

باب المتوفى عنها زوجها هل يجوز لها ان تنبت عن منزلها ام لا ١٥٧

باب ان الغائب اذا طلق امرأته اعتدت من يوه طلقها الا من يوم يبلغها ١٥٨

باب ان اذ مات الرجل غائباً عن زوجته كان عليها العدة من يوم يبلغها ١٥٩

باب ان العدة والحيض الى النساء ويقبل قولهن فيه ١٦٠

باب من اشترى جارية لم تبلغ الحيض لم تكن عليه استبراء ١٦١

باب ان من اشترى جارية ووثق بصلاحها في ان استبراء ما سكن عليه استبراء ١٦٢

باب ان من اشترى من امرأة جارية ذكرت انه لم يطأها احد ثم حبس استبراء ١٦٣

باب من اشترى جارية فلم يقصها في الحال هل يجوز له وطئها قبل ان يستبراء ام لا ١٦٤

باب ان الرجل اذا اشترى باريته لم يجز له وطئها في الفرج ويجوز له فيما دون ذلك ١٦٥

باب الرجل تكون له الجارية يطأها ويوطئها غيره سفاحاً وجاءت بولد من يلق ١٦٦

باب القوم يتبايعون الجارية فوطئها في ليل واحد فجاءت بولد لمن يكون الولد ١٦٧

ابواب اللعان ١٦٨

باب ان اللعان يثبت ياد علم الفجور وان لم ينف الولد ١٦٩

باب ان اللعان يثبت بين المهر والمملوكة والحرة والمملوك ١٧٠

باب ان اللعان يثبت مع الحمل ١٧١

باب الملاح من اخا اقربا بولد بعد مضى اللعان ١٧٢

باب الرجل يقول لامرأة لو اريدك عذراً ١٧٣

كتاب العتق

١٩٩

باب انه لا يجوز ان يعتق كافر

/

باب المملوك بين شركاء يعتق احدهم نصيبه

/

٢٠٠

باب انه لا يعتق قبل الملك

٢٠١

باب من اعتق بعض مملوكه

/

باب الرجل يعتق عبداً عند الموت وعليه دين

٢٠٢

باب من اعتق مملوكاً له مال

/

باب ما يجوز فيه بيع امهات الاولاد

باب انه اذا مات الرجل وترك ام ولد له وولد ما فاما تجعل من نصيب له ما وتعتق في الحال ٢٠٣

٢٠٥

باب من يصح استرقاؤه من ذوى الاسناد ومن لا يصح

٢٠٦

باب ان من لا يصح ملكه من جهة النسب لا يصح ملكه من جهة الرضاع

٢٠٨

باب للرجل يعتق عبداً له وعليه العبد دين

/

باب سوا الركا

باب ان ولداً للعتق وان اعتق اماً له الذكور مخرجون الا انما كان له ولد ذكر كان ذلك للعصبة ٢١٠

٢١١

باب ولاد السابعة

/

ابواب التدبير

/

باب جواز بيع المدير

٢١٣

باب من دير جارية حيلة

٢١٤

باب المدير يابق فلا يوجد الا بعد موت من دبره

/

ابواب المكاتبين

/

باب المكاتب المشروط عليه ان يخرج فهورد في الرق وما حد العجز في ذلك

٢١٥

باب ان لم اذ حبل على المكاتب لئلا يخاله دفتة واحدة ليجب عليه اخذ

٢١٦

باب من وطئ المكاتب بعد ان ادت شيئاً من مكاتبها

/

باب ميراث المكاتب

٢١٧

ابواب الايمان والنذور والكفارات

٢١٤

باب ما يجوز ان يحلف به اهل الذمة

٢١٨

باب الرجل يقسو على غيره ان يفعل فعلا فلا يفعله هل عليه كفارة ام لا

٢٢٠

باب اقسام الايمان وما تجب فيها الكفارة وما لا تجب

٢٢٠

باب انه لا يقع يمين بالعتق

٢٢٠

باب انه لا كفارة قبل العتق

٢٢٠

ابواب النذور

٢٢١

باب اقسام النذر

٢٢١

باب انه لا نذر في معصية

٢٢١

باب من نذر ان يذبح ولدا له

٢٢٢

باب حكم العتق اذا علق بشئ على جهة النذر

٢٢٢

باب من نذر ان يحج ماشيا فحجز

٢٢٣

ابواب الكفارات

٢٢٣

باب ما يعجز عن الكسوة في كفارة اليمين

٢٢٣

باب هل يجوز طعام الصغير في الكفارة ام لا

٢٢٣

باب انه هل يجوز تكرير الاطعام على واحد اذا لم يجد غيره ام لا

٢٢٥

باب كفارة من خالف النذرا والعهد

٢٢٤

باب ان من وجب عليه كفارة الظهار فحجز عنها جرح كان اقبالي في ذمته ولا يحجز له وطء المرأة حتى يكفر

٢٢٤

باب ان كفارة الظهار مرتبة غير غير فيها

٢٢٤

كتاب الصيد والذبائح

٢٢٤

ابواب صيد السمك

٢٢٤

باب النهي عن صيد الجري والمار ما هو والزمار

٢٢٤

باب تحريم السمك الطلف وهو الذي يموت في الماء

٢٢٤

باب صيد الجوس للسمك

٢٢٤

ابواب الصيد

٢٢٤

باب كراهية صيد الليل

باب كراهية لحم الغراب

٢٣٠

باب كراهية لحم الخفاف

٢٣١

باب جواز اكل ما ذبحه الكلب المعلوم ان اكل منه

#

باب صيد كلب الجوس

٢٣٢

باب انه لا يؤكل من صيد الفهد والبارى الا ما ادرك ذكاته

#

باب حكم لحم الحمير الاهلية والخيول والبغال

٢٣٣

باب تحريم اكل لحم الغنم اذا شرب من لبن خنزيرة

٢٣٥

باب كراهية لحم الجملالات

٢٣٦

باب لحم النجاسة

٢٣٧

باب انه لا يجوز الذبح الا بالحديد

#

باب ذبايح الكفار

٢٣٨

باب ذبايح من نصب العداوة لال قتل عليهم السلام

٢٣٩

باب ما يجوز الانتفاع به من الميتة

٢٤٠

باب تحريم جلود الميتة

#

كتاب الاطعمة والاشربة

٢٤١

باب اكل الربيثا

#

باب اكل الثوم والبصل

#

باب كراهية شرب الماء قائما

٢٤٢

باب الخمر يصير خلايا يطرح فيه

#

باب تحريم شرب الفقع

٢٤٣

كتاب الوقوف والصدقات

٢٤٤

باب انه لا يجوز بيع الوقف

#

باب من وقف وقفا ولم يذكر الوقف عليه

٢٤٥

باب من تصدق على ولده الصغار ثم اراد ان يدخل معه غير مقسور

٢٤٦

باب من تصدق بمسكن على غير يجوز له ان يسكن معه ام لا

٢٤٧

٢٣٩

باب السكنى والعمرى

٢٤١

باب من وهب لولده القنطار

•

باب الهبة والمعوضة

٢٤٣

كتاب الوصايا

ابواب الاقرار

•

•

باب الاقرار في حال المرض لبعض الورثة بدين

٢٤٥

باب اقرار بعض الورثة لغير دين على الميت

•

باب الرجل يموت وعليه دين وله اولاد صغار وخلف بمقدار ما عليه من الدين

٢٤٦

باب من مات وخلف متاع رجل بعينه وعليه دين

•

باب ان من اوصى اليه بشئ لا قوام له لم يعطه اياه فملك المال كان عليه الضمان

٢٤٧

باب من اوصى الى نفسيين هل يجوز ان يفرح كل واحد منهما بصفته المال ام لا

•

باب انه لا يجوز الوصية بأكثر من الثلث

٢٤٨

باب صحة الوصية للوارث

•

باب عطية الوالد لولده في حال المرض

٢٤٩

باب الوصية لاهل الضلال

٢٥٠

باب من اوصى بشئ في سبيل الله

•

باب من اوصى بمخرج من ماله

٢٥١

باب من اوصى بسهم من ماله

٢٥٢

باب من اوصى للموكة بشئ

•

باب من اوصى بمخرج وعشق وصدقة ولم يبلغ الثلث ذاك

٢٥٣

باب من خلف جارية حيلة وموكلين فشهدا على الميت ان الولد منه

•

باب من اوصى فقال جوارعني بمهما ولو بدينية

٢٥٤

باب للموصى له يموت قبل الموصى

•

باب ان من كان له ولد اقرب منه ثمنه لم يلقن الى نفية ولا الى انكاره

٢٥٥

باب انه يجوز ان يوصى الى امرأة

كتاب الفرائض

- باب انه يحجب الام عن الثلث الى السادس بربع اخوات ٢٦٨
- باب ميراث الابوين مع الزوج ٢٦٩
- باب ما يختص به الولد الاكبر اذا كان ذكراً من الميراث ٢٧٠
- باب ان الاخوة والاخوات على تفاوت انسا هم لا يرثون مع الابوين ولا على واحد منهما شيئاً ٢٧١
- باب ميراث الزوج اذا الركن للمرأة وارث غيره ٢٧٢
- باب ميراث الزوجة اذا الركن وارث غيرها ٢٧٣
- باب ان المرأة لا ترث من العقار والارضين شيئاً من تربة الارض لها نصيبها من الطوق والخشب ٢٧٤
- باب ميراث الجد مع كلاله الاب ٢٧٥
- باب ميراث الجد مع كلاله الام ٢٧٦
- باب ان مع الابوين او مع واحد منهما لا يرث الجد والجدة ٢٧٧
- باب ان الجد لا يرث من الميراث ٢٧٨
- باب ان ولد الولد يقوم مقام الولد اذا الركن ولد ٢٧٩
- باب ميراث اولاد الاخوة والاخوات ٢٨٠
- باب ميراث الاولى من ذوى الارحام ٢٨١
- باب انه لا يرث احد من المولى مع وجود واحد من ذوى الارحام ٢٨٢
- باب من خلف وارثاً مملوكاً ليس له وارث غير ٢٨٣
- باب ان ولد المملوكة يرث اخواله ويرثونه اذا الركن هناك امر ولا اخوة من امر ولا جد لها ٢٨٤
- باب ميراث ولد الزنا ٢٨٥
- باب ان من اقرب ولد ثمنه لم ينفاه لم ينفه الى انكاره ٢٨٦
- باب ميراث الحميل ٢٨٧
- باب ميراث المولود الذي ليس له مال الرجال ولا ما للنساء ومن يشكك امره ٢٨٨
- باب ميراث المجرى من خلعها في ميراث المجرى اذا تزوج بواحدة من محرمات شريعة الاسلام ٢٨٩
- باب انه يرث المسلم الكافر ولا يرثه الكافر ٢٩٠
- باب ان القاتل خطا يرث المقتول ٢٩١

باب الزوج والزوجة يرت كل واحد منهما من دية صاحبه ما لم يقتل احدهما الآخر ٢٩٢

باب ميراث من لا وارث له من ذوى الارحام والموالي ٢٩٣

باب ميراث المفقود الذي لا يعرف له وارث ٢٩٥

باب ميراث المستهل ٢٩٦

باب ميراث السائبة ٢٩٧

كتاب الحدود

باب من يجب عليه الجلد ثم الرجم ٢٩٨

باب ما يحصن وما لا يحصن ٣٠٠

باب من زنى بذات محرم ٣٠١

باب من تزوج امرأة ولها زوج ٣٠٢

باب المكاتبة التي اذنت بعض مكاتبتها شوق عليها مولاها ٣٠٣

باب المريض المدنف يصيب ما يجب عليه فيه الحد كيف يقام عليه الحد ٣٠٤

باب ان الزاني اذا جلد ثلث مرات قتل في الرابعة ٣٠٥

باب ما يوجب التعزير ٣٠٦

باب كيفية اقامة الشهادة على الرجم ٣٠٧

باب الحد في اللواط ٣٠٨

باب حد من اتى بهيمة ٣٠٩

باب حد من اتى ميتة من الناس ٣١٠

باب حد من استمنى بيده ٣١١

ابواب القذف

باب من اقذف جماعة ٣١٢

باب المملوك يقذف محرراً ٣١٣

باب من قال لامرأته لوطي عذراً ٣١٤

باب جواز العفو عن القاذف لمن يعرفه ٣١٥

باب من اقرب ولد ثم نكحها ٣١٦

باب من قذف صبيا

باب ان الحد لا يورث

ابواب شرب الخمر

باب من شرب النبيذ المسكر

باب حد المملوك في شرب المسكر

باب مقدار ما يجب فيه القطع

باب من سرق شيئا من المغنر

باب من وجب عليه القطع وكانت يده شلاهل يقطع بمينه ام لا

باب انه لا قطع الا على من سرق من حرز

باب ان المملوك اذا اقربا لسرقه لم يقطع

باب حد الطوار

باب حد النباش

باب حد الصبي الذي يجب عليه القطع اذا سرق

باب انه يعتبر في الاقرار بالسرقة دفعتين لا دفعة واحدة

باب انه لا يجوز للامام ان يعفو اذا حمل عليه وقامت عليه البينة

باب حد المرتد والمرتدة

باب حكم حد المحارب

كتاب الذنابات

باب مقدار الذنابة

باب انه لا يجب على الغافلة عهد ولا اقرار ولا صلح

باب ان ليس للنساء عفو ولا قود

باب حكم الرجل اذا قتل امرأة

باب حكم المرأة اذا قتلت رجلا

باب مقدار ذنبة اهل الذمة

باب انه لا يقاد مسلوب كافر

٣٣٣	باب انه لا يقتل حر بعبد
٣٣٥	باب العبد يقتل جماعة احرار واحد ابعد الاخر
٣٣٦	باب المدير يقتل حرًا
•	باب امر الولد يقتل سيد ما خطأ
•	باب دية المكاتب
٣٣٧	باب المقتول يوجد في قبيلة او قرية
•	باب من قتله الحد
٣٣٨	باب اذا العنف احد الزوجين على صاحبه فقتله ما حكمه
•	باب من زلق من فوق على غيره فقتله
٣٣٩	باب جواز قتل الاثنين فصاعد ابواحد
٣٤٠	باب من امر غيره بقتل انسان فقتله
•	باب ضمان الراكب لما تجنيه الدابة
٣٤١	باب المرأة والعبد يقتلان رجلا
٣٤٢	ابواب ديات الاعضاء
•	باب دية الشفتين
•	باب ديات الاسنان
٣٤٣	باب السن اذا ضرب فاسود ولحقق
٣٤٤	باب دية الاصبع اذا شلت
•	باب دية الاصابع
•	باب دية نقصان الحروف من اللسان
٣٤٥	باب من ولحى جارية فافضاها
٣٤٦	باب دية من قطع رأس الميت
٣٤٧	باب دية الجنين

هذا
هو الجزء الثالث

من
كتاب الاستبصار
تأليف العالم الفقيه الثقف
الوجيه شير الطائفة المحقة
الامامية الشيرابي جعفر محمد بن الحسين
بن علي الطوسي قدس

الله
روحه ونوره
ضريحه

بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب الجهاد

باب من يستحق ان يقسم الغنائم فيهم أخبرني الشيخ رحمه الله عن احمد بن محمد عن ابيه عن
الصفار عن علي بن محمد عن القسم بن محمد عن سليمان بن داود المنقري ابي ايوب قال اخبرني
حفص بن غياث قال كتب الي بعض اخواني ان اسأل ابا عبد الله عليه السلام عن مسائل
من السير فسألته وكتبت بها اليه فكان فيما سألت اخبرني عن الجيش اذا غزوا ارض
الحرب فغنموا غنيمة ثم لحقهم جيش اخر قبل ان يخرجوا الى دار الاسلام ولم يلقوا عدوا حتى
يخرجوا الى دار الاسلام هل يشاركونهم فيها فقال نعم فاما ما رواه احمد بن محمد عن محمد بن
يحيى عن طلحة بن يزيد عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام في الرجل ياتي القوم وقتد
غنموا ولم يكن من شهد القتال قال فقال هؤلاء المجرمون فامر ان يقسم لهم فلا ينافي
الخبر الاول لشيئين احدهما ان نخل هذا الخبر على قوم لحقهم وقد خرجوا الى دار الاسلام
فلاجل ذلك صاروا محرمين وما امرهم النبي صلى الله عليه واله من القسمة يكون على
وجه التبرع والتفيل والوجه الثاني ان يكون الخبر الاول متناولا لقوم شاهدوا القتال و
ان لم يكن قاتلوا بنفوسهم فلاجل ذلك قسم لهم لانه ليس من شرط استحقاق الغنيمة ان يباشر
كل واحد منهم القتال بنفسه بل يكفي حضوره ومشاهدته للقتال ويكون من اهل القتال
على وجهه ولاجل ذلك قسم للولود الذي يولد في ارض الحرب على ما بيننا في
كتابنا الكبير ولا يلزم على ذلك النساء لانهم ليس من اهل الجهاد اصلا فلاجل ذلك لم يكن لهم في
الغنيمة حظ فان حضروا كان لهم من القتل بحسب ما يراه الامام وعلى هذا الوجه لا تنافي بين الخبرين
باب كيفية قسمة الغنيمة بين الفرس والرجال الصغار عن علي بن محمد القاساني عن القسم بن محمد
عن سليمان بن داود المنقري ابي ايوب قال اخبرني حفص بن غياث قال كتب الي بعض اخواني ان
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مسائل من السير فسألته وكتبت بها اليه فكان فيما سألت اخبرني
وكان
عن سرية كانوا في سفينة فقاتلوا وغنموا وفيهم من مع الفرس وانما قاتلهم في السفينة ولم يركب
صاحب الفرس فرسه كيف تقسم الغنيمة بينهم فقال للفرس سهمان وللراجل سهم فقلت وان
لم يركبوا ولم يقاتلوا على افراسهم فقال ارايت لو كانوا في عسكر فقدم الرجال فقاتلوا فغنموا كيف كان

وكان

عليهم

المجرمون

هذا الخبر لا ينافي
الغنيمة والقتال
جميعا

في رد مال المسلمين من الكفار
س

يقسم بينهم ما جعل للفارس سهمين وللراجل سهماً وهم الذين غنوا دون الفرسان قلت فهل يجوز فقلت
للامام ان ينفل فقال له ان ينفل قبل القتال واما بعد القتال والغنيمة فلا يجوز ذلك لان
الغنيمة قد احرزت فاما ما رواه الصفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحق
بن عمار عن جعفر عن ابيته ان علياً كان يجعل للفارس ثلاثة اسهم وللراجل سهماً فلهذا في الخبر الاول
لان الوجه في الجمع بين الخبرين ان الفارس اذا لم يكن له الا فرس واحد كان له سهمان وسهم
لفرسه واذا كان معه فرسان كان له ثلاثة اسهم له سهم ولفرسه سهمان ولا يقسم لما زاد على الفرسين
والذي يدل على ذلك ما رواه احمد بن ابي عبد الله البرقي عن ابيه عن ابي النخعي عن جعفر عن ابيه
ان علياً كان يسهم للفارس ثلاثة اسهم سهمين لفرسه وسهم واحد للراجل سهم واحد والذي يدل
على ان ما زاد على الفرسين لا يقسم له ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن علي بن اسمعيل عن احمد
بن النضر عن الحسين بن عبد الله عن ابيه عن جده عن امير المؤمنين قال اذا كان مع الرجل
افراس في الفرو لم يسهم الا لفرسين منها

باب المشركين يأخذون من مال المسلمين شيئاً ثم يظفرونهم المسلمون ويأخذون ما اخذوه
من المسلم هل يرد عليهم لا احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن منصور عن هشام بن سالم عن
ابي عبد الله قال سأل رجل عن التارك فيزني على المسلمين فيأخذون اولادهم فيسترقون منهم ايرد عليهم قال نعم
المسلم انما المسلم الحق بما الدين ما وجدنا ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن هشام
بن سالم عن بعض اصحاب ابي عبد الله في السبي يأخذ العدو من المسلمين في القتل او لا المسلمين او من القتال
مما ليكم فيجزونه ثمان المسلمين بعد ثلثهم فظفروا بهم فسيوهم واخذوا منهم ما اخذوا من مال المسلمين واولادهم
الذين كانوا اخذوهم من المسلمين فكيف يصنع فيما كانوا اخذوه من اولاد المسلمين ومما ليكم قال فقال اما
اولاد المسلمين فلا يقيم في سهام المسلمين ولكن يرد الى ابيهم او الى اخيه الى ولاية يهود واما المالك فانهم يقيمون
في سهام المسلمين فيباعون ويعلو واليه قيمته ثمانهم من بيت مال المسلمين فلا ينفى في الخبر الاول لان قوله في الخبر الاول
المسلم الحق بما الدين ما وجدنا في قوله على ناهي بانه اذا كان في هذا الموضع المخصوص يكون الحق بعين ماله في
غير ذلك من المواضع مثل ان يسرق من ثوبه يصب عليه ما اشبه ذلك على نقيض ان يكون الحق بما قبل المقتة واذا
قسمت الغنيمة وتخيرت كان الحق بذلك الثمن روى ذلك محمد بن الحسن الصفار عن مغيرة بن حكيم عن ابن ابي
عمير عن جميل عن رجل عن ابي عبد الله في رجل كان له عبيد فادخل دار الشرك ثم اخذ
سجياً الى دار الاسلام فقال ان وقع عليه قبل القسمة فهو له وان جرت

الى ابايهم او الى اخوانهم او الى اوليائهم

ع

عبد

في اتباع الدار والجارية في الدين

٢

عليه القصة فهو احق بالثمن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن
ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل لقيه العدو فاصابوا منه ما لا اومتاعا ثم ان
المسلمين اصابوا ذلك كيف يصنع بمتاع الرجل فقال اذا كان اصابوه قبل ان يخرجوا امتاع الرجل
رد عليه وان كانوا اصابوه بعد ما اخرجوا فهو في المسلمين وهو احق بالشفعة والذي عمل عليه انه
احق بعين ماله على كل حال وهذه الاخبار كلها على ضرب من التقية يدل على ذلك ما رواه الحسن بن
محبوب في كتاب المشيخة عن علي بن رباب عن طربال عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل كان
له جارية فاغار على المشركون فاخذوها منه ثم ان المسلمين بعد غزوهم فاخذوها فيما غنموا منهم فقال
ان كانت في الغنائم واقام البينة ان المشركين اغاروا عليهم فاخذوها منها ردت عليه وان كان
استریت وخرجت من المغنم فاصابها ردت عليه بكماتها واعطى الذي اشتراها الثمن من الغنم من
جميعه فان لم يصيبها حتى تفرق الناس وقسموا جميع الغنائم فاصابها بعد قال ياخذها من الذي هو في
يده اذا اقام البينة ويرجع الذي هو في يده على امير الجيش بالثمن

كتاب الديون

باب انه لا يتباع الدار ولا الجارية في الدين محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن
النضر بن سويد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يتباع الجارية في الدين وذلك
انه لا بد للرجل من ظل يسكنه وخادم يخدمه عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن
ابراهيم بن عبد الحميد عن زرارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان لي على رجل ديناً وقد
اراد ان يبيع داره فبيعني قال فقال ابو عبد الله عليه السلام اعيدك بالله ان تخرجه من ظل
رأسه اعيدك بالله ان تخرجه من ظل رأسه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن زرارة
الحادي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يخرج الرجل عن مسقط رأسه بالدين فاما ما رواه
احمد بن محمد عن ابن فضال عن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين
عليه السلام يحبس الرجل اذا التوى على غمائه ثم يأمر فيقسم ماله بينهم بالحصص فان لم يبايع فقتله
بينهم يعني ماله فهذا الخبر يختم بشيئين أحدهما ان يكون باع عليه ما زاد على مسكنه من الذي
بملكه والثاني اذا باعها امكنه ان يقضى ببعضها دينه وتبقى له ما يكفي عياله فانها تتباع عليه بدل
على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال سمعت
جعفر بن محمد عليها السلام وسئل عن رجل عليه دين وله نصيب في دار وهي دار غلة تغل عليه

كان

فما بلغت غلتها قوته وربما لم تبلغ حتى يستدين فان هو باع الدار وقضى دينه بقي لا دار له فقال ان كان

في داره ما يقضى به دينه ويفضل منها ما يكفي وعياله فليبيع الدار والا فيلاد

باب الرجل يموت فميراثه بعض الورثة عليه دين احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة و

الحسين بن عثمان عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله في رجل مات فاقتر بعض ثلثه لرجل بدين قال يلزمه ذلك في

حصة قال الشيخ قد سئل عن هذا الخبر فحول على ان يلزم في حصته بمقدار ما يصيبه من الميراث لا يلزمه محمد بن الحسن يلزمه

جميع الدين في حصته يدل على هذا التفصيل ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله عن السند بن محمد

عن ابي الجحترى وهب بن وهب عن جعفر بن محمد عن ابيه قال قضى على رجل بمات وترك ورثة فاقتر احد الورثة بعض

دين على ابيه يلزمه ذلك في حصته بقدر ما ترك ولا يكون ذلك كله في ماله وان اقتر اثنتان من الورثة وكانا يرثان

عدلين اخير ذلك على الورثة وان لم يكونا عدلين الزما من حصتهما بمقدار ما ورثا

باب من يركبه الدين فيوجد متاع رجل عنده بعينه محمد بن احمد بن يحيى عن العباس بن

حامد بن عيسى عن عمر بن زيد عن ابي الحسن قال سألت عن رجل يركبه الدين فيوجد متاع

رجل عنده بعينه قال لا يحا صبه الغرماء قال الشيخ نور الله قبره المعنى في هذا الخبر انه

لا يحا صبه الغرماء اذا كان له ما يفي بما لهم من غير ذلك فان لم يكن له شيء سوى مال الرجل بعينه

كان هو وغيره من الديان في ذلك سواء لان دينه ودين غيره متعلق بدينه وهم مشتركون في

ذلك يدل على هذا التفصيل ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن

ابي ولاد قال سألت ابا عبد الله عن رجل باع من رجل متاعا الى سنة فمات المشتري قبل

ان يحل ماله واصحاب البائع متاعه بعينه له ان يأخذه اذا حقق له قال فقال ان كان عليه

دين وتركه فمات عليه فليأخذ ان حقق له فان ذلك حلال له وان لم يتركه فمات من دينه فان

صاحب المتاع كواحد من له عليه شيء يأخذ بحصته ولا سبيل له على المتاع

باب القرض بغير المنفعة محمد بن علي بن محبوب عن أيوب بن نوح عن الحسن بن علي بن فضال

عن بشير بن مسلم عن ابي عبد الله قال قال ابو جعفر خيرا القرض ما جرد المنفعة محمد بن يحيى

عن محمد بن الحسين عن صفوان عن ابن بكير عن محمد بن عبدون قال سألت ابا عبد الله

عن القرض بغير المنفعة قال خيرا القرض الذي جرد المنفعة فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى

عن محمد بن يحيى عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه ان رجلا اتى عليا قال ان لي على رجل

دينا فاهدي الى قال حسبك من دينك فالوجه في هذا الخبر حديثان احدهما ان يكون انما

ان

ركبه كسهمه كواحد من
علاه كارتكبه في
محمد بن الحسن

باب من يركب الدين فينجد متاع رجل عنده بعينه
٤

فيه

أهدى إليه شيئا لم يكن جرت عادته قبل ذلك فإنه يكره له أن يقبله بل ينبغي أن يحتسب له من ماله
والوجه الآخر أن يكون محولا على الاستحباب ويجوز أيضا وجه آخر وهو أن يكون اشتراط عليه
أن يهدي له فإنه إذا كان كذلك فلا يجوز له أخذه بل يجب أن يحتسب من ماله بدل على
ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن موسى بن سعدان عن
الحسين بن أبي العلاء عن اسحق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال سألته عن الرجل يكون
له مع رجل مال قرضا فيعطيه الشيء من ربحه مخافة أن يقطع ذلك عنه فيأخذ ماله من غير
أن يكون ليشترط عليه قال لا بأس به ما لم يكن شوطا الحسن بن محبوب عن هذيل بن حنان
أخي جعفر بن حنان الصيرفي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام اني دفعت الى اخي جعفر بن
حنان مالا كان لي فهو يعطيني ما انفقه واج عنه واتصدق وقد سألت من عندنا فخذكروا
أن ذلك فاسد لا يحل وأنا أحب أن انتهي في ذلك الى قولك فما تقول فقال إذا كان يصداقك قبل
أن تدفع اليه مالك قلت نعم قال خذ منه ما يعطيك وكل واشرب وتصدق منه وحب فاذا قدمت
العراق فقل أن جعفر بن محمد افتاتني بهذا الحسن بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن
أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يأكل عند غريمه أو يشرب من منزله أو يهدي له قال لا بأس به فاما
ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان وعلى بن النعمان عن يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله
عليه السلام قال سألت عن الرجل يسلم في بيع أو تمر عشرين دينارا أو يقرض صاحب السلم عشرة دنانير أو عشرين
دينارا قال لا يصح إذا كان قرضا يجر شيئا فلا يصح فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين أحدهما
أن يحمل على ضروب من الكراهية والثاني أن تحمله على أنه إذا شرط ذلك فلا يجوز على ما بيناه ويزيد بياننا
ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن اسحق بن عمار قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل
يكون له عند الرجل المال قرضا فيطول مكثه عند الرجل لا يدخل على صاحبه منه منفعة فينيله الرجل الشيء
بعد الشيء كراهية أن يأخذ ماله حيث لا يصيب منه منفعة يحل ذلك له فقال لا بأس به ما لم يكن شوطا
المملوك يقع عليه الدين محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن عثمان بن عيسى عن ظريف الكافي قال كان
أذن الغلام له في الشراء والبيع فأفلس فلزمه دين فأخذ بذلك الدين الذي كان عليه وليس يساوي
ثمناه ما عليه من الدين فسأل أبا عبد الله عليه السلام فقال إن بعته لزمك وإن اعتقت
لم يلزمك الدين يعقده ولم يلزمه شيء الحسين بن محمد بن سماعة عن ابن محبوب عن علي بن رباب عن
نزار بن مرة قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل مات وترك عليه ديناً وترك عبد المالك في التجارة وسع

كله أبي برهيم
ينيله أي يعطيه

فعتقه

كتاب الشهادات

٤

ولد وفي يد العبد مال ومتاع وعليه دين استدانه العبد في حياته سيده في تجارة وإن الورثة و
غروا الميت لخصمو في ما يد العبد من المال والمتاع وفي رتبة العبد فقال الذي أذ ليس للورثة سبيل على أن
رتبة العبد لا على ما في يديه من المتاع والمال إلا أن يضمنوا دين الغرهما جميعا فيكون العبد وما في يديه للورثة
فإن أبوا كان للعبد وما في يديه للغرهما ويقوم العبد وما في يديه من المال ثم يقسم ذلك بينهم بالحصص فإن
عجز قيمة العبد وما في يديه عن أموال الغرهما رجوعا على الورثة فيما بقي لهم إن كان الميت ترك شيئا وإن فضل
من قيمة العبد وما في يديه عن دين الغرهما رده على الورثة قال الشيخ قدس سره رحمه الله إنما يلزم المولى ورثة
دين العبد إذا كان قد اذن له في الاستدانة فاما إذا لم يكن اذن له في أكثر من الشراء والبيع فلا يلزم ذلك
فأخباره وإن كانا مطلقين ينبغي أن يحل على هذا التخصيص بدلالة ما رواه محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب
عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عاصم بن حميد عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له الرجل يأذ
لملوكه في التجارة فيصير عليه دين قال إن كان اذن له ان يستدين فالدين على مولاه وإن لم يكن اذن له
ان يستدين فلا شيء على المولى ويستسعى العبد في الدين فاما ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن
الحسين عن وهب بن حفص عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن ملوك يبيع ويشترى قد علم بذلك
مولاه حق صاير عليه مثل ثمنه قال يستسعى العبد فيما عليه إذا كان مولاه لم ياذن له في الاستدانة
على ما فصل في الخبر الأول

كتاب الشهادات

باب العدالة المعتبرة في الشهادة محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن موسى عن الحسن بن علي عن أبيه عن علي بن عقبة
عن موسى بن أكيل النخعي عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت لأبي عبد الله بما تعرف عدالة الرجل بين المسلمين حتى تقبل
شهادته لهم وعليهم قال فقال إن يعرفوه بالسيرة والعفاف والكف عن البطن والفرج واليد واللسان ويعتد باجتناب
الكبائر التي أوعدها الله عليها الناس شرب الخمر والزنا والربوا وعقوق الوالدين والفرار من الزحف وغير ذلك
والدال على ذلك كله والساتر لجميع عيوبه حتى يحرم على المسلمين تفتيش ما وراء ذلك من عثراته و
غيبته ويجب عليهم توليها وإظهارها عند التفتيش في الناس المتعاهد للصلوات الخمس إذا واطب عليهم و
حافظ مواعيتهم بأحضر جماعة المسلمين وإن لا يتكلف عن جماعةهم ومصلاتهم إلا من علة وذلك إن
الصلوة مستوفى كرامة للذنوب ولو لا ذلك لم يكن لأحد أن يشهد على أحد بالصلاح لأن من لم يصل
فلا صلاح له بين المسلمين لأن الحكم جوي فيه من الله ومن رسوله بالحق في جوبية وقال رسول الله
لا صلوة لمن لم يصل في السجدة إلا من علة وقال رسول الله لا غيبة إلا لمن صلى في بيته ورغب عن جماعتنا

في العدالة المعتبرة في الشهادة

علي المسلمين

ثبت

البذاء
قوله الحياء

أصح

ولا يسئل على باطنه

ان

يوجب

عليه

الحسن

ومن رغب عن جماعة المسلمين وجبت غيبته وسقطت بيعة عدالتهم ووجب هجرانه واذا رفع الي
امام المسلمين انذاره وحذره فان حضور جماعة المسلمين والا حرق عليه بيته ومن لزم جماعة منهم
حرمت عليهم غيبته وثبت عدالتهم بينهم ابوالقاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن ابيه عن
سعد بن عبد الله عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابيه عن علي بن عتبة وذيان بن حكيم الاودي
عن موسى بن اكيل عن عبد الله بن ابي يعفور عن اخيه عبد الكريم بن ابي يعفور عن ابي جعفر عليه السلام
قال تقبل شهادة المرأة والنسوة اذا كن مستورات من اهل بيوتات معروفات بالستر و
العفاف مطيعات للانزواج قاركات للبدن والتبرج الى الرجال في انديتهم فاما ما رواه علي بن
ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن
البينة اذا قيمت على الحق ايجل للقاضي ان يقضى بقول البينة من غير مسئلة اذا لم يعرفهم قال
فقال خمسة اشياء يجب على الناس ان ياخذوا بها بظاهر الحال الولايات والتناكح والموارث
والذي باع والشهادات فاذا كان ظاهرا ظاهرا ما مونا جازت شهادته ولا يسئل عن باطنه
فلا ينافي الخبرين الاولين من وجهين أحدهما انه لا يجب على الحاكم التفتيش عن بواطن الناس
واتما يجوز له ان يقبل شهادتهم اذا كانوا على ظاهر الاسلام والامانة وان لا يعرفهم بما يقدح
فيهم ويوجب تفسيقهم متى تكلف التفتيش عن احوالهم يحتاج الى من يعلم ان جميع الصفات
المذكورة في الخبر الاول متتفية عنهم لان جميعها موجب التفتيش والتفصيل ويقدر في
قول الشهادة والوجه الثاني ان يكون المراد بالصفات المذكورة في الخبر الاول الاخبار عن
كونها قاذحة في الشهادة وان لم يلزم التفتيش عنها والمسئلة والبحث عن حصولها وانتقامها
ويكون الفائدة في ذكرها انه ينبغي قبول شهادة من كان ظاهرا الاسلام ولا يعرف في شيء من
هذه الاشياء فانه متى عرف فيه احد هذه الاوصاف المذكورة فانه يقدح ذلك في شهادته
ويمنع من قبولها ويؤيد ما قلناه بيانا ما رواه احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن
حريز عن ابي عبد الله عليه السلام في اربعة شهداء اعل رجل محصن بالزنا فعدل منهم اثنان ولم يعد
الاخر ان قال فقال اذا كانوا اربعة من المسلمين ليس يعرفون بشهادة الزور اجبرت شهادتهم جميعا
واقيم الحد على الذي شهدوا عليه انما عليهم ان يشهدوا بما اصابوا وعلوا وعلى الوالي ان يميز
شهادتهم لا ان يكونوا معروفين بالفسق محمد بن احمد بن يحيى عن سلمة عن الحسين بن يوسف
عن عبد الله بن المغيرة عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال من ادعى الاسلام عرف بالصلاح

في شهادة الشريك والمملوك

9

في نفسه جازت شهادته

ع
عن النعمان بن عبد الله
عن النعمان بن عبد الله
عن النعمان بن عبد الله

باب شهادة الشريك الحسين بن سعيد عن الحسن عن سماعة قال سألت عمارد
من الشهود فقال المريب والخصم والشريك ودافع مفرم والاجير والعبد والتابع والمتهم كل هؤلاء
رد شهادتهم فأما ما روي الحسين بن سعيد عن القسم عن ابان عن عبد الرحمن قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن ثلاثة شركاء ادعى واحد وشهد الاثنان قال يجوز فالوجه في هذا
الخبر ان تحمل على انها شهادة على شيء ليس لها فيه شركة فاذا كان كذلك جاز شهادتهما لشريكتها وانما
لا يجوز فيما له فيه نصيب يدل على ذلك ما روي الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان عن
اخبره عن ابى عبد الله عليه السلام قال سألت عن شريكين شهد احدهما لصاحبه قال يجوز شهادة
الا في شيء له فيه نصيب

ع
عن النعمان بن عبد الله
عن النعمان بن عبد الله

باب شهادة المملوك الحسين بن سعيد عن القسم بن عروة عن عبد الحميد الطائي عن محمد بن مسلم
عن ابى عبد الله عليه السلام في شهادة المملوك قال اذا كان عدلا فهو جائز في الشهادة ان اول سراد
شهادة المملوك عمر بن الخطاب وذلك انه تقدم اليه مملوك في شهادة فقال ان اقيمت الشهادة تخو
على نفسي وان كتمتها اثمت برئي فقال هات شهادتك اما انك لا تجيز شهادة مملوك بعدك على بن
ابراهيم عن ابيه عن ابن ابى عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابى عبد الله عليه السلام قال قال
امير المؤمنين عليه السلام لا بأس بشهادة المملوك اذا كان عدلا عنه عن ابيه عن ابن ابى عمير عن
القسم بن عروة عن بريد عن ابى عبد الله عليه السلام قال سألت عن المملوك تجوز شهادته قال نعم
ان اول من رد شهادة المملوك لفلان ابو جعفر محمد بن عتيق بن الحسين بن بابويه باسناده عن احمد بن
محمد عن الحسن بن محبوب عن العلا عن محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام قال لا تجوز شهادة
العبد المسلم على الحر المسلم الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلا عن محمد بن مسلم عن احمد
عليهما السلام قال تجوز شهادة المملوك من اهل القبلة على اهل الكتاب وقال العبد المملوك
لا تجوز شهادته عنه عن فضالة عن العلا عن محمد بن ابى جعفر وحامد عن سعيد عن ابى بصير عن
ابى عبد الله عليه السلام وعثمان بن عيسى عن سماعة وابن ابى عمير عن حماد عن الحلبي جميعا عن ابى عبد الله
في المكاتب يثبت نصفه هل تجوز شهادته في الطلاق قال اذا كان معه رجل وامرأة وقال ابو بصير
والا فلا تجوز فالوجه في الجمع بين هذه الاخبار واحد شيئين اما ان تحمل هذه الاخبار الاخيرة
على ضرب من التقية لانها موافقة لما ذهب من تقدم على امير المؤمنين عليه السلام على ما بين

ع
عن النعمان بن عبد الله
عن النعمان بن عبد الله

في شهادة المملوك

١٠

في الاخبار الاولى والوجه الاخر ان تحملها على ان شهادة المالك لا تقبل لمواليهم وتقبل لمن عداهم
 لموضع التهمة وجرهم الى مواليهم فاما ما تضمنه رواية الحلبي وساعة وابي حنيفة من ان شهادة المكاتب
 تقبل في الطلاق اذا شهد معه رجل وامرأة يوكد ما قدمناه من جواز قبول شهادة المملوك لان
 ادخال المرأة في الشهادة على الطلاق انما هو لضرب من التقية كما قد بينا في كتابنا الكبير ان
 شهادة النساء لا تقبل في الطلاق اصلا والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه الحسين بن سعيد
 عن فضالة عن ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله قال سألته عن الرجل المملوك تجوز شهادته
 لغير مواليه فقال تجوز في الدين والشئ اليسير فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير
 عن جميل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المكاتب تجوز شهادته فقال في القتل وحده
 فالوجه في هذا الخبر ايضا ما قدمناه في الاخبار الاولى لانه اذا جاز قبول شهادته في القتل جاز في كل شئ فاما
 ما رواه ابو عبد الله البرزقري عن احمد بن ادريس عن احمد بن محمد عن ابن ابي عمير عن حماد عن
 الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل مات وترك جارية ومملوكين فورثها اخ له فاعتق
 العبدان وولدت الجارية غلاما فشهدا بعد العتق ان مولاها كان اشهدا ما انه كان يقع عليه
 الجارية وان الحمل منه قال تجوز شهادتهما ويرد اعبدين كما كانا فخلدنا في ما قدمناه من ان
 شهادة المملوك لا تقبل لمولاه ولا عليه لان الشهادة انما جازت في الوصية خاصة وجرى
 ذلك مجرى شهادة اهل الكتاب في الوصية من انما تقبل فيها ولا تقبل فيما عداها ويكون
 ذلك عند عدم المسلمين فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عيسى عن عبد الله بن
 المغيرة عن اسمعيل بن زياد عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام ان العبد اذا شهد ثم اعتق
 جازت شهادته اذا الميردها الحاكم قبل ان يعتق وقال علي عليه السلام وان اعتق العبد للشهادة
 لم تجز شهادته فالوجه في قوله عليه السلام اذا الميردها الحاكم ان تحمل على انه اذا الميردها
 لفسق او ما يقدح في قبول الشهادة لا لاجل العبودية وقوله عليه السلام ان اعتق لموضع الشهادة
 لم تجز شهادته محمول على انه اذا اعتقه مولا يشهد له لم تجز شهادته •

برعثات
الدون

ابن

كان

باب الذي يستشهد ثم عيى لم يجز قبول شهادته ام لا احمد بن محمد عن ابن ابي عمير

عن محمد بن حمران عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن نصراني اشهد على شهادة

نحسب بعد التجوز شهادته قال نعم هو على موضع شهادته علي عن محمد بن عيسى عن يونس عن

العلاء عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال سألت عن النعماني يشهد شهادة فعيى

فمن يستشهد ثم يسلم وكيفيته الشهادة على النساء

١١

النضري في التجوز شهادته قال نعم الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما
عليهما السلام قال سألت عن نصراني اشهد على شهادة ثم اسلم بعد التجوز شهادته قال نعم هو على
موضع شهادته عنه عن القسم بن سليمان عن عبيد مثله ولم يقل في حديثه نعم فاما ما رواه الحسين
بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل قال سألت ابا عبيد الله عليه السلام عن نصراني اشهد على شهادة
ثم اسلم بعد التجوز شهادته قال لا فهذا اخبر شاذ مناف للاخبار الكثيرة التي قدمنا بعضها و
لا يعترض بذلك على ما يجري مجرى ذلك ويحتمل ان يكون خرج مخرج الثقة لان ذلك مذهب بعض العامة
باب كيفية الشهادة على النساء احمد بن محمد بن عيسى عن اخيه جعفر بن محمد بن محمد بن عيسى عن
ابن يقطين عن ابي الحسن الاول عليه السلام قال لا بأس بالشهادة على اقرار المرأة وليست
بمسفرة اذا عرفت بعينها او حضور من يعرفها فاما ان لا تعرف بعينها او لا يحضر من يعرفها فلا يجوز
لشهود ان يشهدوا عليها وعلى اقاربها دون ان تستفرو ينظرون اليها فاما ما رواه محمد بن الحسن
الصفار قال كتبت الى الفقيه في رجل اراد ان يشهد على امرأة ليس لها محرم هل يجوز ان يشهد
عليها او من وراء الستور وسمع كلامها اذا شهد رجلان عدلان انها فلانة بنت فلان التي تشهدك
وهذا كلامها فلا يجوز له الشهادة عليها حتى تبرز ويثبتها بعينها فوق تنقب وتظهر للشهود انشاء
الله فلا ينافي الخبر الاول من وجهين أحدهما ان يكون محمولا على الاحتياط والاستظهار والثاني
ان يكون قوله تنقب وتظهر للشهود الذي يعرفون بانها فلانة لانه لا يجوز لهم ان يعرفوها
بانها فلانة بسمع الكلام وان لم يشاهدوها لان الاشتباه يدخل في الكلام بعيد من
دخوله مع البروز والمشاهدة

باب الشهادة على الشهادة محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن ذبيان بن الحكيم عن
موسى بن اكيل عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الشهادة على شهادة الرجل وهو بالحضرة
في البلدة قال نعم ولو كان خلف سارية يجوز ذلك اذا كان لا يمكن ان يغتمها هولعة تمنعها عن ان
يحضر وقيمها فلا بأس باقامة الشهادة على شهادة فاما ما رواه محمد بن ابي يحيى عن محمد بن الحسين عن
محمد بن يحيى الخزاز عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام
قال لا قبل شهادة رجل على رجل حتى وان كان بالين فهذا الخبر محتمل وجوها أحدها ان يكون ارادة
لا تقبل شهادة رجل على رجل مدعى عليه غائبا لانه ربما كان مع الغائب بينة تعارض هذه
البينة وتبطلها وذلك لا يجوز لانا قد بينا في كتابنا الكبير ونذكره فيما بعد ان غرض ذلك لان

من

ينظروا

محرم

وليس

اذا

تنقب

من

بسمع

من

بسمع

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

انما لا يطأه

غائب

من

غرض

في شهادة الاجير

١٢

الغائب يحكم عليه ويبيع ملكه ويقضى دينه ويكون هو على تجنته اذا حضر ويؤخذ من خصمه الكفارة
بالمال والثاني ان لا تقبل شهادة رجل على شهادة رجل حي وان قبله على شهادته بعد موته و
ذلك ايضا لا يجوز لما تقدم في الخبر الاول انه تقبل شهادة على شهادة وان كان حاضرا اذا منعه
من الحضور مانع والثالث وهو الاول ان يكون المراد بالخبر انه لا يجوز قبول شهادة رجل واحد
على شهادة رجل بل يحتاج الى شهادة رجلين على رجل ليقوما مقام شهادته والذي يدل
على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن
ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن علي بن ابي طالب انه كان لا يجيز شهادة رجل على رجل الا شهادة رجلين على رجل
باب شهادة الاجير محمد بن يحيى عن محمد بن موسى عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابيه

انه

الشاهد الاول

عن علي بن عتبة عن موسى بن اكيل النيرى عن اعلان بن سيابة عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان
امير المؤمنين عليه السلام لا يجيز شهادة الاجير قال الشيخ قدس الله روحه هذا الخبر وان كان
عاما في ان شهادة الاجير لا تقبل على سائر الاحوال وطلاقا فينبغي ان يحضر ويقيت بحال كونه
اجيرا لمن هو اجير له فاما لغيره اوله بعد مفارقتها فانه لا بأس بها على كل حال يدل على ذلك
ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين بن ميمون عن ابي الحسين عليه السلام قال سألت
عن رجل اشهد اجيره على شهادة شمر فارقه انجوز شهادته له بعد ان يفارقه قال نعم وكذلك
اذا اعتق جانت شهادته عنه عن احمد بن محمد بن عمار بن ابي بصير عن ابي عبد الله
عليه السلام قال لا بأس بشهادة الضيف اذا كان عفيفا صائما قال ويكره شهادة الاجير لصاحبه
ولا بأس بشهادته لغيره ولا بأس به بعد مفارقتها

لا يجوز

الحسن

ما رواه
آية

باب انه لا يجوز اقامة الشهادة الا بعد الذكر احمد بن محمد بن محمد بن حسان عن ادريس
بن الحسن عن علي بن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تشهد وابشهادة حتى تعرفها كما تعرف
كذلك علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال
لا تشهد وابشهادة لم تذكرها فانه من شاء كتب كتابا ونقش خاتما الحسين بن سعيد قال
كتب اليه جعفر بن عيسى جعلت قد اذعجتني جيران لنا بكتابهم عمو انهم اشهدوني على ما فيه
وفي الكتاب اسمي بخطي قد عرفت ولسنت اذكر الشهادة وقد عرفتني اليها فاشهد لهم على
معرفة ان اسمي في الكتاب لست اذكر الشهادة ولا يجب لهم الشهادتي حتى اذكر ما كان اسمي في الكتاب
بخطي او لم يكن فكتب لا تشهد فاما ما رواه احمد بن محمد بن الحسين بن علي بن النعمان عن حماد

الحسين
تعرفها

لا تشهد

اذ

في انه لا يجوز اقامة الشهادة الا بعد الذكر

١٣

بن عيسى عن عمر بن يزيد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يشهدني على الشهادة واعرف
 خطي وخاتمي ولا اذكر من الباقي قليلا ولا كثيرا قال فقال لي ان كان صاحبك ثقة ومعه رجل
 ثقة فاشهد له فهذا الخبر ضعيف مخالف للاصول لا نأخذ بينا ان الشهادة لا يجوز اقامتها الا
 مع العلم وقد قد منا ايضا الاخبار التي تقدمت من انه لا يجوز اقامة الشهادة مع وجود الخط و
 الختم اذا لم يذكرها والوجه في هذه القراءة انه اذا كان الشاهد الاخر يشهد وثقة بما هو جازل
 ان يشهد اذا غلب على ظنه صحة خطه لانضمام شهادته اليه وان كان الاحوط ما تضمنه الاخبار الاولى
باب ما يجوز شهادة النساء فيه وما لا يجوز الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن
 الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله اجاز شهادة النساء
 في الدين وليس معهن رجل يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله
 عليه السلام يقول لا يجوز شهادة النساء في روية الهلال ولا يجوز في الرجم شهادة رجلين و
 اربع نسوة ويجوز في ذلك ثلثة رجال وامرأتان وقال يجوز شهادة النساء وحدهن بل رجال
 في كل ما لا يجوز للرجال النظر اليه ويجوز شهادة القابلة وحدها في المنفوس علي بن ابراهيم عن
 ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن شهادة النساء
 في الرجم فقال اذا كان ثلثة رجال وامرأتان فاذا كان رجلان واربع نسوة لم تجز في الرجم احمد بن
 محمد عن علي بن الحكم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألت عن شهادة النساء قال يجوز شهادة النساء
 وحدهن على ما لا يستطيع الرجال ينظرون اليه ويجوز شهادة النساء في النكاح اذا كان معهن رجل
 ولا يجوز في الطلاق ولا في الدم غير انهما تجوز شهادتهما في حد الزنا اذا كان ثلثة رجال وامرأتان
 ولا يجوز شهادة رجلين واربع نسوة احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن محمد بن الفضيل قال سألت ابا الحسن
 عليه السلام قال قلت له يجوز شهادة النساء في نكاح او طلاق او في رجم قال يجوز شهادة النساء
 فيما لا يستطيع الرجال ان ينظروا اليه وليس معهن رجل ويجوز شهادتهما في النكاح اذا كان معهن
 رجل ويجوز شهادتهما في حد الزنا اذا كان ثلثة رجال وامرأتان ولا يجوز شهادة رجلين واربع نسوة
 في الزنا والرجم ولا تجوز شهادتهما في الطلاق ولا في الدم سهل بن زياد عن ابن ابي نجران عن
 مشي الخناط عن زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن شهادة النساء تجوز في النكاح قال
 نعم ولا تجوز في الطلاق وقال علي عليه السلام تجوز شهادة النساء في الرجم اذا كانوا ثلثة رجال و
 امرأتان واذا كان اربع نسوة ورجلان فلا تجوز في الرجم قلت تجوز شهادة النساء مع الرجال قال لا
 في الرجم

باب يجوز فيه شهادة النساء

١٣

الحازي
الحازي

احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابراهيم الحازي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول يجوز شهادة النساء فيما لا يستطيع الرجال ان ينظروا اليه ويشهدوا عليه وتجوز شهادتهن في النكاح ولا تجوز في الطلاق ولا في الدم وتجوز في حد الزنا اذا كانوا ثلثة رجال وامرأتان ولا تجوز اذا كان رجلان

محمد بن جعفر

واربع نسوة في الرجم فاما ما روي عن ابي عمير عن حماد عن ربي عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا شهد ثلثة رجال وامرأتان لم تجز في الرجم ولا تجوز شهادة النساء في القتل والوجه في هذا الخبر احد شيئين أحدهما ان يكون مخرج مخرج التقية لان ذلك مذهب

الجمهور

الكثر العامة والثاني ان يكون محمولا على انه اذا المتيكامل جواز قبول شهادتهن فاما مع كمالها فلا بد من قبولها على ما تقدم في الاخبار فاما ما روي عن جعفر بن قولويه عن ابيه عن سعد

بن ابراهيم

بن عبيد الله عن احمد بن ابي عبد الله البرقي عن ابيه عن غياث عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي

عن

عليه السلام قال لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا قود عن عمر بن عبد الله بن الفضل بن

محمد بن هلال عن محمد بن الاشعث الكندي قال حدثنا موسى بن اسمعيل عن ابيه قال حدثني

ابي عن ابيه عن جده عليهم السلام قال كان علي عليه السلام يقول لا تجوز شهادة النساء

في الحدود ولا قود فما يتفهم هذا ان الخبران يحتمل ان يكون المراد به انه لا تقبل شهادتهن

شهادة

في الحدود سوى الرجم لانا لم يثبت لبشهادة النساء في حد السرقة وشرب الخمر وما يجره

مجرى ذلك من الحدود وانما قصرناه على الرجم وحد الزنا فاما ما روي عن احمد بن محمد بن عيسى

عن سعد بن اسمعيل عن ابيه اسمعيل بن عيسى قال سألت الرضا عليه السلام هل تجوز

شهادة النساء في التزويج من غير ان يكون معهن رجل قال لا هذا لا يستقيم فلا ينافي ما

تقدم من انه تجوز شهادتهن في النكاح لان هذا الخبر يحتمل شيئين أحدهما ان يكون

محمولا على الكراهية ولاجل ذلك قال هذا لا يستقيم ولم يقل لا يجوز لان الافضل ان يكون

النساء

في شهادة النكاح الرجال او الرجال مع النساء ولا يكون نساء على الانفرد والوجه الآخر

بيان

ان تحمل على التقية لان ذلك مذهب العامة فاما ما روي عن احمد بن محمد بن بنان بن محمد عن

ابيه عن المغيرة عن السكوني عن جعفر بن ابيه عن علي عليه السلام انه كان يقول شهادة

النساء لا تجوز في طلاق ولا نكاح ولا في حدود الا في الديون وما لا يستطيع الرجال النظر

اليه فلا ينافي ما تقدم من الاخبار لان الكلام على هذا الخبر مثل الكلام على الخبر الاقل

محمد بن جعفر

من حمله على التقية او حمله على ضرب من الكراهية والذي يدل على ان مخرجه مخرج التقية

باب يجوز فيه شهادة النساء

ما رواه سعد بن عبد الله عن محمد بن محمد بن خالد وعلي بن حديد عن علي بن النعمان عن داود بن الحصين عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن شهادة النساء في الكفاً بلا رجل معهن إذا كانت المرأة منكراً فقال لا بأس به ثم قال ما تقول في ذلك فقهاؤكم قلت يقولون لا يجوز إلا شهادة رجلين عدلين فقال كذبوا الصنم لله هونوا واستخفوا بعزائم الله وفرائضه وشدة دوا وعظمو ما هوون الله أن الله امر في الطلاق بشهادة رجلين عدلين فإذا جازها الطلاق بلا شاهد واحد والنكاح لم يجز عن الله في عزيمة فسق رسول الله صلى الله عليه وآله في ذلك الشاهدين تأديبا ونظرا لأن لا ينكر الولد والميراث وقد ثبتت عقدة النكاح ويستحل الفرج ولا أن يشهد وكان أمير المؤمنين عليه السلام يجيز شهادة امرأتين في النكاح عند الانكاس يجيز في الطلاق إلا شاهداً عدلين قلت فإني ذكر الله تعالى فرجل وامرأتان فقال ذلك في الدين إذا لم يكن رجلان فرجل وامرأتان ورجل واحد ويمين المدعى إذا لم يكن امرأتان فقص بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام بعده عندكم فأمّا ما تفصّنه خبر إبراهيم الخازني وخبر نزار بن محمد بن الفضيل وأبي بصير المتقدم ذكره من أن شهادة النساء لا تقبل في الدم لا ينافيه ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج وابن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلنا يجوز شهادة النساء في الحدود قال في القتل وحده إن علياً عليه السلام كان يقول لا يبطل دم امرئ مسلم لأن الوجه في الجمع بين هذه الأخبار أن شهادة تين لا تقبل في الدم معني أن ثبت في القود وإن كان يجوز أن يثبت بها الدية وقد نبه أبو عبد الله عليه السلام على ذلك بقوله إن علياً عليه السلام كان يقول لا يبطل دم امرئ مسلم والخبر إن كان ذكرناهما عن غياث بن إبراهيم ومحمد بن محمد إلا شعث يؤكد أن أيضاً ذلك لأنه إنما نفى بشهادتهما القود دون الدية ونجتمل أن يكون المراد بذلك أن شهادتهما لا تقبل في الدم على الأفراد وإنما تقبل شهادتهما مع كون الرجال معهن والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه أبو يونس بن عبد الرحمن عن الفضل بن صالح عن زيد الشحام قال سألت عن شهادة النساء قال فقال لا يجوز شهادة النساء في الرجم إلا مع ثلاثة رجال وامرأتان فإن كان رجلان وأربع بنوة فلا يجوز في الرجم قال فقلت أفيجوز شهادة النساء مع الرجال في الدم فقال نعم الحسن بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن الكناقي عن أبي عبد الله

فيما يجوز فيه شهادة النساء

١٦

عليه السلام قال قال علي عليه السلام شهادة النساء يجوز في النكاح ولا يجوز في الطلاق
وقال اذا شهد ثلثة رجال وامرأتان جاز في الرجم واذا كان رجلان واربع بنوة لم يجوز وقال يجوز
يؤكد ما ذكرناه شهادة النساء في الدم مع الرجال والذي يزيد ذلك بياناً ما رواه الحسن بن سعيد عن النضر
مسئله عن عاصم عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام
في غلام شهدت عليه امرأة انه دفع غلاماً في بئر فقتله فجاز شهادة المرأة بحساب شهادة
علي المرأة محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن حسان عن ابي عمران عن عبد الله بن الحكم قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة شهدت على رجل انه دفع صبياً في بئر فمات قال على
الرجل ربع دية الصبي بشهادة المرأة فاما ما رواه الحسن بن سعيد عن حماد عن ربي عن ابي
عبد الله عليه السلام قال لا يجوز شهادة النساء في القتل فالوجه فيه ايضاً ما قد مناه
في غيره من الاخبار الحسن بن سعيد عن النضر عن عاصم عن محمد بن قيس عن ابي جعفر
عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في قضية لم يشهد بها الا امرأة فقط
ان تجازر شهادة المرأة في ربع الوصية عنه عن حماد عن ربي عن ابي عبد الله عليه السلام
في شهادة امرأة حضرت رجلاً يومى فقال يجوز في ربع ما وصى بحساب شهادتها فاما
ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن ابراهيم بن محمد الهمداني قال كتب احمد
بن هلال الى ابي الحسن عليه السلام شهدات على وصية رجل لم يشهد بها غيرها و
في الورثة من يصدقها وفيهم من يتهمها فكتب لا الا ان يكون رجل وامرأتان وليس جواً
ان تنفذ شهادتها فلا يعارض الخبرين الاولين لأن رواية احمد بن هلال وهو ضعيف
فاسد المذهب لا يلتفت الى حديثه فيما يختص بنقله ولو سلم الجواز ان نخله على انه لا يجوز
شهادتها في جميع الوصية بل لا يجوز في ذلك الا رجلان او رجل وامرأتان وليس في الخبر
انه لا يجوز شهادتها في ربع الوصية بل هو محتمل له وعلى هذا لا تنافي بين الاخبار واما
ما رواه احمد بن محمد عن محمد بن اسمعيل قال سألت الرضا عليه السلام عن امرأة ادعى بعض
اهلها انها اوصت عند موتها من ثلثها بعق رقبة لها يعتق ذلك وليس على ذلك
شاهد الا النساء قال لا يجوز شهادة النساء في هذا فالوجه في هذا الخبر يحتمل ان
يكون ما ذكرناه في الخبر الاول سواء ويحتمل الخبران وجهاً اخر وهو جعلهما على التقية لانها
موافقان لذهاب العامة احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عمر بن يزيد قال سألت

فيما تجوز فيه شهادة النساء

١٢

ابا عبيد الله عليه السلام عن رجل مات وترك امرأة وهي حامل فوضعت بعد موته غلاما ثم مات الغلام بعد ما وقع في الارض فشهدت المرأة التي قبلتها انه استهل وصاح حين وقع الى الارض ثم مات قال علي الامام ان يجيز شهادتها في ربيع ميرات الغلام سهيل بن زياد عن ابي بصير عن داود بن سرحا عن ابي عبد الله عليه السلام قال اجيز شهادة النساء في الصبي صاح اوله يصيح وفي كل شيء لا ينظر اليه الرجل تجوز شهادة النساء فيه محمّد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الوشاء عن ابان بن عثمان عن عبد الرحمن عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن المرأة يخبرها الموت وليس عندها الا امرأة تجوز شهادتها ام لا تجوز قال تجوز شهادة النساء في النفوس والعذرة الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام سئل عن شهادة النساء في النكاح قال تجوز اذا كان معهن رجل وكان على عليه السلام يقول لا اجيزها في الطلاق قلت تجوز شهادة النساء مع الرجل في الدين قال نعم وسألته عن شهادة القابلة في الولادة قال تجوز شهادة الواحدة قال وتجاوز شهادة النساء في النفوس العذرة وحديثي من سمعه يحدث ان اباة اخبره عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه اجاز شهادة النساء في الدين مع عيين الطالب يحلف بالله ان حقه الحق عنه عن حماد بن عيسى عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تقبل شهادة النساء في روية الهلال ولا في الطلاق الا سراجلان عكاز عن صفوان وقضالة عن العلا عن احدهما عليها السلام قال لا تجوز شهادة النساء في الهلال وسألته هل تجوز شهادة من نعم في العذرة والنفسا فاما ما رواه سعد بن عبد الله عن محمد بن خالد وعلي بن حديد عن علي بن النعمان عن داود بن الحصين عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تجوز شهادة النساء في الفطر الا شهادة رجلين عدلين ولا بأس في الصوم بشهادة النساء ولو امرأة واحدة قال وجه في هذا الخبر ان نحمله على انه ينبغي للانسان ان يصوم عند شهادة المرأة استظهارا ولا ينوي صوم شهر رمضان بل يصوم على انه من شعبان فانه لا يامن على ان يقترن الى شهادتها شهادة من يجب العمل بقوله في روية الهلال الحسين بن سعيد عن حماد عن حمزة عن محمد بن مسلم قال سألته تجوز شهادة النساء وحدهن قال نعم في العذرة والنفسا عنه عن القسم عن ابان عن عبد الرحمن قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة يخبرها الموت وليس عندها الا امرأة تجوز شهادتها قال تجوز شهادة النساء في العذرة والنفوس و

عظ

مضّر

بُني عبد الله

أنه

الكالف

باب ما يجوز فيه شهادة النساء

١٨

قال تجوز شهادة النساء في الحدود مع الرجال **محمد بن محمد بن يحيى** عن الحسن بن موسى عن يزيد بن اسحق عن هرون بن حمزة عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال قال تجوز شهادة امرأتين في استهلال الحسين بن سعيد عن صفوان ومحمد بن خالد عن ابن بكير عن عبيد بن زرار عن ابي عبد الله عليه السلام قال تجوز شهادة المرأة في الشيء الذي ليس بكبير ولا مالدون ولا تجوز في الكثير عنه عن الحسن بن زرعة عن سماعه قال قال القابلة تجوز شهادتها في الولد على قدر شهادة المرأة الواحدة قال الشيخ ابو جعفر م هذا الخبر والخبر المتقدم ينبغي ان يكون العمل عليه من ان شهادة المرأة تقبل في المولود بمقدار شهادتها وهي الربع من ميراث المولود ونحو الاخبار التي قدمناها من انه تقبل شهادة المرأة في النفوس بالاطلاق على هذا التقيد للتأني في الاخبار ولا تنقض الاحكام ويؤكد ذلك بياننا ما رواه محمد بن علي بن محبوب باسناد عن ابن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول تجوز شهادة القابلة في المولود اذا استهل وصاح في الميراث ويورث الربع من الميراث بقدر شهادة امرأة قلت فان كانتا امرأتين قال تجوز شهادتهما في النصف من الميراث فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان عن عبد الله بن سليمان قال سألت عن امرأة حضرها الموت وليس عندها الا امرأة تجوز شهادتهما قال لا تجوز شهادتهما الا في النفوس والعذرة فالوجه في هذا الخبر ما قدمناه في خبر احمد بن هلال من انه لا تقبل شهادتهما في جميع الوصية وان جاز قولها في الربع منها على ما بيناه **محمد بن عبد الحميد** عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم قال حدثني الثقة عن ابي الحسن عليه السلام قال اذا شهد لطالب الحق امرأتان ويمينه **فهر** جاز على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله اجاز شهادة النساء مع يمين الطالب في الدين يحلف بالله ان حقه الحق قال الشيخ قدس الله روحه ينبغي ان نحل هذا الخبر الجمل على الخبر الاول المقيد وهو انه لما كان يجب شهادة رجل واحد ويمين المدعي الحق في الدين كذلك يجب شهادة امرأتين ويمين المدعي ولا تقبل في ذلك شهادة امرأة واحدة على حال

باب ما يجوز فيه شهادة الواحد مع يمين المدعي **احمد بن محمد بن عيسى** عن علي بن الحكم عن ابي ايوب الخزاز عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه واله يجيز في الدين شهادة رجل واحد ويمين صاحب الدين ولا يجيز في العلال الا شاهد

محمد بن الحسن

تأني

ما قدمناه
أن

باب ما يجوز فيه شهادة الواحد مع يمين المدعى

٩

عدل علي بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن عيسى عن يونس عن زرعة عن سماعة عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له عند الرجل الحق وله شاهد واحد قال قد كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقضيه بشهادة واحد ويمين صاحب الحق وذلك في الدين الحسين بن سعيد عن الثوري بن سويد عن القسم بن سليمان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول قضى رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله بشهادة رجل واحد مع يمين الطالب في الدين وحده الحسين بن سعيد عن صفوان عن حماد بن عثمان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان علي بن ابي طالب في الدين شهادة رجل ويمين المدعى فأما ما رواه الحسين بن سعيد

عن حماد بن عيسى قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول حدثني ان رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله قد قضى بشاهد ويمين محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الحميد عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقضيه بشاهد واحد مع يمين صاحب الحق الحسين بن سعيد عن القسم عن ابيان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقضيه بشهادة واحد مع يمين صاحب الحق عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال اجاز رسول الله صلى الله عليه وآله شهادة شاهد مع يمين صاحب الحق اذا حلف ان الحق فلا تناقض بين هذه الاخبار والاولى لان هذه الاخبار وان كانت عامة ان رسول الله صلى الله عليه وآله يقضيه بذلك ولم يبين فيما فيه قضى فينبغي ان نعملها على الاخبار المقدمة المفصلة بان نقول انه قضى بذلك في الدين على ما تفضلت الرقايات الاولى و

الحكم بالمفصل اولى منه بالاجمل وقد بيناه في غير موضع فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن عبد الله بن احمد عن الحسن بن محبوب عن العلا عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لو كان الامر بيننا اجزأ شهادة الرجل الواحد اذا علم منه خبر مع يمين الخصم في حقوق الناس فاما ما كان من حقوق الله او رغبة الهلال فلا فهذا الخبر ايضا نخلصه على انه يحكم بذلك في حقوق الناس الذي هو الدين دون ما عداه من الحقوق لما بين في الاخبار المتقدمه متما بيناه انفا وذكرناه فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال دخل الحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيل على ابي جعفر عليه السلام فسالاه عن شاهد ويمين قال قضى به رسول الله صلى الله عليه وآله وقضى به علي عندكم بالكوفة وقال

عُتَيْبَةُ
فَقَالَ

باب انه اذا شهد اربعة على امرأة بالن والطم زوجها

٣٠

هذا اخلاق القران قال واين وجدتموه خلوات القران فقالوا ان الله تعز يقول واشهد واذوى
عدل منكم فقال ابو جعفر عليه السلام فقلوه واشهد واذوى عدل منكم هو لا يقبلوا بشهادة
واحد ويميناً ثم قال ان علياً كان قاعداً في مسجد الكوفة فمر به عبد الله بن قفل التيمي ومعه
درع طلحة فقال له على عليه السلام هذه درع طلحة اخذت غلوك يوم البصرة فقال له عبد الله
بن قفل اجعل بيني وبينك قاضيك الذي رضى به المسلمين فجعل بينه وبينه شريهاً فقال له هذا
درع طلحة اخذت غلوك يوم البصرة فقال له شريح هات على ما تقول بيته فانك احسن فشهد انها
درع طلحة اخذت غلوك يوم البصرة فقال هذا شاهد واحد ولا اقضى بشهادة شاهد حتى يكون
مع اخر قال فذا عاقبوا فشهد انها درع طلحة اخذت غلوك يوم البصرة فقال الشريح هذا مملوك و
لا اقضى بشهادة مملوك قال فغضب على عليه السلام وقال خذوها قلن هذا اقضى بحجور ثلاث
مرات قال فتمول شويخ عن مجلسه ثم قال لا اقضى بين اثنين حتى تخبرني من اين قضيت بحجور
ثلاث مرأت فقال المويلك او ويحك اني لما اخبرتك انها درع طلحة اخذت غلوك يوم البصرة
فقلت هات على ما تقول بيته وقد قال رسول الله صلى الله عليه واله حيث ما وجد غلوك اخذ
بغير بيته فقلت رجل لم يسمع الحديث فهذه واحدة ثم اتيتك بالحسن فشهد فقلت هذا واحد
ولا اقضى بشهادة رجل واحد حتى يكون معه اخر وقد قضى رسول الله صلى الله عليه واله بشهادة
واحد ويمين فان ثلثان ثم اتيتك بقنبر فشهد انها درع طلحة اخذت غلوك يوم البصرة فقلت
هذا مملوك ولا اقضى بشهادة مملوك ولا بأس بشهادة مملوك اذا كان عدلاً ثم قال يلك او قال يما مام
يؤمن من امرهم على ما هو اعظم من هذا ولا ينافي هذا الخبر ما قد مناه من الاخبار من ان شهادة
العاحد انما تقبل مع يمين صاحب الحق في الدين وحده لان امير المؤمنين عليه السلام انما انكر
على شريح قوله لا اقضى بشهادة واحد واطلق ذلك في كل موضع فاراد امير المؤمنين عليه
السلام ان ينبهه على خطاه وان هذا ليس بعام في سائر الحقوق لان في الحقوق ما يقضى فيه
بشاهد واحد مع يمين صاحب الحق الذين فكان ينبغي ان يستثنى ولا يطلق القول اطلاقاً الا
ان الذي يقول عليان تقبل بشاهد واحد ويمين المدعى في كل ما كان مالا او يجري به ل

جعله
فاتي بالحسن
واحد

مجلسه
على
نقول

امورهم

بنيته
على

غير مختلف
متفقة

مال ديناً كان او غير دين فعلى هذا الاخبار غير متنافية

باب انه اذا شهد اربعة على امرأة بالزنا احدهم زوجها محمد بن احمد بن يحيى عن العباس بن
معروف عن عباد بن كثير عن ابراهيم بن نعيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن اربعة شهداء

باب القاذف له اعرفت توبة قبلت شهادته

٣

على امرأة بالزنا احدهم زوجها قال يجوز شهادتهم وقد روى ان الزوج يلاعنها ويجلدون الباقي
 حد المفترى روى ذلك احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن اسمعيل بن خرايش عن زيار
 عن احدهما عليها السلام في اربعة شهد واعلى امرأة بالزنا احدهم زوجها قال يلاعنها
 يجلدون الآخرون والخبر الاول اولى بان يعمل عليه لانه موافق لكتاب الله تعالى
 قال الله عز وجل والذين يؤمنون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فشهادتهم
 اربع شهادات بالله فبين اننا نخرج اللعان اذا كمل الرجل من الشهود الا نفسه فانه يلاعنها
 فاما اذا اتى بالشهود الذين لهم تيمم اربعة فلا يجب عليها اللعان **باب**

أوتى

ان القاذف اذا عرفت توبته قبلت شهادته احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل
 بن بزيع عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكناfi قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 القاذف بعد ما يقام عليه الحد ما توبته قال يكذب نفسه قلت ارأيت ان اكذب نفسه و
 تاب اتقبل شهادته قال نعم عنه عن ابن محبوب عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه
 السلام عن المحذور ان تاب تقبل شهادته فقال اذا تاب وتوبته ان يرجع ما قال فيكذب
 نفسه عند الامام وعند المسلمين فاذا فعل فان على الامام ان يقبل شهادته بعد ذلك على
 بن ابراهيم عن ابيه عن اسمعيل بن مهران عن يونس عن بعض اصحابه عن احدهما عليه السلام قال
 سألت عن الذي يقذف المحصنات تقبل شهادته بعد الحد اذا تاب قال نعم قلت وما توبته
 قال يحسب فيكذب نفسه عند الامام ويقول قد افترت على فلانة ويتوب ما قال عنه عن
 ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام شهد
 عنده رجل وقد قطعت يده ورجله شهادته فاجاز شهادته وكان تاب وعرفت توبته وبهذا

مران

قد

الاسناد قال امير المؤمنين عليه السلام ليس يصيب احد حد افيقام عليه ثم يقرب الا جازت
 شهادته الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد وحماد عن القسم بن سليمان قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن الرجل يقذف الرجل فيجلد حد ثم يتوب فلا يعلم منه الاخير يجوز شهادته
 فقال نعم ما يقال عندكم قلت يقولون توبته فيما بينه وبين الله نعم لا تقبل شهادته تابدا
 فقال بئس ما قالوا كان ابي يقول اذا تاب ولم يعلم منه الاخير جازت شهادته عنه عن
 محمد بن الفضيل عن الكناfi قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن القاذف اذا تاب نفسه

عن ابي عبد الله عليه السلام

اكتب

وتاب اتقبل شهادته قال نعم عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال ليس يصيب احد حد فاما ما رواه السكوني

باب الشاهد يشهد على رجل بطلاق امراته

فيقام عليه ثم يتوب ألا جازت شهادته إلا القاذف فإنه لا تقبل شهادته إن توبته فيما بينه وبين الله نعم فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين أحدهما أن يكون محمولا على التقية لأنه موافق لمذهب كثير من العامة والثاني أنه إذا كان من شرط التوبة التي يحكم معها قبول شهادته أن يكذب نفسه عند الإمام وعند المسلمين ويكون فيما يحكم عليه بأنه قاذف صادق فلا يجوز له أن يكذب نفسه وإن لم يكذب امتنع عند ذلك قبول شهادته وإن كان صادقا

فمن
إذا

في مقاله عند الله عز وجل ولا يحتاج في ذلك إلى التوبة

باب الشاهدين يشهدان على رجل بطلاق امراته وهو غائب فيحضر الرجل وينكر

الطلاق محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي عبد الله عليه السلام في شاهدين شهدا على امرأة بأن نزلها فطلقها فترجعت ثم جاء نزلها فأنكر الطلاق قال يفر بان المحذور فيمنان الصداق للنزوح ثم تعتد ثم ترجع إلى نزلها الأول قال الشيخ رهم هذا الخبر روى على ما أوردناه ويخفى أن يحل هذا الخبر على أنه لما أنكر النزوح الطلاق يرجع أحد الشاهدين عن الشهادة فوجب عليها ما تضمنه الخبر فلم يرجع واحد منهما لم يلبثت إلى أنكار النزوح إلا أن تكون المرأة بعد في العدة فإنه يكون انكراهه للطلاق مراجعة والذي يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب عن العلاء بن ايوب عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في رجلين شهدا على رجل غائب عند امراته أنه طلقها فاعتدت المرأة وتزوجت ثم إن الزوج الغائب قدم فزعم أنه لم يطلقها واكذب نفسه أحد الشاهدين قال لا سبيل للاخير عليها ويؤخذ من الذي شهد ورجع ويؤخذ على الأخير ويفرق بينهما وتعتد من الأخير ولا يقربها الأول حتى تنقضي عدتها

محمد بن الحسن

الصداق

ابواب

الحسين

فقط

كتاب القضاء والأحكام

باب البتيتين إذا تقابلتا فحمل بن أحمد بن يحيى عن الخشاب عن غياث بن كلوب

عن اسحق بن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام أن رجلين اختصما إلى أمير المؤمنين عليه السلام فحلف أحدهما وابي الآخر أن يحلف قضى بها للحالف فقبل له ولم تكن في يد واحد منهما واقاما البينة قال احلفهما فاحلفا حلف ونكل الآخر جعلتها للحالف فاحلفا جميعا جعلتها بينهما فحلف في يد واحد منهما واقاما البينة فقال اقضى بها للحالف الذي في يده محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الوشاء عن ابان عن

الحسين

باب البيتين اذا تقابلنا

م

عن عبد الرحمن عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام اذا اقام رجلان بيته شهود عددهم سواء وعد لهم اقرع بينهم على ايم بصير اليمين قال كان يقول اللهم

وعد اللهم

رب السموات ايتهم كان الحق له فآذنه اليه ثم يجعل الحق للذي يصير اليه اليمين عليه

اذا حلف عنه عن الحسين بن محمد عن المعلى بن محمد عن الوشا عن داود بن سرجان عن

ابي عبد الله عليه السلام في شاهدين شهدا على امر واحد وجاء اخران فشهدا على غير

الذي شهدا الا وكانوا مختلفوا قال يقرع بينهم فمن قرع عليه اليمين فهو وليها القضاء

احمل بن محمد عن محمد بن يحيى عن غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام ان

امير المؤمنين عليه السلام اختصم اليه رجلان في دابة وكلاهما اقام البيته انه انتجها

فقضى بها للذي في يده وقال لو لم يكن في يده جعلتها بينهما نصفين عنه عن ابن

فضال عن ابي جميلة عن سماك بن حرب عن تميم بن طرفة ان رجلين عرفا بعيرا فاقام كل

واحد منهما بيته فجعله امير المؤمنين عليه السلام بينهما محمد بن يحيى عن محمد بن

الحسين عن صفوان عن شعيب عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام

عن الرجل ياتي القوم فيدعي دارا في ايديهم ويقيم الذي في يديه الدار انه ورثها

عن ابيه لا يدري كيف كان امرها فقال اكثرهم بيته يستخلف ويدفع اليه وذكر ان

عليه السلام اتاه قوم يختصمون في بقعة فقامت البيته لهؤلاء انهم انتجوها على

مزودها لم يبيعوا ولم يهبوا وقامت لهؤلاء البيته سمثل ذلك فقضى بها لاكثرهم بيته

واستخلفهم قال فسألته جئت فقلت رأيت ان كان الذي ادعى الدار قال ان اياهذا الذي

هو فيها اخذها بغير ثمن ولم يقيم الذي هو فيها بيته الا انه ورثها عن ابيه قال اذا كان

امرها هكذا في الذي ادعاها واقام البيته عليها الحسين بن سعيد عن الحسن

عن زرعة عن سماعة قال ان رجلين اختصما الى علي عليه السلام في دابة فزعم

كل واحد منهما انها نتجت علي من ودة واقام كل واحد منهما بيته سواء في العدد

فاقرع بينهما سهمين فعلم السهمين كل واحد منهما بعلامة ثم قال اللهم رب السموات السبع

ورب الارضين السبع ورب العرش العظيم عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم ايتهم

كان صاحب الدابة وهو اولى بها فاسألك ان تقرع وتخرج سهمه فخرج سهم واحد

فقضى له بها الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سئل ابو عبد الله

سألت ابا عبد الله

عن ابي عبد الله
اليمين القرعة سماها
يمينا كما يعلم من الرواية
الآتية ١٢

مزودهم

فَقَالَ

عن رجلين شهدا على امرء جاء اخران فشهدا على غير ذلك واختلفوا قال يقرع بينهما
 فاليهم قرع فعليه اليمين وهو ادلى بالحق علي بن ابراهيم عن ابيه عن بعض اصحابه عن مشفى
 الحنطا عن زبارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له رجل شهد له رجلان بان له عند
 رجل خمسين درهما وجاء اخران فشهدا بان له عند مائة درهم كلهم شهدوا في قوت
 قال اقرع بينهما ثم استخلف الذين اصحابهم القرع بالله انهم يحلفون بالحق عنه عن ابيه
 عن ابن فضال عن داود بن يزيد العطار عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام
 في رجل كانت له امرأة فجاء رجال شهود فشهدوا ان هذه المرأة امرأة فلان وجاء
 اخرون فشهدوا وانها امرأة فلان فاعتدل الشهود وعُدُّوا قال يقرع بينهما الشهود فمن
 خرج اسمه فهو الحق وهو ادلى بها محمد بن الحسن الصفار عن علي بن محمد عن القسم بن
 محمد عن سليمان بن داود عن عبد الوهاب بن عبد الحميد الثقفي عن ابي عبد الله عليه السلام
 انها تزوجها قال سمعته يقول في رجل ادعى على امرأة انه زوجها بولي وشهودا كثر المرأة ذلك واقامت
 اخت هذه المرأة على الاخر البينة انه زوجها بولي وشهود ولم يوقتا وقتا ان البينة
 بينة الزوج ولم تقبل بينة المرأة لان الزوج قد استحق بضرع هذه المرأة وتريد اختها
 فساد النكاح فلا تصدق ولا تقبل بينتهما الا بوقت قبل وقتها او دخول بها محمد بن
 علي بن محبوب عن محمد بن احمد العلوي عن العركي عن صفوان عن علي بن مطهر عن عبد الله
 ان رجلين قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لو جلين اختصما في دابة الى
 على عليه السلام فزعم كل واحد منهما انها انجبت عنده على فرس وهو اقام كل واحد منهما
 البينة سواء في العدد فاقرع بينهما بسهمين فعلم السهمين كل واحد منهما بعلامة
 ثم قال اللهم رب السموات السبع ورب الارضين السبع ورب العرش العظيم عالم
 الغيب والشهادة الرحمن الرحيم ايها كان صاحب الدابة وهو ادلى بها فاسألك ان
 تفرج وتخرج اسمه فخرج سهم واحد ما تقضي له وكان ايضا اذا اختصم الخصمان في جارية
 فزعم احدهما انه اشتراها وزعم الاخر انه انجبتها فكانا اذا اقاما البينة جميعا قضى بها
 للذي انجبت احمد بن محمد عن البرقي عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن
 ابيه عن ابيه عليه السلام عن علي عليه السلام انه قضى في رجلين ادعى احدهما ان
 احدهما شاهدين والاخر خمسة فقال لصاحب الخمسة خمس وعشرون شاهدا والاخر

بن
 الحق

انها تزوجها

ان رجلين

على دعواه

انجبتا

محمد بن الحسن

دون الحكم

بياناً

بين في

ولم يجب
عدلاً

يده

سهرات قال الشيخ قدس الله روحه الذي اعتمد في الجمع بين هذه الاخبار هو ان
البيتين اذ اتقابلتا فلا يخلو ان يكون مع احديهما يد متصرفه او لم يكن فان لم يكن واحد
منهما يد متصرفه وكانتا جميعاً خارجتين فينبغي ان يحكم لاعدلها شهود او يبطل الآخر
فان تساوى في العدالة حلف اكثرهما شهود او هو الذي تضمنه خبرا في بصير المتقدم
ذكره وما رده السكوني من امير المؤمنين عليه السلام قسمه على عدد الشهود فانما
يكون ذلك على جهة الصلح والوساطة بينهما دون من الحكم وان تساوى عدد الشهود فاقع
بيهم فمن خرج سهمه حلف بان الحق حقه وان كان مع احدي البيتين يد متصرفه فان كانت
البينة انما تشهد له بالملك فقط دون سببه انترع من يده واعطى اليد المخدجة وان كانت
ببينة بسبب الملك اما بان يكون لبشرائه او نتاج الدابة ان كانت دابة او غير ذلك و
كانت البينة الاخرى مثلها كانت البينة التي مع اليد المتصرفه اولى فاما خبر اسحق بن
عمار خاصة بانه اذ اتقابلت البيتان حلف كل واحد منهما فن حلف كان الحق له وان
حلفا جميعا كان الحق بينهما نصفين فحول على انه اذا اصطفا على ذلك لا تاقد بيتهما يقف
الترجيح لاحد الخصمين مع تساوى بيئتهما باليمين له وهو كثرة الشهود او القرعة وليس
لهما حالة توجب اليمين على كل واحد منهما ويمكن ان يكون فائداً عن القرعة بان لا يختار
القرعة واجاب كل واحد منهما الى اليمين ورأى ذلك الامام صوابا كان مخيراً بين العمل
على ذلك والعمل على القرعة وهذه الطريقة تاتي على جميع الاخبار من غير اطراح شيء منها
ولسلم بما جمعها وانت اذ افكرت فيها وجدتها على ما ذكرت لك ان شاء الله فالرواية التي
قلنا انها لشهد لليد الخارجة ترواها محمد بن الحسن الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن محمد
بن حفص عن منصور قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل في يده شاة فجاء رجل
فادّعاها واقام البينة العدول انها ولدت عنده ولم يبع وجاء الذي في يده البينة مثله
عدد او انها ولدت عنده لم يبع ولم يجب قال ابو عبد الله عليه السلام حقها للمدعي
ولا اقبل من الذي في يده بينة لان الله تعالى انما امر ان تطلب البينة من المدعي فان
كانت له بينة والاقمين الذي هو في يده هكذا امر الله تعالى

باب من يجهل الرجل على نفقة محمد بن احمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن عبد الله بن
المغيرة عن حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت من الذي اجبر على نفقته ويلزم مني

اختلاف الرجل والمرأة في متاع البيت

٣٤

عن محمد بن عبد الله

نفتق قال الوالدان والولد والزوجة جعفر بن محمد بن قولويه عن جعفر بن محمد عن عبيد الله بن نعيم عن ابن أبي عمير عن علي بن جميل عن بعض اصحابنا عن احدهما عليهما السلام انه قال لا يجبر الرجل الا على نفقة الابوين والولد قلت لجميل فالمرأة قال قد روي اصحابنا عن احدهما عليهما السلام انه اذا اكساها ما يوارى عورتها واطعمها ما يقيم صلبها اقامت معه والا طلقها قال قلت لجميل فهل يجبر على نفقة الاخت قال لو اجبر على نفقة الاخت لكان ذلك خلاف الرواية محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن جميل مثله غير انه قال قلت لجميل فالمرأة قال قد روي اصحابنا وهو عن عنبسة بن مصعب و سودة بن كليب عن احدهما فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن ابن فضال عن غياث بن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال في صبي يتم او تى به فقال خذوا بنفقة اقرب الناس اليه من العشيرة كما يأكل ميراثه احمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن محمد الكلبى عن ابي عبد الله عليه السلام قال والوارث الصغير يعنى الاخ وابن الاخ ونحوه فلا تنافى بين هذين الخبرين والروايات المتقدمة بشيئين أحدهما ان تحمل هذين الخبرين على ضرب من الاستحباب دون الغرض والايجاب والاخر ان يكون انما اجبر على نفقة من ليس له وارث غيره ان مات كل واحد منهما ورث صاحبه ولم يكن هنالك من هو اولى منه فلاجل ذلك جبر على النفقة وليس كذلك حال الوالدان والولد والزوجة لانه يجبر على نفقتهم وان كان هنالك وارث اخر اولى منه وشريك له الميراث باب اختلاف الرجل والمرأة في متاع البيت الحسن بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألتني كيف قضى ابن ابي ليلى قال قلت له قد قضى في مسألة واحدة باربعة وجوه في التزويج عنها تزويجها فيختلف اهلها واهلها في متاع البيت فقضى فيه بقول ابراهيم النخعي ما كان من متاع يكون للرجل والمرأة قسمه بينهما نصفين ثم ترك هذا القول فقال المرأة بمنزلة الضيف في منزل الرجل لو ان رجلا ضيفا رجلا فادعى متاع بيته كلفه البينة وكذلك المرأة تكلف البينة والا فالمتاع للرجل فرجع الى قول اخر فقال ان القضاء ان المتاع للمرأة الا ان يقيم الرجل البينة على ما احدث في بيته ثم ترك هذا القول فرجع الى قول ابراهيم الاول فقال ابو عبد الله عليه السلام القضاء الاخر وان كان يرجع عنه المتاع متاع المرأة

كان

أني

ووارث

أجبر

عن محمد بن عبد الله

اختلاف الرجل والمرأة في متاع البيت

٢٤

ألا إن يقيم الرجل البيعة قد علم من ينزلي بئنها يعني بين جلي مني المرأة نزل في بيت زوجها بمتاع ونحو
 يوسف بن أبي قزول وغيره عن عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الحميد عن أحمد بن محمد
 بن أبي نصر عن حماد عن أسحق بن عمار عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 سألتني هل يختلف قضاء ابن أبي ليلى عندكم قال قلت نعم فقد قضى في واحد بأربعة وجوه
 في المرأة يتوفى عنها زوجها فيمتثل أهلها وأهلها في متاع البيت فقضى فيه بقول إبراهيم النخعي
 ما كان من متاع الرجل فللرجل وذكر مثله سواء إلا أنه قال إلا الميزان فإنه من متاع الرجل
 عنه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن أيوب بن نوح عن صفوان عن
 عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألتني هل يقضي ابن أبي ليلى
 بقضاء يرجع عنه فقلت له بلغني أنه قضى في متاع الرجل والمرأة إذا مات أحدهما
 فادعى ورثة الحي وورثة الميت أو طلقها الرجل فادعى الرجل وادعته المرأة أربع
 قضيات قال ما هن قلنا أما أول ذلك فقضاء فيه بقضاء إبراهيم النخعي أن يجعل متاع
 المرأة التي لا يكون للرجل للمرأة ومتاع الرجل الذي لا يكون للمرأة للرجل وما يكون
 للرجال والنساء بينهما نصفين ثم بلغني أنه قال هما مدعيان جميعاً والذي بأيديهما
 جميعاً مما تركا بينهما نصفين ثم قال للرجل صاحب البيت والمرأة الدخلة عليه و
 هي المدعية فالمتاع كله للرجل إلا متاع النساء الذي لا يكون للرجال فهو للمرأة ثم
 قضاه بعد ذلك بقضاء الأولي لو لا أني شهدت له لما روي عليه ما أتت امرأة منا ولها
 زوج وترك متاعاً فرفعت عليه فقال اكتبوا لي المتاع فلما قرأه قال هذا يكون للمرأة و
 للرجل فقد جعلته للمرأة إلا الميزان فإنه من متاع الرجل فهو لك قال لي على أي شيء
 هو اليوم قلت حج إلى أن جعل البيت للرجل ثم سألت عن ذلك فقلت لما تقول فيه أنت قال
 القول الذي أخبرني أنك شهدت منه وإن كان قد رجع عنه قلت له يكون المتاع للمرأة
 فقال لو سألت من بينهما أي الجليلين ونحن يومئذ بمكة لا أخبروك أن الجاهل والمثأ
 جهل علانية من بيت المرأة إلى بيت الرجل فيعطى التي جاءت به وهو المدعى فانزعم
 أنه أحد في شيء فليأت البيعة عنه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد
 عن الحسين بن سعيد عن أخيه الحسن عن بريدة عن سماعة قال سألت عن الرجل يموت
 ماله من متاع البيت قال السيف والسلاح والرجل وشباب جلد فقام ما رواه محمد

رسول الله قال لرجل أنت ومالك لأبيك عنه عن أبي حمزة الثمالي عن أبي جعفر قال قال رسول الله
 لرجل أنت ومالك لأبيك ثم قال أبو جعفر وقال لا يحب أن يأخذ من مال ابنه ولا حاجة لأب لا يحب أن يتخذ
 إليه ولا بد من أن الله لا يحب الفساد ^{عن رسول الله} سهل بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل
 بن زياد عن علي بن السباط عن علي بن جعفر عن أبي إبراهيم قال سألت عن الرجل يأكل من مال
 ولده قال لا إلا أن يضطر إليه فيأكل منه بالمعروف ولا يصح أن يأخذ الولد من مال
 والده شيئا إلا بإذن والده عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد عن حمزة عن محمد بن
 مسلم عن أبي عبد الله قال سألت عن رجل لابنه مال فيحتاج الأب إليه قال يأكل منه
 فاما الأم فلا تاكل منه الا فرضا على نفسها قال الشيخ قدس الله روحه هذه الاخبار كلها دالة ^{الحسن} محمد بن الحسن
 على انه انما يسوغ للوالدان يأخذ من مال ولده اذا كان محتاجا تاما مع عدم الحاجة فلا يجوز
 له ان يتعرض له ومتى كان محتاجا وقام الولد به وبما يحتاج إليه فليس له ان يأخذ من ماله
 شيئا فان ورد في الاخبار ما يقتضي جواز تناوله من مال ولده مطلقا من غير تقييد
 ينبغي ان يحمل على هذا التقييد مثل ما رواه محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن الحسن
 بن علي الكوفي عن حماد بن هشام عن عبد الكريم عن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام
 في الرجل يكون لولده مال فاحب ان يأخذ منه قال فليأخذ وان كانت امه حية فيما احب
 ان تأخذ منه شيئا الا فرضا على نفسها والذي يدل ايضا على ما ذكرناه من التقييد ما
 رواه محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن الحسين بن أبي العلاء قال قلت لأبي
 عبد الله عليه السلام ما يحمل للرجل من مال ولده قال قوته بغير سر اذا اضطر إليه
 قال فقلت فقول رسول الله صلى الله عليه وآله للرجل الذي اياه فقدما اياه فقال انت
 ومالك لأبيك فقال انما جاء به الى النبي صلى الله عليه وآله فقال له يا رسول الله هذا
 ابي قد ظلمني ميراثي من ابي فاخبره الأب انه قد انفق عليه وعلى نفسه فقال انت ومالك
 لأبيك ولم يكن عند الرجل شيء امكن رسول الله صلى الله عليه وآله يحبس الأب للابن الحسين
 بن سعيد عن حماد عن عبد الله بن المغيرة عن ابن سنان قال سألت عن ابا عبد الله عليه السلام
 ما ذا يحمل للوالد من مال ولده قال اما اذا انفق عليه ولده باحسن النفقة فليس له ان يأخذ
 من ماله شيئا فان كان لوالده جارية للولد فيها نصيب فليس له ان يطأها الا ان يقومها فحينئذ يصير
 لولده قيمتها عليه فقال ويعلن ذلك قال وسألت عن الوالد ابتر من مال ولده شيئا قال نعم
^{الحسين} محمد بن الحسن

يجوز للوالدان يأخذ من مال ولده

٣٠

قال

جدة

ذلك

فظاماً

ولا يجوز للولد من مال والده شيئاً إلا بإذنه فان كان للرجل ولد صغيراً وله مائة جارية حبس
 ان تقتطعها فليقومها على نفسه قيمة ثم ليصنع بها شاء ان شاء وطى وان شاء باع عنه عن
 فضالة عن ابان عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الولد يحل
 من مال ولده اذا احتاج اليه قال نعم وان كانت له جارية فاراد ان ينكحها قومها على نفسه
 ويعلن ذلك واذا كان للرجل جارية قابضة املك بها ان يقع عليها ما لم عيسها الابن
 وأما ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سعيد بن يسار قال قلت لابي
 عبد الله عليه السلام ان الرجل من مال ابنه وهو صغير قال نعم قلت في حجة الاسلام
 وينفق منه قال نعم بالمعروف ثم قال نعم في حجة الاسلام وينفق منه ان مال الولد للوالد وليس للولد
 ينفق من مال والده الا باذنه فما يتضمن هذا لا يخبر من ان للوالدان ينفق من مال ولده
 فحول على ما قلناه من الحاجة الداعية اليه وامتناع الولد من القيام به على ما دل عليه
 الاخبار المتقدمة وما يتضمن من ان له ان يأخذ ما يجز به حجة الاسلام فحول على ان لا
 يأخذ على وجه القرض على نفسه اذا كان وجبت عليه حجة الاسلام فاما من لم يجب
 عليه فلا يلزمه ان يأخذ من مال ولده ويجز به وانما الجذب عليه بشرط وجود المال على
 ما بيناه وما تضمنته الاخبار الاولى من ان له ان يطأ جارية ابنه اذا قومها على نفسه ما
 لم عيسها الابن فحول على انه اذا كان ولده صغيراً ويكون هو القيم بأمرهم والناظر في احوالهم
 فيجري مجرى الوكيل فيجوز له ان يقومها على نفسه على ما تضمنته رواية عبد الله بن سنان
 وما تضمنته رواية اسحق بن عمار من انه اخذ بالجارية ما لم عيسها الابن يحتمل شيئين احدهما
 ما لم عيسها وان كان صغيراً مولى عليه لانه ان عيسها الابن وهو غير بالغ حرمت على الاب
 والوجه الآخر اذا حملناه على البالغ ان نحمله على انه املك بها ان الاولى في ذلك والا فحول
 للوالدان يصير الى ما يريد والده وان لم يكن فرضاً واجباً او سبباً لملك الجارية فاما ما رواه
 الحسن بن محبوب قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام اني كنت وهبت لابنتي جارية
 حيث نزلت فلم تنزل عندها وفي بيت زوجها حتى ماتت زوجها فرجعت الى هي و
 الجارية فيحل لي ان أطأ الجارية قال قومها قيمة عادلة واشهد على ذلك ثم ان شئت
 وطأها فالوجه في هذه الرواية ان يقومها برضا منها لان البنت ليس تجرى مجرى الابن
 في انه يحرم الجارية على الاب في بعض الاوقات اذا وطأها ونظر منها الى ما لا يحل لغيره ما لا

باب على غيره مال فيجده
٣١

النظر إليه لأن ذلك مفقود في البنت بل متى ما غيب كان ذلك جائزاً

باب من له على غيره مال فيجده ثم يقع الجاحد عنده مال هل يجوز له ان يأخذ
بدله أسهل بن محمد بن عيسى عن علي بن حديد عن جميل بن دراج قال سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيجده فيظفر من ماله بقدر الذي يجده
أياخذه وان لم يعلم الجاحد بذلك قال نعم الحسن بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان
عن أبي بكر قال قلت لرجل لي عليه درهم فجدهني وحلف عليه ما يجوز لي ان وقع له قبل درهم
ان اخذ منه بقدر حقي قال فقال نعم ولهذا كلام قلت وما هو قال تقول اللهم اني لن

أخذه ظلماً ولا خيانة وإنما اخذته مكان مالي الذي اخذه مني ولم اذ دشتنا عليه
الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة عن أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله عليه السلام مثله

محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن علي بن مهزيار قال اخبرني اسحق بن ابراهيم
ان موسى بن عبد الملك كتب الى أبي جعفر عليه السلام يسأله عن رجل دفع اليه مالا

ليفرقه في بعض وجوه البر فلم يمكنه صرف ذلك المال في الوجه الذي امر به وقد
كان له عليه مال بقدر هذا المال فقال هل يجوز لي ان اقبض مالي او اصره عليه وقضية
فكتب اقبض مالكهما في يديك فأما ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن سليمان

بن خالد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع له عند مال فكا برقي عليه ثم
حلف ثم وقع له عندي مال اخذه لكان مالي الذي اخذه وجده وأحلف كما صنع قال

ان خازنك فلا تخنه ولا تدخل فيما عتبه عليه الحسن بن سعيد عن ابن أبي عمير عن ابن
أخي الفضيل بن يسار قال كنت عند أبي عبد الله عليه السلام ودخلت امرأة وكنت

أقرب القوم اليها فقالت لي أسئله فقلت عماذا فقالت ان ابني مات وترك مالا في يدي
فألتف ثمانية مالا فأودعته عندي فلي ان اخذ منه بقدر ما ألتف من شيء فأخبرته بذلك
فقال لا قال رسول الله صلى الله عليه وآله ادرك الامانة الى من أتمنك ولا تخن من خانتك

فأوجه في هذين الخبرين ضرب من الكراهية لأن من جده مال غيره ثم أودعه بعد ذلك
شيئاً بقدر ذلك كره ان يأخذ مكان ماله وليس ذلك بمحظور وانما يكون مباحاً له اخذه
اذا ظهر مال غيره له من غير ان يكون ودعة عنده وانما قلنا ليس بمحظور لما رواه محمد بن
الحسن الصفار عن محمد بن يحيى عن علي بن سليمان قال كتب اليه رجل غصب رجلاً مالا

أخذه

باب من له على غيره مال فيجده

٣٣

اوجارية ثم وقع عنده مال بسبب وديعة او قرض مثل ما عانه او غصبه ما يحل له عليه ام لا فكتب نعم يحل له ذلك ان كان بقدر حقه وان كان اكثر فباخذ منه ما كان عليه ويسلم الباقي اليه ان شاء الله وروى الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن ابي العباس البقباقي ان شهبا بامامنا ^{عليه} في رجل ذهب له الف درهم واستودعه بعد ذلك الف درهم قال ابو العباس ^{فقلت له} خذها مكان الالف الذي اخذ منك فاني شهبا قال فدخل شهبا على ابي عبد الله عليه السلام فذكر له ذلك فقال اما انا فاحب الي ان تاخذ وتحلف فاما ما رواه محمد بن يحيى عن محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله الجامري عن الحسن بن علي بن ابي حمزة عن عبد الله بن وضاح قال كانت بيني وبين رجل من اليهود معاملة فخافني بالالف درهم فقد مته الى الوالي فحلف وقد علمت انه حلف يمينا فاجرم فوقع له بعد ذلك عندي ارباح ودرهم كثيرة فاستردت ان اقبض الالف درهم التي كنت لي عنده فاحلف عليها فكتب لي ابي الحسن فاخبرته اني قد احلفته فحلف وقد وقع له عندي مال فان امرتني ان اخذ منه الف درهم التي حلف عليها فقلت فكتب لا تاخذ منه شيئا ان كان ظلمك فلا تطلبه ولولا انك رضيت بيمينه فحلفته لا امرتك ان تاخذه من تحت يده ولكنك رضيت بيمينه فقد مضت اليمين بما فيها فلم اخذ منه شيئا وانتهيت الى كتاب ابي الحسن عليه السلام فلدينا في الاخبار الاولى لان الوجه في هذا الخبر انه انما لم يجوز له ذلك لانه احلفه فليس له ان يرجع بعد ان يرضى بيمينه فياخذ من ماله لما تضمنه الخبر ولقول رسول الله صلى الله عليه وآله من حلف فليصدق ومن حلف له فليرض ومن لم يرض فليس من الله في شيء وما تضمنه الاخبار الاولى من انه حلف محمول على انه حلف ابتداء من غير ان استخلفه صاحب الحق فجاءه ان ياخذ ماله ولا يلتفت الى عيئه لانه لم يرض بيمينه ولم يحلفه فيلزمه الوفا به **باب** الرجل يعطى شيئا ليفرقه في المحتاجين وهو محتاج هل يجوز له ان ياخذ منه شيئا ام لا الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألته عن رجل اعطاه رجلا مالا ليقسمه في محاييم او في مساكين وهو محتاج ياخذ منه لنفسه ولا ^{يعطيه} قال لا ياخذ منه شيئا حتى يأذن له صاحبه قال الشيخ قدس الله روحه هذا الخبر يحتمل شيئين أحدهما ان يكون محمولا على الكراهية لان الافضل له ان لا ياخذ منه شيئا

ما رآه من المارة
وهي المجادلة ١٢

فأحلفته

اعطى
محمد بن الحسن

كراهية اجارة البيت لمن يبيع فيه الخمر

شيئا الا باذن صاحب المال والثاني انه لا يجوز له ان يأخذ منه اكثر مما يبيع فيه وانما يبيع له ان يأخذ مثله على ما اوردناه في كتابنا الكبير في كتاب الزكاة ويحتل ايضا ان يكون محولا على انه اذا عين له اقوام يفرق فيهم فلا يجوز له ان يأخذ لنفسه على ما اقواما

باب كراهية ان يواجر الانسان لنفسه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عمرو عن يوجر نفسه عما الساباطي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يتجر فان هو اجر نفسه اعطى ما يصيب في تجارته فقال لا يواجر نفسه ولكن يستزق الله تعالى ويتجر فان هو اذ اجر نفسه خطر على نفسه الزرق قاصدا ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابن سنان عن ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن الاجارة فقال صالح للناس اذا نصم قدر طاقته وقد اجر موسى نفسه واشتطف فقال ان شئت ثمانا وان شئت عشرة فانزل الله تعالى ان تأجرني ثمانى حج فان اتممت عشرة فمن عندك فلا ينافي الخبر الاول لان الخبر الاول محمول على ضرب من الكراهية دون لخطر وهذا الخبر على الجواز ورفع الخطر ولا تنافي بينهما على هذا الوجه **باب كراهية اجارة البيت لمن يبيع فيه الخمر** احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن اسعيل عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن عبد الوثمن عن جابر قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يواجر بيته يباع فيه الخمر فقال حرام اجره قاصدا ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة قال كتبت الى ابي عبد الله عليه السلام اسأله عن الرجل يواجر سفينته او دابته من يحمل عليها اوفيهما الخمر والخنزير فقال لا بأس فلا ينافي الخبر الاول من وجهين احدهما انه يجوز ان يكون الخبر الاول متوجها الى من يعلم انه يباع فيه الخمر ويوجر على ذلك فانه اذا كان كذلك كانت الاجرة حراما والخبر الثاني يتوجه الى من يواجر دابته او سفينته وهو لا يعلم ما يحمل عليها اوفيهما فحل فيه ذلك لم يكن عليه شيء والوجه الاخر انه انما حرم اجارته لمن يبيع الخمر لان بيع الخمر حرام واجارة السفينة لمن يحمل فيها الخمر لان حملها ليس حراما لانه يجوز ان يحمل ليحياها خلا وعلى الوجهين جميعا لا تنافي بين الخبرين **باب النفع عن بيع العذرة** احمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن مضايب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ببيع العذرة قاصدا ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن علي بن شريك عن عبد الله بن مصباح عن يعقوب بن شعيب عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان العذرة سكر وضاح من السمك فلا ينافي الخبر الاول لان الخبر الاول محمول على ما عدا عذرة الادميين وهذا الخبر محمول على عذرة الناس والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن

نضح له قولا ان يبيع الخمر
اي يزل جهده قدر
وسعه ١٢

سفن او دابة

سكر وضاح

فكرامة ان ينزى حمار عتيق في حمل السلاح الى اهل البقا
 ٣٣

صفوان عن مسعود بن ابي مسعود عن سامة بن محمد قال سأل رجلا عن بيع السلاح عليه السلام فقال ما تقول فقال
 رجل ابيع العذرة فما تقول فقال حرام بيعها وثمنها وقال لا بأس ببيع العذرة فلو كان الواحد يقول حرام بيعها
 عليهما ما ذكرناه لكان قوله بعد ذلك ولا بأس ببيع العذرة مناقضا له فذلك منتف عن قوله **باب**
 حمار كراهية ان ينزى حمار على عتيق الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن
 ابي عن علي عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله في ان ينزى حمار على عتيق فاما ما رواه محمد
 بن احمد بن محمد عن عباد بن سليمان عن سعد بن مسعود عن هشام بن ابراهيم عن الرضا عليه السلام قال سألته
 عن الحمار ينزىها على الرهمل لتتبر البغال ايجل ذلك قال نعم انزها فلا تينا في الخبر الاول لان الخبر الاول
 محمول على خوف من الكراهية دون الخطر **باب** كراهية حمل السلاح الى اهل البقا احمد بن
 محمد عن ابي عبد الله البرقي عن السراة عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت اني ابيع السلاح قال
 لا تبعه في فتنة فاما ما رواه احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن ابي بكر الحضرمي قال قلت
 ادانتها عن ابي عبد الله عليه السلام فقال لا يحكم السراج ما ترى فيما فعل الى الشام من السروج وادانتها فقال
 حرم كما انتم اليوم بمنزلة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله انكم في هذه فاذ كانت المباشرة محرّما
 عليكم ان تخلوا اليهم السلاح والسروج فالوجه في هذا الخبر احدث شيئين أحدهما ان يكون مقتضا
 بالسروج وما اشبهها مما لم يمكن استعماله في القتال حسب ما تضمنه السؤال ويؤكد ذلك
 عبد الله بن قيس ايضا ما رواه احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن هشام بن سالم عن محمد بن قيس قال سألت ابا عبد الله
 ابيعها عليه السلام عن الفتيان يلتقيان من اهل الباطل ابيعهما السلاح فقال بيعهما ما يكفيا الدرع
 والتخفين وهو هذا الوجه الاخر انه يجوز بيع السلاح لهما اذا علم انه لا يستعملون في قتال الكفار
 يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن الحسن بن مينا عن ابي سامة عن هند السراج
 قال قلت لابي جعفر عليه السلام صلى الله عليه وآله ما تقول اني كنت احمل السلاح الى اهل الشام فابيعه
 فان منهم فدا عرفى الله هذا الاخر فقلت لا احمل الى اعداء الله فقال لا احمل اليهم ان الله
 تعالى يدفع عنهم عدونا وعدوكم يعفوا عنهم فاذا كان الحرب بيننا فنحمل الى عدونا مسلحين
 فيستعينون به علينا فهو مشله **باب** كسب الحجام الحسن بن محبوب عن ابن زياد
 عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن كسب الحجام فقال لا بأس به اذا اخلصه
 عمل بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نعو عن حنان بن
 بسير قال قلت لابي جعفر عليه السلام ما تقول في الحجام فقال جلت فدا الى اهل ك

نزيها
 عن
 الحمار
 ينزى
 عليها
 الرهمل
 لتتبر
 البغال
 ايجل
 ذلك
 قال
 نعم
 انزها
 فلا
 تينا
 في
 الخبر
 الاول
 لان
 الخبر
 الاول
 محمول
 على
 خوف
 من
 الكراهية
 دون
 الخطر

في كسب الحجام

عن أبي بصير
عن أبي بصير
عن أبي بصير

لغير

عنه قد سألت عنه غيره أحد ولا اثنين فزعموا أنه عمل مكره وإذا أحب أناسا إلى فإن كان
مكره ما انتصيت عنه وعملت غيره من الأعمال فأتى منتهى ذلك إلى قولك قال وما هو قال حجام
قال كل من كسبك يا بن أخ فصدق وبع منه وتزوج فان بع الله صلى الله عليه وآله قد اتهموا على
الأجر ولو كان حراما ما أعطاه قال جعلني الله فداك إن لي تيسرا أكرهه فما تقول في كسبه قال كل
فإنه لك حلال والناس يكرهونه قال حنان قلت لا شيء يكرهونه وهو حلال لتغير الناس بعضهم
بعضا عنه عن ابن أبي عمير عن محمد بن عبد الجبار عن أحمد بن النضر عن عمرو بن شعيب عن حماد بن جابر
عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
ولو كان حراما لما أعطاه فلما فرغ قال له رسول الله صلى الله عليه وآله إن الدم قال شربته يدرى رسول
فقال ما كان ينبغي لك أن تفعل وقد جعل الله تعالى حجابا لك من النار فلا تفعل أحمد بن محمد
عن ابن فضال عن ابن أبي عمير عن زرارة قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن كسب الحجام فقال مكره
أن يشترط ولا بأس عليك أن تشترطه وتلكسه وإنما يكره له ولا بأس عليك الفضل بن
شاذان عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن كسب الحجام فقال
لا بأس قلت أجزأنيوس قال إن كانت العرب تغايروا فلا بأس فأما ما رواه الحسين بن سعيد
عن سعيد بن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سمعت أناسا كثيرا يمتنعون من كسب الحجام وجزأ الزانية
وغيرهم فهذا الخبر شاذ لا يماضيه إلا أخبار القوم منها ما لا يثبتها ولا يثبت وهذا الخبر على
أنه قد قدمناه أن هذا الكسب وإن لم يكن محظورا فهو مكره وبالجملة عنه أفضل وينبغي
بيان ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام بن رجل
سأل رسول الله صلى الله عليه وآله عن كسب الحجام فقال لك ناهي فقال له نعم فقال أعلفه فأجاب
ولا تأكله عنه عن القسم من رفاة قال سألت عن كسب الحجام فقال إن رجلا من الأنصار كان له
غلام فسأل رسول الله صلى الله عليه وآله فقال له هل لك ناهي فقال نعم فقال أعلفه فأجابك
فأوجه في كراهية ذلك ما تضمنته الخبر الأول من تعيير الناس بعضهم بعضا بذلك وإن لم يكن
باب أجزأ الناحية الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن
كسب الغنمية والناحية فكرهه فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن الحلبي عن أيوب
بن محمد عن أبي بصير قال قال أبو عبد الله عليه السلام لا بأس بأجزأ الناحية التي تنوح على الميت فلا بأس
للمخبر الأول لأن الكراهية إنما توجهت في الخبر الأول إلى من يشترط الأجر ويقول لا بأس بل يدل على

عن أبي بصير
عن أبي بصير
عن أبي بصير

لغير

النصر

في آخر المغنية

١٤٨

ذلك ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن اسمعيل عن حنان بن سدير قال كانت امرأة معناني في الجارية نائمة
فجاءت اليك فقالت يا عم انت تعلم معيشتي من الله ومن هذه الجارية النائمة وقد احببت ان تسأل
ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك فان كان حلالا ولا يبعثها واكثت من ثمنها حتى ياتي الله عز وجل
بالفرج فقال لها ابي والله اني لا أعظم لابي عبد الله عليه السلام ان اسأله عن هذه المسئلة قال فلا تفر
عليها خبرته انا بذلك فقال ابو عبد الله عليه السلام لا تشارط قلت والله ما ادرى ان تشارطام لا
قال لا تشارط وتقبل كل ما أعطيت **باب** اجر المغنية محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا
عن سهل بن زياد عن ابن فضال عن سعد بن محمد الطاطري عن ابي عن ابي عبد الله عليه السلام قال
سأله رجل عن بيع جوارى المغنيات فقال شراؤهن وبيعهن حرام وتعليمهن كفر واستماعهن نفاق
سهل بن زياد عن الحسن بن علي الوشاء قال سئل ابو الحسن الرضا عليه السلام عن شراء المغنية
فقال قد يكون للرجل الجارية تلهيها وما عنها الا ثمن كلب وثمان كلب سمحت والسمحت في النكاح
ابراهيم محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري عن الحسن بن علي عن اسحاق بن عمار عن نصر بن قابوس قال
سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول المغنية ملعونة ملعون من اكل من كسبها عنه عن محمد
بن يحيى عن بعض اصحابه عن محمد بن اسمعيل عن ابراهيم بن ابي البلاد قال اوصى اسحاق بن عمر
عند وفاته جواريه مغنيات ان يبيعهن ويحمل ثمنهن الى ابي الحسن عليه السلام قال ابراهيم فبعث
الجوارى بثلاثمائة الف درهم وحملت الثمن اليه وقلت له ان مولى لك يقال له اسحق بن عمرو
عند وفاته يبيع جواريه مغنيات ويحمل الثمن اليك وقد بعتهن وهذا الثمن ثلاثمائة الف درهم
فقال لا حاجة لي فيه ان هذا سمحت وتعليمهن كفر والاستماع منهن نفاق وثمان سمحت
فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن يحيى الجلي عن ايوب بن الحر عن ابي بصير
قال قال ابو عبد الله عليه السلام اجر المغنية التي تزف العرائس ليس به بأس بنسبت بالتي تدخل
عليها الرجال عنه عن حكم النخياط عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال المغنية التي
تزف العرائس لا بأس بكسبها عنه عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألت ابا جعفر عليه السلام
عن كسب المغنيات فقال التي تدخل عليها الرجال حرام والتي تدعى الى العرائس ليس به بأس
وهو قول الله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله فالوجه في هذه
الاخبار الاختصاص فيمن لا يتكلم بالاباطيل ولا يلعب بالملاحى من العبدان واشياءها ولا يقص
وغیرها بل يكون هن تزف العروس ويتكلم عندها بانثناء الشعر والقول البعيد من الفحش والاباطيل

سعيد

له

يبيع

المغاني

عن

النخاط

العرائس

فاما من عداها من يتعذبن بسائر انواع الملاهي فلا يجوز على حال سواء كان في العرائس وغيرها
باب ماكره من انواع المعاش والاعمال احمد بن محمد بن جعفر بن يحيى التميمي عن ابي يحيى بن ابي
العباد عن اسحاق بن عمار قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام فاعطته انه ولد لي غلام فقال لا تسقيه
محمد قال قلت قد فعلت قال فلا تضرب محمد ولا تسقه جعله الله قرعة عين لك في حياتك وخلف قد
صدق من بعدك قلت جعلت فداك في اى الاعمال اضعه قال اذا عزلته عن خمسة اشياء
فضعه حيث شئت لا تسله صير فيا فان الصير في لا يسلم من الربا ولا تسله ببيع الكفان فان
بائع الكفان يسيروا الوبا اذا كان ولا تسله ببيع طعام فانه لا يسلم من الاحتكار ولا تسله جزا فان
انجزا ليس له اجرة ولا تسله فحاسا فان رسول الله صلى الله عليه واله قال شر الناس من باع الناس
محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن عبيد الله الدهقان عن درست بن ابي منصور الواسطي
عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن عليه السلام قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه واله فقال يا رسول
الله قد علمت ابني هذا الكتابة ففأى شئ اسله فقال اسله الله ابوك ولا تسله في خمس تسلسا ولا تسله
ولا تسله با ولا حناط ولا فحاسا قال فقال يا رسول الله ومن السبا قال الذي يبيع الكفان وتمنقوت
اتق وللولود من امتي احب الي ما طلعت عليه الشمس واما الصائغ فانه يعالج زين امتي واما القصب
فان يذبح حتى تذهب الرحمة من قلبه واما الحناط فانه يحتكر الطعام على امتي ولان يلقاه العبد
سارقا احب الي الله من ان يلقاه قد احتكر طعاما اربعين يوما واما الثناس فانه لثاني جبرئيل عليه السلام
فقال يا محمد ان شر ارامتك الذين يبيعون الناس قال محمد بن الحسن الطوسي رحمه الله هذا ان الثمنان
محمولان على ضرب من الكراهية لما تضمننا من التعليل من ان من باع هذه الاشياء لا يسلم فيها من
امور مكروهة مثل تمضي الموت او غلا السهم والربا وما اشبه ذلك فاما من يثق من نفسه بانه يسلم
من ذلك ويؤدى فيه الامانة فلا بأس بذلك والذي يدل على ذلك ما رواه احمد بن محمد عن ابن
فضال قال سمعت رجلا يسأل ابا الحسن الرضا عليه السلام فقال اني اعالج الوقيق فايبيعه و
الناس يقولون لا ينبغي فقال له يوما باسه كل شئ ما يباع اذا اتقى الله عز وجل فيه العبد فلا بأس
محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي بصير عن صالح بن السندی عن جعفر بن بشير عن خالد بن عمار
عن سدير الصيرفي قال قلت لابي جعفر عليه السلام حديث بلغني عن الحسن البصري فان كان حقا فلان الله
وانا اليه اجمعون قال وما هو قلت بلغني ان الحسن كان يقول لو غلب ما غلبه من حر الشمس استظل
بجائظ صيرفي ولو تنفرت كبد عطشا لم يستسق من دار صيرفي ماء وهو على وتجارتي وفيه نبت لمي

فخرته

لا تعلمه

صاحب

سلبه لله ابوك

المولود لمولود

دين امتي

الدين الطمع

الدين الطمع

الدين الطمع

الدين الطمع

الدين الطمع

الدين الطمع

الدين الطمع

الدين الطمع

الدين الطمع

الدين الطمع

فاجرت تعليم القرآن

محي

ودعي ومنه محقق وعرفني فجلس في الكنف الحسن غدا وادعوا سواك اذا اخبرت الصلوة فادع ما في يدك
وانخفض الى الصلوة اما علمت ان احباب الكنف كانوا صيارفة قداما رواه احمد بن محمد بن يحيى
عن طلحة بن زيد عن جعفر قال بن رسول الله صلى الله عليه وآله قال في اعطيت خالتي غلاما ونحيتها
ان تجعل قصبا يا ادجاما او صائغا احمد بن محمد بن ابي عبد الله عن القسم بن اسحق بن ابراهيم بن موسى

الحناط

قبلكم

بن مخوية التفليس عن ابي عمر النخياط عن ابي اسفيل الصيقل الرازي قال دخلت على ابي عبد الله عليه
السلام وهو نوبان فقال لي يا ابا اسفيل محييتي من بلادكم اثواب كثيرة وليس بجيتني مثل هذين
الثوبين الذين تغلهمما انت فقلت جعلت فداك تغلهمما ام اسفيل وانتهجهما انا فقال لي حائكك

قلت نعم قال لا تكن حائكا قلت فما اكون قال كن صيقلا وكانت معي ما تنادهم فاشتريت بها سيفا
وموليا وقرابا اعتقا وقد مت بها الرى وبعثتها بريح كثير فالوجه في هذين الثوبين خوب من الكراهية
دون الخطر **باب** الاجرة على تعليم القرآن احمد بن محمد بن محمد بن اسفيل عن الفخيل بن كثير عن

التعليم

الحسين

حسان المعلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن التعليم فقال لا تأخذ على تعليم اجرا قلت الشعر
والرسائل وما اشبه ذلك اشارط عليه قال نعم بعد ان يكون الصبيان عنده سوا في التعلم كقتل
بعضهم على بعض محمد بن الحسن الصفار عن عبد الله بن المنبه عن الحسن بن علوان عن عمر بن عبد الله بن

زيد بن علي عن ابي عن ابيه عن ابيه عن علي عليه السلام انه اذا رجع فقل يا امير المؤمنين والله اني
لا حياك لله فقال له ولكني ابغضك لله قال ولم قال لا لك ابغض علي الاذان وتاخذ على
تعليم القرآن اجرا قداما رواه احمد بن ابي عبد الله عن شريف بن سابق عن الفضل بن ابي قرة

قال قلت لا يبيع الله عليه السلام ان هؤلاء يقولون ان كسبا للمعلم سمعت فقال كن ذبوا اعدا لله
اذا ارادوا الا يعلموا القرآن ولوان للمعلم عطاء رجل دية ولده كان للمعلم مباحا فاذناني الخوين
الاولين لان الخطر انما توجه الى من لا يعلم القرآن الا باجرة معلومة وديارط عليها والثاني

له

محول على من يهدي له شيء من غير شرط فيكون ذلك مباحا كما كنا ما كان والذي يدل على
ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله الرازي عن الحسن بن علي عن سيف بن عميرة عن
قده اسحق بن عمار عن العبد الصالح علي السلام قال قلت ان لنا جارا يكتب وُسألني ان اسألك عن عمله

الغلام

فقال هو اذا دفع اليه الاقدام ان يقول لا اله الا الله الكذب والحساب والقرآن تعليم القرآن
حتى يطيب له كسبه الحسين بن سعيد عن النضر عن القسم بن سليمان عن جابر المديني عن
ابن ابي عبد الله عليه السلام قال المعلم لا يعلم بالاجرة فيقبل الهدية اذا هدى اليه في لا ينافي هذا الخبر

ابنا

ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير عن الحكم بن مسكين عن قتيبة الا عشته
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني اقرأ القرآن فيمضي الى المدينة فاقبلها قال لا قلت اني اشد
 قال ارايت لو قرأها كان يحمد لك قال قلت لا قال فلا تقبله لان الوجه في هذا الخبر ان فعله
 على ضرب من الكراهية لان التنزه عن هذه صفة اولى واخرى وان لم يكن ذلك محظورا عما
باب كراهية اخذ ما ينتزعه الاملاك والاعراس احمد بن محمد بن خالد البرقي عن محمد بن علي
 عن عبد الله بن جبلة عن اسحق بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الاملاك يكون والمرث فبينما
 على القوم فقال حرام ولكن كل ما عطاكم منه فحمل بن يحيى عن العمري بن علي عن علي بن جعفر عن اخيه يعقوب
 ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن النثار من السكر واللوز وشابهه الجبل اكله قال يكره اكلها ^{نقيب}
 فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابيه عن وهب عن جعفر بن ابي قال قال علي عليه السلام
 لا بأس بنثر الجوز والسكر فلا ينافي الخبرين الاولين لان الذي تفهم هذا الخبر جواز النثر وان لم يكن
 محظورا وليس فينا ان يجوز اخذ ما ينتزعه ونهبه والخبر الاولان فيهما كراهية ذلك ولا تنافي بينهما
 على حال **باب** من سرق مالا فاشترى به جارية هل يجوز له وطئها ام لا حمل بن علي بن نجل
 محبوب عن محمد بن عيسى عن عبد الله بن المغيرة عن اسمعيل السكوني عن جعفر بن ابي عن ابيه
 عليهم السلام قال لو ان رجلا سرق الف درهم فاشترى بها جارية او صديقها امرأة فان الفرج له
 حلال وعليه تبعه المالا فاما ما رواه الصنفار قال كتبت الى ابي محمد الحسن عليه السلام سرجل
 اشترى ضيعة او غلاما بمال اخذه من قطع الطريق او من سرقة هل يحل له ما يدخل عليه من ثمر
 هذه الضيعة او يحل له ان يبطأ هذا الفرج الذي اشترى من سرقة او قطع الطريق فوقع
 لا خير في شيء اصله حرام ولا يحل استعماله فلا ينافي الخبر الاول لان الوجه فيه ان فعله على ضرب
 من الكراهية دون الخطر والذي نقول انه لا يجوز له هذه صفة ان تمسكها بالضبيعة والخادم له يتسكك
 بل ينبغي ان يبيعها ما ويرى الثمن على من اخذ منه والمعنى في هذا الخبر الاول انه لا يكون ذانبا
 بوطئ ذلك الفرج مع ان يكون المراه جوازا لاستمراره عليه استعماله **باب** اللقطة محمد
 بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نفع عن ماقذ بن سرحان عن
 ابي عبد الله عليه السلام انه قال في اللقطة يعرفها سنة ثم هي كسائر مال عينه عن علي بن ابراهيم
 عن ابيه عن ابن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن اللقطة
 قال شهرت سنة فليأكلها او كثيرا قال وما كان من الدهم فلا يربح الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد بن فقال

المحلى عن أبي عبد الله عليه السلام في اللقطة يجدها الرجل الفقير هو فيها بمنزلة الغنى قال نعم واللقطة يجدها الرجل
جائلاً وأخذها قال يعرفها سنة فإن جاءها طالب ولا هي كسبيل مال وكان علي بن الحسين عليه السلام يقول لأهله
لا تمسوها قال محمد بن الحسن هذا الخبر والخبر الأول وإن ورد مطلقين فإن بعد تعريف السنة تكون اللقطة
كسبيل مال المغن في إن لا المقصود في ذلك كما يتصرف في مال نفسه فيكون ضماناً لصاحب المال إذا جاء وإن
كان تصديق به بعد السنة لزومه عزامة والذي يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن
أبان عن الحسين بن كثير عن أبيه قال سأل رجل من المؤمنين عليه السلام عن اللقطة فقال تعرفها فإن جاء
دفعها حبسها طالبها دفعها إليه ولا حبسها حوله فإن لم يجئ صاحبها أو من يطلبها تصدق بها فإن جاء صاحبها بعد
ما تصدق بها انشأ ما غرمها التي كانت عنده وكان لا جرحه وإن كره ذلك احتبسها ولا جرحه عنده
فضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال سألت عن اللقطة قال لا ترضوها فإن ابتليت
فعرها سنة فإن جاء طالبها ولا فاجعلها من عرض مالك يجزى عليها ما يجزى على مالك إلى أن يجي طالب محمد بن
أحمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار عن أبي القسم عن حنان قال سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام عن اللقطة وأنا
اسمع قال تعرفها سنة فإن وجدت صاحبها ولا فانت حق بها وقال هي كسبيل مالك قال خير إذا جاءك بعد
أخذها بين أرحها وبين أن ترضها إذا كنت لكتها عنه عن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الوشاء عن أحمد بن عمار عن
المملوك عن أبي خديج عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأل في رجل عن المملوك يأخذ اللقطة فقال وما المملوك واللقطة و
المملوك لا يملك من نفسه شيئاً فلا تعرض لها المملوك فإن ينفق في يعرفها سنة في جمع فإن جاء طالبها دفعها إليه
ولا كانت في مال فإن مات كانت ميراثاً للولد لمن يرثه فإن لم يجئ لها طالب كانت في مالهم هي لهم فإن جاء
رباً أبواب طالبها بعد دفعها إليه **كتاب البيوع باب** بيع المؤمن على أخيه المؤمن محمد بن يعقوب عن
محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن اسمعيل بن بزيع عن صالح بن عقبة عن سليمان بن صالح الجاهلي عن شبل
عن أبي عبد الله عليه السلام قال ربح المؤمن على المؤمن بالإن يشترى أكثر من مائة درهم فأرجع عليه في يومك
الشيء قد يراه أو يشترى للبخارة فلا يرجع عليه وأرجعوا بهما قال محمد بن الحسن هذا الخبر محمول على أحد وجهين أحدهما
سروحه ما ذكره محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله قال كان ذلك عند قيام القائم ورجوع الدولة إلى الأئمة
عليهم السلام ويمكنهم القيام بأمر لا يحتاج أحد من المؤمنين في زمانهم إلى الرجوع على أخيه المؤمن فلاجل
ذلك حرم عليهم عليه في ذلك بخبره وأبو الحسين محمد بن جعفر الأسدي عن موسى بن عمرو النخعي عن عمه
النوفل عن الحسين بن يزيد عن علي بن سالم عن أبيه قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخبر الذي روى أن
ربح المؤمن على المؤمن دماً ما هو فقال لا إلا أظهر الحق تمام قائماً أهل البيت فلما اليوم فلا بأس أن يتبع

كتاب البيوع بين اهل الحرب في بيع المضطر

من الاخر الموثق ويرى عليه الوجه الاخر ان يكون محملا على صوب من الكراهية دون الخطر يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن صالح بن ابي حماد عن محمد بن سنان عن حذيفة بن منصور عن ميسرة قال قلت لابي جعفر عليه السلام ان عامة من ياتيني من الخوارج فخذلي من معاملتهم ما لا اجوز مشر الى غيره فقال ان لم يأتك فحسن والا فبيع البصير المداق **باب** ان لا يباين المسلم وبين اهل الحرب محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الخشاب عن ابن نقاح عن معاذ بن ثابت عن عمرو بن جميع بقاح نقاح عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه واله النبيينا وبين اهل حربنا با فاننا نأخذ منهم الف درهم بدوهم نأخذ منهم ولا نعطيهم فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ياسين الفخوري عن حمزة عن زرارة عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال ليس بيننا حل ولدا وبينه وبين عبده ولا بين اهله ربا انما الربا فيما بينك وبين ما لا تملك فقلت والمشركون بيني وبينهم ما قال نعم قال قلت فانهم ما ليك فقال انك لست تملكهم انما تملكهم مع غيرك انت وغيرك فيهم سواء والذى بينك وبينهم ليس من ذلك لان عبدك ليس مثل عبد غيرك فانوجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان يختص باهل الذمة من بين اهل الشرك لانهم مشركون و لدخولهم تحت الجزية ولزوم ذمة المسلمين لهم لا يجوز الربا بيننا وبينهم ويثبت فيمن كان منهم من اهل الحرب لان ما في ايديهم من المسلمين وانما لا يتمكنون من اخذها لقوتهم وضعف هؤلاء ولا يجوز الاخرانه يثبت بيننا وبينهم على وجه وهو ان يأخذوا منا الفضل ويعطونا بالانقصان وذلك لا يجوز انما وجه الخصمة فيما تضمنه الخبر الاول من اننا نأخذ منهم ما لا نكثر ونعطيهم لا قل ولا نأخذ منهم الا قل ونعطيهم ما لا كثر **باب** كراهية مباحة المضطر الحسن بن محمد بن سماعة عن احمد بن الحسن الميثقي عن مغوية بن وهب عن ابي تراب عن ابي عبد الله عليه السلام قال يأتني على الناس الحسين زمان عصوص بعض كل امر على ما في يدي وبينوا الفضل وقد قال الله تعالى ولا تشنوا الفضل بينكم ثم ينشئ في ذلك الزمان اقوام يبائعون المضطرين او ثلثهم شوارا للناس فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن سليمان عن علي بن ابيوب عن عمر بن يزيد بن عطاء السابري قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت فداك ان الناس يزعمون ان الرجم على المضطر حرام وهو من الربا فقال وهل لميت احد اشتري غنيا او فقيرا الا من خورقوا عمر قد حل الله البيع وحرم الربا وارجم ولا ترب قلت وما الربا قال ما يراه بدهام مثلين مثل وحنطة لحنطة مثلين مثل فلا ينافي الخبر اهل لان الله انما تناول في الخبر الاول المضطر الذي مضطر غيره الى البيع بالجبر ولا كراهية فان ذلك لا يجوز مباحته والخبر الثاني توجه الى من اضطر

لحاجته اليها لغيره واكثر من سواه فلا تناق بينهما على حال **باب** ان الاقتراض بالابدان شرط
في صحة العقد احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن ابي ايوب الخزاز عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر
عليه السلام يقول ان اتبعت ارضا فلما استوجبتها قمت فمشت خطا ثم رجعت فاردت ان يجب
البيع الحسن بن محبوب عن فضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له ما الشرط في الحيوان فقال ^{الايام} الثلثة
للمشتري قلت فما الشرط في غير الحيوان قال البائعان بالخيار ما لم يفترقا فاذا افترقا فلا خيار بعد ذلك
منهما **علي** بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال يما رجل
اشترى بيعا فهو بالخيار حتى يفترقا فاذا افترقا وجب البيع قال وقال ابو عبد الله عليه السلام ان اشترى
ارضا يقال لها العريض من رجل واباعها من صاحبا بدنانير فقال عطيك ورقا بكل دينار عشرة دراهم
فباعه بها فقام ابي فابتعته فقلت يا ابا عبد الله لم تمت سويها فقال ردت ان يجب البيع فاما ما رواه محمد بن
احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابي عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي طالب عليه السلام قال قال علي عليه
السلام اذا صفق الرجل على البيع فقد وجب وان لم يفترقا فلا ينافي ما قدمناه من الاخبار المتضمنة
لان الاقتراض بالابدان شرط في صحة العقد لان الذي يقتضيه هذا الخبر ان الصفقة على البيع من غير
اقتراض موجب للبيع ومعنى ذلك انه سبب لاستباحة المالك لان ذلك مشروط بان يفترقا بالابدان
ولا يفسخ العقد مادام في المكان ولا خيار الاولة اقتضت انهما بالخيار ما لم يفترقا بان يفسخا العقد
الواقع على ان قوله في الخبر وان لم يفترقا لم يحمل ان يكون المراد ببلان لم يفترقا بعيدا وتفرقا مخصوصا لان
القدر الموجب للبيع شيء ليس ولو مقدار خطوة فانه يحزبه وينفقد العقد وعلى هذا الوجه لا ينافي
بين الاخبار **باب** كراهية الاستطاط بعد الصفقة **علي** بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابراهيم
الكرخي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اشتريت لا يبيع الله تجارية فلما ذهبت لانفذهم قلت استطاط
قال لان رسول الله صلى الله عليه واله عن النخعي عن الاستطاط بعد الصفقة قاسما ما رواه الحسن
بن محمد بن سماعة عن صفوان بن يحيى عن محمد بن ابي عثمان عن معلى بن خنيس عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سألت عن الرجل يشتري المتاع ثم يستوفعه قال لا بأس به وامرني فقلت له رجلا في ذلك
عنه عن جعفر عن يونس بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل يستوفى
من الرجل الشيء بعد ما يشتريه في رجل ايصحه له قال نعم فالوجه في هذين الخبرين ان فملاهما على رفع
الحظر في ذلك لان الخبر الاول محمول على صوب من الكراهية **باب** من اسلف في طعام وغيره
الى اجل فحضر الرجل لم يكن عند صاحبه هل يجوز ان يبيعه عليه بغير الوقت ام لا **احمد بن محمد بن**

فمن باع طعاما الى اجل
١٧

المجتبى الواحد والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين ومحمد بن اسمعيل عن
الفضل بن شاذان عن صفوان عن العيص بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل سلف
رجلا داهم بخطة حق اذا خضوه الاجل لم يكن عنده طعام ووجد عند اذواب ورققا ومتاعا لاجل ابلان خن
من عرضة لك بطعامه قال نعم يسي كذا وكذا وكذا اصاعا **باب** من باع طعاما الى اجل فلما خضوه
لم يكن عندهما الثمن هل يجوز ان يأخذ منه به خطه ام لا محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن خالد
بن الحجاج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يبعته طعاما بتأخير الى اجل مسمى فلما جاء الاجل اخذته
بدراهم فقال ليس عندي دراهم ولكن عندي طعام فاشتره مني فقال اشتره منه فانه لا خير فيه فاما ما رواه
قال الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن ابان بن عثمان ويعقوب بن شعيب عن عبيد بن زرارته قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل باع طعاما بدراهم الى اجل فلما بلغ الاجل تقاضاه فقال ليس عندي دراهم خذ مني طعاما
قال لا بأس به انما الدراهم يأخذ بها ما شاء فلما بلغ الاجل في الخبر الاول كان ما تضمن من جواز ذلك انما يجوز اذا
اخذ ذلك منه الطعام كما كان باعه اياهم غير زيادة والنهي الذي في الخبر الاول متوجه الى من يأخذ الطعام
اكثر مما اعطاه فيؤدى ذلك الى الربا وذلك لا يجوز على حال والذي يزيد ذلك بيانا ما رواه الحسن بن سعيد
عن القاسم بن محمد عن عبد الصمد بن بشير قال سأله محمد بن القاسم الخياط فقال صلح الله بيني وبين الطعام من الرجل
الى اجل فاجئ وقد تغير الطعام من سعرة فيقول ليس عندي دراهم قال خذ منه بسعريومه قال نعم صلح الله
انه طعام على الذي اشتراه مني قال لا تأخذ منه حتى يبيعه ويعطيك قال ادفع الله انفي رخص لي فرددت
عليه فشره على **باب** الرجل يشتري المتاع ثم يدعه عند بائعه ويقول حق اجبتك بالثمن كم شرطه
احمد بن محمد بن علي بن حديد عن زرارته عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت الرجل يشتري من الرجل المتاع
ثم يدعه عنده يقول حق اتيتك بثمنه قال ان جاء فيما بينه وبين ثلثة ايام ولا فلا بيع له الحسين بن
سعيد عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن علي بن يقطين انه سأل ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يبيع فلا
صاحبه ولا يقبض الثمن قال ان الاجل بينهما ثلثة ايامان قبض بعه ولا فلا بيع بينهما عند الهيثم بن محمد عن
ابان بن عثمان عن اسحاق بن عمار عن عبد صالح قال ما شتري ببعاء فمضت ثلثة ايام ولم يجئ فلا بيع له
فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي اسحق عن ابي عبد الله عن محمد بن ابي حمزة عن علي بن يقطين قال سألت
ابا الحسن عليه السلام عن رجل اشترى جارية فقال اجبتك بالثمن فقال ان جاء فيما بينه وبين ثلثة ايام
له قال الوجه في هذا الخبر احد شيئين أحدهما ان قوله على ضرب من الاستهباب فنقول انه يستحب للمبتاع
ان يصبر الى شهر ولم يجب ذلك اكثر من ثلثة ايام ثم بعد ذلك هو بالخيار والوجه الآخر ان يكون هذا الحكم

في العينة والسلف

٣٥

يختص الجوارم دون سائر الامتعة ويخص هذا من عموم الاخبار المتقدمة كما يخص ما يفسد من يومه كذلك
 لان الشوط في يوم واحد فان جاء بالثمن والا فلا بيع له روى ذلك محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن
 محمد بن ابي حمزة وغيره عن كرم عن ابي عبد الله عليه السلام اوابي الحسن عليه السلام في الرجل الذي يشتري الشيء الذي
 يفسد من يومه ويتركه حتى يأتيه بالثمن فقال ان جاء فمابينه وبين الليل والا فلا بيع له **باب** اسلاف السمن
 بالزيت احمل بن محمد عن الحسن بن علي بن بنت الياس عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
 يقول لا ينبغي للرجل اسلاف السمن بالزيت ولا الزيت بالسمن الحسن بن محبوب عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام في رجل اسلف رجلا ذبنا على ان ياخذ منه مائة قال لا يصح فاما ما رواه احمد بن محمد بن ابي عبد الله
 عن ابيه عن محمد بن جعفر عن ابيه عن علي قال لا بأس بالسلف ليوزن فيما يكال وما يكال فيما يوزن فلا ينافي والخبرين
 الاولين لا هما يجتمعا شيئين احدهما انما يمنع من اسلاف السمن بالزيت اذا كان بينهما التقاضيل لان التقاضيل
 بين الجنسين المختلفين انما يجوز اذا كان نقدا فاذا كان نسيئة فلا يجوز والثاني ان يكون ذلك مكرها ولا جبر
 ذلك قال لا يصح ولا ينبغي لم يقل انه لا يجوز وان ذلك حرام **باب** العينة الحسن بن سعيد عن
 فضالة عن سيف بن عميرة عن ابي بكر الحضرمي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل يعين ثم حله ينفقه بعد
 ما ينفقوا يتعين من صاحبه الذي عينه يقضيه قال نعم عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن ابي ثوبان عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال سألته رجل ان يميل لغيره من خطلة عن الرجل يعين عينا لرجل فاذا جاء الاجل تقاضاه
 فيقول والله ما عندي لكن عتق ايضا حتى اقضيك قال لا بأس ببيع عنه عن صفوان عن اسحاق بن عمار عن
 بكار بن ابي بكر عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يكون له عند الرجل مال فاذا حل له قال له يعنى متاعا حتى يبيع على
 واقضوا الدين الذي لك على قال لا بأس فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن الحسن بن علي عن العباس بن عمار
 عن ابيه عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا يقبض ما يعين يقول لا يعينه ثم يقبضه
 مالك عليه هذا الخبر فحول على ضرب من الكراهية ووجه الكراهية فيه ان ما يعينه ثانيا يكره له ان يشتريه من مالك
 منه فيحتسب له من العينة الاولى بل ينبغي ان يتركه حتى يبيعه على غيره ثم يقضوه عنه منه ليس ذلك
 محظور على ما ذكرناه من الاخبار واستوفينا في كتابنا الكبير **باب** الرجل يشتري المملوكة فيطأها
 فيجد حاجبها الحسن بن محبوب عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى
 جارية لم يعلم بجملها فوطئها قال يرد ما على الذي ابتاعها منه ويرد عليه نصف عشقها النكاح اياها على
 بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن صالح عن عبد الملك بن عمرو عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ترد النكاح
 بجملها اذا وطئها صاحبها وللشرايعيب وترد الجمل ويرد معها نصف عشقها احمل بن محمد عن الحسين بن

له عن اخيه العينة بالكس
 ابي السلف واعطى بها
 فالعينة بالكسر السلف
 انا

رجل اشترى جارية على انها بكر فوجدها ثيبا
٢٤

عن ابن أبي عمير عن بعض اصحابنا عن سعيد بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال في رجل باع جارية حيلة وهو لا يعلم
فتمكها الذي اشترى قال يرد ها ويرد نصف عشر قيمتها ابو المعرف فضيل مولى محمد بن راشد قال سألت
ثمنا ابا عبد الله عن رجل باع جارية حيلة وهو لا يعلم ان حيلة فتمكها الذي اشترى قال يرد ها ويرد نصف عشر قيمتها
فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل عن عبد الملك بن عمرو عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل
تشتري الجارية وهي حيلة فيطاها قال يرد ها ويرد عشر ثمنها اذا كانت حيلة فلا ينافي الاخبار الالهة لان هذا
الخبر محتمل ان يكون علطا من الراوي والناسخ بان يكون اسقط النصف كما قد روينا عن عبد الملك بن عمرو
فينبغي ان تحمل هذه هذا الراوي بعينه في رواية علي بن ابراهيم ان عليه نصف عشر ثمنها فكل هذه الرواية ايضا على ذلك لمطابقتها
للأخبار التي قد منها ما رواه الحسين بن سعيد عن القسم بن محمد عن ابان بن عثمن عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله
قال سألت عن الرجل يشتري الجارية فيقع عليها فيجد ها حيلة قال يرد ها ويرد معها شيئا فالوجه في قوله
ويرد معها شيئا ان تحمل على نصف عشر ثمنها لان الشئ منكرو هو محل يحتاج الى بيان والاخبار الالهة مفصلة
فينبغي ان تحمل هذا الخبر عليها فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر
فيقع عليه السلام في الرجل يشتري الجارية المحيلة فوقع عليها وهو لا يعلم قال يرد ها ويكسوها فالوجه في قوله ويكسوها
ان تحمل على ان ينفق ان يكسوها يكسوها تساوي نصف عشر ثمنها اذا رضى بذلك مولاه **باب**
من اشترى جارية على انها بكر فوجدها ثيبا **الحسين بن الحسن** عن زرعة عن سماعة قال سألت عن رجل باع
جارية على انها بكر فلم يجد ها كذلك قال لا يرد عليه شيء ان يكون يذهب في حال مرض او امر يصيبها
فاما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابي عبيد بن اسفيل بن راز عن يونس في رجل اشترى جارية على انها عذراء فلم يجد ها
عذرا قال يرد عليها فضل القيمة اذا علم ان صادق فلا ينافي الخبر الاول لان الوجه في الجمع بينهما ان تحمل قوله
في الخبر الاول ولا يجب عليه شيء اي شيء بعينه لان المرجع في ذلك الى اعتبار العادة وذلك يختلف باختلاف
الاحوال وليس لك مثل الحيلة التي ترد ويرد معها نصف عشر ثمنها على ما قد مر في الباب الاول لانه
معين والمرجع في هذا الى اعتبار العادة على ما تضمنه الخبر **باب** الملوكون لما دون لهم في التجارة يشتري
كل واحد منهما صاحبه مولا **عجل بن يعقوب** عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الحسين بن علي عن احمد
اليهمما بن عاصم عن ابي خديجة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجلين مملوكين ففوض لهما شريان وبيعان باموالهما
فكان بينهما كلام فخر به هذا ايعدوا الى مولى هذا وهذا المولى هذا وهذا في القوة سوا فاشترى هذا من
مولى هذا العبد وذهب هذا فاشترى من مولى هذا العبد الاخر فانصرفا الى مكانهما تشبث كل واحد
منهما بصاحبه قال لانت ههنا قد اشتريتك من سيدك قال يحكم بينهما من حيث افترقا في ذبح القطر

فمن يشتري من أهل الشرك امرأة

فأيها كان أقرب فهو الذي سبق الذي هو أبعد وان كان سوا فهو مرد على موالها جاء أسوأ وافترقا سوا كما
 ان يكون أحدهما سبق صاحبه السابق هو له ان شاء باع وان شاء أمسك وليس له ان يغبو به وفي رواية
 أخرى اذا كانت المسافة سواء يقرع بينهما فأيهما خرجت القرعة باسمه كان عبداً للآخر وهذا عندى
 احوط مطابقة لما دوى من ان كل مشكل يرد الى القرعة فما خرجت القرعة حكم له به وهذا من المشكلات
باب الرجل يشتري من رجل من أهل الشرك امرأة او بعض ولده الحسين بن علي بن الحسن بن علي
 بن فضال عن عبيد الله بن بكير عن عبد الله بن الجهم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري امرأة رجل
 من أهل الشرك فيتخذها قال لا بأس عندنا عن علي بن ابيوب عن الحسن بن علي بن فضال عن عبيد الله بن بكير عن
 عبد الله بن الجهم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى من رجل من أهل الشرك ابنته فيتخذها
 قال لا بأس فأما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سهل عن زكريا بن ادم قال سألت الرضا عليه السلام
 عن رجل من أهل الذمة اصحابهم جميع فأتى رجل منهم بولد له فقال هذا لك اطعمه وهو لك عبد قال لا يباع
 حرقاً لا يصلم ذلك ولا من أهل الذمة فلا ينافى الخبرين الاولين لان هذا الخبر مخصوص بأهل الذمة لا تم
 لا يستقون السبي لدخولهم تحت الجزية والخبران الاولان تناوذا من كان في دار الحرب ولا توافي بينهما
 على حال **باب** من باع من رجل شيئاً على ان يربح كان بينهما وان خسر لا يلزم شيء الحسن بن محبوب
 عن خالد بن حريز عن ابي الربيع عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل شارك رجلاً في جارية فقال له ان ربحت
 فلان وان وضعت فليس عليك شيء فقال لا بأس بذلك ان كانت الجارية للقائل فأما ما رواه احمد
 بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن عبد الملك بن عتبة قال سألت ابا الحسن موسى عليه السلام عن الرجل
 اتباع منه طعاماً او اتباعاً على ان ليس عليه من وضيعته هل يستقيم هذا وكيف يستقيم وجد ذلك على من وضيعته
 قال لا ينبغي فالوجه فيه ان يخل على ضوب من الكراهية دون الخطر **باب** من اشترى جارية فأولدها
 ثم وجدها مسخرة فتشعل بن الحسن الصفار عن مغيرة بن حكيم عن محمد بن ابي عمير عن جميل بن دراج عن
 ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يشتري الجارية من السوق فيولدها ثم يبيع مستحق الجارية فقال
 يأخذ الجارية المستحق ويدفع اليه المبتاع قيمة الولد ويرجع على من باعها بمن الجارية وقيمة الولد الذي
 اخذت منه على بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عمير عن جميل بن دراج عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام بن
 في رجل اشترى جارية فأولدها فوجدت الجارية مسروقة قال يأخذ الجارية صاحبها ويأخذ الرجل ولده
 بقيمة الرجل بن محمد بن ابي عبد الله الفراء عن حريز عن زهارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام الرجل يشتري بقيمة
 الجارية من السوق فيولدها ثم يبيع الجارية على انها جارية لم يبيع ولم يهب قال فقال ان يردا اليه

جلدنية ويجوز بهما انتفع قال كان معنا قيمة الولد فأما ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران
عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قضوا ميراث المؤمنين عليه السلام في ولية باعها
ابن سيدها وأبوها غائب فاستولدها الذي اشتراها فولدت منه غلاما ثم جاء سيدها الأول فحضر
سيدها الآخر فقال وليدتي باعها ابني بغيرة فني فقال الحكم إن يأخذ وليدته وإينها فالوجه في
هذا الخبر أن يأخذ وليدته وإينها إذا لم يرد عليه قيمة الولد فأما إذا بذل قيمة الولد فلا يجوز أخذ
ولده ويمكن أن يكون المراد بهذا الخبر ما تضمنه الخبر الأول وهو أن يكون قال الحكم إن يأخذ وليدته وقيمة
إينها وحنف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وذلك كثر في الاستعمال فأما ما رواه الصنفار
عن يعقوب بن يزيد عن صفوان بن يحيى عن سليم الطريال وعنه رواه عن سليم عن حريز عن زهرا قال قلت
لابي عبد الله عليه السلام رجل اشترى جارية من سوق المسلمين فخرج بها إلى أرضه فولدت منه
أولادا أشقاها من يزعم أنها لما قام على ذلك البينة قال يقبض ولده ويدفع إليه الجارية ويعوضه
من قيمة ما أصاب من لبنها وخدمتها والوجه في قوله يقبض ولده يعني بالقيمة حسب ما بيناه في
رواية زهرا المطابقة للرواية غير المتضمنة لما ذكرناه **باب** متى يجوز بيع الثمار والحسين
بن سعيد عن النضر بن سويد عن هشام بن سالم وعلي بن النعمان عن ابن مسكان جميعا عن سليمان بن خالد
قال قال أبو عبد الله عليه السلام لا تشترا النخل حولا واحدا حتى يطعم إن كان يطعم وإن شئت أن تنبتا عه
سنتين فافعل عنه عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال
لا تشترا النخل حولا واحدا حتى يطعم وإن شئت أن تنبتا عه سنتين فافعل عنه عن صفوان وعلي بن
النعمان عن يعقوب بن شعيب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شراء النخل فقال كان أبي يكره شراء
النخل قبل أن تطلع ثمرة السنة ولكن السنتين والثلاث كان يجوز ويقول إن لم يحمل في هذه السنة
حمل في السنة الأخرى قال يعقوب وسألت عن الرجل يبتاع النخل والفاكهة قبل أن تطلع فيشتري سنتين
أثما أو ثلث سنين وأربع فقال لا بأس أنه يكره شراء سنة واحدة قبل أن تطلع فحافه الألف حتى يستين
الحسن بن محبوب عن خالد بن حريز عن أبي الربيع الشامي قال قال أبو عبد الله عليه السلام كان أبو جعفر
عليه السلام يقول إذا بيع الحائط فيه النخل أو الشجر سنة واحدة فلا يباع عن حتى تبلغ ثمرة فاذا بيع سنتين
أو ثلثا فلا بأس به بعد أن يكون فيه شيء من الثمرة الحسين بن سعيد عن القسم بن محمد عن علي بن حرقان
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى بستانا فيه نخل وشجره ما قد اطعم ومنه ما لم يطعم قال
لا بأس إذا كان فيه ما قد اطعم قال وسألت عن رجل اشترى بستانا فيه نخل ليس فيه غيره يسواخضوف قال لا

حتى يهوقل وما الزهوق قال حتى يتلون احمد بن محمد بن خالد بن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن
بيع الثمرة وهل يصير شراؤها قبل ان يخرج طلعها فقال لا الا ان يشتري معها غيرها وطبعا لا يبيع الا بشر
منة هذه الرطبة وهذا النخل وهذا الشجر بكذا وكذا وان لم يخرج الثمرة كان رأس المال المشتري في الرطبة
والبقل الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن ابيان عن اسمعيل بن الفضل قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن بيع الثمرة قبل ان تدرى فقال اذا كان في تلك بيع له غلة قد درى فبيع كله حلال محمد
بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسن بن صفوان عن يعقوب بن شعيب قال قال ابو عبد الله
عليه السلام اذا كان الحائط فيه ثمار مختلفة فادرك بعضها فلا بأس ببيعها جميعا عن الحسن بن الحسن
بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي الوشاء قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن رجل يبيع النخل
اذا حل فقال لا يجوز بيعه حتى يهوقل وما الزهوق جعلت فدرك قال نعم ويصرف وشبه ذلك
عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن
شراء النخل والكرم والتمرا قلت سنين او اربع سنين قال لا بأس به يقول ان يخرج في هذه السنة
اخر من قابل وان اشتريته سنة فلا تشتري سنة اخرى بلع وان اشتريته ثلث سنين قبل ان
يبلغ فلا بأس وسئل عن الرجل يشتري الثمرة المسامة من ارض فملك تلك الارض كلها قال خصموا
في ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وآله وكانوا يذكرون ذلك فلما رأهم لا يدعون الخصومة تمام
عن ذلك البيع حتى تبلغ الثمرة ولم يجزهاه ولكن فعل ذلك من اجل خصومتهم عنه عن محمد بن اسمعيل
عن الفضل بن شاذان عن ابن ابي عمير عن ربه قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان لي نخلا بالجوقة فاني
واسمى الثمرة واستنتى الكرم من الثمر اكثر قال لا بأس قلت جعلت فداك ببيع السنين قال لا بأس قلت
جعلت فداك ان ذاع عنه ما عظيم قال اما انك ان قلت ذلك لقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله
احل ذلك فنتطاولوا فقال عليه السلام لا يباع الثمرة حتى يبدوا صلاحها احمد بن محمد بن محمد بن الجهم
ثعلبة بن زيد قال امرت محمد بن مسلم ان يسأل ابا جعفر عليه السلام عن قول رسول الله صلى الله عليه وآله
في النخل فقال ابو جعفر عليه السلام خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسمع ضوضاء فقال ما هذا
فقالوا يا هذا ان النخل العام فقال اما اذا اقلوا فلا تشتروا النخل العام حتى يطلع فيه شيء ولا يجزهاه
قال محمد بن الحسن الطوسي رحمه الله الوجه في الجمع بين هذه الاخبار ان نقول ان الاوطان لا يشتري
الثمر من واحدة الا بعد ان يبدوا صلاحها فان اشتريت فلا تشتري الا بعد ان يكون معها شيء
اخر فان عاصبت الثمرة كان رأس المال في الاخر ومثوا مشتري من غير ذلك لا يمكن البيع باطلا
ان يفتت

منك

فيملك

الثلثان الثلثان السنين

الضوضاء بقصيرة المخلصة وهو
الكس لغة في المهرقة ورجل مشغور
مصوت واو

الشيخ قدس الله روحه

خامس قل وذا من الشكره وبالعباد
خاصيت

الأفضل

الحسين

بيان

الفضل

لكن يكون فاعله تركه الا فضليته وفضل كونه طهره وشره بذلك في الاخبار التي قدمنا طامنا حديث
 الجليل وان النبي صلى الله عليه وآله لم يحرره عن ذلك لاجل قطع الخصومة الواقعة بين الصحابة ولم يحرره
 وكذلك ثعلبة بن زيد بن ربيعة في هذا العام بعينه دون سائر الاعوام وفي حديث يعقوب
 بن شبيب ان ابي كان يكره ذلك الا ولم يقل انه كان يحرره وعلى هذا الوجه لا تتناقض الاخبار فاما
 ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سئل عن الفحل والقمريتين عهما الرجل فاما واحد قبل ان يتم قال لا حتى يثبوتا من ثمرتها من الاقاة
 فاذا ثبوت فاتبعا الا بعد اعوام ان شئت مع ذلك العام او اكثر من ذلك او اقل فهذا الخبر موصول على
 ضروب من الاستحباب ولا احتياط لانا قد قد منا في الاخبار ما يدل على انه اذا باع سنتين او ثلاثة
 يجوز بيعها وان لم يبدوا صلاحها وهذا الخبر موصول على ما قلناه فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة
 عن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن علي بن الحر عن بكار عن محمد بن شريح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن رجل اشترى ثمرة فحل سنة او سنتين او ثلاثا وليس في الارض غير ذلك الفحل قال لا يصح الا سنة
 ولا تستقر بحق يتبين صلاحها قال وبلغني انه قال في ثمرة الشجرة لا بأس بشرائه اذا صلحت ثمرة
 فقيل له وما صلاح ثمرة فقال اذا عقد بعد سقوط ورجوع فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد
 بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
 سئل عن الفاكهة متى يحل بيعها قال اذا كانت فاكهة كثيرة في موضع واحد فاطعم بعضها فاحل
 بيع الفاكهة كلها فاذا كان نوعا واحدا فلا يحل بيعه حتى يطعم فلان كان انواعا متفرقة فلا يباع منها
 شيء حتى يطعم كل نوع منها واحد ثم يباع تلك الانواع فالوجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما
 ان يكون الانواع المختلفة في اماكن متفرقة فانه لا يجوز بيعها الا بعد ان يطعم كل نوع منها اكثر
 انه قال في اول الخبر اذا كانت فاكهة كثيرة في موضع واحد فاطعم بعضها فاحل بيع الفاكهة
 كلها فعلم انه اذا بالثاني ما قلناه فالوجه الثاني ان يحمله على ضرب من الاستحباب ولا احتيا
 دون الوجوب **باب الرجل يرب الثمرة هل يجوز له ان يأكل منها** لا يحل بن علي بن محبوب
 عن احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن داود عن بعض اصحابنا عن محمد بن مروان قال قلت لابي عبد الله
 عليه السلام امر يا ثمره فاكل منها قال كل ولا تحمل قلت جعلت فداك ان الثمرة قد اشتروها ونقدوا
 اموالهم قال اشتروا ما ليس لهم بالحسين بن سعيد عن ابي عبد الله عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال سألت عن الرجل يرب الفحل والتفيل والتمر فيجوز له ان يأكل منها من غير ان يبيعها

قال هذا اذا قلت شهد بالله انه من الكاذبين قال صدقت فالوجه في هذا الخبر ان يكون النبي صلى الله عليه وآله
عليه السلام اشارة علي بن ابي طالب لما في الخل بماله عليه عليه وجه الصلح والوساطة لاعلمانه بمتاع ذلك
فلما رآه انه لا يحب الى ذلك اعطاه من عنده ثوباً وليس الخبر ان اخذته في الخل بما اعطاه **باب**
بيع الرطب بالتمر الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن سماعة قال سئل ابو عبد الله عن العنب بالزبيب قال لا يصح
الا مثلاً بمثل قال والتمر والرطب مثلاً بمثل فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن
ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصح التمر باليابس والرطب من اجل ان اليابس بالبر والرطب طيب فاذا ليس نقص
الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن داود بن سوحان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصح التمر بالرطب
ان الرطب رطب والتمر يابس فاذا يابس الرطب نقص عنه عن عيسى بن عيسى بن هشام عن ثابت عن داود الا تبار
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول لا يصح التمر بالرطب التمر يابس والرطب رطب فالوجه في هذا الخبر
ضرب من الكراهية فون **باب** النهي عن بيع الذهب بالفضة نسبة الحسين بن سعيد عن
عبد الله بن حجر عن حماد بن محمد بن مسلم قال سألت عن الرجل يبتاع الذهب بالفضة مثلي بمثل قال لا بأس به
يدأبى عنه عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قال امير المؤمنين
لا يبتاع رجل فضة بذهب الا يدأبى ولا يبتاع ذهباً بفضة الا يدأبى عنه عن صفوان عن منصور
بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اشتريت ذهباً بفضة او فضة بذهب فلا تفارق حتى تأخذ
منه فان نرا حائطاً فانزل معه حبة عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت عن الرجل يشتري من
الرجل للدهام بالدنانير فيزنها وينقدها ويجيب عنها كم هي ديناراً ثم يقول رسل غلامك معي حتى اعطيه
الدنانير فقال ما احب ان تفارق حتى تأخذ الدنانير فقلت انما هم في دار واحدة وامكنهم قربة بعضها
من بعض وهذا يشق عليهم فقال اذا فرغ من وزنها وانقادها فليأمر الغلام الذي يرسل ان يكون
هو الذي يبيعه ويدفع اليه الورق ويقبض من الدنانير حيث يدفع اليه الورق فاما ما رواه احمد بن
محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الوشاء عن ثعلبة بن ميمون عن ابي الحسن الساباطي عن عمار بن موسى
الساباطي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا بأس بان يبيع الرجل الدنانير بالكر من صوف
يومه بنسبة محمل بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن الحسن بن علي بن فضال عن حماد عن
عمار الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل يبيع الدرام بالدنانير بنسبة قال لا بأس
بمحمل بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسين بن علي بن فضال عن ثعلبة بن الحسين عن عمار الساباطي
عن ابي عبد الله عليه السلام قال الدنانير بالدرام بثلاثين او اربعين او نحو ذلك بنسبة قال لا بأس به

مثلاً

عن
عن عيسى بن هشام

فان

وانتقادها
يبايعه

الدنانير
بنسبة

الحسن
ابن الحسين

الدينار ^٢ سعيد

الدينار ^٢

منه

ما

انه

٢

علم يلا عملا وعلما فيقول
وحمل وحملا والحق ما كسر
كل ما حمل والحق بالضم
ما حمل عليه من الدر وادخ الحق في
المعقول منه مطلق الصفة ما حمل
على المرامم من الحق

عنه عن احمد بن محمد بن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال لا بأس
أن يبيع الرجل الدينار فضة بمائة وأقل وأكثر عنه عن احمد بن الحسن بن علي عن عمرو بن شعيب عن مصدق
بن صدقة عن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يحمل لمان يشتري دنانير بالفضة قال نعم إنما
الذهب وغيره في البيع والشراء سواء فلهذا لا يخبركم إلا بما لا تعارض لما قدمناه لأن المتقدم منها أكثر
لأننا أوردنا منها ما هو أوردنا أكثر من ذلك في كتابنا الكبير ولأن هذه الأخبار أربعة منها
الأصل فيها آثار الساباطي وهو واحد وقد ضعف جماعة من أهل النقل وذكرنا إنما يتقدم بنقله لا يعمل
عليه لأنه كان فطحيا فاسد المذهب غير أننا لا نطعن في النقل عليه بهذه الطريقة لأن طعن كان كذلك
فهو ثقة في النقل لا يطعن عليه أما خبر زرارة فالطريق اليه علي بن حديد وهو ضعيف جدا لا يعول
عليه ما يتقدم بنقله ويحتمل هذه الأخبار بعد تسليها وجهها من التأويل وهو أن يكون قول نسبية
صفة الدينار وليكون حال البيع فيكون تلخيص الكلام أن كان له على غيره دنانير نسبية جاز أن يبيعها
عليه في الحال بدراهم بسعر الوقت أو أكثر من ذلك ويأخذ الثمن عاجلا وقد فكرنا في كتابنا الكبير
ما يدل على ذلك فأمروا محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن الفضيل بن كثير عن محمد بن عمرو
قال كتبت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام أن امرأة من أهلنا أوصت أن تدفع اليك ثلاثين دينارا
وكان لها عندي فلم يخضوني فذهبت إلى بعض الصيادلة فقلت اسلفني دنانيرا عطيك ثمن
كل دينار ستة وعشرين درهما فأخذت من عندي عشرة دنانير بمائتين وستين درهما وقد بعثت
بها اليك فكتب إلى وصلت الدينار فلهذا الخبر ليس فيه أكثر من حكاية من فعله من استلافه
الدرهم بالدينار ويعتبه بها إلى الرضا عليه السلام لأجل حوالة كانت حصلت عليه أنها قبلها منه
وليس فيه أنه سأل عن جواز ذلك فسوغه وأجاز ذلك له وإذا لم يكن فيه فلا يارض ما قدمناه
والذي يدل على ما قلناه ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي بن أبي غير
عن حماد عن الحلبي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عليه دنانير فقال لا بأس
بأن يأخذ بثمنها دراهم عنه عن فضالة عن ابن عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل
يكون له الدين دراهم معلومة إلى أجل فجاء الأجل فليس الذي حل عليه دراهم قال لا بأس من ذلك
بصوت اليوم قال لا بأس به وقد استوفينا ما يتعلق بذلك في كتابنا الكبير وفيما ذكرناه كفاية
انشاء الله تعالى **باب اتفاق الدراهم المحمل عليها الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن شعيب**
عن حمزة عن محمد بن مسلم قال سألت عن الدراهم المحمل عليها قال لا بأس بانفاقها إلى غير الحسن

في بيع السيوف والحلقات

بن عطية عن عمار بن زيد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اتفاق الدارم المحمل عليها فقال إذا كانت
 الفضة الثلثين فلا بأس عنه عن حماد بن محمد عن عمار بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام في اتفاق الدارم
 المحمل عليها فقال إذا كان الغالب عليها الفضة فلا بأس بانفاقها ابن أبي نضرة عن رجل عن محمد بن مسلم
 عن أبي جعفر عليه السلام قال جاء رجل من سجستان قال لئن عندنا درهم يقال لها الشاهية فهل
 على الدارم اثنين فقال لا بأس به إذا كان يجوز فأما ما رواه ابن أبي عمير عن علي الصيرفي عن الفضل
 بن عمر الجعفي قال كنت عند أبي عبد الله عليه السلام قال لي بين يدي درهم فالتفتي إلى درهمها فقال أليس
 هذا فقلت ستوق قال وما الستوق فقلت طبتين فضة وطبقة نحاس وطبقة من فضة فقال
 أليس هذا فإنه لا يحل بيع هذا ولا انفاقه قال وجه في الجمع بين هذه الأخبار أن الدارم إذا كانت معروفة
 متداولة بين الناس فلا بأس بانفاقها على ما جرت به عادة البلد فإذا كانت دارم محمولة فلا يجوز
 انفاقها إلا بعد أن تبين عيارها حتى يعلم لا خصلتها قيمتها والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه الحسن
 بن سعيد عن ابن أبي عمير عن علي بن رباب قال لا أعلم إلا عن محمد بن مسلم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
 الرجل يبيع الدارم يحمل عليها النحاس أو غيره ثم يبيعهما قال إذا بين ذلك فلا بأس **باب بيع السيوف**
 المحلقة بالفضة فقد روي عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب بن العقرقوني عن
 أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بيع السيف المحمل بالنقد فقال لا بأس قال وسألت
 عن بيع النسيئة فقال إذا نقد مثل ما فضة فلا بأس بأولي على الطعام حتى يحن من صفوان عن ابن
 سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ببيع السيف المحمل بالفضة بنفسه إذا نقد من فضة
 ولا فاجعل منه طعاما ولينسلك شاة عنه عن سعد بن مسلم عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت
 عن السيوف المحلقة بالفضة تنوع بالذهب إلى أجل مني فقال إن الناس لم يختلفوا في النساء أن لا يبا
 إنما اختلفوا في اليد باليد فقلت لا ينبغي بدراهم بنقد فقال كان أبي يقول يكون معه عرض أحب
 إلى فقلت إذا كانت الدارم التي تبيع أكثر من الفضة التوفية فقال كيف لهم بالاحتياط بذلك فقلت
 فإنهم يريدون أنهم يعرفون ذلك فقال إن كانوا يعرفون ذلك فلا بأس ولا فإنهم يحبون مع العرض
 أحب إلى الحسن بن محمد بن سماعه عن صفوان عن ابن مسكان عن منصور الصيرفي عن أبي عبد الله
 قال سألت عن السيف المنقوض يباع بالدارم فقال إذا كان خضرة فقل من النقد فلا بأس وإن
 كانت أكثر فلا يصح عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن أبي بصير قال سألت عن السيف المنقوض
 يباع بالدارم قال إذا كان فضة قل من النقد فلا بأس وإن كانت أكثر فلا يصح فاما ما رواه الحسن بن

جاء

ستوق كثير وقد روي
 ستوق بضم التاء من زقية بجمع
 فليس بفضة السهم بل
 والردى من الشئ وهو معروف
 درهم بجمع ١٢ مخرج جرجي

له يقين

أعلمه

فضته

سألت

بن محمد بن سماع عن جعفر بن صالح بن خالد بن جميل عن منصور الصيقلي عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت
 له السيف اشتريه فيه الفضة تكون الفضة أكثر وأقل قال لا بأس قالوا وجه في هذه الرواية أن يكون
 من الراوي لأن منصور الصيقلي قد روى عن أبي عبد الله عليه السلام إذا كان الفضة أقل مما ينقد فلا بأس
 وإن كان أكثر فلا يصح ذلك الرواية مطابقة للحديث الباقية فينبغي أن يكون العمل عليها وتؤكد ذلك
 أيضا ما رواه الحسن بن محمد بن سماع عن فضالة عن ابن عن محمد قال سئل عن السيف المحل للسيف الخنزير
 الموهبة بالفضة ببيعته بالدرهم فقال بيع بالذهب وقال إن يكره أن يبيع منسوبة وقال إذا كان الثمن أكثر من الفضة
 فلا بأس فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماع عن جعفر بن أبي عن اسحق بن عمار أظن قال عن عبد الله بن خزيمة
 قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السيف المحل بالفضة يباع منسوبة قال ليس بأس لأن فيه الحديد
 والسيف فالوجه في هذا الخبر أن كان مطلقا أن المحل على الأحاديث المتقدمة وهو أن إذا نقد مثل ما فيه
 جاز أن يكون ما بقي منسوبة فاما أن يكون الكل منسوبة فلا يجوز على حال **باب** الرجل يكون له على غيره الدرهم
 فنسقط تلك الدرهم ويتعامل الناس بدهام غيرها ما الذي يجب عليه محمل بن الحسن الصفا عن
 محمد بن عيسى عن يونس قال كتبت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه كان لي على رجل درهم كان السلطان
 اسقط تلك الدرهم وجاءت دراهم غلام من تلك الدرهم الأولى ولها اليوم وصيعة فأتى شقلى على الأولى
 التي اسقطها السلطان أو الدرهم التي أجازها السلطان فكتب الدرهم الأولى عذبة عن محمد بن عبد الجبار
 عن العباس عن صفوان قال سأله مغوية بن سعيد عن رجل استقرض درهم من رجل فسقطت تلك الدرهم
 أو تغيرت ولا يباع بها شيء لصاحب الدرهم الدرهم الأولى والجائز أن التي تجوز بين الناس قال فقال لصاحب
 الدرهم الدرهم الأولى فاما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن سهل بن زياد عن محمد بن عيسى قال قال يونس
 كتبت إلى الرضا عليه السلام أن لي على رجل ثلاثة آلاف درهم وكانت تلك الدرهم تنفق بين الناس تلك
 الأيام وليس تنفق اليوم إلى عليه تلك الدرهم بأعيانها أو ما تنفق بين الناس فكتب إلى ذلك أن تأخذ منه
 ما ينفق بين الناس كما أعطيت ما ينفق بين الناس فلا ينافي الخبرين لا وليس لأنه إنما قال ذلك أن تأخذ منه
 ما ينفق بين الناس يعني بقيمة الدرهم الأولى ما ينفق بين الناس لأن خبره أن تسقط الدرهم الأولى حتى
 لا يكاد تؤخذ أصلا فلا يلزم أخذها وهو لا ينتفع بها وإنما القيمة درهم الأولى وليس المطالبة بالدرهم
 التي تكون في الحال **باب** بيع ما لا يكال ولا يوزن مثلين بمثل يدا بيد الحسين بن سعيد عن صفوان
 عن سعيد بن يسار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البعير والبعيرين يدا بيد ونسبة قال لا بأس به
 ثم قال خط على النسبة عنه عن صفوان بن يحيى عن جميل بن زيار عن أبي جعفر عليه السلام قال البعير

يحب عليه

سأل

وتغيرت

الف

قال وكتب

بالعبد بن والدته بالدابتين يدا بيد ليس بأس عنه عن القسم بن محمد عن ابن عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال
 سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العبد بالعبد والعبد بالبداهة قال لا بأس بالحيوان كله أيد بيد
 الحسن بن محمد بن سماعة عن ابن رباط عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن البشاة
 بالشاتين والبيضة بالبيضتين قال لا بأس بالمرين في كيل ولا وزن عنه عن صفوان عن ابن بكير عن عبيد
 بن زهارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يكون الربا إلا فيما يكل ويوزن عنه عن ابن رباط عن ابن مسكان
 عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن البيضة بالبيضتين قال لا بأس والثوب
 بالثوبين قال لا بأس بهما فمن بالفرسين فقال لا بأس بهما قال كل شيء يكل ويوزن فلا يصلم مثلين مثل
 إذا كان من جنس واحد وإذا كان لا يكل ولا يوزن فليس به بأس اثنين بواحد فأما ما رواه الحسين بن سعيد
 عن حماد بن عيسى عن حمزة بن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثوبين الهم بين بالثوب
 المرتفع والبعيد بالبعيد والدابتين بالدابة فقال كره ذلك فلو عليه السلام فمن تركه فلا أن يجزئ
 الصنفان قال وسألت عن الأبل والبقر والغنم واحد في هذا الباب قال نعم تركه الحسن بن سعيد
 عن الحسن بن زهارة عن سماعة قال سألت عن بيع الحيوان اثنين بواحد فقال إذا سميت الثمن فلا بأس
 عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل يقول غارضني بفريسي
 وفريسيك وأزيدك قال لا يصلم ولكن يقول أعطني فريسيك بكذا أو أعطني فريسي بكذا وكذا
 قال الوجه في هذه الأخبار أن يحملها على الاستظهار بالاحتياط لأن الأفضل والأحوط أن يقوم كل واحد
 منهما على حدة ويكون البيع على القيمة وإن لم يكن ذلك مخظورا حسب ما قدمناه في الأخبار الأولى
باب أن ما يباع كيلادوزنا لا يجوز بيعه جزأا الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان
 عن الحلبي قال قال أبو عبد الله عليه السلام ما كان من طعام سميت في كيلادوزنا فلا يصلم
 عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال ما كان من طعام سميت في كيلادوزنا
 فلا يصلم مجازفة هذا ما يكره من بيع الطعام فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن سواد بن عبد الله
 عن عبد الملك بن عمرو قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام اشتري مائة راوية زيتا فأعترض راوية أو
 اثنين فازنهما وأخذ سائرهما على قدر ذلك فقال لا بأس فلا ينافي الخبرين الأولين لأنه إنما جازى ما
 الباقي على نحو ما وزن إذا أخبره صاحبه أنه وزنهما مثل ذلك فيصدقه فيه فيقع البيع على الوزن دون
 المجازفة وإنما لم يجرم أن يشتري ما يوزن جزأا من غير وزن ولا يخاف من الوزن وتصديق صاحب
 ذلك فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان وعن علي بن النعمان عن يعقوب بن شعيب قال سألت

والعبد لعبد

ن
شتم

والدابة بالدابتين

جسته

مجانفة

مجانفة

قارنهما اثنين

ان

ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون لي عليه اجمال كيل مسمى فيبعث الي با حمال فيها اقل من الكيل الذي
 لي عليه خذها مجازفة فقال لا بأس فالوجه في هذه الرواية انما جاز ذلك لانه ليس بمقتضى البيع وانما كان
 له عليه شيء معلوم فمضى لنيأ خذ ما يعلم ان انقص من ما له عليه فلم يكن بذلك بأس وانما المخطور العقد
 على ما يكال مجازفة **باب** اعطاء الغنم بالفضوية على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي
 عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون له الغنم يعطيها بفضوية مسمى معلوما او دراهم معلومة في كل شاة ^{شاة}
 كذا او كذا قال لا بأس بالدرهم ولست احب بان يكون بالثمن الحسن بن محمد بن سماعة عن بعض اصحابنا
 عن مدله بن الهذلي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون له الغنم يعطيها بفضوية بشيء معلوم
 من الصوف والسمن والدرهم قال لا بأس بالدرهم وكذا السمن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل
 عن الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن عيسى بن القسم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن رجل له غنم يبيع البانها بغير كيل قال نعم حتى ينقطع او شيء منها فاما ما رواه الحسن بن محبوب ^{الغنم}
 عن عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وضع الى رجل غنم ليعين ودرهم
 معلومة لكل شاة كذا او كذا في كل شهر قال لا بأس بالدرهم فاما السمن فلا حب ذلك لان يكون حراما
 فلا بأس فالوجه في الاخبار الاولى ان تحمل على هذا الخبر الذي هو مفصل وهو انه اتما كره فضويتها ^{يكروه}
 بالسمن يمكن حوالا ما اذا كانت كذلك فلا بأس فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن
 سماعة عن ابي بن عثمان عن اسمعيل بن الفضل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدفع
 الى الرجل بقرا وغنما على ان يدفع اليه كل سنة من البانها واولادها كذا او كذا اقل ذلك مكرهه فالوجه
 في كراهية ذلك هو انه عيب على ان يعطيه من البانها واولادها ولو لم يعين ذلك لكان جائزا
 وجري ذلك مجري من استأجر رهنها شيء من الطعام الذي يكون فيها فان ذلك لا يجوز وان جاز
 ان يستأجرها بطعام لا يعينه فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن اخيه الحسن بن زهر عن سماعة
 قال سألت عن اللبن يشتري وهو في الضرع قال لا الا ان يجلب الى سكرجه فيقول اشتري منك
 هذا اللبن الذي في السكرجة وما في ضروعهما بشئ مسمى فان لم يكن في الضرع شيء كان ما في
 السكرجة فلا ينافي في الاخبار الاولى لانه انما باع من اللبن مقدار ما في الضرع فلم يحز ذلك لانه
 مجهول وانما جاز في الاخبار الاولى بيعها مدة معلومة وثمنا معينا فكان ذلك جائزا مجرعا
 الاجازة فباع ولم يكن ذلك حراما **باب** من المالك الذي يولد من الزنا الحسين بن
 سعيد عن فضالة عن ابي بن عثمان عن اخيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن ولد الزنا اشتريه

او يبيعه او يستخذه مسقلا شتره واسترقه واستخدمه فباعه فاما اللقطة فلا تشتري عنه عن صفوان
عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ولد الزنا يشتري ويستخذه فقال
نعم فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن خالد عن ابي الجهم عن ابي عديجة قال
سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يطيب ولد الزنا ابداً ولا يطيب ثمنه ابداً
وما رواه احمد بن ابي عبد الله عن ابن فضال عن مثق الحنظلي عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عليه السلام قال قلت له يكون لي المملوكة من الزنا اتج من ثمنها واتزوج فقال
لا تج ولا تتزوج منه قال وجه في هذين الخبرين ان نخلها على ضوب من الكراهية
دون الحظر **باب** بيع العصير الحسين بن سعيد عن القسم بن محمد عن علي عن
ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن ثمن العصير قبل ان يغسل
لمن يبتاعه ليطبخه او يجعله خمر قال اذا بعت قبل ان يكون خمر وهو حلال فلا بأس
عنه عن فضالة عن رفاعة قال سئل ابو عبد الله عليه السلام وانا حاضر عن
بيع العصير ممن يخمرة فقال حلال السنابيع قرفا من يجعله شرا با خبيثا عتته
عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
بيع عصير العنب ممن يجعله حراما فقال لا بأس ببيعه حلالا فيجعله حراما فابعد
الله واحقه فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن صفوان عن يزيد بن خليفة عن
ابي عبد الله عليه السلام قال كره ابو عبد الله عليه السلام بيع العصير بتأخير قال وجه
في هذا الخبر انه انما كره بيعه بتأخير لانه لا يؤمن ان يكون في حال ما يقبض الثمن
قد صار خمر وان كان ذلك ليس بمحذور الذي يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محمد بن
سماعة عن صفوان عن يزيد بن خليفة الحارثي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سأل
رجل وانا حاضر قال ان لي الكرم قال تبعية غنبا قال فانه يشتريه من يجعله خمر
قال فبيعه اذا عصيرا قال انه يشتريه من عصير فيجعل خمر في قريتي قال بعت
حلالا فيجعل حراما فابعد الله ثم سكت هنيئة ثم قال لا تزدن ثمنه حتى يصير
خمر فتكون تأخذ ثمن الخمر الذي يدل على ذلك ورد مورود الكراهية دون الحظر
ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال سألت ابا الحسن عليه السلام
عن بيع العصير فيصير خمر قبل ان يقبض الثمن قال فقال لو باع ثمرته من يعلم انه يجعله

خمر احراما لم يكن بذلك بأس فاما اذا كان عصيرا فلا يباع الا بالنقد الحسن بن سعيد
 عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن بيع العصير
 من يصنعه خمر افعال بعده من يطبخه او يصنعه خلاصا الى ولاي بالاول بأسا
باب من له شوب مع قوم يستغنى عنه هل يجوز له بيعه نعم لا محمد بن يعقوب
 عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن سعيد الاعرج عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال سألته عن الرجل يكون له الشرب مع قوم في قنائة فيها شوكا فيستغنى
 بعضهم عن شربه ابيع شربه قال نعم ان شاء باعه بورق وان شاء يكيل خطة الحسين
 بن سعيد عن فضالة والقاسم بن محمد عن عبد الله الكاهلي قال سأل رجل ابا عبد الله
 عليه السلام وانا عنده عن قنائة بين قوم الكل رجل منهم شرب معلوم فاستغنى
 رجل منهم عن شربه ابيعه بخطة او شعير قال يبيعه بما شاء هذا ما ليس فيه شئ
 فاما ما رواه محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم وحميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن
 سماعة جميعا عن ايان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال نهي رسول الله صلى الله
 عليه وآله عن النطاف ولا دبعاء قال ولا دبعاء ان تشتما مسناه فقول الماء وتبقى به الاخر
 ثم يستغنى عنه فقال لا تتبعه ولكن اعرج جارك والنطاف ان يكون له الشرب فيستغنى عنه
 فيقول لا تتبعه اعرج اخاك او جارك قال الوجه في هذا الخبر ان نحل بيع ذلك على انه مكروه و
 ليس بمحظور لان الافضل ان يعطى ما فضل عنه من الشرب اخاه او جاره ولا يبيعه و
 ذلك محظور **باب** من احيا ارضها على بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وآله من غرس شجرا او خرواديا
 تدب اليه مسبقه اليه احدا واحيا ارضها ميتة فهي له قضاء من الله عز وجل ورسوله عنه
 عن ابن ابي عمير عن محمد بن حمران عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ايما
 قوم احيوا شيئا من الارض وعمرها فحق بها وهي لهم الحسن بن محبوب عن مغوية بن
 وهب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ايما رجل في خربة بئر فاستخرجها او كس
 انهارها وعمرها فلان عليه فيها الصدقة فان كانت ارض الرجل قبله فطاب عنها فتركها واخرها
 فطاب بعد طيبها فان الارض لله عز وجل ولبن عمرها على بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن
 حريز عن زيارع ومحمد بن مسلم وابي بصير وفضيل وبكرو وحماد وعبد الرحمن بن ابي عبد الله عن

أحمد بن

من
 بن
 يا
 ابا عبد الله

فاستخرجها

فطابها

ففي
الشيخ ابو جعفر
مصنف هذا الكتاب
٢ تبك

الكبير فيها

خاله

المؤمنين للمؤمنين
المؤمنون

اخرها

فيقاطهم

لم يخلف

جرير

في المسلمين السواد

اشتره

ابي جعفر ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من احيا مواتا فهو له مثل محمد بن
الحسن رحمه الله الوجه في هذه الاخبار وما جرى مجراها ما اوردنا كثيرا منها في كتابنا الكبير من احيا ارضا
فهو اول بالتصرف فيها دون ان يملك بذلك الا ارض لان هذه الارضين من جملة الانفال التي هي خاصة
للامام لان من احياها اول بالتصرف اذا ادوا وجبها للامام وقد دللنا على ذلك في كتابنا المذكور
بادل مستوفاه واخبار كثيرة والذي يدل عليها على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم
عن ابي خلف الكاظمي عن ابي جعفر عليه السلام قال وجدنا في كتاب علي عليه السلام ان الارض لله يورثها
من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين اذا واهل بيتي الذين اورثنا الارض ونحن المتقون ولا ارض كلها
لنا فمن احيا ارضا من المسلمين فليعمرها وليؤخر خراجها الى الامام من اهل بيتي وله ما اكل منها وان
تركها او محربها فاخذها رجل من المسلمين من بعد فمروا وليحياها فهو احق بها من الذي تركها
فليؤخر خراجها الى الامام من اهل بيتي وله ما اكل حتى يظهر لقائم من اهل بيتي بالسيف فيجوزها
ويعينها ويخرجهم منها كما حواه رسول الله صلى الله عليه وآله ومنعها الا ما كان في ايدي شيعةنا
فقط اطعمهم على ما في ايديهم وبيتك الارض في ايديهم **باب** حكم ارض الخراج الحسين بن
سعيد عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن محمد الحلبي قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن
السواد ما منزلته فقال هو لجميع المسلمين ان هو اليوم ولمن يدخل في الاسلام بعد اليوم ولمن
لا يخلق بعد فقلنا الشرا من الدهاقين فقال لا يصح الا ان يشتري منهم على ان يصيرها
للمسلمين فاذا شاء ولي الامر ان يأخذها اخذها قلنا فان اخذها من قبل يرد اليه رأس مال دوله
ما اكل من غلتها بما عمل عنه عن الحسن بن محبوب عن خالد بن حريز عن ابي الربيع الشامي عن ابي عبد الله
عليه السلام قال لا تشترون ارضا من اهل الشام شيئا الا من كانت له خمر فاما هو في المسلمين الحسن
بن محمد بن سياره عن عبد الله بن جبلة عن علي بن الحرث عن بكار بن ابي بكر عن محمد بن شريح قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن ثلث ارض من ارض الخراج فكم هو فقال انها ارض الخراج للمسلمين فقالوا لانه
يشتريها الرجل فعليها خراجها فقال لا بأس الا ان يسقى من عيب ذلك فاما ما رواه محمد بن الحسن الصفار
عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى قال حدثنا ابو بردة بن رجا قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
كيف ترى في ثلث ارض اهل الخراج قال ومن يبيع ذلك على ارض المسلمين قال قلت يبيعها الذي هو في يديه
قال ما يبيع خراج المسلمين فاذا تم قال لا بأس ان يشتري حقها منها ويحول حق المسلمين عليه و
لعله يكون اقوى عليها وامل خراجهم منه فالوجه في قولنا اشتري حقها او مالها من التصرف دون

هبة الارض فليقتبها الا ان لا يصير ملكا على حسب ما تضمنه الاخبار ولا يتوقد استوفينا ما يتعلق بهذا
الباع في كتابنا الكبير وفيما ذكرنا كفاية **باب** شراء ارض اهل الذمة الحسين بن سعيد عن تاجرين شريعتين عن
ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عن شراء ارض من اهل الذمة فقال لا بأس بان يشتري منهم اذ اعلموا واحيوا
فيهم وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله حين ظهر على خير وفيها اليهود خارجهم على ان يترك الارض في ايديهم
ويعملون بها عن فضالة عن العلاء بن محمد بن مسلم قال سألت عن شراء ارض من اهل الذمة فقال لا بأس بان يشتريها فتكون ارضا
كان ذلك بمنزلة يهودي فيها كما يودون فيها الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلاء بن محمد بن مسلم قال سألت عن شراء
من ارض اليهود والنصارى قال النبي صلى الله عليه وآله قد ظهر رسول الله صلى الله عليه وآله على اهل خير فخرجهم على ان يترك الارض
في ايديهم يعملون بها ويعملوا بها بأس ولو اشتريت فيها شيئا او تأموا قوم احيوا شيئا من الارض واعلموا فمحق بها
وهي لهم احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن العلاء بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن شراء
اهل ارض الذمة قال لا بأس بها فيكون اذ كان ذلك بمنزلة يهودي كل ما يودون قال محمد بن الحسن الوجه
في هذه الاخبار ان اهل الذمة لا يخلط ما في ايديهم من ارضين من ان يكون فتحت عنوة او صلحوا عليها فان
كانت مفتوحة عنوة فهي ارض المسلمين قاطبة لم يبيعوها اذ كانت في ايديهم نحو التصرف دون اصل الملك فيكون
على المشتري ما كان عليهم من الحرج كما كانت خيرة مع اليهود فن كانت ارضها صلحوا عليها في ارض الجزية
يجوز ثرواؤها منهم اذا انتقل ما عليها الى جزية رقبهم او يقبل عليها المشتري ما كانوا قبلوه من الصلح وتكون ارضها
ملك يصير التصرف فيه على كل حال **باب** الذي يكون له ارض فيسلم ما الذي يجب عليه فيها الحسن
بن محمد بن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن اسحق بن عمار عن العبد الصالح عليه السلام قال قلت لرجل من اهل
الجزيرة ان يكون له ارض فيسلم ايش عليه تكون ما صلحهم عليه النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله او ما على المسلمين
قال عليه ما على المسلمين انهم لو اسلموا لم يصححهم النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله فاما ما رفاه الحسن بن محمد
بن سماعة عن محمد بن ابي حمزة عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عما اختلف
فيه ابن ابي ليلى وابن شبرمة في السواد وارضيه فقلت ان ابن ابي ليلى قال انهم اسلموا انهم اسلموا وما في
ايديهم من ارضهم لهم واما ابن شبرمة فزعم انهم عبيد وان ارضهم التي بايديهم ليست لهم فقال في ذلك
ما قال ابن شبرمة وقال في الرجال ما قال ابن ابي ليلى انهم اسلموا انهم اسلموا مع هذا كلامهم
فأوجه في هذه الرواية انه انما قال يقول ابن شبرمة بان الارضين ليست لهم حيث كانت مفتوحة
عنوة بالسيف فكانت للمسلمين فلما اسلموا لم يصح ذلك ملكا والخبر الاول يكون محولا على ارض مسلم

صالحا عليه من غير ان فتحت بالسيف فبقى ملكهم على ما كان فلما اسلموا صار ملكهم مثل ما كان ملكهم
عليها

الشيخ قدس سره رحمه
مصنف هذا الكتاب

قوله ايش مخفف
اي شيء

القول يستباض الخراج **باب** بيع الزرع الاخصو قيل ان يصير سنبلا الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن

حيث شاء

الخط

ارباحه يفضله

زياد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بان يشتري زرعاً اخصو فان

شدت تركته حقاً تصد له وان شدت فبعه حشيشاً على بن ابراهيم عن ابي عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي

قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا بأس ان يشتري زرعاً اخصو ثم تتركه حقاً تصد له وان شدت او تقطعه

من قبل ان يسنبل وهو حشيش وقال لا بأس ايضاً ان يشتري زرعاً قد سنبل وبلغ بجنطة احمد

بن محمد بن عيسى عن علقم بن عيسى عن سماعة قال سألت عن ثوب القصيل يشتريه الرجل

فلا يقطعه ويبدوله في تركه حقاً يخرج سنبله شعيراً او خطه وقد اشتراه من اصيل على الربا

خرايم او هو على الصلح فقال ان كان اشتراط حين اشتراه ان شا قطعاه وان شاء تركه كما هو

حق يكون سنبلاً ولا فلا ينبغي له ان يتركه حقاً يكون سنبلاً عنه عن ابن محبوب عن

ابن ابي ايوب عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام نحوه وزاد فيه فان فعل فان عليه

طسقه ونفقته وله ما خرج منه سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن المنقح

عن زيار عن ابي عبد الله عليه السلام في بيع وهو حشيش ثم يسنبل قال لا بأس اذا قال

ابتاع منك ما يخرج من هذا الزرع فاذا اشتراه وهو حشيش فان شاء اعفاه وان شاء توصل

على بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حريز عن بكير بن اعين قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يحل

سرا الزرع الاخصو قال نعم لا بأس عنده عن زرارة مثله قال لا بأس ان يشتري الزرع والقصيل

اخصو ثم تتركه ان شدت حقاً يسنبل ثم تصد له وان شدت ان تعلف دأبتك قصيلاً فلا بأس به

قيل ان يسنبل فاما اذا سنبل فلا تقطعه رأساً رأساً فانه فساد الحسن بن محمد بن سماعة عن

محمد بن زياد عن معلى بن خنيس قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اشتري الزرع قال اذا كان

قد يشرف اصاباً ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن مغوية بن عمار قال سمعت

ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يشتري الزرع مما لم يسنبل فلا كنت تشتري اصله فلا بأس بذلك

لو كنت فلا كانت صله لا يمكن فيلزم ان لا بأس في هذا الخبر بخلافه على من الكراهية دون الخطأ لا بأس

الاولى على الجواز رفع الخبر وما تضمنته رواية معلى بن خنيس من انه لا بأس ان كان قد يشرف اصاباً محمول على

الاستظهار دون الخطأ لا يمكن كذلك على ما تضمنته الاخبار **باب** النهي على الاحتكاك الحسين بن سعيد

عن فضالة عن اسمعيل بن ابي زياد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يحتكر الطعام الا على سهيل بن

زياد عن جعفر بن محمد عن ابي القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله الجالب من حق المحتكر ان يبيع

عن أبي يعين التوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال الحكرة في الخصب أربعون يوماً وفي
 المغدة والبلاء ثلاثة أيام فما زاد على الأربعين في زمان الخصب فصاحبه ملعون وما زاد في المغدة على
 ثلاثة أيام فصاحبه ملعون **أحمد بن محمد بن محمد بن يحيى** عن **غياث بن إبراهيم** عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال ليس الحكرة إلا في المخطرة والتعريف والترطيب **محمد بن أحمد بن يحيى** عن **محمد بن سنان** عن عبد الله بن
 منصور عن أبي عبد الله عليه السلام قال فقد الطعام على عبد رسول الله صلى الله عليه واله فإني ألسر
 فقالوا يا رسول الله قد فقدنا الطعام ولم يبق شيء إلا عندنا من قريش قال فحمد الله وأثنى عليه ثم قال يا أيها
 إن المسلمين ذكروا أن الطعام قد فقدوا الأشياء عندك فأخرجوه وبعوه كيف شئتم ولا تحبسوه
محمد بن أحمد بن يحيى عن **جعفر بن محمد** عن أبيه عن **وهيب** عن **الحسين بن عبيد الله بن خزيمة** عن
 أبيه عن **جدا** عن **علي بن أبي طالب** عليه السلام أنه قال رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه واله
 أنه من باع الحكرين فامر بحرقهم أن يخرج إلى بطون الأسواق حيث ينظر الأبصار إليها فقتل رسول الله
 صلى الله عليه واله لو قومت عليهم فغضب حتى عرف الغضب في وجهه فقال أنا أقوم عليهم إنما
 السعير إلى الله تعالى يرفعه إذا شاء ويخفضه إذا شاء قال الشيخ ج هذه الأجزاء في النهي
 الاحتكار على كل حال وقد روي أن المخطور من ذلك هو أنه إذا لم يكن في البلد طعام غير الذي
 المحتكر ويكون واحداً فإنه يلزمه إخراج ما يوزنه الله كما فعل النبي صلى الله عليه واله ويضيق
 عمل هذه الأخبار المطلقة على هذه المقيدة كما يبين في مواضع كثيرة **وهيب** عن **علي بن إبراهيم**
 عن أبيه عن ابن أبي عمير عن **حماد بن الحلي** عن أبي عبد الله عليه السلام قال الحكرة أن تشتري طعاماً
 في الموضع فتحتكره فإن كان في الموضع طعام أو باع غيره فلا بأس بأن يلمس بسلعة الفضل قال وسألت عن
 الزيت فقال إذا كان عندك فلا بأس بما سأكه **أبو علي الأشعري** عن **محمد بن عبد الجبار** عن **صفوان** عن
أبي الفضل بن سالم عن **أبي عبد الله** عليه السلام ما علمت قال خاطبوا قدامت علي فقال وسألت عن
 كساد فحسبت قال فما يقول من قبلك فيه قلت يقولون محتكر قال يبيعه أحد غيره قلت ما يبيع من
 جزء جزء قال لا بأس ما كان ذلك الجمل من قريش يقال له حكيمين حرام كان إذا دخل الطعام المدينة اشتراه
 كله فز عليه النبي صلى الله عليه واله فقال يا حكيمين حرام أيا له أن محتكر **علي بن إبراهيم** عن أبيه عن
 أبي عمير عن **حماد بن الحلي** عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يحكر الطعام ويتوفس به هل
 يجوز ذلك فقال إن كان الطعام كثيراً يبيع الناس فلا بأس به وإن كان الطعام قليلاً لا يبيع الناس فإنه
 يكره أن يحكر الطعام ويترك الناس ليس لهم طعام **باب العدد الذين ثبت بينهم الشفعة**

عبد الله بن خزيمة

بحيث

رسول الله

محمد بن الحسن

بن مسلم قلت حنا

2 العدا الذين ثبت بينهم الشفعة

٦٢

علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تكون الشفعة الا لشركيين ما لم يتقاسما فاذا صاروا ثلاثة فليس لواحد منهم شفعة يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الشفعة لمن هي وفي اي شيء هي ومن يصلح وهل يكون في الحيوان شفعة وكيف هي فقال الشفعة جارية في كل شيء من حيوان او ارض او شاة اذا كان الشئ بين شركيين لا غيرهما فباع احدهما نصيبه فشركيه احق به من غيره وان زاد على الاثنين فلا شفعة لاحد منهم الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد وصفوان عن عبد الله بن سنان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الملوكة بين شركاء فباع احدهم انا احق به اكد ذلك قال نعم اذا كان واحدا احمل بن محمد بن ابي عمير عن الحلبي عن ابي عبد الله انه قال في الملوكة بين شركاء فيبيع احدهم نصيبه فيقول صاحبه انا احق به الا ذلك قال نعم اذا كان واحدا فقل له في الحيوان شفعة فقال لا فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن البرقي عن النوفلي عن السنكوني عن جعفر عن ابيه عن ابيه عن علي بن ابيهم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن منصور بن حازم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دار فبادروا وطريقهم واحد في عرضة الدار فباع بعضهم منزله من رجل هل لشركائه في الطريق ان ياحدا بالشفعة فقال ان كان باع الدار وحول بابها الى طريق غيظه لك فلا شفعة لهم وان باع الطريق مع الدار فله الشفعة احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن الكاهلي عن منصور بن حازم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام دار بين قوم اقموها واخذ كل واحد منهم قطعة فبناها وتركوا بينهم ساحة فيها تمهم فجاء رجل فاشترى نصيب بعضهم اكد ذلك قال نعم ولكن بيد بابيه ونفق بابا الى الطريق او ينزل من فوق البيت ويسد بابيه وان اراد صاحب الطريق بيعه فانهم احق به والا فهو على طريقه محلي على ذلك الباب فالوجه في هذين الخبرين وان كان الاصل فيها منصور بن حازم وهو واحد احد شيئين احدهما ان يكون المراد بالقوم شركاء واحدا وانما يكون تجوز في اللفظ وان جرت به بالقوم والوجه الثاني ان غلظه على ما حملنا عليه الخبر الاول من التقية دون ما يجب العمل عليه من واجب الشرع واما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس في حيوان شفعة فلا ينافي ما تقدمناه من الاخبار لان الاخبار التي تقدمناها على خبرين منها

إذا

اختلاف الراهن والمرهن في مقدار الرهن

٤٤

على عليه السلام في الحيوان وغيره لك فاما اذا اهلك من قبل نفسه او من جهة غيره لم يلزمه شيء وكان له الرجوع على صاحبه بما عليه والذي يدل على ما قلناه ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الوشاح عن ابان عن اخيه عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في الرهن اذا اضاع من عند المرهن من غير ان يستهلكه رجع في حقه على الراهن فاخذه وان استهلكه تراد الفضل يحمل بن علي بن محبوب عن بنان بن محمد عن علي بن الحكم عن ابان بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الرهن اذا ضاع عند المرهن من غير ان يستهلكه رجع في حقه على الراهن واخذه وان استهلكه تراد الفضل فيما بيننا احمد بن محمد بن احمد بن محمد بن ابي نصر عن حماد بن عثمان عن اسحاق بن عمار قال سالت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يرهن الرجل رهنا مائة درهم وهو ياروى ثلث مائة درهم فهلك اكل الرهن يرد على صاحبه ما بقي درهم قال نعم لانه اخذ رهنا في فضل وضعه قلت فيهلك نصف الرهن قال حساب ذلك والذي يصنع ما قدمناه من الروايات ما رواه احمد بن محمد عن ابن ابي نصر عن حماد بن عثمان عن اسحق بن عمار قال قلت لابي ابراهيم عليه السلام الرجل يرهن الغلام او الدار فيصيبه الاثم على من يكون قال على مولاه ثم قال ارايت لو قتل قتيلا على من يكون قلت هو في عتق العبد قال الا ترى له يذهب من مال هذا ثم قال ارايت لو كان ثمنه مائة دينار فزاد وبلغ مائتي دينار لمن كان يكون قلت لمولاه قال وكذلك يكون عليه يكون له فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن جعفر الرازي عن محمد بن عبد الحميد عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ارتمت عبدا او ابنة فمات فلا شيء عليك ولن هلك الدابة فان الغلام مات ضامن فالوجه فيه ايضا ما قدمناه وهو ان يكون سبب هلاكها او سلبك الغلام شيئا من جهة الرهن فاذا لم يكن كذلك فلا يلزمه شيء وكان حكم ذلك حكم الموت سواء

باب انه اذا اختلف الراهن والمرهن في مقدار الرهن

الحسين بن سعيد عن صفوان وفضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في رجل يرهن من صاحبه رهنا لابنة بينهما مائة درهم الذي عنده الرهن انه يالف درهم وقال صاحب الرهن انه مائة قال البيهقي الذي عنده الرهن انه يالف درهم وان لم يكن بينه وبين الراهن ائمين عنه عن محمد بن خالد عن ابن بكير عن الغزنوي عن ابي سليمان بن سليمان بن جيعان عن عبيد بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يرهن من صاحبه رهنا لابنة بينهما مائة درهم الذي عنده الرهن انه يالف وقال صاحب الرهن هو مائة فقال البيهقي على الذي عنده الرهن انه يالف

فإن لم يكن له بيعة فعلى الذى له الرهن المين أنه بماية الحسين بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن ابان عن ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا اختلفا في الرهن فقال أحدهما رهنة بالف وقال الآخر بمائة درهم قال يسئل صاحب الف البيعة فإن لم يكن له بيعة حلف صاحب المائة فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام في رهن اختلف فيه الرهن والمرهن فقال الرهن هو بكذا وكذا وقال المرهن هو بكذا كذا قال على عليه السلام صديق المرهن حتى يحيط بالهن لأنه أمينه فالوجه في هذا الخبر أن نمله على أنه ينبغي للرهن ولا يفضل له أن يصدق من حيث أئتمنه وإنما لم يكن ذلك واجبا عليه ولا زاماً له والواجب في الحكم ما تضمنته الأخبار الأولى **باب أنه إذا اختلف ففسان في متاع في يد واحد منها فقال الذى عنده أنه رهن**

قال الآخر أنه ودية أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عباد بن صيب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن متاع في يد رجلين يقول أحدهما استودعته وكذا يقول هو رهن قال فقال القول فيه قول الذى يقول هو رهن عندي لأن باقى الذى ادعاه أنه اودعه بشهودي الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن ابان عن ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا اختلفا في الرهن فقال أحدهما هو رهن وقال الآخر هو عند ودية قال على صاحب الودية البيعة فإن لم يكن له حلف صاحب الرهن فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن العلا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال إنى رجل رهن عند صاحبه رهناً فقال الذى عنده الرهن ارضعته بكذا وكذا وقال الآخر أنها هو عند ودية فقال البيعة على الذى عنده الرهن أنه بكذا فإن لم يكن له بيعة فعلى الذى له الرهن المين فلا ينافي الأخبار الأولى لأنه إنما قال عليه البيعة في مقدار ما على الرهن دون أن يجب عليه البيعة على أنه رهن وهو مطابق لما روينا في الباب الأول وإنما يجب في هذا الباب البيعة على صاحب الرهن بأنها ودية ولو قال بدلاً من ذلك أن عليه شيئاً إلا أنه أقل مما يذكره المرهن كان عليه نيمين دون البيعة حسب ما تضمنته الباب الأول **باب وجوب ذالودية الى كل حد أحمد بن محمد عن البرقي عن فضيل قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل استودع رجلاً من موانيك ما لا له قيمة فالرجل الذى عليه المال رجل من العرب يقدر على أنه لا يعطيه شيئاً والمستودع رجل خبيث خارجي شيطان فلم يبع شيئاً فقال لى قل له رد عليه فإنه أئتمنه عليه بأمانة الله فأما ما**

استودعته
أنه

رواه محمد بن علي بن محبوب عن علي بن محمد بن شيوة عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داؤد عن حفص بن غياث قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل من المسلمين أودعه رجل من النصوص درهم أو متاعاً واللصّ مسلم هل يرد عليه قال لا يرد على صاحبه فعل ولا كان في يده بمنزلة اللقطة يصيبها فيعرفها هؤلاء إن أصاب صاحبها ردها عليه ولا تصدق بها فإن جاء بعد ذلك غيره بين الأجر والكرم فإن اختار الأجر فله وإن اختار الكرم غرم عليه وكان الأجر له فلا يثاب في الخبر الأول لأن هذا الخبر يخص من يعلم أن عين ما أودعه اللص غصب فحيز إن يمنعه آياه ويرد على أصحابه على الشرايط المذكورة في الخبر فاما إذا لم يعرفه بعينه غصباً فلا يجوز حبه عنه ويجب عليه رد على كل حال **باب**
أن العارية غير مضمونة الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال ليس على مستعير عارية ضمان وصاحب العارية والودعية مؤتمن عنه عن فضالة عن ابن عباس عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال لا شيء من العارية يستعيرها إلا إنسان فتهلك أو تشرق فقال إذا كان أميناً فلا غرم عليه عنه عن النضر عن ابن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العارية فقال لا غرم على مستعير عارية إذا هلك إذا كان مأموناً **الحمل بن محمد بن يحيى** عن هارون مسلم عن سعد بن زيايد عن جعفر بن محمد عليه السلام قال سمعته يقول لا غرم على مستعير عارية إذا هلك أو سرق أو صارت إذا كان المستعير مأموناً فاما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن جعفر عن أبيه عن وهب عن أبيه أن علياً عليه السلام قال من استعار عبداً مملوكاً لقوم فذهب فهو ضامن ومن استعار حراً صغيراً فذهب فهو ضامن فهذا الخبر يمتثل وجوباً أحدهما أنه إنما تضمن إذا استعار من غير مالكه فاما إذا استعاره من مالكه فليس عليه ضمان يدل على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن علي بن السندي عن صفوان عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام وأبي إبراهيم عليه السلام قال إذا استعرت عارية بنيراً ذن صاحبها فتهلك فالمستعير ضامن والوجه الثاني أن يكون فوط في حفظه أو تقدي حتى هلك فإذا كان كذلك كان عليه أيضاً الضمان يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن عامر عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قضى إبراهيم المومنين عليه السلام في رجل أعار عارية فتهلك من عند ولدها ففقدت لا يغيرها المار ولا يغيرم الرجل إذا استأجر الدابة ما لم يكرهها أو يغيرها غيلة والوجه الثالث أن يكون اشتراط عليها الضمان فانه يلزمه إذا كان الأمر على ذلك يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان

عن ابن مسكان قال قال أبو عبد الله عليه السلام لا يضمن العاربة إلا أن يكون اشترط فيها ضماناً سنان
إلا الدنانير فإنها مضمونة وإن لم يشترط فيها ضماناً علي عن أبيه عن ابن عمير عن حماد عن
أبي عبد الله عليه السلام قال صاحب الوديعة والبضاعة مؤتمنان وقال إذا هلكت المالعية
المستعير لم يضمنه إلا أن يكون قد اشترط عليه علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل عن زرارة
قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام أنه قال جميع ما استعرت فاشترط عليك لوزنك والذهب كل
ذلك وإن لم يشترط عليك **باب أن المضارب يكون له الرجح بحسب**
بشرط وليس عليه من الخسران شيء أحمل بن محمد عن ابن أبي عمير عن يان وميمون عن أبي المغراء عن الحلبي
عن أبي عبد الله عليه السلام قال المال الذي يعمل به مضاربة له من الرجح وليس عليه من الخسران
شيء إلا أن يخالف امر صاحب المال الحسن بن محمد بن شماعة عن عبد الله بن جيلة عن الحسن بن
عماد عن أبي الحسن عليه السلام قال سألته عن مال المضاربة قال الرجح بينهما والوضيعة على المال
عنه عن صفوان عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قضى أمير
المؤمنين عليه السلام في تاجر تجر مال واشترط نصف الرجح فليس على المضارب ضمان وقال أيضاً
من ضمن مضاربة فليس له إلا رأس المال وليس له من الرجح شيء فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى
عن الحسن بن محبوب عن الكاهلي عن أبي الحسن موسى عليه السلام في رجل رفع إلى رجل مالا مضاربة
يعمل له شيئاً من الرجح منقضى فأتباع المضارب متافقون وضعفه قال على المضارب من الوضعية بقدر
ما حصل له من الرجح فلا ينفى في الأخبار الأولى لأن شرط التجر يحمل على أنه إذا كان المال بينهما شركة تجر
يكون الرجح والنقدان بينهما وإنما أطلق عليه لفظ المضاربة مجازاً لأنه كان المال كله من جهته وإن
جعل بعضه ديناً عليه لصح الشركة والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن
بن محمد عن ثعلبة عن عبد الملك بن عتبة قال سألت بعض هؤلاء يعني أبا يوسف وأبا حنيفة فقلت
أني لا أزال أرفع المال مضاربة إلى الرجل فيقول قد ضاع أو قد ذهب قال فادع إليه أكثر قسماً
والباقى مضاربة نسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال يجوز عنه عن علي بن الحكم عن عبد الملك
بن عتبة الهاشمي قال سألت أبا الحسن موسى عليه السلام هل يستقيم لصاحب المال إذا المرأ الاستيثاق
لنفسه أن يعمل بعضه شركة ليكون أرفق له في ماله قال لا بأس **باب ما يكون أجرة الأثر**
أحمل بن محمد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبد الكريم عن سامة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه
السلام قال لا تؤجر الأرض بالخط ولا بالشجر ولا بالتمر ولا بالأرجل ولا بالنطاق ولكن بالذهب والفضة

مساة او بطعام مسقى ثم اجرها وشرط لمن يوزعها ان يقبله النصف واول من ذلك واكثر وله في الارض
بعد ذلك فضل يصلح له ذلك قال نعم اذا حفر نورا او عمل لهم علا ينفيه لهم بذلك عليه ذلك والثاني
انه يجوز مثلا اذا استاجر بها بالثلث او الربع ان يوجرها بالنصف لان الفضل انما يحرم اذا
كان ما استاجر به درهم واجر يكثر منها واما على هذا الوجه فلا بأس به يدل على ذلك ما رواه
ابن محمد عن علي بن الحكم عن عبد الكريم عن الحلبي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اتقبل الارض
بالثلث او الربع فاقبلها بالنصف قال لا بأس به فاقبلها بالف درهم واقبلها بالالفين قال لا يجوز قلت كيف
جازا لاول ولم يجز الثاني قال لان هذا مضمون وذلك غير مضمون محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
عن صفوان عن اسحق بن عماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا تقبلت ارضا بدينار وفضة فلا
تقبلها باكثر مما تقبلتها به وان تقبلتها بالنصف الثلث فلك ان تقبلها باكثر مما تقبلتها بالدينار والذهب والفضة
مضمونان ومنها انه انما اجاز ذلك اذا حدث فيها حدث فاما ما قبل ذلك فلا ينبغي وهو يدل
على ذلك ما رواه محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن ابان عن اسماعيل بن
الفضل الهاشمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل استاجر ارضا من ارض الحراج
بدراهم مساة او بطعام معلوم فيوجرها قطعة قطعة او جريبا جريبا بئى معلوم فيكون له
فضل ما استاجر من السلطان ولا يبيع شيئا او يوجرها تلك الارض قطعاً على يعطيهم البنية
والنفقة فيكون له في ذلك فضل على اجارته وله ثوبه الارض وليست له فقال اذا اشترا
ارضا فافقت فيها شيئا او مرمت فلا بأس بما ذكرته منها انه يجوز ان يوجر بعضها منها باكثر
مالى جارة الارض ويتصرف هو في الباقي من ذلك يجوز من ذلك وان قل يدل على ذلك
ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان وفضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم احدهما عليه السلام
قال سالت عن رجل يستكرى ارضا بمائة دينار فيكفها بخمسة وتسعين دينارا ويوزع
بقيتها قال لا بأس **باب الصانع يعطي شيئا ليصلح فيفسد هل يضمن**
ام لا علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سئل عن انصار يبيعون قال كل اجير يظن الاجر على ان يصلح فيفسد فهو ضامن عنه عن
ابيه عن النوفلي عن لشكون عن ابي عبد الله قال كان امير المؤمنين يضمن الصباغ والقصار والصائغ فاصحابها
على ائمة الناس وكان لا يضمن من الفرق والحرف والنرا الغالب علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن
ابي نجران عن صفوان عن الكاهلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن انصار يبيعون البهاق

من
يعينهم

الاحوط

يوزع

والشئ

عن ابراهيم
ابن ابراهيم

واشترط عليه ان يعطي في وقت قال اذا خالفنا هذا القوم بعد الوقت فهو ضامن علي عن ابي
اسماعيل بن مزارع عن يونس قال سالت الرضا عليه السلام عن القصار والصانع يضمنون قال لا يصلح لنا
الامعان يضمنوا وكان يونس يعيل به وياخذ علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي
عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام رفع اليه رجل استاجر رجلا ليصلح بابا فضر به السمار
فانصدع الباب فضمنه امير المؤمنين عليه السلام احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن اسماعيل عن
ابي الصباح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الثوب دفعه الى القصار فحرقه قال اغرمه فانك
امداد فغته اليه ليصلحه ولم تدفع اليه ليعسده الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح قال
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن القصار هل عليه ضمان فقال نعم كل من يعطي الاجر ليصلح فيفسد هو
ضامن فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى بن ابي عمير عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله
عليه السلام قال سالت عن الصباغ والقصار فقال ليس بضمان قال وجه في هذا الخبر ان تحمل على
الصانع اذا كان مامونا يستحب لصاحبه الا يضمن وان كان ذلك ليس بواجب يدل على ذلك ما رواه علي
ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام يضمن
القصار والصانع احتياطا وكان ابي يتطول عليه اذا كان مامونا الحسين بن سعيد عن ابن فضال
عن ابي الخضر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام يضمن القصار والصانع
مما يطالبه على اموال الناس وكان ابو جعفر عليه السلام يفضل عليه اذا كان مامونا ويترك ما ذكرناه بيانا ما رواه
محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن السندي عن علي بن الحكم عن اسماعيل بن الصباح قال سالت ابا عبد الله
عليه السلام عن القصار يسلم اليه المتاع فيحرقه او يخرقه او يغيره قال نعم غرمه ملجئت يداه انك انما
تيسر لمقطه ليفسد عنه عن ابن رباط عن منصور عن بكر بن حبيب عن ابي عبد الله عليه السلام
قال لا يضمن القصار الا ملجئت يداه وان اقمه حلفته **باب من اكرى اية الى موضع**
فجاز ذلك الموضع كان عليه الكرا وضمان الدابة الحسن بن محمد بن سماعة عن المشي عن ابيان
عن الحسن بن زياد الصيقل عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اكرى من رجل دابة الى موضع فجاز
الموضع الذي يكرى اليه ففقت الدابة فقال هو ضامن وعليه الكرا بقدر ذلك احمد بن محمد بن
عمر بن ابي ولاد قال اكرى ثوبا الى قصرين مسيرة ذاهبا ورجعا او كلا او خرجت في طلب عزم
فما صرت قرب مظرة الكوفة فخرت ان صاحبي توجه الى النبل فتوجهت نحو النبل فلما اتيت النبل خسر
انته توجهت الى بغداد فاتبعته وظفرت به وفروغت فيما بيني وبينه ورجعت الى الكوفة وكان

عن فضالة

بكر

لبن

ذهابا بحسين خمسة عشر يوما واخبرت صاحب البغل ببذلتي وارادت ان اتمثل منه فما صنعت في فيه
فبذلت له خمسة عشر يوما فاني ان يقبل فتراضينا يا بن حنيفة ما خذت بالقصة واخبر الرجل فقال
لي ما صنعت يا ابني فقلت قد حبهت سليما قال نعم بعد خمسة عشر يوما قال ما تريد من الرجل قال يريد
بغلي فبذلت له خمسة عشر يوما فقال لي ما اري لك حقالا انه اكثر اه الى قصر بني هبيرة فحالف
وركبه الى النبل والى بغداد ففطن قيمة البغل وسقط الكرا فلما ردا البغل سليما وقبضته لم يلزمه الكرا
قال فخرجنا من عند رجل صاحب البغل يشترج فوجته ما اتفق به ابو حنيفة واعطيته شيئا ومثلت
منه وجبت تلك السنة فاخبرت ابا عبد الله عليه السلام بما اتفق ابو حنيفة فقال في مثل هذا القضاء
ويشبهه تمنع السماء ماؤها وتمنع الارض بركاتها قال فقلت لا يا عبد الله عليه السلام فما ترى انت قال
ارى له عليك مثل كرا البغل ذاهبا من الكوفة الى النبل ومثل كراي البغل من النبل الى بغداد ومثل كراي البغل
من بغداد الى الكوفة توفي به اياه قال قلت له جعلت قد اذ فقد علفته بدراهم فلي علفه قال لا
فما صنعت طرايت لو عطا البغل او نفق اليس كان يلزمي قال نعم قيمة البغل يوم خالقه قلت فان اصاب
البغل كسر وبرا وعقر قال عليك قيمة ما بين القعة والعيوب يوم رده عليه قلت فمن ير فضلك قال انت
وهو اما ان يحلف هو على القيمة ويلزمك فان رث اليمين عليك فحلفت على القيمة لبؤتك او ياتي حنا
البغل بشور يشدون ان قيمة البغل يوم اكرى كذا وكذا فيلزمك قلت في اعطيته دراهم ورضي
وحلف قال فما رضى اهلك حين قضى عليه بوحنيفة بالظلم والجور ولكن ارجع اليه واخبره بما
افتيك به فان جعلك في حيل بعد معرفته فلا ملق عليك بعد ذلك قال ابو كاد فلما انصرفت من ر
ذلك لقيت للكارى فاخبرته بما اتفاني به ابو عبد الله عليه السلام وقلت له قل اشئت حتى اعطيك
فقال فاعطيت لي جبرين محمد ووقع في قلبي له التفضيل وانت في حيل وان اردت ان ارد عليك الذي
اخذت منك فعلت فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جبر عن ابي الجوز عن الحسين بن علوان
عن محمد بن خالد عن زيد بن علي عن ابيه عليه السلام انه انا رجل تكارى ابة فهلك فافلته خاز
الوقت فضمنه الشئ لم يعجل عليه كرى فالوجه في هذه الرواية ضرب من القية لانها موافقة لما يكون
كتاب النكاح ابواب تحليل الرجل جاريتا لغيره باب انه يجوز
ان يحل الرجل جاريتا لغيره من اخبرني احمد بن عبدون عن ابي الحسن علي بن محمد بن الزبير الكوفي
عن علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن الحسن بن علي عن العلاء بن رزين عن
محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام قال سالت عن رجل عمل لاخته فج جاريتا فقال هي لهما

تحسين

قوله وراى جرحه

عاطف العادة ١٢ - لزمه ذاك

حين
حلك

احل منا عنه عن اخيه عن ابي ابراهيم عن عبد الله بن بكير عن خريس بن عبد الملك قال قال ابن
 جابر بن جارية اخيه عنه عن جابر بن محمد بن حكيم عن كرام بن عمرو عن محمد بن صالح بن جابر
 عليه السلام قال قلت له الرجل هل اخيه فرج جارية قال نعم يا بني له ما احل له منها عن محمد بن عبد الله
 عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن محمد بن مضارب قال قال ابو عبد الله عليه السلام ما يحل من
 الجارية تحتك وتصيب منها فان خرجت فاردها اليها محمل بن يعقوب عن مدة من اصحابنا عن سهل
 بن زياد ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن ابراهيم عن ابيه جيبا عن ابن محبوب عن ابن ابي عمير
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة اطلقت لابنها فرج جارية قال هو له حلال قلت انما احل له منها ما
 لا اما يحل له ما احل له عنه عن مدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن
 الكرمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل هل اخيه فرج جارية قال نعم له ما احل له منها
 عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال سألت بالحسن عليه السلام عن امرأة اطلقت
 جارية فقال في ذلك لك قلت انها كانت تخرج فقال كيف لك بها في قلبها فان طلت انها تخرج فلا قاما
 احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين عن اخيه الحسين بن علي بن يقطين قال سألت عن رجل
 هل فرج جارية قال لا احب ذلك فليس فيه ما يقتضي تحريم ما ذكرناه لانه ورد في الكراهية وقد
 عليه السلام بذلك في قوله لا اله الا الله في الوجه في كراهية ذلك ان هذا ما ليس يوافق عليه احد من
 وما يشعرون به علينا فالشتر عا هذا سبيله افضل ان لم يكن حراما ويوزان يكون ما نكره
 ذلك اذا لم يشترط حرية الولد فاذا اشترط ذلك فقد زالت هذه الكراهية بدل على ذلك ما رواه
 الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسمعيل بن عمار قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن المرأة
 فرج جارية قال اني اكره هذا كيف يصنع ان هي حلت قلت تقول ان هي حلت منك فقلت قال
 بأس بهذا قلت فالرجل يصنع هذا باخيه قال لا بأس فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن الحسن
 عن محمد بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن جواد عن ابي عبد الله عليه السلام قال امرأة قتول زوجها
 جارية قال لا يحل له فرجها الا ان تبنيها او تبني له فالتوجه في هذا الخبر ان محله على انه اذا قال لها
 لك ملوك الفرج من خدمتها لان من المعلوم من عادة النساء ان لا يعطن أزواجهن من وطيها
 فعل واذا كان الامر على ما قلناه لم يحل له فرجها على حال فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد
 الحسن بن علي بن يقطين عن اخيه الحسين بن علي بن يقطين عن ابي الحسن الماضي عليه السلام انه سئل
 عن المولود لأميل له ان يطأه لانه غير تزويج اذا احل له مولاه قال لا يحل له فالتوجه في هذا الخبر ان محله

٢
احمد بن محبوب عن
ابن ابي له

٢
عن محمد

بالمالك دون الحر أو الوجه في الكراهية ذلك ان هذا النوع من التحليل هو كالتملك للغير فخرج الجائر
 فهو في الحقيقة يستبيع وطيبا بالملك فانما كان العبد لا يبيع ان يملك لم يأت هذا فيه ويجوز ان يكون المراد
 بالتحليل اذا حل له جارية في الجملة غير معينة فانها لا تحل له بل ينبغي ان يعين على الجارية التي تريد تحليلها
 له يدل على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن عيسى عن محمد بن ابي عمير عن فضل بن مولى راشد قال قلت لابي عبد الله
 عليه السلام لو كسيت في يدي مال فاشتري من الجوارى فقال ان كان يحل لي ان
 احل لك فهو لك حلال فقلت ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال ان احل لك جارية تبينها فيك
 حلال ان قال اشترى منهن ما شئت فلا تظلم منهن شيئا الا ما يملكه الا جارية يراها فيقول هي لي حلال
 ان كان لك عانت مال فاشترى من مالك ما بدا لك **باب حكم ولد الجارية المحللة على**
 الحسن بن فضال عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب عن ابان بن عثمان عن خريس بن عبد الملك قال قلت لابي
 عبد الله عليه السلام الرجل يحل لاهيه فج جارية قال هو له حلال قلت ان جاء بولد منه فقال هو لمولى الجارية
 الا ان يكون اشترط على مولى الجارية حين احلها له ان جاءت بولد فهو للحسين بن سعيد عن فضالة
 بن ايوب عن ابان بن عثمان عن الحسين بن الطارق قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن جارية الفرج قال لا بأس
 به قلت وان كان منه ولد فقال لصاحب الجارية الا ان يشترط عليه فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن التميمي
 بن محمد عن سليم الفراء عن حريز عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يحل فج جارية فقال لا بأس بذلك
 قلت فان اولدها قال يضم اليه ولده وترد الجارية على مولاه وما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي
 بن الحكم عن داود بن النعمان عن اسمعيل بن حمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يحل جارية له
 او حرة هل جاريته لاهيه قال يحل له من ذلك ما احل له قلت فجاءت بولد قال يلحق باعر من ابويه
 ما رواه محمد بن الحسن الصقار عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن اسمعيل بن بزيع عن صالح بن عقبة عن عبد الله
 بن محمد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقول لاهيه جارية لك حلال قال قد حلت
 قلت فانها ولدت قال المولود له والام للولي وان كان له رجل اذا فعل كما باخبر ان يمين عليه فيجبها
 وما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن سليمان بن حريز عن ابي عبد الله
 قال قلت لابي جعفر عليه السلام الرجل يحل جارية له قال لا بأس به قال قلت فانها ولدت بولد قال يضم
 اليه وترد الجارية على صاحبها قلت ان لم ياذن في ذلك قال له قد اذن له في ذلك وهو كالأب
 ان يكون ذلك فليست هذا الاخبار منافية للاخبار الاولى من وجوب احد عرائس ليس في شيء منها انه
 يلحق الولد باعر ويضم اليه ولذا وان لم يشترط بل هو محل واذا ولدت الاخبار التي قد تناهت

عن
 احمد بن محمد
 فضيل

الحسن

عن
 الحسين
 بن
 فضالة

عن
 علي
 بن
 الحكم

أنه

وانه متى شرط كان لاحقابه ومتى لم يشترط كان ملوكا وجب ان تحمل هذه الاخبار على تلك المصلحة و
ليس قوله انه اذن له وهو لا يامن ان يكون ذلك مانع من ان يكون شرط انه لو كان هناك
ولد كان لاحقابه وانما لم ياذن له في الاقضاء اليها على وجه يكون منه الولد في اغلب الاوقات
بل امره بالقرز وان كان شرط ان لو حصل ولد كان لاحقابه بحرية حسب قدماء ومتى علمنا على هذه
الاخبار وعلى ظاهرها في انه يلحق الولد بالحرية على كل حال احتبنا ان نخذف الاخبار الاولى التي تتضمن ذلك
الشرط وذلك لا يجوز بل ينبغي ان نستلك طريقا نجح فيه بين الاخبار والوجه الاخر في هذه الاخبار
ان تحمل قوله عليه السلام يضم اليه ولده على ان المراد به بالثمن لان ولده لا يجوز ان يمكن من استرقاقه
بل يلزم ان يعطى اياه بالقيمة يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب
عن جميل بن صالح عن خريس بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يمل اخيه جارية وهي
تخرج في حوائجه قال هي لجلال قلت اريت ان جاءت بولد ما يصنع به قال هو لولي تجارية الا ان يكون
اشترط عليه حين احلها له انها ان جاءت بولد فهو حر وان كان فعل فهو حر قلت فيك قال ان كان له
مال اشتراه بالقيمة محمد بن الحسن الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن عبد الرحمن بن حماد عن ابي ايم
عبد الحميد عن ابي الحسن عليه السلام في امرأة قال لرجل فرج جارية لك حلال فوطيها فولدت يتيما فمروا بالولد
عليه بقية باب نه يراعى في ذلك لفظ التحليل دون العارية محمد بن يعقوب

بقية

على عن ابيه عن ابن ابي عمير قال اخبرني قاسم بن عروة عن ابي الباس الباق قال سأل رجل باعده الله
عليه السلام ونحن عنده عن عارية الفرج فقال حرام ثم مكث قليلا وقال لكن لا باس بان يمل الرجل
جاريته لاخيه فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة بن ايوب عن ابان بن عثمان عن الحسن بن اطار
قال سألت باعده الله عليه السلام عن عارية الفرج قال لا باس به قلت فان كان منه ولد فقال الصالح
الا ان يشترط عليه فالوجه في هذا الخبر ان تحمل سؤال السائل عن عارية الفرج على ضرب من التبرؤ
ان يكون مراده بذلك التحليل الذي قد مناه وانما سماها عارية من حيث لم يكن عقد امودا ولا
ملكا دائما فاشبه العارية التي لصاحبها استرجاعها فاطلق عليه اسمها وان كان عند الحق لا يجوز اطلاقها
حسب ما تقدمت الخبر الاول ابواب المسئلة بالتحليل المتع محمد بن يعقوب

الحسين

التي كان

عن علاء من اصحابنا عن سهل بن زياد وعلي بن ابراهيم عن ابيه جميعا عن ابن ابي عمير عن عاصم بن حميد
عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المسئلة فقال نزلت في القرآن فيها استتمعة فممن
فانهم اجورهم فريضة ولا جناح عليكم فيها تراخيكم به من بعد الفريضة عنه عن محمد بن اسحاق

ابا جعفر

عن الفضل بن شاذان عن ابن مسكان قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول كان على عليه السلام يقول
 لا ما ينبغي له بني الحارث بن العباس لا ينبغي له بنو بني محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن أبي
 بن عثمان عن أبي مريم عن أبي عبد الله عليه السلام قال لمتعة نزل بها القرآن وجرت بها الشبهة من
 رسول الله صلى الله عليه واله عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن علي السائي قال
 قلت لأبي الحسن عليه السلام جعلت هذا لئلا يكثر تزوج المتعة فذكرتها أو تشأمت بها فأعطيت الله
 بين الركن والمقام وجعلت على في ذلك نذرا وصيا ما لا أتزوج بها ثم إن ذلك شق علي فزددت
 على يميني ولكن بيدي من القوة ما أتزوج في العلانية قال فقال لي ما حدثت الله أن لا تطيعه
 والله لئن لم تطعه لتعصيته فأما ما رواه أحمد بن محمد بن يحيى عن أبي الجوزاء عن الحسين بن علوان
 عن ابن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن علي بن أبي حمزة عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 أنه لا يمتنع من تزوج المتعة قالوا وفي هذه الرواية أن غلبها على التقية لأنها موافقة لمذهب العامة
 ولاخبار الأولية موافقة لطاهر الكتاب إجماع الفرقة المحقة على موجبها فيكون العمل بعبادون هذه الرواية
 الشاذة **باب أنه لا ينبغي أن يمتنع إلا بالمؤمنة العفيفة دون غيرها**
 الفاجرة محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن العباس بن موسى عن اسحاق بن عمار
 عن أبي سارة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عنها يعني المتعة فقال لا حلال ولا نكاح إلا عفيفة إن الله تعالى
 يقول والذين هم لفروجهم حافظون فقال لا تضع فرجك حيث لا تأمن على درهمك وخمرك عن علي بن
 إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن محمد بن الفضل قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن المرأة المتحجبة
 الفاجرة هل تحب للرجل أن يمتنع بها يوما أو أكثر فقال إذا كانت مشورة بالزنا فلا تمتنع منها ولا تنكحها
 عنه عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد البرقي عن داود بن اسحاق المحمدي عن محمد بن الفضل قال
 سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المتعة فقال نعم إذا كانت عارفة قلنا فإن لم تكن عارفة قال طهر
 عليها وقل لها فإن قبلت فزوجها وإن ابت أن ترضى بقولك فذمها وأياك والكواشف والدوا
 والبنايا وذوات الأزواج قلت ما الكواشف قال اللاتي يكاشفن ويموتن معلومة ويزنين قلت
 فالذوات اللواتي يدعون إلى الفسق وقد عرفن بالفساد قلت فالبنات قال المعروفات بالزنا
 قلت فلهذا قال الأزواج قال المطلقات على غير الشبهة فأما ما رواه أحمد بن محمد عن أبي الحسن
 على عن بعض أصحابنا يرويه إلى أبي عبد الله عليه السلام قال لا تمتع بالمؤمنة منذ لها هذا الخبر موقوف
 الأسناد مرسل ولا يمتنع بما هذا سبيله على الأخبار المسندة التي متدنا طسونا منها

شفي
 عن أبي جعفر عليه السلام
 ثالث تأشمت
 أن لا

فلا تمتنع
 الفضيل
 يجوز هل يعمل
 العيص الفضيل بن المختار
 قلت فقال

الروائي

ويمتثل مع نسبه ان يكون المار به اذا كانت المرأة من اهل بيت الشرف فانه لا يلحق القمع بها لما يلحق
اهلها في ذلك من العار ويصيرها من اهل بيت الشرف فانه لا يلحق القمع بها لما يلحق
بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن حديد عن جميل عن زرارة قال سأل قماراً انا عنده عن الرجل
يتزوج الفاجرة متعة قال لا بأس وان كان التزويج الاخر فليحسن بأبيه عنه سعدان عن علي
بن يقطين قال قلت لابي الحسن عليه السلام نسأ اهل المدينة قال فواسق قلت فانزوج منهم
قال نعم فالوجه في هذين الخبرين وما جرى مجراها ان عملها على الجواز والاخبار لا دلالة على
كلاستحباب كذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن بعض اصحابنا
عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يقع الرجل باليهودية والنصرانية وعنده حرة تحت
محمد بن سنان عن ابي بن عثمان عن زرارة قال سمعت يقول لا بأس ان يتزوج اليهودية والنصرانية
متعة وعنده امرأة محصنة عن اسماعيل بن سعد لا شتر في قال سألته عن الرجل
يتمتع من اليهودية والنصرانية قال لا ارى بذلك بأساً قال قلت فالجوسية قال آتينا
الجوسية فلا قوله عليه السلام اما الجوسية فلا تحول على ضرب من كراهية وعنده الحسن
من غيرها فامع عدم غيرها فلا بأس به يدل على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن سنان
عن الرضا عليه السلام قال سألته عن نكاح اليهودية والنصرانية فقال لا بأس به قلت الجوسية فقال
لا بأس به في متعة عنه عن ابي عبد الله البرقي عن ابن سنان عن منصور الصنعلي عن ابي عبد الله عليه
السلام قال لا بأس بالرجل ان يتمتع بالجوسية عنه عن البرقي عن فضل بن عبد ربه عن ابي بصير عن
بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام مثله فالوجه في هذا الاخبار الجواز ورفع الخطر وان كان
الافضل التمتع بالمؤمنات العفيفات حسب ما قد مره ويزيد ذلك بياناً ما رواه احمد بن محمد بن
عيسى عن موسى بن حكيم عن ابراهيم بن عتبة عن الحسن الملقب قال سألت الرضا عليه السلام التمتع
من اليهودية والنصرانية فقال يمتنع من الحرمة المؤمنة اجلاً وهو اعظم حرمة لها باب التمتع بكلمة
محمد بن احمد بن يحيى عن موسى بن عمر بن يزيد عن محمد بن سنان عن ابي سعيد القاط قال سئل ابو
عبد الله عليه السلام عن القمع من الابكار واللوات بين الابوين فقال لا بأس ولا اقول كما يقول هؤلاء
الاثنان ابو سعيد عن ابيهم قال سألته عن التمتع من البكر اذا كانت بين ابويها بلا اذن ابويها قال لا بأس
بالم يفتن ما هنا لا تعتد بذلك فاما ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن اسماعيل عن ابي الحسن الطوسي عن
ابان عن ابي مريم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لعذر التي لها ابك لا تزوج متعة لا يانها بها

ابا عبد الله عليه السلام

يجوز اذا كان النكاح
على سبيل الدعاء بالزوجة
يجوز ان يجتنبها وكانها
عليه شخصين ابان

عن عيسى

عن

منها

عن القشب بالكسر
بجر فيه

فألوجه في هذا الخبر أحد شيئين أحدهما أن يكون البكر صبيته لم تبلغ فأنه لا يجوز التمتع بها إلا بإذن
 أبيها يدل على ذلك ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن
 إبراهيم بن محمد الأشعري عن إبراهيم بن محمد بن الحنفى عن محمد بن مسلم قال سألت عن الجارية يتقنع
 منها الرجل قال نعم إلا أن يكون صبيته تمخدع قال قلت أصح لك الله فكم الحمد لله إذا بلغت لم تمخدع قال
 عشرين ومئتان يكون الخبر يخرج مخرج التقية يدل على ذلك ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد
 بن موسى عن الفضل بن كميل المداينى عن المطلب الدلال أنه كتب إلى أبي الحسن عليه السلام أن امرأة كانت
 معي في لدار ثم اتها زوجتي نفسها فاشهدت الله وملائكته على ذلك ثم أتت بأما زوجها من رجل
 آخر فأتقول فكتب لي تزويج الدائم لا يكون لأبوتى وشاهدين ولا يكون تزويج متعة بكبر
 على نفسك وأكرم رسل الله ومنها أن يكون الخبر مرد مورث الكراهية دون لمطر يدل على ذلك
 ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن أبي عبد الله عن جعفر بن النخعي عن أبي عبد الله
 عليه السلام في الرجل يتزوج البكر متعة قال يكروه للعيب على أهلها بأب جواز التمتع بالأنثى ما رواه
 بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال سألت الرضا عليه السلام يتنع بالأنثى باذن أهلها قال
 إن الله تعالى يقول فانكوهن باذن أهلهم عن أحمد بن محمد بن محمد قال سألت الرضا عليه السلام عن
 الرجل يتنع بامة رجل باذنه قال نعم عن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال سألت الرضا عليه السلام عن
 من يتنع من الملوكة باذن أهلها وله امرأة حرة قال نعم إذا كان باذن أهلها إذا رضيت الحرة فلو كان ذنت له نحو
 يتنع منها قال نعم فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن يعقوب بن عتيق عن أبي الحسن عليه السلام عن
 الرجل يتزوج الأمة على الحرة متعة قال لا فالوجه فيه أن يخله على أنه لا يجوز له أن يتزوجها إلا بإذن الحرة
 ما ينفقه في خبر محمد بن اسماعيل بن بزيع دون أن يكون ذلك مظهرا على كل حال لأنه يجوز له أن يتزوجها
 في المتعة محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن أحمد بن إسحاق الأشعري عن بكر بن محمد الأزدي
 قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن المتعة أهى من الأربع قال أحدث عن محمد بن يحيى عن أحمد بن
 محمد عن ابن محبوب عن ابن رباب عن زرارة بن أعين قال قلت ما يخل من المتعة قال كرهت
 وخبر عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان عن أبي بصير قال
 أبو عبد الله عليه السلام عن المتعة أهى من الأربع قال لا ولا من التبعية عن الحسن بن
 محمد عن أحمد بن إسحاق عن سعيد بن مسروق عن عبيد بن زرارة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه
 السلام قال ذكر له المتعة أهى من الأربع قال تزويج منهن الفاقه من مستأجران محمد بن الحسن

ورسله

٢٢
الرابع

٢٢
عن علي
الحسين

يحيى عن ابي اسحق بن معروف عن القم بن عروة عن عبد الحميد الطائي عن محمد بن مسلم عن
ابي جعفر عليه السلام في المتعة قال ليست من الاربع الاطلاق ولا ثوث ولا ثورت ولا ثورت
وقال عند الخامسة واربعون ليلة فاما ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن معوية بن حكيم عن علي
بن الحسن بن رباط عن عبد الله بن مسكان عن عمار الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام عن
المتعة قال هي احدى الاربع وما رواه احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن عليه السلام قال ليس
عن لوخل يكون عند المرأة فيلجأ به يتزوج باحتياطة قال لا قلت حكى زرارة عن ابي جعفر عليه السلام
انما هي مثل الاماء يتزوج ما شاء قال لا هي من الاربع قال وجهه في هذا الخبرين ان غلها على
غروب من الاحتياط والفضل والاخبار الاولى على الجواز ورفع الخطر يدل على ذلك ما رواه احمد
بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال قال ابو جعفر عليه السلام اجعلوهن من الاربع
فقال له صفوان بن يحيى على الاحتياط قال نعم باب جواز العقد على المرأة متعة بنحو اليهود
بن سعيد عن القم بن عروة عن ابن بكير عن زرارة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ثلث متعة
بنحو اليهود قال لا بأس بالتزويج البتة بنحو يهود فيا بينه وبين الله عز وجل وانما جعل اليهود
في تزويج البتة من اجل الولد ولو لا ذلك لم يكن به بأس فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن
صفوان عن ابن مسكان عن المعلى بن خنيس قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما يجري في المتعة
من اليهود فقال سجل وامرأتان تشهدا قلت ارايت ان لم يجدا واحدا قال نعم لا يجوز
قلت ارايت ان اشفقوا ان يعلم لم احدا يجري به رجل واحد قال نعم قال قلت جعلت فداك كان المسلم
على عهد النبي صلى الله عليه واله يتزوجون بنحو يهود قال لا فلا ينافي الخبر الاول لانه ليس في
الخبر المنع من جواز نكاح المتعة بنحو يهود وانما يتضمن ما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه
واله انهم ما تزوجوا الا ببيعة وذلك هو الافضل وليس اذا كان ذلك غير واقع في ذلك
الاصول على انه محظون كما اننا نعلم ان ما هنا اشياء كثيرة من المباحات وغيرها لم تكن تستعمل
في ذلك الوقت ولم يدل ذلك على حظر على انه يمكن ان يكون الخبر موقفا الاحتياط دون الاجاب
لثلاثه لانه ان ذلك محذور اذا لم تكن من اهل المعرفة والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه
الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن محمد بن الفضيل عن الحوث بن المغيرة قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام ما يجوز في المتعة من اليهود فقال سجل وامرأتان قلت فان كره اليهود قال
يجزى به سجل انما ذلك لكان المرأة ثلاثا نقول في نفسها هذا الخبر باب اذا شرط ثبوت

عن

التزويج تزويج

باب في اشترط ثبوت الميراث للمتعة كالجائز

٨١

الميراث في المتعة كان ذلك جائزا وواجبا محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله
 بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال تزويج المتعة ككاح بميراث ^ش وككاح بطير ^ش
 ان اشترطت للميراث كان وان لم تشترط لم يكن الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم بن
 حميد عن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام كرا المهر يعني في المتعة فقل ما ^ش
 عليه الى ما شاء من الاجل قلت ارايت اجمعت قال هو وولده فان اراد ان يستقبل امرا جديدا ^ش
 فعل وليس عليها عدة منه وعليها من غير خمسة واربعون ليلة وان اشترط الميراث فمما على ^ش
 شرطها فاما ما رواه محمد بن احمد بن محمد بن محمد بن البرقي عن الحسن بن جهم ^ش
 بن موسى عن سعيد بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يتزوج للامانة
 متعة ولم يشترط الميراث قال ليس بينهما ميراث اشترط او لم يشترط فلا ينفق في الخبز ولا ينفق
 لان الواحد فيه انه لا ميراث بينهما سواء اشترطت في الميراث ولم يشترط لان من الاحكام ^ش
 في المتعة نفق التوارث وانما يحتاج ثبوت الميراث الى شرط والذي يدل على ما ذكرناه ما رواه
 محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن حماد بن عثمان عن جميل بن صالح
 عن عبد الله بن عمر قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المتعة فقال جلال من الله ^ش
 قلت فاحدها قال من حد ودها الا ترثها ولا ترثك قال فقلت كم عدتها قال خمسة ولربعون ^ش
 يوما او خمسة مستقيمة واما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن ^ش
 عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول في الرجل يتزوج المرأة متعة انها يتوارثان
 اذا لم يشترطا وانما الشرط بعد النكاح فالوجه في هذا الخبر ان نكحه على انه اذا لم يشترط لكل
 فانها يتوارثان والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله
 بن عثمان عن ابراهيم بن الفضل عن ابيان بن تغلب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام كيف تقول
 لما اذا خلوت بها قال تقول اتزوجك متعة على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه واله وامرأة ولا
 مورثة كذا وكذا او ما وان شئت كذا وكذا سنة بكذا او كذا درهم او نسى الاجل ما ترضا
 عليه قليلا كان او كثيرا فاذا قالت نعم فقد رضيت وهي امرأتك وانت اولى الناس بها قلت فانه
 استخفان انكر شرط الاجل قال هو اضربك قلت فكيف قال انك ان لم تشترط كان تزويج مقام تزويجك
 المتعة في العدة وكانت اثرة ولم تقدر على ان تطلقها الاطلاق السنة ^ش باب مقدار ما يجري من
 ذكر الاجل في المتعة محمد بن يعقوب عن علاء من اصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن محبوب عن

شأن

العد اشترطت

الميراث

ان لا ترثك ولا ترثها

علي بن زياد عن محمد بن حنظل عن ابي عبد الله عليه السلام قال يشا وطها ما شاء من الايام
عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال
قلت له الرجل يتزوج سنة سنة واقبل واكثر قال اذا كان اثني عشر معلوما الى اجل معلوم قلت وتبين
بغير طلاق قال نعم فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن فضال
عن ابن بكير عن زرارة قال قلت له هل يجوز ان يتنكح الرجل من المرأة ساعة او ساعتين فقال
الساعة والساعتين لا يوقف على حدّها ولكن العزم والعزمين واليومين واليومين واشباه ذلك
عنه عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن فضال عن القسم بن محمد عن رجل ساء قال لست
ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة على عزم واحد فقال لا بأس ولكن اذا فرغ فليج
وجه فالوجه في هذين الخبرين ضرب من الرخصة والاحوط ما تضمنته الاخبار لا ولة ان يكون
ذكر الاجل اياما معلوما وشهورا معينة فاما الساعة والساعتين واليومين واليومين فما لا
محصيه على التحقيق والاولى ان يكون المراد بالدفعه والدفعتين في الخبرين انما يجوز مضافا
الى يوم بعينه او بايام باعيا فما اذا ذكر الدفعه مبهمه ولم يضافها الى يوم بعينه كان ذلك
عقدا ايملا فيل الا بالطلاق يدل على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
عن موسى بن سعيدان عن عبد الله بن القسم عن هشام الجواليقي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
انزوج المرأة متعة مرة مبهمه قال فقال ذاك اشد عليك ترها وتترك فلا يجوز لك ان تطلقها
الا على طهر شاهدين قلت اصلحك الله فكيف تزوجها قال يا ما معدودة بنتي مسقى بمقدار
ما تراضيت به فاذا مضى ايامها كان طلاقها في شروطها ولا فقه لها عليك قلت فانقول لطلاق تقول لها انزوجك
على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله ولبي ولبيك كذا وكذا اشوا بكذا وكذا ما طلقني
عليك كنيلا لتبين لي ولا اتمم لك ولا اطلب ولدك ولا عدة لك على فاذا مضى شرطك فلا تزوج
حق مضى لك خمسة واربعون وان حدث بك ولد فاعطيني بأب ان ولد المتعة لا حق به
احمد بن محمد بن ابي نصر عن ماحم بن حميد عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت
له ارايت ان جعلت قال هو ولده محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي بصير وغيره قال
الماء ماء الرجل يصنع حيث شاء الا انه ان جاء بولد لم ينكره ويشدد في انكار الولد عنه
علي بن ابراهيم عن الحسن بن محمد بن محمد بن الحسين عن عبد الله بن الحسين جميعا عن النعمان بن زيد
قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن الشروط في المتعة فقال الشروط فيها كذا وكذا فان قال

الفرد والفرد
العدة والعزمين

عدة فرد
ولا يظن
فمما

الحسن بن
قالت

نعم فذلك جائز ولا أقول كما انتهى الى ان اهل العراق يقولون ان المتعة في ولا ارض لك وليست
 اسقى ارضك الماء وان نبت هناك نبت فهو لصاحب الارض قال شرطين في شرط فاسد وان نبت
 ولد اقبلت والامر واقع فمن ثلث التلبس على نفسه لبس احمل بن محمد بن عيسى عن محمد بن ابي اصيل
 بن بزيع قال سأل رجلاً الرضا عليه السلام وانا اسمع عن الرجل يتزوج المرأة متعة ويشترطها
 الا يتطلق لدها متان بعد ذلك بولد افيذكر الولد فتد في ذلك وقال عجد وكيف عظام
 لذلك قال الرجل فاني اتهمها وقال لا ينبغي لك ان يتزوج الامامونية ان الله تعالى يقول انما
 لا ينك الزانية او مشركة والزانية لا ينكها الا زان او مشرك وحرم ذلك على المؤمنين
 فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن ابي مهران عن عثمان بن عمر بن حنظلة قال سألت ابا عبد
 الله عليه السلام عن شروط المتعة فقال يشترطها على ما شاء من العتية ويشترط الولد ان لم
 وليه غيره فلو شرط الولد ان لا اذا اراد ان يخلع على ان المراء ترك الفل الا فضاء اليها على وجه يكون
 هناك ولد لغيره العادة لان له ان يشترط الفل له ان يشترط الا فضاء وهو بخير في ذلك فعبر عليه السلام
 عما هو سهل والسبب الولد بالولد على ضرب من الجواز ولم يتناول الخيار في الخبر قول الولد ووجه على كل
 باب وان كان كان لولد الرجل الصغيرة جارية جاز له ان يطأها بعد ان يقوها على نفسه محمد بن يعقوب عن عثمان
 اصحابنا عن سهل بن زياد عن ابي بصير عن داود بن سرحان قال قلت لابي عبد الله يكون لبعض ولد جارية ولداً صار
 فقال لا يصح ان يطأها حتى يوفى ما فيه عادة ويلغذاها ويكون لولد عليه قيمتها فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة
 من اصحابنا عن سهل بن زياد عن موسى بن جعفر عن عمر بن سعيد عن الحسن بن صدقة قال سألت
 ابا الحسن عليه السلام فقلت ان بعض اصحابنا روى ان للرجل ان ينكح جارية ابنة او جارية ابنة
 ولي ابن ولا بنتي جارية اشتريتها لها من صداقتها فيحل لي ان اطأها فقال لا الا باذنها قال ابنته
 الحسن بن الجهم اليس قد جاء ان هذا جائز قال نعم ذلك اذا كان هو سبه ثم التفت لي واومى
 بالسبابة وقال اشتريتك لابنتك جارية او لابنتك وكان لابن صغير ولم يطأها هل لك
 ان تقصها فتكها ولا فلا الا باذنها فلا ينافي الاخبار الاولى لان قوله حل لك ان تقصها فتكها
 محمول على انه ذلك يحل لك اذا قوتها وحولتها في نكاحك لولدك فاما قبل ذلك فلا ابو اصيل في القاموس
 وحرم باب انه لا يجوز العقد على امرأة عقد عليها الاب والابن وان لم يدخل بها محمد
 بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة قال
 قال ابو جعفر عليه السلام ان زنا رجل بامرأة ابية او بجارية ابية فان ذلك لا يجرها على زنا

في عقد الرجل على امرأة حرمت عليها

١٨٥

بهات دخل بالبنات ولم يدخل بهن فخرموا وإبهموا إيهام الله أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يحيى عن غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أن عليا عليه السلام قال إذا تزوج الرجل المرأة حرمت عليه بنتها إذا دخل بالأم وإذا لم يدخل بالأم فلا بأس أن يتزوج بالبنت فإذا تزوج بالبنت فدخل بها ولم يدخل بالأم فقد حرمت عليه الأم وقال الربيع بن سليمان حرام كن في الحجر ولم يكن الصغار عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن وهب بن الجهم عن أبي بصير قال سألت عن رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها قال قل له أنتها ولا تل له أنتها فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج وحامد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال الأم والبنت سواء إذا لم تدخل بها يعني إذا تزوج المرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها فانه ان شاء تزوج أمها وان شاء ابنتها وما رواه محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الحميد ومحمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم قال كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فأتاه رجل فسأله عن رجل تزوج امرأة فماتت قبل أن يدخلها أيتها فقال أبو عبد الله عليه السلام قد فعله رجل منا فلم ير به بأسا فقلت جعلت فداك ما يمنع الشيعة إلا بقاء على عليه السلام في هذه الشبهة التي افتاها ابن مسعود أنه لا بأس بذلك ثم إن عليا عليه السلام سألته فقال له علي عليه السلام من أين أخذتها فقال من قول الله تعالى وربنا فيكم الآية في جوركم من نساكم الآية دخلتم فلا جناح عليكم فقال علي عليه السلام إن هذه مستثناة وهذه مرسله وأنها نساكم فقال أبو عبد الله عليه السلام أما تسمع ما يروى هذا عن علي عليه السلام فلما كنت قد كنت قلت أي شيء صنعت يقول هو قد فعله رجل منا فلم ير به بأسا وأقول ناقض على فيها فلقبته بعد ذلك فقلت جعلت فداك إن مسألة الرجل أنما كان الذي كنت تقول كان مني فما تقول فيها فقال يا شيخ تجربني أن عليا عليه السلام قضى فيها وتسلني ما تقول فيها فأتاني الخبران شاذان فخالفان لظاهر كتاب الله قال الله تعالى وأنها نساكم ولم يشترط الدخول بالبنت كما اشترط في الأم الدخول لتزويج الرتبة فيبغى أن تكون الآية على إطلاقها ولا يلتفت إلى ما يخالفه ويضاده لما روى عنهم عليهم السلام ما أتاكم عنا فاعرضوه على كتاب الله فافقوا كتاب الله فخذوا به وما خالفه فاطرحوه ويمكن أن يكون الخبران وردا على ضرب من التقييد لأن ذلك مذهب بعض العامة وأما ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عبد الجبار عن

الرجل

وهيب بن خفيص

الشيعة

فأنكم يكونون دخلتم

للرجل

حكم الملوكة في هذا الباب حكم الحرّة

١٧

العباس بن معروف عن صفوان بن يحيى عن محمد بن اسحق بن عمار قال قلت له رجل تزوج امرأة ودخل امرأتها يحلّ له ان يتزوج امّا قال سبحان الله كيف يحلّ لها وقد دخل بها انما نعم قلت له فرجل تزوج امرأة فملك قبل ان يدخل بها يحلّ له قال وما الذي يحرم عليه منها ولم يدخل بها قال وجه في هذا الخبر ايضا ما قلناه في الخبرين الاولين سواء على ان محمد بن الخبر اسحق بن عمار الراوى لهذا الحديث قال قلت له ولم يذكر من هو ويحتمل ان يكون الذي ساله غير الامام الذي يحلّ لمصداق قوله فاذا احتل ذلك سقطت المعارضة به **باب** ان حكم الملوكة في هذا الباب حكم الحرّة الحسين بن سعيد عن ابي عمير عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احدهما في رجل كانت له جارية فوطيها ثم اشترى امّا او ابنتها قال لا يحلّ البرؤفري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد عن محمد بن رباح عن عمار بن محمد عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال قلت له الرجل يكون عند الملوكة وابنتها فيطأ امّا فقوت وتبقى الاخرى اصيل له ان يطأها قال لا الحسين بن سعيد قال كتبت لابي الحسن عليه السلام رجل كانت له امّة يطأها فامّا او باعها ثم اصاب بعد ذلك امّا هل له ان ينكحها فكتب لا يحلّ انما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن حماد بن عثمان وخلف بن حماد عن الفضل بن يسار ورعي بن عبد الله قال سألنا ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له ملوكة يطأها ثم اصاب بعد امّا قال لا بأس ليست بمنزلة الحرّة فلا تنافي الا بالاول لانه ليس في ظاهر الخبر انه اذا اصاب بعد امّا يجوز له وطئها بل تضمن ان له ان يصيد منها وعن نقول ان له ان يصيبها بالملك والاستخدام دون الوطى ويكون قوله عليه السلام وليست بمنزلة الحرّة معناه ان هذا البيت بمنزلة الحرّة لان الحرّة يحرم منها الوطى وما هو سبب الاستباحة الوطى من العتد وليس كذلك الملوكة لان الملوكة يحرم منها الوطى دون الملك الذي هو سبب الاستباحة الوطى في حال من الاحوال فهذا افرقت الحرّة من الامّة باسب انه اذا دخل الام حرمت عليه لبنت وان كانت ملوكة الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب وفضالة بن ايوب عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال سألت احدهما عليهما السلام عن رجل كانت له جارية واعقت فزوجت فولدت اصيل لولاها الاول ان يتزوج ابنتها قال لا هي عليه حرام وهي ابنته والحرّة والملوكة في هذا سواء ابو عبد الله البرؤفري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سامة عن جعفر عن علي بن عثمان واسحق بن عمار عن سعيد بن يسار

عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يكون له امة ولها بنت مملوكة فيشترها ابيع
له ان يطأها قال لا عنه عن حميد بن زياد عن ابن ساعدة عن عبد الله بن جبلة عن ابن بكير عن
زمرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يكون له امة مصرية فيصيب منها
بنك ابنتها قال لا هي كما قال الله تعالى وربنا نكح الاقارب في جوارحه عنه عن حميد بن زياد عن ابن ساعدة
عن ابن جبلة عن علا عن محمد بن مسلم قال قلت له رجل كانت له مصرية فاعقت فزوجت فولد
ابيع لمولاها ان يتزوج بابنتها قال لا هي عليه حرام عنه عن احمد بن ادريس عن احمد بن محمد عن ابنتها
صفوان عن عبد الله بن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل
طلق امرأته فبانت منه ولها ابنته مملوكة فاشترها ايجل ان يطأها قال لا فاما طرده الحسين
بن سعيد عن القم بن محمد عن ابان بن عثمان عن زر بن بياح الا ناط قال قلت لابي جعفر عليه السلام
رجل كانت له مصرية فوطئها فباعها او مات ثم وجد ابنتها ايطأها قال نعم انما حرم الله هذا منه
الحرام فاما الامه فلا بأس وروى هذا الحديث احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن
ابي نصر عن علي بن الحكم والحسن بن علي الوشاء عن ابان بن عثمان عن زر بن بياح الا ناط عن ابي
عبد الله عليه السلام قال قلت له يكون عندي امة فاطها ثم يموت او تخرج من ملكي فاصيب
ابنتها ايجل ان اطأها قال نعم لا بأس به انما حرم الله ذلك من الحرام فاما الامه فلا بأس
به فاقول ما فيه ان هذا الخبر يشاذ نادرا يروى في زر بن بياح الا ناط وان تكره في الكتب
وما يجرى هذا الخبر في الشذوذ ولا يعترض على الاخبار الكثيرة وعلى ظاهر القرآن على انه مكره
هذا الراوى بعينه ما يفيض هذا الرواية تطابق الروايات المتقدمة فاذا كان كذلك يجب وجب
اطراح ما قرئ به والاخذ بما رواه موافقا لرواية غيره وروى ابو عبد الله البروفري عن احمد بن
ادريس عن احمد بن محمد بن عيسى عن القم بن محمد عن ابان بن عثمان عن زر بن بياح الا ناط
ابي جعفر عليه السلام في رجل كانت له مصرية فوطئها ثم اشترى منها ابنتها قال لا تحل له الام والفتى
فاما ما رواه الصفار عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن حماد بن عيسى وخلف بن ربيع عن
الفضيل قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له مصرية فوطئها ثم يصيب منها
قال لا بأس ليست بمنزلة الحرة فهذا الخبر ليس فيه ذكر الوطئ وانما تضمن ان له امة مصرية
يجوز ان يصيبها فيما بعد بان يملكها ويستحد بها وانما يجرم عليه وطئها على ما تقدم القول
في غيرها والذي يدل ايضا على ان حكم امة والحرة في هذا سواء ما رواه الحسين بن

من نكاح
الاب

من
معه

مطلقة
يجوز

عن

عن ابن عباس قال ان الحرام لا يفد الحلال
عن ابن عباس قال ان الحرام لا يفد الحلال

سعيد عن صفوان عن الملا بن رزين عن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله ع عن رجل كانت
له جارية ففقت وتزوجت فولدت لولها الاول ان يتزوج ابنتها قال هي عليه حرام وهي
الملوكة والحرمة في هذا سواء ثم قرأ وربائبكم اللاتي في حجوركم **باب** حد الدخول التي حرم
معه نكاح الرقبة احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي نجران عن صفوان بن يحيى عن عيسى بن القاسم قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل باشر امرأته وقبل غيرها لم يقض اليها ثم تزوج ابنتها
قال ان لم يكن افضل الى الامر فلا بأس وان كان افضل فلا يتزوج فاما ما رواه محمد بن يعقوب
عن محمد بن يحيى عن محمد بن محمد بن علي بن الحكم عن ملا بن رزين عن محمد بن مسلم عن احدهما
قال سألت عن رجل تزوج امرأة فنظر الى رأسها ولى بعض جسدها يتزوج ابنتها قال لا اذا اراد
منها ما يحرم على غيره فليس له ان يتزوج ابنتها عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب
عن خالد بن حريز عن ابي الربيع قال سئل ابو عبد الله ع عن رجل تزوج امرأة فبكت معها اياما لا يستطيعها
غير انه قد رآها ما يحرم على غيره ثم طلقها ابطل له ان يتزوج ابنتها فقال لا يصلح له وقد رآها من انما امرأته
الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابيان عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع مثله فالوجه في هذه الروايات تحريم الكراهية
دون الخطر لان الذي يقتضيه التحريم الرواية الاولى لها مطابقة لظاهر الكتاب قال الله وربائبكم
اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم فعلق التحريم بالدخول
حسب ما تضمنه الخبر الاول **باب** الرجل يزني بالمرأة هل يحل لبيه الابنه ان يتزوجها ام لا او عليك الجارية
في طأها الابن قبل ان يطأها الاب هل يحرم على الاب ام لا **مسألة** بن الحسن الصفار عن احمد
بن محمد عن ابيه محمد بن عيسى عن عبد الله الاشعري عن محمد بن ابي عمير عن ابي بصير قال سألت عن
واخذ منها الرجل فجربها المرأة اتمحل لابنه او يغيبها الابن اتمحل لبيه قال ان كان الابن فلان منها واحدا
منها فلا تمحل محمد بن احمد بن يحيى عن بيان بن محمد عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر عن ابيه
موسى بن جعفر عليها السلام قال سألت عن رجل زنا بالمرأة هل يحل لبيه ان يتزوجها ام لا
فاما ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن ابي عمير عن هاشم بن القاسم عن ابي عبد الله عليه
السلام انه قال ان الحرام لا يفد الحلال فالوجه في هذا ان المحرم ان نخصه ما بانه اذا كان الرجل
عند امرأة دخل بها فزنا بها ابو ابنه فان ذلك لا يحرم المرأة عليه وكذلك لا يمنه من وطئ بجارية
اذا كان وطئها بعد الملك ومضى لم يكن قد عقد عليها وزنا بها وملكها فوطئها ثم زنا بها الابن فان ذلك
يمنه من العقد عليها واستباحه وطئها بالملك يدل على هذا التفصيل ما رواه محمد بن يعقوب عن

باب الرجل يزني بالمرأة هل يحل لابنه ولا ينفقها أم لا

١٩

عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن موسى بن جعفر عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن
 حماد بن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون له الجارية فيقع عليها ابن ابنته قبل أن يطلقها المجدد والرجل
 يزني بالمرأة هل يحل لابنه يزني بها قال لا إنما ذلك إذا تزوجها فوطئها ثم زنا بها ابنه لم يصح
 الحرام لا ينفق الحلال وكذلك الجارية وأما ما رواه أحمد بن محمد بن أبي نصر عن حماد بن عثمان عن
 مازم قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام وسئل عن امرأة أمتها بها ان يقع على جارية لا ينفقها لم يثبت
 اثرا بها وقد سألني بعض الحكماء عن هذه المسئلة فقلت له أمسكها فان الحلال لا ينفق الحرام فلا ينفق
 الخبز الأول لأنه ليس في هذا الخبر بها امرأتها بمواضعها قبل وطئ الأب أو بعده وإذا لم يكن ذلك
 في ظاهره واحتل المعنيين معطاه على ما قد مر من أن الخبر مفصل وهذا الخبر مجمل والحكم بالفصل أو
 منه بالمجمل فاما ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد بن محمد بن سهل عن محمد بن منصور الكوفي
 قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الغلام يبعث بجارية لا يملكها ولم يدركه الحمل لا ينفقها
 وينفقها قال لا يحرم الحرام الحلال فلا ينفق في هذا الخبر أيضا ما قد مر من الأخبار لأن قوله يبعث بها
 يجوز أن يكون كناية عن غير الجماع فاما مع الجماع فأنها تحرم على كل حال على ما قد مر في باب الرجل
 يجبر المرأة ويجوز أن يتزوج باتها أو بابنتها أم لا الحسين بن سعيد عن القسم بن محمد عن هشام بن
 مثنى قال كنت عند أبي عبد الله عليه السلام جالسا فدخل عليه رجل فسأله عن الرجل يأتي
 المرأة حرما ما يتزوجها قال نعم أمها وابنتها أحمد بن محمد بن محمد بن أبي عمير عن هشام بن مثنى قال
 كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فقال لي رجل فخر بامرأة انحلت له ابنتها قال نعم إن الحرام لا ينفق
 الحلال عنه عن الحسين بن صفوان عن حنان بن سدير قال كنت عند أبي عبد الله عليه السلام
 إذ سأله سعيد عن رجل تزوج امرأة سفاحا هل يحل له ابنتها قال نعم إن الحرام لا يحرم الحلال قال
 الشيخ قدس الله روحه الوجه في هذه الأخبار عندي وما ورد في معناها هو أنه إذا كان عند
 الرجل امرأة ودخل بها فخر باتها أو ابنتها لم يحرم عليه فإذا فخر بها وهي ليست بزوجته لم يحرم
 العقد عليها فان ذلك يحرم عليه يدل على هذا التفصيل ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان
 عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام أنه سئل عن الرجل يجبر المرأة ويتزوج
 ابنتها قال لا ولكن إن كانت بعنده امرأة ثم فخر باتها أو اختها لم يحرم عليه لئلا ينفقها عنه عن محمد
 بن الفضيل عن أبي بصير الكوفي عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا فخر الرجل بالمرأة ثم انحلت
 لها بنتها ابدا أو أمة كان قد تزوج انقضا قبل ذلك ولم يدخل بها فقد بطل تزويجه وإن هو تزوج

فقال

فأمرأة

فدخل

الحسن

فأمرأة

محمد بن الحسن

فأما إذا فخر بها

فأبنتها

باب الرجل يقعد على امرأة ثم يقعد على اختها وهو لا يعلم

91

عليه من المحرم فان امتنعت واستغفرت وتوبتها محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن
 محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن
 موسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يحل له ان يتزوج امرأة كان يجرها لها
 ان انس منها رشدا فنعمر ولا فليروا ودها على المحرم فان تابعتها فهي عليه حرام وان ابست
 فليترجها فاما ما رواه علي بن الحسن عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن
 ابي جعفر عليه السلام قال سئل عن رجل اعجبته امرأة فسال عنها فاذا الثأ عليها شيء في الجور
 لا بأس بان يتزوجها ويحصنها فالوجه في هذا الخبر حد شين حد هما ان يكون ذلك
 اخبارا عن صحة العقد وان كان قد فعل محظورا والثاني ان يكون المراد بقوله لا بأس
 يتزوجها ويحصنها اذا ثابت وليس في الخبر انه لا بأس ذلك منع اصرارها على القبح **باب الرجل**
 يقعد على امرأة ثم يقعد على اختها وهو لا يعلم محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد
 عن الحسن بن محبوب عن ابن بكير عن علي بن رباب عن زرارة بن اعين قال سألت ابا
 جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأة بالعراق ثم خرج الى الشام فتزوج امرأة اخرى فاذا هي
 اخت امراته التي بالعراق قال يعرف بينه وبين التي تزوجها بالشام ولا يقرب المرأة حتى تنقضي عدتها
 الشامية قلت فان تزوج امرأة ثم تزوج امها وهو لا يعلم امها قال قد وضع الله تع عند جهالة ذلك ثم قال
 اذا علم انها امها فلا يقربها ولا يقرب البنت حتى تنقضي عدتها الام فاذ انقضت عدت الام حل النكاح البنت قلت فاجاز ان
 يولد قال هو لده ويكره ابنه واخا امراته فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري عن محمد
 بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن ابي بكر الحضرمي قال قلت لابي جعفر عليه السلام
 رجل نكح امرأة ثم اتى ارضا فمكح اختها وهو لا يعلم قال يمكح ايتها ما شاء ويحلي سبيل الاخرى فلا بأس
 ما تقدم من الاخبار لان قوله يمكح ايتها ما شاء محمول على انه ان اراد امساك الاولى فليس كها
 بالعقد الاول لثابت المستقر وان اراد امساك الثانية فليطلق الاولى وليسك الثانية بقدرتها
 ولا تنافي بينهما على هذا الوجه **باب** انه اذا طلق الرجل امراته تطليقة باينة جاز له العقد
 على اختها في الحال محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي
 عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امراته او اختلعت وبارت له ان يتزوج باختها فقال
 اذا برئ عمتها ولم يكن له عليها رجة فله ان يجتطبا ختها عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن ابراهيم
 بن عيسى عن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكلاني عن ابي عبد

الثأ والرشدة
 وصغير يزوج او
 زها وضموع

في العراق
 لذلك

الاولى اذا

عنه الله عليه السلام قال سالت عن رجل اختلعت منه امرأته ايجل له ان يحط بها قبل ان تنقضي عدتها فقال
 اذا برئت عصمتها ولم يكن له رجعة فقد حل له ان يحط بها فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين
 بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي الوشاعن ابا ن عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
 طلق امرأته وهي حبل ايتزوج اخنها قبل ان تضع قال لا يزوجها حتى يغسلوا اخنها فالوجه في هذا الخبر
 محله على انه اذا كان طلاقا ملك فيه رجعتها بدلالة ما قد مناه من الاجاؤها وانما تضمنت اطلاقا
 طلاقا باينها جاز له العقد على اخنها وان لم يخرج من العدة وتلك الاثار مفصلة والعمل بها اولى من
 العمل بهذا الخبر واما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسمعيل بن مرز عن يونس قال
 في كتاب حل الى ابي الحسن الرضا عليه السلام وروى الحسين بن سعيد ايضا قال قرأت في كتاب حل الى ابي الحسن
 الرضا عليه السلام جعلت فذلك الرجل يزوج المرأة متعة الى اجل مسمى فيقضي الاجل بينهما هل له ان يبيعها
 قبل ان تنقضي عدتها فكيف يحل ان يزوجها حتى تنقضي عدتها فالوجه في هذا الخبر حديثان أحدهما
 يونس والحسين بن سعيد لم يرويا عن امام معصوم ولا عن رواه عن امام واما قال وجدنا في كتاب حل
 وليس كذا يوجد في الكتاب يكون صريحا ولو سلم لما زلنا ان محضه بالمتعة دون عقد الدوام
 واما ما رواه الحسين بن سعيد عن القسم عن علي عن ابي ابراهيم عليه السلام قال سالت عن رجل
 طلق امرأته ايتزوج اخنها قال لا حتى تنقضي عدتها فالوجه في هذا الخبر ايضا ما قد مناه في الخبر المتقدم
 من محله على طلاق حربي دون بائن لا فاما يجوزنا ذلك على الطلاق البائن لا غير **باب تحريم الجمع**
 بين الاختين في المتعة ظاهر قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين علم في تحريم الجمع بينهما على كل حال سواء
 كان عقدا وام او عقدا متعة او ملك يمين والاحبار التي ورد فيها في التحريم عن الجمع بين الاختين في كتاب
 الكبير ايضا تناول المتعة ونكاح الدوام على حد سواء فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن ابي عبد
 الله البرقي عن محمد بن سنان عن منصور الصيقل عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بائن بالرجل يمتنع با
 فادينا في ذلك لانه ليس في ظاهر الخبر لانه ليس له ان يمتنع بها على الجمع او على الافراد واذا لم يكن ذلك في ظاهر
 حديثه على جواز ذلك في واحدة بعد اخرى والجمع بينهما **باب التحريم بين الاختين في الزوجين**
 الحسن بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 اذا كانت عند الرجل اثنتان لم لوكتان فتكح احدهما ثم بدأ له في الثانية فتكح فليس بينهما شيء فان تكح الاخرى
 فتكح الاولى من ملكه يمينها او يمينها وان وهبا لولد يمينه ابو عبد الله البرقي عن محمد بن زياد عن الحسن
 بن محمد بن زياد عن معاوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت عند جارتين اثنتان

بظهرها

المحل

في الكتاب بكر صحيح

الرجل

ذكره

في تحريم

ما

اختين

بن

فوطى احد هاتين بداله في الاخرى قال يعزل هذا ويطاء الاخرى قال قلت فانه تنبعت نفسه الى الاولى
قال لا يترها حتى تخرج تلك من ملكه فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين
عن اخيه الحسين بن علي بن علي بن يقطين قال سالت ابا ابراهيم عليه السلام عن اختين مملوكتين وجميعها قال
مستقيم ولا احبه لك قال وسالته عن الام والبنات المملوكتين قال هو اشدهما ولا احبه لك فلا ينافي ما
تقدم من الاخبار لانه ليس في ظاهره ان يستقيم الجمع بينهما في الوطى واذا لم يكن ذلك في ظاهره
حملناه على انه يستقيم الجمع بينهما في الملك ويكون قوله عليه السلام ولا احبه لك كراهية للجمع بينهما في الملك كراهية
لان من ملكهما معا ما اناقت نفسه ودعت شهواتها في فعل ذلك فيصيران شيئا واحدا ما رواه البرقي
عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة قال حدثني الحسين بن هانم عن ابن مسكان عن الحلبي عن ابي
عبد الله عليه السلام قال قال محمد بن علي عليهما السلام في اختين مملوكتين تكونان عند الرجل جميعا قال قال
علي عليه السلام احلتهما اية وحرمتها اية اخرى انا انهي عنهما نفسي ولدي فلا ينافي ما ذكرناه لان قوله
عليه السلام احلتهما اية يعني به الملك دون الوطى وقوله وحرمتها اية اخرى يعني في الوطى دون
الملك ولا تنافي بين الاليتين ولا بين القولين وقوله وانا انهي عنهما نفسي ولدي يجوز ان يكون فلا
اراد به لو على جهة الخطر ويجوز ان يكون اراد به الملك لضرب من الكراهية التي قلنا ما ويمكن
ان يكون قوله عليه السلام احلتهما اية اي عموم الالية فظاهرهما يقتضي ذلك وكذلك قوله وحرمتها
ايه اخرى اي عموم الالية يقتضي ذلك الا انه اذا تقابل العمومان على هذا الوجه ينبغي ان يخص احدهما
بالاخر ثم يبين بقوله انا انهي عنهما نفسي ولدي ما يقتضي تخصيص احدي الاليتين وتبعية الاخرى
على عمومها وقد روى هذا الوجه عن ابي جعفر عليه السلام روى ذلك علي بن الحسن بن فضال
عن محمد واحمد ابني الحسن عن ابيهما عن ثعلبة بن ميمون عن معمر بن يحيى بن سالم قال سالت ابا جعفر عليه
السلام عما روى الناس عن امير المؤمنين عليه السلام عن اشياء من المخرج لم يكن يأمر بها ولا ينها عنها
الا نفسه ولده فقلت كيف يكون ذلك قال احلها اية وحرمتها اخرى قلنا هل الا ان يكون احدهما
منهجت الاخرى ام محكمتان ينبغي ان يعمل بها فقال قد بين لهم انهم انهم انفسهم ولده قلنا ما من ذلك
في ذلك للناس قال خشي الايطاع ولو ان امير المؤمنين ثبتت قد ما اقام كتاب الله كله والحق كله **باب** ثبت
الرجل يتزوج امرأة هل يجوز ان يزوج ابنته من غير ام لا محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري
عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن عيسى بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
سألت عن الرجل يطلق امرأته ثم يخلف عليها رجل بعد ثم ولدت ثلثا فخر هل يخل ولدها من الاخر

وان الرجل يتزوج امرأة هل يجوز ان يزوج ابنتها غيره

٩٢

ان
له

ولد الاول من غيرها قال نعم قال وسالته عن رجل اعتق مربية ثم خلف عليها رجل بعد ثم ولدت
للآخر هل يحل ولدها لو ولد الذي اعتقها قال نعم عنه عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى
واحمد بن محمد العاصم عن علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن صفوان بن يحيى عن شعيب
العرقوني قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يكون له الجارية يبيع عليها بطلب لدها فلم يرزق
بمنه ولدا فوهبها لاخيه او باعها فولدت له اولادا ايزوج ولده من غيرها ولو ولد اخيه منها قال اعد
على فاعدت طيبه قال لا باس الصغار عن احمد بن محمد عن البرقي عن علي بن ادريس قال سالت الرضا
عليه السلام عن جارية كانت في ملكي فوطئتها ثم خرجت من ملكي فولدت جارية تمحل لابني ان يتزوجها
قال نعم لا بأس قبل الوطى وبعد الوطى واحدا فاما ما رواه الحسين بن خالد الصغير في قال سالت ابا
الحسن عليه السلام عن هذه المسئلة فقال كرها على فقلت له ان كان في جارية فلم ترزقني منها ولدا
فبعها فولدت من غيري هل ولد من غيرها فان زوج ولدي من غيرها ولو ولدها قال تزوج ما كان لها من قبله

فكرتها
قلت

قبل ان يكون لك وما رواه زيد بن ابيهم الهادي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
يتزوج المرأة ويزوج ابنتها فقال ان كانت البنت لها قبل ان تزوج فلا بأس فالوجه في
لهذين الخبرين ان قولها على ضرب من الكراهية دون الخطلان اسباب الخطر معرفة وليس من
قلنا جملتها هنا شئ موجود والذي يدل على ان المراد بها ضرب من الكراهية حسب ما قد مر ما رواه
محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن ابي همام اسماعيل بن همام قال قال ابو الحسن قال محمد
على في الرجل يتزوج المرأة ويزوج ابنتها ابنته فقارها ويتزوجها غيره فتلك منه بنتا فكره ان
يتزوجها احدا من ولد لانها كانت امرأة فظلمها فصار بمنزلة الاب وكان قبل ذلك ابا لها فورد
هذا الخبر صريحا بالكراهية التي ذكرناها فاما ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى قال
كتبنا ليه جشعنا ام ولد عيسى بن علي بن يقطين في سنة ثلثين ومائتين يسأل عن تزوج بنتها من
الحسين بن عبيد الخيرة يا سيدي ومولاي ان ابنة مولاك عيسى بن علي بن يقطين املكها من ابن
عبيد بن يقطين فعندما املكها ذكرها ان جدتها ام عيسى بن علي بن يقطين كانت لعبيد بن يقطين
صارته الى علي بن يقطين فاولد لها عيسى بن علي فذكرها ان عبيد قد صار عيها م قبل جدتها ام ايها
انها كانت لعبيد بن يقطين فزايك يا سيدي ومولاي ان تمن علي مولاك بتفسير منك وتخبرني
هل تحل له فان مولاك يا سيدي في غم الله به عليم فوقع في هذا الموضع بين السطرين ادعا
علا محل له العم والد وعم قال الشيخ قدس الله روحه هذا الخبر يحل شيئين احدهما ما

محمد الحسن

حديث زيد بن ابيهم والحسين بن خالد الصبي انه كان للرجل سيرة فوطها ثم صارت الى غيره فورد
من الاخر اولاد الهجران يتزوج اولاده من غيرها بابا ولها من غيره مكان فوطه لها وقد بينا ان
ذلك محمول على ضوب من الكراهية وانه لا فرق بين ان يكون الولد قبل الوطى وبعده في ان
ذلك ليس بمحظور والوجه الاخر ان يكون انما صار عنها لان جدتها لما كانت لعبيد بن يقطين ولدته
منه الحسين بن علي وليس الخبان الحسين كان من غيرهما ثم انما لما دخلت على علي بن يقطين ولدته ايضا
عيسى فصار اخوين من جهة الام واهل بن عيين من جهة الاب فاذا رزق عيسى بنتا كان اخوه هذا الحسين
بن عبيد من قبل انما عاها فامر يحزله ان يتزوجها ولو كان الحسين بن عبيد مولودا من غيرها امته
لم تحرم بنت عيسى عليه علي وجبر لانه كان يكون ابن عم له لا غير ذلك غير محرم على حاله
تزوج القابلة محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن ابي بصير قال قلت للرضا ع يتزوج الرجل
المراة التي قبلته فقال سبحان الله ما حرم الله عليه من ذلك فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى
عن علي بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يتزوج المرأة
قبلته ولا ابنتها وما رواه الصفاع عن محمد بن عيسى بن عبيد عن ابي محمد الانصاري عن عمرو بن
عن جابر قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن القابلة ايجل للولود ان ينكها قال لا ولا ابنتها من
بعض ابنتها فالوجه في هذين الخبرين ان نكحها على ضرب من الكراهية اذا كانت القابلة قد
ورثت الولود فاذا لم تره فليس ذلك بمكروه وايضا على حال والذي يكشف عما ذكرناه من
احمد بن محمد بن عيسى بن ابراهيم بن علي بن ابراهيم بن عبد الحميد قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن القابلة
قبل الرجل له ان يتزوجها فقال ان كان قد قبلته المرأة والمرأتين والثالثة فلا بأس ومن كان
قبلته ورثته وكنته فاق انني نفسي عنها وولدي وفي خبر اخر وصديق باب كذا المرأة
على عمتها وخالتها الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي عن ابن بكير عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه
السلام قال لا يتزوج على الخالة والعمة ابنة الاخ وابنته لاخت بنينا فاذنهما فاما ما رواه محمد بن الحسين
بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجزى
للرجل ان يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها وما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن
بن محمد عن ابي عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن ابيان عليا ماتي رجل فزوج امرأة على خالتها فزوج
بينها فليس هذا الخبرين الاولين لانه ليس بالنكاح لا يجزى له ان يجمع بينهما رضي منها او مع عدم الرضا
في الخبر الاخير الذي تضمن ان امير المؤمنين عليه السلام خرب من تزوج امرأة على خالتها واذ

يقطين

امته

المراة

ابنتها

ابنتها

ابنتها

ابنتها

ابنتها

ابنتها

ابنتها

في تحريم نكاح الكوافر
٩٤

لم يكن ذلك في ظاهرها والخبران الأولان مفصلان كان الأخذ بهما أولى والعمل بهما أخرى والله
يكشف عما ذكرناه مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر
عن أخيه موسى بن جعفر قال سألته عن امرأة تزوجت على عمتها وخالتها قال لا بأس وقال تزوج
العمة والخالة على ابنة الأخ وبنت الأخت ولا تزوج بنت الأخ والأخت على لعة والخالة الابن منها
فمن فعل فنكاحه باطل على ن الخبيرين يمتلان شيئا آخر وهو ان نكحها على ضرب من التقية لان جميع
العامة يخافون في ذلك ويدعون ان هذه مسألة اجماع وما هذا حكمه يحرم فيه التقية واماما
رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن ابي عبيدة الخذا قال سمعت
ابا عبد الله عليه السلام يقول لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على اختها من الرضاة فالعنف
في هذا الخبر كالمعنى فيما تقدم من العمة والخالة من النسب وان ذلك لا يجوز مع عدم الرضا
فاما مع الرضا فلا بأس به مثل ذلك من النسب ما تزويجها على اختها من الرضاة فهو محرر
على كل حال الا ان يفارق الاخت بموت او طلاق **باب تحريم نكاح الكوافر من سائر ادياننا**
الكفار محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن الحسن بن ابيهم
قال سئل الحسن الرضا عليه السلام يا ابا محمد ما تقول في رجل تزوج نصرانية على مسلمة فقلت جعلت
فداي وما قولك بين يديك قال تقولون فان ذلك تعلم به قولي قلت لا يجوز تزويج النصرانية
على المسلمة ولا غير المسلمة قال لم قلت لقول الله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن قال فقلت
في هذه الآية والمحصنات المؤمنات والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلك فقلت قوله ولا
تنكحوا المشركات حتى يؤمنن نكحت هذه الآية فبسم تسركت عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن
ابن فضال عن احمد بن عمر عن دبرشت الواسطي عن علي بن رباب عن زرارة بن اعين عن ابي جعفر
عليه السلام قال لا ينبغي نكاح اهل الكتاب قلت جعلت فداي وامن تحريمه قال قوله ولا تنكحوا ابغصم
الكوافر عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة بن اعين قال سالت
ابا جعفر عليه السلام عن قول الله تعالى والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلك قال هي منسوخة
بقوله ولا تنكحوا ابغصم الكوافر فاما ما رواه علي بن الحسن الطاطري عن محمد بن ابي حمزة عن ابي مرير
الانصاري عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت عن طعام اهل الكتاب وكما هم خلال فقال لهم قد كان
في طيعة يهودية عند الحسن بن محبوب عن الاملاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت
عن نكاح اليهودية والنصرانية قال لا بأس به اما علمت انه كان تحت طهارة بن عبيد الله يهودية

من
بأن

على محمد رسول الله صلى الله عليه وآله محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن معوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل المؤمن يتزوج النصرانية واليهودية ما إذا أصاب المسلمة فابتنع باليهودية والنصرانية فقلت له يكون له فيها الهوى فقال إن فعلت بها من شرب الخمر وكل لحم الخنزير وأعلم أن عليه دينه عفاضة وما جرى مجرى هذه الأخبار التي تضمنت جواز نكاح اليهوديات والنصرانيات فإنها محتمل وجوها من التأويل منها أن يكون خرجت حجة التفتية لأن جميع من خالفنا ذهبون إلى جواز ذلك فيجوز أن يكون هذه الأخبار وردت موافقة لهم كما ودرت نظائر مماثل ذلك ومنها أن يكون تناولت هذه الأخبار بأباحتها نكاح المستضعفات منهم والبلدان التي لا يعتقون الكفر على وجه التشاك به والعصية له ومن هذه صورته يجوز أن يعقد عليه يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن الملق بن محمد عن الحسين بن الحسن بن علي عن أبان عن زرارة بن أعين قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن نكاح اليهودية والنصرانية قال لا يصلح المسلم أن ينكح يهودية ولا نصرانية إنما يحل منهن البلد ومنها أن يكون ذلك متنازلة محال الضرورة وفقد المسئلة ومجرى ذلك مجرى باحة لحم الميتة عند الخوف على النفس يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن اسماعيل بن مرز عن يونس بن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال لا ينبغي للمسلم أن يتزوج اليهودية ولا النصرانية وهو محبة حرة أو أمة محمد بن علي بن محبوب عن القسم بن محمد عن سليمان بن داود عن أبي أيوب عن حفص بن غياث قال كتب لي بعض أخواني أن أسأل أبا عبد الله عليه السلام عن مسائل فسألت عن الأسير هل يتزوج في دار الحرب فقال كره ذلك فإن فعل غلبت الروم فليس هو محرر أم وهو نكاح وأما في التركة والدليم والخنزير فلا يحل له ذلك ومنها أن يتناول ذلك أباحة العقد عليهن عقداً مختصاً دون نكاح الدوام على ما بيناه فيما مضى ويزيد ذلك بياناً ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن مسنان عن أبان بن عثمان عن زرارة قال سمعته يقول لا بأس أن يتزوج اليهودية والنصرانية متعة وعنده امرأة فاما ما روى من الأخبار التي تضمنت أحكام ما يستثنى على صحة العقد مثل الميتات والطلاق والعدة وما أشبه ذلك فإنها محتمل جميع ما ذكرناه ويحتمل أيضاً أن يكون هذه الأحكام مختصة بمن كان يهودياً أو نصرانياً وعند يهودية أو نصرانية ثم يبطل فإن العقد لا ينزل بإسلامه بل يكون ثابتاً ومجرى هذه الأحكام عليه حسب ما وردت من الأخبار والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد

اسلمت

ولا ياكلون
فقد برئت

قتل

عن أبي خضر عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل هاجر وترك
امراته في المشركين ثم هجرت به بعد ذلك اميسكها بالنكاح او تنقطع عصمتها قال لا يملكها
على امراته **باب الرجل والمرأة إذا كانا ذمتين فتسلم المرأة دون الرجل** محمد بن علي بن محبوب
عن احمد بن محمد بن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احمد بن عليهما السلام
انما قال اليهودي والنصراني والمجوسي اذا اسلم امرأته ولم يسلم قال فما على نكاحها ولا يفرق بينهما
لا يترك يخرج بها من دار الاسلام الى الهجرة فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن عيسى
سالت الرضا عليه السلام عن الرجل يكون له الزوجة النصرانية فتسلم هل يحل لها ان يقيم معه قال اذا
اسلمت لم يحل له قلت جعلت فداك فان الزوج اسلم بعد ذلك فيكونان على النكاح قال لا يتزوج
حديث فلا ينفك الا في الحرج الاول لان الوجه فيه ان يحمله على من يكون قد اخل بشرائط الذمة فانه اذا
كان كذلك واسلمت امرأته فانه ينتظر به مدة انقضاء عدتها فان اسلم كان حق بها وان هو لم يسلم
فقد بانت منه والذي يدل على ذلك من انهم متى اخلوا بشرائط الذمة بطلت ذمتهم ما رواه علي
عن ابن الحسن بن فضال عن عمر بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة عن
ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله قبل الهجرة من اهل الذمة على
ياكلوا الربوا ولا ياكلوا لحم الخنزير ولا ينكحوا الاخوات ولا بنات الاخ ولا بنات الاخوات فمن فعل
ذلك منهم فبرئت منه ذمته والله وذمته رسوله وليس لهم اليوم ذمة ويحتمل ان يكون الخبر
مختصا بمن لم يكن له ذمة اصلا كان يبرئ في دار الحرب فانه اذا كان كذلك ينتظر بالمرأة انقضاء
عدتها فان اسلم قبل ذلك كان حق بها وان انقضت عدتها ولم يسلم فقد ملكت نفسها والذمة
يدل على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن عيسى عن النوفلي عن السكوني عن
جعفر عن ابي عن علي عليه السلام ان امرأة مجوسية اسلمت قبل نكاحها قال علي عليه السلام اسلم
قال لا يفرق بينهما ثم قال ان اسلمت قبل انقضاء عدتها فهي امرأتك وان انقضت عدتها قبل ان
تسلم اسلمت فانت خاتمة من الخطاب عنده عن معاوية بن حكيم عن محمد بن خالد الطيالسي عن علي بن
رياب وابان جميعا عن منصور بن حازم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مجوسي
تختم امرأة على دينه فاسلم او اسلمت قال ينتظر بذلك انقضاء عدتها فان هو اسلم وهما على نكاحهما الاول
وان هو لم يسلم حتى تنقضي العدته حتى تقربا بنت مشرك والذي يدل على انه متى كان بشرائط الذمة لا ينفك
منه وان انقضت عدتها ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي عن ابي عمير

بعض أصحابه عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال إن أهل الكتاب جميع من له ذمة إذا أسلم
 أحد الزوجين فهما على تكاحهما وليس لهما أن يخرجها من دار الإسلام إلى غيرها ولا يبيت معها لكنها
 يأتيا بالنهار وأما المشركون فمثل مشركي العرب وغيرهم فهم على تكاحهم إلى انقضاء العدة فإن أسلمت
 المرأة ثم أسلم الرجل قبل انقضاء عدتها فهي مأثمة فإن لم يسلم إلا بعد انقضاء العدة فقد بادت منه
 ولا سبيل له عليها وكذلك جميع من لا ذمة له ولا ينبغي المسلم أن يتزوج يهودية ولا نصرانية وهو
 يحد حرة أو أمة **باب تحريم كاح الناصبة المشهورة بذلك** على أبي الحسن بن فضال عن الحسن بن الحسين
 بن محبوب عن جميل بن صالح عن الفضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يتزوج المؤمن
 الناصبة المعروفة بذلك الحسن بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن مسكان قال
 سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الناصب الذي عرف نصبه هل يزوجه المؤمن وهو قادر على
 ردّه وهو لا يعلم برده قال لا يتزوج المؤمن الناصبة ولا يتزوج الناصب مؤمنة ولا يتزوج
 المستضعف مؤمنة محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن أبي
 بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال دخل رجل على علي بن الحسين عليهما السلام فقال
 امرأتك لشيبانية خارجية تقيم عليا عليه السلام فإن سرك أن أسمعك ذلك منها استعك فقال نعم قال
 فإذا كان غدا حين تريد أن تخرج كما كنت تخرج فعدي وأكن في جانب لدار قال فلما كان من الغد
 كن في جانب لدار وجاء الرجل فكلها فتبين ذلك منها فحلى سبيلها وكانت تعبه علي بن الحسين بن
 فضال عن محمد بن علي عن أبي جميلة وعن سندی عن الفضيل بن يسار قال سألت أبا جعفر عليه
 السلام عن المرأة العارفة هل يزوجه الناصب فقال لا لأن الناصب كافر قال فازوجه الرجل أزوجه
 غير الناصب ولا العارف فقال غيره أحب إلى منه عن أحمد بن الحسن عن أبي بصير عن الحسن بن علي
 رباط عن ابن أذينة عن فضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال ذكر الناصب فقال لا تتأكلهم
 ولا تأكل ذبيحتهم ولا تسكن معهم فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد
 الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام بم يكون الرجل مسلما تحمل من الكثرة وموارثته
 وبما يحرم دمه بالإسلام إذا ظهر منه تحمل من الكثرة وموارثته فليس بمناف لما قد مناه لأن من أظهر
 العداوة والنصب لأهل بيت الرسول صلى الله عليه واله لا يكون قد أظهر الإسلام الحقيقي بل
 يكون على غاية من إظهار الكفر والخبر إنما تفهم من أظهر الإسلام وهو لا يخرجون منه فاما
 ما رواه الحسين بن سعيد عن أحمد بن محمد عن عبد الكريم عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام

من

قال تزوجوا في الشك لا تزوجوا كون المرأة تأخذ من دين زوجها ويقهرها على دينه فليس بمناف
ايضا لما قد مناه لانه محمول على المستضعفة والبله من دون العلقات بعداوة من ذكرناه وبين ما
ذكرناه ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن يحيى الحلبي عن عبد الحميد الطائي عن زبارة قال قلت لابي
عبد الله عليه السلام ان تزوج مرجئة او حرة فقال عليك بالبله من النساء قال زبارة فقال

التنوي

عليه

والله ما هي الا مؤمنة او كافرة قال ابو عبد الله عليه السلام وابن اهل تقوى قول الله صدد
من قولك الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا
عنه عن احمد بن محمد عن جميل عن زبارة قال قال ابو جعفر عليه السلام في البله من النساء التي لا

ان

تتصب المستضعفات الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن زبارة قال قلت
لابي جعفر عليه السلام هل تنكح في خوف لا يحل ان تزوج يعنى من امرئ على مثل ما هو عليه فقال لا ينكح من
من النساء المستضعفات الا في ما يصيب ولا يعرف ما انتم عليه يا اي من عقد على امرأة في عدةها مع العلم
بذلك محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد جميعا عن احمد

محمد بن ابي نصر عن المثنى عن زبارة بن اعين داود بن سرحان عن ابي عبد الله وعبد الله بن بكير عن ابي
بنايع المروزي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال للملاعة اذا كان زوجها لم تحل له ابد او الذي يزوج
انها هو ولا يعلم لا تحل له ابد او الذي يطلق الطلاق الذي لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ثلاث مرات و

ان
عن ابيه عن

تزوج ثلاث مرات لا تحل له ابد والهرم اذا تزوج وهو يعلم انه حرام لا تحل له ابد اقاما ما رواه محمد بن
يعقوب عن علي بن ابراهيم ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سأل
عن المرأة يموت زوجها فتضع وتزوج قبل ان يمضي لها اربعة اشهر وعشر فقال اذا كان
دخل بها فرق بينهما ثم لم تحل له ابد او اعتدت بما بقي عليها من الاول واستقبلت عدة او

من الاخر ثلثة قروء وان لم يكن دخل بها فرق بينهما واعتدت بما بقي عليها من الاول وهو خا
من الخطاب قال الشيخ قدس الله روحه هو خا طيب من الخطاب محمول على من عقد عليها وهو لا
يعلم انها عدة في يجوز له العقد عليها بعد انقضاء عدتها يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب
عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعا عن

الرجل

صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي ابراهيم عليه السلام قال سألت عن الزوج جاز
المرأة في عدتها بماله اهي من لا تحل له ابد فقال لا اما اذا كان بماله فليتزوجها بعد ما
تنقضي عدتها وقد عذر الناس الى ابيها لماله بما هو اعظم من ذلك فقال بائي الجاهلتين

فقلت

في

اعذر بها لتان يعلم ان ذلك محرم عليهم بجهالتها في هذه فقال احد الجهالتين هو من الاخرى ^{التي}
بان الله تعالى حرم عليه ذلك وذلك انه لا يقدح على الاحتياط معها فقلت هو في الاخرى معيذ وقال نعم اذا ^{نقصت}
عدتها فهو معذور وفي ان يتزوجها فقلت ان كان احدهما متدا والاخر بجباله فقال الذي تخله يخل له ان ^{جمع}
الى صاحبه ابدا ^{عن علي بن ابراهيم عن ابي عن ابن ابي عمير وصفوان عن اسحق بن عمار قال قلت لابي جبراهيم عليه}
السلام بلغنا عن ابيك ان الرجل اذا تزوج المرأة في عدتها لم يحل له ابد افعال هذا اذا كان عالما اما اذا كان
جاهلا فارقها وتعدت ثم تتزوجها كما جدد اقاما مارواه الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن حماد قال
سالت ابا جعفر عليه السلام عن امرأة تزوجت في عدتها بها لم ينفذ لك قال فقال لا اري عليها شيئا ويفرق بينهما
بين الذي تزوجها ولا يخل له ابد افعال وجه في هذا الخبر ان تخله على انه دخل بها فانه اذا كان كذلك
لا يخل له ابد اجمالا كان او عالما وانما يخل مع الجهل اذا لم يدخل بها يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب
عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا تزوج
الرجل المرأة في عدتها ودخل بها لم يحل له ابد اجمالا كان او جاهلا واذا لم يدخل بها حلت لها اجمالا ولم يحل ^{لها}
يا ^{وانه متى دخل بها الزوج الثاني لزمتها عدلتان قد بينا في الباب الاول في حديث الحلبي لك ويؤكد لك}
بيان ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد جميعا ^{عن}
احمد بن محمد بن ابي نصر عن عبد الكريم عن محمد بن مسلم قال قلت له المرأة الحبلية توفى عنها زوجها متفقع ^{تزوج}
قبل ان تستدربعة اشهر وعشرا فقال ان كان الذي تزوجها دخل بها فارق بينهما ولم يحل له ابد او اعتدت بها
بقي من ^{من} ^{الاول} استقبلت عدة اخرى من الاخر ثلثة قروية وان لم يكن دخل بها فارق بينهما وانتمت باقى
عدتها وهو خاطب من الخطاب وامام ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن جميل عن زرارة عن ابي جعفر
عليه السلام في امرأة تزوجت قبل ان تنقضي عدتها قال يفرق بينهما وتعد عدة واحدة منها جميعا ابن ابي
عمير عن بكير عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في امرأة فقدت زوجها ونوى اليها فزوجت ثم قدم زوجها البعد
ذلك فطلقها قال فتعد منها جميعا ثلثة اشهر عدة واحدة وليس للآخر ان يتزوجها ابدا ^{سعد بن عبد الله}
محمد بن عيسى عن صفوان عن جميل عن ابن بكير وعن ابي العباس عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة تزوج
في عدتها قال يفرق بينهما وتعد عدة واحدة منها جميعا وليست هذه الاخبار منافية لما تقدم من الاجابة
لانه ليس في ظاهر هذه الاخبار ان الثاني كان دخل بها ونحوها او جبا اعدته الثانية اذا كان قد دخل بها فاما اذا لم ^{دخل}
تفترقها عدة واحدة ولا ثاني بين الاخبار **باب الرجل يتزوج بامرأة ثم علم بعد ما دخل بها ان لها زوجا احسب**
محمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج

تزوج المرأة في نفاسها

١٠٣

الأخيرة دخل بها ولم يدخل وليس للاخير ان يتزوجها ابدا ولها المهر بما استحل من فرجها عند الأخير
 عن محمد بن خالد الأصم عن عبد الله بن بكير عن أبي جعفر عليه السلام قال اذا نفى رجل
 الى اهله واخبرها انه قد طلقها فاعتدت ثم تزوجت فجاء زوجها بعد فان الاول احق بها من بعده
 هذا الاخر دخل بها الاول ولم يدخل بها وليس للاخير ان يتزوجها ابدا ولها المهر من الاخر بما
 استحل من فرجها فلا تنافي بين هذين الخبرين والاخبار الاولى التي قد منها ما من له ان
 يتزوجها بعد انقضاء العدة اذا طلقها زوجها الاول لان الوجه في هذين الخبرين انهما
 على من علم ان لها زوجا باقيا واقدم مع ذلك على التزوج فانها لا تحل له ابدا وهو الذي
 قلنا فيما تقدم من ان من نكحها بعد ان طلقها لم تحل له ابدا ومن هذا حكمه فهو ركن والحكم
 ما قلناه **باب تزويج المرأة في نفاسها** محمد بن احمد بن يحيى عن العباس بن
 معروف عن النوفلي عن العنقوبي عن عيسى بن عبد الله الهاشمي عن ابيه عن جدته قال قال
 علي عليه السلام لا بأس ان يتزوجها في نفاسها ولكن لا يجامعها حتى تطهر من دم النفاس فاما
 ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن بعض اصحابنا عن عبد الله بن القاسم عن عبد
 الله بن سنان عن ابي حمزة عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام ضرب رجلا تزوج
 امرأة في نفاسها الحد فلما بنا في الخبر الاول لانه محتمل ان يكون انما اقام عليها الحد لانه قد
 قبل خروجها من دم النفاس دون ان يكون اقام عليها الحد لانه تزوج بها والذي يدل
 على ذلك ان راوى هذا الحديث وهو عبد الله بن سنان مروي مثل الخبر الاول
 روى محمد بن احمد بن يحيى باسناده عن عبد الله بن سنان وروى محمد بن
 الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن يونس بن عبد الرحمن عن ابن اذينة وابن سنان
 عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة تضع الحمل لها ان تتزوج قبل ان تطهر قال اذا وضعت
 تزوج وليس لزوجها ان يدخل بها حتى تطهر ويحتمل ان يكون انما اقام عليها الحد لانه
 بعد في عد زوجها الذي مات عنها لان من هذه صولتها تحتاج ان تمتد بابعد الاجلين
 فان وضعت قبل انقضاء العدة احتاجت ان تستوفي اربعة اشهر وعشرا وان مضت اربعة
 اشهر وعشرا انتظرت حتى بعد ذلك يدل على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي
 جعفر عن ابيه عن عبد الله بن الفضل الهاشمي عن بعض مشيخته قال قال ابو عبد الله عليه السلام
 فقال امير المؤمنين عليه السلام في امرأة توفي عنها زوجها وهي حبل فولدت قبل ان يمضوا
 من

اشهر وعشرا وتزوج قبل ان يكمل الاربعة اشهر والعشر فقال ريان يطلقها ثم لا يخطبها
يمضي اخر الاجلين فان شاء موالي المرأة انكوها وان شاء امسكوها وردا وعليه ماله باب
تزويج المريض الحسن بن محبوب عن علي عن زرارة عن احدهما عليها السلام قال ليس

للمريض ان يطلق وله ان يتزوج فان تزوج ودخل بها فاجاز وان لم يدخل بها حق مات في مرضه كما

بطل ولا مهر لها ولا ميراث فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابي المغازع سماعة عن محمد بن مسلم

عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يحضر الموت فيبعث الى جاره فيزوج ابنته على الف درهم

ايحوز نكاحه قال نعم فلا ينافي الرواية الاولى لان الوجه في هذا الخبر ان غنله على انه دخل بها لانه متى

كان كذلك كان العقد صحيحا على ما فصل في الخبر الاول ومتى لم يدخل بها ومات كان العقد باطلا

الرضاع **باب مقدار ما يحرم من الرضاع** محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب

عن هشام بن سالم عن عمار بن موسى الساباطي عن جميل بن صانع عن زياد بن سوفة قال قلت لابي جعفر

عليه السلام هل للرضاع حد يؤخذ به فقال لا يحرم الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة او خمس عشرة

رضعة متواليات من امرأة واحدة من لبن فحل واحد لم يفضل بينهما رضع امرأة غيرها ولو ان امرأة ارضعت

عالمها او جارية عشر رضعات من لبن فحل واحد وارضعتها امرأة اخرى من لبن فحل اخر عشر رضعات لم يحرم

فاما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن حماد بن عثمان وغيره عن عمر بن

يزيد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول خمسة عشرة رضعة لا يحرم فلا ينافي الخبر الاول لان الوجه فيه

ان غنله على الف درهم كن متفرقات بان يدخل بينهما رضاع امرأة اخرى فان ذلك لا يحرم على ما بين في الخبر الاول

واما ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن العلاء بن محمد عن الحسن بن علي الوشاح عن عبد الله بن سنان

قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يحرم من الرضاع الا ما انبت اللحم والدم عنه عن علي بن ابراهيم

عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع الا ما انبت

اللحم والدم عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن عمير عن زياد القندي عن عبد الله بن سنان

عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت له يحرم من الرضاع الرضعة والرضعتان والثالث قال لا الا

ما انبت عليه العظم ونبت عليه اللحم فلا تنافي بين هذه الاخبار والخبر الاول الذي عولنا

عليه لانه ليس في هذه الاخبار عدد الرضعات التي يجب معها اللحم وليست العظم ولا يمنع ان

يكون مقدار ذلك ما قدر في الخبر الاول وهو خمس عشرة رضعة او رضاع يوم وليلة فاما ما

رواه محمد بن يعقوب عن صدة عن اصحابنا عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن معوية بن وهب عن

عن محمد بن عيسى

وشدة العظم

عن عبيد بن زرارعة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أنا أهل بيت كثير فرما كان الفرج والحزن
يجتمع فيه الرجال النساء فرما استخفت المرأة أن تكشف رأسها عند الرجل الذي بينه وبين الرضاع
ورما استخف الرجل أن ينظر إلى ذلك فما الذي يحرم من الرضاع قال انبت اللحم والدم فقلت وما الذي
ينبت اللحم والدم فقال كان يقل عشر رضعات فقلت فهل يحرم بعشر رضعات فقال دع ذاك قال يحرم
من النسب فهو يحرم من الرضاع فلا ينال في الخبر الأول أيضا لأنه لم يقل إن عشر رضعات تحرم عن نفسه
بل أضاف إلى غيره فقال كان يقال فلو كان ذلك صحيحا لأخبر به عن نفسه والذي يدل على ذلك
أنه لما سأل السائل عن صحة ذلك فقال له دع ذاك فلو كان صحيحا لقال له نعم لم يعدل من جوابه إلى شيء آخر
لضرب من المصلحة **فأما** ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن هرون بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام
قال لا يحرم من الرضاع إلا ما شدد العظم انبت اللحم **فأما** الرضعة والرضعتان والثلاث حتى تبلغ عشرة إذا كانت
متفرقات فلا بأس **وما** رواه علي بن الحسن بن فضال عن الحسن بن علي بن بنت الياسر عن عبد الله بن
سنان عن عمر بن يزيد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الغلام يرضع الرضعة والثنتين فقال لا يحرم
فعدت عليه حتى أحملت عشر رضعات قال إذا كانت متفرقة فلا يدل هذان الخبران على أن عشرة رضعات
إذا لم يكن متفرقات يحرم لأن من حيث دليل الخطاب لا يصريه وقد يترك دليل الخطاب عند من يذهب
إلى صحته لقيام دليل على وجوب تركه وقدم الخبر الذي يقتضي الحمول عن ظاهر دليل الخطاب ويدل
على الأخير ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له ما يحرم من الرضاع
قال ما انبت اللحم شدد العظم قلت فيم عشر رضعات قال لا لأنها لا تنبت اللحم ولا تشدد العظم عشر رضعات
علي بن الحسن بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن عبيد بن زرارعة عن أبي عبد الله
عليه السلام قال سمعته يقول عشر رضعات لا يحرم شيئا **عنه** عن أخويه عن أبيهما عن عبد الله بن
بكر عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول عشر رضعات لا يحرم شيئا **فأما** ما رواه علي بن
الحسن عن محمد بن الحسين عن محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا رواه عن أبي عبد الله عليه السلام قال الرضاع
الذي ينبت اللحم والدم هو الذي يرضع حتى يتصلح ويتلى ويتقوى نفسه **فهل** بن أحمد بن محبوب عن أحمد بن
محمد بن محمد بن اسمعيل قال حدثني أبو الحسن طريف عن ثعلبة عن إبان عن ابن أبي عمير قال سألت عما يحرم
من الرضاع قال إذا رضع حتى يتلى بطنه فإن ذلك ينبت اللحم والدم وذلك الذي يحرم فإن تناهى بين هذين
الخبرين والخبر الأول الذي اعتدناه لأن قول أبي عبد الله عليه السلام إذا رضع حتى يتلى بطنه تفسير لكل رضعة لأنه
المعتبر في هذا الباب بدون أن يكون المراد بالرضعات المصنات على ما يذهب إليه كثير من الناس فإن ذلك

الذي يشوبه التحم والاعظم **واما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن
حريز عن الفضيل بن يسار عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع الا المجرى او سلبه او ظن ثم يرضع
عشر رضعات يروي الصبي فينام فهذا الخبر ايضا لا ينافي ما قدمناه لانه متروك للظاهر بالاجماع لانه
قد يترجم من الرضاع ما لا يكون مجبورا ولا خادما ولا ظاهرا بان يكون امرأة متبوعة برضاع حبي او يكون
سملت ذلك او غير ذلك من الاسباب الداعية الى ذلك بحيث ان يكون المواد بذلك نفى التحريم عن ارضع
رضعة او رضعتين **يدل** على ذلك ما رواه علي بن الحسن عن ايوب بن مروح عن صفوان بن يحيى
عن موسى بن بكر عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت له ان بعض هؤلاء تزوج الى قوم فزعم النساء
ان بينهما رضاعا قال اما الرضعة والرضعتان فليس بشيء الا ان يكون ظنرا مستأجرة مقيمة عليه
فصح عليه السلام في هذا الخبر ان المرأة بذلك ما قلناه من الرضعة والرضعتين دون ما زاد على
ذلك حتى يبلغ الحد الذي يحرم على ما بيناه **واما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار
حين علي بن هزير عن ابي الحسن عليه السلام انه كتب اليه يسأله عما يحرم من الرضاع فكتب قليلا وكثيرا
حرام فالوجه في هذا الخبر ان نخله على ان قليلا وكثيرا حرام بعد ما يبلغ الحد الذي يحرم ويدين عليه
فان الزيادة عليه قلت وكثرت فاعما يحرم ويجوز ان يكون الوجه في هذا الخبر هو ان الثقة لا يذهب
بعض العامة **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابي الجوز عن الحسين بن علوان عن عمر
بن خالد عن نسيان بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام انه قال الرضعة الواحدة كالمائة رضعة لا يخل ادا
فالوجه في هذا الخبر ما ذكرناه في الخبر الاول **فاما** ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن
الحسن بن حذيفة بن منصور عن عبيد بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرضاع
فقال لا يحرم من الرضاع الا ما ارضعنا من ثدي واحد حولين كاملين فالوجه في هذا الخبر ان نخل
قول حولين كاملين على ان يكون طرف الرضاع لان يكون المراد به المدة الموعودة في التحريم كان قل
لا يحرم من الرضاع الا ما ارضعنا من ثدي واحد في حولين كاملين وانما قلنا ذلك لان الرضاع اذا
كان بعد الحولين فانه لا يحرم **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن ابي عبد الله عن
علي بن اسباط قال سأل ابن فضال ابن بكير في المسجد فقال ما تقولون في امرأة ارضعت غلاما ستين
ثم ارضعت صبية لها اقل من ستين حتى تمت السنتان ايفسد ذلك بينهما فقال لا يفسد
ذلك بينهما لانه رضاع بعد فطام وانما قال رسول الله صلى الله عليه واله لا رضاع بعد فطام
اي لانه اذا تم الملامح سفتان او اجازية فقد خرج عن حد اللبن ولا يفسد بينه وبين من يشرب

من لبنه قال اصحابنا يقولون انه لا يفسد الا ان يكون المصبي المصيبة يشربان شربة شربة فحل
بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن ابلان بن عثمن عن الفضل بن
عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا رضاع بعد الحولين قبل ان ينفطم **عنه** عن عدة
من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نضر عن حماد بن عثمن قال سمعت ابا عبد الله
عليه السلام يقول لا رضاع بعد فطام قال قلت جعلت فداك وما الفطام قال الحولين اللذين
قال الله تعالى ولا ينافي هذا الخبر الذي رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن العباس بن
عامر عن داود بن الحصين عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الرضاع بعد حولين قبل ان ينفطم محرّم
لان هذا الخبر موافق للعامة وقد خرج مخرج التقيّة **فاما** ما رواه العلاء بن رزين القلاء عن ابي عبد الله
عليه السلام قال سألت عن الرضاع فقال لا يجر الرضاع الا ما لا يرضع من ثدي واحد سنة فهذا خبر
شاذ لا يروى ولا العمل به بالاجماع وما هذا حكمه لا يعترض به على الاخبار الكثيرة لما بيناه في غير موضع
باب ان اللبن للفحل **فحل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن
عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن لبن الفحل فقال هو ما ارضعت امرأته من
لبنك ولبن ولدك ولداً امرأة اخرى فهو حرام **عنه** عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن عثمن بن
عيسى عن سماعة قال سألت عن رجل كان له امرأتان فولدت كل واحدة منهما غلاماً فانطلقت احدي
امراته فارضعت جارية من عرض الناس انه اينبغي لبنه ان يتزوج هذه الجارية قال لا لانها
ارضعت لبنين **الشيخ عنه** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح
عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة ولدت منه جارية ثم ماتت المرأة فتزوج
اخرى فولدت منه ولداً ثم اتها ارضعت من لبنها غلاماً ليل لذلك الغلام الذي ارضعته ان يتزوج
امته المرأة التي كانت تحت الرجل قبل المرأة الاخرى فقال ما احب ان تزوج ابنه فحل قال يرضع من لبنه
عنه عن علي بن ابراهيم عن ابي بصير عن حماد عن الحلبي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
ام ولد رجل ارضعت صبياً ولها ابنة من غيرها ليل لذلك الصبي هذه البنت فقال ما احب
ان تزوج بنت رجل قد ارضعت من لبنه ولده **عنه** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن محمد بن
قال سأل عيسى بن جعفر بن عيسى ابا جعفر الثاني عليه السلام عن امرأة ارضعت لى صبياً فهل يحل
ان تزوج بنت زوجها فقال لى ما اجوز سألت من هنا يعني ان يقول لى ما اجوزت عليهما يعني
قبل لبن الفحل هذا هو لبن الفحل لا غير قلت لبن الجارية ليست بنت المرأة التي ارضعت لى بنت

لبنه فلان من ثدي واحد
اي هو من العامة او حلي
عنه الشيخ لا يروى
هنا

غيرها فقال لو كن عشر متفرقات ما حل لك من شيء ولكن في موضع بناتك الحسن بن محبوب
عن هشام بن سالم عن عمه الساباطي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن غلام وضع من امرأة يميل له
ان يتزوج اختها لايها من الرضاة قال لا فقد رخصا جميعا عن ابن فحل احد من امرأة واحدة قال قلت
يتزوج اختها لامها من الرضاة قال لا بأس بذلك ان اختها التي لم ترضعه كان فحلها غير فحل الذي رخصته
الغلام فختلف الفقهاء فلا بأس فاما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن
ابن ابي نجران عن محمد بن عبيد الله قال قال الرضا عليه السلام ما تقول اصحابك في الرضاع قال قلت
كانوا يقولون للدين للفحل حتى جردتهم الرواية عنك انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فرجعوا الى قولك
فقال لي وذلك لان امير المؤمنين يعني سألني عنها فقال لي الشرح لي الدين للفحل وان اكره الكلام فقال لي كما
حتى سألني عنها ما قلت في رجل كانت له امهات اولاد شتى فارضعت واحدة منهن بلبنه غلاما غريبا
اليس كل شيء من ولد ذلك الرجل من امهات اولاد الشتى محرما على ذلك الغلام قال قلت بلى قال قال
ابو الحسن عليه السلام فما بال الرضاع يحرم من قبل الفحل ولا يحرم من قبل الامهات وانما حرم الله الرضاع من
قبل الامهات وان كان لبن الفحل ايضا يحرم فانه في هذا الخبر ان يخلو على ابن الرضاع من قبل الام يحرم
من ينسب اليها من جهة الولادة وانما لم يحرم من ينسب اليها بالرضاع للاخبار التي قدمناها وكوننا
وظاهر قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لكننا يحرم ذلك ايضا لاننا خصصنا ذلك
لما قدمنا ذكره من الاخبار واما عداة باق على عمومها يزيد ما قدمناه تأكيدا لما رواه الحسن بن محبوب
عن ابي ايوب عن ابن مسكان عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرضع من امرأة وهو
غلام فحل يميل له ان يتزوج اختها لايها من الرضاة فقال ان كانت المرأة ان رضعتا من امرأة واحدة
من لبن واحد فلا فحل وان كانت المرأة ان رضعتا من امرأة واحدة من لبن فحلين فلا بأس بذلك
الذي يدل على ذلك ان ما ينسب اليها اولاد تبيح التناكح بيها فانك اعلى ما قدمناه ما رواه محمد بن
اسم بن يحيى عن عبد الله بن جعفر عن ايوب بن نوح قال كتب علي بن شعيب الى ابي الحسن عليه السلام
امرأة ارضعت بعض ولدي هل يجوز لي ان اتزوج بعض ولدها فكتب لي يجوز لك ذلك لان ولدها حلال
بمنزلة ولدك **فصل** في احسن الصغار عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابي عمير عن جميل بن دراج
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا رضع الرجل من لبن امرأة حرم عليه كل شيء من ولدها فان كان الولد
من غير الرجل الذي كان ارضعته بلبنه واذا رضع من لبن الرجل حرم عليه كل شيء من ولده وان كان
من غير المرأة التي ارضعته **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام عن عبد الملك

ولده

عن بكاريه الجراح عن بسطام عن ابي الحسن عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع الا البطن الذي ارتضع منه فالوجه في هذا الخبر انه لا يتعدى الى ما ينسب الى الام من جهة الرضاع لان من يكون كذلك انما ينسب الى البطن احر ومما يقتضيه بطنها ولادة فانه يحرم ويحتل ان يكون ذلك خرج فخرج النقية لان في الفقهاء من يقول ان التحريم لا يتعدى المرتضعين **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن علي بن ابي بصير عن رجل من اهل الشام عن عبد الله بن ابيان ان ايات من الحسن الرضا عليه السلام قال سألت عن رجل تزوج ابنته عمه وقد ارضعته ام ولد جده هل يحرم على الغلام ام لا قال لا هذا خبر مقطوع مرسل ما هذا الحكم لا يعتد به على الاخبار للسند الصحيحة الطريق ولو سلم كان محمولا على انه اذا كانت ام الولد قد ارضعته بغيل بن جده او يكون ارضعته رضاعا لا يحرم ولو كان رضاعا تاما كان قد راعها ان كان الجدة من قبل الاب وان كان الجدة من قبل الام فليس هناك وجه يقتضي التحريم

ابواب العقود على الاما **باب** ان الولد لا يحرم من الابوين ايها كان **محمد بن** يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة والحكم بن مسكين عن جميل وابن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام في الولد من الحر والمملوك قال يذهب الى الحرهما **حينئذ** عن احمد بن محمد العاصمي عن علي بن الحسن التميمي عن علي بن اسباط عن الحكم بن مسكين عن جميل بن دراج قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا تزوج العبد الحر فولد احر واذا تزوج الحر الامه فولد احر **حينئذ** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يتزوج بامه تقوم الولد مالكا واخر قال اذا كان احل بويه حوا فالولد حر **محمد بن** الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن يحيى بن المبارك عن عبد الله بن جبلة عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في مملوك تزوج حرة قال الولد للحر وفي حر تزوج مملوك قال الولد للاب **فاما** ما رواه الصفار عن ابراهيم بن عاتق عن ابي جعفر عن ابي سعد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رجلا بيجارية ثم تزوجها من رجل فوطئها كانت جاريته وولد هامة مدبرين كما لو ان رجلا اتى قوما فتزوج اليهم مملوكا وكان ما ولد لهم مالكا فالوجه في هذا الخبر ان شغل على انه اذا اشتراط عليه ان يكون الولد مالكا فاقام يكون كذلك وانما يلحق بالحرية مع الاطلاق وعدم الشرط **فاما** ما رواه علي بن الحسن عن ايوب بن نوح عن صفوان عن عبد الله بن مسكان عن الحسن بن زياد قال قلت له امة كان مملوكا يقع عليها ثم بدلت فتزوجها ما منزلة ولدها قال مثل ولدها الا ان يشترط زوجها فالوجه في هذا الخبر بعد شيئين احدهما ان يكون خرج فخرج النقية لان في

العامّة من يذبحه لولد من الولد يتيم كأم على كل حال الوجه الثاني أن نخل على أنه يكون زوجا بمولود غيره
فإن الولد يكون لاحقا بها لأن يشترط مولد العبد **فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن موسى بن القاسم**
وعلى بن الحكم عن ابن عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يزوج جاريته
رجلا واشترط عليان كل ولد تله فهو حر فطلقها تزوجها ثم تزوجها آخر فولدت قال لا تشاء اعتق
وإن شاء لم يعتق فهذا الخبر يحتمل ما قلناه في الخبر الأول من حمله على التقية ويحتمل أيضا أن يكون المراد
أن زوجها كان عبدا له فله يكون بالخيار بين استرقاق ولدها وبين عتقه كيف شاء ولو كان
زوجها حرا كان الولد حرا على ما قلناه في الروايات الأولى **فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال**
عن سندی بن محمد البرزنجي عن عبد الرحمن بن أبي مخنف عن عاصم بن حميد عن عطاء بن محمد بن قيس عن أبي جعفر
عليه السلام قال قضى على علي بن السلام في رجل غلب أهلها ما نه قد مات أو قتل فنكحت امرأته وتزوجت
سريته فولدت كل واحد منهما من زوجها ثم جاء الزوج الأول لوجده مولى أسرية قال فقضى في ذلك
أن يأخذ الأول امرأته فهو أحق بها ويأخذ السيد سريته وولدها ويأخذ هرثما من ثمن الولد
قال وجه في هذا الخبر أحد شيئين أحدهما أنه إذا تزوجت السرية بتغير إذن من كان يرثها
لو صرحت مولاها فإن ولدها يكون رقا له فلا كان المولى الأول باقيا كما نواف قال والوجه الثاني
أن يكون تزوجها على ظاهر الحرية ولم يعلم بخيلة امرأها ولم يثبت عنده بيعة باعها حره فإنه يلزمه
ثمن الولد على ما تقدم في الخبر الأول **وأما ما رواه محمد بن قيس بالأسناد الأول عن أبي جعفر عليه السلام**
قال قضى على علي بن السلام في وليدة تباعها ابن سيدها أو بوه غائب فاشترها رجل فولدت منه غلاما
ثم قدم سيدها الأول فخاصم سيدها الآخر فقال هذه وليدة في بيعها ابني فخير في فقال خذ
وليدتك وبينهما فاشدء المشتري فقال خذ ابنة يعقوب ابن الذي باعك الوليدة فحق يقدر لك
ما باعك فلما أخذ البيع الابن قال أبو اسفل بن أبي قال لا والله لا أرسل ابني خق ترسل ابني فلما رأى
ذلك سيدها الوليدة قال الأول جازي بيع ابنة قال وجه في هذا الخبر أنه إنما امره أن يتعلق بالولد البائع
لأنه يلزم الدار له الولد ويجب عليه أن يهرم له صاحبها حتى يضمن الولد فيفك ولول المشتري منه بوه
عليه فلا فصل فذلك أحسن الأببيع لأن فصيله لا يباع إلا بالحر أو بفصل ذلك كله يعلم أن يسترق ولده
الآخر إلا جرح لده طامنا الوجه فيه ما قلناه **باب** أن المولود إذا كان متزوجا لم يكن حرا كان المطلق
بيده **الحسين بن سعيد** عن محمد بن الفضيل عن عبد صالح عليه السلام قال طلاق العبد
أن تزوج امرأة أخرى أو تزوج وليدة قوم آخرين إلى العبد ولأنه تزوج وليدة مولا كان الذي يفرق بينهما

ان شاء وان شاء تزعمها بغير طلاق **الحسين بن سعيد** عن محمد بن الفضيل عن ابي اصباح الكنا
 عن ابي عبد الله انه قال اذا كان العبد وامرأته لرجل احدهما المولى يأخذها اذا شاء واذا شاء
 ردها وقال لا يجوز طلاق العبد اذا كان هو وامرأته لرجل واحد لان يكون العبد لرجل والمرأة لرجل
 فتزوجها باذن مولاها واذن مولاها فان طلق وهو عبد المنزلة فطلاقه جائز **فاما** ما رواه محمد بن علي
 بن محبوب عن العباس بن معروف عن حماد بن عيسى عن حريز عن ابن اذينة عن بكير بن اعين وبيد بن مغيرة
 الجعفي عن ابي جعفر ابي عبد الله عليه السلام انها قال في العبد المملوك ليس له طلاق الا باذن مولاها فلا دين في
 الخبرين الاولين لان قوله ليس له طلاق الا باذن مولاها يحتمل ان يكون المراد به اذا كان زوجته امته مولاها
 دون ان يكون حرة او امته لغير مولاها وقد تضمن تفصيل ذلك الخبرين الاولين فلا خفاء **واما**
 ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال
 قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يزوج جاريته من رجل حر او عبد الله ان ينزعها بغير طلاق قال نعم
 هي جارية ينزعها متى شاء **واما** ما رواه الحسين بن سعيد عن الفضل بن سويد عن موسى بن بكر عن محمد
 بن علي عن ابي الحسن عليه السلام قال اذا تزوج المملوك حرة فلولي ان يفرق بينهما وان تزوج حرة فله ان
 يفرق بينهما فلا ينفقان ايضا ما قدمناه لان قوله عليه السلام لان ينزعها بغير طلاق في الخبرين الاولين مقيد بانه
 وان يفرق بينهما في الخبر الثاني ليس في ذلك حرج في ملكه او العبد في ملكه واذا لم يكن ذلك في ظاهره جازما
 ان لذلك بان بيعها او بيعه فيكون بيعه لها فترقا بينهما على ما سننيتنه في باب مفرد **والذي يدل على**
 ذلك ههنا ما رواه الحسين بن سعيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 الرجل عبد امتة فرق بينهما اذا شاء قال سألته عن الرجل يزوج امته من رجل حر او عبد لغيره اخبرني انه ان
 ينزعها منه قال لا الا ان يبيعها فان باعها فاشترها ان يفرق بينهما فرق بينهما **واما** ما رواه
 الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسمعيل بن عمار عن ابي ابراهيم عليه السلام قال سألته عن رجل كانت
 له جارية فتزوجها من رجل اخر يدين بطلاقها فقال يدين بولاها وذلك لانه ينزعها وهو يعلم انه كذلك
 فيمثل هذا الخبر ايضا ما قدمناه من انه اراد بقوله يدين بولاها بطلاقها يعني ببيعها فيكون بيعها كالطلاق وقد
 ان يطلق على ذلك لفظ الطلاق مجازا لانه سبب الفرقه كما ان الطلاق كذلك **والذي يدل على ذلك** ما رواه
 الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم قال قال ابي عبد الله عليه السلام طلاق الامتة يبيحها
 ويحتمل ايضا ان يكون المراد بقوله من رجل اخر اذا كان ذلك الرجل ايضا عبدا وليس في الخبرين ان يكون عبدا وادا
 احتل ذلك جازا لم يفرق بينهما وقد تقدم ذلك **ونريد** بيان ما رواه علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله

حفص بن الجعفي عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا كانت لرجل أمة تزوجها مملوكة ففريق بينهما إذا شاء
 وبيع بينهما إذا شاء **الكسبي** بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حمزة عن محمد بن مسلم قال سألت
 أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أنكح أمة من رجل أفريق بينهما إذا شاء فقال إن كان مملوكة فليفريق بينهما
 إذا شاء إن شاء الله تعالى يقول عبد المملوك لا يقد على شيء خلد للعبد شيء من الأمر إن كان زوجه مملوكة فإن
 طلاقها صفتها ومقتلها يضران يكون المراد إذا كان مولى الجارية فقد شرط على الزوج عند عقد النكاح أن
 يبيده الطلاق لأن ذلك جائز في الأما **ويل** على ذلك ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن أحمد قال
 كتب إليه الريان بن شعيب رجل أراد أن يزوجه مملوكة خرا وشرط عليه أنه متى شاء يفريق بينهما يجوز ذلك
 له جعلت قدامك أم لا فكتب نعم **باب** إن بيع الأمة طلاقا **محمد** بن يعقوب عن علي بن إبراهيم
 عن أبيه عن ابن ذينة عن بكير بن أعين وبرد الجعفي عن أبي جعفر أبي عبد الله عليه السلام قال من اشترى
 مملوكة لها زوج فإن بيعها طلاقا إن شاء المشتري ففريق بينهما وإن شاء تركها على كاسما عنه عن محمد
 بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن القلاء عن محمد بن مسلم عن أحمد بن عليهما السلام قال طلاق الأمة يبيها
 أو يبيع زوجهما وقال في الرجل يزوجه أمة رجلا آخر ثم يبيعها قال هو فراق ما بينهما إلا أن يشاء المشتري
 أن يدعها **الكسبي** بن سعيد عن القسم عن علي بن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
 عن رجل أنكح أمة حرا أو عبدا قوم آخرين قال ليس له أن ينزعها فإن باعها فشاها الذي اشتراها أن
 ينزعها من الرجل فعل **فاما** ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أيوب بن نوح عن صفوان عن سالم
 أبي الفضل عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يبتاع الجارية
 ولها زوج حر قال لا يجمل لأحد أن يبيعها حتى يطلقها نزعها الحر قال الوجه في هذا الخبر أن نزعها على
 أن لا يرضى بذلك المشتري لم يجمل لأحد حتى يطلقها الحر على ما حصل في الأخبار المتقدم **باب**
 من تزوج أمة على حرة بغيرها كان عليه أن يشترى الحرة **وفى** عن أحمد بن هودبة عن إبراهيم بن اسحق
 النخعي عن أبي عبد الله بن حماد عن حذيفة بن منصور قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل
 تزوج أمة على حرة لم يستأذنها قال أفريق بينهما قال قلت عليه د ب قال نعم اثني عشر موطأ ونصف
 ثمن حد الزاني وهو صدق في رواية أخرى أن عليه الحد ينبغي أن يحلخ إلى على هذا الخبر الذي تضمن
 بيان مفصلا **باب** أن الرجل يعتق أمة ويصنع عتقا صديقها على **علي** بن الحسن عن محمد بن
 عبد الله عن الحسن بن علي عن العلاء القلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا جمل ثلثه
 أن يعتق جارية ويتزوجها ويجعل صداقها عتقا ففريق عنها **عن** عن محمد بن أحمد بن أبي الحسن عن

التفريق

فإن الرجل يعتق أمة ويجعل عتقها صداقا

١١٣

عن عبد الله بن بكير عن عبيد بن زرارته عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له رجل قال لجارية
اعتقتك واجعل عتقك مهرًا قال فقال جازي عنك عن الحسن بن علي عن يوسف عن مشيخي الحنابلة عن
جابر عن أبي عبد الله عليه السلام أن عليا عليه السلام كان يقول إن شاء الرجل اعتق أم ولد فهو جعل
مهرها عتقها **فأما ما رواه محمد بن آدم عن الرضا عليه السلام في الرجل يقول لجارية قد اعتقتك**
وجعلت صداقك عتقك قال جاز العتق ولا امرأ بها أن شأنت زوجته نفسها وإن شاءت
لم تفعل فإن زوجته نفسها فأحب أن يعطيها شيئًا فلا ينفق إلا خبارًا أولًا لأنه إنما يكون الخيال بها
إذا بدأ في اللفظ بالعتق قبل التزويج فإنه يعضو العتق وتكون هي مخيرة في العقد وإنما ينبغي أن يبدأ
بالتزويج ويجعل المهر العتق ليصير العقد يعضو التزويج الذي يدل على هذا التفصيل ما رواه علي بن
جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال سألت عن رجل قال أمة اعتقتك وجعلت عتقك
مهرًا فقال اعتقت وهي بالخيار إن شاءت تزوجت وإن شأنت فلا فإن تزوجته فليعطها مهرًا
إن قال قلت تزوجتك وجعلت مهرًا عتقك فإن النكاح واقع ولا يعطيها شيئًا الذي يؤكد ما قلنا
أو لا من أن ذلك جائز ما رواه الحسن بن محبوب عن يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام
في رجل اعتق أمة له وجعل عتقها صداقًا ثم طلقها قبل أن يدخل بها قال ليستسعيها في نصف
قيمتها فإن أبت كان لها يوم وليلة يوم من الخدمة قال وإن كان لها ولداً من غيرها نصف قيمتها وعتقت
علي بن الحسن عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عن رجل عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في
الرجل يعتق جارية ويقول لها عتقك مهرًا ثم يطلقها قبل أن يدخل بها قال يرجع نصفها ما رواه
ليستسعيها في النصف الآخر الحسن بن محبوب عن نعيم بن إبراهيم عن عباد بن كاهن عن أبي بصير
قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل اعتق أم ولد له وجعل عتقها صداقًا ثم طلقها قبل أن يدخل بها
قال يرهن عليها أن ليستسعي في نصف قيمتها فإن أبت هي نصفها رهن ونصفها عتق الحسن بن محبوب
بن سعيد عن فضالة عن ابن عن عبد الواح بن أبي عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن الرجل تكون له أمة فيريد أن يعتقها ويتزوجها يجعل عتقها مهرها أو يعتقها ثم يصدرها
منه عتقًا وكما تعتد أن يعتقها هل يجوز له أن يكسرها بغير مهر ثم يعتد من غيره فقال يجعل عتقها صداقًا
إن شاء طن شاء يعتقها ثم أحدها فإن كان عتقها صداقًا فما لا يعتد ولا يجوز أن يكسرها إذا اعتقها
الأمير ولا يطأ الرجل المرأة إذا تزوجها حتى يجعل لها شيئًا وإن كان مهرها **باب** ما يحرم جارية
الأمير من جارية الأمير **باب** الزواري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة

بن هاشم وابو دهاط عن صفوان عن عيسى بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال ادنى ما يحرم به الوليد
 تكون عند الرجل على ولد اذا مسها او جردها **عنه** عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة
 عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون عنده اجمارية فيكشفه
 فيراها او يجرها ولا ينيد على ذلك قال لا تحل لابنه **الحسن** بن محمد بن سماعة عن صالح وعيسى بن
 هاشم عن ثابت بن شريم عن داود الاوزاعي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سلكت عن رجل اشترى
 جارية فقبلها قال تحرم على ولده وقال ان جردها في حرام على ولده **فاما** ما رواه ابو ذر عن
 حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن ابي حمزة عن علي بن يقطين عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن الرجل يقبل اجمارية تباشرها من غير جماع داخل او خارج التحل لابنه او لبيه قال لا بأس قالوا وجه
 هذا الخبر ان تحل له اذا تابشرها او مسها من غير شهوة والاخبار الاولى محمولة على من يجرها
 او ينظر منها الى ما يحرم على غيره طلبا للشهوة فان ذلك يحرم على الاب والابن الذي يدل على ذلك
 ما رواه الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون عنده اجمارية
 يجرها وينظر الى جسد ها فنظر شهوة ونظر منها الى ما يحرم على غيره هل تحل لبيه وان فعل ذلك
 ابوه هل يحل لابنه قال لا فانظر اليها فنظر شهوة ونظر منها الى ما يحرم على غيره لم تحل لابنه وان فعل ذلك
 الابن لم تحل لبيه **ويذكر** ذلك بيان ما رواه الصفار عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سألت عن ادنى ما اذا فعل الرجل والمرأة لا تحل لبيه ولا لابنه قال لا تحل لبيها شهوة ظاهرة او باطنة
 ما يشبه متسر الفرجين **باب** ما يحل للمملوك من النساء بالعقد **الحسين** بن سعيد
 عن محمد بن الفضيل قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن المملوك كم يحل له من النساء فقال لا يحل له اثنتان
 ويكتسري ما شاء اذا اذن له مولاه **عنه** عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكوفي قال سألت
 ابا عبد الله عليه السلام عن المملوك كم يحل له من النساء قال امرأتين **عنه** عن النضر بن سويد عن
 بن بكوع عن زيارته عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يجمع المملوك من النساء اكثر من امرأتين **عنه** عن
 عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن المملوك كم يحل له من النساء فقال امرأتان قال الشيخ رحمه الله
 هذه الاخبار عامة في انه لا يجوز لها ان يعقد على اكثر من امرأتين وينبغي ان يخصها بان يقول لا يجوز
 لان يعقد على اكثر من حرتين فاما الاماء فانه يجوز له ان يعقد على اربع منهن **والذي يدل على ذلك**
 ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام
 قال سألت عن العبد يتزوج اربع حرائر قال لا ولكن يتزوج حرتين وان شاء يتزوج اربع اماء

عنه عن صفوان عن عبد الله بن مسكان عن الحسين بن زباد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لست
عن المملوك ما يحل له من النساء قال حريتين او اربع اما قال لا بأس ان ياذن له مولا فيشتري من ماله
ان كان له مال جاريتا وجواري يطأهن ورقيقه **عنه** عن القسم بن عروة عن ابن بكير عن
زرارة عن احدهما عليهما السلام قال سألت عن المملوك كم يحل له ان يتزوج قال حريتين او اربع اما و
قال لا بأس ان كان في يده مال كان ماذوناً له في التجارة ان يشتري ما يشاء من الجواري ويطأهن
الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال
لا بأس ان ياذن الرجل للملوكة ان يشتري من ماله ان كان له جاريتا وجواري يطأهن ورقيقه
حلل وقال يحل للعبد ان ينكح حريتين وقال ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله وفي رواية
اخرى يتزوج العبد بحريتين او اربع اما ما وامتين وحرّة **باب** ان الرجل اذا زوج مملوكة عبدة
كان الطلاق بيده ومضى طلق المملوك لم يقع طلاقه **الحسين** بن سعيد عن ابن ابي عمير عن
ابن اذينة عن زرارة عن ابي جعفر ابي عبد الله عليه السلام قال المملوك لا يجوز طلاقه ولا كاحه الا
باذن سيده قلت فان السيد كان نرجسه بيده من الطلاق قال بيد السيد ضرب الله مثلاً عبداً
مملوكاً لا يقدر على شيء ليس الطلاق بيده **عنه** عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي ابيهم
عليه السلام قال سألت عن الرجل يزوج عبدة امته ثم يبدل فيزوجها منه بطيبة نفسا يكون
ذلك طلاقاً من العبد فقال نعم لان طلاق المولى هو طلاقها فلا طلاق للعبد الا باذن مولا **احمد**
بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابيان بن يحيى عن شعيب بن عقر قوفى عن ابي عبد الله عليه السلام قال
سئل وانا عنده اسمع عن طلاق العبد قال ليس طلاق ولا نكاح اما تسمع الله تعالى يقول
عبد مملوك لا يقدر على شيء قال لا يقدر على طلاق ولا على نكاح الا باذن مولا قال الشيخ رحمه الله
هذا الخبر والخبر الاول وان كانا عامين في انه لا يملك الطلاق فانا خصصناها بانها اذا كان
متزوجاً بامته مولا لا نأخذ بيننا في الباب الذي تقدم انه ان كان متزوجاً بامته غير مولا
او بحرة فان طلاقه واقع وقد دل على ذلك الخبر الثاني من هذا الباب فادخلنا ذلك خصصناها
كما ذكرناه **قائماً** ما رواه الصنفار عن محمد بن عيسى عن علي بن سليمان قال كتبت اليه جعلت فداك
رجل له غلام وجارية تزوج غلامه جارية ثم وقع عليهها سيدها هل يجب ذلك شيء قال لا ينبغي له
ان يعسرها حتى يطلقها الغلام قلنا في الخبر الاول من انه اذا كانا جميعاً مملوكين لمكان التفرقة
اليه لانهما ممنوعون وطئهما ما دامت في حال العبد قبل ان يفق بينهما لان ذلك لا يجوز وانما يجوز له

ذلك اذا فرق بينهما واعتدت منه عدة الامه للطلاق في ان يبيها او يكون قوله حق يطلقها الغلام معناه
تبين منه وتصير في حكم الطلاق لمن يصح منه الطلاق وذلك ان يكون بالفرق الذي قلناه والذي يدل
على ان طلاقه واقع اذا كان متزوجا بامه غيره وكلاهما او بغيرهما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد
عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال المولود اذا كان تحت ملوكه فطلقها ثم اعتقها
صاحبها كانت عنده على احدى فكلوا ان طلاقه واقع على بعض الوجوه التي فكرناها كانت عندها على التطبيقين
على كانت او لا لانه على ذلك الوجه لا يملك طلاقا يصح منه ايقاعه ويدل على ذلك ايضا ما رواه علي بن
اسماعيل الليثي عن الحسن بن علي بن فضال عن الفضل بن صالح عن ابي اسحاق المرادي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن العبد هل يجوز طلاقه فقال ان كانت امته فلان الله تعالى يقول عبد املاك لا يقدر على شيء وان كانت
امه قوم اخرين او حرة جاز طلاقه **باب** الامه تزوج بغير اذن مولاه اي شيء يكون حكم الولد
علي بن الحسن بن فضال عن عبد الرحمن بن سنان عن محمد بن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام
قال قضى علي عليه السلام في امرأة انت قوما فخرتها حرة فزوجها احدهم واصلها صداق الحرة ثم جاء
سيدها فقال ترد اليه وولدها عبيد **قوله** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن
بن ابراهيم عن ابيه جميعا عن ابن محبوب عن العباس بن الوليد عن الوليد بن جبير عن ابي عبد الله عليه السلام في
رجل تزوج امرأته حرة فوجدها امه ولست نفسها له قال ان كان الذي زوجها اياها من غير مواليها فالنكاح
فاسد قلت كيف يصنع بالمهر الذي اخذت منه قال ان وجد ما اعطاها شيئا فليأخذ وان لم يجد شيئا فلا
عليها وان كان زوجها اياها ولي لها ان تجع على ليها بما اخذت منه لمواليها على شريطة ثمنها ان كانت بكرا وان كانت
غير بكر نصف عشقتهما بما استحل من فرجها قال وتعد من عدة الامه متقلت فان جأت بولد قال ولدا
منه احرا اذا كان النكاح بغير اذن المولى فهذا الخبر يحتمل وجها اولها ان يكون ذلك الكرا وتجب
لاخباره من كونه احرا او كانه قال كيف يكون احرا او النكاح بغير اذن المولى والثاني ان يكون الذي
تزوجها قد شهد عند شاهدان بانها حرة فيكون ولدها احرا **قوله** علي بن الحسن بن فضال عن احمد بن محمد بن
يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن اخيه الحسن بن ذريح عن سماعة قال سألته
عن مملوكه قوم انت غير قبيلتها فخرتها حرة فزوجها رجل فمطلت له قال ان طلاقه مملوكه لان
يقيم البيعة انه شهد لها شاهدان بانها حرة فان يملك ولد حرة فزوجها احرا **قوله** الحسين بن سعيد
عن عبد الله بن يحيى عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام انه سألته عن مملوكه فخرتها حرة فزوجها رجل فمطلت له
قبيلة غير قبيلتها فادعت انها حرة فوجب عليها رجل فزوجها فطلقها مولاهما بعد ذلك وقد ولدت

اولاد افغان ان اقام البيت الزوج على انه تزوجها على انها حرة اعتق ولدها وذهب بامتهم وان لم يقيم
 البيت اوجع ظمرا واسترق ولده والوجه الثالث ان يكون المراد بامتهم يكون مولدا اذا لم يولد له مولد
 ثمة لا ولد **يدل** على ان المصاروة البزوفري عن احمد بن ادريس عن احمد بن محمد عن ابى ايوب عن سطة
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن مملوكة اتت قومها فزعمت انها حرة فتزوجها رجل منهم فولد لها ولدا ثم
 ان مولاهما اتاهم فقام عندهم البيت انها مملوكة واقرت لجانة بذلك فقال يتدفع الى مولاهما وولده
 وعلى مولاهما ان يدفع ولدهما الى ابيه بقيته يوم يصير اليه قلت فان لم يكن لابيها الاخذ ابنه به قال يبيع
 ابوه في نفسه حتى يوفيه ويأخذ ولده قلت فان ابى الا ان يبيع في ثمن ابنته الا فعل الامام ان يفتدي به
فيما ولد **عنه** عن احمد بن ادريس عن احمد بن محمد عن عبد الرحمن بن ابى نجران عن عاصم بن حميد
 عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ظن اهلها انه قد مات او قتل فنكحها امرأته وتزوجت سرية
 فولدت كل واحد منهما من زوجها ثم جاء الزوج الاول وجاءه مولى السرية ففرض في ذلك ان ياخذ
 الاول امرأته فهو احق بها واخذ السيد سريته وولدها الا ان ياخذ منها من الثمن ثم الولد **فاما**
 هار رايحي بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن محمد بن سنان عن اسمعيل بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قلت لابي رجل كان يرى امرأة تدخل الى قوم وتخرج فسال عنها فقيل لها انها متهم واسمها فلانة فقال
 لهم زوجوني فلانة فلما تزوجوه عرفوها على انها امه غيرهم قال هي ولدها المولاها قلت فجاء اليهم فخطبهم
 ان يزوجوه من انفسهم فزوجوه من غيرهم وهو يرى انها من انفسهم فمروا بعد ما ولدها انها امه
 فقال الولد له وهم ضامنون لقيمة الولد على تجارية فاقض من صدق هذا الخبر انه اذا قال لهم زوجوني
 فلانة مع اعتقادها انها متهم بمقتل شيئين احدهما ان يكونوا اشترطوا ان يكون الكواثر قائما فلما
 انكشف انها كانت لغيرهم كانت تجارية واولادها اولادها كوجه الثاني انه سألهم تزويجها منه
 ولم يسألهم هل هي متهم امه غيرهم فزوجوه ظنا منهم انه قد استاذن صاحبها في تزويجها فلما تبين
 بعد ذلك انه لم يستاذن كان ولدها مولاها ويكون ما تضمن الخبر من قوله انه قيل انها امتهم
 قولهم من غيرهم لا متهم فلا جعل ذلك باسترق ولدها لانه علم انها امه ولا يعلم واليهما على التحقيق فتزوج
 اليه لم يكن الاولاد احبارا وما تضمن الخبر من خطب اليهم لينزعهم من انفسهم فزوجوه امته غيرهم
 فلما انكشف كانوا ضامنين لولي تجارية قيمة الولد ولم يلزم الزوج شيء لانه ظن انها متهم وانما حرة
 وانما دلسوها عليه ففهموا بذلك ثم الولد **باب** انه لا يجوز العقد على الاماء الا باذن مواليهن
الحسين بن سعيد عن القسم بن محمد بن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام

عن نكاح الامة قال لا يصح نكاح الامة الا باذن مولاهما **احمل** بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن
ابن نصر عن داود بن الحصين عن ابي العباس النعنع قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يتزوج المرأة
بغير علم اهلها قال هو زنا ان الله تعالى يقول فانكحهن باذن اهلهن **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن
عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن علي بن المغيرة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
يتنكح بامته امرأته بغير اذنها قال لا بأس به **عنه** عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن داود بن فرقد
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل يتزوج بامته بغير اذن مولاهما فقال ان كانت المرأة
فتم وان كانت لرجل **فاحمل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة
عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بان يتنكح الرجل بامته المرأة فاما امته الرجل فلا يتنكح بها الا باصر
بكرته من بين هذه الاخبار والاخبار الاولى لان هذه الاخبار الاصل فيها واحد وهو سيف بن
عميرة فتارة يروي عن علي بن المغيرة عن ابي عبد الله عليه السلام وتارة عن داود بن فرقد وتارة عن
ابي عبد الله عليه السلام بلا واسطة ومع ذلك فالأخبار الاولى مطابقة لقول الله تعالى قال الله
عز وجل فانكحهن باذن اهلهن وذلك عام في النساء والرجال وهذه الاخبار مخالفة لذلك
فينبغي ان يكون العمل بها اولى ويمكن تسليمها ان يخص الاخبار الاولى بهذه الاخبار فيعمل بهذه الاخبار
على جواز ذلك في عقد المتعده من الدوام والاخبار الاولى ينحصر ما بدلك لئلا يتناقض الاخبار

ابواب المهور باب انه يجوز الدخول بالمرأة وان لم يقدم لها مهرها **علي بن الحسن**

بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن عبد الحميد الطائي قال قلت
لابي عبد الله عليه السلام اتزوج المرأة وادخل بها ولا اعطيها شيئا فقال نعم يكون دينها عليك **فاما**
ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن علي بن النعمان عن سويد القلاء عن ايوب بن الحر عن ابي بصير
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا تزوج الرجل المرأة فلا يحل له فرجها حتى يسوق اليها شيئا درهم او فوقه
او هدية من سوق او غيره **فان** الرواية محمولة على ضرب من الاستحباب دون الفرض الايجاب

باب ان الرجل اذا سمى المهر دخل المرأة قبل ان يعطيها مهرها كان دينها **علي بن الحسن**

بن فضال عن محمد بن علي بن محمد بن اسمعيل بن زبيح عن منصور بن رزج عن عبد الحميد بن عواض قال

قلت لابي عبد الله عليه السلام المرأة تزوجها يصح لي ان واقعتها ولم انقدها من مهرها شيئا
قال نعم انما هو دين عليك **فاحمل** بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن محمد بن زياد عن ابي ابراهيم عليه السلام

جميعا عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال قلت لابي الحسن عليه السلام الرجل يتزوج المرأة على المصداق

بن حازم

المعلوم قد دخل بها قبل ان يعطيها فقال يقدم اليها ما قل وكثر الا ان يكون له وفاء من عرض ان يحدث به لها وفا
حدث ادى عنه فلا بأس **عنه** عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن عبد الحميد بن عواض **عواض**
الطائي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة ولا يكون عندهما يعطيها فدخل بها
قال لا بأس انما هو دين عليه لها **عجل** بن احمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن
عمر بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن علي عليه السلام ان امرأة اتته برجل قد تزوجها ودخل بها
وسمى لها مهرا وسمى لمهرها اجلا فقال له عليه السلام لا اجل لك في مهرها اذا دخلت بها فاد اليها حقها
عجل بن علي بن محبوب عن الحسن بن علي عن عبد الحميد الطائي عن عبد الخالق قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة فيدخل بها قبل ان يعطيها شيئا قال هو دين عليه **فاما ما رواه**
الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن أبي عبيدة وعن الفضيل عن أبي جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة
فدخل بها فولد لها ثم مات عنها فادعت شيئا من مهرها على ورثة زوجها فجأت تطلبه منهم وتطلب
الميراث قال فقال لما الميراث فلها ان تطلبه واما الصداق فان الذي اخذت من الزوج قبل ان تدخل
عليه فهو الذي حل للزوج به فرجها قليلا كان او كثيرا اذا هي قبضته منه وقبلته ودخلت عليه فلا شيء لها
بعد ذلك **وما رواه** محمد بن يعقوب عن أبي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن عبد الرحمن
بن الحجاج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل والمرأة يملكان جميعا فتاتي ورثة المرأة فتدعون
على ورثة الرجل الصداق فقال وقد هلكا وقسم الميراث فقلت نعم فقال ليس لهم شيء قلت فان كانت المرأة
حية فجأت بعد موت زوجها تدعي صداقا فقال لا شيء لها وقد اقامت معه مقرة حتى هلك زوجها
فقلت ولن ماتت وهو حي فجأوا ورثها يطالبونه بصداقها قال قد اقامت حتى ماتت لا تطلبه فقلت
نعم فقال لا شيء لها قلت فان طلقها فجأت تطلب صداقا فقال قد اقامت لا تطلبه حتى طلقها لا شيء لها قلت
متى طلقها الذي اذا طلبته لم يكن لها قال اذا هديت اليه دخلت بينه وطلبت بعد ذلك فلا شيء لها
انه كثير لها ان يستخلف بالله ما لها قبله من صداقها قليل ولا كثير **عجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى
عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يدخل
بالمرأة ثم تدعي عليه مهرها فقال اذا دخل بها فقد هدم العاجل **عنه** عن عدة من اصحابنا عن سهل
بن زياد عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يتزوج المرأة ويدخلها
ثم تدعي عليه مهرها فقال اذا دخل عليها فقد هدم العاجل وليس شيء من هذه الاخبار ما ينافي بما ذكرناه لان
جميعها ما يتضمن ان المرأة تدعي المهر كذلك ورثتها ونحن لم نقل ان يدعوها يعطى المهر بل يحتاج الى بينة ومتى لم يكن

معها غير دعواها فليس اشى حسب ما تضمنته هذه الاخبار وانما يوجب مهرها بعد قيام البينة والذي يدل
على انه يجب عليها البينة ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن عبد الحميد عن
ابي جميلة عن الحسن بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا دخل الرجل بامرأة ثم ادعت المهر وقال
قد اعطيتك فعليها البينة وعليها البين ولو كان الامر على ما ذهب اليه بعض اصحابنا من انه اذا دخل بها
هدم الصداق لم يكن لقوله عليها بينة وعليه يمين معقولة الدخول قد اسقط الحق فلا وجه لاقامة
البينة ولا لليمين ويحتمل ان يكون الوجه في تلك الاخبار انه اذا لم يسم مهر معين وقد ساق اليها شيئا فان
يكون ذلك مهرها ولا يكون لها بعد ذلك شيء وليس شيء منها انه كان يسمى مهر معين **باب** على ذلك ما رواه
الفضل بن يسار في الخبر المتقدم من قوله اذا اخذته قبل ان يدخل بها وهو الذي حل له به فرجها وليس
بعد ذلك شيء فتنبه بذلك على ما قلناه من ان لم يكن فرض لها صداق معين **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن
يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن الفضل بن عمر قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام فقلت لا خبر
عن مهر المرأة الذي يجوز للمؤمن ان يجوز له قال فقال السنة المحمديّة خمسمائة درهم فمن زاد على ذلك ردّه الى
السنة ولا شيء عليه اكثر من الخمس ثم درهم فان اعطاها من الخمس ثم درهم دهرها او اكثر من ذلك فدخل بها
فلا شيء عليه قل قلت فان طلقها بعد ما دخل بها قال لا شيء عليه انما كان شرطها خمسمائة درهم فلما ان دخل بها
قبل ان يستوفي صداقها هدم الصداق ولا شيء عليها واعطاه ما اخذت من قبل ان يدخل بها فادّاه اطلب
بعد ذلك في حياة منه او بعد موته فلا شيء لها **فأقول** ما في هذا الخبر انه لم يرو عنه غير محمد بن سنان
عن الفضل بن عمر عن محمد بن سنان مطعون عليه ضعيف جدا وما يتخص بروايته ولا يشترك فيه غيره ولا يعمل عليه
على ان الخبر يتضمن ان المهر لا يزيد على خمسمائة درهم معقولة الى خمسمائة وهذا ايضا قد بينا في كتابنا
لكبير خلافه وقلت ان المهر هو ما تراضيا عليه قليل كان او كثيرا الذي يكشف عن ذلك من انه لا يرد
الى خمسمائة اذا ذكر اكثر منه ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن محمد بن يحيى عن محمد
بن محمد جميعا عن الوشاء عن الرضا عليه السلام قال سمعت يقول لو ان رجلا تزوج امرأة وجعل مهرها عشرين
الفا وجعل لايتها عشرة الف كان المهر جائزا والذي جعل لايتها فاسدا على ان قوله في الخبر فان اعطاها من
الخمسائة درهم دهرها فلا شيء عليه بعد ذلك ولا اورثتها فليصح انه ليس عليه شيء بعد ان يكون فرض لها
وسماه معين ويجوز ان يكون المراد به ان اعطاها من الخمسمائة الذي هو السنة في المهر وهو ما استباح
بذلك فرجها فليس عليه ذلك شيء ولا اورثتها وهذا مما قد بينا جوازه وعلى هذا الوجه تسام الاخبار
كلها ولا تتناقض **باب** انما اذا دخل المرأة ولم يسم لها مهر كان لها مهر مثل مهر **محمد بن يعقوب**

عن جريد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن ابان بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال قال أبو عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً ثم دخل بها قال لها صداق نسائها **علي** بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن ابان بن عثمان عن منصور بن حازم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام لرجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً قال لا شيء لها من الصداق فان كان دخل بها فلها مهر نسائها **الحسين** بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال سألت عن رجل تزوج امرأة فدخل بها ولم يفرض لها مهرًا ثم طلقها فقال لها مهر مثل مهر نسائها **ما رواه** الصنفار عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن **عيسى** بن عبد الله الأشعري عن محمد بن جهم عن ابن بن عثمان عن أبي بصير قال سألت عن رجل تزوج امرأة فمهران يسمى صداقاً حتى خل بها قال السنة خمس مائة درهم **عنه** عن محمد بن عيسى عن عثمان بن عيسى عن أسامة بن حفص وكان قوماً لا يوجبون مهرًا قال قلت له رجل تزوج امرأة ولم يسم مهرًا وكان في الكلام أن تزوج علياً بالله سنة تبييه صلى الله عليه وآله فمهرها أو إذا كان بدخل بها فما لها من مهر السنة قال قلت يقولون أهلها مهر نسائها قال فقال هو مهر السنة وكل ما قلت لك شيئاً قال مهر السنة قلنا في الأخبار الأولى لأن الوجه في الخبر الأول أن نقول أن مهر المثل لا يجاوز مهر السنة الذي هو الخمسمائة درهم إذا حصل هناك دخول من غير تعيين للمهر فيكون الخبر مبنيًا لأجل أن الأخبار الأولى وأما الخبر الثاني فليس فيه دخل بها ولا يمنع أن يكون الولد بذلك الأخبار عن غاية ما يجب من مهر السنة فان ذلك هو المستحب وان لا يجب متابعة أهلها في إيجاب مهر المثل والتعيين لذلك وعلى هذا الوجه كاتنا في بين الأخبار **باب ما يوجب المهر كاملاً** **الحسن** بن فضال عن محمد بن الوليد عن يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول لا يوجب المهر الا الوقع في الفرج **عنه** عن محمد بن عبد الله بن زائدة عن الحسين بن علي عن العلاء عن محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عليه السلام متى يجب إيجاب المهر فقال إذا دخل بها **عنه** عن الزيات عن ابن أبي عمير وأحمد بن الحسن عن هرون بن مسلم عن ابن أبي عمير عن حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام متى يجب إيجاب المهر قال إذا دخل بها **عنه** عن علي بن إسباط عن علاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل والمرأة متى يجب عليهما الغسل قال إذا دخلها فوجب الغسل والمهر **ما رواه** علي بن الحسن بن فضال عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا تزوج الرجل المرأة ثم خلى بها فاعاق عليها بابا وأخى سترًا ثم طلقها فقد وجب الصداق وخلاؤها **ما رواه** الصنفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كليب عن اسحق بن عمار عن جعفر بن أبيه عليه السلام أن علياً عليه السلام كان يقول من أجاف من الرجال على أهله باباً ولم يرض

ما رواه في كتابنا من حديث
أبي عبد الله عليه السلام

أغلق

صدقتها
صدقتها

اذا دخلت
محلن

سترا فقد وجب عليه الصداق فالوجه في هذين الخبرين ان فحلها على انما اذا كانا متقين بعد خلوقها وانكر
المواقعة فلا يصدقان على ذلك ويلزم الرجل المهر كاملا والمرأة العدة بظاهر الحال حتى كانا صادقين ولو كان
هناك طريق يمكن ان يعرف به صداقتهما فلا يوجب المهر الا الواقعة الذي يدل على ذلك ما رواه علي بن
الحسن بن فضال عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال فليس للرجل ان يتزوج المرأة فيرثي عليها وعليه السترا ويعلق الباب ثم يطلقها فقبل للمرأة اهل انا لا
فقول ما تاني وليس هو حل اتيه ما فيقول المأثقا قال فقال لا يصدقان وذلك انما تريد ان يدفع العدة
عن نفسها ويريد هو ان يدفع المهر الذي يدل على انه اذا كان هناك طريق يمكن ان يعلم به صداقتهما لم يعتبر في غير الجماع
ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل يتزوج جارية
لم تدرك الايام مع مثلهما او تزوج رتقا فادخلت عليه فطلقها ساعة ادخلت عليه قال هاتان ينظر اليه
من يوثق به من النساء فان كن كما دخلت عليه كان نصف الصداق الذي فرض له ولو اعدت عليها منه قال ان
مات الزوج عنهن قبل ان يطلق فان لها الميراث ونصف الصداق وعليهن العدة اربعة اشهر وحشوا
اما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن علي بن اسباط عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر
عليه السلام قال سألت عن المهر متى يجب قال اذا اخرجت الستور واجيف الباب وقال ان تزوجت امرأة في
حيوة ابي بن الحسين عليها السلام ومن نفسي فاقت اليها فزواني ابي فقال لا تفعل يا بني اتاها في هذا
المسافة وان ابنت الا ان افعل فلما دخلت عليها قد فت اليها بكسا كان على كرتها فذهبت في خرج
فقامت من مكانها فدخلت الستور واجافت الباب فقلت ما قد وجب لي من مهرها فذكر ما في هذا الخبر
ما قدمناه من الاختلاف ليس في الخبر انه وجب المهر ولا يمنع ان يكون اراه وجبا الذي تريد من
مصاحبتها على شيء ترضى به ولو كان في غير المهر لم يكن فيك الذي وجب المهر هو اخل الستور وخلوقها
بل لا يمنع ان يكون هو عليه السلام اوجب نفسه ذلك تبرعاً منه دون ان يكون ذلك واجبا ولا حل
والذي يدل على ذلك انه قد روي في هذه القضية تعيينها انه قال الرباوة علي بن الحسين عليها السلام
ليس الا نصف المهر فذلك لك على انه اذا كان اعطاها المهر كله فانما اعطاها تبرعا **روي** ذلك على
بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زرارة ومحمد بن اسحاق بن الحسن بن علي عن عبد الله بن
يكنى عن زرارة قال حدثني ابي جعفر عليه السلام انه اراد ان يتزوج امرأة قال فذكر ذلك لابي فخصيت وتزوجها
حتى اذا كان بعد ذلك ذرعتها فنظرت فلم اجد ما يجنبه فممت لا تصرف فبادرتني القائمة معها الباب لتعلقه
فقلت لا تغلبه لك الذي تريد فلما رجعت ابي فاخبرته بالامر كيف كان فقال انه ليس عليك الا نصف

باب من تزوج المرأة على حكمها في المهر

١٢٣

يعني نصف المهر وقال ذلك تزوجتها في ساعة حارة وروى علي بن مهزيار عن حماد بن عيسى عن الحسين بن
 المختار عن أبي بصير قال تزوج أبو جعفر عليه السلام امرأة فاعلق الباب فقال افتحوا ولكم ما سألتم
 فلما افتحوا صلحهم وكان ابن أبي عمير يقول إن الأحاديث قد اختلفت في ذلك والوجه في الجمع بينهما أن علي
 المحاكم أن يحكم بالظاهر في كل المهر كما إذا تزوجت امرأة لا يحل لها فيها بينا وبين الله أن يخذل
 إلا نصف المهر وهذا وجه حسن ولا ينافي ما قدمناه لأننا إذا وجدنا نصف المهر مع العلم بعدم الدخول
 ومع التمكن من صرفه ذلك فلما مع ارتفاع العلم وارتفاع التمكن فالقول ما قاله ابن أبي عمير
 الذي يؤكد ما ذكرناه أيضا ما رواه الصفار عن أحمد بن محمد بن إسحاق عن ظريف عن ثعلبة عن يونس
 بن يعقوب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فادخلت عليه وأغلق الباب فخرج
 الستة وقبل ولمس من غير أن يكون وصل إليها ثم طلقها بعد على تلك الحال قال لا شيء إلا نصف المهر
باب من تزوج المرأة على حكمها في المهر الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن هشام
 بن سالم عن الحسن بن زرارعة عن أبيه قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأة على حكمها
 فقال لا يجاوز حكمها مهر نسائها من ثلثي عشرة أوقية وثلاث خمسون درهما من الفضة
 قلت الآية أن تزوجها على حكمه ومضى قال ما حكم من شيء فهو جائز لها قليلا كان أو كثيرا قال
 كيف لم تزوجها عليه ولجرت حكمه عليها قال فقال لا يحكمها قبل أن يكون لها أن يجوزها سن رسول الله
 صلى الله عليه وآله تزوج علي بنائه فهدتها إلى السنة ولا تهاجم حكمته وجعلت إلام في المهر إليه وضمت
 بحكمه في ذلك فعليها أن تقبل حكمه قليلا كان أو كثيرا **علي بن شعيب** عن النبي عن الحسن بن محبوب
 عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة على حكمها أو على حكمه فماتت
 أو ماتت قبل أن يدخل بها فقال لها المنة والمهرات ولا مهر لها قال فان طلقها أو قلدت زوجها على حكمها
 لم يجاوز حكمها عن خمسمائة درهم فضة مهر نسائها رسول الله صلى الله عليه وآله **فأما ما رواه**
 الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب بن عقرقوف عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
 عن الرجل يفرض اليه صداق لمرأته فينقص عن صداق نسائها فقال يلحق بمهر نسائها فلا ينفى في الخبر الأول
 لأن هذه الرواية عمولة على نكاحها فوضعت اليه الصداق على أن يجعل مثل مهر نسائها فمضى قصر عن
 ذلك الحق به فأما إذا كان مطلقا كان الحكم ما تضمنه الخبر الأول فإن ما حكم به فهو جائز **باب**
 من عقد على امرأة بشرطها أن لا يتزوج عليها ولا يتنكر **علي بن محمد** عن محبوب عن محمد بن الحسين
 عن الحسين بن يوسف الأزدي عن عاصم بن حمير عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة

باب من عقد على امرأة وشرط لها ان لا يتزوج عليها
١٢٢

وشرط لها ان هو تزوج عليها امرأة او غيرها واتخذت عليها سرية في طالق ففقد في ذلك ان شرط الله
شرطه قبل شرطكم فان شئتم في لها بشرط وان شاء امسك واتخذت عليها ولو كسح عليها **علي** بن الحسن عن محمد بن
خالد الاصح عن عبد الله بن بكير عن زرارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان خويصا كانت تحت ابنة عمرا
فجعل لها ان لا يتزوج عليها ابدا في حياتها ولا بعد موتها على ان جعلت لها ان لا يتزوج بها بعد فجعل
عليها من الحج والهدى والنذور وكل مال يملكه في المساكن وكل مملوك لها حران كيف كل واحد منهما اصابه
ثم انه اتى ابا عبد الله عليه السلام وذكر له ذلك فقال ان لا يهاجران حقولا يملكان ذلك على ان لا نقول
الحق اذهب فتزوج وتشر فان ذلك ليس بشئ وليس عليك شئ ولا عليها وليس في ذلك الذي صنعتا بشئ فتشر
وولد له بعد ذلك اولاد **الحسين** بن سعيد عن القسم بن محمد عن الكاهلي قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل تزوج امرأة وشرط لها ان لا يتزوج عليها ورضيت ان ذلك هوها قال فقال
ابو عبد الله عليه السلام هذا شرط فاسد لا يكون النكاح الا على رهم او درهمين **فاما** ما رواه علي بن
الحسن بن فضال عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن منصور بن عيسى عن عبد صالح عليه السلام
قال قلت له ان رجلا من مواليك تزوج امرأة ثم طلقها فبانت منه فاراد ان يرابعها فابنت عليه ان
الله عليه ان لا يطلقها ولا يتزوج عليها فاعطاها ذلك ثم بدال في التزوج بعد ذلك فكيف يصنع قال بشر
ما صنع وما كان يديه ما يقع في قلبه بالليل والنهار قل له فكيف للمرأة في شرطها فان رسول الله صلى الله
عليه وآله قال المؤمنون عند شروطهم فلو جاز هذا الخبر احد شيئين احدهما ان يكون هو كمال الاستحباب
لان من حكم بما تضمنه الخبر يستلزم ان يفى بالشرط الذي بذل لسانه به وان لم يكن ذلك وجبا ولو
الاخر ان يكون هو كمال على التقية لان من خالفنا يوجبون هذا الشرط ويخشون من خالفه والذمة
يؤكد الاخبار ان ذلك ما رواه علي بن اسمعيل العمري عن حماد عن عبد الله بن المغيرة عن ابن سنان عن ابي عبد الله
عليه السلام في رجل قال لامرأته ان تكفني عليك او تشريني فوطق قال ليس لك شئ ان رسول الله
صلى الله عليه وآله قال لمن اشترط شرطه سوى كتاب الله عز وجل فلا يحزن ذلك له ولا عليه **ايوب**
اوليا العقد **باب** ان الثيب ولو نفسها **عجل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي
عمير عن عمر بن الخطاب عن الفضيل بن يسار عن محمد بن مسلم عن زرارة بن اعين ويزيد بن مغوية العمري عن ابي جعفر
عليه السلام قال المرأة التي قد ملكت نفسها في السفينة ولا اولى عليها ان تزويجها بغير ولي جاز **عنه**
عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن ايوب عن ابن ابي الكلب عن ميسرة
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني امة في امرأة مملوكة التي ليس بها احد فاقول الله تزوج فقول لا فتزوجها **عجل**

قال فقلت له
بشرطها

باب ان الشيب والى نفسها

١٢٥

قال نعم هي المصدقة على نفسها **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابيه ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد جميعا عن
ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في المرأة التي تخطب الى نفسها
قال هي امك بنفسها تولى امرها من شاءت اذا كان كفوا بعد ان يكون قد نكحت رجلا قبله **عنه**
عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن الحسن بن زياد قال
قلت لا يبيعه الله عليه السلام للمرأة التي تخطب الى نفسها قال هي امك بنفسها تولى امرها من شاءت
اذا كان لا بأس به بعد ان يكون نكحت رجلا قبل ذلك **فاما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن
الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن هارم الساباطي قال سألتها الحسن عليه السلام
عن المرأة تكون في اهل بيت فتكره ان يعلم بها اهل بيتها يحل لها ان توكل رجلا يريد ان يتزوجها بقوله
قد وكلتك فاشهد على تزويجي قال لا قلت له جعلت فداك وان كانت اتيما قال وان كانت اتيما قلت و
ان وكلت غيره بتزويجها ايزوجها منه قال نعم فالوجه في هذا الخبر انه انما لم يخبر بذلك لانها وكلت بها
بزوجها من نفسه وذلك لا يصح لان الوكيل يقوم مقام موكله فيحتاج الى من يعقد عليه لا يصح ان يكون
الانسان عاقدا على نفسه لان العقد يقتضي ايجابا وقبولا وذلك لا يصح بين الانسان وبين نفسه ولو اخطأ
زوجته نفسها من غير ان يوكله كان ذلك جائزا حسب ما تضمنته الاخبار الاولى ولاجل ما قلناه قال
لما سأل يوكل غيره بان يزوجه منه فقال نعم لان ذلك يصح تقديره فيه في الاول لا يصح في غيره ما قد مر
وضوحا ما رواه علي بن اسمعيل الميقي عن فضالة بن ايوب عن موسى بن بكر عن زيارقة عن ابي جعفر عليه السلام
قال اذا كانت امرأة مالكة امرها تتبع وتشتري وتعتق وتشهد وتعلم ما لها ما شئت فان امرها جائز
تزوج ان شاءت بغير اذن وليها وان لم يكن كذلك فلا يجوز تزويجها الا باذن وليها **فاما** ما رواه احمد
بن محمد بن عيسى عن سعد بن اسمعيل عن ابي قال سألت الرضا عليه السلام عن رجل تزوج بامرأة لا يعلم
ابوها ولا احد من قرابتها ولكن يجعل المرأة وكيلها فيزوجها من غير علمها قال لا يكون **ذا قول** لا يكون
ذا قول على انه لا يكون ذا قول البكر خاصة دون ان يكون متناولا للشيب ولا يمنع ان يسكن عن شيئين
فيجب عن واحد لضرب من المصلحة ويقول في الجواب عن الآخر على بيان ما تقدم منه او من اياه عليه السلام
ويحتمل ايضا ان يكون خرج فخرج التقية لانه موافق لما ذهب اليه العامة **والذي** يؤكد ما قدمناه ما رواه
احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن ابن فضال عن ابن بكير عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس
ان تزوج المرأة نفسها اذا كانت ثيبا بغير اذن ليها اذا كان لا بأس بما صنعت **باب** لانه لا يخرج
البكر الا باذن ايها **عنه** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن

فرواها

ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تتزوج ذوات الاباء من البكر الا باذن ابيها **علي** بن الحسن بن فضال عن محمد بن علي بن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن زهارة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول لا ينقض النكاح الا **باب عنه** عن احمد بن الحسن عن ابيه عن علي بن الحسن بن رباط عن شعيب الخزاز عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لا ينقض النكاح الا **باب احمل** بن محمد بن عيسى عن ابن فضال عن صفوان عن ابي المغيرة عن ابراهيم بن ميمون عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كانت الجارية بين ابويها فليطلى مع ابويها امرها اذا كانت قد تزوجت لم يزوجها الا برضا عنها **عجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال لا يستأمر الجارية اذا كانت بين ابويها اليطلى مع **باب امر** قال قال يستأمرها كل ما عدل **باب فاما** مرواه محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن مسكان بن مسلم قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا بأس بتزويج البكر اذا رخصت من غير اذن ابيها فهذا الخبر يحتمل شيئين احدهما ان يكون مخصوصا بنكاح المتعة على ما قد مر من الرخصة في ذلك بالشرايط التي قد مرناها والاخر ان يكون محولا على انما اذا كانت بالغاً ولا يزوجه ابوها

من كفو لها ويفصلها بذلك فحينئذ يجوز لها العقد على نفسها **باب** ان اباي اذا عقد على ابنته الصغيرة قبل ان تبلغ لم يكن لها عند البلوغ خيار **الكسارين** بن سعيد عن عبد الله بن الصلت قال سألت

ابا الحسن عليه السلام عن الجارية الصغيرة يزوجه ابوها اليها امرها اذا بلغت قال لا وسألت عن البكر اذا بلغت مبلغ النشاء لها مع ابيها امرها فقال ليس لها مع ابيها امرها لم يثبت **احمل** بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل بن بزيع قال سألت الرضا عليه السلام عن الصبية يزوجه ابوها ثم يموت وهي صغيرة ثم تكبر قبل ان يدخل بها زوجها ايحوز عليها التزويج ام لا امرها قال لا يحوز عليها تزويج ابيها **باب عنه** عن الحسين بن علي بن يقطين عن اخيه الحسن بن علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام تزوج الجارية وهي بنت ثلث سنين او ازوج الغلام وهو ابن ثلث سنين وما ادنى حد ذلك الذي

تثبت

يزوجان فيه فاذا بلغت الجارية فلم ترض به فاحاطها قال لا بأس بذلك اذا رضى ابوها او وليها **فاما** مرواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن العلاء عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الصبي يتزوج الصبية قال ان كان ابوها اللذان زوجها اقامه جازوا لكن لها الخيار اذا دركها فان رضىا بعد فان المهر على الاب قلت له فلما يجوز طلاق الاب على ابنته حال صغرها قال لا فلا ينافي هذا الخبر لاخبار الاول لان قوله عليه السلام لكن لها الخيار اذا ادركا يجوز ان يكون المراد به ان لها ذلك في ضمن العقد اما بالطلاق من جهة الزوج وما يجري مجراه او مطالبة المرأة له بما وجب بالطلاق

142

وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَ لَكُمْ تَسْوِيعُ السُّبُحِ

مع الأب ومع غيره وتكون الفائدة في ذلك ان رضاها ونسخطها قبل ان تبلغ تسع سنين لا حكم لها
ويتبين ما قلنا بأنه ليس لها ان لا تقضى العقد قوله في تخيير حين ذكر حكم الابن ان الغلام اذا تزوج
ابوه ولم يدركه كان له الخيار اذا ادركه فدل على ان حكم تجارية بخلافه انه ليس له الخيار وانما ذلك يختص
اذا الغلام يحتل ان يكون المراد بهذا الخبر والذي قبله من ذكر الأب فيها الجدة اذا كان ابو التجارية ميتا فانه متى
كان الامر على ذلك جرى مجرى غيره في انه لا يعقد عليها الا برضاها ومتى عقد عليها وهي صغيرة كان العقد
موقفا على رضاها عند البلوغ ونحن نبين فيما بعد انه ليس للجد ان يعقد مع عدم الأب لا برضاها ان شاء
الله تعالى **باب من يعقد على المرأة سوى أبيها** سهل بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن
سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن داود بن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يريد ان يزوجه
مما اخته قال يومها فان سكنت فهو اقرباؤها وان ابنت لم يزوجهما وان قالت زوجني فلانا فليزوجهما من تر
الأب وليتيم في حجر الرجل لا يزوجهما الا برضا منهما **عنه** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن محمد عن
محمد بن الحسن الأشعري قال كتب بعض بني عمي الى ابي جعفر عليه السلام ما تقول في صبية تزوجهما قبل اكبر
ابنت التزوج فكتب بخطه لا تكوه على ذلك ولا امرهما **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي علي الأشعري
عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن ابن مسكان عن وليد بن بيع الاسفاط قال سئل ابو عبد الله عليه السلام
ولا عندة عن جارية كان لها اخوان تزوجهما الاكبر بالكوفة وزوجهما الاصغر بآخرى قال لا ولا
الا ان يكون الاخ قد دخل بها فمرأته وتكاحه جائز فالوجه في هذا الخبر ان قوله على انه اذا رحن بها
امرهما الى اخويهما وعقد جميعا في حالة واحدة كان العقد ما عقد عليه الاكبر ويبطل ما عقد الصغير
الاهم لان يكون دخل بها الذي عقد عليه الاخ الصغير فيكون مع الدخول هو اول من اولى **فاما**
ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي بجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام
قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في امرأة انكحها اخوها رجلا ثم انكحها امها بعد ذلك وخالفها واخ لها
صغير فدخل بها فنجبت فاختلغا فيما قام الاول الشهود فاحتقبا بالاول وجعل لها الصداقين جميعا
ومنع زوجهما الذي حقت له ان يدخل بها حتى تضع حملها ثم احتق الولد بابيه فالوجه في هذا الخبر
ما قلناه في الخبر الاول من انه تكون تجارية جعلت امرها الى اخويها ويكون سبق الاخ الاكبر بالعقد فانه
يكون عقد ماضيا ويبطل العقد الذي عقد الاخ الصغير على كل حال وان دخل بها الثاني كان لها
الصداقان بما استحل من فرجها ويلحق الولد بالرجل لانه عقد عليها ولم يعلم ان اخاها الاكبر قد عقد
لها على غير قبل ذلك وكان عقد شبهة يلحق به الولد **فاما** ما رواه علي بن اسمعيل الميمني عن الحسن

فأخفاها
فأنكحها
لأنه اختها
فأنكحها من صلح في

بن علي عن بعض أصحابه عن الرضا عليه السلام قال الأخ الأكبر بمنزلة الأب فالوجه في هذا الخبر أنه بمنزلة
الأب في وجوب الكرام له ولا نقياد لأوامره والرجوع إلى طاعته وليس المراد به أنه بمنزلة الأب في جواز العقول
على اختلاصه في غيرها ولا استيثار من جهة بطلان ما قدمناه ولو كان صريحا بذلك لحناه على التقية لأنه
مذهب بعض العامة **باب تفصيل بعض النساء على بعض النفقة والكسوة** **أحمد بن محمد بن عيسى**

عن علي بن الحكم عن عبد الملك بن عتبة الهاشمي قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يكون له امرأتان يريدان
يوثرا أحدهما بالكسوة والعطية يصلح ذلك قال لا بأس بذلك واجتهد في أحدل بينهما **فاما ما رواه أحمد**

بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد قال سألت أبا الحسن عليه السلام هل يفضل الرجل نساءه بعضهن على
بعض قال لا بأس به في الأمل فالوجه في هذا الخبر أن نخل على ضرب من الكراهية لأن الأفضل التسوية

بينهن على حد واحد **باب القسمة بين الزوجات** **الحسين بن سعيد** عن عثمان بن عيسى
عن سماعة بن مهران قال سألت عن رجل كانت له امرأة فيتزوج عليها هل يحل له أن يفضل أحدهما على الأخرى

فقال يفضل الحديث **فاما ما رواه الحسين بن سعيد** عن النضر بن سويد عن محمد بن أبي حمزة عن الحضر عن محمد بن مسلم قال
قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل تزوج امرأة وعنده امرأة فقال إذا كانت بكر فليبت عندها سبعا وان كانت

ثيبا فثلثا فليتا في الخبر الأول لأن الوجه أن نخل على الجواز والخبر الأول على الفضل لأن الفضل يفضل البكر
بأكثر من ثلث ليلال حدثان عمرهما ويخرج تفضيلها بسبع ليلال وما غير البكر فلا يفضل بأكثر من ثلث ليلال ثم

يرجع إلى التسوية **فاما ما رواه الحسين بن سعيد** عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي بصير عن محمد بن مسلم
قال سئل عن رجل يكون عنده امرأتان أحدهما حبالية من الأخرى لأن يفضل أحدهما على الأخرى قال نعم **ففضل**

بعضهن على بعض ما لم يكن إباحا وقال إذا تزوج الرجل بكرة وعنده ثيب فلان يفضل البكر بثلاثة أيام قال الشيخ
قدس سره رحمه الله ما تضمن صدر هذا الخبر من أن لا يفضل بعضهن على بعض ما لم يكن إباحا المعنى فيه

أنه إذا كان للرجل أن يتزوج إباحا فيصيب كل واحدة منهن ليلته إذا كان عنده امرأتان أن يحل الواحدة
منها ثلث ليلال والأخرى ليلته واحدة لأن ليلته أكثر من ليلته في كل أربع ليلال والذي يدل على ذلك ما رواه الحسين

بن سعيد عن صفوان عن عبد الله بن مسكان عن الحسن بن زياد قال قال أبو عبد الله عليه السلام يتزوج المرأة
على الأمة ولا يتزوج الأمة على الحرة ولا النصرانية ولا اليهود على المسلمة فمن فعل ذلك فتكاحه باطل قال وسألت

عن الرجل يكون له امرأتان أحدهما حبالية والأخرى البكر يفضل البكر قال نعم إن ياتيهما ثلث ليلال والأخرى
ليلته لأن ليلان يتزوج أربع ليلته فيصير أربع ليلته فيكون عند المرأة في تزوج بكرة قال

طريقان لا يكره
أحمد بن محمد بن عيسى

محمد بن الحسن

ففي فضلها حين يدخل بها بثلاث ليال والرجل ان يفضل نسائه بعضهم على بعض ما لم يكن اربعا

باب اتيان النساء فيما دون الفرج **احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن اسباط عن محمد بن عثمان**

عن عبد الله بن ابي يعفور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ياتي المرأة في دبرها قال لا بأس

اذا رضيت قلت فابن قول الله تعالى فاقوه من حيث امركم الله فقال هذا في طلبها اولادها طلبوا

الولد من حيث امركم الله ان الله تعالى يقول لنسائكم حرث لكم فاقوا حرثكم اني شتمت **الحسين**

بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حفص بن سوقي عن اخبره قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل

يأتي أهله من خلفها قال هو واحد لما يتبين فيه الغسل **احمد بن محمد بن عيسى عن موسى بن عبد الملك**

والحسن بن علي بن يقطين عن موسى بن عبد الملك عن رجل قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن

أتيان الرجل المرأة من خلفها في دبرها فقال احلتها آية من كتاب الله تعالى قول لوط عليه السلام هؤلاء

بناتي هن احراركم وقد علم انهم لا يريدون الفرج **عنه** عن ابن فضال عن الحسن بن الجهم عن حماد بن عثمان

قال سألت ابا عبد الله عليه السلام واخبرني من سأله عن الرجل ياتي المرأة في ذلك الموضع وفي البيت

جماعة فقال لا رفع صوته قال سول الله صلى الله عليه وآله من كافى ملوكه ما لا يطيق فليبعه ثم

نظر في وجوه اهل البيت ثم اصغى الى فقال لا بأس به **عنه** عن معوية بن حكيم عن احمد بن محمد عن حماد بن

عثمن عن عبد الله بن ابي يعفور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ياتي المرأة في دبرها قال

لا بأس به **عنه** عن علي بن الحكم قال سمعت صفوان يقول قلت للرضا عليه السلام ان رجلا

من مواليك امرني ان اسالك عن مسألة فها بك واستحيامنك ان يسالك قال ما هي قال للرجل ان

يأتي امرأته في دبرها قال نعم ذلك له قال قلت وانت تفعل ذلك قال انا لا تفعل فلك **عنه** بن احمد

بن يحيى عن ابي اسحق عن عثمان بن عيسى عن يونس بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اولا

وجعلت اعدت الحسن عليه السلام اني رعبا اتيتك ابجارية من خلفها يعني برها وتفرزت فجعلت على نفسي ان اعدت

للأمرأة هكذا فعل صدقة درهم وقد ثقل فلك على قال ليس عليك شيء وذلك لك فاما ما رواه

اسد بن محمد بن عيسى عن العباس بن موسى عن يونس بن عمار عن هاشم بن المشي عن سدير قال سمعت

ابا عبد الله عليه السلام يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله محاشل النساء على تقو حرام **عنه**

محمد بن الاسناد عن هاشم بن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام قال هاتم لا تقرى ولا تقرت وابن بكير

قال لا تقرت اي لا تاتي من غير هذا الموضع فالوجه في هذين الخبرين ضرب من الكراهية لان

الافضل تجنب ذلك وان لم يكن محظورا **عنه** علي بن ابي حمزة عن محمد بن عيسى عن البرقي

عنه

يرفع عن ابن أبي جعفر ما قال سألت عن أتيان النساء في أعيانهن فقال ليس بأس ما أحب أن يفعله
والخبر الذي قد مرنا به أيضا عن الرضا عليه السلام وقوله أنا لا نفعل ذلك لأننا نعلم كراهية ذلك
حسب ما قلناه ويحتمل أيضا أن يكون الخبران وردا من أمور التنقيح لأحد من العامة لا يحيد ذلك
أما ما يحكى عن مالك ويختلف عنه فيه أصحابه وأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن معمر بن خلاد
قال قال أبو الحسن عليه السلام أي شيء يقولون في أتيان النساء في أعيانهن فقلت لا يبلغن أهل مكة
لا يرون به بأسا فقال إن اليهود كانت تقول إذا أتى الرجل المرأة من خلفها خرج ولدا لا حول فأتى الله
تعالى نساءكم حرث لكم فاتوا حرثكم أني شتم من خلف وقدام مخالفا لقول اليهود ولم يعن أديارهم
فلا ينافي ما قدمناه من الأخبار لأن الذي تضمنه هذا الخبر تنسيب لآية وسبب نزولها وما المراد بها
وليس الميراث ما قلناه مراد الآية يجب أن يكون حلالا لا يمتنع به دليل آخر على جواز ذلك وقد قد
من الأخبار ما يدل على ذلك **أجواب** ما يرد منه النكاح **باب** حكم المحدث **فصل**

بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد عن رفاعه بن موسى قال سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن المحدث والمحدث هل يرد من النكاح قال لا قال رفاعه وسألت عن البرص فقال قضى ما يرد المحدث
عليه السلام في امرأة تزوجها وهي برصا أن لها المهر بما استحل من فرجها وإن لمهر على الذي زوجها وتما صلتها
عليها فله نسائها ولو أن رجلا تزوج امرأة وزوجها رجلا لا يعرفه خيلا أمرا لم يكن عليه شيء وكان المهر
بأخذها منها **فأما** ما رواه الحسين بن سعيد عن القاسم عن إبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فسلم بعد ما تزوجها أنها قد كانت حرة قال إن شاء
زوجها اتخذ الصداق من زوجها ولها الصداق بما استحل من فرجها وإن شاء تركها فليس هذا الخبر منافيا
لما تقدمناه أولا لأنه إنما قال إذا علم أنها كانت حرة كانت كان له الرجوع على نفسها بالصداق ولم يقل كن لها
وليس يمتنع أن يكون له استرجاع الصداق وإن لم يكن له الرجوع لأن أحد الأمرين منفصل عن الآخر

باب العيوب المحببة للرد في عقد النكاح **الحسين** بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد بن عيسى
عن أبي عبد الله عليه السلام قال إنما يرد النكاح من البرص والجذام والجنون والعقل **فصل** ما يرد من النكاح
عن مفضل بن صالح عن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام قال تود البرص والجذام والجنون ومعتة قلت
العوام قال لا **الحسين** بن سعيد عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد عن رفاعه بن موسى
عن أبي عبد الله عليه السلام قال تود المرأة من العقل والبرص والجذام والجنون وأما ما سوى ذلك فلا **فأما**
ما رواه الحسين بن سعيد عن أحمد بن محمد بن محمد بن سامة عن عبيد الله بن محمد بن مسلم عن أبي جعفر

في العيوب الموجبة للزنا في النكاح

١٣٢

قال تذا البرصاء والعيا والرجاء **عن** عن احمد بن محمد عن داود بن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام
في الرجل يتزوج المرأة ويؤتي بها عيا او برصا او رجاء قال يرد علي وليها ويكون لها المهر على وليها وان كان بها
زمنة لا يراها الرجال جيزت شهادتها النساء عليها **عجل** بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن دينار
ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن ثياب عن ابي عبيدة عن ابي جعفر عليه السلام في رجل
تزوج امرأة من طهرها فوجد بها عيا بعد ما دخل بها قال اذا دلت العفلة نفسها والبرصاء والمجنون
والمفسنة وما كان جهازا فظاهره فانها ترد علي خلتها من غير طلاق وياخذ الزوج المهر من وليها الذي كان
السجل دلسها فان لم يكن وليها علم بشئ من ذلك فلا شئ له عليه وترد عليها قال فان اصاب الزوج شيئا مما اخذ
منه فهو وان لم يصيب شيئا فلا شئ له قال ويعتد منه عدة المطلقة ان كان دخل بها وان لم يكن دخل
فلا عدة له ولا مهر لها فوجه في الجمع بين هذه الاخبار ان ما زاد على المجنون والبرصاء والعفلة لا يفسد
من العيوب التي تضمن بعض الاخبار مثل العمى والمج و الزمانة والظاهرة محولة على ضرب من الكراهية ويستحب
ان ابتلى بذلك الا يرد ما فاما الخمسة الاشياء التي ذكرناها فلهدها من ماله على كل حال والذي يؤكد ما قلناه
ما رواه حماد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل يتزوج الى قوم فاذا امرأته عوراء ولم يبينوا
له قال لا يرد انما يرد النكاح من البرص المجنون والعفلة قلت انما ثبت ان كان قد دخل بها كيف
يصنع معها قال لها المهر المستقل من فرجها ويغيره وليها الذي انكحها مثل ما ساق اليها **قاما** ما رواه محمد بن
علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى عن ابي نخل عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام
في رجل تزوج امرأة فوجد بها برصا او رجاء او عيا قال ان كان لم يدخل بها ولم يبين فان شاء طلق وان شاء
امسك ولا صدق لها واذا دخل بها فامرأته له فلا ينفي في الخبر الذي قدمناه من ان هذه صورتها ترد من
غير طلاق لان قوله عليه السلام ان شاء طلق محمول على انه ان شاء خلاها لان ذلك مستفاد في اصل
من لفظ الطلاق ولا يحل على الطلاق الشرعي بدلا لغيره الاول فاما قوله فاذا دخل بها فامرأته فالوجه فيه
ان يدخل على نهها فدخل بها مع العلم بها فانها يكون ذلك رضا بها ومقوله لم يطم ذلك ودخل بها كان له
رجعها وكان لها الصدق بما استقل من فرجها حسب ما تقدمت الاخبار الاولى ويؤكد ذلك ايضا
ما رواه محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد عن غير واحد عن ابيان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله
عليه السلام قال قال في الرجل اذا تزوج المرأة ووجد بها رجاء او هو العفلة او برصا او وجد
انه يرد ما لم يدخل بها **عن** عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن عبد الله
بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال المرأة ترمي من اربعة اشياء من البرص المجنون والمجنون وهو

باب العنين واحكامه

س ١٣١

العقل لم يقع عليها فاذا وقع عليها فلا فلو جاز في حديثي الخبرين ايضا ما قلناه من انه متوخى خل جامع العلم
بالحال لم يكن له ذلك لان ذلك رضامنه **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن
محمد عن ابن محبوب عن ابي ايوب عن ابي الصباح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة
فوجدتها قريظة قال هذه لا تفر ولا يقدر نزعها على مجامعتها وبرودها على علمها صاغرة ولا مهر لها قلت فان كان
دخل قال ان كان علم بذلك قبل ان ينكحها يعني المجامعة ثم جامعها فقد رضى بها وان لم يعلم الا بعد ما جامعها
فلن شاء بعد ما مسك وان شاء طلق **باب** العنين واحكامه **الحسين** بن سعيد عن
صفوان عن العلا عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال العنين يتوبص به سنة ثمان شاء امرأته
تزوجت وان شاءت اقامت **عنه** عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكناني قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن امرأة ابتلى زوجها فلا يقدر على الجماع ابداً تفارقه قال نعم ان شاءت **عنه** عن محمد بن
الفضيل عن ابي الصباح قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا تزوج الرجل المرأة وهو لا يقدر على النساء
اجل سنة حتى يبالغ نفسه **احمد** بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابي النجاشي عن جعفر عن ابيه عن علي
عليهم السلام كان يقول يؤخر العنين سنة ثم يوم توافقه امرأته فان خلص اليها والا فارق بينهما فان
رضيت ان يقيم معه ثم طلبت الخيار بعد ذلك فقد سقط الخيار ولا خيار لها قال الشيخ محمد بن الحسين
هذا لاخبار وان كانت عامة في ان العنين يؤجل سنة فمحاولة على ان لا يكون دخل بها اصلاً فاما اذا
دخل بها ولو مرة واحدة ثم حدثت به العنة لم يكن لها عليه خيار **يدل** على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم
عن ابي عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام من اتى امرأة
مرة واحدة ثم اخذ منها فلا خيار لها **ابو علي** الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن
ابان عن غياث الضبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال في العنين اذا علم انه عنين لا ياتي النساء فارق
بينهما واذا وقع عليها دفعة واحدة لم يفرق بينهما والرجل لا يرد من عيب **محمد** بن احمد بن يحيى عن الحسن
بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام كان
يقول اذا تزوج الرجل المرأة فوقع عليها مرة ثم اعرض عنها فليس لها خيار لتضرب فقد ابتليت وليكن لها
الاولاد والاولاد ما عاين عيشهما من الذم لا مرة واحدة خيار **وقد** روى ذلك محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى
عن محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن الحسن عن عمر بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي عن
ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل اخذ من امرأته فلا يقدر على تياتها فقال ان كان لا يقدر على تياتها
غيرها من النساء فلا عيسكها الا برضاها بذلك وان كان يقدر على غيرها فلا بأس بما سألها **باب**

في كراهية دخول النخس على النساء

١٣٣

إن الرجل والمرأة إذا اختلفا في ادعاء العتة عليه الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن أبي حمزة قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول إذا تزوج الرجل المرأة التي بالحق قد تزوجت زوجها غير أنه لم يمتد إليها منذ دخل بها فإن القول في ذلك قول الرجل وعليه أن يحلف بالله لقد جامعها لأنها المدعية قال فان تزوجها وهي بكر فزمت أنه لم يصل إليها فان مثل هذا تعرف النساء فلينظر إليها من يوثق به مضمناً فإذا ذكرت أنها عذراء فعلى الإمام أن يؤجله سنة واحدة فإن دخل إليها والافرق بينهما وأعطيت نصف الصداق ولا عتة عليها **قاصداً** ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد عن عبد الله بن الفضل الهاشمي عن بعض مشيخته قال قالت امرأة لا يعبدها الله عليه السلام وسألت رجل عن رجل قد عليه امرأته أنه عني ويكر الرجل قال تحشوها القابلة بالخلق ولا يعلم الرجل فان خرج وعلى ذكره مخلوق صدق وكذب ولا صدق وكذب عنه عن الحسين بن محمد عن حماد بن القلانسي عن اسحق بن بيان عن ابن بكاح عن شيث بن ابراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال ادعت امرأة علي زوجها على هذه يوم المؤمنين عليه السلام أنه لا يجامعها وأدعى هو أنه يجامعها فامروا المؤمنين عليه السلام إلى تشهراً أو غفران ثم يغسل ذكره فان خرج الماء أصفر صدقه وإلا امره بطلاقها فالوجه في الجمع بين هذه الأخبار أن يكون للأمام مخير في ذلك ما يحكم ما شاء وعلى حسب ما يظن له في الحال من الجزم ولا الاحتياط في العمل بواحد من هذه الأشياء **باب كراهية دخول النخس على النساء الحسين بن سعيد** عن ابن أبي عمير عن أحمد بن اسحق عن أبي ابراهيم عليه السلام قال قلت له يكون للرجل النخس يدخل على نساء محفينا وهل الوضوء فيرى شعوره فقال **قاصداً** ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن اسمعيل قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن فتاة النساء الحوائر من الخصبان فقال كانوا يده تلون على نبات أبي الحسن لا يتقنن فالوجه في هذا الخبر ضرب من التقية والعمل على الخبر الأول أولى احوط في الدين وفي حديث امرأته لما سئل عن هذه المسئلة فقال مساك عن هذا فعلم بأمسالكه عن الجواب انه يضرب من التقية لم يقل ما عنده في ذلك واستعمال سلاطين الوقت ذلك

كتاب الطلاق

ابواب الأيلاء **باب** ما إذا وقف بعدها عمل بن يعقوب عن علي بن زياد

عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن اسحق قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجر امرأته من غير طلاق ولا يبرئ سنة لم يقرب فحاشها قال لا يأت بها فمطلقا لا يدرج إلى من امرأته ولا يلاءم يقول لا والله

لا غصبتك لا اجامعك كن وكن يقول والله لا غصبتك فحاشها فان لم يقرب بها فمطلقا لا يدرج إلى من امرأته ولا يلاءم يقول لا والله

باب مدة الايلاء
٥٨

يوقف وان فاكلا يفا ان يصالح اهله فان الله غفور رحيم وان لم يرف جبر على الطلاق ولا يقع بينهما
لاق حتى يوقف وان كان ايضا بعد اربعة اشهر يجرى على ان ينفى او يطلق **عنه** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد
عن علي بن الحكم عن علي بن حمزة عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا الى الرجل من
رأته وهو ان يقول والله لا اجمعك كذا او كذا ويقول الله لا غيظتك ثم يغاضها ثم يترجع بها لا غيظتك
اربعة اشهر فان فاء ولا يفا ان يصالح اهله او يطلق عند ذلك ولا يقع بينهما طلاق حتى يوقف فان
ان ايضا بعد اربعة اشهر حتى ينفى او يطلق **عنه** عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن
ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الايلاء ما هو فقال هو ان يقول
الرجل لامرأته والله لا اجمعك كذا او كذا ويقول والله لا غيظتك فيترجع بها اربعة اشهر ثم يؤخذ
فيوقف بعد اربعة اشهر فان فاء وهو ان يصالح اهله فان الله غفور رحيم وان لم يرف جبر على ان يطلق
ولا يطلق فيما بينهما ولو كان اربعة اشهر ما لم ترفع الى الامام **محمد** بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن
القاسم بن عروة عن زهارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت لرجل الى ان لا يقرب امرأته ثلثة اشهر
قال فقال لا يكون ايلاء حتى يحلف على اكثر من اربعة اشهر **الحسين** بن سعيد عن النضر بن سويد
عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الايلاء فقال اذا مضت اربعة اشهر وقف
فاما ان يطلق واما ان ينفى قلت فان طلق تعتد عدة المطلقه قال نعم **الحسين** بن سعيد عن
صفوان عن العلا عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل الى من امرأته حتى
اربعة اشهر قال يوقف فان عزم الطلاق اعتدت امرأته كما تعتد المطلقه فان فاء فامسك فلا بأس
عنه عن القسم عن ابان عن منصور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل الى من امرأته فمر
بها اربعة اشهر قال يوقف فان عزم الطلاق بانت منه وعليها عدة المطلقه والا كفر بمينه وامسكها كفر عن
عنه عن عثمان بن عيسى عن سماع قال سألت عن رجل الى من امرأته فقال الايلاء ان يقول الرجل والله
لا اجمعك كذا او كذا فانه يترجع اربعة اشهر فان فاء ولا يفا ان يصالح اهله فان الله غفور رحيم
وان لم يرف جبر على ان يطلق او يطلق اجبر على ذلك ولا يقع طلاق فيما بينهما حتى يوقف
وان كان بعد اربعة اشهر فان ابي فقي بينهما الامام **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن سنان عن
ابي جابر وداه سمع ابا جعفر عليه السلام يقول في الايلاء يوقف بعد سنة فقلت بعد سنة قال نعم يوقف
بعد سنة فلا ينافي الاخبار الاولة لانه قال يوقف بعد سنة وليس فيه انه اذا كان دون ذلك لا يوقف و
انما يتعلق في ذلك بدليل الخطاب وقد يترك ذلك لدليل قد قد مناهما يقتضيان انصرف **واقا**

في ان المولى اذا ازم الطلاق كانت تطليقة رجعية

باب

ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن محمد بن الحسن بن احمد عن يونس بن يعقوب عن ابي مريم عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل الى امرأته قال يوقف قبل الاربعه اشهر وبعد ما قال وجهه في قوله عليه السلام يوقف قبل الاربعه اشهر لان الحمل على انه يوقف لا ازام الحكم عليه في المدة المضروبة لذلك وهي الاربعه اشهر وثلاثين بالطلاق او الا بقاء واما بعد الاربعه اشهر فانه يلزم اما الطلاق او الا بقاء على ما بيناه ويجوز ان يكون المراد بالابلاء في هذا الخبر الظهار فان اذ كان كذلك كانت المدة في ثلاث اشهر **باب** على لك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن وهيب بن حفص عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ظاهر من امرأته قال انها فعليه ثقي رقية او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا والاربعه اشهر فان فاء والا وقف حتى تستل الكحل في امرأتك او يطلقها فان فار فليس عليه شيء وهي امرأتان طلق واحدة فهو املاك برجعتها **باب** ان المولى اذا ازم الطلاق كانت تطليقة رجعية

ينبغي

عجل بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عبد الله عن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن يونس بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام يقول في الابلاء اذا الى الرجل ان لا يقرب امرأته ولا يمشيها ولا يجتمع رأسه ورأسها في سبعة ايام تنظر الاربعه اشهر فاذا مضت اربعة اشهر ووقف فاولان يفيمسها واما ان يزعم على الطلاق فيحلف عنها حتى اذا حاضت وطهرت من حيضها طلقها تطليقة قبل ان يجامعها بشهادة عدلين ثم هو الحق برجعتها ما لم تنقض لثلاث الا قرأ **عنه** عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي عن بنان عن ابي مريم عن ابي جعفر عليه السلام قال المولى يوقف بعد الاربعه اشهر فان شاء امسأه بمعروف او شترى بها حسان فان عزم الطلاق فهي واحدة وهو املاك برجعتها **باب** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن حديد عن جميل عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال المولى اذا وقف فلم يف طلق تطليقة تبينة **عجل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عمير عن جميل بن دراج عن منصور بن حازم قال ان المولى يجبر على ان يطلق تطليقة تبينة قالوا في هذين الخبرين وان كان الاصل فيهما واحدا وهو منصور بن حازم ان نخامسا على من يرى الا امام الزامه تطليقة تبينة يشاهد الكمال بغير من المصلحة دون ان يكون ذللا واجبا في كل مولى يطلق **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن علي بن النعمان عن سويد القلاء عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل اذا الى من امرأته فكثت اربعة اشهر لم يف في تطليقة ثم توقف فان فاء في عنده على تطليقتين وان عزم في تبينة منه فله الرطيتان حملناها على ظاهرها اذ في خلاف الروايات التي قد منها في الباب الاول من انه لا يلزم الحكم بالطلاق والا بقاء بعد الاربعه اشهر بل يتخير ان

ان هذا المدة تطليقة وذلك غير صحيح والوجه في الخبر ان نكحته على ان اذا طلق بعد الاربعه اشهر في تطليقة
رجعية فان فاء بمعنى راجعها كانت عنده على تطليقتين وان عزم حق خرجت من الودع تصارت باينة
لا يملك رجعتها الا بعد جديد ومهر مستحق **باب** ما يجب على المولى اذا ائتم الطلاق فابي محمد
بن يعقوب عن الحسين بن محمد بن محمد بن الحسن بن علي بن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال
في المولى اذا ابى ان يطلق قال كان امير المؤمنين عليه السلام جعل له خطيرة من قصب ويجلسه فيها ويجلس
من الطعام والشراب حتى يطلق **عنه** عن الحسين بن محمد بن حماد بن عثمان القلانسي عن اسحق بن بيان عن
ابن يقاح عن غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام اذا ابى المولى
ان يطلق جعل له خطيرة من قصب واعطاه ريع قوته حتى يطلق **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن
احمد بن محمد بن خالد عن خلف بن حماد في حديث لم يرفعه الى ابي عبد الله عليه السلام في المولى اما ان يفى او
فان فعل ولا ضربت عنقه فهذا الخبر مرسل لا يعترض بمثله على لا خيل المسندة ولو صح لكان مجموعا على من
يمنع من قبول حكم الامام اما الطلاق او الایفاء خلافا عليه على شريعة الاسلام فان من هذه صفت يكون
كاذبا ويجوز بالقتل فاما لم يكن كذلك لم يجز عليه اكثر من التحسين والتضييق عليه الى ان يطلق او يفى حسب ما
تضمن الخبران **اولان ابواب الظهار** **باب** انه لا يصح الظهار الا بين محمد بن احمد
بن يحيى عن محمد بن الحسين بن محمد بن محبوب عن ابى حمزة عن حمزة بن محمد بن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون
ظهار في عيين ولا في اضرار ولا في غصب ولا يكون ظهرا الا على طهر غير جراح فتهمة شاهدة بين كسبن
بن محبوب عن ابن رباب عن زهارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الظهار فقال لا يكون الظهار في عيين
قلت فكيف هو قال يقول الرجل لامرأته وهي طاهرة من غير جراح انت على كظهر امرأتى وهو يريد بذلك
الظهار **احمل** بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن عطية بن درستم قال سألت الرضا عليه السلام
عن رجل ظاه من امرأته قال ان كان في عيين فلا شيء عليه **عنه** عن الحسين بن صفوان طبري عن الحسن
ابن المغيرة عن ابن بكير قال تزوج حمزة بن محمد بن بكير فبدا اذا دخل بها قالوا لست اذنك فدخل عليها او
تخلف لنا ولست اذنك فخرج منك الا ان تخلف لنا بالعتق لانك لا تراه شيئا ولكن احلف لنا بظهر امرأته
اولادك وجواربك فظاهر من هذا الحديث لا يصح ذلك لا يصح عليه السلام فقال ليس عليك شيء ارجع اليه
فان قيل كيف يقولون ان الظهار بين لا يقع وقد رويت احاديث من ان الكفاية لا يجب الا بعد الحنث لا يجوز
فلو كان الظهار باليمين واقع لما وجبت الكفاية لا مع الحنث ولا مع عدمه **روي** ذلك الحسين
بن سعيد عن ابن ابي عمير عن ابي حمزة عن حمزة بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال الظهار لا يقع

الا على الحنت فاذا حنت فليس ان يواقعها حتى يكفر فان حمل وفعل كان عليه كفارة واحدة **وروي**
 احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن اسحق عن عبد الله بن محمد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان الرجل اذا تكلم
 بالظهار وجبت عليه الكفارة حنت او لم يحنت ويقول حنته بالظهار وانما حنتت الكفارة عقوبة لكل
 وبعضهم يزعم ان الكفارة لا تلزمه حتى يحنت في الشيء الذي حلف عليه فان حنت وجبت عليه الكفارة
 والا فلا كفارة عليه فكتب لا تجب الكفارة حتى يحنت قيل المضي في هذا من الخبرين ليس هو ان يفعل حلفا ما
 عقد عليه يمينه بل يحن فيهما ان اذا كان الظهار معلقا بالشروط فانه لا تجب الكفارة حتى يحصل الشرط ومضى
 لم يحصل لا تجب عليه الكفارة **والذي يدل على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن عبد الرحمن بن ابي نجران**
 عن حماد عن حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما الظهار ظهاران فاحدهما ان يقول انت على كذا امي ثم يسكت
 فذلك الذي يكفر قبل ان يواقع فاذا قال انت على كذا امي ان فعلت كذا او كذا ففعل وحنت فعليه الكفارة
 حين يحنت **عن** الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال انما الظهار على ضربين احدهما الكفارة في قبل المواقعة والاخر بعد الذي يكفر قبل ان يواقع فهو
 الذي يقول انت على كذا امي ولا يقول ان فعلت بك كذا وكذا والذي يكفر بعد المواقعة هو الذي يقول انت
 كذا امي ان قرنتك **الحسين بن** سعيد عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال انما الظهار على ضربين
 في احدهما الكفارة اذا قال انت على كذا امي ولا يقول انت على كذا امي ان قرنتك **الحسين بن** سعيد
 عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال انما الظهار على ضربين في احدهما الكفارة اذا قال انت على كذا
 امي ولا يقول انت على كذا امي ان قرنتك ولا ينافي هذه الروايات ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن موسى بن عمار
 عن عبد الرحمن بن ابي نجران قال سئل صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج وانا ساجد عن الظهار فان
 سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا قال الرجل لامرأته انت على كذا امي لزمه الظهار قال لها
 دخلت او لم تدخل فخرجت او لم تخرجي لم يقل هل تنسيني فقد لزمه الظهار لان هذه الرواية انما تضمنت
 ان التلفظ بالظهار واجب كسائر ما يعلق به شروطه التي هي جميعا وهو احل اقسام الظهار على ما
 عليه الاخبار الا انه لا يقل ان الظهار لا يقع الا بشرط فيكون ذلك اعراضا عليه فان قيل كيف
 يقولون ان الظهار بشرط واقع وقد رويت اخبار انه اذا كان مشروطا لا يقع **روي** ذلك
 احمد بن محمد بن يحيى عن ابي سعيد الاذني عن القسم بن محمد الزيات قال قلت لابي الحسن الرضا عليه السلام
 اني ظاهرت من امرأتي فقال لي كيف ظهرك قال قلت انت على كذا امي ان فعلت كذا وكذا فقال لي
 لا شيء عليك ولا نقد **روي** محمد بن يعقوب عن احمد بن محمد بن عمار عن ابي بصير عن رجل

في ان الرجل يظهر بالمرأة مرات كثيرة
١٣٩

من اصحابنا عن رجل قال قلت لابي الحسن عليه السلام اني قلت لامرأتي انت على كظهر امي من خرجت
من باب الحجرة فخرجت فقال ليس عليك شيء فقلت اني قوي على ان اكفر فقال ليس عليك شيء فقلت اني
قوي على ان اكفر قبة اورقبتين فقال ليس عليك شيء فقلت اوله تقوى **روى** ابن فضال عن
اخيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون الظهار الا على مثل موضع الطلاق قبل له رجل ما في هذا
الاخبار ان الخبيرين منها وهما الاخيران مرسلان والمراسيل لا يعتد بها على الاخبار المسند لما يثبت في
غيره موضع واما خبر الاول فمرسول ابو سعيد وهو ضعيف جدا عند فقهاء الاخبار وقد استثنى ابو جعفر ^{في رواية}
بن بايويه في رجال نوادر الحكمة مع ان الخبر الاخير عنهم ويحوز لنا ان نخصه بتلك الاخبار فقولان
الظهار سراعي فيه جميع ما يراعى في الطلاق من الشاهدين وكون المرأة طاهرا وان يكون مريدا للظهار
وغير ذلك من الشروط الا ان يكون معلقا بشرط فان هذا الحكم يختص بالظهار دون الطلاق على
ان قوله عليه السلام في الخبر الاول لا شيء عليك يحتمل ان يكون المراد به لا شيء عليك من العقاب ثم
نماه عن ذلك فيما بعد لان التلفظ بالظهار محذور لا يجوز ذكره لان الله تعالى قال انهم ليقولون منكوا
من القول وزورا ويحتمل ايضا ان يكون المراد لا شيء عليك قبل حصول الشرط وان كان يجب عليه بعد
حصوله لا نأخذ ببينا ان الظهار اذا كان معلقا بالشرط فلا يجزئ الكفارة فيه لا بعد حصول الشرط
الذي يؤكد ما قد مناه من ان الظهار بالشرط واقع ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن سعيد
عن صفوان عن سعيد بن الاعرج عن موسى بن جعفر عليها السلام في رجل ظاهر من امرأته فوفى قال ليس
عليه شيء **عنه** عن الحسين بن صفوان عن ابن مسكان عن الحسين الصيقل عن ابي عبد الله قال قلت له
رجل ظاهر من امرأته فلم ينف قال عليه الكفارة من قبل ان يتماسا قلت فلن اتاها قبل ان يكفر قال بس ما صنع قلت
عليه شيء قال السأ و ظلم قلت فيلزمه شيء قال رقية **باب** حكم الرجل يظهر من امرأته واحدا ثم
كثيرة **محمد** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن العلاء بن محمد بن مسلم عن احدهما
عليهما السلام قال سألت عن رجل ظاهر من امرأته خمس مرات واكثر قال قال عليه السلام عليه كان كل مرة
كفارة **محمد** بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن ابان الجارود وزياد بن المنذر قال سأل
ابا الوورد ابا جعفر عليه السلام وانا عنده عن رجل قال لامرأته انت على كظهر امي مائة مرة فقال ابو جعفر
عليه السلام يطبق لكل مرة عنق ذبيرة قال لا قال فيطبق اطعام ستين مسكينا مائة مرة قال لا قال فيطبق
صيام شهرين متتابعين **ما** **روى** عن ابي بصير عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
بن الحسين بن ابي الخطاب عن ابن ابي نضرة عن عبد الله بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يظهر

من امراته اربع مرات في كل مجلس احد قال عليه كفارة واحدة قالوجه في هذا الخبر من محمله على ان عليه كفارة واحدة
في المجلس لا يختلف كما تختلف الكفارات فيما عدا الظاهر وليس المراد به ان عليه كفارة عن المرات الكثيرة **باب**
انه اذا ظاهر الرجل من نسائه جماعة بلفظ واحد ما الذي عليه من الكفارة **فصل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حفص بن الصقر عن ابي عبد الله عليه السلام واذا احسن عليه السلام في رجل كان
لـ عشر جوار فظاهر منهن كلهن جميعا بكلام واحد فقال عليه عشر كفارات **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى
عن محمد بن يحيى الخزاز عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام في رجل ظاهر من اربع نسوة
قال عليه كفارة واحدة قالوجه في هذا الخبر ما تقدم القول في مثله من ان محمله على ان عليه كفارة واحدة
في المجلس ما عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا على الترتيب الواجب في ذلك
وليس يجب لبعضهن العتق وبعضهن الصوم ولا اطعام وليس المراد بقوله كفارة واحدة ان واحدة من
الكفارات تجزئ عن اربع نساء **باب** ان الظاهر يقع بالحرة والمملوكة لخبر الذي اوردناه عن حفص
بن الصقر في الباب الاول يدل على ذلك **وايضاً** روى الحسين بن سعيد عن صفوان عن اسحق بن عمار قال
سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يظاهر من جارية فقال الحرة والامة في مهنا سواء **علي بن النعمان**
الميموني عن فضالة عن ابن ابي عمير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ظاهر من جاريته قال هي مثل
ظهار الحرة **فصل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء عن محمد بن مسلم عن
احدهما عليه السلام قال سئل عن الظهار على الحرة والامة قال نعم **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن
الحسن بن علي بن فضال عن ابن بكير عن حمزة بن حمران قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل جارية
عليه ظهاراً فقال يا ايتها وليس عليه شيء قالوجه في هذه الرواية ان نخلها على ان اذا اخل بشيء من شرائط ^{الظهار}
لان حمزة بن حمران روى عنه هذه الروايات في كتاب البر وفري انه يقول ذلك بجارية يريد بها رضائفة
وهذا يدل على ان المقصد بالظهار الحقيقة واذا لم يقصد ذلك لم يقع ظهار صحيح ولا يحصل على وجه يتعلق به
الكفارة **باب** ان من وطئ قبل الكفارة كان عليه كفارتان **الحسين بن سعيد** عن ابي المغيرة
عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يظاهر من امراته ثم يريد ان يتيم على طلاقها قال
ليس عليه كفارة قلت ان اراد ان يمسهما حتى يكفر قلت فان فعل فعله شيء قال والله لانه لا ثم
ظالم قلت عليه كفارة غير الاولى قال نعم **يحيى بن عيسى** عن الحسين بن سعيد
عن ابن مسكان عن الحسن الصيقلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له رجل ظاهر
من امراته فلم ينف قال عليه الكفارة **ن** قبل ان يمسها قلت فانها اذا قبل ان يكمر قال بش ما صنع قلت عليه

باب ان من وطئ قبل الكفارة كان عليه كفارتان

١٢١

شئ قال ساد ظلمت فيلزمه شئ قال رتبة ايضاً **محمد بن يعقوب** عن **علي بن ابراهيم** عن **ابن ابي عمير** عن **ابن اذينة** عن **الاربع** وغير واحد عن **ابن بصير** عن **ابيعبد الله عليه السلام** قال اذا وقع المرأة الثانية قبل ان يكفر فعليه كفارة اخرى ليس في هذا خلاف **فاما ما رواه محمد بن يعقوب** عن **علي بن ابراهيم** عن **ابن ابي عمير** عن **سواد** عن **الحلي** قال سألت **ابا عبد الله عليه السلام** عن رجل ظاهر من امراته ثلث مرات قال يكفر ثلث مرات قلت فان وقع قبل ان يكفر قال يستغفر الله ويمسك حتى يكفر فلا ينافي في الاخبار والاطنه لانه ليس في قوله فليمسك حتى يكفر الكفارة واحدة او اثنتين واذا لم يكن ذلك في ظاهره جاز ان يكون المراد به حتى يكفر الكفارتين **واما ما رواه محمد بن علي بن محبوب** عن **محمد بن احمد** **العاوي** عن **عبد الله بن الحسن** عن **جده** عن **علي بن جعفر** عن **ابيه** عن **ابائه** عن **علي عليه السلام** قال في رجل من الانصار من بني النجار سوط صلي الله عليه واله فقال في ظاهره من امرأتي فواقعها قبل ان اكفر قال ما حملك على ذلك قال آيت بريق خلخالها وبياض ساقها في القمر فواقعها فقال النبي صلى الله عليه واله لا تقربها حتى تكفر وامره بكفارة الظهار فليس ايضاً ما ينافي ما قد مناه من وجوب الكفارتين بعد المواقعة لان الذي في الخبر انه امره بكفارة الظهار وليس ايضاً انه امره بكفارة واحدة او كفارتين فاذا احتمل ذلك فلا ينافي في الاخبار والاوله على انه لو كان صريحاً بان عليه كفارة واحدة لكننا نعلم على من فعل ذلك جاهل لان من فعل ذلك حكمه كان عليه كفارة واحدة يدل على ذلك ما رواه **محمد بن علي بن محبوب** عن **محمد بن الحسن** عن **ابن ابي عمير** عن **محمد بن ابي حمزة** عن **جده** عن **علي بن مسلم** عن **ابن جعفر** عليه السلام قال المظهر لا يقع الا على المحنت فاذا حدث فليس ان يواقعها حتى يكفر فان حمل وفعل قلنا عليه كفارة واحدة **فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى** عن **صفوان بن يحيى** عن **موسى** عن **زرارة** عن **ابن جعفر** عليه السلام ان الرجل اذا ظاهر من امراته ثم غشيهما قبل ان يكفر فاعلم عليه كفارة واحدة ويكن عنهما حتى يكفر فيحمل ايضاً ما قد مناه من ان يكون واقعها جاهلاً ويحمل ايضاً ان يكون مخصوصاً من كان ظهاراً مشروطاً بالمواقعة لان من كان كذلك لا يجب عليه الكفارة الا بعد المواقعة وقد مناهما يقدم في خبر **عبد الرحمن بن ابي حجاج** مفصلاً وفي حديث **جابر بن ابي عمير** عن **علي بن ابراهيم** عن **ابن ابي عمير** عن **ابن اذينة** عن **زرارة** قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل ظاهر ثم واقع قبل ان يكفر فقال لي اوليس هكذا يفعل المفقبة قال وجه في هذا الخبر ان نعلم على من كان ظهاراً مشروطاً بالمواقعة ان الكفارة لا يجب الا بعد الوطئ ولو انكفر قبل الوطئ لما كان محرمًا عنه ما يجب عليه الوطئ ولو كان يلزمه كفارة اخرى عند الوطئ غنبه عليه السلام ان المواقعة لمن هذا حكمه من افعال المفقبة الذي تطلب الخلاص من وجوب الكفارة اخرى عليه ليس لك الا بالمواقعة **باب** ان من وجب عليه العتق كفارة

في كفارة الظهار فصام اياما ثم وجد العتق هل يلزمه العتق لم لا **محلى** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن
 احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء عن محمد بن مسلم عن احمد بن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن
 ولم يجد ما يعتق قال ينظر حتى يصوم شهرين مضيين ثم يصوم شهرين متتابعين فان ظاهرا هو مستأفر
 ينتظر حتى يقدم وان صام فاصاب ما لا يضر الذي ابتدأ به **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى
 عن محمد بن ابي محرز عن بعض اصحابنا عن الاحول عن محمد بن مسلم عن احمد بن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن
 كفارة الظهار ثم وجد نسمة قال يعتقها ولا يعتد بالصوم فالوجه في هذه الرواية ان كلاهما على ضرب
 من الاستحباب دون الفرض ولا يجاب **ابواب الطلاق باب** ان من طلق امرأة
 ثلث تطبيقات السنة لا يحل له حتى تكف زوجا غير **محلى** بن يعقوب عن علي بن ابي بصير عن ابيه
 عن ابن ابي عمير او غيره عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن طلاق
 السنة اذا اطلاق الرجل امرأته يدعيها ان كان قد دخل بها حتى تحيض ثم تعلقوا ذاهبت طائفتها
 ولجدة بشهادة شاهدين ثم يتركها حتى تعتد ثلثة قروم فاذا مضى ثلثة قروم فقد بانت منه لو احدى
 وكان زوجها خاليا من الخطاب ان شامت تزوجته وان شامت لم تفعل فان تزوجها فحل بغير
 كانت عنده على ثنتين باقتين وقد مضت الواحدة فان هو طلقها واحدة اخرى فحل بغيرها
 شاهدين ثم تركها حتى مضى قرومها من قبل ان يرأبها فقد بانت منه باثنتين ومكنت امرأته فحل للزوج
 وكان زوجها خالطا من الخطاب ان شامت تزوجته وان شامت لم تفعل فان هو تزوجها تزوجا
 جديد بغير جديد كانت معه على واحدة باقية وقد مضت ثنتين فان اراد ان يتزوجها فحل له
 حتى ينكح زوجا غيره واما طلاق العدة فانه يرد بها حتى تحيض وتطهر ثم يلقاها بشهادة شاهدين
 ثم يرأبها ويواقعها ثم ينظر بها الطهر فاذا حاضت وطهرت اشهد شاهدين على تطهرتها وحري ثم يرأبها
 ويواقعها ثم ينظر بها الطهر فاذا حاضت وطهرت اشهد شاهدين على التطهيرة الثالثة ثم لا يحل له
 حتى ينكح زوجا غيره وعليها ان تعتد ثلثة قروم من يوم طلقها التطهيرة فان طلقها واحدة على طهر فمردود
 ثم تنتظر بها حتى تحيض وتطهر ثم طلقها قبل ان يرأبها لم يكن طلاق الثانية طلاقا لانه طلاق طلاقا لانه
 اذا كانت المرأة المطلقة من زوجها كانت خاتمة من ملكه حتى يرأبها فاذا رأبها حاضت في ملكه
 ما لم يطلق التطهيرة الثالثة فاذا طلقها التطهيرة الثالثة فخرج ملكها الرجعة من يدها فان طلقها
 على طهر فمردود ثم يرأبها وتنظر بها الطهر من غير موافقة فحاضت وطهرت ثم طلقها قبل ان يرأبها
 بموافقة بعد الرجعة لم يكن طلاقا لانه طلقها التطهيرة الثانية في طهر الاول فلا ينفق الطهر

قال في الطلاق

في ان من طلق امرأته ثلاث تطليقات
 لم يملكها

الا بموافقة الرجعة وكذلك لا يكون التطليقة الثالثة الا بمراجعة موافقة بعد الرجعة ثم حيض وظهر
 بعد الحيض ثم طلاق بشهود حتى يكون لكل تطليقة طهر من تدريس للموافقة بشهود قال الشيخ قدس سره
 رحمه الله الذي تضمن هذا الخبر من انه اذا طلقها ثلاث تطليقات السنة لا يملك حتى ينكح زوجا غيره وهو المعتقد
 عندي والمعمول عليه انه موافق لظاهر الكتاب قال الله تعالى الطلاق مرتان فامسك بعروة فانك شرع
 باحد ان قوله فان طلقها يعني الثالثة فلا تجل من بعد حتى تنكح زوجا غيره ولم يفصل بين طلاق السنة
 وطلاق العدة فينبغي ان تكون الآية على عمومها ويكون الخبر مؤكدا لها ويدل عليه ايضا ما رواه الحسين
 بن سعيد عن حماد بن عيسى عن عمر بن اذينة عن زهارة وبكر بن ابى عيينة وعمر بن مسلم وبريد بن معوية عن
 الفضيل بن يسار واسماعيل بن ابراهيم ومحمد بن يحيى بن سالم كلهم سمعوا من ابي جعفر من ابنه عبد الله
 بصفة ما قالوا وان لم يحفظ حروجه غير انه لم يسقط حمل معناه ان الطلاق الذي امر الله تعالى به
 في كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ان اذا حاضت المرأة وطهرت من حيضها اشهد رجلين
 عدلين قبل ان يجامعها على تطليقة ثم هو الحق برجعتهما ما لم يحض ثلثة فان راجعها كانت عدة على
 تطليقتين وان مضت ثلثة قرء قبل ان يراجعها ففي املك بنفسها فان اراد ان يخطبها مع الخطاب
 خطبها فان تزوجها كانت هي عده على تطليقتين وما خلا هذا فليس بطلاق ^{لها} عن النضر بن
 سويد عن عبد الله بن سنان عن جعفر بن محمد عن عبد الله بن سنان عن جعفر بن محمد عن عبد الله بن سنان
 الرجل لطلاق طلقها في قبل عدتها من غير رجوع فانها اذا طلقها واحدة ثم تركها حتى خلوا جملها او بعده
 فهي عده على تطليقة فان طلقها الثانية فشاء ان يخطبها مع الخطاب ان كان تركها حتى خلوا جملها
 فان شاء راجعها قبل ان ينفق جملها فان فعل فهي عده على تطليقتين فان طلقها ثلثة فلا فصل حتى تنكح
 زوجا غيره وهي تراث وتورث ما كانت في التطليقتين **الاولتين قاما** ما رواه محمد بن يعقوب
 عن علي بن ابراهيم عن ابي عن ابن ابي عمير عن عبد الله بن الحنفية عن شعيب بن عبد الله عن محمد بن يحيى عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل طلق امرأته ثم لم يراجعها حتى حاضت ثلث حيض ثم تزوجها
 ثم طلقها فتركا حتى حاضت ثلث حيض ثم تزوجها ثم طلقها فتركا حتى حاضت ثلث حيض من
 غير ان يراجعها يعني عسها قال لمان يتزوجها ابدا ما لم يراجع ويمس فلا ينال في الاغبار الا لدلة لان قوله
 لمان يتزوجها ابدا ما لم يراجع ويمس يحتمل ان يكون الراية اذا كانت قد تزوجت رجلا اخر و دخل بها
 ثم فارقا بموت او طلاق لان من كان كذلك جاز لمان يتزوجها ابدا الا ان الزوج يهدم الطلاق الاول
 ولا يملك في ابراهيم يجوز له ان يتزوجها وان لم يزوج زوجا غيره واذا لم يكن ذلك في ظاهر حملته على ما قلناه

الحيض محمد بن الحسن ح

عليه السلام عليهما السلام

والذي يدل على أن دخول الزوج معتبر في ما ذكرناه ما رواه محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن بن عتبة
عن محمد بن زياد وصفوان عن رفاعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل طلق امرأته حتى بانت منه
وانقضت عدتها ثم تزوجت زوجا آخر وطلقها أيضا ثم تزوجت زوجها الأول أيدهم ذلك الطلاق الأول
قال نعم قال ابن سماعه وكان ابن بكير يقول للمطلقة إذا طلقها زوجها ثم تركها حتى يتبين ثم تزوجها فإنما هي
عنده على طلاق مستأنف قال ابن سماعه وذكرنا الحسين بن هاشم أنه سأل ابن بكير عنها فأجاب بهذا الجواب
فقال لا سمعت في هذا شيئا فقال ربيعة رفاعه فقال إن رفاعه روى أنهما دخل بيضا زوج فقال زوج
وغير زوج عندي سواء فقلت سمعت في هذا شيئا فقال هذا ما روى الله من أبيه قال ابن سماعه وليس
نأخذ بقول ابن بكير فإن الرواية إذا كان بيضا زوج **وروى** محمد بن أبي عبد الله عن معوية بن حكيم عن عبد الله
بن المغيرة قال سألت عبد الله بن بكير عن رجل طلق امرأته واحدة ثم تركها حتى بانت ثم تزوجها قال هو معه
كما كانت في التزوج قال قلت فإن ربيعة رفاعه إذا كان بيضا زوج فقال لي عبد الله هذا الزوج هذا ما روى **قال**
من الرواية فاما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن عبد الله بن سنان
قال إذا طلق الرجل امرأته فله طلاق على طهر يذبح حمارا بشهود فإن تزوجها بعد ذلك فهي عنه على ثلاث **وطلت**
الطليقة الأولى فإن طلقها اثنتين ثم كف عنها حتى غصوا بخصنها الثانية بانت منه بشنتين وهو **طبا**
من الخطأ ما رواه محمد بن عبد الله بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن عبد الله بن سنان
عن علي بن الحسن عن علي بن محمد بن عيسى عن الحسن بن المفضل عن أحمد بن محمد بن عيسى عن
أبي الحسن بن عيسى بن عميرة عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام مثله فالوجه في هذه الرواية
أن يخبرها على ما قلناه من الرواية المتقدمة وهو أنها إذا تزوجت بعد خروجها من العدة تزوج عقد ودام
وإذا لم يدام فارقها بموت أو طلاق جازها أن يرجع إلى الأول بعقد مستأنف ويكون دخول الزوج في ذلك
مبطلان لطلاق واحد كان أو اثنين أو ثلاثا **والذي يدل على أن الزوج يهدم التطليقة الواحدة كما يهدم**
الثلاثة ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن القسم بن محمد بن محمد بن عيسى عن موسى قال قلت
لأبي عبد الله عليه السلام رجل طلق امرأته تطليقة واحدة فتبين منه ثم يتزوجها أخو طلقها على **لستة**
فبين منه ثم يتزوجها الأول على كم هي عنده قال على غير شيء ثم قال بارفاعه كيف إذا طلقها ثلاثا ثم تزوجها ثانية
استقبل الطلاق فإذا طلقها واحدة كانت على اثنتين **فاما** ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن
أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقة واحدة
ثم تركها حتى مضت عدتها فتزوجت زوجا غيره ثم مات الرجل وطلقها فراجعها زوجها الأول قال **لستة**

في ان من طلق امرأته ثلاث تطليقات
١٢٥

عنده على تطليقتين وروى الحسين بن سعيد عن صفوان عن منصور عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة طلقها زوجها واحدة او اثنتين ثم تزكها حتى مضى عليها فتزوجها غيره فيموت او يطلقها فيتزوجها ^{الاول} قال هو عنده على ما بقى من الطلاق عنه عن ابن مسكان عن ابي عن ابي عبد الله عليه السلام مثله عنه عن صفوان عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام ان علياً عليه السلام كان يقول في الرجل يطلق امرأته تطليقة ثم تزوجها بعد ذلك انما عنده على ما بقى من طلاقها حتى يحل بن محمد بن عيسى عن علي بن احمد عن عبد الله بن محمد قال قلت لابي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته على الكتاب والستة فبين منه واحدة وتزوج زوجها غيره فيموت عنها او يطلقها فراجع ثلث زوجها الاول انما يكون على تطليقتين وواحدة قد مضت فكتب صدوقاً الوجه في هذه الروايات احد شيئين احدها ان يكون الزوج الثاني لم يكن يدخل بها او يكون تزوج متعة او يكون غير بالغ وان كان التزويج دائماً لان الزوج الثاني يرعى فيه ذلك ومتى خلت شئ من هذا الشرط لم تحل لها ان يرجع الى الاول اذا كانت التطليقة ثلاثاً وان رجعت الى الاول بعد الثالثة والاول لم يكن ذلك هادماً لما تقدم والذي يدل على اعتبار هذا الشرط الثاني ذكرنا ما رواه محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن ابن ساعدة عن صفوان عن ابن مسكان عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام المرأة التي لا تحل لزوجها حتى تنكح زوجها غيره قال هي التي تطلق ثم ترجع ثم تطلق ثم ترجع ثم تطلق الثالثة فالحل لزوجها حتى تنكح زوجها غيره يذوق عسيتها ^{صفوان} عن ابن بكير عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يطلق امرأته تطليقة ثم يرجعها بعد انقضائها فاذا اطلقها ثلثة لم تحل له حتى تنكح زوجها غيره فاذا تزوجها غيره ولم يدخل بها وطلقها او مات عليها لم تحل لزوجها الاول حتى يذوق الاخر عسيتها والذي يدل على انه يرعى ان يكون الزوج بالغا والتزويج دائماً ما رواه محمد بن يعقوب عن عطاء بن اصحابنا عن سهل بن زياد عن علي بن اسباط عن علي بن الفضل ^{سقط} قال كتبت الى الرضا عليه السلام رجل طلق امرأته بالطلاق الذي لا تحل له حتى تنكح زوجها غيره وتزوجها غلاماً لم يحتلم قال لا حتى يبلغ وكتبت اليه ما حد البلوغ فقال ما اوجب على المؤمن الحدود وروى محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن الحسن عن محمد بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمارة الساباطي قال سألت ^{لست} ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقتين للعدة ثم تزوجت متعة هل يحل لزوجها الاول بعد ذلك قال لا حتى تزوج بثان علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأته ثم طلقها فبانت ثم تزوجها رجل اخر متعة هل يحل لزوجها الاول قال لا حتى تدخل فيها خرجت منه

عنه عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن الحسن الصيقل عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لرجل طلق امرأته طلاقا لا تحل له حق تنكح زوجها غيره فتزوجها رجل متعة التحل الاول قال لا لان الله تعالى يقول فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها والمتعة ليس بها طلاق **فصل** بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان عن محمد بن مفضل قال سألت الرضا عليه السلام عن اخصى فحل قال لا **الحسين** بن سعيد عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته ثلاثا فبانت منه ولادها رجعتا قال لها اني اريدك لاجل انك فتزوجي زوجها غيره فقالت لقد تزوجت زوجها غيره وحلت لك نفسي اصدق قولها ويراجعها وكيف يمنع قال اذا كانت المرأة ثقة تصدقت في قولها والوجه الثاني في الاخبار التي قد منها ان تكون عملة على ضرب من التقية لانه مذهب عمر بن الخطاب ان يكون الحال اقتضت ان يفتى فيها بما يوافق مذهب **بطل** على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن عبد الله بن المغيرة عن عمرو بن ثابت عن عبد الله بن عقيل بن ابي طالب قال اختلف رجلان في قضية على عمر في امرأة طلقها زوجها تطليقة او اثنتين فتزوجها اهل فطلقها او مات عنها فلما انقضت عدتها تزوجها الاول فقال عمر هي على ما بقي من الطلاق فقال امير المؤمنين عليه السلام سيما ان الله اهدم ثلاثا ولا يهدم واحدة **فاما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن بكير عن زرارة بن اعين قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول الطلاق الذي يهبه الله تعالى والذي يطلق الفقيه وهو العدل بين المرأة والرجل ان يطلقها في استقبال الطهر بثلاثة شهادتين ولادة من القلب ثم يتركها حتى تضي ثلثة قمر و فاذا رأت الدم في اول فطرة من الثالثة وهي اخر القمر لان الاقرا هي الاطهار فقد بانت منه وهي ملك بنفسها فان شاعت تزوجته وحلت له فان فعل هذا مائة مرة وهدم ما قبله وحلت للزوج فان راجعها قبل ان تملك نفسها ثم طلقها ثلاث مرات يراجعها ويطلقها لم تحل له الا بزوج هذه الرواية اكد شبهة من جميع ما تقدم من الروايات في هذا الباب لانها لا يحتمل شيئا ما قلناه لكونها خالية من وجوه الاحتمال مصرحة بعدم الزوج الا ان طريقها عبد الله بن بكير وقد قد مناه من الاخبار ما تضمن انه قال حين سئل عن هذه المسئلة هذا ما رتق الله من الراي ولو كان سمع ذلك من زرارة لكان يقول حين سألته الحسين بن هاشم وغيره عن ذلك وانما هو عندك في ذلك شيء كان يقول نعم رواية زرارة ولا يقول نعم رواية دفاعة حتى قاله السائل ان روايت دفاعة يتضمن انه اذا كان بينهما زوج فقال له وعندك ذلك هذا ما رتق الله من الراي هذا من قوله في رواية دفاعة ان قال الزوج وغيره لا زوج سوا عند

القرء

باب ما به تقع الفرقة من كنايات الطلاق

١٣٤

فدال على السائل قال هذا ما رزق الله من الواي ومن هذا صورته يجوز ان يكون اسند ذلك
الى رارة فعرض له انه الذي افق به وانه لما رأى أصحابه لا يقبلون ما يقولوا بسند الى من
رواه عن ابي جعفر عليه السلام وليس باب الله بن بكير معصوم ولا يجوز هذا على بل وقع منه من العدل
عن اعتقاد من ذهب الى اعتقاد من ذهب بالمفطية ما هو معروف من من حبه والغلط في ذلك اعظم
من الغلط في اسناده فباعتبار معتقد يشبهه من دخلت عليه الى بعض اصحاب الامم عليهم السلام واذا كان استناد
الامر على ما قلناه لم يعترض هذه الرواية ايضا ما قد منا فان قيل اننا نعلم ان الاخبار التي رويتموها في
الكتاب الكبير فيمن لا يحل له حتى تنكح زوجا غيره يبدل على خلاف ما ذكرتموه من ان من طلق امرأته
ثلاث تطليقات بطلاق السنة لا يحل له حتى تنكح زوجا غيره الا نكحنا انما تضمنت تفصيل طلاق العدة و
ليس بطلاق السنة على وجه قيل ليس في ذلك لاحاديث ما ينافي ما قد منا لان الذي في هذا ذكر حكم
طلاق العدة وان من طلق امرأته ثلاث تطليقات بطلاق العدة لا يحل له حتى تنكح زوجا غيره وليس
صحيح بان من طلق امرأته ثلاث تطليقات للسنة ما حكمه الا من جهة دليل الخطاب ويجوز ترك
دليل الخطاب لدليل وهو ما قدمناه من الاخبار

باب ما به تقع الفرقة من كنايات الطلاق

عجل بن يعقوب عن حميد بن نجاد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن ابن رباط وعل بن ابراهيم عن ابيه
عن ابن ابي عمير جميعا عن ابن اذينة عن محمد بن مسلم انه سأل ابا جعفر عليه السلام عن رجل قال امرأته انت
على حرام وطلقها باينة احببتة او بنية او خفية قال هذا كله ليس ^{شيئ} انما الطلاق ان يقول لها في قبل العدة
بعد ما ظهر من حيضها قبل ان يجامعها انت طالق او اعتدى يريد بذلك الطلاق ويشهد على ذلك
رجلين عدلين عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي عبد الله قال الطلاق
ان تقول لها اعتدى او تقول لها انت طالق عنه عن حميد بن نجاد عن ابن سماعة عن علي بن الحسن الطاطري
قال الذي اجمع عليه في الطلاق ان يقول انت طالق او اعتدى وذكر انه قال لمحمد بن ابي حمزة كيف يشهد على
قوله اعتدى قال يقول تشهد واعتدى قال الحسن بن محمد بن سماعة هذا غلط بل الطلاق الا كما روي بكير
بن اعين ان يقول لها ادعي طاهر من غير جاع انت طالق ويشهد شاهدين عدلين وكل ما سوى ذلك
فهو باطل قال الشيخ قدس سره رحمه الله ما تضمنت الاحاديث التي قد صاها من قولها اعتدى يمكن حملها
على وجه لا ينافي الصحيح على ما قال ابن سماعة لان قولها اعتدى انما يكون به اعتبا وذا انما يقول الرجل انت
طالق ثم يقول اعتدى كان قوله لها اعتدى ليس بمعنى لان يقول من اى شيء اعتدى فلا بد من ان
يقول لها اعتدى لان طلقك فالاعتداء لا ينافي الطلاق لا بهذا القول لانه يكون هذا القول كالكشف

لما عن انه لوها حكم الطلاق والموجب عليها ذلك ولو تخرج ذلك من غير ان يتقدم ما فظ الطلاق لما كان به
اعتبار على ما قال ابن سماعه **باب الوكالة في الطلاق** الحسن بن محمد بن سماعه عن صفوان بن يحيى
عن سعيد الاعرج عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل جعل امرأته الى رجل فقال اشهدوا
اني قد جعلت امر فلان الى فلان يجوز ذلك الرجل قال نعم الحسن بن محمد بن سماعيل عن علي بن النعمان عن
سعيد الاعرج عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يجعل امرأته الى رجل فقال اشهدوا اني قد جعلت
امر فلان الى فلان فيطلقها يجوز ذلك قال نعم الحسن بن علي بن فضال عن ابن مسكان عن ابي هلال
الوازي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل وكل رجلا بطلاق امرأته اذا حاضت وطهرت وخرج
الرجل فبدل واشهد انه قد اطلق ما كان امره به وان قد بدله في ذلك قال فليعلم اهله وليعلم الوكيل **الحسين**
يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله قال قال امير المؤمنين في رجل جعل
طلاق امرأته بيد رجلين فطلق احدهما واولي الآخر فالي امير المؤمنين ان يحيز ذلك حتى يجتمع جميعا
على الطلاق **الحسين** عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شهمون عن عبد الله بن عبد الرحمن
عن سمع عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل جعل طلاق امرأته بيد رجلين فطلق احدهما واولي الآخر
فالي علي ان يحيز ذلك حتى يجتمع على الطلاق جميعا فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن
معلي بن محمد عن الحسن بن علي حميد بن زياد عن ابن سماعه عن جعفر بن سماعه جميعا عن حماد بن عمن عن ذرارة
عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز الوكالة في الطلاق فلدنا في الاخبار الاولى لان هذا الخبر
محمول على انه اذا كان الرجل حاضرا في البلد لم يصح توكيله في الطلاق والاخبار الاولى لمحمولها
على جواز ذلك في حال الغيبة لئلا تتناقض الاخبار وقال ابن سماعه ان العمل على الذي ذكر فيه انه
لا يجوز الوكالة في الطلاق ولم يفصل وينبغي ان يكون العمل على الاخبار كلها حسب ما قدمناه والذي يكشف
عن ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى البقطيني قال بعثت الى ابو الحسن عليه السلام رزمة
ثياب وغلمانا ودينارين وجمعة لاخي موسى بن عبيد وجمعة ليلوش بن عبد الرحمن وامرنا ان نخرج عنده
كانت بينا مائة دينار ثلاثا فيهما بعثنا فلما ان اردت ان اعطي الثياب لآيت في اضعاف الثياب طينا
فقلت للرسول ما هذا فقال ليس بوجه عتاع الا جعل فيه طينا من قبر الحسين عليه السلام ثم قال
الرسول قال ابو الحسن هو امان باذن الله وامر بالمال بامور في صلة اهل بيته وقوم محايير وامر
بذبح ثمانية دينار الى رحيم امرأته كانت له امر في ان اطلقها عنده وامرنا بهذا المال وامرني ان
اشهد على طلاقها صفوان بن يحيى واخره شئ محمد بن عيسى **باب** ان المواقعة بعد الرجعة

فليطلقها

الحسين

هذا الخبر في الكسرة
فمنه ثوب واحد في
شبهه في فتح وزم الثياب
تكون ثيابا ووزم الثياب
نزد محمد بن يحيى

في ان الواقعة بعد الرجعة شرط ان يري ان يطلق طلاق العدة
١٢٩

شرط ان يري ان يطلق طلاق العدة **محمد بن يعقوب** عن **علي بن ابراهيم** عن **ابيه** و**محمد بن اسمعيل**
عن **فضل بن شاذان** جميعا عن **ابن ابي عمير** عن **عبد الرحمن بن الحجاج** قال قال **ابو عبد الله عليه السلام** في الرجل
يطلق امرأته لثنا يرجع وقال لا يطلق التولية الاخرى حتى يمسيها عنك عن عدة من اصحابنا عن **سهم**
بن زياد و**علي بن ابراهيم** عن **ابيه** عن **ابن ابي نصر** عن **عبد الكريم** عن **ابي بصير** عن **ابيه** قال المراجعة في الجماع
ولا فانما هي واحدة وقد استوفينا في شرائط طلاق العدة ما يتعلق بذلك في كتابنا الكبير وفيما تقدم شئ من
فاما ما رواه **محمد بن علي بن محبوب** عن **محمد بن الحسين** عن **ابن ابي نصر** عن **جميل** عن **عبد الحميد الطائي** عن
ابي جعفر عليه السلام قال قلت له الرجعة بغير جماع يكون رجعة قال نعم عنك عن **محمد بن الحسين** عن
ابن ابي نصر عن **حماد بن عثمان** عن **محمد بن مسلم** عن **ابي جعفر عليه السلام** قال سأل عن الرجعة بغير جماع تكون
رجعة قال نعم فالوجه في هذين الخبرين انه يكون رجعة بغير جماع بمعنى انه يعود الى ما كان عليهن انه
يملك موافقتها ولو لا الرجعة لم يميز ذلك وليس الخبران يجوز له ان يطلقها تطليقة اخرى للعدة
وان لم يواقع ولحق انما اعتبرنا الواقعة فيمن اراد ذلك فاما من لا يريد ذلك فليس الوطى شرطا له
قد تحصل المراجعة بانكار الطلاق او القبلة وان كان ذلك ليس بكاف لمن اراد ان يطلق ثانيا على
ما استوفينا في كتابنا الكبير ولا ينافي ذلك ما رواه **احمد بن محمد بن عيسى** عن **احمد بن محمد بن جميل** بن **دراج**
عن **عبد الحميد بن عواض** و**محمد بن مسلم** قال سألنا **ابا عبد الله عليه السلام** عن رجل طلق امرأته واشهد
على الرجعة ولم يجامع ثم طلق في الظهر اخرج على السنة اتثبت التطليقة الثانية بغير جماع قال نعم اذا هو
اشهد على الرجعة ولم يجامع كانت التطليقة الثانية عنك عن **احمد بن محمد بن ابي نصر** قال سألت الرضا ثابته
عليه السلام عن رجل طلق امرأته بشاهدين ثم يزوجها ولم يجامعها بعد الرجعة حتى طهرت من حيضها
ثم طلقها على طهر بشاهدين ايقع عليه التطليقة الثانية وقد لا جبرها ولم يجامعها قال نعم **محمد بن الحسن**
الصنفار عن **محمد بن عيسى** عن **ابي علي بن راشد** قال سألته مشافهة عن رجل طلق امرأته بشاهدين
طهر ثم سافر واشهد على رجعتها فلما قدم طلقها من غير جماع يجوز ذلك له قال قد جاز طلقها لانه طلاقه
ليس في هذه الاخبار ان لان يطلقها طلاق العدة ونحن انما نمنع ان يجوز له ان يطلقها طلاق العدة
فاما طلاق السنة فلا بأس ان يطلقها بعد ذلك على ما تضمنته رواية **محمد بن مسلم** و**عبد الحميد بن**
عواض وغيرها والذي يدل على جواز ذلك ايضا من انه يجوز له ان يطلقها طلاقا اخر السنة وان اوجها
ما رواه **علي بن الحسن بن فضال** عن **محمد بن خالد** عن **سيف بن عميرة** عن **اسحق بن عمار** عن **ابي الحسن**
عليه السلام قال قلت له رجل طلق امرأته فمراجعتها بشهود ثم طلقها ثم راجعها بشهود تبين من قال

في ان الواقعة بعد الرجعة شريطة ان يردان يطلق طلاق العدة

١٥٠

قال محمد بن الحسن

قلت كل ذلك في طهر واحد قال تبين منه قلت فانه فعل ذلك بالمرأة حامل اتبين منه قال ليس هذا من هذا
قال الشيخ قدس سره المعنى في هذا الخبر انه اذا طلقها ثلاث تطليقات في طهر واحد بين ما رجعتان للسنة فما
تبين منه بالثالثة على ما قدمناه وان لم يدخل بها لانه كل ما ارجعها جاز له ان يطلقها تطليقة اخرى للسنة
على ما بيناه وذلك غير موجود في الحمل لان الحمل اذا ارجعها لم يحل له ان يطلقها تطليقة اخرى للسنة
على ما بينه حتى تضع ما في بطنها وانما يجوز له ان يطلقها للعدة اذا ارجعها بعد الرجعة على ما سنين القول
فيه انشاء الله تعالى ولا ينافي هذا الخبر ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن احمد بن ابي الحسن عن ابيهما
عن عبد الله بن بكير عن ابي كمال عن هيثم بن عبيد عن رجل من اهل واسط عن اصحابنا قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام ان عمي طلق امرأته ثلاثا في كل طهر تطليقة قال ثم فليارجعها لان الوجه في هذا الخبر ان تحل على
انه يملك تطليقة اخرى من غير رجعة لانه انما يجوز ثلاث تطليقات للسنة في طهر واحد ارجع بين
كل تطليقتين وان كان ذلك في طهر واحد على ما بيناه في هذا ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن ابي
عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل طلق امرأته تطليقة على طهر ثم امسكها في منزله حتى جاء
حيضتين وظهرت ثم طلقها تطليقتين على طهر فان هذه اذا حاضت ثلاث حيض من يوم طلقها ^{للتطليقة}
الاولى فقد حلت للزوج ولكن كيف اصنع واقول هذا وفي كتاب علي عليه السلام ان امرأة اتت رسول الله
صلى الله عليه وآله فقالت يا رسول الله افنتى في نفسي فقال لها فيما افنتى قالت ان زوجي طلقني وانا حامل
ثم امسكني لا يمسنى حتى اذا طمئت وظهرت طلقني تطليقة اخرى ثم امسكني لا يمسنى الا انه يستحب
ويرى شعري ونحري وجسدك حتى اذا طمئت الثالثة وظهرت طلقني الثالثة قال فقال لها
رسول الله صلى الله عليه وآله يا امرأة لا تزوجي حتى تحيض ثلث حيض مستأنفات فان التثالث
الحيض القى حيضتها وانت في منازلتها ما حيضتها وانت في حباله فما تضمن صدد هذا الخبر من انذار طلقها
عند كل حيضة تطليقة فانها تقدم من تطليقة الاولى المعنى فيها اذا طلقها ثانيا من غير رجعة فلا يقع
طلاق وتكون عليها العدة من حيث التطليقة الاولى وما حكاها في آخر الخبر مما وجد في كتاب علي عليه السلام
يحتمل شيئين احدهما ان يكون انما جاز ذلك لانه لا رجوع ثم طلق فكان عليها العدة من هذا التطليقة الاولى
اذا كانت التطليقات السنة على ما بيناه والوجه الاخر ان يكون محولا على التقية لان في الفقهاء من يجوز
التطليقات الثلاث واحدة بعد اخرى عند كل حيضة وان لم يلج احصاء فيكون ذلك موافقا لما ذهب
الى هذا المذهب الذي يدل على التفصيل الذي قدمناه من ان طلاق السنة يجوز ذلك في غير ما يجوز
ذلك في طلاق العدة لا بعد الواقعة ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن علي عن ابي جعفر

عن العلي بن خنيس عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الذي يطلق ثم يراجع ثم يطلق فلا يكون فيما بين الطلاق والطلاق جماع فتلك تحل لقبل ان تزوج زوجا غيره والتي لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره هي التي تجامع فيما بين الطلاق والطلاق وليكن حدان يقول ان هذا التفصيل كيف يمكنكم مع ان الاخبار كلها على عمومها وليس في شيء منها تفصيل ما قلتموه مثل ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن عبد الله بن المغيرة عن شعيب بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام و عن العلي بن خنيس عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته تطليقة ثم يطلقها النائب قبل ان يراجع فقال ابو عبد الله عليه السلام لا يقع الطلاق الثاني حتى يراجع ويجمع وغير ذلك من الاخبار المتقدمة واكثرها مضت في الكتاب الكبير لا نيجوز لنا ان نخضع هذه الاخبار للخبر الذي روينا مفصلا لاننا لم يفعل ذلك ابطلنا حكم الخبر المفصل وانه ابطلنا ايضا حكما لاخبارا المتقدمة التي تضمنت جواز الطلاق من مراعاة الواقعة وذلك لا يجوز على الوجه الذي ذكرناه على ما تضمن هذا الخبر المنع من جواز ايقاع تطليقة اخرى قبل المراجعة ونحن لا يجوز ذلك وانما يجوز بعدها ويكون ضم الواقعة الى المراجعة شرطا في صحة ايقاع طلاق العدة على ما بيناه

باب تفريق الشهود في الطلاق محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل طلق امرأته على طهر من غير جماع واشهد اليوم رجلا ثم مكث خمسة ايام ثم اشهد اخر فقال نعم امران يشهد اجمعان **فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن الرضا عليه السلام** قال سألت عن تفريق الشاهدين في الطلاق فقال نعم وتعتد من اول الشاهدين وقال لا يجوز حتى يشهد اجمعان فلا ينافي بالخبر الاول لان الوجه فيه ان غفله

على جواز التفريق منهما في حال الاشهاد ولا في حال تحمل لشهادة ثلثا قضا الخبران **باب** ان من طلق امرأته ثلث تطليقات مع تكامل الشرائط في مجلس واحد وقعت واحدة **محمد بن يعقوب** عن علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله عن ابي عمير عن جميل بن دراج عن احمد بن علي بن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الذي يطلق في حال الطهر في مجلس واحد ثلثا قال هي واحدة **عن** علي بن ابي عبد الله عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن جعفر بن العباس بن اوزار عن ايوب بن نوح جميعا عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن ابي بصير الاسدي ومحمد بن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا طلاق ثلثا في غير عدة ان كانت على طهر واحدة وان لم يكن على طهر فليس بشيء **عن** محمد بن زيد عن الحسن بن محمد بن سامة عن جعفر بن سامة وعن علي بن حديد عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي عن عمرو بن البراء قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان اصحابنا يقولون ان الرجل اذا طلق امرأته مرة او مائة فانه واحد وقد كان

في ان من طلق امرأته ثلاث تطليقات مع تكامل الشرائط

١٥٢

بلغنا عنك وعن أباك انهم كانوا يقولون اذا طلق حرة او مائة فانما هي واحدة فقال هو كما بلغك عن علي بن
الحسن بن فضال عن علي بن اسباط عن محمد بن حمران عن ذرارة عن احدهما عليهما السلام في التلق تطلق في
حال طهر في مجلس ثلاثا قال هي واحدة عنده عن محمد بن عبدالله بن ذرارة عن محمد بن ابي عمير عن عمر بن اذينة
عن بكير بن اعين عن ابي جعفر عليه السلام ان طلقها للعدة اكثر من واحدة فليل الفصل على واحد بطلاق
محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن ابي محمد الوائلي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل و
امرأته رجلا وامراة ان يطلقها على السنة فطلقها ثلاثا في مقعد واحد قال نزل الى السنة فاذا مضت
ثلاثة اشهر وثلاثة فروع فقد بانت بواحدة محمد بن احمد بن يحيى عن ابراهيم عن جماعة من اصحابنا عن
محمد بن سعد الاموي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق ثلاثا في مقعد واحد قال فقال
اما انا فما رأيك قد نزلت واما ابي فكان يرى ذلك واحدة عنده عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث
بن كلوب بن فيحس الجلي عن اسحق بن عمار الصيرفي عن جعفر عن ابي الحسن عليه السلام كان يقول اذا
الرجل امرأة قبل ان يدخل بها ثلاثا في كل واحدة فقد بانت منه ولا ميراث بينهما ولا رجعة ولا تحل المتحج
زوجا غيره وان قال هي طالق هي طالق هي طالق فقد بانت منه بالاول وهو خاطب من الخطاب ان
قال محمد بن الحسن الطوسي شئت نكحتك كما جديدا وان شئت لم تفعل قال الشيخ قدس سره رحمه الله هذا الخبر موافق لما
لسنا نخل به لانه اذا اطلقها ثلاثا في كلمة واحدة فانما يقع منها واحدة على ما تضمنت الروايات الاولة و
هو خاطب من الخطاب ولا يمكن ان يطلقها ثلاث تطليقات الا بعد ان يعقد عليها ثلاث عرات
يطلقها عقيب كل واحدة منها قبل ان يدخل فتلك التي لا يحل له حق تنكح زوجها غيره محمد بن احمد بن يحيى
عن ابي اسحق عن ابن ابي عمير عن ابي ايوب الخزاز عن ابي عبد الله عليه السلام قال كنت عنده فجاء رجل
فسأله فقال جل طلق امرأته ثلاثا قال بانت منه قال فذهب ثم جاء اخر من اصحابنا فقال جل
طلق امرأته ثلاثا فقال تطليقت وجاء اخر فقال جل طلق امرأته ثلاثا فقال ليس بشيء ثم فطر له
فقال هو ما ترى قال قلت كيف هذا قال فقال هذا يرى ان من طلق امرأته ثلاثا حرمت عليه و
انا ارى ان من طلق امرأته ثلاثا على السنة فقد بانت منه ورجل طلق امرأته ثلاثا وهي على طهر فانما
هي واحدة ومن طلق امرأته ثلاثا على غير طهر فليس بشيء فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان
عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال من طلق ثلاثا في مجلس فليس بشيء من
خالف رد الى كتاب الله وذكر طلاق ابن عمر فهذه الرواية ليس فيها انه يطلقها ثلاثا بالشرايط
الواجبة للطلاق ويحتمل ان يكون المراد اذا اطلقها وهي حائض فيل على ذلك انما يخلو قد صنفه عن ابي بصير

فمن طلق امرأته ثلاث قطيعات
١٥٣

راوى هذا الحديث وحديث ابى ايوب التمارى المنفصلين وان من طلق ثلاثا في الحيض لا يقع بشئ من ذلك ولا اطلقها في طهر وقت واحدة على ما قدمناه ولاخذ بالحديث المتصل اولى منه بالجمل فيدل عليه ايضا قوله ثم ذكر الحديث ابن عكران بن عمار لما طلق امرأته في حال الحيض فلو لا ان المراد ما ذكرناه لما كان لذكر ابن عكران في هذا المكان والذي يدل على ان طلاق ابن عكران في الحيض ما رواه الحسن بن سعيد عن عمن بن عيسى عن سامة بن مهران قال سألت عن رجل طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى عبدالله بن عمر امرأته طلقها ثلاثا وهي حائض فابطل رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك الطلاق وقال كل شئ عاقل كتاب الله والسنة رد الى كتاب الله والسنة عنه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي بصير عليه السلام قال من طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد وهي حائض فليس بشئ وقد رد رسول الله صلى الله عليه وآله طلاق عبدالله بن عمر اذا طلق امرأته ثلاثا وهي حائض فابطل رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك الطلاق وقال كل شئ عاقل كتاب الله فهو خالف كتاب الله وقال لا طلاق الا في عدة وتيجل ايضا ان يكون قوله ليس بشئ يعنى في كونه طلاقا فلان ذلك قد بينا انه يرد الى الواحد والذى يكشف عما ذكرناه ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن اسمعيل بن عبد الخالق قال سمعت ابا الحسن عليه السلام وهو يقول طلق عبدالله بن عمر امرأته ثلاثا فجعلها رسول الله صلى الله عليه وآله واحدة فردتها الى الكتاب والسنة **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن معوية بن حكم عن مثنى كحاط عن الحسين بن زياد الصيقلي قال قال ابو عبدالله عليه السلام لا تشهد ابن طلق ثلاثا في مجلس واحد فالوجه في هذه الرواية ايضا ما قدمناه من ان اذا كان الطلاق وقع في حال الحيض او حال السكر او على الاكراه لان كل واحد من هذه الشروط يخل بوقوع الطلاق **فاما** ما رواه علي بن اسمعيل قال كتب عبدالله بن محمد الى ابي الحسن عليه السلام جعلت فداك روى اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته ثلاثا بكرة واحدة على طهر غير جامع بشاهدين انه يلزمه تطليقة واحدة فكتب بخطه اخطأ على ابي عبدالله عليه السلام ولا يلزمه الطلاق يرد الى الكتاب والسنة ان شاء الله قاول ما في هذه الرواية انها شاذة مخالفة لاجل كثيرة قد مناها وهذا حكمه لا يعترض بمثله الاخبار الكثيرة ولو سلم لا محتمل ان يكون متناولا لمن كان سكران او مجبرا على الطلاق او غير مراد لذلك لان جميع ذلك يراعى في الطلاق على ما بيناه وعلى هذا الوجه تتلوا الاخبار فتتفق كلها على الحاجة الى حذف شئ منها **فاما** ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن احمد بن الحسن عن يونس

عن جعفر بن محمد عن علي بن الحسن بن رياطة عن موسى بن بكر عن عمر بن حفظة عن ابي عبد الله عليه السلام قال ياكم والمطلقات ثلثا في مجلس واحد فانهم ذوات ازاوج عنكم عن محمد بن الحسين عن محمد بن ابي عبد الله عن حفص بن البختري عن ابي عبد الله عليه السلام قال ياكم والمطلقات ثلثا فانهم ذوات ازاوج قالوا وجه في هذه الاخبار ايضا ان نخلها على ما اذا كان الطلاق واقعا في الحيض وعلى احد الوجوه التي قد منها ما من انه اذا كان كذلك لا يقع الطلاق ويحوز ان يكون المراد بذلك من ادفع طلاقه بشرط فان ذلك ايضاً لا يقع

بشئ

يدل على هذا المعنى ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن بشير بن جعفر عن اسامة الحنيطي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان قريبا لي ادعى ان حلف ان خرجت امرأته من الباب فوطئ ثلثا فخرجت فقد دخل صاحبها منها ما شاء الله من الثقة فامروا ان اسألك فاصرفني وقال مرة فليمسكها ليس بشئ ثم التفت الى القوم فقال سبحان الله يا مروءة ان يتزوج ولها خروج قاصدا ما رواه الصادق عن محمد بن الحسين عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن عليه السلام قال سأله رجل وانا حاضر عن رجل طلق امرأته ثلثا في مجلس واحد قال فقال لي ابو الحسن عليه السلام من طلق امرأته ثلثا للسنة فقد بان منه قال ثم التفت الي فقال فلان لا يحسن ان يقول مثل هذا فلا ينافي ما تقدم من الاخبار لانه انما قال ان من طلق امرأته ثلثا للسنة فقد بان منه وذلك لا يكون الا بان يواقعها على ما سنه النبي صلى الله عليه وآله في ثلثة اوقات على الشرائط الثانية في ذلك ومن طلق امرأته ثلثا في حالة واحدة لم يقع التلث على ما تقر في السنة وثبت في الشريعة وانما لم يصح عليه السلام بذلك السائل لضرب من التقية وقال ما يقوم مقام ذلك من التقية عليه قاصدا ما رواه علي بن الحسن عن محمد بن احمد بن ابي الحسن عن ابيهما عن عبد الله بن بكير عن يحيى الكاشغري عن ابي الحسن عليه السلام قال المطلقة ثلثا توت وتورث ما دامت في عدتها فهذا الخبر يمتثل به احد هاتين يكون المراد به ان من طلق كذلك فانه يقع بها واحدة وتثبت الموارثة بينهما ما دامت في العدة والوجه الثاني ان يكون مخصوصا بالمرضي لان المريض متى طلق فانه تثبت الموارثة بينهما وان كانت التطليقة باينة على ما نبينه فيما بعد ان شاء الله تعالى **باب** ان المخالف اذا اطلق

امراته ثلثا وان لم يسيقوا شرائط الطلاق كان ذلك واقعا **احمد بن محمد بن عيسى عن ابراهيم بن محمد الهادي** قال كتبت الى ابي جعفر الثاني عليه السلام مع بعض اصحابنا وانا في الجواب بخط فسمعت ما ذكرت من امرائتك وزدتها فاصلى الله عليك ما تحب صلاحه فاما ما ذكرت من حذنه بطلاقا غير مرق فانظر رجلا لله فان كان من يتولا ويقول يقولنا فلا طلاق عليه السلام بان امرأته ^{كان}

من لا يتولانا ولا يقول بقولنا فاختلجها منه فإنه إنما نوى الفراق بعينه **عنه** عن أبي بصير عن محمد بن أبي مسلم
عن بعض أصحابنا قال ذكر عند الرضا عليه السلام بعض العلويين ما كان ينتقصه فقال له ما له مقيم على
حرام قلت جعلت فذلك وكيف وهي امرأته قال لأنه قد طلقها قلت كيف طلقها قال طلقها وذلك حديثه
فحرمت عليه **الحسن** بن محمد بن سماعة عن جعفر بن سماعة والحسن بن سماعة والحسن بن علي بن
عن أبان عن عبد الرحمن البصري عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت امرأة طلقت على غير السنة قال
يتزوج هذه المرأة لا تنزل بغير نزع **عنه** عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان قال سألت عن
رجل طلق امرأته لغيره ثم أمسك عنها حتى نفقت ودعا لها لم يصح له أن يتزوجها قال نعم لا تنزل
المرأة غير نزع **عنه** عن عبد الله بن جبلة قال حدثني غير واحد من أصحاب علي بن أبي حمزة أنه
سأل أبا الحسن عليه السلام عن المطلقة هل غير السنة أين زوجها الرجل فقال لا يزوجهم من ذلك ما الزموا
أنفسهم وتزوج من فلا بأس بذلك قال الحسن بن سماعة وسعدت جعفر بن سماعة وسئل عن امرأة طلقت
على غير السنة إلى أن تزوجها فقال نعم فقلت له اليس تعلم أن علي بن حفظة روى أبا له والمطلقات ثلاثا
عليه السلام فأنه ذوات تزوج فقال يا بني رواية علي بن أبي حمزة أوسع من أناس ذوات فليش روى
فإن روى علي بن أبي حمزة عن أبي الحسن عليه السلام أنه قال الزمواهم من أنفسهم وتزوجهم فأنه
لا بأس **علي** بن الحسن بن فضال عن محمد بن الوليد والعباس بن عمار بن بولس بن بوقبيل عن عبد الله عن
أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يطلق امرأته ثلاثا قال إن كل من استخار الله طلاق الزوجة بذلك
عنه عن معوية بن حكيم عن أبي مالك الحفصري عن أبي العباس البغيفي قال دخلت على أبي عبد الله
عليه السلام قال فقال لي مرو عني إن من طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد فقد بانت منه **محمد** بن أحمد
بن يحيى الأشعري عن أحمد بن محمد عن جعفر بن محمد بن عبيد الله العلوي عن أبيه قال سألت أبا الحسن الرضا
عليه السلام عن تزويج المطلقات ثلاثا فقال لي إن طلاقكم لا يجعل لغيركم وطلاقكم يجعل لكم لا ترون
الثلاث شيئا وهم يزوجونها فإن قيل كيف يمكنكم العمل بهذه الأخبار مع ما رواه علي بن الحسن بن فضال
عن محمد بن الحسين عن محمد بن أبي عمير عن حفص بن النعمان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته
ثلاثا فلا رجل إن يتزوجها كيف يصنع قال يأتيه فيقول طلقت فلانة فإذا كان ثم تكلمت ثلاثا فخرجتم خطبا
أو نفرا **الحسين** بن سعيد عن النضر بن سويد عن محمد بن أبي حمزة عن شعيب بن عبد الله قال قلت لأبي عبد الله
عليه السلام رجل من آل بيتك طلق امرأته ثلاثا فادان يتزوج امرأته فادان فادان فادان فادان فادان فادان فادان
لها تزوج فطلقها ثلاثا على غير السنة ففكر من يقدم على تزويجها حتى يستأمر فتكون أنت قامة فقال

يتنقصه

وتزوجهم

ابو عبد الله عليه السلام هو المرح والمرح شديد ومنه يكون العمد ونحن نحتاج ما فلا نزوجها
قالوا لو كان الامر على ما ذكرتم من ان يقع الطلاق بلا احتياج الى الاشهاد ولما منعه في الخبر الثاني من تزويجها
قيل ليس الخبرين ان الذي طلقها كان معتقدا لوقوع الطلاق فاذا لم يكن ذلك في ظاهر قولهما على ما تقدم
فحرم الطلاق الثالث وكان معتقدا للحق فان طلاقه لا يقع حسب ما تقدم الخبرين فان قيل هذا ايضا لا يصلح لانكم
قد قلتم ان من طلق امرأته ثلاثا فانه يقع منها واحد وقيل لا امرؤ الا كان على ما تقدم فيصير ان يكون المراد
من طلق في حال الحيض فلا يحتاج ان يتنظر بها الطهر ثم يهد على طلاقه بعد ذلك شاعدين بحسب ما
تضمنه الخبر او لا يكون قد اشهد على الطلاق فيحتاج من يتزوجها ان يشهد تلفظه بطلاقها يقع بذلك
الفرقة وتعتد بعد ذلك والا كان العقد بعد ثابا مستقرا

باب طلاق الغائب رجل يعقوب

عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن الطلاب برزني عن محمد بن مسلم عن احمد بن علي بن السلا
قال سالت عن الرجل يطلق امرأته وهو غائب قال يجوز طلاقه على كل حال وتعتد امرأته من يوم طلقها

الكسبي بن سعيد عن ابن ابي عمير عن احمد بن محمد عن جميل بن دراج عن اسمعيل الجعفي عن ابي جعفر

عليه السلام قال خمس يطلقهن الرجل على كل حال الحامل والذى يدخل بها والغائب عنها زوجها والنائم

والتي قد نثرت من الحيض **علي** بن الحسن عن احمد بن الحسن عن ابيه عن جعفر بن محمد عن علي بن الحسن

بن رباط عن هاشم بن خالد عن ابي سعيد الكلبي عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل

يطلق امرأته وهو غائب فيعلم انه يوم طلقها كانت طامثا قال يجوز قال الشيخ قد سئل الله روحا هذا لا خبا

جاءت عاتقة في جواز طلاق الغائب على كل حال ويغفل ان يقيد بها بان يكون قد اتي على غيبته ثم انصرا

يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن الحسين

بن عثمان عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال الغائب اذا طلقها تركها شهرا ولا ينافي

هذا الخبر ما رواه الحسين بن سعيد عن احمد بن محمد عن جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام قال

الرجل اذا خرج من منزله الى السفر فليس له ان يطلق حتى يمضي ثلاثة اشهر **عجل** بن علي بن محبوب عن احمد

بن محمد بن الحسين عن صفوان عن اسحق بن عمار قال قلت لابي ابراهيم الغائب الذي يطلقكم غيبته قال

خمس اشهر او ستة اشهر قلت حددون ذلك قال ثلاثة اشهر لان الوجه في الجمع بين هذين الخبرين و

الخبر الاول ان تقول الحكم يختلف باختلاف عادة النساء في الحيض فمن علم من حال امرأته انها تفيض في

في كل شهر فبعضه يجوز له ان يطلق بعد انقضاء الشهر ومن يعلم انها لا تفيض الا كل ثلاثة اشهر او خمسة

اشهر فيجب له ان يطلق الا بعد مضي هذا المدة فكان المراسي في جواز ذلك مضي خمسة اشهر او ثمانية اشهر

لم يفرجها فيه بجماع وذلك يختلف على ما قلناه **باب** ان من قدم من سفره في طلاقه **عجل**
 بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن الحكم بن مسكين عن مغوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال اذا غاب الرجل عن امراته سنة او سنتين او اكثر ثم قدم ولاد طلاقا فكانت حائضا تركها حتى تطهر
 ثم يطلقها **قاسما** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن جابر الخشاب
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كان في سفر فلما دخل المهرجانه لبشاهدين فلما استقبلته
 امراته على الباب اشهد على طلاقها قال لا يقع بها طلاق قال وجهه في هذا الخبر ان يدخلها ما تضمنه الخبر الاول
 من انه انما يقع طلاقه من حيث كانت حائضا لانها لو كانت طاهرا لوقع الطلاق كما كان يقع لو
 لم يكن غائبا اصلا ويحتمل ايضا ان يكون الخبر مختصا بمن غاب عن زوجته في طهر فربما يجماع وعادوه
 بعد ذلك الطهر لم يجران يطلقها الا بعد استبراءها بجمعة **باب** طلاق التلق لم يدخل بها **عجل**
 بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل عن بعض اصحابنا عن احمد بن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام
 قال ان طلق المرأة التلق لم يدخل بها كانت بتطبيق واحدة **عنه** عن ابن ابراهيم عن ابيه عن ابن
 ابي عمير عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا طلق الرجل امراته قبل ان يدخل بها فليعلم بها
 عدة تزوج من ساعتها ان شاءت وتبينها بتطبيق واحدة وان كان فرض لها فمهرها نصف ما فرض
عنه عن ابي علي الاشعري عن الحسن بن علي بن عبد الله عن عبيس بن هشام عن ثابت بن قيس عن حماد بن عيسى
 ابي عبد الله عليه السلام قال اذا تزوج الرجل المرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فليعلم بها عدة
 وتزوج من شاءت من ساعتها وتبينها بتطبيق واحدة **قاسما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن
 الحكم عن سيف بن عميرة عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة طلقها زوجها قبل ان
 قبل ان يدخل بها قال لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره فلا ينافي الاخبار الاولى التي تضمنت انها تبرأ بواحدة
 لان المعنى في هذا الخبر انه اذا كان عقد عليها ثلث مرات كل مرة يطلقها قبل ان يدخل بها فانه والحال
 هذه لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره والذي يدل على ما قلناه ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن يعقوب
 عن محمد بن ابي عمير عن جميل عن محمد بن مسلم وحماد بن عمن عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
 طلق امراته ثم تركها حتى انقضت عدتها ثم تزوجها ثم طلقها من غير ان يدخل بها ثم تزوجها ثم طلقها من
 قبل ان يدخل بها حتى فعل ذلك بمثلها قال لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره **عنه** عن جعفر بن محمد بن عيسى
 عن جميل بن جابر عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امراته ثم تركها حتى انقضت
 عدتها ثم تزوجها ثم طلقها من غير ان يدخل بها حتى فعل ذلك بمثلها قال لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره **عجل**

بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن علي بن عتياب عن طوبال قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقة قبل أن يدخل بها واشهد على ذلك وأعلمها قال قد بانث منه ساعة طلقها وهو مخاطب من الخطاب قلت فإن تزوجها ثم طلقها تطليقة أخرى قبل أن يدخل بها قال قد بانث منه ساعة طلقها قلت فإن تزوجها من ساعته أيضاً ثم طلقها تطليقة قال قد بانث منه ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره

عنه عن محمد بن اسمعيل بن نعيم عن الرضا عليه السلام قال البكر إذا طلقت ثلث مرات وتزوجت من

غير نكاح فقد بانث ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره قال الشيخ رحمه الله هذا لا يخبر به إلا على ما قلناه

من أن من طلق امرأته ثلثاً السنة لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره لأن طلاق العدة لا يتأني في البكر وغيره

نكح بها وقد بينا أن من شرط طلاق العدة المواقفة بعد المراجعة وجميعاً لا يتأنيان في التي لم يدخل بها

باب طلاق الحامل المستبين حملها الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن الكنانى عن

أبي عبد الله عليه السلام قال طلاق الحامل واحدة وعدتها أقرب إلى جلين عنه عن صفوان بن يحيى عن

عبد الله بن بكير عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال الحبل يطلق تطليقة واحدة **عنه** عن أحمد

بن محمد عن جميل بن داج عن اسمعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال طلاق الحامل واحدة فإذا وضعت

ما في بطنها فقد بانث منه **عنه** عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران قال سألت عن طلاق الحبل

فقال واحدة وأجلها أن تضع حملها **عنه** عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن أبي عبد الله

عليه السلام قال طلاق الحبل واحدة إن شاء زوجها قبل أن تضع فإن وضعت قبل أن يراجعها وقد

بانث منه وهو مخاطب من الخطاب **فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسمعيل**

بن عمار قال قلت لأبي إبراهيم عليه السلام الحامل يطلقها زوجها ثم يراجعها ثم يطلقها الثالثة فقال تين

ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره **قوله** لا يخبر به إلا على ما قلناه **قوله** التي تضمنت أن طلاق الحامل واحدة لا إذا ذكرنا

ذلك في طلاق السنة فأما طلاق العدة فإنه يجوز أن يطلقها في مدخلها إذا رجعها وأوطئها فإن

قيل كيف يمكنكم ذلك مع ما روى من أنه إذا رجعها لم يكن له أن يطلقها ثانياً حتى تضع ما في بطنها روى

ذلك أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن محمد بن منصور الصيقل عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام

في الرجل يطلق امرأته وهي حبل قال يطلقها قلت فليراجعها قال نعم يراجعها قلت فأنه بعد ما لا رجوع

أن يطلقها قال لا حتى تضع قيل له الوجه في هذا الخبر أنه ليس أن يطلقها أي طلاقاً فإذا لم يكن ذلك فيه

حملها على أنه ليس أن يطلقها إذا رجعها حتى تضع طلاق السنة فأما طلاق العدة فإنه يجوز إذا أوطئها

يدل على ذلك ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن صفوان بن عمار عن

في طلاق الآخر
١٥٩

عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال سألت عن رجل نطق الطلاق الذي لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره قال نعم قلت المست قلت لا إذا جامع لم يكن له أن يطلق ولا الطلاق لا يكون إلا على طهر قد بان وحل منه قد بان حملها وروى محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن محمد عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن يزيد الكناسي قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن طلاق الرجل فقال يطلقها واحدة للعدّة بالشهود قلت فلو أن يراجعها قال نعم وهي امرأته قلت فإن راجعها ومسنها ثم أراد أن يطلقها تطليقة أخرى قال لا يطلقها حتى يضي لها بعد ما مسنها شهر قلت فإن طلقها ثانية واشهد ثم راجعها واشهد على رجعتها ومسنها ثم طلقها التطليقة الثالثة واشهد على طلاقها لكل عدة شهرين منهن منه كما يتبين المطلقة على العدة التي لا تحل لزواجها حتى تنكح زوجاً غيره قال نعم قلت فما عدة طهر قال عدة طهر ما في بطنها ثم قد حلت للزواج **علي** بن الحسن بن فضال عن محمد بن أحمد بن أبي الحسن عن أبيهما عن الفضل بن محمد الأشعري وعبد الله بن بكير عن بعضهم قال في الرجل تكون للمرأة الحامل وهو يريد أن يطلقها قال يطلقها إذا أراد الطلاق بعينه يطلقها بشهادة الشهود فإن بدّله في يومه أو من بعد ذلك أن يراجعها يريد الرجعة بعينها فلا يراجع وليواقع ثم يبدل له فيطلق أيضاً ثم يبدل له فلا يراجع كما راجع أولاً ثم يبدل له فيطلق فهي التي لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره إذا كان راجع يريد المراجعة والامسالة ويواقع **عنه** عن أبي أيوب بن دوح عن صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت عن رجل طلق امرأته وهو حامل ثم راجعها ثم طلقها ثم راجعها ثم طلقها الثالثة في يوم واحدتين منطلقاً ثم **باب طلاق الآخر** أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن أحمد بن شيم عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عنده المرأة فصمت فلا يتكلم قال الآخر قلت نعم قال فيعلم منه بغض امرأته وكراهيته لها قلت نعم يجوز له أن يطلق عنه وليه قال ولكن يكتب ويشهد على ذلك قلت أصليحك الله لا يكتب ولا يسمع كيف يطلقها قال بالذي يعرف به من فعاله مثل ما ذكرت من كراهيته لها أو بغضه لها **قاصداً** ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال طلاق الآخر أن يأخذ مقنعتها ويضعها على رأسها ثم يقرئها **و** روى الصفار عن إبراهيم بن هاشم عن الحسين بن يزيد عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال طلاق الآخر أن يأخذ مقنعتها ويضعها على رأسها ثم يقرئها فلا يقرأ في هذين الخبرين خبر الأول لأنه إنما جعل وضع المقنعة على رأسها ما قرئها إذا قصد بذلك الطلاق فإذا لم يقرئ لم يخل من حالها فلا اعتبار بذلك وإذا علم فهو الذي تضمنه الخبر الأول والذي يؤكده ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن اسمعيل

بن مازن عن يونس في رجل أعتق كُتِبَ في لارض بطلاق امرأته قال إذا فعل ذلك في قبل الطهر بالشهود وفهم عنه
 كما يفهم عن مثل ويؤيد الطلاق بانه طلاق فعلي استنبأ **باب طلاق المعتق عبد الملك**
 بن عمر عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن طلاق المعتق الزائل العقل يجوز فقال لا وعن المرأة
 إذا كانت كذلك يجوز بيعها وصدقتها فقال **قوله** ما رواه حماد عن شعيب عن أبي بصير عن أبي عبد الله
 عليه السلام في مثل المعتق يجوز طلاقه فقال ما هو فقلت ألا حتى إذا حبس العقل فقال نعم فأوجه هذا الخبر
 أحد شيئين أحدهما أن يكون محولا على ناقص العقل لا قاذرا بالكلية فإن من ذلك صفة ويكون من يفر
 بين الأمرين كثيرا فان طلاقه وقع وانما لا يقع طلاق من لا يعرف شيئا أصلا لفقد عقله قالوهما الثاني
 أن نخار على أنه يجوز ذلك إذا قولي عنه وليه دون أن يتولا هو بنفسه **يدل** على ذلك ما رواه الحسين
 بن سعيد عن النضر بن سويد عن محمد بن أبي حمزة عن أبي خالد القماط قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل
 أعتق الذي أعتق بغير طلاق وليه عليه قال لم لا يطلق هو قلت لا يؤمن أن هو طلاق إن يقول قد
 لا يطلق أو لا يحسن أن يطلق قال لا يرى وليه إلا بمنزلة السلطان **باب طلاق الصبي محمد**
 بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال يجوز
 طلاق الصبي إذا بلغ عشر سنين **عنه** عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد وعل بن إبراهيم
 عن أبيه جميعا عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن طلاق الغلام ولم يحتمل وصدقة قال إذا هو
 طلق للسنة ووضع الصدقة في موضعها فلا بأس وهو جائز **قوله** ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن
 محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضيل عن أبي الصلاح الكنا في عن أبي عبد الله عليه السلام قال ليس طلاق الصبي
 بشرط فلا بد في الخبرين الأولين لأن الوجه في هذا الخبر أن نخار على من لا يعقل ولا يحسن الطلاق لأن
 ذلك معتبر في وقوع طلاقه **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن
 سهل بن زياد عن محمد بن الحسين عن عدة من أصحابنا عن ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 يجوز طلاق الغلام إذا كان قد عقل وصيته وصدقة وان لم يحتمل **قوله** عن سماعة قال سألت
 عن طلاق الغلام ولم يحتمل وصدقة فقال إذا طلق السنة ووضع الصدقة في موضعها وحقها
 فلا بأس وهو جائز وقد حد ذلك بغير سنين فصاعدا على ما وردنا في كتابنا الكبير **باب**
 طلاق المريض **محمد** بن يعقوب عن محمد بن زياد عن ابن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن عبد الله بن
 بكير عن عبيد بن زرارته عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز طلاق العليل ويجوز نكاحه **عنه** عن محمد
 بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن عبيد بن زرارته قال سألت أبا عبد الله عليه السلام

ووصيته

في طلاق المريض

١٩١

عن المريض ان يطلق امرأته في تلك الحالة قال ولكن له ان يتزوج ان شاء وان شاء دخل بها وثمة
وان لم يدخل بها فمكاحا حراما طلع عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زارة
عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس للمريض ان يطلق وله ان يتزوج عنه عن علي بن يقطين عن ابن محبوب
عن ابن رباب عن زارة عن احمد بن عليهما السلام قال للمريض ان يطلق وله ان يتزوج فان تنوح
ودخل بها فهو جائز وان لم يدخل بها حتى مات في مرضه فنكاحه باطل ولا مهر لها ولا ميراث لها
ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلواني عن سئل عن الرجل يخبر وتلق
فيطلق امرأته هل يجوز طلاقه قال نعم وان مات ورثته وان مات لم يرثها فلا دين في الاخبار الاولة لان التو
في تجمع بينهما ان قيل الاخبار الاولة على انه ليس له ان يطلقها طاعة بقطع الميراث بينهما لان الطلاق على
ضربين رجعي ومائت وفي الجميع تثبت الميراث بينهما اذا وقع في حال المرض ما لم يخرج من العدة فاذا خرجت من
العدة فان المرأة تركة محسب ما فيها وبين سنة ما لم يتزوج فان تزوجت انقطع ميراثها منه وان لم يتزوج
ورثته الى سنة فاذا مضت السنة كاملة بطل ميراثها منه الذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب
عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ربيع الاصم عن ابي عبيدة الحمدي او مالك بن عطية عن الورد
كلهما عن ابي جعفر قال اذا طلق الرجل امرأته تطليقا في مرضه ثم مكث في مرضه حتى انقضت عدتها فانها
تركة ما لم يتزوج فان كانت تزوجت بعد انقضاء العدة فانها لا تركة عنه عن ابي علي الاشعري عن محمد بن
عبد الجبار والرياز عن ايوب بن نوح ومحمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان ومحمد بن زياد عن ابن سماعة
كأنهم صفوا عن عبد الرحمن بن كحاج عن حدثه عن ابي عبد الله عليه السلام قال في رجل طلق امرأته وهو مريض قال
ان مات في مرضه ولم يتزوج ورثته وان كانت قد تزوجت فقد رخصت بالذي صنع لا ميراث لها عنه
عن ابي علي الاشعري عن احمد بن الحسن عن معاوية بن وهب عن عبيد بن زارة عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سألت عن رجل طلق امرأته وهو مريض حتى مضى ذلك سنة قال تركة اذا كان في مرضه الذي طلقها
لم يصح من ذلك الحسن بن محمد بن سماعة عن ابن سنان عن ابن مسكان عن ابي العباس عن ابي عبد الله
عليه السلام قال قلت له رجل طلق امرأته وهو مريض تطليقا وقد كان طلقها قبل ذلك تطليقتين قال فانما
تركة اذا كان في مرضه قال قلت وما هذا المرض قال لا يزال مريضا حتى يموت وان طال ذلك الى سنة
علي بن الحسن عن معاوية بن عمار عن القسم بن عمرو عن عبد الله بن بكير عن زارة عن ابي عبد الله عليه السلام
في الرجل يطلق امرأته في مرضه قال تركة ما دام في مرضه وان انقضت عدتها الحسن بن
بن سعيد عن النضر بن سويد واحمد بن محمد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام

في حكم التولية البينة في هذا الباب حكم الرجعية
١٤٢

قال سمعته يقول إنما امرأة طلقت ثم توفي عنها زوجها قبل أن يتقضى عدتها ولم تحرم عليها ترثه ثم تعتد
عدة الملتوي عنها زوجها وان توفيت وهي في عدتها ولم تحرم عليها ترثه وان قتل صرثت من ديتها وان قتلت
ورثت من ديتها ما لم يقتل أحدهما الآخر **علي بن اسمعيل الميثمي** عن حماد عن عبد الله بن المغيرة عن ابن سنان
عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته ثم توفي وهي في عدتها انما ترثه وتعتد عدة الملتوي عنها زوجها
وان توفيت وهي في عدتها يرثها وكل واحد منهما يرث من دية صاحبه لو قتل ما لم يقتل أحدهما الآخر **محمد بن علي**
بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن أبي العباس قال سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهو مريض قال ترثه في مرضه ما بينه وبين سنة ان مات
في مرضه ذلك وتعتد من يوم طلقها عدة المطلقة ثم تنزوج اذا انقضت عدتها وترثه ما بينه وبين سنة
ان مات في مرضه ذلك فان مات بعد ما تنقضى سنة لم يكن لها ميراث قال الشيخ قدس سره رحمه الله تعالى
هذا الخبر من قوله ثم تنزوج ان شأنت اذا انقضت عدتها وترثه ما بينه وبين سنة لا ينافي ما قدمنا من
انها اذا تزوجت ترثه لان اكثرهما في هذا الخبر التصريح باباحة التزوج لها بعد انقضاء العدة ويكون قوله
عليه السلام وترثه ما بينه وبين سنة حكم يخصها اذا لم تنزوج بدلالة ما قدمناه من الاخبار على ان الذي
اختلفوا هل انما ترثه بعد انقضاء العدة اذا طلقها للضرر بها او يحل على هذا التفصيل جميع ما تقدم من الاخبار
الجلية **دليل** على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن اخيه الحسن عن زرعة عن سماعة قال سألت عليه السلام
عن رجل طلق امرأته وهو مريض قال ربه ما دامت في عدتها وان طلقها في حال ضرر ارثت ترثه الى سنة فان زاد
على السنة يوم واحد لم ترثه وتعتد اربعة اشهر وعشرا عدة الملتوي عنها زوجها **باب** ان حكم التولية
البينة في هذا الباب حكم الرجعية **الحسين بن سعيد** عن صفوان بن يحيى عن ابي بصير عن عبد الله بن
عن موسى بن جعفر عليها السلام قال سألت عن رجل يطلق امرأته اخر طلاقا قال نعم يتوارثان في العدة **علي**
بن الحسن بن فضال عن علي بن اسباط عن عمار بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن
الرجل يطلق امرأته تطلقها الثالثة وهو مريض قال هي ترثه **عنه** عن اخويه عن ابيهم عن
عبد الله بن بكير عن عبيد بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته تطلقها
الثالثة وهو مريض في ترثه **فاما** ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن اخويه عن عامر بن حميد عن محمد بن
قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال في المرأة اذا طلقها ثم توفي عنها زوجها وهي في عدتها من مالم تحرم عليها
ترثه ويرثها ما دامت في الدم من حيضتها الثالثة في التولية بين الاولين فان طلقها ثلاثا فانما لا يرث
من زوجها ولا يرث منها وان قتلت ورثت من ديتها وان قتل صرثت من ديتها ما لم يقتل أحدهما صاحبه

باب طلاق الامة تطبيقين
١٩٤

فلا نيا في الاخبار الاولة لان هذا الخبر محمول على ان يطلقها في حال العصمة ثم يموت بعد ذلك لان من طلق امرأته وهو صحيح وانما تثبت الوارثة بينهما مادام له عليها رجعة وان لم يكن له عليها رجعة فلا ميراث بينهما والمرجع مخصوص من ذلك بثبوت الوارثة بينهما وان قطعت العصمة وانتفت المراجعة كما انه مخصوص بانقراضه ما بينهما وبين سنة وليس لك في غيره وقد قدمنا ما يدل على ذلك فاما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن احمد بن الحسن عن ابي عبد الله بن بكير عن زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل طلق امرأته قال ثلثه ويرثها ما دام له عليها رجعة قال الكلام في هذا الخبر كما في الخبر الاول سواء واما الخبران اللذان قد مرناهما احدهما عن عبيد بن زرارة والاخر عن محمد بن مسلم من قوله انه اذا اطلقها الثالثة فهي ثلثه فلا يدان على انه لا يرثها الا من جهة دليل الخطاب وقد يتردد ذلك الدليل وقد مرنا ما يدل على ذلك منها حديث عبد الرحمن بن موسى بن جعفر عليه السلام حين سأل عن رجل طلق امرأته اخر طلاقها قال يتوارثان في العدة وهذا صريح بما قلناه فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن ابي عبد الله عن الحسن بن محمد بن القسم الهاشمي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا توث المختلعة والمبارية والمستأجرة في طلاقها من الزوج شيئا اذا كان ذلك منهن في مرض الزوج وان مات لان العصمة قد انقطعت منهن ومنه قال الوجه في هذا الخبر ان تخصه لمن تضمن الخبر اسم من المختلعة والمبارية والمستأجرة لان العلة في ذلك من جهة من المطالبة بالطلاق دون المصلحة التي لا تطلب ذلك بل يكون كارهة له وعلى هذا لا تافى بيننا

باب طلاق الامة تطبيقين ثم يشتريها هل يجوز له وجليها بالملك ام لا الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت تحت امة فطلقها تطبيقين على السنة فبانت ثم اشتريها بعد ذلك قبل ان تنكح زوجا غيره قال ليس قد قضى على عليا السلام في هذا احكامها اية وحرمتها اخرى انا انهي عنها نفسي وولدي احمد بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله البرقي عن الربيع بن بريد بن معاوية العجلي عن ابي عبد الله عليه السلام في امة يطلقها تطبيقين ثم يشتريها قال لا تنكح زوجا غيره **حسن** عن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير رفعه عن عبيد بن زرارة عن عبد الملك بن عيسى قال سألت عن الرجل يزوج جارية رجلا فمكثت معه ما شاء ثم يطلقها فرجعت الى ولاها فوطئها ايجل فرجها اذا اراد ان يواجرها قال لا حتى تنكح زوجا غيره الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبد الله عن ابي بصير عن ابي عبد الله بن علي عليه السلام قال قضى على امة طلقها زوجا تطبيقين ثم رجع عليها فجاءت **حسن** بن محبوب

عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل حر كانت تحته امة فطلقها بائنا ثم اشتريها هل يحل له ان يطلقها قال لا عندنا عن علي بن ابراهيم عن ابي
عن علقم بن عيسى عن سواة قال سألت عن رجل تزوج امرأة مملوكة ثم طلقها ثم اشتريها بعد هل يحل له بعد ذلك قال لا حتى تنكح زوجا غيره عنده عن الحسين بن محمد عن محمد بن علي عن الحسين بن علي عن ابيان
بن عثمان عن يزيد الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل تحت امة فطلقها قطليقتين ثم اشتريها
بعد قال لا يصلح له ان ينكحها حتى تزوج زوجا غيره حتى قد دخل في مثل ما خرجت منه قال ما رواه
احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبد الله عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
رجل كانت تحته امة فطلقها طلاقا بائنا ثم اشتريها بعد قال لا يحل له فرجها من اجل شواها والحر والعبد
في هذه المنزلة سواء قلنا في هذا الخبر ما قدمناه من الاخبار لان قوله عليه السلام طلقها تطليقة
بائنة يحتمل ان يكون تطليقة واحدة ويكون قد خرجت من العدة فصارت بائنة منه ويحتمل ان يكون
طلقها تطليقة واحدة على طريق المبارات والخلع على ما بيناه لتصير تطليقة واحدة واذا احتل ذلك
حل له وطهرها ولم تنكح زوجا اخر على ان قوله عليه السلام يحل له فرجها من اجل شواها يفيد ان ذلك
بيع الفرع هو الشراء لا غيره لا يفيد انه يبيع ذلك قبل ان تنكح زوجا اخر وبعد فاذا لم يفد ذلك
حملناه على انه اذا اشتراها فروجها من رجل اخر فدخل بها ثم طلقها او مات عنها حل اولها وطهرها
بالشراء المتقدم ويكون قوله الحر والعبد سواء معناه ان الحرة اذا كانت تحت امة او عبيد كان تحت امة
وطلق كل واحد منهما زوجته تطليقتين فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وعلى هذا الوجه ولا ينافي
ما تقدم من الاخبار **باب** ان حكم المملوك حكم الحر فيما ذكرناه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين
بن سعيد عن صفوان عن العلاء عن محمد بن ابي جعفر عليه السلام قال المملوك اذا كانت تحته مملوكة
فطلقها ثم اعتقها اصحابها كانت عنده على واحدة عنده عن ابي المغيرة عن الحلبي قال قال ابو عبد الله
في العبد يكون تحته امة فطلقها تطليقة ثم اعتقها جميعا كانت عنده على تطليقة واحدة عن محمد بن
احمد بن يحيى عن ابي عبد الله انه انزل عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن احمد بن زيا عن ابي الحسن عليه السلام
قال سألت عن الرجل تزوج عبدا مته ثم يبدل للرجل في امة فيعزلها عن عبدا ثم يستبرئها ويواقعها
ثم يردا الى عبدا ثم يبدل له بعد فيعزلها عن عبدا ان يكون عزل السيد الجارية عن زوجها مطلقا
لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ام لا فكتب لا يحل له الا بكاح قال الشيخ قدس سره قوله لا تحل له الا بكاح
يعني من زوج اخر ينكحها فطلقها او يموت عنها فتحل له عند ذلك قال ما رواه احمد بن محمد بن عيسى

فتصير

باب من خير امرأته واختارت الطلاق

١٤٥

عن ابن أبي نجران عن صفوان بن يحيى عن العيص قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مولاة طلقها ^{أقراً} ثم اعتقها جميعاً هل يحل له مراجعتها قبل أن يتزوج غيره قال نعم فلا ينافي ما قدمناه من الأخبار لأنه ليس في ظاهرها أنه كان طلقها تطليقة واحدة أو تطليقتين وإذا لم يكن ذلك في ظاهر حملناه ^{علاه} إذا كان طلقاً تطليقة واحدة أو تطليقتين وإذا لم يكن ذلك في ظاهر حملناه على أنه إذا كان طلقها تطليقة واحدة فإنه يجوز له أن يراجعها قبل أن يتزوج زوجاً غيره والذي يزيد ما ذكرناه بياناً ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسين عن ابن أبي عمير وفضالة عن القاسم عن رفاعة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العبد والامة يطلقها تطليقتين ثم يعتقان جميعاً هل يراجعها ^{حدها} قال لا حتى تنكح زوجاً غيره فنتبين منه عنه عن محمد بن سنان عن العلاء بن فضيل عن أحدهما ^{السلام} عليهما قال سألت عن رجل زوج عبداً أمته ثم طلقها تطليقتين أيراجعها إن أراد مولاها قال لا قلت أرأيت إن وطئها مولاها هل للعبد أن يراجعها قال لا حتى تنكح زوجاً غيره ويدخل بها فيكون نكاحاً مثل نكاح الأول وإن كان طلقها واحدة وأراد مولاها لا يراجعها **باب** من خير امرأته واختارت الطلاق في الحال أو فيما بعده ^{فصل} بن يعقوب عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن ابن رباط عن عيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل خير امرأته واختارت نفسها بانت منه قال لا إنما هذا شيء كان رسول الله صلى الله عليه وآله خاصة بذلك ففعل ولو اخترت نفسها لنفسهن لطلقهن وهو قول الله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتن تردن الحيوة الدنيا وزينتهن فانتعنا ^{لبن} لهن امتعكن واسترحكن سرا حبيلاً قال الحسن بن سماعة وهذا الخبر مأخوذ في الخيار عنه عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد وابن رباط عن أبي أيوب الخزاز عن محمد بن مسلم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أتى سمعت أبا العيص يقول إن رسول الله صلى الله عليه وآله خير نسوة واختار الله ورسوله فلم يمسكن على طلاق ولو اخترت أنفسهن لبن فقال إن هذا حديث كان يروى في عن ثنية وما للناس الخيار إنما هذا شيء خص الله به ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن مروان بن مسلم عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت لسماعة قال في رجل جعل امرأته يبيدها قال فقال ولي الأمر من ليس أهله وخالف السنة ولم يحجز النكاح على من أحسن بن فضال عن محمد وأحمد بن الحسن عن علي بن يعقوب عن مروان بن مسلم عن إبراهيم بن محمد قال سألت أبا جعفر عليه السلام رجل إذا أعند فقال رجل قال لا امرأته امرأته يبيدك قال إن يكون هذا والله تعالى يقول الرجال قوامون على النساء ليس هذا الشيء قواماً

ما رواه علي بن الحسن عن محمد بن إسحاق بن الحسن عن أبيهما عن القسم بن عمرو عن عبد الله بن بكير عن زهارة
عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له رجل خيرا أم رثا قال إنما الخيارات ما دام ما في مجلسهما فإذا انفرا فلا
لها عنده عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن جميل عن زرارة ومحمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام
قال لا خيار إلا على طهر من غير جماع بشهود عنده عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن دراج عن
زرارة عن أحدهما عليه السلام قال إذا اختارت نفسها فهي تطليقة بآينة وهو خاطب من الخطاب
وان اختارت زوجها فلا شيء عنده عن عمر بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن يزيد
الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام قال لا توث الخيرة من زوجها شيئا في عدتها لأن العصمة قد انقطعت
فيما بينهما وبين زوجها من ساعتها فلا رجعة له عليها ولا ميراث بينهما **الحسن** بن محبوب عن
علي بن محبوب عن حماد قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول للخيرة عتبان من ساعتها من غير طلاق
ولا ميراث بينهما لأن العصمة بينهما قد باتت ساعة كان ذلك منها ومن الزوج **علي** بن الحسن
علي بن أسباط عن ابن زياد عن عمر بن أذينة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له رجل
خيرا أم رثا قال إنما الخيارات ما دام ما في مجلسهما فإذا انفرا فلا خيار لها قلت أصحح الله فان
نفسها ثلثا قبل ان يتفترقا من مجلسهما قال لا يكون أكثر من واحدة وهو الحق برجعتها قبل ان يتقضى
عدتها وقد خبرني رسول الله صلى الله عليه وآله فاختارته فكان ذلك طلاقا قال قلت لو خسر
انفسهن لئن قال فقال لي ما ظنك برسول الله صلى الله عليه وآله لو اخترن انفسهن أكان يحسبن
قالوجه في هذه الأخبار مع اختلاف الفاظها وتضاد معانيها ان نخلها على ضرب من التقية لأنها موافقة
لمذهب العامة ولولم نخل هذه الأخبار على ما قلنا لا حجتنا ان نخل هذه الأخبار التي قضيت ان ذلك
غير واقع وان ذلك شيء كان يختص بالنبي عليه السلام وان ذلك شيء كان يرويه ابني عائشة وما جرح
محرم ذلك من اللفاظ ولم يمكن ان نعمل بها على وجه ذلك لا يجوز على حال **باب النخل**
بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يجزئ طهرها
حتى تقول لنزوها والله لا ابتلك قسم ولا الطبع لك امر ولا اغتسل لك من جنابة ولا طين فراشك
ولا وزن عليك بغير ادائك وقد كان الناس يخصون فيما دون هذا فإذا قالت المرأة ذلك لأمرها
حل ما أخذ منها وكانت عنده على طليقتين باقيتين وكان النخل تطليقة وقال يكون الكلام من
غيرها وقال لو كان الأمر باليه لم يخرج طلاقا إلا للغة **عن** من عد من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد
عن عثمان بن عيسى عن ساعة قال سألت عن المختلعة قال لا يعمل الزوجان ان يخلعا حتى يقول كلاهما

لاقيم حدة الله فيك ولا اغتسل لك من جنابة ولا وطين فراشك ولا دخلن بيتك من تكره من غيلان
تعلم هذا ولا يتكلم هو وتكون هي التي تقول لك فاذا هي اختلعت فويلان ولما ان ياخذ من ماله ما قدر عليه
واليس ان ياخذ من المبرية كل الذي اعطاها **عنه** عن علي بن ابي ابيهم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابي
عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال المختلعة التي تقول لزوجها اخلعني وانا اعطيكها اخذت
منك فقال لا يحل له ان ياخذ منها شيئا حتى تقول والله لا املك قسما ولا طبع لك امر او لا وذن في
بيتك بغير اذنك ولا وطين فراشك غير اني فاذا فعلت ذلك من غير ان يعيها حاله ما اخذ منها
وكانت تطليقة بغير طلاق يتبعها وكانت باينا بذلك وكان خاتبا من الخطاب **عنه** عن محمد
بن يحيى عن احمد بن محمد بن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكناي عن ابي عبد الله عليه السلام
قال اذا خلع الرجل امراته فهي حرة بائن وهو خاتب من الخطاب ولا يحل له ان يخلعها حتى تكون هي التي
تطلب لك منه من غير ان يرضى بها حتى تقول لا املك قسما ولا اغتسل لك من جنابة ولا دخلن ^{بيتك}
من تكره ولا وطين فراشك ولا اقيم حدة الله فاذا كان هذا منها فقد طاب له ما اخذ منها **عنه**
عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن عبد الكريم عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عليه السلام قال لا يحل له خلعها حتى تقول لزوجها ثم ذكر مثل ما ذكر اصحابنا ثم قال ابو عبد الله عليه السلام
قد كان يخصص للنسوة في اهودون هذا فاذا قالت لزوجها حال خلعها وحل لزوجها ما اخذ منها و
كانت على تطليقتين باقيتين فكان الخلع تطليقة ولا يكون الكلام الا من عندها ثم قال لو كان الامر ^{بالنساء}
لم يكن الطلاق الا للعدة **احمد** بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن زرعة عن ساعدة بن مهران قال
قلت لا يبيع الله عليه السلام لا يجوز للرجل ان ياخذ من المختلعة حتى تتكلم بهذا الكلام كله فقال
اذا قالت لا لا طبع الله فيك حل له ان ياخذ منها ما وجد **الحسين** بن سعيد عن محمد بن ابي عمير عن
جميل بن دليج عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا قالت المرأة لزوجها حلة لا طبع للامرا
مفسر او غير مفسر حل له ان ياخذ منها واليس عليها رجعة **علي** بن الحسن عن احمد بن الحسن ومحمد
بن عبد الله عن علي بن حديد عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام وعن زاهر ومحمد بن مسلم عن
ابي عبد الله عليه السلام قال الخلع تطليقة باينة ولا يبرأ رجعة قال المرأة لا يكون الا على موضع الطلاق
اماطاها او اماحلا بشهود قال الشيرازي قد روي عن ابي عبد الله عليه السلام في هذا الباب ان المختلعة لا بد
فيها من ان تتبع بالطلاق وهو مذهب جعفر بن ساعدة وعلي بن رباط وابن حنيفة من المتقدمين
ومذهب علي بن الحسين من المتأخرين فاما الباقر من فقهاء اصحابنا المتقدمين قلست اعرف لهم

قال محمد بن الحسن رحمه الله

فترا في العمل به ولم ينقل عنهما أكثر من الروايات التي ذكرناها وأما ما لا يجوز أن يكون نكاحا على الوجه
الذي نذكره فيما بعد وإن كان فتيانهم وعلهم على ما قلناه والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه ما رواه
علي بن الحسن بن علي عن علي بن الحكم و إبراهيم بن أبي بكر بن أبي سالم عن موسى بن بكر عن أبي الحسن الأول
عليه السلام قال المختلعة يتبعها الطلاق ما دامت في عدتها فإن قيل فالوجه في الأحاديث التي
ذكرتموها وما تضمنته من أن الخلع تطليقة بآئنة وإنما إذا عقد عليها بعد ذلك كانت عدته على
تطليقتين وأنه لا يحتاج إلى أن يتبع بطلاق وما جرى مجرى ذلك من الأحكام قيل له الوجه في هذا الخبر
أن نخلها على ضرب من التقية لأنها موافقة لمذهب العامة وقد ذكرنا عليهم السلام ذلك في قوله
لو كان الأمر بيننا لم نخرج إلا الطلاق وقد قدمنا في رواية الحلبي وأبي بصير ذلك وهذا وجه تأويل الخبر
صحيح واستدل من ذهب من أصحابنا المتقدمين على صحة ما ذهبنا إليه بقول أبي عبد الله عليه السلام
لو كان الأمر بيننا لم نخرج إلا طلاق السنة واستدل الحسن بن محمد بن سماعة وغيره بأن الواقع تقر بأن لا يقع
الطلاق بشرط وأن الخلع من شرط أن يقول إن رجعت فيما بذلت فانا أملك ببضعك وهذا شرط فينبغي
أن لا يقع به فرقة واستدل أيضا ابن سماعة بما رواه الحسن بن أيوب عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن
أبي عبد الله عليه السلام قال ما سمعت مني يشبه قول الناس فيه التقية وما سمعت مني لا يشبه قول الناس
بأنه فلا تقية فيه والقول بأن الخلع يقع ببيونة شبه قول الناس فينبغي أن يكون محولا على التقية والذي يدل
على ذلك أيضا ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل بن بزيع عن صفوان عن موسى بن بكر
عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال لا يكون الخلع حتى تقول لا أطيع لك أمرا ولا أبرأك قسما
ولا أقسم لك حدا فخذ مني وطلقني فإذا قالت ذلك فقد حل له أن يخلعها بما تراضيا عليه من قليل
شع أو كثير ولا يكون ذلك إلا عند سلطان فإذا فعلت ذلك فهي أملك بنفسها من غيرها أن يسمع طلاقا
فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل بن بزيع قال سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام
عن المرأة تنبأ زوجها أو تختلعه منه بشهادة شاهدين على طهر من غير جماع هل تبين منه بذلك
أو هي امرأته ما لم يتبعها الطلاق فقال تبين منه فإن شأما أن يرد إليها ما أخذ منها وتكون امرأته
فعل قلت انما قد روي أنها لا تبين حتى يتبعها بالطلاق قال ليس ذلك إذا خلع فقلت تبين منه
قال نعم فالوجه في هذا الخبر أيضا ما قدمناه من حمله على التقية ويكون قوله ليس ذلك إذا خلع
يعني عندهم ولا يكون المراد بذلك أن ذلك ليس بخلع عندنا والذي يكشف عما قلناه من خروج ذلك
مخرج التقية ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن أبي بصير عن سليمان بن خالد قال قلت لأبي أن هو طلقها بعد ما خلعها

يجوز عليها قال ولم يطلقها وقد كفاه الخلع ولو كان الامرا لينا لم يخرج طلاقا **باب** حكم المبرات
 محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكاظمي قال
 قال ابو عبد الله عليه السلام ان بارات المرأة زوجا لم يواحدة وهو خاطب من الخطاب علي بن الحسن بن
 فضال عن احمد بن الحسن بن محمد بن عبد الله عن علي بن حديد عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام و
 عن زكريا ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لمباراة تطليقة باينة وليس في شيء من ذلك
 رجعة وقال المرأة لا يكون الا على مثل وضع الطلاق لها طاهر او لها حاملا يشهد عنه **عنه** عن محمد بن
 عثمان عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن عمران قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول المبرات تنبتين من
 ساعتها من غير طلاق ولا ميراث بينهما لان العصمة منهما قد ماتت ساعة كان ذلك منها ومن الزوج
عنه عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن جراح عن ابي عبد الله عليه السلام قال لمباراة تنبت من غير ان
 يتبعها الطلاق قال الشيخ قدس سره رحمه الله هذه الاخبار مرويها على ما رويت وليس العمل على ظاهرها لان
 المبرات ليس يقع فيها فرق من غير طلاق وانما يؤثر في خروج من الطلاق في ان يقع باينا لا يملك معه الرجعة
 وهو من مذهب جميع فقهاء اصحابنا المتقدمين منهم والمتأخرين لا تعلم خلافا بينهم في ذلك والوجه في هذه
 الاخبار ان نخلها على التقية لانها موافقة لمذهب العامة ولنا عمل به **باب** ان الاب احق
 بالولد من الام **محمد بن يعقوب** عن ابي علي الاشعري عن الحسن بن علي عن العباس بن عامر عن داود بن الحسين
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما والدا اب من اب والاب في الرضاع فهو بين الابوين بالسوية
 واذا اضطر فالاب احق به من الام فاذا مات الاب فالام احق به من العصبية فان وجد الاب من يرضعه
 بارتعة درهم وقالت الام لا يرضعه الا بخمسة دراهم فان لم ان ينزعه منها الا ان يكون ذلك خيرا لرافقه
 بتركه مع امه **قاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن علي بن محمد القاساني عن القسم بن محمد
 عن المنقري عن ذكره قال سئل ابو عبد الله عن الرجل يطلق امرأته ويبينها وولديها الحق بالولد قال المرأة حق
 بالولد ما لم تنزع في هذا الخبر احد شيئين احدهما انهما الحق اذا رضيت مثل الاجرة التي لا يحد لها
 الغير في رضاع الولد **تربيته دليل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسن بن محمد عن محمد بن
 محمد عن الحسن بن علي الوشاء عن فضال بن العباس قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل احق بولد ام المرأة
 فقال لا بل الرجل فلما ظلمت المرأة زوجها الذي طلقها انما تضع ابني مثل ما تجد من يرضعه فحق بر **محمد**
 بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكاظمي عن ابي عبد
 الله عليه السلام قال اذا طلق الرجل المرأة وهي حبل المتق عليها حتى تضع حملها واذا رضعت اعطاها اجرها

ولا يضرها الا ان يجد من هو اخص اجرامها فان هي رخصت بذلك لاجل حق بابنها حق تفرقه والوجه
 الآخر فلو لم يجد ان لا يكون عبدا فانها ما كان كذلك فالام حق بولدها منه **باب** على ذلك ما رواه
 محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن محبوب عن داود الرقي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن امرأة حرة نكحت عبداً او فولدها او قال انا انا حق بهم منك ان تزوجت
 فقال ليس للمبدان يأخذ منها ولدها وان تزوجت حتى يتيق هو انا حق بولدها
 منه مادام مملوكا فاذا اعتق فهو انا حق بهم منها **باب** كراهية لبن
 ولد الزنا **فصل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن فضال عن ابن بكير عن عبيد الله المحلبي قال
 قلت لابي عبد الله عليه السلام امرأة ولدت من الزنا اتخذها ظمرا قال لا تسترضعها ولا ابنتها **عنه** عن
 محمد بن يحيى عن العمري بن علي عن علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن عليه السلام قال سألت عن امرأة ولدت من الزنا
 هل يصلي ان يسترضع لبنها قال لا يصلي ولا لبن ابنتها التي ولدت من الزنا **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب
 عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن حماد بن عثمان عن اسحق بن عمار قال سألت
 ابا الحسن عليه السلام عن غلام لي مثب على جارية لي فاحبها فولدت واحببنا الى ابنتها واني احببت لهما
 ما صنعنا ايطيب اللبن قال نعم **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن جميل
 بن دراج وسعد بن ابي خلف عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة تكون لها الخادم قد فخرت يحتاج الى لبنها
 قال مرها فيعطها ايطيب اللبن **علي** بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر
 عليه السلام قال لبن اليهودية والنصرانية والمجوسية احب الي من لبن ولد الزنا وكان لا يرى بها ساءا بولدها
 اذا جعل مولى الجارية الذي فجر في الجارية في حل قال الشيخ قدس سره رحمه الله في هذا الاخبار انه انما يؤثر
 تحليل صاحب الجارية الفاجرة في تطيب اللبن لان ما وقع من الزنا البقير يصير حسنا ما حال ذلك
 قد تقضى فلا يؤثر في تغيير ذلك امر يحدث في المستقبل وانما تأخير ذلك ما قلناه من تطيب اللبن لا غير
ابواب العدد باب ان المرأة اذا حاضت فيمادون الثلاثة اشهر كان عدتها بالاقطار
احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن عمار الساباطي قال سأل ابا عبد الله
 عليه السلام عن رجل عنده امرأة شابة وهي تحيض في كل شهرين او ثلثة اشهر حيضة واحدة كيف يطلقها
 نزوجها قال امر هذه بشديد هذه تطلق طلاق السنة تطليقة واحدة على طهر من غير جامع بشهود ثم
 تترك حتى تحيض ثلث حيض متى لم تحضت فقد انقضت عدتها قلت له فان مضت سنة ولم تحض
 فيها ثلث حيض فقال يتربع بها بعد السنة ثلث اشهر ثم انقضت عدتها قلت له فان ماتت او مات

بن
 بآجارية
 محمد بن الحسن الطوسي رحمه الله

له عدة المرأة بالاقطار
 فاباها ما دلت على الزوج
 من

في ان المرأة اذا حاضت في ايام دون الثلاثة اشهر كان عدتها بالاقرار

١٢١

زوجها قال في تمامات ورثته صاحبه ما بينه وبين خمسة عشر شهرا **عنه** عن ابن محبوب عن مالك بن عطية عن سورة بن كليب قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقة على طهر من غير جماع يشهود طلاق السنة وهي من تحيض فمضت ثلث اشهر فلم تحض الا بحضبة واحدة ثم انقضت حيضتها حتى مضت ثلثة اشهر اخرى ولم تدر ما رفع حيضتها قال ان كانت شابة مستقيمة العلق لم تقطعت في ثلثة اشهر الا بحضبة ثم ارتفع طمثها فلا تدري ما رفعها فانها تترجع تسعة اشهر من يوم طلقها ثم تعتد بعد ذلك ثلثة اشهر ثم تنزع ان شاءت قال الشيخ قدس الله روحه هذا الخبر ينبغي ان يكون الحمل عليها لانها استبرأ بستة اشهر وهي اقصى مدة الحمل فيعلم انها ليست حاملا ثم تعتد بعد ذلك عدتها وثلثة اشهر والخبر الاول محمول على من من الفضل والاحتياط بان تعتد الى خمسة عشر شهرا **فاما ما رواه** احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن علا عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال في التي تحيض في كل ثلثة اشهر مرة او في سنة او في سبعة اشهر المستحاضة والتي لم تبلغ المحيض التي تحيض مرة وترفع مرة والتي لا قطع في الولد والتي قد ارتفع حيضها ونزعت انها لم تنسح والتي ترى لصفرة من حيض ليس بمستقيم فذكر ان عدتها هؤلاء كلهن ثلثة اشهر **الكسائي** بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في المرأة يطلقها زوجها وهي تحيض كل ثلثة اشهر حيضة فقال ان انقضت ثلثة اشهر انقضت عدتها بحسب ما كل شهر حيضة فالوجه في هذين الخبرين انها انما تعتد بثلثة اشهر اذا مرت بما لا ترى فيها الدم اصلا فانها تبين فاما اذا رأت الدم قبل انقضاء ثلثة اشهر ولو بيوم كان عدتها بالاقرار وان بلغ ذلك الى خمسة عشر شهرا على ما قدمناه **والذي يدل على ذلك ما رواه** احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن ابي مريه عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل كيف يطلق امرأته وهي تحيض في كل ثلثة اشهر حيضة واحدة قال يطلقها تطليقة واحدة في غرة الشهر فاذا انقضت ثلثة اشهر من يوم طلقها فقد بانت منه وهو خاطب من الخطاب **محمد** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن ابن بكير عن زرارة عن احدهما عليهما السلام قال اني لامرئ سبق اليها فقد انقضت عدتها ان مرت ثلثة اشهر لا ترى فيها دم فقد انقضت عدتها وان مرت ثلثة افرافا فقد انقضت عدتها **عنه** عن علي بن ابي عمير عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال امرنا ايها سبق باننا المطلقة المستبرئة لتتبرئ للحيض ان مرت بها ثلثة اشهر يحض ليس بها دم باننا منه وان مرت بها ثلث حيض ليست بين الحيضتين ثلثة اشهر باننا بالحض قال ابن ابي عمير قال جميل تفسير ذلك ان مرت بها ثلثة اشهر الا يوم فحاضت ثم مرت بها ثلثة اشهر الا يوما فحاضت ثم مرت بها ثلثة اشهر فحاضت فهاذه

144

هناك ربيبة فلعنن الله امهاتكم وبناتكم واولادكم وجميعكم
 ما ذكرنا في الاخبار الاولة سواء **باب** عدة المرأة الق تحيض كل ثلث سنين او اربع سنين
 ما ذكرنا في الاخبار الاولة سواء

1

عن النقي لا تحيض الا في ثلث سنين او اربع سنين قالوا تعد ثلثة اشهر ثم تنزوج ان شئت قالوا
 في هذا الخبر ان نكح على امرأة ليس لها عادت بالحيض نسيت عاداتها فانها تعد ثلثة اشهر قبا
 وتلك عاداتها ولاخبار اوله متناولتين كان لها عادة مستقيمة ثم تغايرت عن ذلك فانها ينبغي
 ان تعمل على عادتها في حال الاستقامة **باب** ان المرأة تبين اذارات الدم من الحيض الثالثة **الحيضة**
عجل بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عمر بن ابيبة عن زريارة عن ابي جعفر
 عليه السلام قال قلت له صلى الله عليه وسلم رجل طلق امرأته على طهر من غير حائض بشهادة عدلين فقال اذا
 دخلت في الحيضة الثالثة فقد انقضت عدتها وحلت للزوج قلت له صلى الله عليه وسلم ان لم يزل
 يرون عن علي عليه السلام انه قال هو املك برجعتهما ما لم يغتسل من الحيضة الثالثة فقال كذا
عنه عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن اسحق بن عمار عن اسمعيل الجعفي عن
 ابي جعفر عليه السلام قال قلت له رجل طلق امرأته قال هو املك برجعتهما ما لم يقع في الدم من الحيضة
 الثالثة وهذا الاسناد عن صفوان عن ابن مسكان عن زريارة عن احدهما عليهما السلام قال **الطلاق**
 ثوث وتورث حتى ترى الدم الثالث فاذا رآته فقد انقطع **عجل** بن يعقوب عن حميد عن الحسن
 بن محمد بن سماعة عن صفوان عن موسى بن بكر عن زريارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام اني سمعت ربيعة
 يقول اذا ات الدم من الحيضة الثالثة فقد بان منه وانما القروء ما بين الحيضتين وزعم انه إنما
 ذلك براءه فقال ابو جعفر عليه السلام كذب امرئ ما قال ذلك براءه ولكنه اخذ عن علي عليه السلام قال
 قلت له وما قال فيها علي عليه السلام قال ان يقول اذارات الدم من الحيضة الثالثة فقد انقضت عدتها
 ولا سبيل لعلها وانما القروء بين الحيضتين وليس بها ان تنزوج حتى تغتسل من الحيضة الثالثة
عجل بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن ابا بن عثمان عن عبد الرحمن بن
 ابي عبد الله قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة اذا طلقها زوجها متى يكون املك بنفسها فقال
 اذارات الدم من الحيضة الثالثة فهي املك بنفسها قلت فان عجل الدم عليها قبل ايام قروءها فقال
 اذا كان الدم قبل عشرة ايام فهو املك بها وهو من الحيضة التي طهرت منها وان كان الدم بعد العشرة
 فهو من الحيضة الثالثة فهي املك بنفسها **عنه** عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن جعفر بن ابي
 اظنه محمد بن عبد الله بن هلال او علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
 قال سألت عن الرجل يطلق امرأته متى تبين منه قال حين تطلع الدم من الحيضة الثالثة تملك نفسها
 قلت فلو ان يتزوج في ذلك لحوال قال نعم ولكن لا تمكن نفسها حتى تطهر من الدم **قال** محمد بن الحسن بن محمد

في ان المرأة تبين اذارت الدم من الحيضة الثالثة

١٢٢

ما تضمنت هذه الاخبار هو الذي به عمل هؤلاء اذ اذارت الدم من الحيضة الثالثة ملكت نفسها و
 حلت للانزواج وجاز لها ان تعقد على نفسها ولا تغسل ان تترك التزويج الى ان تغسل فان عقدت فلا تمكن
 من نفسها الا بعد الغسل هو مذهب الحسن بن محمد بن سماعة وعلي بن ابراهيم بن هاشم كان جعفر بن سماعة يقول تبين
 عند رؤية الدم غير انه لا يجزى لها ان تغسل على نفسها الا بعد الغسل والذي اخبرناه اولى وبه كان يفتي شيخنا رحمه الله
 وقد صرح بذلك ابو جعفر عليه السلام في رواية زرارة التي رواها عنه عمر بن اذينة من قوله وحلت للانزواج
 والرواية التي رواها موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام من قوله وليس لها ان يتزوج حتى تغسل
 من الحيضة الثالثة محمولة على الكراهية التي قد منها من انه يجوز للعقد عليها رواها ايضا محمد بن مسلم وقد قد
 الرواية عنه وذكر فيها انها لا تمكن من نفسها الا بعد الغسل حسب ما قدمناه **فاما** ما رواه علي بن الحسن
 بن فضال عن محمد بن الحسن بن الحكم عن عبد الله بن ميمون عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيبة قال قال علي اذا
 طلق الرجل المرأة فواجب بما لم تغسل من الثالثة **عنه** عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن
 اسحق بن عمار عن حدثه عن ابي عبد الله عليه السلام قال جاءت امرأة الى عمرئنا له عن طلاقها قال اذهبي الى هذا
 فاسألي يعني عليا عليه السلام فقالت لعلي عليه السلام ان زوجي طلقني قال غسلي فرجك قال فرجعت الى امر
 فقال ارسلني الى رجل يلعب قال قال فرجها اليه مرتين كل ذلك ترجع وتقول يلعب قال فقال انطلق اليه
 فانه اعلننا قال فقال لها علي عليه السلام غسلي فرجك قالت لا قال فرجك الحق بيضك ما لم تغسل فرجك
 فالوجه في هذين الخبرين وما ورد في معناهما ان لا يدفع بها الاخبار المتقدمة لان الوجه فيهما ان نكحها على
 ضرب التقية او على وجه اضافة المذهب اليهم فيكون قول ابي عبد الله عليه السلام قال علي عليه السلام اى
 هؤلاء يقولون ذلك لان يكون مخبرا في الحقيقة بذلك عن مذهب امير المؤمنين عليه السلام وقد صرح
 ابو جعفر عليه السلام في رواية زرارة وغيره بما هو تكذيب لقوله انهم كذبوا علي علي عليه السلام واذا كان
 الامر على ما قلناه فلا تناقض بين الاخبار **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن حماد عن
 الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال عدة التي تحيض يستقيم حيضها ثلثة اقراء وهي ثلث حيض **عنه**
 بن عبد الله عن ايوب بن نوح عن صفوان عن عبد الله بن مسكان عن ابي بصير قال عدة التي تحيض و
 يستقيم حيضها ثلثة اقراء وهي ثلث حيض فالوجه في هذين الخبرين احد شيئين احدهما ان يكونا محليين
 على التقية لا هما لغنا تفسير الاقلام بالحيض والاخر عندنا هو الاظهار وهو جمع ما بين الحيضتين
 الذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عدة من اصحابنا عن سهل
 بن زياد عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن ابي جعفر عليه السلام قال القروء ما بين الحيضتين **عنه** عن

في ان المرأة تبين اذا رأت الدم من الحيضة الثالثة

١٤٥

على عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال القوم ما بين الحيضتين
عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن النجاشي عن ثعلبة عن زيارته عن ابي جعفر عليه السلام قال الاقراء
هي الاطهار والوجه الاخر في الخبرين ان يكون اما عبر بذلك عن تلك حيض من حيث انها لا تبين الا
عند رؤية الدم من الحيضة الثالثة فعبر عن اول رؤية الدم بانها حيضة اخرى مجازا وان لم يكن

من شرط ذلك استيفاء الحيض الثالثة على ما قدمناه وليس الخبر انه يانرهما ان تستوفي الحيضة الثالثة
ولا ينافي هذا المتأويل ما رواه سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن رفاعة عن ابي عبد الله

عليه السلام قال سألت عن المطلقة حين تحيض لصاحبها عليها رجعة قال نعم حتى تطهر لانه ليس في هذا
الخبر ان له عليها رجعة حتى تطهر من الحيضة الثالثة واذا لم يكن ذلك فيه لمناه على ان له عليها رجعة في
الحيضة الاولى او الثانية **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن ايوب الخزاز

عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يطلق امرأته تطليقة على طهر من غير جماع يدعيها حتى تدخل
في قعرها الثالث ويجزئ غسلها ثم يراجعها ويشهد على رجعتها قال **هو** ذلك بما لم تحل لها الصلوة

سئل بن عبد الله عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن الحسن بن زياد
عن ابي عبد الله عليه السلام قال هي توث وتورث ما كان له الرجعة من التطليقتين الا ولتين ^{تقتل} حتى

قال وجه في هذين الخبرين ما قدمناه من حملهما على اللقية وكان شيخنا رحمه الله يجمع بين هذه الاخبار
بان يقول اذا طلق في آخر طهرها اعتدت بالحيض وان طلقها في اول ما اعتدت بالاقراء التي هي الاطهار وهذا

وجه قريب غير ان الاولى ما قدمناه **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن موسى بن
القاسم عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال سألت عن الرجل يطلق تطليقة ^{تقتل} وتبين

ثم يتركها حتى تنقضي عدتها ما حاله لها قال اذا تركها على انه لا يريد لها بانت منه ولم تحل له حتى تنكح زوجا ^{حالتها}
غيره وان تركها على انه يريد مراجعتها ثم مضى لذلك سنة فهاحق برجعتها **عن** الحسن

بن علي عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمال الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل
عن رجل طلق امرأته تطليقتين للعدّة ثم تركها حتى مضى ردها فقال ان تركها على ان لا يرأسها فقد بانت

منه ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وان كان رأيه ان يراجعها ثم تركها سنة اشهر فلا بأس ان يراجعها فهذا
الخبر ان ما روي كان بالاجماع لانه لا خلاف بين الامتثال اذا عرجت من العدة انه لا يسبيل للفروج عليها و

انها يكون مالكة نفسها **باب** عدة المستحاضة **على** بن الحسن بن فضال عن جعفر بن محمد بن حكيم
عن جميل عن بعض اصحابنا عن احمد بن عليهما السلام قال تعتد المستحاضة بالدم اذا كان في ايام حيضها

في ان المطلقة الرجعية لا يجوز لها ان تخرج الا باذن زوجها
١٤٦

احبا المشهور ان سبقت اليها فان اشتبه فلم يبرهن ايام حيضها فان ذلك لا يخفى لان دم الحيض دم عيب حار
وعدم الاستحاضة دم صلب بارد **قاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد وعن
احمد بن محمد عن عبد الكريم عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال عدة المستحاضة التي لا تظهر ثلثة اشهر
وعدة التي تحيض ويستقيم حيضها ثلثة قروء طهر جميع الدم بين الحيضتين **عن** عن علي بن ابراهيم عن
ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال عدة المرأة التي لا تحيض والمستحاضة لا تظهر
ثلثة اشهر وعدة التي تحيض ويستقيم حيضها ثلثة قروء فالوجه في الجمع بين هذا الاخبار انه اذا امكن المستحاضة
معرفة ايام حيضها فعليها ان تعتد بالاقراء التي هي الاطوار ولانها يمكنها ان لا تشتبه بالدم عليها فيكفيها
ان تعتد بثلثة اشهر على ما تضمنه الخبر ان الاخير ان **باب** ان المطلقة الرجعية لا يجوز لها
ان تخرج الا باذن زوجها ولا يجوز له اخراجها **عجل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن
حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي للمطلقة ان تخرج الا باذن زوجها حتى تنقضي عدتها
ثلثة قروء وثلثة اشهر **عن** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن
المطلقة لم تعتد قال في بيتها لا تخرج وان اطلقت زيارته خرجت بعد نصف الليل لا تخرج منها
وليس ان يخرج حتى تنقضي عدتها وسألت عن المتوفى عنها زوجها اكد ذلك هو قال نعم يخرج ان شاءت **قاما**
ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان وابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار
عن صفوان عن العلا عن محمد بن مسلم قال المطلقة تخرج وتشهد الحقوق فهذا الخبر يخبر بجواز جميع احدهما
ان يجوز لها ان يخرج حجة الاسلام لانه لا طاعة للزوج عليها في ذلك على ما دللنا عليه في كتاب الحج والثاني
ان يجوز لها في حجة القلوع اذا اذن لها زوجها **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن حميد بن
زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت رسول الله
يخرج في عدتها ان طابت نفس زوجها **قاما** ما تضمنه الخبر من انه يجوز لها ان تشهد الحقوق فينبغي
ان يحل على التفصيل الذي تضمنه خبر سماعة من انه يجوز لها ذلك اذا خرجت بعد نصف الليل
وترجع الى بيتها في الليل وذلك هو الاول **باب** انه اذا اطلقها التليقة الثالثة لم يكن عليه نفقتها
ولا سكنها **عجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زيارته
عن ابي جعفر عليه السلام قال المطلقة ثلثة ايام نفقة على زوجها انما ذلك للزوجها عليها رجعة
عن عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سألت عن المطلقة ثلثة ايام نفقة قال لا **قاما** ما رواه احمد بن محمد عن

في عدة الأمانة قرآن وما طهر

في كتاب

الحسن بن محبوب عن ابن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المطلقة ثلاثا على العدة لها سبعة
أو ثمانية قال نعم فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين أحدهما أن يكون محلا على الاستحباب دون الإيجاب و
الثاني أن يكون المراد به إذا كانت حاملا **يدل** على ذلك ما رواه أحمد بن محمد بن أبي عمير عن حماد عن الحلبي
عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن المطلقة ثلاثا المأثمة النفقة والسكنى قال حبل هو قلت لا قال لا

باب أن عدة الأمانة قرآن فما طهر **محمد** بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير
عن عمر بن أذينة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن حرمتها أمة أو عبد تحت حرمة كمال
وكم عدتها فقال السنة في النسيء في الطلاق فإن كانت حرة فطلاقها ثلاث وعدها ثلاثا وإن كان

حرمتها أمة فطلاقها تطليقتان وعدتها قرآن **الحسين** بن سعيد عن محمد بن فضيل عن أبي الحسن
الماضي عليه السلام قال طلاق الأمانة تطليقتان وعدتها حيضتان وإن كانت قد تعدت عن الحيض
فعدتها شهر ونصف **فأما** ما رواه أحمد بن محمد بن الحسن بن علي بن فضال عن مفضل بن صالح

عن ليث بن الهيثم المرادي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام كم تعد الأمانة عن ماء العبد قال حيضة
فلا ينافي في الخبرين الأولين لأننا قد بينا أن الاعتبار بالقرآن الذي هو الطهر إذا كان كذلك فحيضة واحدة
يحصل قرآن القرأ الذي طلقها فيه والقرأ الذي بعد الحيضة ويكون قوله عليه السلام في الخبر المتقدم
فعدتها حيضتان المراد بها إذا دخلت في الحيضة الثانية فيكون قد بان حسب ما قلنا وفي عدة

الحرة **باب** أن الأمانة إذا طلقت ثم اعتقدت عدتها **الحسين** بن سعيد عن ابن أبي عمير عن

جميل عن أبي عبد الله عليه السلام في الأمانة كانت تحت رجل فطلقها ثم اعتقدت قال تعد عدة الحرة **فأما**
ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن القسم بن يزيد عن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا طلق الحر

المملوكة فاعتدت بعض عدتها منه ثم اعتقدت فاعتدت عدة المملوكة فلا ينافي في الخبرين الأولين لأن الوجه

في الجمع بينهما هو أنه إذا طلقت الأمانة التطليقة الأولى الذي يملك معها رجعة فاعتدت بعد ذلك

فإنه تكون عدتها عدة الحرة وإذا طلقت التطليقة الثانية الذي ينقطع معها العصمة تكون عدتها

عدة الأمانة **يدل** على هذا التفصيل ما رواه أحمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن

مهران عن أبي عبد الله عليه السلام في أمانة تحت حرطها على مهر فبرجاع تطليقة ثم اعتقدت بعد ما

طلقها بثلاثين يوما ولم تنقض عدتها فقال إذا اعتقدت قبل أن تنقض عدتها اعتدت عدة الحرة

من اليوم الذي طلقها وله عليها الرجعة قبل انقضاء العدة فإن طلقها تطليقتين فعدتها عدة الأمانة

ثم اعتقدت قبل انقضاء عدتها فعدتها عدة الأمانة **باب** عدة المعتدة **محمد**

فعدة المختمة والتي تبلغ المئتين
١٢٨

پندرہ

فإن التقى توفي عنها زوجها قبل الدخول بها كان عليها عدة

١٤٩

منه في الأمار من غير دليل والذى ذكرناه مذهب معوية بن حكيم من متقدمي فقهاء أصحابنا وجميع
فقهاءنا للتأخيرين المذكورين وهو مطابق لظاهر القرآن وقد استوفينا تأويل ما يخالف ما اقتيناه به من
الأخبار في كتابنا الكبير وجملة ما اوردناه فيه كفاية الشامل **باب** إن التقى توفي عنها زوجها
قبل الدخول بها كان عليها عدة **مسألة** عن محمد بن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد
عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال تقول ميراث المؤمنين عليه السلام في المتوفى عنها زوجها
ولم يسيها قال لا تنكح حتى تعتد أربعة أشهر وعشرة أعة المتوفى عنها زوجها **الحسين** بن سعيد عن
صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام في الرجل يموت وتحتة امرأة لم يدخل بها
قال لها نصف المهر لها الميراث كاملاً وعليها العدة كاملة **عنه** عن صفوان عن عبد الله بن بكير عن
عبيد بن ذرارة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها فقال إن هلكت أو
هالك أو طلقها قبلها نصف المهر وعليها العدة كاملة ولها الميراث **عنه** عن ابن أبي عمير عن حماد عن أبي
عبيد الله عليه السلام قال إن لم يكن دخل بها وقد فرض لها مهر فلها نصف ما فرض لها ولها الميراث وعليها
العدة **فأما** ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن محمد بن عيسى الساماني قال سألت الرضا **أحمد**
عليه السلام عن الرجل تزوج امرأة فطلقها قبل أن يدخل بها قال لا عدة عليها وسألت عن المتوفى عنها زوجها
قبل أن يدخل بها قال لا عدة عليها **عنه** عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال داود بن الحصين عن عبيد
بن زرارة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأة قبل أن يدخل بها وعليها عدة قال قلت له المتوفى
عنها زوجها قبل أن يدخل بها وعليها عدة قال مسك عن هذا فخذ من الخبر إن لا يعارضان ما قد مناه من
الأخبار لأن الأخبار لاولة مطابقة لظاهر القرآن قال له تعالى وللهذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن
بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ولم يخص من ذلك غير المدخول بما ينبغي أن يكون على عمومها والأخبار التي قد مناهها
يكون موكد لا يترك ذلك لأجل هذين الخبرين الشاذين على أن الخبر الأخير ليس بمتصريح بأنه قال
لا عدة عليها بل قال مسك عن هذا ولا يمتنع أن يامرها بالامسك عن ذلك لضرب من المصلحة في الحال مع
عبيد بن زرارة الراوي للحديث الأخير روى أن عليها العدة كاملة وقد قد مناه رواية ذلك عنه فلا يخد
أصحح به فيه إلى من العمل بما يصح فيه **باب** أنه إذا سمي المهر ثمان قبل أن يدخل بها
كان شهر عليه كاملاً **مسألة** عن إبراهيم بن محمد بن علي عن أبيه عن عثمان بن عيسى عن
سماعة وابن مسكان عن سليمان بن خالد قال سألت عن المتوفى عنها زوجها ولم يدخل بها فقال إن كان فرض
لها مهر على مهرها وعليها العدة ولها الميراث **مسألة** عن عثمان بن عيسى عن أبيه عن عثمان بن عيسى عن

في انما اسمي لله في مات قبل ان يدخل بها كان المهر عليها كاملا
١٨٠

وعليها العدة **الحسين بن سعيد** عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام
قال اذا توفي الرجل عن امرأته ولم يدخل بها فله الميراث كله ان كان يسمى لها مهر او مهرها من الميراث
وان لم يكن يسمى لها مهر لم يكن لها مهر وكان لها الميراث **عنه** عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سئل
عن المتوفى عنها زوجها ولم يدخل بها فقال ان كان فرض لها مهر فله مهرها وعليها العدة **عنه** عن
ابن ابي عمير عن حماد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في المتوفى عنها زوجها الميراث
فرض لها مهر فله مهرها الذي فرض لها ولها الميراث وعدتها اربعة اشهر وعشرة ايام القوم دخل بها وان لم
فرض لها مهر فلا مهر لها وعليها العدة ولها الميراث **عنه** عن القاسم بن عروة عن ابن بكير عن زرارة قال سئل
عنه عن القسم عن علي بن ابي بصير فصور **عنه** عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن منصور بن حازم قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة فيموت غيبا قبل ان يدخل بها قال لها صبر فله مهرها
كاملا وثلاثة اشهر وعشرة ايام المتوفى عنها زوجها **قاصدا** ما روي من الاخبار من ان لها
نصف المهر مثل ما روى محمد بن مسلم وعبيد بن زرارة ولعلو التي قد مناه في الباب الاول مثل ما روى
الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة قال سألت عن المرأة تموت قبل ان يدخل بها او يموت الزوج
قبل ان يدخل بها قال ايمامات فالمرأة نصف ما فرض وان لم يكن فرض لها فلا مهر لها **عنه** عن
فضالة عن ابان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في امرأة توفيت قبل ان يدخل بها
زوجها ما لها من المهر وكيف ميراثها فقال اذا كان قد مهرها صداقها فله نصف المهر وهو مهرها وان
لم يكن فرض لها صداقها فله ثلثه ولا صداق لها **علي بن اسمعيل** عن فضالة بن ابي جوب عن ابن بكير بن
عقن عن عبيد بن زرارة والفضل بن ابي العباس قال قلنا لا يبعد الله عليه السلام ما تقول في رجل تزوج
امرأة ثم مات عنها زوجها وقد فرض لها الصداق قال لها نصف الصداق وثلاثة من كل شيء وان ماتت
هو فذلك **عنه** عن فضالة عن ابان عن ابي الجارود عن ابي جعفر عليه السلام مثل فقهنا الاخبار
لا يجوز العدول اليها من الاخبار الا في اولى الاماكن مطابقة لظاهر المتن قال الله تعالى وانكح النساء صديقاتكم
نحلة ولم يتخص من ذلك عيبا لما يدخل بها عليا في المهر والصلح بين حديثين من جمل هذه الاخبار
قلنا ويا غياضا مطابقة الاخبار الا في اولى الاماكن مطابقة لظاهر المتن والرواية عن ابي عبد الله عليه السلام
عليه السلام قال ذلك في المطلقة التي لم يدخل بها ان لها نصف المهر فظن الراوي في المتوفى عنها زوجها
فقد روي في المتن عليه السلام حيث سئل اسأل رجل ما تضمنته الاخبار التي ذكرناها من بعض
اصحابنا فقال غلط علي انما قلت ذلك في المطلقة التي لم يدخل بها **روي** في المتن الحسن بن علي عن

باب ان الرجل يطلق امرأته ثم يموت قبل ان تخرج من العدة
١٨١

العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن منصور بن حازم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل
تزوج امرأة سمى لها صداقها ثمان مائة ولم يدخل بها قال لها المهر كاملا ولها الميراث قلت فانهم
مروا عندك ان لها نصف المهر قال لا يحفظون عفا عما ذكرك في المطلقه على انه يمكن مع تسليم ذلك
كل في جميع ما قلناه ان قولهم على انه يستحب للمرأة اذا توفي عنها زوجها او لولياها اذا توفيت هو قول
ان يدخل بها ان يتركوا نصف المهر استحبها بدون ان يكون ذلك واجبا وليدخولها ان يقول هلاقم
انتم ذلك بان يقطوا انه يجب على الرجل وعلى ورثته ان يعطوها نصف المهر وليست يجب لمن يعطوها
النصف الاخر لان اخبارنا قد عارضها ظاهر القرآن فلا يجوز لنا ان نقصوف عن ظاهرها الا بدليل
وهذه الاخبار ليست كذلك بل هي مجرعة عن القرآن واذا كان كذلك جاز لنا ان نقصوف منها على الوجه
الى الاستحباب على ان الذي اختاره وافق به هو ان قول اقامات الرجل عن زوجته قبل الدخول بها
كان لها المهر كله وان ماتت هي كان لولياها نصف المهر وانما فصلت هذا التفصيل لان جميع الاخبار
التي قدمناها في وجوب جميع المهر تبين اذ اقامات الرجل وليس في شيء منها انه اذا اقامت هي كان لولياها
المهر كاملا فلذلك اتعدى الاخبار ما عارضها من الاخبار من التسوية بين موت كل واحد منهما في
وجوب نصف المهر فحول على الاستحباب الذي قدمناه وما تضمنت من الاخبار انه اذا ماتت كان لولياها
نصف المهر فحولت على ظاهرها ولست احتاج الى تأويلها وهذا المذهب اسلم في تأويل الاخبار والله

الموفق للصواب **باب** ان الرجل يطلق امرأته ثم يموت قبل ان تخرج من العدة كمريرتها من العدة

عجل بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن
ابي عبد الله عليه السلام في رجل كانت تحت امرأة يطلقها ثم مات عنها قبل ان تنقض عدتها قال تعتد بعد
الاجلين عدة المتوفى عنها زوجها **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن احمد بن محمد بن
ابي نصر عن عامر بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال سمعته يقول انما امرأة طلقت ثم
توفي عنها زوجها قبل ان تنقض عدتها او لم تنقض عدتها فماتت عليها فماتت عدة المتوفى عنها زوجها وانما
وهي في عدتها لم تحرم عليه فانه يرثها **عنه** عن محمد بن زياد عن الحسين بن سماعة عن محمد بن زياد
عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال قضوا ما يرث المؤمن من علي السلام في رجل طلق امرأته
ثم توفي وهي في عدتها قال فانه يرثها وانما في عدتها فانه يرثها وكل واحد منهما يرث من دية صاحبه
ما لم يقتل احدهما الا خبر **عنه** عن محمد بن ابي حمزة عن عبد الله بن المتوفى عنها زوجها قال الحسين بن سماعة هذا الكلام
سقط من كتابي بن زيد ولا اظن الا قد رواه قال الشيخ ابو جعفر رحمه الله هذه الاخبار عامة في ايجاب

فإن لا نفقة للمتوفى عنها زوجها في عدة طهرات حاملا

١٨٢

عدة المتوفى عنها زوجها على المطلقة وثبوت الموارثة بيضا وينبغي ان يقيد هاتان تقول انما يثبت ذلك ويجب اذا كان طلاقا يملك معها رجعتها فيجب عليها عدة المتوفى عنها زوجها وثبتت للموتة ومق كانت التولية باينة لم يجب شئ من ذلك **والذي يدل على ذلك** ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي ابي عمير عن جميل بن ذناج عن بعض اصحابنا عن احدهما عليه السلام في رجل طلق امرأته طلاقا يملك الرجعة ثم مات عنها قال تعتد بعد الاجل اربعة اشهر **باب** انه لا نفقة للمتوفى عنها زوجها في حال عدتها وان كانت حاملا **عجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن اسمعيل عن احمد بن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكنانى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في الحبل المتوفى عنها زوجها انه لا نفقة لها **عنه** عن علي بن ابي عمير عن حماد عن الجبل عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في الحبل المتوفى عنها زوجها انه لا نفقة لها **عنه** عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن ابي عمير عن مثقال الحنطاط عن زهارة عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة الحامل المتوفى عنها زوجها لها نفقة قال لا **احمد** بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن الفضل بن صالح عن زيد بن اسامة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الحبل المتوفى عنها زوجها لها نفقة فقال لا **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن العلاء عن محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال المتوفى عنها زوجها ينفق عليها من ماله فلا ينفق ما قدمناه لان قوله عليه السلام ينفق عليها من ماله نمله على انه ينفق عليها من مال الولد اذا كانت حاملا والولد وان لم يجر له فكر جاز لنا ان نقدره لقيام الدليل عليه كما فعلناه في مواضع كثيرة من القرآن وغيره **والذي يدل على ذلك** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكنانى عن ابي عبد الله عليه السلام قال للمرأة الحبل المتوفى عنها زوجها ينفق عليها من مال زوجها الذي في بطنها **علي** ان محمد بن مسلم الراوى لهذا الحديث قد روى **فقا** ما قدمناه روى ذلك محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال سألت عن المتوفى عنها زوجها لها نفقة قال لا ينفق عليها من مالها **فاما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن البرقي عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها من جميع المال حتى تضع فالوجه في هذا الخبر احد شئين احدهما ان يكون محولا على الاستحباب اذا رخصت الموارثة بذلك والثاني ان يكون الوجه فيه ينفق عليها من جميع المال لان نصيب كل من يمتزج بها او يمتزج بها او يمتزج بها او يمتزج بها

في بئر ماله فاذا تميز اخذ منه ما اتفق عليها وشي على الورثة وتكون فائدة الخبر ان لا يلزم النكحة تميز به
عليها واحدا دون الآخر بل يكونون في ذلك سواء **باب** عدة الأمة المتوفى عنها زوجها **الحسين**
بن سعيد عن القسم عن علي عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن طلاق الأمة فقال تطليقتا
وقال قال ابو عبد الله عليه السلام عدة الأمة التي يتوفى عنها زوجها شهران وخمسة ايام وعدة الأمة
المطلقة شهر ونصف **عنه** عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن الأمة يتوفى عنها زوجها
فقال عدتها شهران وخمسة ايام وقال عدة الأمة التي لا تحيض خمسة واربعين يوما **علي** بن اسفيل
عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال عدة الأمة اذا توفى عنها زوجها شهران
 وخمسة ايام وعدة المطلقة التي لا تحيض شهر ونصف **الحسين** بن سعيد عن ابن ابي عمير
بن محمد عن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال عدة الأمة اذا توفى عنها زوجها نصف
شهران وخمسة ايام **عنه** عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام
قال سمعته يقول طلاق العبد للأمة تطليقتان واجلها حيضتان ان كانت تحيض وان كانت لا تحيض
فاجلها شهر ونصف وان مات عنها زوجها فاجلها نصف اجل الحرة شهران وخمسة ايام **فاما** ما رواه
محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد وعلي بن ابراهيم عن ابيه
جميعا عن ابن محبوب عن ابن رباب وعبد الله بن بكير عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال ان الأمة
والحرة كلتيهما اذا مات عنها زوجها سواء في العدة الا ان الحرة تعدو لأمة لا تعد **علي** بن الحسن عن احمد
ومحمد بن الحسن عن علي بن يوسف عن مروان بن مسلم عن ايوب بن الحر عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله
عليه السلام قال عدة المملوكة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشرون يوما وفي هذا الخبر ان اجلها
ان الأمة اذا كانت ام ولد لولاها وزوجها من غيره ومات عنها الزوج عليها العدة اربعة اشهر وعشرون
واذا المتكلم ام ولد كان عدتها نصف عدة الحرة على ما تضمنته الاخبار **الاول** **يدل** على ذلك ما رواه
محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن سليمان بن خالد قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن أمة اذا طلقت ما عدتها قال حيضتان او شهران قلت فان توفي
عنها زوجها قال ان عليا عليه السلام قال في امهات الاولاد لا يتزوجن حتى تعتدوا اربعة اشهر وعشرون
وهن امهات **الحسن** بن محبوب عن وهب بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل
كانت لامه ام ولد فزوجها من رجل فولد لها غلاما ثم مات الرجل مات فرجعت الى سيدتها اكد ان يطأها قال
قال تعتد من الزوج اربعة اشهر وعشرون يوما بالملك بغير نكاح **واما** ما رواه الصفار عن محمد بن

في ان الرجل يتيق سريته عند الموت ثم يموت عنها

١٨٢

عيسى بن علي بن الحكم عن زرعة عن سامة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن طهارة الامه التي توفى عنها زوجها قال شوه ونصف قد اخبروا في الرواية في قوله لا انه ليس بمختنع ان يكون سمع ذلك في ^{الطهارة}

لاننا بينا ان الامه المطلقة عدتها اذا كانت من الحيض في سنها من حيض شهر ونصف فاشتبه عليه فرواه في المتوفى عنها زوجها وعلى هذا الوجه فلا ينافي ما تقدم من الاخبار **باب** الرجل يتيق سريته عند الموت

ثم يموت عنها **الحسين بن محمد بن علي بن الحكم** عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل اعتق وليدته عند الموت فقال عدتها عدة الحرة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشرا قال سألت عن رجل اعتق وليدته وهو قد كان يوطأها فقال عدتها عدة الحرة المطلقة ثلثة قرو وقال الشيخ رحمه الله الوجه في هذا الخبر انه اذا اعتقها عند الموت على وجه التدبير لها فانها اذا كانت كذلك

يثبت عتقها بعد الموت ويلزمها عدة الحرة فاما اذا ثبت عتقها في الحال كان عليها عدة المطلقة قبلت قرو ولو كان ذلك قبل الموت بساعة **باب** على هذا التفصيل ما رواه الحسن بن محبوب عن داود الرقي

عن ابي عبد الله عليه السلام في المدينة ان مات مولاها ان عدتها اربعة اشهر وعشرا من يوم يموت سيدها اذا كان سيدها بطا فليله فالرجل يتيق مولاها قبل موته بساعة او يوم ثم يموت قال فقال هذه تعد ثلث حيض او ثلثة قرو من يوم اعتق سيدها **قوله** نافي هذا الخبر ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرعة عن ابي جعفر عليه السلام في الامه اذا غشيها سيدها

ثم اعتقها فان عدتها ثلث حيض فان مات عنها فاربعة اشهر وعشرا **عنه** عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام عن الامه يموت عنها سيدها

قال تعد عدة المتوفى عنها زوجها **الحسين بن علي بن ابراهيم** عن ابيه عن ابي بصير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لرجل يكون تحت السرية فيعتقها قال لا يصلح لها ان ينكح حتى تنقضي

ثلثة اشهر وان توفى عنها مولاها فعدتها اربعة اشهر وعشرا **قوله** في هذا الاحاديث الاخبار عن رجل كاح احد من الحدتين اذا حصل سببه من عتق او موت وان سبق العتق كانت العدة ثلثا شهر وان حصل الموت كانت العدة ثلثة اشهر وعشرا اذا حصل العتق ثم حصل بعد الموت لم ينقل

الحكم الى عدة المتوفى عنها زوجها ولو كان بساعة عند حسب ما فصل في الخبر المتقدم **باب** عدة المختنع بما اذا مات عنها زوجها **الحسين بن احمد بن يحيى** عن علي بن اسمعيل عن صفوان عن عبد الله بن

الشيخ

الحجاج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة يتزوجها الرجل متعة فتوفى عنها زوجها هل عليها العدة فقال تعد اربعة اشهر وعشرا واذا انقضت ايامها وهو على عتقها فيبسط نصف

في

مثل ما يجب على امة قال قلت فتقد قال فقال نعم اذا مكثت عندها ما فعلها العدة وتقد اذا كانت
عنده يوما او يومين او ساعة من النهار فقد وجبت العدة كاملا ولا تقيد **عن** محمد بن الحسين
عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن زيارته قال سألت ابا جعفر عليه السلام ما علة المتعة اذا مات عنها لاذ
تمتع بها قال اربعة اشهر وعشرا قال ثم قال بازرارة كل النكاح اذا مات الزوج فعلى المرأة حولا كانت
او امة او على وجه كان النكاح منه متعة او تزويجا او ملك يمين فالعدة اربعة اشهر وعشرا
وعدة المطلقة ثلاثة اشهر وامة المطلقة عليها نصف ما على الحر وكذلك للمتعة عليها ما على الا
فاما ما رواه الصفار عن الحسن بن علي عن احمد بن هلال عن الحسن بن علي بن يقطين عن اخيه الحسين
عن علي بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام قال عدة المرأة اذا تمتع بها ثم مات عنها زوجها خمسة و
اربعون يوما فهذا الخبر ضعيف جدا لان راويه احمد بن هلال وهو ضعيف جدا على ما تقدم في
فيه ويحتمل مع ذلك ان يكون رواه اذا احسننا الظن به فكانه سمع ذلك في المتع بها اذا انقضت ايامها
فرواه اذا توفي عنها زوجها **فاما** ما رواه علي بن الحسن الطاطري قال حدثني علي بن عبد الله بن علي

بن ابي شعبة الحلبي عن ابيه عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل تزوج امرأة ^{متعة}
ثم مات عنها ما عداها قال خمسة وستون يوما فيحتمل ان يكون المراد به اذا كان الزوجة امة قوم فتمتع
بها الرجل باذنه فعدتها عدة الاماء خمسة وستون يوما حسب ما قدمناه واذا لم يكن امة لم يحد له ولا

باب ان المطلقة ليس عليها حداد **محمد** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد
بن خالد عن القسم بن عروة عن زيارته عن ابي عبد الله عليه السلام قال المطلقة تكحل وتختضب وتطيب
وتلبس لثاءت عن الثياب لان الله تعالى يقول لعن الله محدث بعد ذلك امرها ما تقع في نفسة فبدا

فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمعون عن
عبد الله بن عبد الرحمن بن مسمع بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام عن علي عليه السلام قال
المطلقة لا تحل لها المتوفى عنها زوجها ولا تكحل ولا تطيب ولا تختضب ولا تمشط فالوجه في هذا

الحكم ان نكحها اذا كانت التولية باينة ليستحب لها الحد لان استعمال الزينة انما يستحب لها في الطلاق
الرجعي ليرى لها الرجل فيها **باب** المتوفى عنها زوجها هل يجوز لها ان تبيت عن منوطها **محمد**
محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن ابن سامة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان ومروية بن

عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن المرأة المتوفى عنها زوجها تعتد في بيتها او حيث شاءت
قال بل حيث شاءت ان عليها عليه السلام لما توفي في عمان الى ام كلثوم فانطلق بها الى بيته **الحسين**

في ان الغائب اذا طلق امرأته اعتدت من يوم طلقها

١٨٤

عن سعيد بن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة توفي عنها زوجها الا ان تعتد في بيت زوجها او حيث شئت قال حيث شئت ثم قال ان عليا عليه السلام لما مات عمر في ام كلثوم فاخذ بيدها فانطلق بها الى بيته **عجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسين ومحمد بن عيسى عن يونس عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن المتوفى عنها زوجها اذا اعتدت في بيت تمكث فيه شهرا او اقل من شهر واكثر ثم يتحول منه الى غيره ثم تمكث في المنزل الذي تحولت اليه مثل ما تمكث في المنزل الذي تحولت منه وكذا صيغها حتى تنقضي عدتها قال يجوز ذلك لها ولا بأس فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن علقم بن عيسى عن سماعة بن مهران قال سألت عن المطلقة ان تعتد قال في بيتها لا تخرج وان ارادت زيارة خرجت بعد نصف الليل ولا تخرج نهارا ولا يلحقها ان تخرج حتى تنقضي عدتها وسألت عن المتوفى عنها زوجها الا كذلك هي قال نعم وتخرج ان شاء **عنه** عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن ابن رباط عن ابن مسكان عن ابي العباس قال قلت لابي عبد الله عليه السلام المتوفى عنها زوجها قال لا تكمل البينة ولا تطيب ولا لبس ثوبا مصبوغا ولا تخرج نهارا ولا تبين عن بيتها قال ارايت ان ارادت ان تخرج الى حق كيف تصنع قال تخرج بعد نصف الليل وترجع عشية **عنه** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد عن علي بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام انه قال في الغائب اذا طلق امرأته انها تعتد من اليوم الذي طلقها **عنه** عن محمد بن احمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال قال ابو جعفر عليه السلام اذا طلق الرجل وهو غائب فليشهد على ذلك فاذا مضت ثلثة اقرأ من ذلك اليوم فقد انقضت عدتها قال الشيرازي رحمه الله هذا الحكم انما يجوز لها اذا قامت البينة انه طلقها في يوم بعينه فان لم تقم البينة على ذلك فلتعتد من يوم بلغها **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يطلق امرأته وهو غائب عنها من اي يوم تعتد فقال ان قامت البينة عدل انها طلقت في يوم معلوم فلتعتد من يوم طلقت وان لم تقف في اي يوم فليشهد من يوم بلغها **عنه** عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن ابي عمير عن

في انه اذا مات الرجل غائبا عن زوجته

١٨٤

المتى الحناط عن زوجه قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهو غائب متى تعتد
قال اذا قامت لها بيعة انما طلقت في يوم وشهر معلوم فلتعتد في يوم طلقت وان لم تحفظ في اى يوم
واى شهر فلتعتد من اى يوم يبلغها **الكساي** بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب بن يعقوب
عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن المطلقة يطلقها زوجها فلا تعلم الا بعد سنة فقال
ان جاء شاهد عدل فلا تعتد والا فلتعتد من يوم يبلغها **باب** انه اذا مات الرجل غائبا
عن زوجته كان عليها العدة من يوم يبلغها **محمد** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي نصر
عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال المتوفى عنها زوجها تعتد حين يبلغها لانها تريد ان تتحد له **عنه**
عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زهارة عن ابي جعفر عليه السلام قال ان ما
عنها بعق وهو غائب فقامت البيعة على موته فعدت ما من يوم ياتيها الخبر اربعة اشهر وعشر لان عليها
ان تتحد عليه في الموت اربعة اشهر وعشر ففسخ عن الكحل والطيب والاصباغ **عنه** عن علي بن ابراهيم
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن زهارة ومحمد بن مسلم وبريد بن معاوية عن ابي جعفر عليه السلام
انه قال في الغائب عنها زوجها اذا توفي قال المتوفى عنها زوجها تعتد من يوم ياتيها الخبر لانها تتحد عليه
عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكنانى عن
ابي عبد الله عليه السلام قال التي يموت عنها زوجها وهو غائب فعدت ما من يوم يبلغها ان قامت البيعة او
لم تقم **احمد** بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابي ايوب الخزاز عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال
اذا طلق الرجل المرأة وهو غائب ولا تعلم الا بعد ذلك بسنة او اكثر او اقل فاذا علمت زوجت ولم تعتد
ولتتوفى عنها زوجها وهو غائب تعتد من يوم يبلغها ولو كان قد مات قبل ذلك بسنة او سنتين **فاما ما رواه**
الصفار عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن احمد بن محمد بن ابي بصير عن عبد الكريم عن الحسن بن زيد قال
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المطلقة يطلقها زوجها فلا تعلم الا بعد سنة ولتتوفى عنها زوجها
فلا تعلم بموته الا بعد سنة فقال ان جاء شاهدان عدلان فلا تعتدان ولا تعتدان **وما رواه احمد**
بن محمد بن عيسى عن صفوان عن عبد الله عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت ان امرأة طلقها فماتت
بعد سنة او نحو ذلك قال فقال ان كانت حبل فاجلها ان تضع حملها ولو كانت ليست حبل فقد مضت
عدتها اذا قامت لها البيعة انه مات في يوم كذا وكذا وان لم يكن لها بيعة فلتعتد من يوم سمعت قهذان
الخبران **جاء** في بنى مخالفين للحداد حديث كلها والتفصيل الذى تضمنه الخبر الاخير مخالف ايضا
الخبر المتقدم ذكره عن ابي الصباح الكنانى قال تعتد من يوم يبلغها فاما لها البيعة او لم تقم فلا يجوز

العدول عن الاخبار الكثيرة الى هذين الخبرين على انه يجوز ان يكون الراوي وهم فسمع حكم المطلقة فظنه حكم المتوفى عنها زوجها لان التفصيل الذي تضمنه الخبر الاخير واعتبار قيام البينة وانقضاء العدة عند الوضع وغير ذلك كله يعتبر فيها وعلى هذا الوجه لا تناقض الاخبار وقد روى انه اذا كان للمسافة قربة جاز لها ان تبقى من يوم يموت الرجل **روى** ذلك محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عبد الجبار عن سيف بن عميرة

عن منصور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام يقول في المرأة يموت زوجها او يطلقها وهو غائب قال ان كان مسيرة ايام فمن يوم يموت زوجها تعتد وان كان من بعد فمن يوم يأتيها الخبر لانها لا بد من ان تدخل

باب ان العدة والحيض للنساء ويقبل قول من فيه **محمد بن يعقوب** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل عن زبارة عن ابي جعفر عليه السلام قال لعدة والحيض للنساء اذا ادعت صدقت

فاما ما رواه احمد بن محمد بن محمد عن ابيه عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام قال في امرأة ادعت انها حاضت ثلث حيض في شهر قال كل فوالسنة من بطانتها ان حيضها كان فيما

مضى على ما ادعت فان شهدت صدقت والا فم كاذبة فالوجه في هذا الخبر ان شهده على من كانت متممة في قولها الا ترى انه تضمن الخبر حكم من تدعى ثلث حيض في شهر وذلك مما يقبل في عادة النساء و

يدخل في ذلك شبهة فلاجل ذلك ينبغي ان يسأل نسوة من بطانتها عن حالها فيعمل على ذلك فاذا كانت التهمة فالقول في ذلك قول المرأة لا غير **باب** من اشترى جارية لم تبلغ المحيض لم تكن على استبراء

الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل ابتاع جارية ولم تقط قال ان كانت صغيرة لا يتخوف عليها الحمل فليصليها عدة وليطأها ان شاء وان كانت

قد بلغت ولم تقط فان عليها العدة قال سألت عن رجل اشترى جارية وهي حائض قال اذا ظهرت فليست بها ان شاء **عنه** عن القسم عن ابان عن منصور بن حازم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام

عن الجارية التي لا يخاف عليها الحمل قال ليس عليها عدة **علي بن اسمعيل** من فضالة بن ايوب عن ابان بن عثمان عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الجارية التي لا تقط ولم تبلغ المحيض اذا اشتراها

الرجل قال ليس عليها عدة **عنه** عن فضالة عن ابان بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية التي لم تبلغ المحيض اذا قعدت عن المحيض ما عدها و

ما يحل للرجل من الامة حتى يستبرأ مما قبل ان تحيض قال اذا قعدت من المحيض ولم تحض فلا عدة لها والى تحيض فلا يقرها حتى تحيض وتطهر **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن القسم عن ابان عن منصور بن حازم

قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن عدة الامة التي لم تبلغ المحيض وهو يخاف عليها قال غسلة واحدة **للمدة**

عنه عن القسم عن ابان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يشتري الجارية ولم تحض او قدمت من الحيض كم عددتها فقال خمسة واربعون ليلة فالوجه في هذين الخبرين ان تحملها على نهارها اذا كانت في سن من تحيض كما قلناه في الحرمة **يدل** على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن القسم عن ابان عن بيع بن القسم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الجارية التي لم تبلغ الحيض ويحاف عليها الحمل قال ليستبرأ رجمها بالخمسة واربعين ليلة والذي يشتريها بالخمسة واربعين ليلة فيكون هذا الخبر والخبر الاول انه انما يجب ذلك اذا كانت من يحاف عليها الحمل وذلك انما يكون اذا كانت في سن من تحيض **قاما** ما رواه علي بن اسمعيل عن حماد عن عبد الله بن المغيرة عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية لم تحض قال يعتزلها شهرا ان كانت قد مست قلت افترأت ان ابتاعها وهو طاهر زعم صاحبها انه لم يطأها منذ طهرت فقال ان كان عندك امين فمسمها وقال ان ذا الامر شديد فان كنت لا بد فاعلا فتحفظ لا تنزل عليها فلدنا في الاخبار الاولى التي تضمنت استبراءها بالخمسة واربعين له لان الوجه في هذا الخبر ان تحمل على من تحيض في هذه المدة حيضة كان المراعى في استبراءها بالخمسة وانما ايراعى خمسة واربعون يوما فمن لا تحيض اذا كانت في سن من تحيض يدل على ذلك الخبر الاول الذي قدمناه في اول الباب عن التحيل ولانه اذا اشتراها وهي حائض فاذا طهرت بجازله وطأها **ونريد** الحلي على ذلك بيانا ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن زعدة عن سماعة بن مهران قال سألت عن رجل اشترى جارية وهي طامثا استبرأ رجمها بالخمسة اخرى امتكفيه هذا الحيضة فقال لا بل يكفي هذه الحيضة فان استبراءها باخرى فلا بأس هي بمنزلة فضل **واما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن سعد بن سعد الاشعري عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سألت عن رجل يبيع جارية كان يغزل عنها هل عليه منها استبراء قال نعم وعن ادنى ما يجزى من الاستبراء المشتري والمبتاع قال هل المدينة يقولون حيضة وجعفر عليه السلام يقول حيضتان وسألت عن ادنى استبراء البكر فقال هل المدينة يقولون حيضة وكان جعفر عليه السلام يقول حيضتان فالوجه في هذا الخبر ان يغزل على ضرب من الاستبراء وقد بين ذلك في الخبر المتقدم بقوله فان استبراءها بالخمسة اخرى فلا بأس هي بمنزلة فضل **باب** ان من اشترى جارية ووثق بصاحبها في انه استبراءها سكن عليه استبراء **الحسين بن سعيد** عن القسم عن محمد بن حكيم عن العبد الصالح عليه السلام قال اذا اشتريت جارية فضمن لك مولاهما فما على طهر فلا بأس بان تقع عليها **علي** بن اسمعيل عن ابن ابي عمير عن خص بن الجعفي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يشتري لامة من رجل فيقول اني لم طأها فقال ان وثق به فلا بأس بان ياتيها وقال في الرجل

ينبغي الامتناع من رجل فقال عليه ان يستبرئ من قبل ان يبيع الحسايين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن
 شبيب عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يشتري الجارية وهي طاهرة ثم يزوجها اذ
 لم عيها منذ خاضت فقال ان امتنته فسيما **قاصدا** ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن اسمعيل قال
 سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية من رجل مسلم ثم يزوجها اذ لم يستبرئها
 من ذلك ام لا بد من ذلك استبرأها الجحيفين قلت هل للشترى ملامستها قال نعم ولا يقرب فرجها فآلوجه في هذا الرواية
 ان يحملها على ضرب من الاستحباب دون الفرض ولا يجاز **باب** ان من اشترى من امرأته جارية
 ذكرت انه لم يطأها احد لم يجب استبرأها الحسايين بن محبوب عن رفاعه قال سألت
 ابا الحسن عليه السلام عن الامه تكون للمرأة فتبيعها فقال لا بأس بان يطأها من غير ان يستبرئها محمد
 بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن الحسين بن ابي عمير عن حفص بن عوف عن ابي عبد الله عليه السلام في الامه تكون
 للمرأة فتبيعها قال لا بأس بان يطأها من غير ان يستبرئها قال الشيخ رحمه الله هذان الخبران ورواهما
 ولا فضل استبرأها **قوله** على ذلك ما رواه عبد الله بن بكير عن زهارة قال اشتريت جارية من البصري
 من امرأته فخبرتني انه لم يطأها احد فوضعت عليها ولم استبرئها فسألت عن ذلك ابا جعفر عليه السلام
 فقال هوذا انا قد فعلت ذلك وما اريد ان اعود **باب** من اشترى جارية فاعتقها في الحال لم يجز
 له وطؤها قبل ان يستبرئها ام لا الحسايين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن العلاء عن محمد بن مسلم
 عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يشتري الجارية فيعتقها ثم يتزوجها هل يقع عليها قبل ان يستبرئها قال
 ليستبرئ بجيضة قلت فان وقع عليها قال لا بأس عليه **علي** بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن
 زهارة عن الحسن بن علي بن عبد الله بن بكير عن عبيد بن زهارة عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يشتري
 الجارية ثم يعتقها فيتزوجها هل يقع عليها قبل ان يستبرئ رجمها بجيضة وان وقع عليها فلا بأس
روى ابا العباس الباق قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل اشترى جارية فاعتقها ثم تزوجها
 ولم يستبرئها قال كان قوله ان يفعل فلا بأس قال الشيخ رحمه الله هذان الخبران كلاهما يدل على انه
 ينبغي ان يستبرئها ولكنه متى ترك الاستبراء فانه تراعى الاحوط والافضل ولم يكن علي شيء **باب**
 ان الرجل اذا اشترى جارية حبلى لم يجز له وطئها والفرج ويجوز له فيما دون ذلك **قوله** بن يعقوب
 عن علي بن ابراهيم عن ابيه و محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان جميعا عن صفوان عن رفاعه بن
 موسى التماس عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن امه اشترى الرجل قال سئل ابي
 عليه السلام عن ذلك فقال لا بأس بها الا في اخرى طأها عنها نفسي ولدي فقال الرجل

قوله
 على نجاسة
 بنون وعواد والاسم
 ولا بأس

قوله
 في الرجل

فانا ارجوان النقي اذا نكحت نفسك وولد له عنه عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الرحمن بن ابي الجحان عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال في الوليدة يشتريها الرجل وهي جلي قال لا تقربها حتى تصنع ولدها الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن ابي بصير قال قلت لابي جعفر عليه السلام الرجل يشتري الجارية وهي جلي ما يعمل له منها فقال ما دون الفرج قلت يشتري الجارية الصغيرة التي لم تظلمت وليست بعدنما يستبرأ بها قال امرها شديدا اذا كان مثلها تعلن فيستبرأ بها علي بن اسعيل عن فضالة عن ابان عن اسحق بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الجارية يشتريها الرجل وهي جلي ابيع عليها وهي جلي قال لا فاما ما روت الصغار عن محمد بن عيسى عن ابراهيم بن عبد الحميد قال سألت ابراهيم عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية وهي جلي ايطأها قال لا قلت فدونها الفرج قال لا يقربها قال لا ينبغي رجلا الله لا يقربها فيما دون الفرج فحول على ضرب من الكراهية دون الخطر بدلالة ما تقدم من الاخبار **رويد** على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن الحسن بن علي عن عمر بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عماد الساباطي قال قال ابي عبد الله عليه السلام لا استبرأ على الذي يريد ان يبيع الجارية واجب ان كان يطأها وعلى الذي يشتريها الاستبرأ ما افوض قلت له فيحمل ان ياتيها دون فرجها قال نعم قبل ان يستبرئها والذي يدل على ان التبرأ عن ذلك افضل ما رواه محمد بن الحسن الصنف عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن اسعيل بن بزيع عن صالح بن عقبة عن عبد الله بن محمد قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام بموافاته ان اسأله عن مسائل فقال فجعلت اسأله فقال لي يا ابا عبد الله سل فقلت جعلت فداك اشتريت جارية ثم سكنت هيبه لقال فقال لي اظنك اردت ان تصيب منها فلم تدركي فاني ذلك قال قلت اجل جعلت فداك قال اظنك اردت ان تفخذ لها فاستحييت ان تسأل عنه قال قلت لقد منعته من ذلك هيبته قال فقال لا بأس بالتحفيظ لها حتى تستبرئها وان صبرت فهو خير لك قال قلت له جعلت فداك فقد غير واحد يقول التحفيظ لا بأس به ثم قال قلت له وای شئ الخبر في تركه قال فقال كذلك ان كان به اذ لك بأس لم تأمر به قال فاقبل علي فقال ان الرجل ياتي جاريته فتعلق منه وتولد له وهو جلي فيرى ان ذلك طلت فيبيعها فما احب الرجل المسلم ان ياتي الجارية المحبلى قد جعلت من غيره حتى ياتيها فيخبره وقد روي انها اذا جانت في الحمل ربت شهر حازه وطهرها **الفرج روي** ذلك الحسن بن محبوب عن ابي بصير موسى قال سألت ابا الحسن عليه السلام قلت اشترى جارية فتمكنت عندي لا شهر لا تظلمت وبقيت من كبر قلت واريها النساء فقلن ليس بها حمل فلي ان تكوها في مرجها قال فقال ان الطمث قد عيسته

في ان الرجل تكون له تجارية يطأها ويطأها غيره سفاها
١٩٢

حكيد الريح من غير حبل فلا بأس ان تمسها في الفرج قلت فان كان حولا فوالى منها ان اردت فقال لك مادون الفرج
الى ان تبلغ في حملها اربعة اشهر وعشرون ايام قال فانه اجار حملها اربعة اشهر وعشرون ايام فلا بأس بنكاحها في الفرج
باب الرجل تكون له تجارية يطأها ويطأها غيره سفاها وخارت بولدها من يلحق **عجل** بن الحسن
الصفا عن احمد بن محمد بن العباس بن معروف عن الحسن بن محمد الحضرمي عن زرعة عن سبيعة قال سألته
عن الرجل له تجارية فوثب عليها ابن له فخر بها قال قد كان رجل عند جارية وله زوجة فامرت ولدها
ان يمس على جديته ابية فخر بها فاستل ابو عبد الله عليه السلام لك فقال لا يحرم ذلك على ابية الا انه
لا ينبغي لمن ياتيها حتى يستبرئها للولد فان وقع فيما بينهما ولد فالولد للاب اذا كانا جامعا في يوم
واحد وشهر واحد **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن محمد بن محبوب عن عبد الله
بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان رجلا من الانصار اتى ابا عبد الله عليه السلام وقال لاني ابتليت
بامر عظيم ان لي جارية كنت اطأها فوطيتها يوما وخرجت في حاجة لي بعد ما اغتسلت منها ونسيت
نفقة لي فرجعت الى المنزل لاخذها فوجدت غلاما على بطنها فعددت لها من يوم ذلك تسعة اشهر
فولدت جارية قال فقال له ابو عبد الله عليه السلام لا ينبغي لك ان تتبعها ولا تقر بها ولكن انفق عليها
من مالك ما مدت حيا ثم احص عند موتك ان ينفق عليها من مالك حتى يجعل الله عز وجل لها مخرجا
عنه عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد عن ابن فضال عن محمد بن عجلان قال ان رجلا من
الانصار اتى ابا جعفر عليه السلام فقال لاني قد ابتليت بامر عظيم اني قد وقعت على جارية ثم خرجت
في بعض حاجتي فانصرفت من الطريق فاصبت غلاما بين رجلين تجارية غير انها حملت فوضعت بجارية
بعد تسعة اشهر فقال له ابو جعفر عليه السلام احبس الجارية ولا تتبعها وانفق عليها حتى تموت **عجل**
الله مخرجا فان حدث بك حدث فادرس بان ينفق عليها من مالك حتى يجعل الله لمخرجا فلا تفتن
هذين الخبرين والخبر الاول لان الذي تضمناه هو ان لا يبيع لجارية ويمسكها ولا يحرم للولد ذكر في الخبرين
معان ذلك يؤكد حقوق الولد به لانه انما لا يجوز له بيع الام اذا كان الولد من غيره فانه يجوز بيعها على
كل حال **فاما** ما رواه الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن ادم بن اسحق عن رجل من اصحابنا عن عبد الحميد
بن اسمعيل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت عنده جارية يطأها وهي تخرج في حوائجها
فجعلت فحشا ان يكون منه كيف يصنع ابيع الجارية والولد قال يبيع الجارية ولا يبيع الولد ولا يورثه
من ميراثه شيئا **واما** رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد
عن القسم بن محمد بن سليمان عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل كان يطأ جارية له

في ان الرجل تكون له تجارية يطاها ويطاها غيره سفاها

١٩٣

وانه كان بيعتها في حوائجها وانما حبلت لنكاح بلعه عنها فساد فقال ابو عبد الله عليه السلام اذا ولدت
امسك الولد ولا تبعه واجعل له نصيبا في داره قال فقيل لرجل يطاها جارية له وانه لم يكن بيعتها في حوائجها
وانما تمها فحبلت فقال اذا هي ولدت امسك الولد ولا تبعه ولا يجعل له نصيبا من داره وماله وليس هذه
مثل ذلك قال وجه في هذين الخبرين انه انما جاز له الا يلحق الولد به لحوقا تاما بحيث لم يكن عطيه لها
مع وطى غيره في حالة واحدة بل كانت ممن يطاها احيانا فاذا وطئها غيره واشتبه الامر في ذلك جاز له الا
يلحق الولد به لحوقا تاما بل ذلك هو الواجب ولا ينفيه الايض لمكان التهمة في ذلك ويفر له من مال شيئا
ولا يجعله يساهم سايرا ولا ذره ورثة له لصحبه الانساب ولا ينافي ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن
ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن سعيد بن يسار قال سألت ابا الحسن عليه السلام
عن تجارية تكون للرجل يطيف بها وهي تخرج فتعاقى قال يتيمها الرجل ويقيمها اهله قلت اما ظاهر فلا
اذا ازمه الولد عنه عن الحسين بن محمد عن محمد بن الحسن بن علي عن محمد بن سعيد بن يسار قال
سألته عليه السلام عن رجل وقع على جارية له قد ذهب وتجرى وقد عزل عنها ولم يكن منه اليها شيء ما تقول
في الولد قال لا يتبع هذا ايا سعيد وسألت ابا الحسن عليه السلام فقال لا يتيمها فقلت اما تمة ظاهر
فلا قال لا يتيمها اهلك قلت اما شيء ظاهر فلا قال فكيف ليستطيع الا يلزم ان الولد لان الوجه في هذين
الخبرين هو انه اذا كانت التجارية يطاها في كل وقت فلا ينبغي ان ينفي من ولدها المكان التهمة التامة
عقود بها وانما جاز ما قلناه في الخبرين الاولين اذا لم يكن وطئه لها احيانا وفي اوقات يغلب طئه
ان الولد ليس به فيكون الحكم فيه ما قلناه **واما** ما رواه الصفار عن محمد بن اسمعيل عن علي بن سليمان
عن جعفر بن محمد بن اسمعيل بن خطاب انه كتب اليه يسأله عن ابن عم له كانت له جارية تخدمه فكان
يطاها فدخل يوما منزلها فاصاب فيها فجاء بخدمة فاستراب بها فهدد التجارية فاقربت ان الرجل فخر بها
ثم انها فحبلت فانت بولد فكتب ان كان الولد لك او فيه مشابة منك فلا تبعها فان ذلك لا يحل لك **حبلت**
وان كان الابن ليس بك ولا فيه مشابة منك فبعه وبع امه فلا ياتي ما قدمناه من الاخبار لان الامر
في ذلك قد رد عليه السلام الى صاحب المجزية بان يعتبر فان علم ان الولد منه ياخذ ما يعتبر به
لحقوق الاولاد بالاباء الحق به وان اشتبه الامر فبيع من يبيعه ولا يلحقه به حسب ما قدمناه وان علم
انه ليس منه بان له يبيعه على كل حال حسب ما تضمنه الخبر **وروي** محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن
يزيد قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام في هذا الخبر رجلا وقع على جارية ثم شك في ولد فكتب ان
كان فيه مشابة منه فهو ولد **باب** القوم يتبايعون التجارية فوطئوا او طرأوا فهاوت بولد

في القوم يتبايعون الجارية فوطؤها في طهر واحد

١٩٢

لمن يكون الولد **عجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ابان بن عثمان عن الحسن
فوق الصيقل عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته وسئل عن الرجل يشتري جارية ثم وقع عليها قبل أن يستبرأ منها
قال بش ما صنع يستغفر الله ولا يعود قلت فإن باعها من آخر ولم يستبرأ منها ثم باعها الثاني من رجل آخر وقع
عليها لم يستبرأ منها فاستبان حملها عنه الثالث فقال أبو عبد الله عليه السلام الولد للفراش وللعاهر الحجر
عجل بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن جعفر بن بشير عن الحسن الصيقل قال سئل
أبو عبد الله عليه السلام وذكر مثله أنه قال قال أبو عبد الله عليه السلام الولد للذي عند الجارية و
ليصدر لقول رسول الله صلى الله عليه وآله الولد للفراش وللعاهر الحجر **عجل** بن يعقوب عن أبي غنم الأشعري
عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن سعيد الأعرج عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجلين
وقعوا على جارية في طهر واحد من يكون الولد قال للذي عند الجارية لقول رسول الله صلى الله عليه وآله
الولد للفراش وللعاهر الحجر **ما رواه** محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن معوية بن عمار عن أبي عبد الله
عليه السلام قال إذا وطئ رجلان أو ثلثة جارية في طهر واحد فولدت فادعوه جميعا فرفعوا إلى أبيهم فمن
رفع كان الولد له ويد قيمة الولد على صاحب الجارية قال فإن اشترى رجل جارية وجاء رجل فاستقما
وقد ولدت من المشتري الجارية عليه وكان له ولدها بقيته **عجل** بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
عن جعفر بن بشير عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال قضى على أبيه السلام
في ثلثة وقصوا على امرأة في طهر واحد ذلك في الجاهلية قبل أن يظهر الإسلام فاقع بعضهم فجعل الولد
لمن قزع وجعل عليه ثلثي الدية للذين فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله حتى بدت نواجذ قال
وقال ما أعلم فيها شيئا إلا ما قضى على أبيه السلام فكذلك في هذين الخبرين الأخبار الأولى لأن الوجه
فيها إذا كانت الجارية مشتركة بين نفسين أو ثلثة فوطؤها كلهم في طهر واحد كان الحكم فيه
بالقرعة والأخبار الأولى إنما تضمنت أن يكون الولد من عند الجارية إذا كانت تنقلب في الملك
والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن
أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله والعتبة عليهما السلام إلى اليمن
فقال حين قد حدثني بأعجب ما عليك قال يا رسول الله أتى قوم قد تبايعوا جارية فوطئوها
جميعا في طهر واحد فولدت غلاما طحتموا فكلمهم يدعيه فاسميت بينهم جعلته للذي خرج
سمه وضمتهم نصيبهم فقال النبي صلى الله عليه وآله إنهم ليس من قوم تنازعوا ثم فوضوا أمرهم
إلى الله الأخراج **سمم الحق أبواب اللعان باب** أن اللعان يشهد بأدعاء الفروج أن ستم

الثاني

الولد **سجل** بن يعقوب عن عطاء من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصور عن المشي عن
 زهير قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى والذين يهود لا يؤمنون ولم يكن لهم شهاد
 الا انفسهم قال هو القاذف الذي يقذف امرأته فاذا قذفها ثم اقرباته كذب عليها جلد الحد وردت
 اليه امرأته وان ابي الا ان يغضى فليشهد عليها اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ^{فليبين}
 فيها انفسه ان كان من الكاذبين وان ادلت ان تدفع عن نفسها العذاب والعذاب هو الرجم ان تشهد
 اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين فان لم ^{تفعل}
 رجعت وان فعلت حرمت عن نفسها الحد ثم لا تحل لها الى يوم القيامة قلت ارايت ان فرق بينهما ولما ولد
 فمات فقال تزني امه وان ماتت امه ورثه اخواله ومن قال انه ولد لنا جلد الحد قلت يرد اليه الولد
 اذا اقر به قال لا ولا كرامة ولا يرث الاب الابن ويرثه الابن **الحسن** بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج
 قال ان عباد البصري سأل ابا عبد الله عليه السلام وانا حاضر كيف يلاع عن الرجل المرأة فقال ابو عبد الله عليه
 السلام ان رجلاً من المسلمين اتى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله لو ان رجلاً دخل منزله فوجد
 مع امرأته رجلاً يجامعها ما كان يصنع قال فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وآله فانصرف الرجل و
 كان ذلك الرجل هو الذي ابتلى بذلك من امرأته قال فنزل الوحي من عند الله بالحكم فيها فارسل رسول الله
 صلى الله عليه وآله الى ذلك الرجل فدعاه فقال البنت الذي رايت مع امرأتك رجلاً فقال نعم فقال له انطلق
 فأتني بامرأتك فان الله عز وجل قد انزل فيك وفيها فاحضروها زوجهما فاقفها رسول الله صلى الله
 عليه وآله ثم قال للزوج اشهد اربع شهادات بالله انك لمن الصادقين فيما سئمتها به قال فشهد قال ثم
 قال اتق الله فان لعنة الله شديدة ثم قال لما شهد الخامسة ان لعنة الله عليك ان كنت من الكاذبين
 فشهد فامر به ففنى ثم قال للمرأة اشهدي اربع شهادات بالله ان زوجك من الكاذبين فيما رما اليه
 قال فشهدت ثم قال لها امسكي فوعظها ثم قال لها اتق الله ان غضب الله شديد ثم قال لها اشكدي
 الخامسة ان غضب الله عليك ان كان زوجك من الصادقين فيما رماك به قال فشهدت قال ففرق
 بينهما وقال لهما لا تهتعا بكنكاح ابداء بعد ما تلعنتما **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن
 احمد بن محمد عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال لا يكون لعان
 الا بتفي ولد وقال اذا قذف الرجل امرأته لا عنها **وما** رواه احمد بن محمد بن ابي نصور البرقي عن عبد الكريم
 بن عمر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقع اللعان حتى يدخل الرجل بالمرأة ولا يكون اللعان
 الا بتفي الولد فلا تنافي بين هذين الخبرين والخبرين الاولين لان الحديثين الاولين مطابقان لظاهر القرآن

قال الله تعالى والذين يوفون ايمانهم ولم يكن لهم شهيد الا انفسهم لا اية ولم يشرط في ذلك ان يكون الولد صحيحا
ان يثبت في كل موضع حصل فيه الرمي والخبران الاولان يؤكدان ايضا ذلك مع ان الحديث الاول من
المحدثين الاخيرين لو كان المراد به نفى اللعان بمجرد القذف على كل حال لكان متناقضا لانه قال لا يكون اللعان
الا بتقوى الولد ثم قال واذا قذف الرجل المرأة كعنفا فلولا كان المراد به ما ذهب اليه قوم لكان متناقضا كما اتوا
والوجه في هذين الخبرين انه لا يكون اللعان في القذف بمجرد القذف حتى يضيف الى ذلك اعادة المعاينة
وليس كذلك حكم في الولد لانه مقتضى من الولد وجب عليه اللعان وان لم يدع معاينة الفجر فافترقا بالحكم
في نفى الولد بمجرد القذف من هذا الوجه والذي يدل على ان المعاينة شرط في القذف ما رواه محمد بن يعقوب
عن الحسن بن محمد بن محمد بن الحسن بن علي بن ابي عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون
اللعان حتى يزعم انه قد علم عنك عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال
سألت عن الرجل يفترى على امراته قال يجلد ثم يخل بين يديها حتى يقول اشهد اني لايتك تفعلين كذا
وكذا **عنك** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا
قذف الرجل امراته فانه لا يلاعنها حتى يقول رأيت بين رجلها رجلا يزني بها وقد استوفينا ما يتعلق بهذا
الباب في كتابنا الكبير وفيه اذكرناه كفاية ان شاء الله **و** يزيد ذلك بيانا ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابيه
عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال سألت عن الرجل يفترى على امراته قال يجلد ثم يخل بينها فلا يلاعنها
حتى يقول اشهد اني لايتك تفعلين كذا وكذا **باب** ان اللعان يثبت بين الحر والمملوكة والحرقة
والمملوكة على ابن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت
عن المرأة الحرقة فهازجها وهو مملوك قال يلاعنها **سئل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن
علي بن الحكم عن العلاء عن محمد بن مسلم عن احمد بن علي بن السلام انه سئل عن عبد قذف امراته قال يلاعنها
كما يتلاعن الاجراس **عنك** عن علي بن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام
فقال قال سألت عن الحرقة وبين المملوكة لعان قال نعم وبين المملوك والحرقة بين العبد والامة وبين المسلم
واليهودية والنصرانية ولا يولان ولا يتولين الحر والمملوكة **فأما** ما رواه الحسن بن محبوب عن ابن
سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يلاعن الحرقة ولا الذمية ولا التي تفتح قيون المجنون شيئين
احدهما انه لا يلاعن الحر لامة اذا كان يطأها بملك بين ويكون قوله ولا الذمية مثله لانه ان كانت
امة ذمية انما فرق بين قوله والذمية لانه يكون اراد بقوله امة اذا كانت مسلمة ثم بين بقوله
ولا الذمية يعني اذا كانت امة ذمية فهذا اوجه والوجه الاخر ان يكون المراد بالحر اذا كان تزوج

في ان اللعان يثبت بين الحر والمملوك

١٩٤

بامه بغير اذن مولاها لانه اذا كان كذلك فلا لعان بينهما ويكون الاولاد رقاً لمولاها ان كان منها
ولد الذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن العلاء
عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الحر يلاعن المملوك قال نعم اذا كان مولاها الذي
نزل بها اياه عنه عن ايوب عن حماد عن حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام في العبد يلاعن عن الحر قال نعم
اذا كان مولاها نزل به اياها لاعتنها بامر مولاها كان ذلك وقال بين الحر والامة والمسلم والذمية لعان
ويحتمل ان يكون الخبر خرج مخرج التقية لان في المخالفين من يقول لا لعان بين الحر والمملوك يدل على
ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن بعضهم عن ابي المعز عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قلت له مملوك كان تحت حرة فقد فارقها قال ما يقول فيها اهل الكوفة قلت يقولون يجلد قال لا
لكن يلاعنها كما يلاعن الحر **ويؤك** ما قلناه من ثبوت اللعان بينهما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن
صفوان عن هشام عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن المرأة الحر تقذفها زوجها وهو مملوك
والحر يكون تحت المملوك فيقذفها قال يلاعنها **فاما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن احمد
العلوي عن العري عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل مسلم تحت
يهودية او نصرانية او امة فاولدها وقذفها هل عليه لعان قال لا قالوجه في قوله عليه السلام لا
السؤال السائل هل عليه لعان احد شيئين احدهما ان يكون راجعاً الى نفي الولد فيعتل عليه انه اذا
اقرب الولد ثم نفاه لم يلحقه الى نفيه ويلزم الولد ولا يثبت بينهما اللعان فان قلنا انه راجع الى القذف
فلا يثبت بينهما اللعان يخرج القذف على ما قدمنا حتى يضيف اليه ادعاء المعاينة **فاما** ما رواه محمد
بن الحسن الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن الحسين بن يزيد النوفلي عن اسمعيل بن ابي زياد عن جعفر عن ابيه
ان علياً عليه السلام قال ليس بين خمس نساء وبين امرأ من ملاحنة اليهودية تكون تحت المسلم
فيقذفها والنصرانية والامة يكون تحت الحر فيقذفها والحر لا تكون تحت العبد فيقذفها والمجاود
في الفرية لان الله تعالى يقول ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً وان هم سألني عن اهل ذمة فليجيبوا انما اللعان
باللسان قالوجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان يكون مولاها للتقية لان ذلك مذهب بعض العامة على ما قدمنا
القول في الاخر ان يكون مولاها القذف لا يثبت اللعان بين اليهودية والمسلم ولا بينه وبين الامة
وانما يثبت غير القذف اللعان في الموضع الذي ان لم يلاعن وجب عليه حد الفرية وذلك غير موجود
في المسلم مع اليهودية ولا مع الامة لانه لا يضرب حد القذف اذا قذفها ولكن يضرب على ما نبهت عليه في
كتابنا الحمد وحاشا لله فكان اللعان يثبت بين هؤلاء بنفي الولد لا عيب **باب** ان اللعان يثبت

مع يحيى الحسبي بن سعيد عن ابن ابي عمير عن علي عن الحلي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل من امرأته وهو حلي قد استناب حملها وانكر ما في بطنها فلما وضعت ادعاه واقربه وزعم انه منه قال يرد عليه ولده ويرثه ولا يجلد لان اللعان قد مضى **فأما** ما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال بان امرأته المؤمنة عليها السلام يلاع في كل حال الا ان يكون حاملاً فالوجه في قوله الا ان يكون حاملاً ان تحمل على انه ما كان يقيم عليها الحدان نكحت عن اللعان وليس المراد به انه لم يكن يمضى اللعان بيضا بدلالة الخبر الاول **ويدل** على ما قلناه ما رواه الحسين بن سعيد عن حنن بن عيسى عن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كانت المرأة حلي لم تجز **باب** الملا عن اذا اقربا الولد بعد مضى اللعان الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن ابي الحسن عليه السلام قال سألت عن رجل من امرأته واشتق من ولد هائم الكذب نفسه هل يرد عليه ولده فقال اذا الكذب نفسه جلد الحد ورد عليه ولده ولا ترجع عليه امرأته ابد **فأما** ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن ابي بصير الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل من امرأته واشتق من ولد هائم الكذب نفسه بعد الملاعة وزعم ان الولد ولده هل يرد عليه ولده قال لا ولا كلمة ولا يرد عليه ولا تحمل الى يوم القيمة فتدني في الخبر الاول لان معنى قوله عليه السلام فلا يرد عليه اي لا يلحق به كحقايق ما ثبت بيضا للولد وانما يلحق به على ان يرثه الابن ولا يرثه الاب **والذي يدل على ذلك** الخبر الذي قد مناه في الباب الاول في اللعان عن زهارة بن زيد عن ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الملاعة التي يرميها زوجها واشتق من ولدها ولدها ويغارها ثم يقول بعد ذلك الولد ولدي ويكذب نفسه فقال اما المرأة فلا ترجع اليه ابد **فأما** الولد فلان امرأته اذا ادعاه ولا دعي ولده وليس ميراث ويرث الابن الاب ولا يرث الاب الابن يكون ميراثه لآخواله فان لم يردها ابوه فان آخواله يرثونه ولا يرثهم وان دعاه احدا من الزانية جلد الحد **باب** الرجل يقول لامرأته لم اجدك عذرا **يؤلف** عن زهارة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قال لامرأته لم تأتني عذرا قال ليس بشئ لان العذر قد ذهب بغير جاع **فأما** ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قال الرجل لامرأته لم اجدك عذرا وليس بينة قال يجلد الحد ويغلى بينه وبين امرأته ولا ينفى في الخبر الاول لان الوجه فيه ان تحمل على انه يضرب فتزني لاحدا كاملاً للملاعة يودي امرأة مسنة **ويدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن

عن عبيد بن يونس عن اسحق بن عمار عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام في رجل قال لامرأته
لما جدك عذرا قال يضرب قلنت فانه عاذ قال يضرب فانه يمشي ان يلتقي قال يونس يصير يضرب
ادب ليس يضرب احد ولا يفر من امرأة مومنة بالتعريض

كتاب العتق باب

انه لا يجوز ان يعتق كافر **محمد بن احمد بن يحيى** عن ابي عبد الله الرازي عن الحسن بن علي بن ابي حمزة عن
سيف بن عميرة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام ان يعتق مملوكا مشركا قال **لا فاما** كافر
مارواه **محمد بن يعقوب** عن **محمد بن يحيى** عن **احمد بن محمد** عن **ابن محبوب** عن **الحسن بن صالح** عن **ابي عبد الله**
عليه السلام قال ان عليا عليه السلام اعتق عبدا له نصرانيا فاسلم حين اعتقه فلا ينال في الخبر الاول
لانه عليه السلام انما اعتقه لعله بان له يسلم حين يعتق فاما من لا يعلم ذلك فلا يجوز له اعتق الكافر
حسب ما تضمنه الخبر الاول ويجوز ان يكون ذلك انما فعل لانه كان نذرا ان يعتقه فلهذا الوفاء به
ولم يجز له اعتق غيره وان كان كافرا وقد اوردنا في كتابنا الكبير ما يدل على ذلك **باب المملوك بين**
شركا يعتق احدهم نصيبه **الحسين بن سعيد** عن صفوان عن ابن بكير عن الحسن بن زياد قال
قلت لابي عبد الله عليه السلام رجلا اعتق شركته في غلام مملوك عليه شئ قال **لا عنه** عن محمد بن
خالد عن ابن بكير عن يعقوب بن شعيب عن ابي عبد الله عليه السلام مثله **عنه** عن القسم بن محمد بن
علي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مملوك بين الناس فاعتق بعضهم نصيبه قال قال يقوم قيمة
ثم يستسعى فيما بقي ليس للباقي ان يستخدمه ولا يأخذ منه الضريبة **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد
عن القسم بن ابان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قوم ورثوا عبدا
جميعا فاعتق بعضهم نصيبه منه كيف يصنع بالذي اعتق نصيبه منه هل يؤخذ بما بقي قال يؤخذ
بما بقي **عنه** عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام في جارية كانت بين اثنين
فاعتق احدهما نصيبه قال ان كان موسرا كلف ان يضمن وان كان معسرا أخذت بالخصر **محمد بن احمد**
بن يعقوب عن عدنان بن ابي عبد الله عن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن المملوك
رب غلام فاعتق احدهم نصيبه فقال يقوم قيمة ويضمن الذي عتقه لانه افسد على صاحبه **الحسين بن سعيد**
عن حماد عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل اعتق غلاما بينه وبين صاحبه قال قد
على صاحبه فان كان له مال اعطى نصف المال وان لم يكن له مال غومل الغلام يوما ويوم للوك **للغلام**
وليسخدمه وكذلك ان كانوا شركاء فلا تنافي بين هذه الاخبار والاخبار الاولى لان الوجه في هذه
الاخبار احدث شيئين احدهما ان غلاما على انه اذا كان قد قصد بذلك الاضرار بشريكه قال يعتق

فيما بقي يؤخذ بما بقى شريكه **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
 عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجلين كان بينهما عبد فاعتق احدهما نصيبه فقال
 ان كان مضيا لكف ان يعتقه كله والا استسعى العبد في النصف **الاحرا الحسين بن سعيد** عن النضر
 عن هشام بن سالم عن علي بن النعمان عن ابن مسكان جميعا عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 سألته عن المملوك يكون بين شركاء فيعتق احدهم نصيبه قال ان كان ذلك فسادا على صاحبه فلا يستطيع
 بيعه ولا موارثته قال فيم قيمة فيجعل على الذي اعتقه عقوبة وانما جعل ذلك لما افسد **عنه** عن
 علي بن النعمان عن ابن مسكان عن حريز عن محمد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل صرف غلاما وله فيه
 شركاء فاعتق لوجه الله نصيبه فقال اذا اعتق نصيبه مضارة وهو موسر ضمن للورثة ولذا اعتق **جله**
 كان الغلام قد اعتق من حصته من اعتق وليست له عروة على قدر ما اعتق منه له ولهم فان كان نصيبه
 عملهم يوما فلديوم وان اعتق مضارا وهو معسر فلا يعتق له لانه اراد ان يفسد على القوم ويرجع
 القوم على حصتهم والوجه الاخر ان عمل الاخبار بالاخيرة على ضرب من الاستحباب اذا تمكن من ذلك فاذا
 لم يتمكن استسعى العبد على ما قد مناه **و** يزيد بيانا ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم عن محمد
 بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال من كان شريكا في عبدا وامة قليل او كثير فاعتق حصته **سعة**
 فليشته من صاحبه فيعتقه كله وان لم يكن له سعة من مال نظير قيمته يوم اعتق منه ما اعتق ثم
 يستسعى العبد في حساب ما بقى حتى يعتق **باب** انه لا يعتق قبل الملك محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم
 عن ابيه عن ابن ابي عمير عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 لا طلاق قبل كإحاح ولاعتق قبل ملك **عنه** عن عطاء من اصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن
 شعون عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسعاب بن سيار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 علي لا يعتق الا بعد ملك **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان عن عبد الله بن
 سليمان قال سألت عن رجل قال اول مملوك املكه فهو حر فوث سبعة قال فيخرج بينهم ويعتق الذي وقع
عنه بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن اسمعيل بن العياشي الهاشمي عن علي بن عبد الله بن غالب القيسي
 عن الحسن الصيقل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قال اول مملوك املكه فهو حر فاصاب
 ستة قال انما كان نيته على واحد فليفتتر ايها الشاغل فيعتقه فكلنا في بين هذه الاخبار والاخبار الاولى
 من وجهين احدهما ان يكون المراد بهذه الاخبار ان يذر الله تعالى فانها اذا كان كذلك وجب عليه
 الوفاء به ومن لم يكن كذلك لم يكن عليه تنوع والوجه الثاني ان يكون المراد به اذا اراد الرجل ان يفتق

بما قال وان لم يكن ذلك واجبا عليكين الحكم فيه فاما ما تضمنه الخبر ان الاولان من استواء القعدة

هو الموعول عليه والا حوط ولوان انسانا عمل على الخبر الاخير واختار واحد من المالكة فاعتقه لم يكن

عليه شيء **باب** من اعتق بعض ملوكه **محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى**

الخزاز عن غياث بن ابراهيم الدلاوي عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان رجلا اعتق بعض غلامه فقال على

عليه السلام هو جرد ليس لله شريك **محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن طلحة بن زيد عن جعفر**

عن ابيه عليه السلام ان رجلا اعتق بعض غلامه فقال هو جرد ليس لله تعالى شريك **فاما ما رواه الحسن**

بن محبوب عن هشام بن سالم عن حمزة بن عمران عن احمد بن عليهما السلام قال سألت عن رجل اعتق نصف

جاريته ثم قدفها بالنزاع فقال لم يرد ان عليه خمسين جلدة ويستغفر الله بيه قلت لايت ان جعلته

في حل وعقت عنه قال لا يهرب عليه اذا عقت من قبل ان توقفه قلت فتعطي السهام منه حين اعتق نصفها

قال نعم وتصل وهو حرة الرأس ولا تزوج حتى تودي ما عليها او يعتق النصف الاخر قلنا في الخبرين الاولين

لانه ليس في ظاهرهما ان الامة كانت باجماله ولا يمنع ان يكون المراد به اذا لم يكن يملك منها الا نصفها

ولو ملك جميعها كانت قد اعتقت حسب ما تضمنه الخبران الاولان **فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى**

عن محمد بن الحسين عن النضر بن شعيب عن ابي جعفر عن ابيه عليه السلام في رجل توفي وترك جارية

لم يعتق ثلثها ثم زوجها الوصي قبل ان يقسم شئ من الميراث انها تقسم وليست تسعى في زوجها في بقية ثمنها

بعد ما يقوم فيه اصحاب المرأة من عتق او رقي جرى على نفسها قلنا في هذا الخبر ايضا الخبرين الاولين

الوجه فيه ان ثمنها على انه اذا لم يملك الرجل غيرها فليس ان ينسحب في اكثر من ثلثها فجرى مجراها اذا كانت

بين ثلثة نفر في انه متى اعتق ما يملكه لم يعتق باقى على ايها فيما مضى **والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن**

احمد بن يحيى عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال ان رجلا اعتق عبدا عند موته

لم يكن له مال غيره قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يستسعى في ثلثي قيمته للورثة **احمد**

بن محمد بن عيسى عن زهرة عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة اعتقت عند الموت ثلث

خادمها هل على أهلها ان يكاتبوها قال ليس لها ثلثها فلتخدم بحسب ما اعتق منها **باب**

الرجل يعتق عبدا عند الموت وعليه دين اكسب ابن سريج عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن ذرارة

عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اعتق مملوكا عند موته وعليه دين قال ان كان قيمة العبد مثل الذي عليه و

مثله جازعتقه والا لم يجز **احمد بن محمد بن فضال عن الحسن بن محمد قال سمعت ابا الحسن عليه السلام**

يقول في رجل اعتق مملوكا لم يرد حرة الموت واشهد له بذلك وقيمته ستائة درهم وعليه دين ثلثة دراهم

انما يتركه شيئا غيره قال يعقق منه سدسه لا كماله منه ثلثا وله السدس من جميع الحسبان

بن سعيد عن ابن ابي عمير عن خص بن الجعفي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ملك المملوك سدا ستسعي

واجبر عنه عن ابن ابي عمير وصفوان عن عبد الرحمن قال سألني ابو عبد الله عليه السلام هل يختلف ابن

ابي ليلى في شربة فقلت بلغني انه مات مولى لعيسى بن موسى وترك عليه ديناً وترك غلاماً يحمي طنة

باشانهم واعتقهم عند الموت فساكنها عن ذلك فقال ابن شبرمة قارى ان يستسيحهم في قيمتهم ويدفعها

الى الغرماء فانه قد اعتقهم عند موته وقال ابن ابي ليلى ان يبيعهم ويدفعها الى الغرماء فانه ليس

ان يعتقهم عند موته وعليه دين يحميهم وهذا اهل الحجاز اليوم يعتق الرجل عبداً وعليه دين كثير

فلا يجوز مد عتقه اذا كان عليه دين كثير فرفع ابن شبرمة يديه الى السماء وقال سبحان الله يا ابن ابي

من اين قلت بهذا القول والله ان قلته الا طلب خلافى فقال لي عن رأيي اجماعاً فقلت بلغني ان

برأى ابن ابي ليلى وكان له في ذلك موى فباعهم وقضى دينه قال فباع ايها من قبلكم قلت مع ابن شربة و

قد رجع ابن ابي ليلى الى رأي ابن شربة بعد ذلك فقال اما والله ان الحق لفيما قاله ابن ابي ليلى وان كان قد

عنه فقلت هذا ابنكسره عندهم في القياس فقال هات قال يسنى فقلت انا اقايسك فقال المولى

باشد ما يدخل فيه من القياس فقلت له رجلا ترك عبد الميرك بما لا غيره وقيمة العبد ستائة و

دينه خمسمائة فاعتقه عند الموت كيف يصنع فيه قال يباع فباخذ الغرماء خمسمائة وتأخذ الورثة

مائة فقلت اليس بقي من قيمة العبد مائة درهم عن دينه قال بلى فقلت اليس للرجل ثلثة يصنع به

ما شاء قال بلى فقلت اليس وصى للعبد بالثلث من المائة حين اعتقه قال ان العبد لا وصية له

انما ماله لو اليه قلت وان كان قيمة العبد ستائة ودينه اربعائة قال كذلك يباع العبد فباخذ الغرماء

اربعمائة وتأخذ الورثة مائتين ولا يكون للعبد شيء قلت فان كان قيمة العبد ستائة درهم ودينه

ثلثائة قال فضحك وقال من ههنا اني احب اليك جعلوا الاشياء شيئاً واحداً لم يعلموا السنة اذا استو

مال الغرماء ومال الورثة او مال الورثة اكثر من مال الغرماء فليس لهم ان يبيعوا العبد على قصيبته ولا يوزنوا

قال عليهما فالان يوقف هذا العبد فيكون نصفه للغرماء ويكون ثلثه للورثة ويكون السدس

فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي جابر انه قال في الرجل يقول ان مت

فعبداً حرره على الرجل دين قال ان توفي وعليه دين قد احاط بثمن العبد يبيع العبد وان لم يكن احاط بثمن

العبد استسعى العبد في قضاء دين مولاه وهو حر اذا اوفاه فلا ينلق الاخبار الاولة لان قوله متى لم يحيط

بثمن العبد بالدين استسعى فيما بقي لا يمنع ان يكون المراد به متى نقص الدين بقدر نصف الثمن كان

فمن اعتق مملوكا له مال

٢٠٤

العتق ماضيا لان ما تنقص ليس بذكر في اللفظ واذا اتفقنا الحديثان لا ولا تفصيل فذلك حلنا
العمل عليه ولا ينافي هذا التفصيل ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن ابراهيم
عن ابيه جميعا عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل انا حاضر عن
رجل باع من رجل جارية بكذا الى سنة فلما قبضها المشتري اعتقها من الصد وتزوجها وجعل مهرها ثم
ما بعد ذلك بشهر فقال ابو عبد الله عليه السلام ان كان الذي اشتراها الى سنة مالا وعقد يحميط ^{بقضيه}
ما عليه من الدين في رقبته كان عتقه وتزوجها جائزا قال وان لم يكن للذي اشتراها فاعتقها وتزوجها
مالا وعقد يومئذ يحميط بقضاه ما عليه من الدين بربقتها فان عتقه ونكاحه باطل لانه اعتق ما
يملك والى الهاق لولا ما الاول قيل له فان كانت علق من الذي اعتقها وتزوجها ما حال ما في بطنها
قال مع امه كسيتها فلدني في الاخبار الاولى لان قولنا اذا الم يختلف بمقدار ثمنها كان العتق باطلا الوجه فيه
ان نخره على انه متى لم يختلف مقدار نصف ثمن الجارية كان العتق باطلا وذلك موافق للاخبار المتقدمة
لاننا عينا ان يكون ثمن العبد مثلي ما عليه من الدين فيقضى للدين ويبقى نصفه ويدل خطاب الخبر على انه
ان كان له ما يحميط بثن الجارية كان عتقه ماضيا وذلك صحيح مطابق للاخبار المتقدمة **باب**
من اعتق مملوكا له مال الحسن بن سعيد عن فضالة وابن ابي عمير عن جميل بن ابى جعفر عن محمد
بن عمران جميعا عن زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل اعتق عبدا له وللعبد مال من المال
فقال ان كان يعلم ان له مالا تتبعه ماله والا فوله الحسن بن محبوب عن ابن بكير عن زرارة عن
ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان للرجل مملوك فاعتقه وهو يعلم ان له مالا لم يكن استناده ^{لبيد}
المال حين اعتقه فهو للعبد **عجل** بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن فضالة
خلفا سمع ابن ابي عبد الله بن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل اعتق عبدا
وللعبد مال وهو لا يعلم ان له مالا فتوفي الذي اعتق ابن يكون مال العبد يكون للذي اعتق العبد ^{للعبد}
قال اذا اعتقه وهو يعلم ان له مالا كان له وان لم يعلم فانه لو لم يسمه قال الشيخ رحمه الله هذا الخبر
عامه مطلقة ينبغي ان تقيد بها بان نقول انما يكون له المال اذا بدا به في اللفظ قبل العتق بان يقول
مالك وانت حر فان بدا بالحرية لم يكن له من المال شيء **يدل** عن ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد
بن يحيى عن احمد بن محمد بن خالد عن سعد بن سعد عن ابى جبر قال سألت ابا الحسن عليه السلام
عن رجل قال الملوكة انت حرولى مالك قال لا يبدى بالحرية قبل العتق يقول لى مالك وانت حريرى الملوكة
باب ما يجوز فيه بيع امان الاولاد **عجل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن محبوب عن

لنقتها الغدر

محمد بن الحسن رحمه الله

باب ما يجوز بيع امهات الاولاد
٢٠

عن الحسن بن محبوب عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن ام الولد قال امه تباع وتورث قال الشيعي رحمه الله
هذا الخبر عام في جواز بيع امهات الاولاد على كل حال وينبغي ان يفهم من الاخبار التي تضمنت انها
انما تباع في ثمن رقبتهما من ذلك **رواه** محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن المعلى بن محمد عن الحسن
بن علي عن حماد بن عثمان عن عمر بن يزيد عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن ام الولد تباع في الدين قال نعم
فمن رقبتهما **عنه** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن ابراهيم بن ابي البلاد عن محمد
بن يزيد قال قلت لابي ابراهيم عليه السلام اسألك قال سل قلت له باع امير المؤمنين عليه السلام امهات
الاولاد قال في تكرار رقابهن قلت وكيف ذلك قال ايمار رجل اشترى جارية فاولدها ثم لم يؤد ثمنها
ولم يبع من المال ما يؤدى عنه اخذ ولدها منها وبيعت فادى عنها قلت فيبعن فيما سوى ذلك من دين

قال لا باب انما اذامات الرجل وترك ام ولد له وولدها فانها تجعل من نصيب ولدها وتنطق
في الحال **عنه** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الرحمن بن ابي مخنف عن عاصم بن حميد عن محمد
بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قال علي عليه السلام ايمار رجل ترك سريرة ولها ولدان في بطنها ولدا
ولا ولد لها فان اعتقها ربهما عتقت وان لم يعتقها حتى توفي فقد سبق فيها كتاب الله وكتاب الله احق
فان كان لها ولد وترك ما لا جعلت في نصيب ولدها فيعتق من نصيبه **عنه** عن علي بن ابراهيم
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي بصير عن ابي عبد الله في رجل اشترى جارية بطنها
فولدت له فمات ولدها فقال ان شاء الله هو في الدين الذي يكون على مولاهما من ثمنها وان كان لها ولد
قومت على ولدها من نصيبه **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسفيل بن حرير وغيره عن ابي
في ام ولد ليس لها ولد مات ولدها ومات عنها صاحبها ولم يعتقها هل يورثها قال لا هي ام ولد
لا حد تزويجها الا بعتق من الورثة فان كان لها ولد وليس الميراث في الدين في الولد واذا ملكها الولد فقد
يملك ولدها لها وان كانت بين شركاء فقد عتقت من نصيب ولدها وتستحق في بقية ثمنها فانما

ما هو ابو عبد الله البزوفري عن احمد بن ادراس عن احمد بن محمد بن ابن ابي مخنف عن عاصم بن حميد عن
امير المؤمنين محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى علي عليه السلام في رجل توفي وله سريرة لم يعتقها فقال
سبق كتاب الله فان ترك سيدا ما لا تجعل من نصيب ولدها وعيسكها اولادها حتى يكبر
ولدها فيكون المولود هو الذي يعتقها ويكون الاولاد الذين يورثون ولدها ما دامت امه فان
اعتقها ولدها فقد عتقت وان مات ولدها قبل ان يعتقها في امه ان شاء الله واعتقوا وان شاء الله

قال وجه في هذا الخبر ان كان ثمنها دينا على ولا ولم يقض من ذلك شيئا فانها توفى الى ان يبلغ
سبع

ولها فان اعتقها بان يقضى دين لبيده من ثمنها تنفق وان مات قبل البلوغ بيعت في ثمنها ان شاء و
 ان تعتقها او يضمنون الدين كان لهم ذلك ولو لم يكن الرضا ذكرناه لكانت تنفق حين جعلت في نصيب
 الولد او ينفق منها بحساب ما يصيبه منها وليست في الباقي بحسب ما قد من الاخبار فيه **والذي يدل على**
 ما قلناه ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن وهيب بن حفص عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن رجل اشترى جارية فولدت منه ولد مات قال ان شاء ان يبيعها باعما وان مات مولاهما
 وعليه بن قومت على ابنتها فان كان ابنا صغيرا تنظره حتى يكبر ثم يجبر على ثمنها فان مات ابنتها قبل ان يبعث
 في ميراث الورثة انشأت الورثة **والذي يدل على ذلك ايضا انه قد ثبت** بالآخبار السابقة انه لا يبيع
 الوالد بن ومثي ملكهما الا انسان عتقا ولا يحتاج في ذلك الى عتق الولد ونحن نذكر ذلك في ايلي هذا الباب
 ان شاء الله **باب من يعظم استرقاقه من ذوى الاسناد ومن لا يصح له الحسين بن سعيد**
 عن فضالة عن القسم عن ابيان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
 يتخذ ابا او امه او اخاه او اخته عبيدا فقال اما ابنته فقد عتقت حين يملكها واما الاخ فيسترقه
 واما الابون فقد عتقوا حين يملكها قال وسألت عن المرأة ترضع عبدا تتخذ عبدا قال يفتقونه
 كاهن **عنه** عن القسم بن محمد بن محمد عن معاوية بن وهب عن عبيد بن زرارة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عما يملك الرجل من ذوى قرابته فقال لا يملك والديه ولا ولده ولا اخته ولا بنت اخيه ولا بنت اخته ولا عمته
 ولا خالته وهو يملك ما سوى ذلك من الرجال من ذوى قرابته ولا يملك امه من الرضا **عنه** عن صفوان
 وفضالة عن الصادق عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يملك الرجل والديه ولا ولده ولا عمته و
 لا خالته ويمالك اخاه وغيره من ذوى قرابته من الرجال **عنه** عن صفوان وفضالة عن الصادق عن محمد
 بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ملك الرجل والديه او اخته او عمته او خالته اعتقوا ويمالك
 ابن اخيه وعمه وخاله ويمالك عمه وخاله من الرضا **فضالة** والقسم عن كليب السدي قال سألت
 ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يملك ابويه واخوته فقال ان ملك الابوين فقد عتقوا وقد يملك اخوته
 فيكونون مملوكين ولا يعتقون **عنه** عن محمد بن خالد عن عبد الله بن بكير عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال لا يملك الرجل خاه من النسب ويمالك ابن اخيه ويمالك اخاه من الرضا **عنه** يقول
 لا يملك ذات محرم من النساء ولا يملك ابويه ولا ولده وقال اذا ملك والديه او اخته او عمته او خالته
 او بنت اخيه وذكر هذه الآية في النساء عتقوا ويمالك ابن اخيه وخاله ولا يملك امه من الرضا **عنه** ولا اخته
 اخته ولا خالته اذا ملكهم عتقوا قال الشيخ رحمه الله ما تضمن اول هذه الخبر من قوله لا يملك الرجل اخاه

فإن من لا يبيع ملكه من جهة النسب لا يبيع من جهة الرضا

٢٠٤

من النسب قول على الكراهية لا يستحب إذا ملكك يثق بذلك الكوفي سائر القرائن وليس المراد بذلك
يمنع من استرقاقه كما يمنع في الولد بن والولد والذي يدل على ذلك ما تقدم من الخبرين **باب** من ذلك
بياناً ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابن عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا رجل يملك
أخاه إذا كان مملوكاً ولا يملك اخته **الحسين بن سعيد** عن أبي محمد عن أسد بن أبي العلاء عن حمزة الثمالى
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة ما تملك من قرابتها قال كل حد إلا خمسة أباً وأماً وأبناً
وابنة وأزواجها **محمد بن علي بن محبوب** عن أيوب بن نوح عن ابن أبي عمير عن محمد بن ميسرة عن أبي عبد الله
عليه السلام قال قلت له رجل أعطى رجلاً ألف درهم مضاربة فاشتري أباه وهو لا يعلم ذلك قال يقوم
فإن زاد درهم واحد عتق واستنسى الرجل **والذي يدل على ما قلنا من كراهية ملك ذوى الأرحام**
ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن الحسن بن علي الكوفي عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن رجل يملك داراً لم يملكها من يبيعه أو يستعبد قال لا يصح له أن يبيعه وهو مملوك وأخوه
فإن مات ورثه دون ولده وليين أن يبيعه ولا يستعبد **محمد بن أحمد بن يحيى** عن علي بن الحسن عن
أخته **بن جعفر** عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل زوج جاريته أخاه أو عمها أو ابنه
فولدت ما حال الولد قال إذا كان الولد يرث من ملكه شيئاً عتق قال الشيخ رحمه الله في هذا الخبر إن
من كان يبيع استرقاقه بالشروط من الأجنبي فإنه يكره ذلك من القريب وخاصة من يرثه وينبغي
أن يعتقه ولا يثبت ذلك الشرط ولو لم يكن ذلك مراً كان حين تزوجه بواحد من ضمنه الخبر كان
الولد حراً إذا كانوا أحراً أو يحران يكون المراد بالخبر إذا كانوا مملوكين فإنه يحران يعتق أولادهم
من جاريته لما قلناه إذا كانوا ذكوراً وذكوراً كانا ثانياً فلا يبيع ملكه على ما قلنا لأنها تقدم من الأخت
وبنت الأخ وبنت الأخت والعمة والخالة **باب** أن من لا يبيع ملكه من جهة النسب لا يبيع ملكه
من جهة الرضا **محمد بن محمد بن عيسى** عن محمد بن أبي عمير عن ابن عن عثمان بن عيسى عن أبي العباس
وعبيد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا ملك الرجل والدية أو اخته أو عمته أو خالته أو بنت أخته
أو كلاً من هذه الآية من النساء عتقوا جميعاً ويملك عمه وأبناً وأختاً وخاله ولا يملك أماً
من الرضا ولا اخته ولا عمته ولا خالته إذا ملكن عتقن وقال يحرمن من النسب فإنه يحرمن من الرضا
وقال يملك الذكور ما خلا والدًا وولداً ولا يملك من النساء ذوات رحم قلت يحرمن في الرضا مثل
قال نعم يحرمن في الرضا من ذلك **الحسين بن سعيد** عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابن سنان
عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة أفضعت ابن جاريتهما قال يعتقه **الحسن بن محمد بن سماعة** عن

في ان من لا يصح ملكه من جهة النسب لا يصح من جهة الرضاع

٢٠٤

وهيب بن خنص عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ملك الرجل والديه او اخته او عمته
او خالته او ابنة اخيه وذكر اهل هذه الآية من النساء عتقوا جميعا وعملك معه وابن اخيه والنحال
لا يملك امه من الرضاعة ولا اخته ولا خالته من الرضاعة اذا ملكوا عتقوا وقال يملك الذكور
ما عد الوالدين والولد لا يملك من النساء ذات محرم قلنا وكذا لك يحري فلك في الرضاع قال نعم وقال
يحر من الرضاع ما يحرم من النسب **عنه** عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة تزوج غلاما لها من مملوكة حتى قطعه بل يحل لها بيعه
قال لا يحرم عليها ثمنه اليقين قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه اله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الملبس
قد صدق ابنها قد ثبت اكتبه فقال ابو عبد الله عليه السلام ليس مثل هذا يكتب **فاما** ما رواه الحسن
بن محمد بن سماعة عن صالح بن خالد عن ابي جميل عن ابي عبيدة عن ابي عبد الله عليه السلام قال
قلت له غلام يبيع ببيعه رضيع يحل لي بيعه قال نعم هو مملوك ان شئت بعتة وان شئت امسكته
ولكن اذا ملك الرجل ابويه فما حران فكلينا في هذا الخبر ما قد مر من الاخبار ان الذي اجاز ملكه **اختار**
في هذا الخبر هو الاصح وقد قد متان ذلك جائز من جهة الرضاعة لانه جائز من جهة النسب **ويزيد**
ذلك بيانا ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن عبد الله بن جعفر ومحمد بن العباس عن العلاء عن محمد بن مسلم
عن احدهما عليهما السلام قال يملك الرجل خاه وغيره من ذوى قرابته من الرضاعة **عنه** عن
عبد الله بن جبلة عن ابن ابي بكير عن عبيد بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام قال يملك ابن اخته واخاه
من الرضاعة **فاما** ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن اسحق بن عمار عن عبد صالح
عليه السلام قال سألت عن رجل كانت له خادم فولدت جارية فارضعت خادمته ابنة له وارضعت
ام ولد ابنة خادمه فصار الرجل ابنت الخادم من الرضاعة يبيعها قال نعم ان شاء امرها فانتفع بثمنها
قلت قال قد كان ومنها البعض هل حين ولدت ولدت اليوم غلام شاب فيبيعها ويأخذ ثمنها ولا يستأجر
ابنه او يبيعها ابنة قال يبيعها هو ويأخذ ثمنها ابنة ومال ابنة له قلت فيبيع الخادم وقد رخصت ابنة
له قال نعم وما احب له ان يبيعها قلت فان احتاج اليها قال يبيعها قوله عليه السلام في قول الخبر ان شاء
باعها فانتفع بثمنها الا جع الى الخادم للرضعة دون ابنتها الا ترى انه فسر ذلك في الخبر حين قال له لست
فيبيع الخادم وقد رخصت ابنة له متجها من ذلك بقوله نعم وان كان ذلك مكروها الا عند الحاجة **حسب**
ما قاله وما احب له ان يبيعها ولو كانت الخادم له ولد من جهة النسب لكان له بيعها على ما قد مر
فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام

قال اذا اشتري الرجل اباه واخاه فملكه فهو حر الا ما كان من قبل الرضاع **واما** ما رواه الحسين بن سعيد
عن ابن فضال عن حماد عن ابي حنيفة عن ابي عبد الله عليه السلام في بيع الام من الرضاعة قال لا بأس بذلك اذا
احتاج فانه ان الخبر ان لا يعارضه الاخبار المتقدمة لانها اكثر واشد واقعة بعضها البعض فلا يجوز
والعمل بهذين الخبرين مع ان الام على ما وصفناه على انه يمكن ان يكون الوجه فيه اذا كان الرضاع علم يبلغ
الحمل الذي يحرّم فانه اذا كانت الحال على ذلك جاز بيعها على جميع الاحوال على ان الخبر الاول لا يعمل ان لا يكون
لا يعمق الاستشكال يكون قد استعملت بعض الطوائف ذلك معروف في الفتاوى كانه قال اذا ملك الرجل اباه
واخاه فهو حر وما كان من قبل الرضاع **واما** الخبر الاخير فيحمل ان يكون انما جاز بيع الام من الرضاع لا بالغلط
حسب ما قدمناه في خبر اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ولا يكون المراد بذلك انه يجوز ذلك

من

للولد الموضع وليس الخبر يصح بذلك واذا احتل في ذلك لم يعارض ما قدمناه **باب** الرجل يعتيق
عبدا له وعلى العبد دين **محمد بن علي بن محبوب عن علي بن محمد بن يحيى عن الحسن بن علي عن ابي اسحق عن**

عند الموت

فيض عن اشعث عن شريح قال قال امير المؤمنين عليه السلام في عبد بيع وعليه دين قال يئنه علي من
اذن له في التجارة واكل ثمنه **واما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن علي بن محمد بن يحيى عن ابي اسحق عن
الحسن بن علي عن درهست قال حدثني عجلان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اعقب عبدا له وعليه دين
قال يئنه عليه لم يئنه العتق الا خبرا فانه الخبر يوافق الخبر الذي قدمناه في كتاب الديون انه ان
باع نفسه ما عليه وان كان عتقه كان على العبد والوجه في الخبرين انه انما يكون ذلك على العبد
اذا اعتق اذ لم يكن اذن له في الاستدانة ولانه انما اذن له في التجارة فلما استدان كان ذلك متعلقا
بذمته اذا اعتق وقد اوردنا في امضى ما يقضي على الخبرين **واما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن علي
بن محمد بن يحيى عن الحسن بن علي عن ابي اسحق عن فيض عن اشعث عن الحسن بن علي بن محبوب عن علي بن
عبد الله في التجار وعلى العبد دين قال يبدأ بدين السيد فانه الخبر يفتقر شيئين احدهما ان يكون العبد ذميا
في الاستدانة والدين الذي عليه بمنزلة الدين الذي على مولاه فلا يبيع لبعض على بعض وقد عرفت من اذنا
فيما مضى ذكرنا في كتابنا الكبير مستوفى والثاني ان يكون ما ذنا له في التجارة دون الاستدانة فيبدأ
بدين السيد وليس يجب ان يقض عن عبيد ما دام مولوكا فان عتقه كان ذلك في ذمته على اقله
باب جواز بيع الكسبان بن سعيد عن صفوان عن العيص بن القاسم قال سالت ابا عبد الله

عليه السلام عن رجل اشترى عبدا وله اولاد من امرأة حرة وعتقه قال ولا ولد له من عتقه **محمد بن**
عن ابن ابي عمير عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في عبد يكون تحت الحرية قال ولده احل فان عتق

المولى الحق بابيه **وعنه** عن النضر عن عاصم عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قضوا ميراثي مني
عليه السلام في مكاتبه بشرط عليه لاه إذا اعتق فكمح وليلة رجل أخفولدت له ولدا فخر ولدا ثم توفي المكاتب
فوريثة ولدا فاختلفوا في ولد من يرثه قال فالحق ولدا بموالي أبيه **في ذكر** الحسين بن سعيد في كتابه هكذا
عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن حرة زوجة عبد لي فولدت منه أولادا ثم هذا العبد إلى غير
فاعتقه إلى من ولا ولدا إلى إذا كانت أمهم مولاة إلى الذي اعتق أباهم فكتب أن كانت الأم حرة
جدا لا ولد وان كنت أنت اعتقت فليكن بيده المولى **الحسين** بن سعيد عن النضر بن سويد
عن ابن عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال علي عليه السلام بجرأب الولاء ما إذا اعتق فأما
ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن ابن عن ذكره عن علي بن الحسين عليهما السلام قال قيل له يشترط
وأن يكون بالمدنية مملوكا كان له ولدا فاعتقهم قال أني أكره أن أجور لاهم فالوجه في كراهية جبر الولاء أن الولاء إنما
ليست في ما يعتق لوجه الله تعالى فأما إذا كان العتق واجبا أو سائبة فلا يستحق به الولاء ولذا كان لا
على ذلك كقول ابن العتق لأن الإنسان مملوكا لغيره ولا إليه دون أن يقصد به وجه الله بل ينبغي أن يقصد
بالعتق وجه الله فيكون الولاء بما عاله **وأما** ما رواه أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن سليم الفراء عن الحسن
بن مسلم قال حدثني عتي قالت أتت ليما السنة بفناء الكعبة إذا قبل أبو عبد الله عليه السلام فلما أتني مال إلى
فسلم ثم قال ما لي بلسانك ههنا فقلت أنتظر مولانا قالت فقال اعتقوه فقلت لا ولكن اعتقنا أباه قال
ليس لك مولاكم هذا الحوكم وابن عكم إنما المولى الذي جرت عليه النعمة فإذا جرت تنال بيته وهذا هو ابن
عمك وأخوك **وأما** رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن أحمد بن أسحق بن علي بن إبراهيم عن أبيه
جميعا عن بكر بن محمد الأزدي قال دخلت على أبي عبد الله عليه السلام ومعني علي بن عبد العزيز فقال لي
من هذا فقلت مولانا فقال اعتقوه أو أباه فقلت بل أباه فقال ليس هذا مولاك هذا أخوك وابن
وإنما المولى الذي جرت عليه النعمة فإذا جرت على أبيه فهو أخوك وابن عمك **يكون** عن كيرة قالت
مر لي أبو عبد الله عليه السلام وأنا في المسجد فسمعت رجلا يقول مولانا فقال يا أم عثمان ما يقيمك ههنا فقلت أنتظر
مولانا فقال اعتقوه فقلت لا قال اعتقتم أباه فقلت لا اعتقنا جده فقال ليس هذا مولاكم هذا أخوك
فليس في هذه الأخبار ما ينفى من أن ولدا الولد لمن اعتق الأب لأن الذي تضمنت هذه الأخبار
نفى أن يكون الولد مولى وهذا صحيح لأن المولى في اللغة هو المعتق نفسه ولا يطلق ذلك على ولده وليس
إذا انتفى أن يكون مولى ينتفى الولاء أيضا لأن أحد الأمرين مفصل من الآخر **باب** في ذلك ما رواه
محمد بن أحمد بن يحيى عن العباس بن معروف عن محمد بن سنان عن حذيفة بن مشعير عن أبي عبد الله عليه السلام

رجل

الحسين

كثيرة

قال المعتق هو المولى والولد ينتقم الى من شاء **باب** ان ولادة المعتق لولده المعتق اذا مات مولا المالك

منهم دون الاثنا فان لم يكن له ولد ذكر كان ذلك للعصبة **الحسين** بن محبوب عن ابي ايوب عن

بريد الجعفي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كان عليه عتق رقبة فمات قبل ان يعتق فانطلق ابنه

فاتباع رجلا من كيبه فاعتقه عن ابيه وان المعتق اصاب بعد ذلك مالا ثم مات وتركه لمن يكون تركته

قال فقال ان كانت الرقبة التي كانت على ابيه في ظهار او شكار او واجبة عليه فان المعتق سائبة لا سييل لاحد

عليه قبل وان كان نوال قبل ان يموت لاحد من المسلمين فضمن جنايته وحدثه كان مولا له وان لم يكن

له قريب يرثه قال وان لم يكن نوال الى احد حتى مات فان ميراثه لامام المسلمين ان لم يكن قريب يرثه من المسلمين

قال وان كانت الرقبة التي على ابيه تطوعا وفدا كان ابو امران يعتق عنه فسمه فان ولاء المعتق هو ميراث

لجميع ولد الميت من الرجال قال ويكون الذي اشتراه فاعتقه بامر ابيه كواحد من الورثة اذا لم يكن للمعتق

قربة من المسلمين لحر يرثه قال وان كان ابنه الذي اشترى الرقبة فاعتقها عن ابيه من ماله بعد موت

وميراثه ابيه تطوعا فمات من غير ان يكون ابو امران بذلك فان ولاء ماله الذي اشتراه من ماله فاعتقه عن ابيه

اذا لم يكن للمعتق وارث من قرابته **الحسين** بن سعيد عن النضر عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس

عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى في رجل حر رجل فاشترط ولاه قوفى الذي اعتق وليس له ولد الا النساء

ثم قوفى المولى وترك ماله لولده عصبة فاختلف في ميراثه بنت مولا والعصبة فقضى بميراثه للعصبة

الذين يعقلون عنه اذا احدث حدثا يكون فيه عقل **قاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابراهيم بن

هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وآله المولى له كحمة

النسب لا تناع ولا توجب قلنا في الاخبار الاولى لانه يحتل شيئين احدهما ان يكون المراد بذلك المنع

من حوان بيعه كما لا يجوز بيع النسب وقد بين ذلك بقوله لا تناع ولا توجب **و** يؤكد ذلك ايضا ما رواه

محمد بن احمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام

قال سألت عن بيع المولى لا يحل قال لا يحل والوجه الاخر ان خصه بان نقول انه مثل النسب في ان يمتلأ ماله

قال محمد بن الحسن الطوسي **الذكور** منهم دون الاثنا بكتابة الاخبار الاولى قال الشيخ رحمه الله وهذا الخبر المذكور ما من ان ميراثه يكون للاولاد

دون العصبة انما يكون كذلك اذا كان للمعتق رجل فاما اذا كانت امرأة فان ولاء المعتق لعصبة ما دون ولدها

يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم بن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال

تخص الميراث للميراثين على امرأة اعتقت رجلا واشترطت فداءه وان لم يكن له وارث فاعتق لولدها ميراثه الذي

يعقلون عنه دون ولدها **فصل** في علي بن محبوب عن ابي اسحق بن معروف عن ابن المغيرة عن يعقوب بن

ابن جعفر
عن ثلث نسخ

باب ولاء السائبة

٢١١

شعيب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة اعتقت مملوكا ثم ماتت قال يرجع الولاء إلى بغي بيها
الحسن بن محبوب عن أبي ولا حص بن سالم الحنطاط قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اتق
 جارية صغيرة لم تدركه وكانت أمه قبل أن تموت سألت أن يعتق عنها رقبة من مالها فأعتقها بعد ما ماتت
 أمه لمن يكون ولا لعنق قال فقال يكون ولا فمأقربا أمه من قبل إليها ويكون نفقتها عليها حتى تدرك
 ولست عني قال ولا يكون للذي اعتقها عن أمه شيء من ولاتها **باب ولاء السائبة الحسين**
 بن سعيد عن النضر عن ابن سنان قال قال أبو عبد الله عليه السلام من اعتق رجلا سائبة فليس عليه من جريته
 شيء وليس من الميراث شيء وليشهد على ذلك وقال من تولا رجلا فرضى بذلك فجرته عليه وميراثه
الحسن بن محبوب عن خالد بن بشير عن الربيع قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن السائبة فقال إن
 يعتق غلامه ويقول له اذهب حيث شئت ليس لي من ميراثك شيء ولا علي من جريته شيء وليشهد على
 ذلك شاهدين **عن** عن عمار بن أبي لا حص قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن السائبة فقال انظر
 في القرآن فإكان فيه فخر برقبة فتلك بأعمال السائبة التي لا ولا لأحد من الناس عليها إلا الله عز وجل فإكان
 ولا لله فهو الرسول صلى الله عليه وآله وما كان ولا له لرسول الله صلى الله عليه وآله فان ولاه للإمام
 وجنابته على الإمام وميراثه له **فأما** ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم عن أبي بصير قال
 سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعتق الرجل في كفارة يمين أو ظهارا لمن يكون الولاء قال للذي يعتق
 قال وجه في هذا الخبر أن تحمله على أنه يكون ولاؤه إذا أتى العبد إليه بعد العتق لأنه ان لم يتوال العبد إليه
 كان سائبة حسب ما قد مر في الأخبار **أولها** ما رواه محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن زيار
 عن أبي جعفر عليه السلام قال السائبة وغير السائبة سواء في العتق فأول ما فيه أنه يرسل وما هذا سبيله
 لا يوترض به على الأخبار المسندة والثاني أنه ليس في ظاهر الخبر أن ولاء السائبة مثل ولاء غيرها وإنما جعلها
 سواء في العتق ونحن نقول بذلك فمن أين انما لا يختلفان في الولاء **والذي** يكشف عما ذكرناه ما رواه الحسن
 بن محبوب عن ابن سنان قال قال أبو عبد الله عليه السلام قضوا ميراث المؤمنين عليه السلام فيمن كاتب عبد إليه
 يشتري ولاءه إذا كان له وقال إذا اعتق المملوك سائبة فلا ولاء عليه لأحد إن كره ذلك ولا يرثه إلا من يحب
 أن يرثه فمن أحب أن يرثه ولي نعمته أو غيره فليشهد رجلين يضمنان ما ينويه لكل جريدة جرها أو حدث
 فإن لم يفعل السبيل لك ولا يتوالى إلى أحد فان ميراثه يرد إلى إمام المسلمين **أبواب التبر**
باب جواز بيع المدير **محمد بن يعقوب** عن الحسن بن محمد عن المعلى بن محمد عن الوثاقا قال سألت
 أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يبيع المملوك وهو حسن الحال فيحتاج به يجوز له أن يبيعه قال نعم إذا احتاج

الخ **الحسن** بن محبوب عن ابي ايوب عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل دبر
 مملوكه ثم احتاج الى ثمنه قال فقال هو مملوكه ان شاء باعه وان شاء اعتقه وان شاء امسكه حتى يموت
 فاذا مات السيد فهو حر من ثلثه **احمد** بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين عن اخيه الحسين
 عن علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن بيع المدبر قال اذا اذن في ذلك فلا بأس به وان كان
 على مولاه عبد دين فدبره ففرا من الدين فلا تدبير له وان كان دبره في صحته فلا سبيل للديان عليه **عنه**
 تدبيره **الحسين** بن سعيد عن صفوان عن اسحق بن عمار قال قلت لابي ابراهيم عليه السلام الرجل
 يعتق مملوكه من دبر ثم يحتاج الى ثمنه قال يبيعه قلت فان كان عن ثمنه غنيا قال ان رضى المملوك
عنه عن ابن ابي عمير عن جميل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المدبر ابيع قال ان احتاج حبا
 الى ثمنه وقال اذا رضى المملوك فلا بأس **عنه** عن صفوان وفضالة عن العلاء عن محمد قال قلت
 لابي جعفر عليه السلام رجل دبر مملوكه ثم يحتاج الى الثمن قال اذا احتاج الى الثمن ففوله يبيع ان شاء **عنه**
 فذلك من الثلث **فاما** ما رواه الحسن بن سعيد عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن احدهما
 في رجل يعتق غلامه وجاريته عن خبر منه ثم يحتاج الى ثمنه أبيعها فقال الا ان يشترط على الذي
 يبيعه اياه ان يعتقه عند موته **عنه** عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
 مثله ذلك **عنه** عن فضالة عن ابراهيم عن ابي هريرة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرجل
 يعتق جاريته عن دبر ايطاها ان شاء او ينكحها او يبيع خدمتها حياتها فقال نعم حتى ذلك **عنه**
عنه عن النضر بن سويد عن عاصم عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن العبد
 الا انه يعتق عن خبر فقال لا ولا ان يكاتبه ان شاء وليه ان يبيعه الا ان يشاء العبد ان يبيعه
 قدر حياته ولها ما يأخذ مالها ان كان له مال **عنه** عن القسم بن محمد عن علي قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن رجل اعتق جارية له عن دبر في حياته قال ان اراد يبيعها باع خدمتها حياتها فاذا مات
 اعتقت الجارية وان ولدت اكلها ثم بمنزلتها **احمد** بن محمد بن يحيى عن ابراهيم بن هاشم عن النوفلي عن
 انس كوفي عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال باع رسول الله صلى الله عليه واله الخدمه المدبر
 ولم يبيع رقبته قال وجه في الجمع بين هذه الاخبار والاخبار التي تضمنت بيع المدبر على كل حال ان يقول
 اذا اراد المولى ان يبيع رقبه العبد احتاج ان ينقض تدبيره كما انه اذا وصى بوصية ثم اراد تغييرها
 احتاج ان ينقض وصيته لانه بما نزل الوصية فاذا انقض التدبير جاز لبيع المدبر على كل حال
 موقف لم يريد ان ينقض تدبيره وان تركه على حاله جاز لان يبيع خدمته طول حياته ويشترط على

المشتري واذا مات الذي دبره صار حراً والذي يدل على هذا التفصيل ما رواه الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن ابان بن تغلب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل دبر مملوكة ثم تزوجها من رجل آخر فولدت منه اولاداً ثم مات زوجها وترك اولاده منها فقال اولاده منها كَيْفَ تَقُولُ فَاذا مات الذي دبره ثم فهم حراً قلت له يجوز للذي دبره مملوكة ان يرث في تدبيره اذا احتاج قال نعم قلت ارايت ان ماتت امه بعد ما مات الزوج وبقي اولادها من الزوج الحر يجوز لسيدتها ان يبيع اولادها ويبيع عليهم في التدبير قال انما كان له ان يرجع في تدبيرهم اذا احتاج ورضيت هي بذلك **عنه** عن علي بن حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال المدبر مملوك ولو كاه ان يرجع في تدبيره فان شأنا به وان شاء رده وان شاء ماله قال وان ترك سيده على التدبير ولم يدرث معه حديثاً فيه حتى يموت سيده كان المدبر حراً اذا مات سيده وهو من الثلث انما هو بمنزلة رجل وصى بوصية ثم بدله بعد فيغيرها قبل موته فان هو تركها ولم يغيرها حتى يموت اخذ بها **علي بن ابراهيم** عن ابيه عن ابن ابي عمير عن مغيرة بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المدبر قال هو بمنزلة الوصية يرجع فيما شاء منها **عجل بن يحيى** عن احمد بن محمد بن فضال عن ابن بكير عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن المدبر وهو من الثلث قال نعم للمولى ان يرجع في وصيته او يصي في صحة او مرض **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابيه عن وهب عن جعفر عن ابيه ان علياً عليه السلام قال لا يباع المدبر الا من نفسه لهذا الخبر يقتل شيئين احدهما انه لا يباع على غيره بل ينبغي ان يباع من نفسه كما يباع المكاتب كذلك فان اراد ذلك فذلك محمول على الاستتباب لان الاخبار الاولى عامة في جواز بيعه على من شاء والوجه الاخر انه لا يباع الا بفضل المدبر ولا يباع اولاده وموقع في تدبيره لم يرجع في تدبيره اولاده على ما تقدم تفصيل ذلك في رواية ابان بن تغلب فيحسب بالمدبر ولو كاه **يحيى بن** من الثلث فان زاد اثم اضم على الثلث استسعوا في بقية الملوكة **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن احمد **لثلاث** بن يحيى عن محمد بن الحسين عن يزيد بن اسحق مشعر رفعه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن جارية اعتقت عن دبر من سيدتها قال فاولدت فممن بمنزلة امهم من الثلث فان كانوا افضل من الثلث استسعوا في النقصان والمكاتب ما ولدت في مكاتبها فممن بمنزلة امهم ما بقي عليها ان شاء فاذا ادوا اعتقوا **عنه** عن ابي جعفر عن ابي الحسن عن الحسين بن علوان عن عمر بن خالد عن يزيد بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام قال المعتق على دبره من الثلث وما جنى هو والمكاتب وام الولد المولى ضامن **باب** من دبر جارية **عجل بن يحيى** عن الحسن بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي عن الحسين

نہجیل

١١
 أبي الحسن الرضا عليه السلام قال سألت عن رجل يربح بكرة وهو حبل فقال ان كان علم بما في بطن الجارية فما في
 بطنها بمنزلة ما وان كان لا يعلم فما في بطنها رق فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن احمد
 بن محمد عن عثمان بن عيسى الكلبي عن أبي الحسن الاول عليه السلام قال سألت عن امرأة دبرت جارية لها ولد
 الجارية تجارية نفيسة فلم تدرك المرأة المولود مد بالام غير مديبر فقال متى كان الحمل بالمدينة قبل ان دبرت ام بعد
 ما دبرت فقلت لست ادرى ولكن اجنبي فيها جميعا قال فقال ان كانت المرأة دبرت ومجا حبل ولم يذكر ما في
 بطنها فالجارية صديرة والولد رقيق وان كانت انما حدثت الحمل بعد ان تدبير فالولد مدبر في تدبير امه
 ثم على انه لا يعلم ذلك وانما ينكشف له بعد ذلك انما كانت حاملا في حال مدبرها فلاجل ذلك صار
 ولده رقيقا ولو علم في حال التدبير انما حامل كان حكم الولد حكم الام على ما تضمنه الخبر الاول **باب**

المدير ياق فلا يوجد الا بعد موت من دبره **محمد بن يعقوب** عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله بن هلال عن محمد بن مسلم عن ابن جعفر عليه السلام قال سألته عن جارية مدبرة ابقت من سبيها سنين ثم جاءت بعد مامات سيدها باولاد ومتاع كثير وشهد لها شاهدان ان سيدها قد كان دبرها في حياته من قبل ان تابق قال فقال ابو جعفر عليه السلام اري انها وجميع ماماتها الورثة قلت

یہ سطل

لا يعترف من ثلث سيدها قال لا لانها ابقت عاصية لله وليسيدها وابطل الا باق التدبير فاما
ما رواه الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن يعقوب بن شبيب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن الرجل يكون له الخادم فيقول هي لفلان اتخذ منه ما عايش فاذا مات ففي حرة فتأبى الامة قبل ان يموت
الرجل بخمس سنين او ست سنين ثم يجد لها ورثته لهم ان يستخذموها بعد ما ابقت قال لا اذا مات الرجل
فقد عتقت فلا ينافى الخبر الاول لان الوجه فيه ان التدبير كان قد علق بوقت الذي جعل له من ماله فحيث
ابقت منعت الرجل الذي جعله ذلك التصرف فيها وذلك لا يبطل التدبير والخبر الاول كان التدبير فيه
معلقا بموت المولى فحيث لم يمت منع اباها مولاها التصرف فيها فابطل ذلك التدبير الذي يوكد الخبر الاول
ما رواه البرقي عن احمد بن حنبل عن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة عن الحسن بن علي بن فضال عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل
غلام مال فابتاعه فباعه في قوم فترجى منهم ان يعيدوا له عبد فماله كسب الا مولا له ان يهره فجاره ثم المبيت الذي
دبر العبد فطلبوا العبد فما تروى فقال العبد رقي وولد له ورثة المبيت قلت اليس قد دبر العبد

فذكر ان هذا البق قد دم تدبيره ورجع رعا **ابواب المكاتين باب** المكاتب المشروطة عليه
ان عجز فهو رد الرق ما حل في الكس بن محبوب عن معوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قلت له ان كانت جارية لا ينام لنا واشترطت عليها ان لا تعجزت في رد الرق وان افحل ما اخلت

قال فقال ذلك شرطك وسبق قال لك ان عليا عليه السلام كان يقول يعتقد من المكاتب بقدر ما ادى من لك
مكاتبته فقل انما كان ذلك من قول علي عليه السلام قبل الشرط فلا اشتراط للناس كان لهم شرطهم فقلت له
ما حد الجهر فقال ان قضاتنا يقولون ان عجز المكاتب ان يؤخر النجم الى النجم الاخر حتى يحول عليه يحول قلت
فرا تقول انت فقال لا ولا كرامة ليس ان يؤخر فجاء عن اجله اذا كان ذلك من شرطه له **عجل بن يعقوب** شرطه
عن محمد بن يحيى عن محمد بن محمد بن علي بن الحكم عن معوية بن وهب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
مكاتبه ادت ثلثي مكاتبته وقد شرط عليها ان عجزت فمرد في الرق ونحن في حل مما اخذنا منها فقل اجتمع
عليها النجمان قال ترد وقطيب لم ما اخذوا وليس لها ان تؤخر النجم بعد حله شهرا واحدا الا باذنهم فاما ما رواه
محمد بن احمد بن يحيى عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه
عليهما السلام ان عليا كان يقول اذا عجز المكاتب لم يرد مكاتبته في الرق ولكن ينتظر عاما او عامين فان
قام بمكاتبته طرادا واما **احمد بن محمد بن علي بن الحكم** عن سيف بن عمر عن شمر عن جابر عن ابي جعفر
قال سألت عن المكاتب يشترط عليا ان عجز فهو في الرق فخرج قبل ان يؤدي شيئا فقال ابو جعفر لا ترد الرق حتى تمض
له ثلث سنين ويعتق منه بقدر ما ادى ما اذا صبر فليس له ان يرد في الرق **الحسين بن سعيد** عن النضر عن
القاسم بن سليمان عن ابي عبد الله قال ان عليا كان يستسعى المكاتب انهم لم يكونوا يشترطون ان عجز فهو في الرق **يعقوب**
وقال ابو عبد الله لم يشرطهم وقال ينتظر بالمكاتب ثلثة اشهر فان عجز رد رقيقا فالوجه في هذه الروايات
احد شيئين احدهما ان تكون وردت موافقة للعامة وعلى ما يروونهم من امير المؤمنين عليه السلام لا
يروون عنه انه كان يقول اذا ادى المكاتب شيئا افترق منه بحساب ما ادى ولا يفرقون بين ان يكون
الشرط حاصلا او لا يكون كذلك وقد بين انه عليه السلام في رواية معوية بن وهب التي قد مناها
في اول الباب والوجه الاخر ان يكون محمولا على الاستصحاب لان من انتظر بمكاتبته سنة او سنتين او ثلثة
افتتاحه يجرى اليه النجم كان له في ذلك فضل كثير وثواب جزيل وان لم يكن ذلك واجبا عليه **والذي يروونه**
الروايات الاولى ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
في المكاتب يؤدي بعض مكاتبته فقال ان الناس كانوا لا يشترطون وهم اليوم يشترطون والمسلمون
عند شروطهم فان كان شرط عليه ان عجز يرجع وان لم يشترط عليه لم يرجع **باب** انه اذا
جعل على المكاتب المال منجزا ثم بذله دفعة واحدة لم يجب عليه اخذه **عجل بن محمد بن يحيى**
عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه عليهما السلام
ان مكاتبه ان عليا عليه السلام وقال ان سيدى كاتبني وشرط علي مني ما في كل سنة فحسنته بالمال كله فقلت

فسلطتك ياخذ كله ضربة ويجيز عتقي فاقى من فداه عليه السلام فقال صدق فقال له مالك لا تأخذ المال وتضع عتقه فقال ياخذ الا النجوم التي شرطت وتعرض من ذلك الى ميراثه فقال علي عليه السلام انت الحق بشرطك فاما ما رواه احمد بن محمد بن ابى عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال في مكاتب ينقد نصف مكاتبته ويبقى عليه النصف فيدعو امواله فيقول خذوا ما بقى ضربة واحدة قال يأخذون ما بقى ويعتق فكلنا في الخبر الاول لانه انما تضمن ابله اخذ ماله من النجوم ولم يتضمن وجوب ذلك عليه والخبر الاول يقتضي ان له ان يمنع من ذلك وليس ينبغي على هذا الوجه تناقض ولا تضاد

باب من وطى المكاتب بعد ان ادت شيئا من مكاتبته **عجل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن عمر بن عثمن عن الحسين بن خالد عن الصادق عليه السلام قال سئل عن رجل كاتب امة فقالت الامة ما اديت من مكاتبتي فانا به حرة على حساب ذلك فقال لما نعتك ادت بعض مكاتبته واجامعها مولا بعد ذلك فقال ان كان استكرها على ذلك ضرب من الكد بقدر ما ادت من مكاتبته وادى عند الكد بقدر ما بقى من مكاتبته وان كانت ذابته كانت شريكته في اخذ ضربت مثل ما يضرب قاما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام قال في مكاتبه يطأه ولا ما فتح قال يرد عليها مهر مثلها وليسعي في قيمتها فان عجزت فمن امهات الاولاد فكلنا في الخبر الاول لانه ليس عليه شيء من الكد والخبر الاول مفصل

ليست

باب ميراث المكاتب الحسن بن محبوب عن عمر بن يزيد العجلي قال سئل

بريد

عن رجل كاتب عبد له على الف درهم ولم يشترط عليه حين كاتبه ان هو عجز عن مكاتبته فهو يرد في الرق وان المكاتب ادى الى مولا لا خمس مائة درهم ثم مات المكاتب وترك مالا وترك ابنا له مدمر قال نصف ما ترك للمكاتب من شيء فانه مولا الذي كاتبه والنصف الباقي

الثاني

لان المكاتب لان المكاتب مات ونصفه حرة ونصفه عبد الذي كاتبه فابن المكاتب كهيئة ابيه نصفه حرة ونصفه عبد لندي كاتب اياه فان ادعى الذي كاتبه اياه ما بقى على ابيه فهو حرة لا سبيل لاحد من الناس عليه **البروفري** عن احمد بن ادرهيس عن احمد بن محمد بن عبد الرحمن بن ابى انجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابى جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في مكاتب

توفي وله مال قال يقسم ماله على قدر ما اعتق منه لو رثته وعالم يعيق بحسب منه لان اياه الذين كاتبوه وهو ماله قاما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابى عمير عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في مكاتب يموت وقراذى بعض مكاتبته طهر من جارية قال ان اشترط عليه ان عجز فهو مولا

عجل بن يعقوب

رجع ابنه ملوكا والحجارية وان لم يكن اشترط عليه ادى ابنه ما يبق من مكاتبته وورث ما بق عنه
 عن ابن ابي عمير وفضالة بن جميل بن جراح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مكاتب يؤدى بعض مكاتبته
 ثم يموت ويترك ابنه من جارية له فقال ان كان اشترط عليه ان يخرج فوق حج ابنه ملوكا والحجارية
 وان لم يشترط عليه صار ابنه حراً وادعى المولى بقية المكاتبه وصرت ابنه ما بق عنه عن ابن
 ابي عمير عن جميل بن مهران قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المكاتب يموت وله ولد فقال ان كان
 اشترط عليه فولد ماليا وان لم يشترط عليه سعى ولده في مكاتبته ايهم واعتقوا الاداء والبروف
 عن جعفر بن محمد بن مالك عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن الحسن بن محبوب عن مالك بن عطية قال
 سئل ابو عبد الله عليه السلام عن مكاتب مات ولم يؤد من مكاتبته شيئا وترك مالا وولدا من برته
 قال ان كان سيده حين كاتبه اشترط عليه ان يخرج عن ادائه نجومه فهو رد فكان قد عجز عن ادائه نجومه
 فان مات تركه من شيء فهو لسيده وابنه مرد في الرق وان كان ولده بعد اذ كان كاتبه معه وان كان
 لم يشترط بذلك عليه فان ابنه حر ويؤدى عن ابيه ما بق مما ترك ابو وليس لابنه شيء حتى يؤدى
 ما على ان لم يترك ابوك شيئا فلا شيء على ابنه فلا تنافي بين هذه الاخبار والاخبار الاولى لان
 في هذه الاخبار انه يلزم لابن ان يؤدى عن الكسبة التي تخصه بحساب ما بق على ابيه ليصير حراً
 حر لانه اذا كان حكم الولد حكم ابيه وقد تحرر منه بعضه وكذا ان حكم الولد فاذا قسم الميراث
 على ذلك فما يخص الولد يحتاج ان يؤدى عن نفسه بقية ما كان يبق على ابيه ليصير حراً وليس في
 هذه الاخبار انه يؤدى ما بق على ابيه من اصل التركة ويأخذ ما بق من الاخبار الاولى مفصلاً
 ولاخذ بها اولى **وما رواه الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن ابي الصباح عن ابي عبد الله عليه السلام**
 في المكاتب يؤدى بعض مكاتبته ثم يموت ويترك ابناً ويترك مالا اكثر مما عليه من مكاتبته قال يؤدى
 ماله ما بق من مكاتبته وما بق فولد **عنه** عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله
 عليه السلام مثله في الوجه في هذين الخبرين ما قلناه في الاخبار الاولى **سواء ابواب**
 الايمان والندور والكفارات **باب** ما يجوز ان يحلف به اهل الذمة **الحسين بن**
 سعيد عن النضر بن سويد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 لا يحلف اليهودي ولا النصراني ولا المجوسي بغير الله ان الله تعالى يقول وان احكم بينهم بما اتى الله
 سمعنا عن النضر بن سويد عن القسم بن سليمان عن جراح المدائني عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال لا يحلف بغير الله وقال اليهودي والنصراني والمجوسي لا تخلفونكم الا بالله **عنه** عن

عن ابي عبد الله عليه السلام في مكاتبته ان كان له ولد من برته فمات ولم يؤد من مكاتبته شيئا وترك مالا وولدا من برته

ترك

ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن اهل الملل كيف يستخلفون قال لا تقفون
 الا بالله قاصدا ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن الزعفراني عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام
 ان امير المؤمنين عليه السلام استخلف يهوديا بالتوراة التي انزلت على موسى عليه السلام فلا ينافي الاخبار
 الاولة لان الوجه في هذا الخبر ان نخله على ان الامام ان يحلف اهل الذمة بما يعتقدون في ملتهم يعني به
 اذ كان ذلك اذ لم يأتوا الا يجوز لنا ان نخلفهم لاننا لا نعرف ذلك واذا عرفنا جاز ذلك ايضا لان كل من
 اعتقد اليقين بشئ جاز ان يستخلف به يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلا
 والحسين عن صفوان بن يحيى عن العلا عن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد عن ابي الحسن عن الاحكام فقال في كل دين
 ما يستخلفون بما يستخلفون عنه عن النضر بن سعيد وابن ابي مخنف جميعا عن عاصم بن حميد عن محمد
 بن قيس قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول تقول على عليه السلام فمن استخلف اهل الكتاب يمين جيرة
 ان يستخلف بكتابه وملتته **باب** الرجل يقسم على غيره ان يفعل فعلا فلا يفعله هل عليه كفارة
 ام لا الحسين بن سعيد عن حماد عن ابن المغيرة عن عبد الله بن سنان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله
 قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يقسم على الرجل في الطعام ما ياكل معه فلم ياكل هل عليه في ذلك
 كفارة قال لا اسئل عن محمد بن فضال عن حفص بن غياث عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سئل عن الرجل يقسم على اخيه فلا يفي بشئ مما اراد اكرمه **فصل** في يعقوب بن الحسن بن محمد بن
 معلى بن محمد عن الوشاء عن ابل بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت
 عن الرجل يقسم على الرجل في الطعام ما ياكل فلم ياكل هل عليه في ذلك كفارة فقال نعم التي تجب فيها الكفارة
 فقال الكفارة في الذي يحلف على المتاع الا يبيعه ولا يشتريه ثم يبدوله فيكفر عن عينته ان حلف على شئ
 والذي حلف عليه ما يمانه خير من تركه فليات الذم هو خير ولا كفارة عليه انما ذلك من خطر
 الشيطان قاصدا ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسين بن علي عن عبد الله بن سنان عن رجل عن
 علي بن الحسين قال اذا قسم الرجل على اخيه فيما يبر قسمه فعلى المقسم كفارة يمين فالوجه في هذه الرواية
 ان نخلها على ضرب من الاستحباب دون الفرض ولا يجب **باب** اقسام الايمان فاما
 فيها الكفارة وما لا تجب **فصل** في يعقوب بن عطاء عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن ثعلبة عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال كل يمين حلف عليها لا يفطرها الله منقضة في الدنيا
 والاخرة فلا كفارة عليه وانما الكفارة في ان يحلف الرجل لا في طيبه ولا شرب طيبه ولا اخرون طيبا
 من الاغصان ففعل فعله كفارة **فصل** في يعقوب بن عيسى عن سعد بن سعد عن محمد بن القاسم بن

الفضيل عن حمزة بن حمران عن داود بن فرقد عن حمران قال قلت لابي جعفر ابي عبد الله عليه السلام
 اليمين التي تترى فيها الكفارة فقال لا ما حلفت عليه مما لا طاعة ان تفعله فلم تفعله فعليك في الكفارة
 وما حلفت عليه مما لا طاعة فيه المعصية فكفارته تركه وما لم يكن فيه معصية ولا طاعة فليس بشئ
الحسين بن سعيد عن فضالة بن ايوب عن ابن مسكان عن حمزة بن حمران عن زرارة قال قلت
 لابي عبد الله عليه السلام في شيء الذي يكون في الكفارة من الايمان فقال ما حلفت عليه ما فيه البر فليكن
 الكفارة ما اذ لم تقبل به وما حلفت عليه ما فيه المعصية فليس عليك فيه الكفارة اذا رجعت عنه وقال
 ان ما سوى ذلك ما ليس فيه بر ولا معصية فليس بشئ **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن ابي نعيم عن جميل
 عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عمارا عن الايمان فقال ما كان عليك ان تفعله فحلفت
 ان لا تفعله ثم فعلته فليس عليك شيء وما لم يكن واجبا ان تفعله فحلفت ان لا تفعله ثم فعلته فليس
 الكفارة **الحسن بن محبوب** عن عبد الرحمن بن ابي حجاج قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ليس
 كل يمين فيها كفارة اما ما كان منها ما اوجب الله تعالى عليك ان تفعله فحلفت ان لا تفعله فليس
 عليك الكفارة ولما ما لم يكن ما اوجب الله عليك ان تفعله فحلفت ان لا تفعله ففعلت فان فيها الكفارة فالوجه
 في هذين الخبرين ان تقول ما لم يوجب الله عليك ان تفعله فحلفت ان لا تفعله ثم فعلته انما يلزمه الكفارة اذا
 تساوى في الفعل والترك او لم يكن فعله له فريضة على تركه من منفعة دينية او دنياوية بدلالة
 الاخبار **والاول** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ينان بن محمد عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جعفر
 عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله كل يمين فيها كفارة الا ما كان
 من طلاق او عتاق او عهد او ميثاق فالوجه في هذا الخبر ان نعلمه على ضرب من التقية لان في
 العامة من يقول بذلك وتوجب لكفارة في كل يمين وان كان في خلافه صلاح ديني او دنياوي
 والذي نعمل عليه ما تضمنته الاخبار **والاول** من انه متى كان في خلاف اليمين صلاح ديني او دنياوي
 جاز خلافه ولم يكن فيه كفارة **فاما** ما رواه الصادق عن عبد الله بن عامر عن عبد الرحمن بن
 ابو مخنف عن الحسين بن يونس قال سألت عن رجل له جارية حلفت يمين شديدة في اليمين لله
 عليه لا يبيعها ابدا احد الى ثمنها حاجة مع تخفيف المؤنة قال قال الله بقولك له قال وجه في هذا الخبر
 احد شيئين احدهما ان يكون به حاجة شديدة تخوجه الى بيعها حتى يكون بيعها اصلح له فانه اذا كان
 كذلك لا يبيعها وانما يجوز مع الترجيح والثاني ان يكون ذلك موجبا على الاستحباب دون الضرر
 والايجاب وقد استوفينا ما يتعلق بهذا الباب في كتابنا الكبير وجملة ما اوردنا هنا وفيه كفاية

عن طلحة بن يزيد عن جعفر بن بيان عن علي بن ابي طالب عن رجل من كفاة اليمن قال لحدثت فاما ما رواه محمد بن يحيى

باب انه لا يقع عيب بالعتق **الصغار** عن محمد بن السندى عن علي بن الحكم عن ابيان بن عثمان
عن عبد الله بن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا طلاق الا على كتاب الله ولا عتق الا وجه
محمد بن احمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن ابن المغيرة عن السكوني عن جعفر بن ابيه عن علي عليه السلام
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل يمين فيها كفارة الا ما كان من طلاق او عتاق او عهد او ميثاق
فاما ما رواه محمد بن الحسن **الصغار** عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن ابي عمير عن محمد بن عبد الرحمن عن عمر بن يزيد
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن حلف الرجل بالعتق بغير ضمير على ذلك فقال من حلف بذلك
فقد رضى فهو لان له فيما بينه وبين الله وليس ذلك على المستكره فالوجه في هذا الخبر ان نمله على
ضرب من الاستحباب **باب انه لا كفارة قبل الحنث** **محمد بن احمد بن يحيى** عن محمد بن محمد بن
محمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابيه عن وهب عن جعفر بن محمد عن ابيه ان علي بن ابي طالب عليه السلام
قال اذا حنث الرجل فليطعم عشرة مساكين ويطعم قبل ان يحنث فالوجه فيه ان نمله على ضرب
من التقية لانه موافق لمذهب العامة **ابواب الذور** **باب اقسام النذر** **الحسين**
بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حفص بن سودة عن ابن بكير عن زهارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
اى شئ لا نذرفيه قال فقال كل ما كان لك فيه منفعة في دين او دنيا فلا حنث عليك فيه **الحسين**
بن سعيد عن حماد بن عيسى عن علي بن ابي حمزة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل عليه شيئا
الى بيت الله الحرام وكل ملو له حرام خرج مع عنته الى مكة ولا يكارى لها ولا يصحبها فقال ليس بشئ
ليتكارى لها ولا يخرج معها **فاما ما رواه احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد** عن ابن ابي عمير عن غيره
من اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل تكون له الجارية فتؤديه امرأته فتغار عليه فيقول عليك
صدقة قال ان جعلها لله وذكر الله فليس له ان يقربها وان لم يكن ذكر الله في جاريته يصنع بها
ما شاء فالوجه في هذا الخبر ان نمله على احد شيئين احدهما انه يجب عليه ان يوفاه اياه اذا جعله نذرا
صحيحا وليس له في خلافه مصلحة دينية ولا دنيوية وانما يجوز له خلاف ذلك اذا حصل له فيه
نفع وصلاح على ما قلناه في اليمين والوجه الاخر ان نمله على الاستحباب **فاما ما رواه محمد بن**
احمد بن يحيى عن ابي عبد الله الزايزي عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن الحسن بن علي عن ابي الحسن عليه السلام
قال قلت له ان لي جارية ليس لها منى مكان وهي تحمل الثمن الا ان كنت حلفت فيها بيمين فقلت لله
على ان لا ابيعها ابدلوا لي ثمنها حاجة مع تخفيف المؤنة فقال في الله بقولك فقد انجز ذكرناه
في باب اقسام الايمان في رواية الصغار لانه رواه بلفظ اليمين واعداؤه ههنا تتضمنه لفظ النذر

نحو

المؤنة

والمعنى هو المعنى الذي ذكرناه من حمله اما على الاستحباب او على ارتفاع صلاح في سبيلها ديني وديني
واستوى الامن فيه على حد سواء كما قلنا هناك **باب** انه لا نذر في معصية الحسين
بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن رجل جعل عليا ايمانا ان يمشي الى الكعبة
او صدقة او نذرا او هديا ان هو كلم اباه او امه او اخاه او ذراعه او قطع قرابة او ما ثما يقيم عليه
او امر لا يصلح فعله فقال لا يمين في معصية الله انما البين الواجبة التي ينبغي لصاحبها ان يفى بها
ما جعل الله عليه في الشكر ان هو عافاه من مرضه او عافاه من امر يخافه او رقه عليه ماله او رده من
سفره على كذا او كن اشكرا فهذا الواجب على صاحبه ينبغي له ان يفى به **فاما** ما رواه محمد بن
احمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار عن ابي جميلة عن عمر بن حريث عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت
عن رجل قال ان كلم ذاقا له فعله المشي الى بيت الله وكل ما يملكه في سبيل الله وهو يرى من
دين محمد قال يصوم ثلثة ايام ويتصدق على عشرة مساكين فالوجه في هذه الرواية ان نخلها
على الاستحباب او على ان يجعل ذلك شكر الله بخالفته لمعصيته دون ان يكون ذلك كفارة بخلاف
النذر **ويؤكد** ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عليه السلام انه قال في رجل حلف بيمين الا يكلم ذاقا له قال ليس بشئ فليكلم الذي حلف عليه
وقال كل يمين لا يراد بها وجه الله فليس بشئ في طلاق او غيره **عنه** عن حماد بن عيسى عن علي
بن ابي حمزة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل عليه مشيا الى بيت الله الحرام وكل ما
له حرام خرج مع عمته الى مكة ولا يكرى لها ولا صاحبها فقال ليس بشئ ليتكاري لها وليخرج معها
الصفار عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن عبد الله بن مسكان عن محمد بن بشير عن العبد
الصالح عليه السلام قال قلت له جعلت فداك اجعلت لله عليا ان لا قبل من بني عمي صلة ولا خراج
متاع في سوقي من تلك الايام قال فقال ان كنت جعلت ذلك شكرا فرببه وان كنت انما قلت
ذلك من غضب فلا شئ عليك **باب** من نذر ان يذبح ولد له **فصل** في نذر بن محبوب عن
احمد بن محمد عن ابي بصير عن السكوني عن جعفر بن ابيه عن علي بن ابي حمزة عليه السلام انه اتاه رجل
فقال اني نذرت ان انحر ولدك عند مقام ابراهيم عليه السلام ان فعلت كذا وكذا فقلت قال علي
عليه السلام اذبح كبشا سمينا فتصدق بدمه على المساكين **فاما** ما رواه ابراهيم بن محمد بن عمار عن
الحسن بن القسم بن محمد عن ابان بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل حلف ان يذبح ولد له فقال ذلك من خطرات الشيطان فادنا في الخبر الاول لان الخبر الاول

محول على ضرب من الاستعجاب دون الفرض والايجاب **باب** حكم العتق اذا علق بشئ على حجه
النذر على بن ابراهيم عن ابيه عن صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار عن ابي ابراهيم عليه السلام قال قلت
لرجل كانت عليه حجة الاسلام فاراد ان يحل فقبل لم تزوج ثم حج فقال ان تزوجت قبل ان اجمع فضلاي
حرف تزوج قبل ان يحل فقال عتق غلامه فقلت لم يريد بعنقه وجه الله تعالى فقال انه نذر في طاعة الله
طالح الحق من التزويج واوجب عليه من التزويج فقلت فان الحرج قطع قال وان كان تطوعا ففي طاعة الله
عز وجل قد عتق غلامه **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد عن علي بن ابي حمزة قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل عليه مشيا الى بيت الله الحرام وكل ملوك له حران خرج معن
الى مكة ولا يكاري لها ولا صاحبها فقال ليس بشئ ليتكاري لها وليخرج معها فالوجه في هذا التحريم
لم يجعل ذلك على وجه النذر بل لان من شرط النذر ان يقول لله على كذا او كذا او متولم يكن على هذا
الوجه لا يلزمه فكان بالخيار والتحريم الاول محمول على من جعل ذلك نذرا صحيحا فلا جلة له وجب
عليه الوفاء به على ما بيناه في كتابنا الكبير واستوفينا **واما** ما رواه الحسين بن سعيد عن ابي علي
بن راشد قال قلت لابي جعفر الثاني عليه السلام ان امرأة من اهلنا اعتل صبي لها فقالت اللهم ان
كشفت عنه ففلانة جارية حرة والجارية ليست بعارفة فايما افضل بعنقها او تصوف ثمنها
في وجه البر فقال لا يجوز الاعتقها فالوجه في هذا الخبر والخبر الاول ان تحملها على انه اذا كان
ذلك على وجه النذر وجب الوفاء به دون ان يكون ذلك عتقا محضا معلقا بشرط **باب**
من نذر ان يحل ما شيا فحرم **الصفاء** عن ابراهيم بن هاشم عن عبد الرحمن بن حماد عن ابراهيم بن
عبد الحميد عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عباد بن عبد الله البصري عن رجل جعل لله نذرا
على نفسه المشي الى بيته الحرام فمشى نصف الطريق او اقل او اكثر قال ينظر ما كان يتفق من ذلك
الموضع فيتصدق به **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن
ابي عبد الله عليه السلام قال يمارجل نذر نذرا ان يمشي الى بيت الله الحرام ثم يحرم ان يمشي فليز
وليسق بدنتا عرف الله منه الجهد **عن** صفوان عن اسحق بن عمار عن عنبسة بن
مصعب قال نذرت في ان لي ان عافاه الله ان اجمع ما شيا فمشيت حتى بلغت العقبة ^{اشتكت} فاشتكت
فركبت ثم وجدت راحة فمشيت فسألت ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال ان احب
ان كنت موسرا ان تذبح بقرة فقلت بقرى مع نفقة ولو شئت ان اذبح لفعلت وعلى دين قال
ان احب ان كنت موسرا ان تذبح بقرة فقلت اشئى مما احب افعله فقال لا من جعل لله شيئا ^{يحب}

فبلغ حمداً فليس عليه شيء **علي** بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام
ان امير المؤمنين عليه السلام سئل عن رجل نذر ان يمشي الى البيت فمر بجبر قال فليقيم في المعابر
قالما حتى يجوز **علي** بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن زفاعة وحفص قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل نذر ان يمشي الى بيت الله ماشياً قال فليمشي فاذا تعب فليركب **ابو علي** ^{حافياً}
الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام
قال سئلت عن رجل جعل الله عليه مشياً الى بيت الله فلم يستطع قال يركب ^{لن} قال الشيخ رحمه الله لا تنافي
بين هذه الاخبار لان الذي يجب على من نذر ان يمشي الى بيت الله الحرام ان يفي به اذا امكنه
ذلك وكان قادراً عليه مستطيعاً حتى انه ليقوم قائماً في المعبر فان عجز عن ذلك ولا يستطيع ^{لش}
جازه ان يركب الا انه ليسوق مع بدنة او بقرة فان لم يتمكن من ذلك فليركب ولا شيء عليه **ابو** ^{ان}
الكفارات باب ما يخرج من الكسوة في كفارة اليمين محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري
عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن صفوان عن ابن مسكان
عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في كفارة اليمين يطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد من
حنطة او مد من دقيق وحنفة او كسوة لكل انسان ثوبان او عتق رقبة وهو في ذلك بالخيار
اي الثلثة صنع فان لم يقدر على واحد من الثلثة فالصيام ثلثة ايام **الحسين بن سعيد**
عن القسم بن محمد عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن كفارة اليمين قال
عتق رقبة او كسوة والكسوة ثوبان او اطعام عشرة مساكين ^{لش} اي ذلك فعل الخرافة فان لم يجد
فصيام ثلثة ايام متواليات واطعام عشرة مساكين **مد في ما رواه محمد بن يعقوب**
عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي الجراح عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس قال قال ابو جعفر
عليه السلام قال الله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك تتبعي فرضات ازواجك والله
غفور رحيم قد فرض الله لكم تحلاً ايمانكم فجعلها ميمناً وكفرها رسول الله صلى الله عليه وآله قلت
فيم يكفر قال اطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد قلنا فمن وجد الكسوة قال ثوب يوارى عورته
عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي نصر والنجاشي عن ثعلبة بن ميمون عن معمر بن عثمان
قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن وجوب الكسوة في كفارة اليمين قال ثوب يوارى عورته
ابن محبوب عن ابي ايوب عن ابي بصير قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن اوسط ما تقطعون
اهليكم فقال ما تقولون به عيالكم من اوسط ذلك قلت وما اوسط ذلك فقال اخل والبيت

في بعض النسخ
عن النجاشي
ليس بقطوع ولا
الواو

والتم والخبر تشبههم به مرة واحدة قلت كسوتهم قال ثوب واحد فالتنا في بين هذه الاخبار
والاخبار الاولى لان الكسوة يترتب وجوبها على قدر حال الانسان فمن قدر على ثوبين كان عليه ذلك
ومن لم يقدر الا على واحد فانه يجزيه ومن عجز عن ذلك ايضا الصيام فان عجز عن الصيام ايضا
فليست غفر الله تعالى وليس عليه ثوب **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن
ابيه عن اسمعيل بن محمد بن ابي نصر عن ابي جميلة عن ابي عبد الله عليه السلام قال في كفارة اليمين عتق رقبة
او اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او الوسط الخبز والزيت والتمر
واللحم والخبر والصدقة ممد من حنطة لكل مسكين والكسوة ثوبان فمن لم يجد فعليه الصيام
لقول الله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام **احمد** بن محمد بن عبد الله بن فضال عن ابن بكير عن مزادة عن
ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن شيء من كفارة اليمين فقال نصوم ثلاثة ايام قلت انه ضعف
عن الصوم وعجز قال يتصدق على عشرة مساكين قلت انه عجز عن ذلك قال فليست غفر الله تعالى

قال
عز وجل

باب انه هل يجوز طعام الصغير في الكفارة ام لا **يونس** بن عبد الرحمن عن
ابي الحسن عليه السلام قال سألت عن رجل عليه كفارة اطعام عشرة مساكين ايعطى المصغار والكبار
سواء والنساء والرجال او يفضل الكبار على المصغار والرجال على النساء فقال كلهم سواء وليتم اذا
لم يقدر من المسلمين وعيالاتهم تمام العدة التي يلزمه اهل الضعف من لا ينصب **فاما** ما رواه
احمد بن محمد بن محمد بن يحيى عن غياث عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز اطعام الصغير في كفارة
اليمين ولكن صغيرين بكبير فلا ينافي الخبر الاول لانه انما لا يجوز اطعام الصغير الا اذا كان
مختلطاً بالكبار فلا بأس بذلك **يدل** على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله تعالى من اوسط ما تطعمون اهليكم قال
هو كما يكون انه يكون في البيت من يأكل اكثر من المد ومنهم من يأكل اقل من المد وان شئت

جعلت لهم ادا ما والا دام وانا املح و اوسطه الزيت و ارفع اللحم **باب** انه هل يجوز تكرير
الاطعام على واحد اذا لم يجد غير الام **احمد** بن يعقوب عن علي بن ابيه عن النوفلي عن السكوني
عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام ان لم تجد في الكفارة الا الرجل
والرجلين فليكره عليهما حتى تستكمل العشرة يعطيهما اليوم ثم يعطيهما غدا **فاما** ما رواه الحسين
بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن اطعام عشرة
مساكين او اطعام ستين مسكينا ايجع ذلك لانسان و... يعطاه قال لا ولكن يعطى انسانا

كما قال الله تعالى قلت فيعطى الرجل ثرايته ان كانوا محتاجين قال نعم قلت فيعطيه ضعفان من غير اهل
الولاية قال نعم واهل الولاية احب الي قلدينا في العبد الاول لانه انما يجوز التكثير اذا لم يجد الانسان
بعد الرجال الذين يحب عليه اطعامهم جارحيث ان يكر عليهم فاما اذا وجد فيبقى ان يعطى
كل واحد منهم الى ان يستوفي العدد **باب كفارة من خالف النذر والعهد الصغار**
عن علي بن محمد القاساني عن القسم بن محمد الاصفهاني عن سليمان بن داود المتقري عن حفص بن غياث
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن كفارة النذر فقال كفارة النذر كفارة اليمين ومن نذر
بدنة فعليه ناقة يقلدها ويشعرها ويقت بها بعرفة ومن نذر خروفا فحيت شاء غرقا
ما رواه الحسين بن سعيد عن اسمعيل عن حفص عن عمر بن قيس السابري عن ابيه عن ابي بصير عن
احدهما عليهما السلام قال من جعل عليه عهدا لله وميثاقه في امر الله طاعة فحنت فعليه عتقة
او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا **عنه** عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج
عن عبد الملك بن عمرو عن ابي عبد الله عليه السلام قال من جعل لله عليه لا يركب محمرا فركبه قال و
لا اعلاه الا قال فليعتق رقبة او ليضم شهرين او ليظم ستين مسكينا **عنه** عن ابن ابي عمير عن محمد بن
اسحق الكوفي عن امرئ بن علي بن نوفل عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل
عاهد الله في غير معصية ما عليه ان لم يف بها قال يعتق رقبة او يصدق بصدقة او يصوم شهرين
متتابعين **عنه** عن ابن ابي عمير عن ابي جعفر عن ابي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمر بن خالد عن
ابي جعفر عليه السلام قال لتذرن ذنبا ما كان لله وفيه وما كان لغير الله فكفارة كفارة يمين
عنه بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن احمد عن السندی بن محمد عن صفوان الجمال عن ابي عبد الله
عليه السلام قال قلت له يا ابي انت وامى جعلت على نفسى مشيا الى بيت الله قل كفر عيناك فاما
على نفسك عينا وما جعلت لله فف به الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح عن ابي الحسن
عليه السلام انه قال كل من عجز عن نذر ذنبة فكفارة كفارة يمين **عنه** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حاد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان قلت لله على كفارة كفارة
يمين **عنه** بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله عن محمد بن عبد الله بن مهران عن علي بن جعفر عن اخيه
موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن الرجل يقول هو يهدى الى الكعبة كذا او كذا ما عليه اذا
كان لا يقدر على ما يهدى به قال ان كان جظه نذرا ولا يملك فلا شيء عليه قال الشيخ رحمه الله الكلام
في هذه الاخبار مثل الكلام على الاخبار التي قلدها في كفارة يمين وان ذلك يترتب على قدر حال الرجل

في امر الله طاعته

في امر الله طاعته
البرئ
كفر عن
مفرد

باب ان وجب عليه كفارة اليمين فحجز عنها

٢٢٦

العبد فكذلك في كفارة اليمين من قدر على رقة او اطعام ستين مسكينا او صيام شهرين متتابعين
 فعل الذي شاء ومضى عن ذلك كان عليه كفارة اليمين فان عجز عن ذلك ايضا كان عليه الاستغفار
 ولم يكن عليه شيء **باب** ان من وجب عليه كفارة الظهار فحجز عنها اجمع كان باقيا في ذمته ولم يجز له
 وطى المرأة حتى يكفر **ص** حميد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال كل من عجز عن الكفارة
 التي يجب عليه من عتق او صوم او صدقة في يمين او نذر او قتل او غير ذلك مما يجب على صاحبه
 فيه الكفارة فلا يستغفر له كفارة ما خلا يمين الظهار فانه اذا لم يجد ما يكفر به حرمت عليه نكاحها
 وقرق بيها الا ان ترضى المرأة ان يكون معها او لا يجامعها **ح** محمد بن يعقوب عن علي بن ابي بصير عن
 بن يحيى عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان الظهار اذا عجز صاحبه عن الكفارة فليستغفر
 ثم لينوا لا يعود قبل ان يواقع ثم ليواقع وقد جزا ذلك عنه من الكفارة فاذا وجد لسبيل الى ما يكفر به
 يوما من الايام فليكفر ولن تصدق فاطم نفسه وعياله فانه يجزيه اذا كان محتاجا واذا لم يجد
 ذلك فليستغفر لله به وينوي الا يعود فحسبه ذلك والله كفارة قلنا في الخبر الاول لان الخبر
 الاول انما تناول الواقعة قبل الكفارة بعد الاستغفار اذا لم ينو انه متى تمكن كفر والخبر الثاني
 تناول اباحة ذلك عند الغرم على الكفارة متى تمكن من ذلك ويجزى ذلك مجزى الدين عليه وليس بينهما
 تناف **واما** ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي بصير قال سمعت
 ابا عبد الله عليه السلام يقول جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله اني ظفرت
 من امرأتى فقال اعتق رقبة فاليس عندي قال فصم شهرين متتابعين قال لا اقدر قال فاطعم
 ستين مسكينا قال ليس عندي قال فقال رسول الله صلى الله عليه وآله انا اتصدق عنك **عليك**
 فاعطاه ثمن طعام ستين مسكينا وقال ذهب فتصدق بهذا فقال والله بك بك بالحق نبيا **عليك**
 لا تبترها اوح اليه مني ومن عيالي فقال ذهب فكل واطعم عيالك قال وجه في هذا الخبر انما **عط**
 النبي صلى الله عليه وآله عنده الكفارة سقط عنه فخرها ثم اجراه مجرى غيره من الفقراء في جواز اعطائه
 ذلك على انه عند الضرورة يجوز ان يصرف الكفارة الى نفسه والى عياله حسب ما تضمنه الخبر **الاختياط**
 رواه اسحق بن عمار الاول وان كان ذلك لا يجوز عند الاختيار كما ان عند الضرورة والعجز يجوز
 ان يقتصر على الاستغفار **باب** ان كفارة الظهار مرتبة غير مخيرة فيلزم على ذلك ظاهر
 القرآن قال الله تعالى والذين يظاهرون من دنسائهم ثم يعودون لما قالوا فتعذبهم بقرينة الى قوله
 فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ثم قال بعد ذلك فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا

فالأخبار التي رواها في الباب الأول يؤكد ذلك فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي الكتاب
 بن النعمان عن معوية بن وهب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المظاهر قال عليه تحريم رقبة
 اوصيام شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا والرقبة تحريمي فمن ولد في الاسلام كسائر فيمن
 بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن رجل قال لامرأته انت على مثل ظمري قال عتق
 رقبة واطعام ستين مسكينا اوصيام شهرين متتابعين فما تضمن هذان الخبران من لفظ لفظ
 او الموضوع للتحريم الوجه فيه ان نحلها على الترتيب بدلالة الاخبار الاولى المطابقة لظاهر
 القرآن وقد وردنا في كتابنا الكبير ما يتعلق بذلك مستوفيا فيما ذكرناه كفاية انشاء الله

كتاب الصيد والذبائح

ابواب صيد السمك باب انتهى عن صيد الجري والمارماهي والزمارة الحسين

بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تأكل الجري ولا المارماهي
 ولا طافيا ولا طحالا ولا بهيت الدم ومضغة الشيطان عنه عن محمد بن خالد عن ابي الجهم
 عن رفاعه عن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الجري فقال والله ما رأيته
 قط ولكن وجدناه في كتاب علي عليه السلام حراما عنه عن النضر بن سويد عن عاصم عن ابي بصير
 قل سألت ابا عبد الله عليه السلام عما يكره من السمك فقال اما في كتاب علي عليه السلام فانه نهي عن
 الجري عنه عن صفوان عن منصور بن حازم عن حمزة بن ابي سعيد قال خرج امير المؤمنين
 عليه السلام على بغلة رسول الله صلى الله عليه وآله فخرجنا معه نمش حتى انتهى الى موضع اصحاب
 السمك فجمعهم ثم قال تدرون لاي شئ جمعتم فقالوا لا فقال لا تشربوا الجري ولا المارماهي
 ولا الطافي على الماء ولا يتبعوه عنه عن ابن فضال عن غير واحد من اصحابنا عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال الجري والمارماهي والطافي حرام في كتاب علي عليه السلام فاما ما رواه الحسين
 بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد الحلبي قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا يكره شئ
 من الحيتان الا الجري عنه عن فضالة عن ابان عن حريز عن حكم عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال لا يكره من الحيتان شئ الا الجري قال الوجه في هذين الخبرين وما جرى مجرىهما انه لا يكره كراهية
 الخطر الجري وان كان يكره كراهية الذنب والا يستحب وما قد مناه من الاخبار وان تضمن بعضها
 لفظ التحريم مثل حديث ابن فضال وغير ذلك فحول على هذا الضرب من التحريم الذي قد مناه
 والذي يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن زرارة

شجرة
 انقضا

قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجرث فقال وما الجرث فنعت له فقال قل لا أجد فيها دوى
إلى محرماً على طاعم يطعمه إلى آخر الآية ثم قال لم يجرم الله شيئاً من الحيوان في القرآن إلا التحريم بعينه
ويكره كل شيء من البحر ليس له قشر مثل الورق وليس يحرام إنما هو مكروه عنه عن عبد الرحمن
بن أبي بجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البحر المار
الزمار والزمار وما ليس له قشر من السمك أحرام هو فقال لي يا محمد اقرأ هذه الآية التي في الأقسام قل لا أجد
فيما أوحى إلى محرماً قال فقرأتها حتى فرغت منها فقال إنما المحرام ما حرم الله ورسوله في كتابه ولكم
قد كانوا يعافون أشياء فخنننا فأبواب تحريم السمك الطافي وهو الذي يموت في الماء

الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
عما يوجد من السمك طافياً على الماء ويلقيه البحر ميتاً فقال لا تأكله عنه عن عمرو بن عثمان عن
الفضل بن صالح عن زيد الشحام قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عما يوجد من الحيتان طافياً
على الماء ويلقيه البحر ميتاً أكله قال لا عنه عن فضالة عن القسم بن بريد عن محمد بن مسلم

عن أبي جعفر عليه السلام قال لا تأكل ما نبت في الماء من الحيتان وما نصب الماء عنه فاما
ما رواه الحسين بن سعيد عن عبد الله بن جعفر عن رجل عن زائدة قال قلت لسمك يلب من الماء
فيقع على الشط فيضطرب حتى يموت فقال أكلها فالوجه في هذا الخبر أن تحمل على أنه لما خرجت
من الماء أخذها وهي حية ثم ماتت جازاً أكلها ولو ماتت قبل أن يأخذها لم يجز ذلك يدل

على ذلك ما رواه محمد بن يحيى عن العرمي بن علي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام
قال سألت عن سمكة وثبت من الماء فوقت على الحد فماتت أبيع أكلها قال إن أخذتها قبل أن تموت
ثم ماتت فكلها وإن ماتت قبل أن تأخذها فلا تأكلها محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي
بن الحكم عن ابن عن سلمة عن أبي جعفر عن أبي عبد الله عليه السلام أن علياً عليه السلام كان يقول
في الصيد والسمك إذا أدركتها وهي تضرب وتضرب بيدها وتحرك ذنبها وتطرف بعينها

فإن كانت فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن القسم بن بريد عن ابن مسلم عن أبي جعفر
عليه السلام في رجل نصب شبكة في الماء ثم رجع إلى بيته وتركها منصوبة قائماً بعد ذلك وقد قمر
فيها سمك فيموت فقال ما علمت يدك فلا بأس بكل ما وقع فيها عنه عن ابن أبي عمير عن حماد
بن عثمان عن الحلبي قال سألت عن الحظيرة من القصب فجعل في الماء الحيتان فيدخل فيها
الحيتان فيموت، بعضها فيها فقال لا بأس به إن تلك الحظيرة إنما جعلت ليصيد فيها فالوجه

في حديثي الخبرين ان نخلهما على انه اذ الميتمين له مامات في الماء مما لميت فيه واخرج منه
جانا كل الجميع واما مع التين فلا يجوز على حال **يدل** على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن
علي بن النعمان عن ابن مسكان عن عبد الرحمن قال امرت جلايسال بن ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل صاد سمكا ومن احيا ثم اخرج من بعد مامات بعضهم فقال مامات فلان تاكله فانه
مات فيما فيه حيانه فلدنا في هذا الخبر ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن هرون
بن مسلم عن مسعدة بن صدقة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت ابي يقول اذا ضوب
صاحب الشبكة بالشبكة فما اصاب فيها من حي او ميت فهو حلال ما خلا ما ليس له قشر ولا يوكل فيه
الطافي من السمك لان الوجه في هذا الخبر ما قلناه في الاخبار الاولى سواء من انه اذ الميتمين له
الميت من الحي جاز لنا كل الجميع فاما مع تين فلا يجوز حسب ما قدمنا **باب صيد الجوس**
السمك الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن صيد الحيتان وان لم يسم فقال لا بأس سألته عن صيد الجوس السمك اكله فقال ما كنت
لاكله حقا نظر اليه **عنه** عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن مجوسي يصيد السمك ابوكل منه فقال ما كنت لاكله حقا نظر فيه قال حماد حق اسمعه **اليه**
يسمى قال الشيخ رحمه الله الذي ذكره حماد في تاويل الخبر غير صحيح لانا قد بينا في الرواية الاولى
انه لا يراعى في صيد السمك التسمية **يزيد** ذلك بيانا ما رواه علي بن ابي بصير عن محمد بن عوف عن
المفضل بن صالح عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن صيد الحيتان
وان لم يسم عليه قال لا بأس به ان كان حيا ان تاخذ **عنه** عن فضالة عن العلا عن محمد بن
مسلم عن احدهما عليهما السلام مثل ذلك قال وسألته عن صيد السمك ولا تسمى قال لا بأس
فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن
ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن صيد الجوس حين يضرهون بالشباك ويسمون بالشرك
فقال لا بأس بصيدهما انما صيد الحيتان اخذ **عنه** عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد
عن الوشاء عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالسمك الذي
يصيد الجوس **الحسين بن سعيد** عن عوف عن سماع عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن صيد الجوس السمك حين يضرهون بالشباك ولا يسمون يهودى ولا يسمي قال
لا بأس انما صيد الحيتان اخذ **عنه** عن النضر عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد

كراهية صيد الليل بسم

قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحيتان التي يصيد بها المجوس فقال إن علياً عليه السلام كان يقول بالحيتان والجراد ذك **عنه** عن ابن فضال عن يونس بن يعقوب عن أبي مريم قال قلت لأبي عبد الله ما تقول فيما صادت المجوس من الحيتان فقال كان علي عليه السلام يقول بالحيتان والجراد ذك **عنه** عن الحسن بن علي الوشاء عن عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا بأس بكوا من المجوس ولا بأس بصيدهم لسوء حالهم في هذه الأخبار أن نخلها على أنه لا بأس بصيد المجوس إذا أخذوا الإنسان منهم حياً قبل أن يموت فلا يقبل قومه في إخراج السك من الماء حياً لأنهم لا يؤمنون على ذلك **يدل** على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبيان عن عيسى بن عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صيد المجوس فقال لا بأس به إلا أعطوك حياً والسمك أيضاً ولا فلا تجز شهادتهم إلا أن تشهد **ابواب الصيد باب كراهية صيد الليل** **محل** بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمعون عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسمع عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله عن أتيان الطير بالليل وقال إن الليل أمان لها **عنه** عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن أبي عبد الله عن الحسن بن علي عن محمد بن الفضيل عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تأتوا بالفراخ في أعشاشها ولا الطيور في منامه حتى يصبغ ولا تأتوا بالفراخ في عشه حتى يربش فإذا طلا فأنزله قوسك وانصبه فخك **فأما** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يعقوب عن أحمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال سألت الرضا عليه السلام عن طرق الطير بالليل في وكها فقال لا بأس بذلك **أحمد** بن محمد بن عيسى عن علي بن أحمد بن أشيم عن صفوان بن أبي الحسن عليه السلام مثله **الصفار** عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن عن أبي الحسن عليه السلام قال قلت فذلك ما تقول في صيد الطيور في أوكارها والوحش في أوطانها ليلاً فإن الناس يكرهون ذلك فقال لا بأس بذلك قالوجه في هذه الأخبار أن نخلها على الجواز ورفع الحظر والخبر أن الأولان محمولان على ضرب من الكراهية دون الحظر **باب كراهية لحم الغراب** **محل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن أبي بصير الواسطي قال سئل الرضا عليه السلام عن الغراب الأبقع قال فقال أنه لا يؤكل وقال قد أحل الله الأسود **محل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن العركي بن علي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن الغراب الأبقع والأسود أجمل أكله فقال لا يجمل شيء من الغراب نراغ ولا غيرة **فأما** ما رواه

كراهية لحم الخفاف

١٣٣

سنة الثغر والبتاع
عن الدرس ١٣

الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان بن عثمن عن زرارة عن احدهما عليهما السلام انه قال ان اكل
الغراب ليس بحرام انما الحرام ما حرم الله في كتابه ولكن لا نفس تقتل عن كثير من ذلك **قوله** **عجل** بن
اسود بن يحيى عن محمد بن الحسين بن يحيى الخزاز عن غياث بن ابراهيم عن جعفر بن محمد عن علي بن السلام
انه كره اكل الغراب لانه فاسق قلنا في الاخبار الاولى لان الوجه ان نحلها على نفع الحظوان كان
مكروها لان الاخبار الاولى تناولت ذلك على وجه الكراهية وقوله لا يجل شئ من الغراب **معناه** لا يجل

حلالا لانه ليس فيه شئ من الكراهية ولم يرد بذلك التحريم **باب** كراهية لحم الخفاف **عجل**

بن احمد بن يحيى عن ابراهيم بن اسحق عن علي بن محمد عن الحسن بن داود الرقي قال بينا نحن نعود عند
ابي عبد الله عليه السلام اذ قر رجل بيده خطاف مذبح فوثب اليه ابو عبد الله عليه السلام حتى اخذ
من يده ثم دحى به ثم قال اما المكرمكم بهذا ام فقيهكم لقد اخبرني ابي عن جدي ان رسول الله صلى الله
عليه واله عن قتل الستة النخلة والنملة والصفدع والصدود والمهدد والخفاف **فاما ما رواه**

محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن
عمارة بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب خطافا في الصحراء او يصيد اياكله فقال
هو ما يؤكل عن الوبر يؤكل قال هو حرام قال وجه في قوله عليه السلام هو ما يؤكل ان نحل على التعجب من
ذلك دون الاخبار عن اباحتها ويجري ذلك مجرى احدنا اذا رأى انسانا يأكل شيئا تعا فدا لا نفس

هذا شئ يؤكل وانما يريد تعجيبه لا اخباره عن جواز ذلك **باب** جواز اكل ما ذبحه الكلب لم يعلم

ان اكل منه **عجل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن محمد بن مسلم
وعنه واحد عنهما جميعا انهما قالوا في الكلب يرسل الرجل ويسمى قال ان اخذه فادركت ذكاته فذكه و

ان ادركته قد قتلته واكل منه فكل ما بقى **عجل** بن محمد بن عيسى عن الحسن بن احمد عن يونس بن يعقوب

قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ارسل كلبه فادركه وقد قتل قال كل وان اكل **عنه**
عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن ابان بن تغلب عن سعيد بن المسيب قال سمعت سلمان يقول
كل مما امسك الكلب وان اكله ثلثيه **عنه** عن علي بن الحكم عن سيف عن منصور بن حازم عن سالم

الاشثل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن صيد كلب حالم قد اكل من صيده قال كل منه **عجل**

بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن ابان بن عثمن عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله

قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ارسل كلبه فاخذ صيدا واكل منه اكل من فضله قال

كل ما قتل الكلب اذا سميت وان كنت ناسيا فكل منه ايضا وكل فضله **عنه** عن علي بن الحكم عن

في جواز اكل ما ذبحه الكلب المعلم
٢٢٢

موسى بن بكر عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في صيد الكلب اذا ارسله ونمى فلياكل
تماما مساك عليه وان قتل وان اكل كل ما بقي **عنه** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن صيد البازي والكلب اذا صاد فقتل **عنه**
واكل منه اكل فضله ام لا فقال **لما قتل الطير فلا تأكله الا ان تذكيه** وانما ما قتلته الكلب قد ذكرت
اسم الله عليه فكل وان اكل منه **الحسين بن سعيد** عن القاسم بن محمد عن معوية بن وهب
عن ابي سعيد المكارى قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الكلب يرسل على الصيد ويسقى فيقتل
ويأكل منه فقال كل وان اكل منه **عنه** عن فضالة عن عبد الله بن بكير عن سالم الا شل
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الكلب يمسك عليك صيده وقد اكل منه فقال لا بأس
انما اكل وهو لك **عنه** عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد الحلبي قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن الكلب يصطاد فيأكل من صيده اناكل بقيته قال نعم **فاما** ما رواه الحسين
بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الكلب المعلم للصيدة
هو قول الله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمون مما عليكم الله فكلوا مما امسكن عليكم
واذكروا اسم الله عليه قال لا بأس ان تأكلوا مما امسك الكلب مما يأكل الكلب فاذا اكل الكلب منه
قبل ان تذكيه فلا تأكل منه قال وسألت عن صيد الفهد وهو معلم للصيد فقال ان ادركته حيا
فذكرك واكله وان قتله فلا تأكل منه **عنه** عن فضالة بن ايوب عن رفاعه بن موسى قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن الكلب يقتل فقال كل فقلت اكل منه فقال اذا اكل منه فلم يمسه
عليه انما امسك على نفسه فالوجه في هذين الخبرين ان تعلم ما على احد فحين احدهما ان تعلمها
على انه اذا كان الكلب معتادا لاكل ما يصطاده فانه لا يؤكل ما بقي منه وانما يؤكل بقيته اذا كان
ذلك منه شاذا فامدا والوجه الاخر ان تعلمها على ضرب من التقية لان في الفقهاء من يقول ذلك
يعمل بانه امسك على نفسه لا عليك **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن
احمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن جميل بن دراج قال حدثني حكيم الصيرفي قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام ما تقول في الكلب يصيدنا الصيد فيقتله قال لا بأس بكل قال قلت انهم يقولون اذا اكل
منه فانما امسك على نفسه فلا تأكله قال وليس قد جامعوك على ان قتله ذكاته قال قلت بلى
قال فما يقولون في شاذها على ذكاه قال قلت نعم قال فان السبع جاء بعد ما ذكى فاكل بعضها
يؤكل البقية فاذا اجابوكم الى هذا فقل لهم كيف يقولون اذا ذكى هذا واكل منها لم يأكلوا منها **عنه**

في صيد كلب الجوس
 ثمان

واذا ذك هذا فاكل اكلتم ويجوز ان يكون المراد بالكلب في الخبرين الفهد فهد من السباع لان ذلك يسمى
 كلبا في اللغة وان لم يقل بغير الشريعة قولنا مكلمين فيما يصطاد به الفهد وما يصطاده شبيهه لا يؤكل الا ما ذكر
 ذكره على ما سنبتنه فيما بعد ان شاء الله تعالى **باب** صيد كلب الجوس الحسن بن
 سعيد عن الثوري عن سويد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن كلب الجوس ياخذ الرجل المسلم فيسمى حين يرسله اياكل منه مما امسك عليه فقال نعم لانه
 مكلم وذكرا اسم الله عز وجل عليه **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف
 بن عميرة عن منصور بن حازم عن عبد الرحمن بن سيابة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام فقلت
 كلب مجوس استعيره افا صيده قال لا تأكل من صيده الا ان يكون علمه مسلم فلا ينافي الاول
 لان الوجه في هذا الخبر ان نمله على انه اذا لم يعلم المسلم ولا يسمى عند ارساله فلا يجوز اكل ما
 فاما اذا علمه وسمى فلا بأس على ما تضمنه الخبر الاول **والذي** يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب
 عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال كلب الجوس لا تأكل
 صيده الا ان ياخذ المسلم فيعلمه فيرسله وكذلك البازي وكلاب اهل الذمة وبناهم حلال
 للمسلمين ان ياكلوا صيدها **باب** انه لا يؤكل من صيد الفهد والبازي الا ما ذكره ذكره
 الحسن بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام انه كره
 صيد البازي الا ما ذكره ذكره **عنه** عن القاسم بن محمد عن ابان بن عثمان عن عبد الرحمن بن
 ابي عبد الله قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ارسل باذنه فاخذ صيدا واكل منه تأكل
 من فضله فقال ما قتل البازي فلا تأكل منه الا ان تدبجه **عنه** عن القاسم بن ابان عن ابي عبد الله
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن صيد البازي والصقور فقال لا تأكل ما قتل الباز والصقور
 ولا تأكل ما قتل سباع الطير **عنه** عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن صيد الباز
 والصقور والطير الذي يصيده فقال ليس هذا في القرآن الا ان تدركه حيا فتذكيه وان قتل
 فلا تأكل حتى تذكيه **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن مهزيار قال كتب الى ابي جعفر
 عليه السلام عبد الله بن خالد بن نصر المدائني اسألك جعلت فداك عن البازي اذا امسك
 صيده وقد سمي عليه فقتل لصيده هل يحل اكله فكتب بخطه وخاتمه اذا سميت اكلته وقال علي بن
 مهزيار قرأته **عنه** عن محمد بن اسمعيل بن بزيع عن علي بن النعمان عن ابي مريم الانصاري قال سألت
 ابا جعفر عليه السلام عن الصقورة والبطة من الجوارح هي قال نعم بمنزلة الكلب **عنه** عن البرقي

باب حكم الصيد الاهلية

عن سعد بن سعد عن ذكر بن آدم قال سألت الرضا عليه السلام عن صيد البازي والصقر
يقتل صيده والرجل يقطر اليه قال كل منه وان كان قد اكل منه ايضا شيئا قل فرودت عليه
ثلاث مرات كل ذلك يقول مثل هذا الوجه في تاويل هذه الاخبار ان غلبها على التقية التي فيها
لان سلاطين الوقت كانوا يريدون ذلك وفقهاؤهم كانوا يقولون يجوز فجاوت الاخبار موافقة لهم
كما جاء غيرها من الاخبار بمثل ذلك والذي يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن
رياب عن ابي عبيدة الحمدا قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في البازي والصقر والعقاب
فقال ان ادركت ذكاته فكل منه وان لم تدرك ذكاته فلا تأكل **الحسين بن سعيد** عن احمد
بن محمد عن الفضل بن صالح عن ابيان بن تغلب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان ابي يقية
في زمن بني امية ان ما قتل البازي والصقر فهو حلال وكان يتيقهم وانا لا اتقيهم وهو حرام ما قتل
عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي قال قال ابو عبد الله عليه السلام كان ابي يقية و
كانت تقى ونحن نخاف في صيد البزاة والصقور فاما الان فانا لا نخاف ولا نخل صيدها الا ان يدرك
ذكاته وانه لفي كتاب الله عز وجل ان الله عز وجل قال وما علمتم من الجوارح مكليين يسمي الكتاب
عنه عن الحسن بن علي بن فضال عن الفضل بن صالح عن ليث المرادي قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن الصقور والبزاة وعن صيدهن فقال كل ما لم يقتلن اذا ادركت ذكاته واصل
الذكاة اذا كانت العين نظرف والرجل تركض والذنب يتحرك وقال ليست الصقور والبزاة في القرآن

باب حكم الصيد الاهلية والنجيل والبقال **الحسين بن سعيد** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن
ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام انها سالاه عن لحوم الجحر
الاهلية فقال هي رسول الله صلى الله عليه وآله عن اكلها يوم خيبر وانما نهي عن اكلها يوم خيبر وانما
نهي عن اكلها لانها كانت جملة الناس وانما الحرام ما حرم الله عز وجل في القرآن **احمد بن محمد** عن
رجل عن محمد بن مسلم وعن ابي الجارود عن ابي جعفر عليه السلام قال سمعته يقول ان المسلمين كانوا
اجتهدوا في خير واسرع المسلمون في دوابهم فامر رسول الله بكفاء القدور ولم يقل انها حرام وكان
ذلك ابقاء على التقية **الحسين بن سعيد** عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن عاصم بن حميد عن
ابي بصير قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ان الناس اكلوا اللحم ودوابهم يوم خيبر فامر رسول الله
صلى الله عليه وآله بكفاء قدورهم ونهاهم عن ذلك ولم يجرمها **الحسين بن محمد** عن محمد بن الحسين
عن محمد بن عبد الله بن هلال عن علاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن

تحريم كل لحم الغنم اذا شرب من لحم خنزيرة
٥

لحوم الخيل والبغال فقال حلال ولكن الناس يماقونها فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي علي
الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن ابن مسكان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
لحوم الحمير فقال هي رسول الله صلى الله عليه وآله عن اكلها يوم خيبر قال وسألت عن كل لحم الخيل و
البغال فقال هي رسول الله صلى الله عليه وآله عن اكلها فلا تأكلها الا ان تضطر اليها احمد بن محمد
عن علي بن الحكم عن ابيان عن اخبره عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن لحم الخيل فقال لا تأكل
الا ان تضطربك ضرورة ولحوم الحمير اهلية قال في كتاب علي عليه السلام انه يمنع اكلها محمد بن
احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن البرقي عن سعد بن سعد عن الرضا عليه السلام قال سألت عن لحم البزاة
والخيول والبغال قال لا تأكلها فالوجه في هذه الاخبار كلها ان تحملها على ضرب من الكراهية دون الحظر
بذلك لاخبار الاول ويزيد ذلك بيانا ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد
بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام انه سئل عن سباع الطير والوحش حتى ذكر له القنادل والوطواط
والحمير والبغال والخيول قال ليس اكلها حرام الا ما حرم الله فكتبه العزيز وقد هي رسول الله صلى الله عليه وآله يوم
خيبر عن اكل لحوم الحمير واما ما هم من اجل ظهورهم ان يقنوه وليست لحم بحرام ثم قال قرأ هذه الآية
فلما وجدنا اوصى الى عمرها على طاعم يطعمه الا ان تكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزير فانه حرام
او فسقا اهل غير الله به فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن عمارة عن ابي
بن قرعة عن اسحق بن حسان عن هشيم بن واقد عن علي بن الحسن العبدى عن ابي هرون عن ابي سعيد
الخدري قال امر رسول الله صلى الله عليه وآله بالادلاء بان ينادى ان رسول الله صلى الله عليه وآله والجرم
الحري والضرب والكل اهلية فالوجه في هذا الخبر ان تحمله على التقية لانه رواه رجال العامة حسب ما
يعتقدونه ويررونه عن النبي صلى الله عليه وآله انه حرم ذلك ولا لعل نحن الاعلى ما تقدم من الاخبار

باب تحريم كل لحم الغنم اذا شرب من لبن خنزيرة محمد بن يحيى عن العباس بن معروف عن
الحسن بن محبوب عن حنان بن سدير عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل وثا حادهم عن جدى حاصو
رضع من خنزيرة حتى شب واشتد عطشه ثم استعمله رجل في غنم له فخرج له نسل ما تقول ونسله
قال لما عرفت من نسله بعينه فلا تقر به واما ما لم تقر به فهو بمنزلة الجنين كل ولا تستعمل عنه
محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن عبيد الله بن احمد الخيكي عن ابن ابي عمير عن بشير بن مسلم
عن ابي الحسن عليه السلام في جدى رضع من خنزيرة ثم ضرب في الغنم فقال هو بمنزلة الجنين فاعتق
انه ضربه فلا تأكله وما لم تقر به فكله محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الوشاء عن عبد الله

باب كراهية لحوم الجملالات

بن سنان عن أبي حمزة رفعه قال لا تأكل من لحم حل وضع من لبن خنزيرة قال الشيخ رحمه الله هذا الاخبار كلها محمولة على انهما اذا وضع من الخنزيرة رضاعا قاما نبت عليه لحمه ودمه وتشتد بذلك قوته فاما اذا كان دفعة او دفعتين او ما لا ينبت اللحم ويشتد العظم فلا بأس باكل لحمه بعد استبرائه بما سنذكره ان شاء الله وقد صرح في الحديث الاول بذلك حين سأل السائل فقال وضع من خنزيرة حتى شب واشتد عظمه فاجابه حينئذ بما ذكرناه والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام سئل عن حل غدي لبن خنزيرة فقال لا يدرى واعلوه الكسب والنوى والشعير والخنزير ان كان استغنى عن اللبن وان لم يكن استغنى عن اللبن فيلقى على ضرع شاة سبعة ايام ثم يؤكل لحمه

باب كراهية لحوم الجملالات احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تأكلوا اللحوم الجملالة وان اصابك من عرقها فاغسله محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمعون عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسمع عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام الناقة الجملالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تغذي اربعين يوما والبقرة الجملالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تغذي اربعين يوما والشاة الجملالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تغذي خمسة ايام والبطة الجملالة لا يؤكل لحمها حتى تربط خمسة ايام والدجاجة ثلاثة ايام عنه عن حميد بن زياد عن الحسن بن ساعة عن احمد بن الحسن الميثقي عن ابان بن عثمان عن لباسم الصيرفي عن ابي جعفر عليه السلام في الابل الجملالة قال لا يؤكل لحمها ولا يركب اربعين ليلة عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حفص بن النجاشي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تشرب من اللبن الابل الجملالة وان اصابك شيء من عرقها فاغسله عنه عن علي بن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام الدجاجة الجملالة لا يؤكل لحمها حتى يقيد ثلاثة ايام والبطة الجملالة خمسة ايام والشاة الجملالة عشرة ايام والبقرة الجملالة عشرين يوما والناقة اربعين يوما

فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن البرقي عن سعد بن سعد عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سألته عن اكل لحوم الدجاج من الدساكروهم لا يصيدونها عن شيء يمر على العذرة مخلا عنها واكل اكل بيضهن فقال لا بأس به قلنا في هذا الخبر ما قد مرنا من الاخبار لانه ليس في الخبر انما تكون جلالة بل فيها انها تمر على العذرة وانها لا تصيد عن شيء

باب في النجاسات

وكل ذلك لا يفيد كونها جلالة على أنه لو كان في الخبر صريح بانها جلالة لجاز لنا ان نقول قوله عليه السلام لا بأس به فيقتل ان يكون اذا وجد ان يستبرئ ثلثة ايام حسب ما قدمنا ولا يتم نقل ان لحم الجملات حرام على كل حال على أنه قد روي ان الذي يراعى فيه الاستبراء الذي قلناه

اذ الميخاط غداها بغير العذرة فاما اذا كانت تخالط فلا بأس باكل لحمها بين ذلك **ما رواه** محمد بن احمد بن يحيى عن بعض اصحابه عن علي بن حسان عن علي بن عقبة عن موسى بن اكيل عن بطوننا عن ابي جعفر عليه السلام في شاة شربت بولاً ثم ذبحت فقال يغسل ما في جوفها ثم لا بأس به و كذلك اذا اعتلفت العذرة ما لم يكن جلالة والجلالة التي تكون ذلك غذاؤها **محمد بن** يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن احمد بن يحيى عن الخشاب عن علي بن اسباط عن روى في الجملات لا بأس باكلهن اذا كن يخالطن **باب** لحم النجاسات **محمد بن** احمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن جعفر بن بشير عن داود بن كثير الرقي قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام اسأله عن لحوم النجس والبانها فقال لا بأس ولا ينافي هذا الخبر ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن بكر بن صالح عن سليمان الجعفي عن ابي الحسن عليه السلام قال سمعته يقول لا اكل لحوم النجاسة ولا امر احدا ياكلها في حديث طويل لان قوله عليه السلام لا اكله اخبار عن امتناعه من اكله وقوله لا امرنا في ان يكون ذلك ما مورأ به ولو كان كذلك لوجب اكله وليس ذلك قولا لاحد ليس في الخبر ان ذلك حرام وليس مباح فينا في الخبر الاول على ان تحريم لحم النجاسات شيء كان يقوله ابو الخطاب لعنه الله واصحابه فيمن ان يكون سليمان الجعفي سمع بعض اصحابه يقول ذلك بسند اليه فرواه عن ابي الحسن عليه السلام ظنا منه بصدقه وحسن اعتقاده فيه **يدل** على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي عن داود بن كثير الرقي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت فداك ان رجلا من اصحاب ابي الخطاب نكح عن اكل النجس وعن اكل الحما المسرول فقال ابو عبد الله عليه السلام لا بأس به كوي النجس وشرب الباقها واكل لحومها واكل الحما

المسرول باب انه لا يجوز الذبح الا بالحديد **محمد بن** احمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا يؤكل ما لم يذبح بالحديد **محمد بن** يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن الذكاة فقال لا يذكي الا بالحديد ثم عن ذلك امير المؤمنين عليه السلام عنه

عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام

عن النبيمة بالليطة وبالمودة فقال لا ذكاة إلا بالحديدة **عنه** عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن ذبيحة العود والقصبه والحجر قال فقال علي لا يصح إلا بالحديدة فأما ما رواه الحسن بن محبوب عن زيد الشحام قال سألت أبا عبد الله عن رجل لم يكن بحضرته سكين فذبح بقصبه فقال اذ يذبح بالحجر والعظم والقصبه والعود اذ لم تصب الحديد اذ قطع الحلقوم وخرج الدم فلا بأس **عنه** بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن المروءة والقصبه والعود يذبح بهن اذ الميحدوا سكيناً قال اذ افري الادراج فلا بأس **عنه** بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن ابيان عن محمد بن مسلم قال قال ابو جعفر عليه السلام في الذبيحة بغير حديد اذا اضطرت اليها فان لم تجد حديدة فاذبحها بحجر فأوجه في هذه الاخبار ان تخصها بحال الضرورة التي لا يقدر فيها على الحديد فاصح وجود الحديد فلا يجوز على حال الذبح الا به **باب ذبائح الكفار** الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابي المغزل عن سماعة عن ابي إبراهيم عليه السلام قال سألت عن ذبيحة اليهودي والنصاري فقال لا تقربها **عنه** عن محمد بن سنان عن قتيبة **عنه** قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذبائح اليهود والنصارى فقال لا ذبيحة اسم ولا يؤمن على الاسم الا المسلم **عنه** عن محمد بن سنان عن الحسين بن المنذر قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام انا نكاري هؤلاء الاكراد في اقطاع الغنم وانما هم عبدة النيران واشباه ذلك فتسقط المعارضة فيذبحونها ويبيعونها فقال ما احب ان تفعله في مالك انما الذبيحة اسم ولا يؤمن على الاسم الا المسلم **عنه** عن محمد بن سنان عن اسمعيل بن جابر قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا تأكل ذبائحهم ولا تأكل في انيتهم يعني اهل الكتاب **عنه** عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن قتيبة قال قال رجل ابا عبد الله عليه السلام وانا عنده فقال الغنم يرسل فيها اليهودي والنصراني فيعرض فيها لعارضة فتذبح انا تأكل ذبيحته فقال له ابو عبد الله عليه السلام لا تدخل عنهما مالك ولا تأكلها فانما هو الاسم ولا يؤمن عليها الا مسلم فقال لما الرجل احل لكم الطيبات وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم فقال كان ابي يقول انما هو الحبوب والاشجار **عنه** عن محمد بن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذبائح نصارى العرب هل يؤكل فقال كان علي عليه السلام يفرغ عن اكل ذبائحهم وصيدهم فقال لا يذبح لك يهودي ولا نصراني اصحبتك **عنه** عن حماد بن عيسى عن الحسين بن المختار عن الحسن بن عبد الله

قال صاحب المصنف بن خنيس وابن أبي يعفور في سفر فاكل حدها ذبيحة اليهودي والنصراني واري اكلها
الاخر فاجتمعوا عند ابي عبد الله عليه السلام فاحبوا فقال يكما الذي اياه فقال انا قتل احسنت
عنه عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
يقول لا يذبح اضحيته يهودي ولا نصراني ولا المجوسي وان كانت امرأة فلتذبح لنفسها عنه
عن فضالة عن ابان عن سلمة ابي حفص عن ابي عبد الله عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام
قال لا يذبح ضحاياك اليهود والنصارى لا يذبحها الا مسلم عنه عن القاسم بن محمد عن علي عن
ابي بصير قال قال لي ابو عبد الله عليه السلام لا تاكل من ذبيحة المجوسي قال وقال لا تاكل ذبيحة
نصارى تغلب فانهم مشركوا العرب عنه عن عمرو بن عثمان عن المفضل بن صالح عن زيدا الشحام
قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن ذبيحة الذي فقال لا تاكله ان سمي وان لم يسم عنه عن
حنان بن سدير قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام انا وابي قال فقلنا له جعلنا فداك
ان لنا خلطا من النصارى وانا ناتيهم فيذبحون لنا الدجاج والفرخ ولجدي اناكلها قال فقال
لا تاكلوها ولا تقربوها فانهم يقولون على ذبايحهم ما لا احب لك اكلها قال فلما قدمنا الكوفة
دعانا بعضهم فايينا ان نذهب فقال ما بالكم كنتم تاتوننا ثم تركتموه اليوم قال قلنا ان عالمنا
فما نازعكم يقولون في ذبايحكم شيئا لا يحب لنا اكلها فقال من ذا العالم اذا والله اعلم من خلق الله
صدق والله انا نقول باسم المسيح عنه عن فضالة بن ايوب عن العلاء عن محمد بن مسلم عن
ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن نصارى العرب اناكل ذبايحهم فقال كان على عني السلام
يفي عن ذبايحهم وعن صيدهم وعن مناكحتهم عنه عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن
ابي جعفر عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام لا تاكلوا ذبيحة نصارى العرب فانهم ليسوا
اهل الكتاب عنه عن حماد بن عيسى عن الحسين بن المختار عن الحسن بن عبد الله قال قلت
لابي عبد الله عليه السلام انا تكون في الجبل فتبعث الرعاة الى الغنم فربما عطيت الشاة فاصابها
شيء فدبحوها فاكلها فقال انما هي الذبيحة فلا يؤمن عليها الا المسلم عنه عن النضر بن سويد
عن شعيب العرقوقي قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام ومعتا ابو بصير وانا من اهل الجبل
يسئلونه عن ذبايح اهل الكتاب فقال لهم ابو عبد الله عليه السلام قد سمعتم ما قال الله تعالى في
كتابه فقالوا له نحب ان نخبرنا فقال لا تاكلوها عنه عن محمد بن ابي عمير عن الحسين بن الحسن
عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال له رجل اصليك الله ان لنا جارا قصا ابا وهو يبي يهودي

فيذبح له حتى يشترى منه اليهود فقال لا تأكل ذبيحته ولا تشتري منه الصغار عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام كان يقول لا يذبح لسنكم الا اهل بيتكم ولا تصدقوا بشئ من سنكم الا على المسلمين وتصدقوا ما سواه غير الزكاة على اهل الذمة **عنه** عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابيه عن ابي المغيرة حميد بن المشق عن العبد الصالح عليه السلام انه يسأله عن ذبيحة اليهودي والنصراني فقال لا يقربها **الحسين بن سعيد** عن القاسم بن محمد عن محمد بن يحيى الخثعمي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اتاني رجلان اظهما من اهل الجبل فسألني احدهما عن الذبيحة فقلت لا تأكل قال محمد فسألني انا عن ذبيحة اليهودي والنصراني فقال لا تأكل منه **قاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن زرارة عن حمران قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول في ذبيحة الناصب اليهودي والنصراني لا تأكل ذبيحته حتى تستمعه يذكر اسم الله قلت المجوسي فقال نعم اذا سمعته يذكر اسم الله اما سمعت قول الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه **عنه** عن فضالة بن ياقوب عن القاسم بن بريد عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال كل ذبيحة المشرك اذا ذكر اسم الله عليه وانت تستمع ولا تأكل ذبيحة نصاري العرب **عنه** عن محمد بن ابي عمير عن جميل ومحمد بن حمران انهما سئلا ابا عبد الله عليه السلام عن ذبابح اليهود والنصارى والمجوس فقال كل فقال بعضهم انهم لا يسمون فقال فان حصرتموهم فلم يسموا فلا تأكلوا وقال اذا غاب فكل **عنه** عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ذبيحة اهل الكتاب وبنائهم فقال لا بأس به **عنه** عن القاسم بن محمد عن جميل بن صالح عن عبد الملك بن عمرو قال قلت لا يبيع الله عليه السلام ما تقول في ذبابح النصارى فقال لا بأس بها قلت فانهم يذكرون عليها المسيح فقال انما ارادوا بالمسيح الله **عنه** عن الحسن بن القاسم بن محمد عن علي بن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ذبيحة اليهودي فقال حلال قلت فان سمي المسيح قال ان سرفانه انما اراد به الله **عنه** عن فضالة عن سيف بن عميرة عن ابي بكر الحضرمي عن الورد بن زيد قال قلت لا يبي جعفر عليه السلام حدثني حديثا وامله علي حتى اكتبه فقال ابن حنظلكم يا اهل الكوفة قال قلت حتى لا يرد علي احد ما تقول في مجوس قال يسم الله ثم يذبح قال قلت مسلم ذبح وكبرا قال لا تأكله ان الله تعالى يقول فكلوا مما ذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه **عنه** عن حماد بن عيسى عن حريز عن ابي عبد الله و زرارة عن ابي جعفر عليه السلام انهما قالان في ذبابح اهل الكتاب

باب ذبايح من غضب العداوة لآل محمد

[illegible]

باب ما يجوز الانتفاع به من الميتة

٢٢٢

قال سمعته يقول لا تأكل ذبيحة الناصب الا ان شفعه يستحق **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن الحسين عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قال مير المؤمنين عليه السلام ذبيحة من دان بكلمة الاسلام وصلى لكر حلال اذ ذكر اسم الله عليه فلا دين في الاخذ بالاوله لشيئين احدهما من نصب الحرب والعداوة لال محمد عليه السلام لا يكون دان بكلمة الاسلام بل يكون دان بكلمة الكفر وهو خارج عما تضمنه الخبر والوجه الثاني ان يكون محمولا على حال التقية **يدل** على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن غير واحد عن ابي المعز والحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن ذبيحة المرحي والخوارج فقال كل وقت واستقر حتى يكون يوما ما ويكن ان يكون الخبر مختصا بحال الضرورة بحسب ما تضمنه الخبر الذي قد مناه في الباب الاول عن ذكرها بن آدم من قوله اني انما اخرج عن ذبيحة كل من كان على خلاف الذي انت عليه واصحابك الا في حال الضرورة **باب** ما يجوز الانتفاع به من الميتة **محمد** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حريز قال قال ابو عبد الله عليه السلام لزرارة و محمد بن مسلم اللبن واللها والبيضة والشعر والصوف والقرن والنايب والحافر وكل شيء يفصل من الدابة والشاة ففي ذكي وان اخذته منه بعد ان يموت فاغسله وصل فيه **الحسن** بن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الانتفعة يخرج من الجدي الميت قال لا بأس به قلت اللبن يكون في خمرع الشاة وقد ماتت قال لا بأس به قلت و الصوف والشعر وعظام الفيل والجلد والبيض يخرج من الدجاجة فقال كل هذا لا بأس به **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن وهب عن جعفر عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام سئل عن شاة ماتت فحلب منها لبن فقال علي عليه السلام ذلك الحرام محضاً فهذه رواية شاذة ورواها وهب بن وهب وهو ضعيف على ما بيننا فيما مضى ويحتمل مع تسليم الخبر ان تحمله على ضرب من التقية لانه مذهب بعض العامة **باب** تحريم جلود الميتة **محمد** بن يعقوب عن محمد بن ابراهيم عن ابيه عن المختار بن محمد بن المختار و محمد بن الحسن عن ابي الحسن عليه السلام قال كتبت اليه اسأله عن جلود الميتة التي يؤكل لحمها ذكي فكتب لا ينتفع من الميت باهاب و لا عصب وكل ما كان للسفاح من الصوف ان جزه الوبر والانتفة والقرن ولا تتعد الى غيرها **والشعر** **النشارة** **الحسين** بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن اكل الجبن و تقليد السيف وفيه الكيخت والعزى فقال لا بأس به ما لم تعلم انه ميتة **فاما** ما رواه الحسين

كتاب الاطعمة والاشربة

٢٣٧

بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن الحسين بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في جلد شاة ميتة
يدبغ فيصيب فيه اللبن والماء فاشرب منه واتقضا قال نعم وقال يدبغ ويتنفع به ولا يصلى فيه
قال حسين وسأله ابي عن الانثحة يكون في بطن العناق والنجدي فهو ميت فقال لا بأس به **عنه**
عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال سألته عن جلد الميتة المملوح وهو الكيفت فرخص فيه وقال
ان لمعيبه فهو افضل فالوجه في هذين الخبرين ان نحلها ما عثر به من التقية لان جلد الميت

لا يطعم عند زبال الدباغ على ما بيناه في كتاب الصلوة

كتاب الاطعمة والاشربة

باب اكل الربيثا احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن
عمر بن حنظلة قال حملت الربيثا في صرة حتى دخلت بها على ابي عبد الله عليه السلام فسألته عنها
فقال كلها وقال لها قشر **عنه** عن محمد بن اسمعيل بن بزيع قال كتبت اليه اخترف الناس في
الربيثا فها تروى فيها فكتب لا بأس بها **عنه** عن بكر بن محمد بن محمد بن ابي عمير جميعا عن الفضل بن يونس
قال تغذي ابو عبد الله عليه السلام عندي بمنى ومعه محمد بن زيد فأتيا بسكرجات وفيه الربيثا
فقال له محمد بن زيد هذان الربيثا فاخذ لقمة فغمسها فيه ثم اكلها **فأما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى
عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى
الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الربيثا فقال لا تأكلها فانا لا نعرفها في السمك
يا عمار فالوجه في هذا الخبر ان نحل على ضرب من الكراهية دون الحظر بدلالة الاخبار الاولى والاخبار

باب اكل الثوم والبصل الحسنيين

بن سعيد عن فضالة عن داود بن خرقد عن ابي عبد الله عليه السلام فقال انما نهي رسول الله صلى الله
عليه واله لرعيه وقال من اكل هذه البقلة انخبثت فلا يقرب مسجدنا فاما من اكله ولم يأت
المسجد فلا بأس **عنه** عن حماد بن عيسى عن شعيب عن ابي بصير قال سئل ابو عبد الله عليه السلام
عن الثوم والبصل والكراث فقال لا بأس باكله نيتا وفي القدر ولا بأس بان يتداوى بالثوم ولكن اذا
كان ذلك فلا يخرج الى المسجد **فأما** ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن
زرارة قال حدثني من اصدق من اصحابنا فسألت احدهما عليها السلام عن الثوم فقال اعد كل صلوة
صليتها ما دمت تأكله فالوجه في هذا الخبر ان نحل على ضرب من التغليظ في كراهته دون الحظر
الذي يكون من اكله ان يقتضى استحقاق الدم والعقاب بدلالة الاخبار الاولى والامام الواسع

عن اكل هذه الاشياء لا يوجب عادة الصلوة **باب** كراهية شرب الماء قائما الحسين

بن سعيد عن الثوري بن سويد عن القاسم بن سليمان عن جراح المدائني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا يشرب الرجل وهو قائم قال وجه في هذا الخبر ضرب من الكراهية دون الحظر **يدل** على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة بن ايوب عن اسمعيل بن ابي زياد

عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يشرب قائما **باب** الخمر يصير خلا عما يطرح فيه محمد

بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عمير عن جميل بن دراج عن ابن بكير عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الخمر العتيقة يجعل خلها قال لا بأس **الحسين** بن سعيد عن فضالة

بن ايوب عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأخذ الخمر فيجعلها خلا قال لا بأس **عنه** عن صفوان عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال

في الرجل باع عصيرا فحبسه السلطان حتى صار خمر افعجه صاحبه خلا فقال اذا تحول عن اسم الخمر فلا بأس به **عنه** عن ابن ابي عمير وعلی بن حديد عن جميل قال قلت لا يبيع الله عليه السلام تكون

لي على الرجل الدرهم فيعطيني بها خمر ا فقال خذها ثم افسدها قال على عليه السلام واجعلها خلا **محمد** بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى بن عبيد عن عبد العزيز بن المهدي قال كتبت الى الرضا عليه السلام جعلت

فداك العصير يصير خمر ا فيصيب عليه الخمر وتشي بغيره حتى يصير خلا قال لا بأس به **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن ابي عمير عن حسين الاحمسي عن محمد بن مسلم وابي بصير وعلی عن ابي بصير

عن ابي عبد الله عليه السلام سئل عن الخمر يجعل فيها الخمر فقال لا الا ما جاء من قبل نفسه فلا ينافي الاخبار الاولة لان الوجه فيه ان الخمر على ضرب من الكراهية لان الافضل ان لا يترك ذلك حتى يصير

خلا من قبل نفسه **فاما** ما رواه الحسين بن فضالة بن ايوب عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأخذ الخمر فيجعلها خلا قال لا بأس به اذا جعل فيها

ما يقلبها قال وجه فيه ايضا ما قلناه في الخبر الاول **سورة فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن خالد عن عبد الله بن بكير عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الخمر يصنع فيها الشيء حتى

يحمض فقال اذا كان الذي يصنع فيها فهو الغالب على ما صنع فلا بأس **فاما** الخبر متروك الظاهر بالاجماع لانه لا خلاف ان ما يقع فيه الخمر انه يفسد واذا فسد فلا يجوز استعماله وان كان غالب عليه

والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن موسى عن الحسن بن المبارك عن زكريا بن ادم قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن قطرة نبيذ مسكوق طلت في قدر فيه لحم مرق

HN5

كثير قال يجرى بالمرق او يطعمه اهل لزمة او الكلاب والحمد لغسله وكله قلت فان قطري بالدم
قال لدم تاكله النار انشاء الله **باب** تحريم شرب الفقاع **احمد** بن محمد بن احمد بن الحسن
عن محمد بن سعيد عن مصدق بن حذافة عن عمارة الساباطي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
الفقاع فقال هو خمر **عجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن موسى عن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي **الوشا**
عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال كل مسكر حرام والفقاع حرام **احمد** بن محمد بن بكر بن صانع عن
ذكر بن يحيى قال كتبت الى ابي الحسن الرضا عليه السلام اسأله عن الفقاع واصفله فقال لا تشربه
فاعدت عليه ذلك اصفه له كيف يصنع فقال لا تشربه ولا تراجعني فيه **الحسين** بن سعيد
عن محمد بن اسمعيل قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن شرب الفقاع فكرهه كراهة شديدة
عجل بن احمد بن يحيى عن احمد بن الحسن عن علي بن اسمعيل عن سليمان بن جعفر قال قلت لابي الحسن **الرضا**
عليه السلام ما تقول في شرب الفقاع فقال هو خمر مجبول يا سليمان فلا تشربه اما انك يا سليمان لو كان
الحكمي والداري لمجلدت شاربه ولقلت بايعه **احمد** بن محمد بن محمد بن عيسى عن الوشا قال
كتبت اليه يعني الرضا عليه السلام اسأله عن الفقاع فكتب حرام وهو خمر ومن شربه كان بمنزلة شارب
الخمر قال وقال لي ابو الحسن عليه السلام لو ان الدارداري لمجلدت بايعه ولجلدت شاربه وقال ابو الحسن
الاخير عليه السلام حذاه حد شارب الخمر قال عليه السلام هي خيرة استصغرها الناس **عجل** بن
يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن عمرو بن سعيد عن الحسن بن الجهم وابن فضال قال
سألنا ابا الحسن عليه السلام عن الفقاع فقال هو خمر مجبول وفيه حد شارب الخمر **احمد** بن محمد عن
محمد بن سنان قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن الفقاع فقال هو خمر بعينها **عنه** عن محمد
سنان عن الحسين القلانسي قال كتبت الى ابي الحسن الماضي عليه السلام اسأله عن الفقاع فقال لا تشربه
فانه من الخمر **عجل** بن احمد بن يحيى عن احمد بن الحسن عن ابي سعيد عن ابي جميل البصري قال كنت مع
يونس بن عبد الرحمن ببغداد وانا امشي معه في السوق ففلح صاحب الفقاع فاصاب يونس
فرايته قد اغتم لذلك حتى زالت الشمس فقلت له لا تقبل فقال ليس يريد ان اصلي حق ارجع الى البيت
واغسل هذا الخمر من ثوبي قال فقلت له هذا ارايك او ثوب رويته فقال اخبرني هشام بن الحكم ان سأل
ابا عبد الله عليه السلام عن الفقاع فقال لا تشربه فانه خمر مجبول واذا اصاب ثوبك فاغسله
فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير عن عازم قال كان يجرى الى الحسن
عليه السلام الفقاع في منزله قال محمد بن احمد بن يحيى قال ابو احمد يعني ابن ابي عمير ولا يجرى فقاع **يعقوب**

قال الشيخ رحمه الله يكشف عما ذكره ابن أبي عمير ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى قال كتب
عبد الله بن محمد الرازي الى ابي جعفر الثاني عليه السلام اني رايت ان تفسير الفقاع فانه قد اشتبه
علينا مكروه هو بعد غليانه لم قبله فكتب اليه لا تقب الفقاع الا ما لم يضرا نية او كان جديدا فاما
الكتاب اليه اني كتبت اسأل عن الفقاع ما لم يغل فأتاني ان اشربه ما كان في انا جديدا وغير ضار
ولم اعرف حد الضرر والجديد وسأل ان يفسره لك له وهل يجوز شرب ما يعمل في الضمارة
والزجاج والخشب ونحوه في الاواني فكتب يفعل الفقاع في الزجاج وفي الفخار الجديد الى قدر
ثلث عمرات ثم لا تعد منه بعد ثلث عمرات الا في اثناء جديد والخشب مثله في ذلك عن احمد
بن محمد عن الحسن بن الحسين انهم عن ابيه علي بن يقطين عن ابي الحسن الماضي عليه السلام قال سئل
عن شرب الفقاع الذي يعمل في السوق ويباع ولا ادرى كيف عمل ولا متى عمل ايجل الى ان اشربه قال لا

كتاب الوقوف والصدقات

محمد بن جعفر الزراري

باب انه لا يجوز بيع الوقف محمد بن يعقوب عن جعفر الرازي عن محمد بن عيسى عن ابي علي

بن راشد قال سألت ابا الحسن عليه السلام قلت جعلت فداك اشتريت ارضا الى جنب ضيعتي
فلما وفرت المال خبرت ان الارض وقف فقال لا يجوز شراء الوقف ولا تدخل اقله في مالك ارفعها
الى من اوقفت عليه قلت لا اعرف لها اباق قال تصدق بغلتها الحسين بن سعيد عن فضالة
عن ابيه عن محمد بن ابي صالح قال امل ابو عبد الله عليه السلام بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تصدق
فلان بن فلان وهو حي سوى بداره التي في بني فلان بجدودها صدقة لا تباع ولا تهرب
حتى يرثها وارث السموات والارض وانه قد اسكن صدقته هذه فاننا وعقبه فاذا انقرضوا
فهي على ذي الحاجة من المسلمين محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن بن سميعة عن
احمد بن عبدوس عن ابيه عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام مثله الحسين بن سعيد
بن سعيد عن محمد بن عاصم عن الاسود بن ابي الاسود الديلمي عن يعقوب بن عبد الله عن ابي عبد الله
عليه السلام قال تصدق امير المؤمنين عليه السلام بداره في بني زريق بالمدينة فكتب بسم الله
الرحمن الرحيم هذا ما تصدق به علي بن ابي طالب وهو حي سوى تصدق بداره التي في بني زريق
صدقة لا تباع ولا تهرب حتى يرثها الله الذي يرث السموات والارض واسكن هذه الصدقة

فلان ما عاش وعاش عقبه فاذا انقرضوا في لذوى الحاجة من المسلمين قال ما رواه محمد بن
بن محمد وسهل بن زياد عن الحسين بن سعيد عن علي بن مهزيار قال كتبت الى ابي جعفر عليه السلام

باب من وقف وقفاً ولم يذكر الموقوف عليه
٢٢٤

ان فلاناً ابتاع ضيعة فاقفها وجعل لك من الوقف الخمس سئل عن ذلك في بيع حصتك من الميراث
او تقويمها على نفسه بما اشتراها او يدعيها موقفه فكتب عليه السلام في علم فلان ان امره يبيع حتى
من الضيعة وايصال ثمن ذلك الى وان ذلك رأى انشاء الله او تقويمها على نفسه ان كان ذلك
ارفق له وكتب اليه ان الرجل كتب ان يدين من وقف بقية هذه الضيعة وعليهم اختلاف فاشد
واله ليس يأمن ان يتقاسم ذلك بينهم بعد فان كان يرى ان يبيع هذا الوقف وتدفع الى كل انسا
منهم ما كان وقف له من ذلك امرته فكتب بخطه الى واعلمه ان رأى ان كان قد علم الاختلاف
ما بين اصحاب الوقف ان يبيع الوقف امثله فانه ربما جاء في اختلاف تلف الاموال والنقوس
فالوجه في هذا الخبر ان عمله على جواز بيع ذلك اذا كان بالشهر الذي تضمنه الخبر من ان كونه
وقفاً يؤدي الى ضرر وقوع الاختلاف وهرج ومرج وخراب الوقف فيحدث يجوز بيعه واعطاء
كل ذي حق حقه على ان الذي يجوز بيعه انما يجوز لارباب الوقف لا لغيرهم والخبر الاول الذي
ذكرناه في صدر الباب الظاهر منه انه كان باعه غير الموقوف عليه فذلك لم يجز بيعه على
كل حال الذي يؤكد ما قلناه ما رواه احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن جعفر
بن حنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوقف غلته على قرابة من ابيه وقرابة من
امه فلو ورثة ان يبيعوا الارض اذا احتاجوا ولم يكفهم ما يخرج من الغلة قال نعم اذا رضوا كلهم
وكان البيع خيراً لهم يا عطاء **باب** من وقف وقفاً ولم يذكر الموقوف عليه على غيره
قال قلت له روى بعض مواليك عن ابيك عليه السلام ان كل وقف الى وقت معلوم فهو جاز
على الورثة وكل وقف الى غير وقت جهل مجهول فهو باطل على الورثة فقلت اعلم بقول ابيك
فكتب عليه السلام هو عندي قال الشيخ رحمه الله الوقف متى لم يكن مؤبداً لم يكن صحيحاً على
ما تضمنه الاخبار الاولى في الباب الاول المتضمنة لشرط كتاب الوقف ومتى لم يكن مؤبداً
لا يصح على حال والمعنى في هذا الخبر ان يكون قول كل وقف الى وقت معلوم فهو واجب معناه
انه اذا كان الموقوف عليه مذكوراً لانه اذا لم يذكر في الوقف موقفاً عليه بطل الوقف و
لم يرد بالوقف الاجل وكان هذا اتعافاً بينهم الذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن الحسن الصفار
قال كتبت الى ابي محمد عليه السلام اسأله عن الوقف الذي يصح كيف هو فقد روى ان الوقف اذا كان
غير موقت فهو باطل ومردود على الورثة واذا كان موقتاً فهو صحيح فمضى قال قوم ان الوقف هو
الذي يذكر فيه انه وقف على فلان وعقبه فاذا انقرضوا فهو للفقراء والمساكين الى ان يرث الله

قال محمد بن الحسن

باب من تصدق على ولده الصغار

٢٢٨

عز وجل الارض ومن عليها قال وقال الآخرون هذا الوقت اذا ذكرانه لفلان وعقبه ما بقوا ولم يذكر في آخر الفقراء والمساكين الى ان يريث الله الارض ومن عليها والذي هو غير وقت ان يقول هذا أو ولم يذكر احدا فما الذي يصح من ذلك وما الذي يبطل موقع عليه السلام الوقوف بحسب ما يوقفها الله

باب من تصدق على ولده الصغار ثم اراد ان يدخل معهم غيرهم **فصل** بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن ابي عمير عن عبد الله بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يجعل لولده شيئا وهم صغار ثم يبدوله يجعل معهم غيرهم من ولده قال لا بأس **فاما** ما رواه احمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن ابن بكير عن الحكم بن ابي غفيلة قال تصدق ابو علي

بدار وقبضتها ثم ولد بعد ذلك اولاداً كما اراد ان يأخذها مني فیتصدق بها عليهم فسألت ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك واخبرته بالقصة فقال لا تعطها اياها قلت فانه اذا نجا مني قال فخاصمه ولا تترك

صوتك عليه فالوجه في هذا الخبر انه ما لم يحز له نقضها من حيث كانت مقبوضة والا فلما يمكن كذلك فجاز له ان يغير ذلك ولم يسع له تغيير هذه وليس لاحد ان يقول ليس روى محمد بن مسلم ان قبض الوالد قبض الصغار لا نه المتولى عليهم ولا يجوز له نقضه فاقولكم في الجمع بين هذه الاخبار **روى** ذلك احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام انه قال في الرجل يتصدق على ولده قد ادركوا اذا لم يقبضوا حق عيوت فهو ميراث وان تصدق

على من لم يدرك من ولده فهو جائز لان ولده هو الذي يلي امره وقال لا يرجع في الصدقة اذا ابتغى وجه الله تعالى قال المصيبة والخلة يرجع فيها ان شاء جازت اولم يحز الا الذي رجم فانه لا يرجع فيه

قيل لما الذي تضمن هذا الخبر ان الصدقة على الاولاد الصغار جائزة وليس فيه انه لا يجوز تغييرها ونحن وان جوزنا تغيير هذه الصدقة فلا يجوز نقضها جملة ونقلها الى غيرهم ولما يسوغ ان يدخل

فيها معهم غيرهم وعلى هذا الوجه لا يتناقض الاخبار والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سهل عن ابيه قال سألت ابا الحسن البضا عليه السلام عن الرجل يتصدق على بعض

ولده بطرف من ماله ثم يبدوله بعد ذلك ليدخل معه غيره من ولده قال لا بأس **عن** الحسن بن الحسن بن علي بن يقطين عن اخيه الحسين بن علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام

عن الرجل تصدق على بعض ولده بطرف من ماله ثم يبدوله بعد ذلك ان يدخل معه غيره من ولده قال لا بأس بذلك وعن الرجل يتصدق ببعض ماله على بعض ولده وبينه له ان يدخل معهم

من ولده غيرهم بعد ان اباهم بصدقة فقال ليس ذلك الا ان يشترط انه من ولد فهو مثل من تصدق

عليه فذلك له **والذي يدل ايضا على ان الاولاد اذا كانوا اصغارا لم يكن له الرجوع فيه اصلا**
 ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله
 عليه السلام انه قال في رجل تصدق على ولد له قد ادركوا فقال اذا لم يقبضوا حتى يموت فهو
 ميراث فان تصدق على من لم يدرك من ولده فهو جائز لان الولد هو الذي يلي امره وقال
 لا يرجع في الصدقة اذا تصدق بها ابتغاء وجه الله **فصل** بن علي بن محبوب عن علي بن السندي
 عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل تصدق على ولد له بعد
 وهم صغارا له ان يرجع فيها قال لا الصدقة لله **احمل** بن محمد عن صفوان بن يحيى عن ابي الحسن
 عليه السلام قال سألت عن الرجل يوقف الضيعة ثم يبدل ولدان يحدث في ذلك شيئا فقال
 ان كان اوقفها الولد وتغير ثم جعل لها فيما لم يكن له ان يرجع وان كانوا اصغارا وقد شرط
 ولايتها لهم حتى يبلغوا فيجوزها لهم لم يكن له ان يرجع فيها وان كانوا اكبارا ولم يسلها اليهم لم يجز
 حتى يجوزوها فلان يرجع فيها لانهم لا يجوزونها وقد بلغوا **باب** من تصدق بمسكن
 على غيره يجوز له ان يسكن معه ام لا **ابان** عن ابي الجارود قال قال ابو جعفر عليه السلام لا يشترط
 الرجل ما تصدق به وان تصدق بمسكن على ذي قرابته فان شاء يسكن معهم وان تصدق
 بخادم على ذي قرابته خدمته ان شاء **فاما** ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن عثمان
 عن عبد الله بن المغيرة عن طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عن ابيه عليهما السلام ان رجلا تصدق
 بدار له وهو ساكن فيها فقال الحسين اخراج منها قلايينا في الخبر الاول لان الوجه في امره بالخروج
 من الدار انما اراد به صحة الوقف لانا بينا ان من صحته تسليم الوقف الى من وقف عليه لم يكن الغرض
 بذلك انه محرم عليه **فحظور** قلايينا في ذلك ما رواه علي بن الحسن عن يعقوب بن يزيد الكاتب عن
 عن ابن ابي عمير عن ابي المغزاة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن صدقة مالم يقبض
 ولم يقسم قال يجوز لان الوجه في هذا الخبر انه يجوز صدقة مالم يقبض ونحن لم نقل ان ذلك
 غير جائز وانما قلنا انه لا يلزم الوفاء به ويكون صاحبه مخيرا في ذلك **باب** السكنى والعهر
الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن ابان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن حماد قال
 سألت عن السكنى والعهر فقال لئلا ينس فيه عند شروطهم ان كان شرط حياته سكن حياته و
 ان كان فهو لعقبه كما شرط حتى يقبضوا ثم يرد الى صاحبه لدار **احمل** بن محمد عن محمد بن اسفيل
 عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن السكنى والعهر فقال

٢٧٩
يسكن

٢
لعقبه

ان كان جعل السكنى في حياته فهو كاشروط وان كان جعلها له ولعقبه حتى يفنى عقبه فليس له ان يبيعها ولا يورثها ثم ترجع الدار الى صاحبتها الا في قول علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يسكن الرجل داره ولعقبه من بعده قال يجوز وليس له ان يبيعها ولا يورثها قلت في رجل اسكن داره حياته قال يجوز ذلك قلت في رجل اسكن داره ولم يورث قال جائز ويخرجه اذا شاء علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حسين بن نعيم عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال سألت عن رجل جعل دارا سكنى لرجل ايام حياته او جعلها له ولعقبه من بعده هل هي له ولعقبه كما شرط قال نعم قلت فان احتاج يبيعها قال نعم قلت فينقض بيعه الدار السكنى قال لا ينقض بالبيع السكنى كذلك سمعت ابي عبد الله عليه السلام قال قال ابو جعفر عليه السلام لا ينقض البيع الاجارة ولا السكنى ولكن يبيعه على ان الذي يشتريه لا يملك ما اشترى حتى ينقض السكنى على ما شرط وكذلك الاجارة قلت فان رد على المستأجر ماله بجميع ما لزمه من النفقة والعمارة فيما استأجره قال على طيبة النفس ورضا المستأجر بذلك فلا بأس فاما ما رواه الحسن بن محبوب عن خالد بن زافع الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل جعل لرجل سكنى داره حياته يعني صاحب الدار فمات الذي جعل السكنى وبقي الذي جعل له السكنى ارايت ان اراد الورثة ان يخرجوه من الدار لهم ذلك قال فقال اري ان يقوم الدار بقيمة عادلة ثم ينظر الى ثلث الميت فان كان في ثلثه ما يحيط بقسم الدار فليس للورثة ان يخرجوه وان كان الثلث لا يحيط بثمن الدار فله ان يخرجوه قيل لم ارايت ان مات الرجل الذي جعل له السكنى بعد موت صاحب الدار يكون السكنى للورثة الذي جعل له السكنى قال لا فان تضمن صدر هذا الخبر من قوله يعني صاحب الدار فهو من كلام الراوى وقد غلط في التاويل وهم لان الاحكام التي ذكرها بعد ذلك انما يصح اذا كان قد جعل السكنى مدة حياة من اسكنه فحينئذ يقوم وينظر باعتبار الثلث وزيادته ونقصانه ولو كان الامر على ما ذكره الراوى المتأول للحديث من انه كان جعله مدة حيات صاحب الدار كان حين مات بطلت السكنى ولم يحتج معه الى تقويمه واعتباره بالثلث وقد بينا ما يدل على ذلك فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام ان امير المؤمنين قضى في العري انما جائزة لمن اعمرها فمن اعمر شيئا مادام حيا فانه لورثته اذا توفي قلنا في ما قدمناه لان قوله فانه لورثته اذا توفي يعني الذي جعل العري دون الذي جعل له ذلك ولولاد الذي جعل له العري لما قال انه لورثته

لأنه اذا مات عادت العري الى صاحبها ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا اللهم الا ان يجعل له و
 لولده ولعقبه ما بقى منهم احد على ما يتناه ويحتل ان يكون المراد بذلك اذا جعل العري لغیره مد
 حياته هو فاذا مات الساكن فهو لورثته الى ان يموت هو ايضا ثم يعود ميراثا على ما قدمنا القول فيه

باب من وهب لولده الصغار على بن الحسن بن فضال عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن
 دراج عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل وهب لابنه شيئا هل يصلح ان يرجع فيه قال نعم الا ان يكون
 صغيرا **احمل** بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن
 قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل تصدق على بعض ولده وهم صغار باجارة ثم تعجبه

الاجارية وهم صغار في عياله اترى ان يعيدها او يقومها قيمة عدل فيشهد بثمنها عليهم يدع
 ذلك كله فلا يعرض لشيء منه قال يقومها قيمة عدل ويجتنب بثمنها لهم على نفسه وعيها **فاما**
 ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سألت هل لاحد ان يرجع في صدقة او هبة قال اما ما تصدق به لله فلا واما الهبة والنحلة

فيرجع فيها جازها ولم يخرجها وان كانت لذي قرابة **احمل** بن محمد عن الحسين بن صفوان بن
 يحيى قال سألت الرضا عليه السلام عن رجل كان له على رجل مال فوهبه لولده فذكر له الرجل
 المال الذي له عليه فقال له ليس عليك منه شيء في الدنيا والآخرة بطيب ذاك له وقد كان وهبه
 لولده قال نعم يكون وهبه له ثم نزع ففعله لهذا الوجه في هذين الخبرين ان نحلها على انه اذا
 كان الولد كبيرا جاز له الرجوع في الهبة وانما منعنا في الرجوع فيما يهب الصغار منهم **وما رواه** احمد
 بن محمد عن ابن ابي نصر عن حماد عن المعلى بن خنيس قال سألت ابا عبد الله عليه السلام هل لاحد ان يرجع
 في صدقة او هبة قال اما ما تصدق به لله فلا واما الهبة والنحلة فيرجع فيها جازها ولم يخرجها

وان كانت لذي قرابته فالوجه في هذا الخبر ما قلنا في الخبرين الاولين **سواء باب الهبة**
المعوضة **احمل** بن احمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن العباس بن عامر عن ابيه عن ابي بصير عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال الهبة لا يكون ابداء هبة حتى يقبضها والصدقة جائزة عليه **كنه**
 عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن حماد عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي عبد الله عليه السلام قال انت
 بالجيار في الهبة مادامت في يدك فاذا خرجت الى صاحبها فليس لك ان ترجع فيها **على** بن الحسن
 بن فضال عن العباس بن عامر عن داود بن حصين عن ابي عبد الله عليه السلام قال الهبة والنحلة
 ما لم يقبض حتى يموت صاحبها قال هو ميراث فان كانت لصبي في حجره واشهد عليه فهو جائز

عن رجل أقر لوارث له وهو مريض بدين عليه قال يجوز عليه إذا قر به دون الثلث ابن محبوب
عن أبي ولاد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مريض أقر عند الموت لوارث بدين له عليه قال
يجوز ذلك قلت فإن أوصى لوارث بشئ قال جائز أحمل بن محمد عن علي بن النعمان عن ابن مسكان
عن العلاء بن السابري قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة استودعت رجلا ما لأقربا
الموت قالت له إن المال الذي دفعته إليك لفلانة وماتت المرأة فاق أوليائها الرجل فقالوا
كان لصاحبتنا مال لأنزاه الأعداء فاحلف لنا ما قبلك شئ فيحلف لهم فقال لهم إن كانت المرأة
مأمونة عندك فاحلف لهم وإن كانت متهمه فلا تحلف وقضع الأمر على ما كان فانما لها من مالها
ثلاثة فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن بنك بن محمد عن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني
عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام أنه كان يرد النخلة في الوصية وما أقر عند موته بلاد ثبت
ولا بينة رده قال وجه في هذا الخبر أن نخلة على أنه إذا كان المقر متما على الورثة لم يقبل القرابة ^{بينه}
فإن لم يقم بينة كان ما قر به ماضيا من ثلثه وقد بين ذلك عليه السلام في رواية الحلبي منصور
بن حازم واسماعيل بن جابر المقدم ذكرها فاما إذا كان مرضيا فما قر به يكون من أصل المال مثل
سائر الديون والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار قال كتبت
إلى العسكري عليه السلام امرأة أوصت إلى رجل وأقرت له بدين ثمانية آلاف درهم وكذا لك
ما كان لها من متاع البيت من صوف وشعر وشبهه وصفر ونحاس وكل ما لها أقرت به للوصي إليه
وأشهدت على وصيتها وأوصت أن يخرج عنها من هذه التركة حجتان ويعطى مولاة لها اربعائة درهم
وماتت المرأة وتركت زوجها فلما يدرك خروج من هذا واشتبه الأمر علينا وذكر كاتب ان المرأة
استشارته فسألته ان يكتب لها ما يصح لهذا الوصي فقال لا يصح تركتك إلا بأقرارك له بدين
بشهادة الشهود وتأمريه بعد ما ان يتقدم ما توصيه به فكتب لها الوصية على هذا وأقرت
للوصي بهذا الدين فربما إذا دام الله عزاء في مسألة الفقهاء قبلك عن هذا وتعرفنا بذلك
لنعمل به ان شاء الله فكتب بخطه ان كان الدين صحيحا معروفا مفهوما فيخرج الدين من رأس المال
ان شاء الله وان لم يكن الدين حقا انقذه لها ما أوصت به من ثلثها كفى ولم يكف فأما ما رواه
محمد بن أحمد بن يحيى عن هرون بن مسلم عن ابن سعدان عن مسعدة بن صدقة عن جعفر بن محمد عن
أبيه عليه السلام قال قال علي عليه السلام لا وصية لوارث ولا أقرب بدين يعني إذا أقر المريض لأحد
من الورثة بدين فلا يفسد ذلك قال وجه في هذا الخبر أن نخلة على الثقة لأنه يتضمن لا وصية لوارث

ولا اقرار بدين وقد بينا ان اقرار الورثة صحيح وتبين فيما بعد ان له ان يعصى الوصية ان عرض ما يحتاج الى ذكره وقد استوفينا ذلك في كتابنا الكبير فمن اداد الوقوف عليه وقف من هناك ولا يحتمل ان يكون المراد بالخبر انه لا اقرار بالدين فيما زاد على الثلث اذا كان مقبولا ناقدين ان ذلك لا يجوز ان لا يمكن المقربا مونا مرضيا ويكون ذلك ما ضيا في الثلث الى مادونه **باب اقرار بعض الورثة لغيره بدين على الميت** **عجل** بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله عن السندي بن محمد عن ابي النخعي وهب بن وهب عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام قال قضى ميراث المؤمنين على عليهما السلام في رجل مات وترك ورثة فاقرا احد الورثة بدين على ابيه انه يلزمه ذلك في حصته بقدر ما ورث ولا يكون ذلك في ماله كله فان اقر اثنان من الورثة وكانا عدلين اجيز ذلك على الورثة وان لم يكونا عدلين التما في حصتهما بقدر ما ورثا وكذلك ان اقر بعض الورثة باخ واخت فانما يلزمه في حصته وقال علي عليه السلام من اقر اخيه فهو شريك في المال ولا يثبت لنسبه فان اقر اثنان فكذلك الا ان يكونا عدلين فيلحق لنسبه ويضرب في الميراث معهم **الفضل** بن شاذان عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن الشعبي عن الحكم بن عتيبة قال كنا بباب ابي جعفر عليه السلام فجأت امرأة فقالت ايكم ابو جعفر فقبل لها ما تريد بن فقالت اسأله عن مسألة فقالوا لها هذا فقياها العرا فسئليه فقالت ان زوجي مات وترك الف درهم ولي عليه مهر خمسمائة درهم فاخذت ميراثي واخذت مهرى فابقي ثم جله رجل فادعى عليا الف درهم فشهدت له بذلك على زوجي فقال للحكم فبينما نحن نحسب ما يصيبها اذ خرج ابو جعفر عليه السلام فاخبرناه بمقالة المرأة وسألت عنه فقال له ابو جعفر عليه السلام اقرت بثلاث ما في يد ما ولا ميراث لها قال الحكم فوالله ما رأيت احدا فم من ابي جعفر عليه السلام **فاما** ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة **حسن** بن علقم عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل مات فاقر بعض ورثته لرجل بدين قال يلزمه ذلك في حصته فلا ينافي الخبرين الاولين لان قوله عليه السلام يلزمه ذلك في حصته محمول على انه يلزمه بمقدار ما يصيبه لانه يلزمه جميع الدين بدلالة الخبرين الاولين المفصلين وهذا الخبر محمول وينبغي ان يحل على المفصل لما بيناه في غير موضع **باب الرجل يموت وعليه دين وله اولاد صغار وخلف بمقدار ما عليه من الدين** **احمد** بن محمد عن ابن ابي نصر باسناد له عن رجل يموت وترك عيالا وعليه دين اينفق عليهم من ماله قال ان استيقن ان الذي عليه محبط **ن** يحبط جميع المال فلا ينفق عليهم وان لم يستيقن فينفق عليهم من وسط المال **حميد** بن زياد

عن الحسن بن محمد بن سماعة عن الحسين بن هاشم ومحمد بن زياد جميعا عن عبد الرحمن بن الحجاج عن
ابي الحسن عليه السلام مثله الا انه قال ان كان يستيقن ان الذي ترك يحيط بجميع دينه فلا ينفق ^{عليهم}
وان لم يكن يستيقن فلتنفق عليهم من وسط المال **فاما** ما رواه حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن
سماعة عن سليمان بن داود عن بعض اصحابنا عنه عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام قال
قلت له ان رجلا من مواليك مات وترك ولدا صبغا او ترك شيئا وعليه دين وليس يعلم به الغرماء
فان قضاءه بقى ولده ليس لهم شئ فقال نفقه على ولده هذا الخبر مقطوع الاسناد مخالف لظاهر القرآن
والخبران الاولان مطابقان لما عمل بهما اولى قال الله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين فشرط
في صحة الميراث ان يكون ما يفضل عن الدين وعن الوصية **ويؤكد ذلك** ايضا ما رواه علي بن ابراهيم
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قال ميراثي
عليه السلام ان الدين قبل الوصية ثم الوصية على اثر الدين ثم الميراث بعد الدين فان اولى القضاء كتاب ^{الله}

باب من مات وخلف متاع رجل بعينه وعليه دين **على** ابن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن
جميل عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل باع متاعا من رجل فقبض المشتري المتاع
ولم يدفع الثمن ثم مات المشتري والمتاع قائم بعينه رد الى صاحب المتاع وقال ليس للغرماء ان يخاصموا
فلا ينافي هذا الخبر ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عليه السلام انه سئل عن رجل كانت عنده مضاربة ووديعة او اموال ايتام ومضايغ وعليه سلف
لقوم فهلك وترك الف درهم او اكثر من ذلك والذي للناس عليه اكثر مما ترك فقال يقسم لهؤلاء
الذين ذكرت كلهم على قدر حصصهم اموالهم لان الخبر الاول انما تضمن اذا كان الشئ قائما بعينه
رد على صاحبه ولا يخاصمه الغرماء والثاني ليس فيه الا انه ترك الف درهم وعليه دين وسلف وغير
ذلك فقال يقسم بينهم بالحصص ولا ينافي بين الخبرين على ان الذي يجب ان يعول عليه ما اوردناه
في كتاب الديون من انه انما يجب ان يرد للمتاع بعينه على صاحبه اذا خلف الميت ما يقضى به دين
الباقين من غير ذلك فاما اذا لم يخلف غير ذلك المتاع بعينه فصاحبه اسوة للغرماء الباقيين يقسم

بينهم بالتسوية **باب** ان من اوصى اليه بشئ لا قوام فلم يعطهم ما ياء فملك المال كان عليه
الضمان **الحسين** بن سعيد عن فضالة عن ابان عن سليمان بن عبد الله الهاشمي عن ابيه قال
سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل اوصى الى رجل فاعطاه الف درهم زكاة ماله فذهبت من ماله
قال هو ضامن ولا يرجع الى الورثة **عنه** عن فضالة عن ابان عن رجل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام

عن رجل اوصى الى رجل ان عليه دين فقال يقضوا الرجل ما عليه من دينه ويقسم ما بقي بين الورثة قلت فسرقي ما كان اوصى به من الدين عن يؤخذ الدين من الورثة اوصى قال لا يؤخذ من الورثة ولكن الوصى ضامن لها قال الشيخ رحمه الله الوجه في هذين الخبرين انه انما يكون الوصى ضامنا للمال اذا تمكن من اصاله الى مستحقه فلم يفعل فهلك فاما اذا لم يتمكن من ذلك ثم هلك من غير تفریط من جهة لم يكن عليه شيء والذي يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل توفي فادعى الى رجل وعلى الرجل المتوفى دين فعلم الذي اوصى اليه فضل الدين للفرع ما فرقه في بيته وقسم الذي بقي بين الورثة قسمة قال الذي للفروع من الليل ثم يأخذ قال هو ضامن حين عزله في بيته يؤد من ماله **باب** من اوصى الى نفسين هل يجوز ان ينفق كل واحد منهما بنصف للمال ام لا **عنه** بن الحسن الصفار قال كتبت الى ابي محمد عليه السلام رجل كان اوصى الى رجلين يجوز لهما ان ينفق بنصف التركة والاخر بالنصف فوقع عليه السلام لا ينبغي لهما ان يخالف البيت وان لم يملك ما امره الله تعالى بن الحسن بن الحسن بن اخويه محمد بن احمد عن ابيهم عن داود بن ابي بريد بن معوية قال ان رجلا مات وادعى الى رجلين فقال احدهما اخذ نصف ما ترك واعطى ^{لنصف} ما ترك فابي عليه السلام الاخر فسألو ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال ذلك له قال الشيخ رحمه الله ذكر ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله ان هذا الخبر لا عمل عليه ولا فقه به وانما عمل على الخبر الاول ^{ظنا} منه انهما متنافيان وليس الامر على ما ظن لان قوله عليه السلام ذلك له ليس في صريحه ان ذلك للطالب الذي طلب الاستبداد بنصف التركة وليس يمتنع ان يكون المراد بقوله ذلك له يعني الذي ابي على صاحبه الاتقياد الى ما يريد فيكون تلخيص الكلام ان له ان ياتي عليه ولا يجب مسئلة وعلى هذا الوجه لا تنافي بينهما على حال **فأما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن صفوان بن يحيى قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل كان لرجل عليه مال فهلك وله وصيتان فهل يجوز ان يرفع الى احد الوصيين دون صاحبه قال لا يستقيم الا ان يكون السلطان قد قسم بينهما المال فوضع على يد هذا النصف وعلى يد هذا النصف او يحققان باقر سلطان فالوجه في هذا الخبر انه ان قسم ذلك السلطان العادل كان جائزا وان كان السلطان الجائر ساغ التصرف في ضرب من التقية **باب** انه لا يجوز الوصية باكثر من الثلث **عنه** بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم وحفص بن الغضائري وحماد بن عثمن عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اوصى بالثلث

ن الحسن
قال محمد بن

فليبين في الثلث يدل على ذلك ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن ابي
عمر عن مازم عن عمه الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يجعل بعض المال لرجل في مرضه فقال
اذا بان له جازي **عجل** بن يحيى عن محمد بن الحسين عن عبد الله بن المبارك عن عبد الله بن جلة عن سماعة
عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لالرجل المولود يسعدان يجعل المال لثلاثة فقال وما
يصنع به ما يشاء الى ان ياتي الموت ان لصاحب المال ان يجعل بالمال ما شاء ما دام حي ان شاء
وان شاء تصدق به وان شاء تركه الى ان ياتي الموت فان اوصى بثلثي **لا** الثلث الا ان الفضل ان
لا يضيع من يعول ولا يضر لورثته **الحسن** بن محمد بن سماعة عن ابن ابي عمير عن مازم عن عمه الساباطي
عن ابي عبد الله عليه السلام قال للميت احق بما له ما دام في الروح يبين به فان قال بعدى فليبين **لا** الثلث
والوجه الاخر في الخبر المتضمن للوصية باكثر من الثلث ان شمله على ذلك اذا كان بحضور من الورثة واجازة كان
ذلك جائزا **يدل** على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله
عليه السلام في رجل اوصى بوصية وورثته شهود فاجاز ذلك فلما مات الرجل تقضوا الوصية هل لهم ان
يردوا ما اقروا به فقال ليس لهم ذلك الوصية جائزة عليه ما اقر بها في حياته **ابو علي** الاشعري عن محمد بن
عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام مثله **علي** بن الحسن بن فضال
عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن ابي ايوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل اوصى بوصية
وورثته شهود فاجاز ذلك فلما مات الرجل نقضوها اللهم ان يردوا ما اقروا به قال ليس لهم ذلك الوصية
جائزة عليهم اذا اقروا بها في جوفته **علي** بن الحسن عن اخيه محمد بن الحسن عن ابيه عن جعفر بن محمد بن يحيى عن
علي بن الحسن بن رباط عن منصور بن حازم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى بوصية اكثر
من الثلث وورثته شهود فاجاز ذلك له قال **جائز** قال **علي** بن الحسن بن رباط وهذا عندي على انهم رضوا
بذلك في جوفته واقروا به **قاما** ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبدوس قال اوصى رجل بثلث
متاع وغير ذلك لابي محمد عليه السلام فكتبت اليه جعلت فداك رجل اوصى الى جميع ما خلف لك و
خلف ابنتي خت له فراك في ذلك فكتب الى ج ما خلف وابتعت به الى فبعت وبعثت به اليه فكتب
الى قد وصل قال **علي** بن الحسن ومات محمد بن عبد الله بن زرارة فاوصى الى اخي احمد بن الحسن وخلف
دلا وكان اوصى في جميع تركته ان يباع ويحل ثمنها الى ابي الحسن عليه السلام فباعها في متروك فيها ابنت
له ابن عم فاصلحنا امره بثلاثة دنانير وكتب اليه احمد بن الحسن ووقع الشيء بمخبر في الخلوب بن نوح
واخبره انه جميع ما خلف وابن عم له ابن اخته عرض فاصلحنا امره بثلاثة دنانير فكتب قد وصل ذلك

في انه لا تجوز العصية بأكثر من الثلث

وتروى على الميت وقرئت الجواب قال علي مات الحسين بن احمد كمل في خلف د راحم ما بين فاوصى على امرته
بشي من صداقها وغير ذلك واوصى بالبقية لابن الحسين عليه السلام فدفعها احمد بن الحسن الى ابي يوسف الجعفي
وكتبت اليه كتابا فورد الجواب بقضيتها وروى ما لليت فاول ما في هذه الاخبار ما عارضته بلخبار مثلهما
يتضمن انهما اوصى بهما بأكثر من الثلث وروى ذلك اليهم في الثلث وروى الباقي على الرتبة **روى في ذلك**
علي بن الحسن بن فضال عن اخيه احمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد قال اوصى اخوه في بن عمر بن جميع ماله
لابي جعفر عليه السلام قال عمر فاخبرني روى انه وضع الوصية بين يدي ابي جعفر عليه السلام فقال هذا
ما اوصى بك اخي فجلت اقرأ عليه فيقول لي خف ويقول احمل كذا او وصيت لك كذا احق اتيت على الوصية
فقطرت فاذا انما اخذ الثلث قال فقلت له اني ان احمل اليك الثلث ووصيت الى الثلثين فقال ان لم
ابعد واصل اليك قال لا على الميسور منك من غلتك لا يتبع شيئا **فصل في** بن يحيى عن عبد الله بن جعفر
عن الحسين بن مالك قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام اعلم سيدي ان ابن اخي ابي توفى واوصى سيدي
بضبعة ووصى ان يدفع كل ما في داره حتى لا تادتباع ويشمل الثمن الى سيدي ووصى بجمع ووصى
للفقراء من اهل بيته واوصى لهته واخته بمال قال فقلت فاذا ما اوصى به اكثر من الثلث فلعلمه
يقارب النصف مما ترك ويخلف ابنا للثلاث سنين وتلك جديته في سيدي فوقع عليه السلام يقتصر من
وصيته على الثلث من ماله وتقسيم ذلك بين من اوصى له على قدر سهمها وهو انشاء الله **فصل في** بن احمد بن
يحيى عن الحسين بن مالك قال كتبت اليه جمل مات وتلك كل شيء لفي حيوة لان ما يمكن له ولدت ثم انما صبا
بعد ذلك ولدا ومبلغ ماله ثلثة الف درهم وقد بعثت اليك بالف درهم فان رايت جعلوا لله فذلك
ان تعلم في ذلك لا على به فكتب اطلق لهم وهذه الاخبار مطابقة للاخبار المتقدمة ولما وردناها
من الزيادة عليها في كتابنا الكبير فالعمل بها اولي لو سلم الاخبار المتقدمة من المعارضة لا محتمل وجوها
احدها ان يكون انما امر صاحب المال بان يحمل المال اليهم عليه السلام لا على جهة الوصية بل جعلوها
صلة لهم في حال حيوتهم فاذا كان كذلك كان جائزا على ما قدمناه في مقدم من الاخبار الاولى وانما يريد الى
الثلث ما كان وصية والثاني ان يكون ورثه هو كانه كان اولها الفين لهم في الاعتقاد فجاز ان يحرم وذلك
ويشمل المال الاول امام والثالث انه انما جاز ذلك لما اوصى بوصية قبل ان يكون لهم ورث ثم صار له ورث لم يتنقض
وصيته وكانت وصيته ما ضيق في الجميع ولم يجب نقضها بل على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى قال
كتبت لابي محمد بن اسحق المنتظب وبعد طلال الله تعالى بقاءك تعلمك يا سيدنا انا في شجرة من هذه الوصية التي
اوصى بها محمد بن يحيى درياب وذلك ان موالى سيدنا وعبيدنا الصالحين ذكره انه ليس للميت ان يوصي اذا كان

نسخة
الفرعية

الآن

له ولد أكثر من ثلث ماله وقد وصى محمد بن يحيى بأكثر من النصف ما خلف من تركته فان أوصى سيدنا
ومولانا الطال الله بقاؤه ان يفتح غيباب هذه الظلمة التي تشكونا ويفسر ذلك لنا فنعمل عليها نشاء الله
فاجاب ان كان اوصى بها من قبل ان يكون له ولد فجاءت وصيته وذلك ان ولدا ولد من بعد والد الوصي
ما قدمناه من انه لا يجوز الوصية فيما زاد على الثلث ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن العباس بن معروف
قال كان لمحمد بن الحسن بن أبي خالد غلام لم يكن به بأس عرفت يقال له يحيى فمضت الموت فاوصى الى
أبي الفضل العباس بن معروف بجميع ميراثه وتكثرت ابعاده ودام وابعتها الى أبي جعفر الثاني عليه السلام
فتركها له حيا مالا واثرة قد خلوا في الاسلام واما الجوسية قال فعلت ما اوصى به وجمعت الدار لهم ففعلها
الى محمد بن الحسن وعزم على ان يكتب اليه بتفسير ما اوصى به الى ما تركت الميراث من الميراث فاشار على بن محمد بن
بشير وغيره من اصحابنا ان لا يكتب بالتفسير ولا يحتاج اليه فانه يعرف ذلك من غير تفسير فليت
ان يكتب اليه بذلك على حقه صدقه فكتبته وحصلت الدار لهم واوصلتها اليه عليه السلام فامرهم ان
يعزل منها الثلث فدفعها اليه ويده الباقي على وصية يريدها الى ورثته فعمل بن احمد بن يحيى عن محمد بن
عبد الجبار عن العباس بن معروف قال مات غلام لمحمد بن الحسن وترك اخا فاوصى بجميع ماله عليه السلام
قال فبعنا متاعه فبلغ الف درهم وسألني أبي جعفر عليه السلام قال كتبت اليه ولعلمته انه اوصى بجميع ماله
قال فخذت ثلث ما بعت اليه فبقي الباقي وامرني ان ادفعه الى ورثته ففعلت عن العباس بن عن بعض اصحابنا
قال كتبت اليه جعلت قد اعان امرأة امصت الى امرأة ودفعنا اليها ثمانمائة درهم ولها زوج وولد
اوصيتها ان تدفع سهامها الى بعض بناتها وتصرف الباقي الى الامام فكتب بصرف الثلث من ذلك الى واليها
يقسم على سهام الله عز وجل بين الورثة **باب** وصية الوصية للوارث الحسين بن سعيد عن الحسن
بن علي وفضالة عن عبد الله بن بكير عن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الوصية للوارث
فقال يجوز عنه عن ابن ابي عمير عن ابي الخضر عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يجوز للوارث
وصية قال نعم احمد بن محمد بن عيسى عن ابي محبوب عن ابي كمال الحنظلي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الميراث
يوصي للبنت بشئ قال جائز فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن القسم بن سليمان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل عتق لوارثين في مرضه فقال لا يجوز وصية لوارث ولا عتق فلو كان هذا الخبران فلو كان
من التقي لان موافق لمذاهب جميع العامة والذي ذهبنا اليه مطابقة لظاهر القرآن قال الله تعالى كتب عليكم
اذا حضركم الموت ان تروا خيرا الوصية للوالدين والاقربين بالمعروف حقا على المتقين **باب** عطية الوارث
ولدا في حال المرض الحسين بن سعيد عن النضر عن القسم بن جراح المدائني قال سألت ابا عبد الله عليه السلام

باب الوصية لأهل الضلال

٢٤٢

عن عطية الوالد الولد بنيه قال إذا أعطاه في وصية جازقا ما أمره الحسن بن سعيد عن الحسن بن سعيد عن زرعة
 عن سامة قال سألت عن عطية الوالد الولد فقال ما إذا كان صحيحا فهو له يصنع به ما شاء وما في مرض فلا يصلم
 فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين أحدهما أن يكون ذلك مكرها فالوجه في كراهة ذلك أنه إذا كان الولد
 مختص واحد منهم بالعطية كان فيه ليحاش للباقيين والوجه الآخر أنه لا يصلم ذلك إذا لم يجنيه من ماله ^{نيل}
 إليه فإنه إذا كان كذلك كان ذلك غير جائزا لأن يكون على جهة فيكون بمنزلة غيره على ما قد مناه والذي
 يدل على جواز تفضيل بعض الأولاد على بعض ما رواه الحسن بن سعيد عن حماد عن حمزة عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله
 عليه السلام قال سألت عن الرجل يكون له الولد من غير أم يفضل بعضهم على بعض قال لا بأس قال حمزة وحده
 معونة وأبوكمس انما سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول صنع ذلك على علي السلام بأهل الحسن وفعل ذلك الحسن
 بأهل علي عليه السلام وفعل أبي بن فعلنا سكتة عن أبي عبد الله عن اسمعيل بن عبد الخالق قال سمعت أبا عبد الله
 عليه السلام يقول في الرجل يفتي بعض ولده ببعض ماله فقال لا بأس بذلك **باب الوصية لأهل**
الضلال محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن علي بن الحكم عن العلاء عن محمد بن مسلم عن حماد عن أبي عبد الله
 في رجل أوصى بماله في سبيل الله قال أعط لمن أوصى لم وإن كان يهوديا أو نصرانيا إن الله تعالى يقول
 فمن بدل بعد ما سمعه فأنما أثمه على الذين يبدلون أنه إن الله سميع عليم سمع محمد بن زياد عن محمد بن أبي
 عن يونس بن يعقوب إن رجلا كان يكون يهوديا فذكر أن أبا ماتي وكان لا يعرف هذا الأمر فأوصى
 بوصية عند الموت فأوصى أن يعطى شيئا في سبيل الله فسل عنه أبو عبد الله عليه السلام كيف يفعل
 وأخبرناه أنه كان لا يعرف هذا الأمر فقال لو أن رجلا أوصى إلى أن اصنع في يهودي أو نصراني لو صنعت
 فيهم إن الله تعالى يقول فمن بدل بعد ما سمعه فأنما أثمه على الذين يبدلون فافظروا إلى من يخرج إلى هذا
 الوجه يعني المتخوف فابعدوا إليه على بن إبراهيم عن أبيه عن الريان بن شبيب قال وصت ماردة تقوم
 نصارى فاشين بوصية فقال أصحابنا أقسم هذا في فقر المسلمين من أصحابك فسألت الرضا عليه السلام
 فقلت إن أختي أوصت بوصية تقوم نصارى طرحت أن أصرف ذلك إلى قوم من أصحابنا مسلمين فقال
 أمض الوصية على ما أوصت به قال الله أنما أثمه على الذين يبدلون عنه عن أبيه عن أبي طالب عبد الله
 بن الصلت قال كتب الخليل بن هاشم إلى الرياستين وهو والي نيسابور إن رجلا من المجوس مات
 وأوصى للفقراء كشيء من ماله فأخذة قاضي نيسابور فجعله في فقر المسلمين فكتب الخليل إلى ذي
 الرياستين بذلك فسأل الإمام عن ذلك فقال ليس عندي في ذلك من شيء فسأل أبو الحسن عليه السلام
 فقال أبو الحسن عليه السلام إن المجوس لم يوصوا بغير المسلمين ولكن ينبغي أن يؤخذ مقدار ذلك المال

باب من اوصى بشئ في سبيل الله
٢٤٢

من مال الصدقة فبعد علي فقرأ الجوس علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حماد بن محمد بن مسلم قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى بماله في سبيل الله فقال اعطى اوصى له فان كان
يهودياً أو نصرانياً ان الله تعالى يقول فمن بدل بعد ما سمعها فاما اثمه على الذين يبدلون فاحصاً ما روي
محمد بن علي بن محبوب عن ابي محمد الحسن بن علي الهمداني عن ابراهيم بن محمد قال كتب احمد بن حنبل الى ابي الحسن
عليه السلام عن يهودى مات ووصى للياء نعم فكتب عليه السلام اوصى الى عرفى لا نفذ فيما ينبغي انشاء
محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن محمد بن محمد قال كتب علي بن بلال الى ابي الحسن عليه السلام يهودى
مات ووصى لغيره بشئ اقد على اخذه هل يجوز ان اخذه فاعلى والياء اهل نفذ فيما اوصى به
اليهود فكتب عليه السلام اوصى الى وعرفيه لا نفذ فيما ينبغي انشاء الله فلا تنافي بين هذين الخبرين
ولا اخبار المتقدمه لانها ليس فيها اكثر من انه امر باصبال المال اليه ولا يمنع ان يكون انما استدعى المال اليه
ليتولى هو تفرقة على حسب ما امر الموصى ليس في الخبرين انه خالف ما اوصى صرف في غيره لا طاق

باب من اوصى بشئ في سبيل الله احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سليمان عن الحسين بن عمر
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان رجلاً اوصى في السبيل فقال اصفوه في الحج قال فقلت له
اوصى الى في السبيل فقال لا اعلم شيئاً من سبيله افضل من الحج **قاصداً** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد
بن عيسى بن عبيد عن الحسن بن راشد قال سألت العسكري عليه السلام بالمد يبتغى عن رجل اوصى
بمال في سبيل الله فقال سبيل الله شيعتنا فلا ينافي الخبر الاول لانه يمكن الجمع بينهما على ما ذكره ابو جعفر
محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي رحمه الله لانه قال ينبغي ان يعطى المال رجلاً من الشيعة ليحج به فيكون
قد انصرف في الوجهين جميعاً وهذا وجه قريب ولا ينافي ذلك ما رواه احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن حماد
الخشاب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن امرأة اوصت اني بماله ان يجعل في سبيل الله فقيل
تج به فقالت اجعله في سبيل الله فقالوا لها تعطينا ان تمنى عليه السلام فقالت اجعلها في سبيل الله
فقال ابو عبد الله عليه السلام اجعل في سبيل الله كما امرت قلت فمضى كيف اجعله قال اجعله كما امرت
ان الله تعالى يقول فمن بدل بعد ما سمعها فاما اثمه على الذين يبدلون ان الله سمع عليم اليقين لو لم يكن
ان تعطينا يهودى ما كنت تعطينا نصرانياً قال فكنت بعد ذلك ثلاث سنين ثم دخلت عليه فقلت له مثل
الذي قلت اول مرة فسكت هنيهة ثم قال ها تمنا فقلت من اعطينها قال عيسى شلقان فلا ينافي الخبرين
الاولين لانه لا يمنع ان يكون امر بتسليم ذلك الى عيسى ليحج به عن امره بذلك او يسلم الى غيره فانه اعرف
بوضع الاستحقاق من غيره **باب من اوصى بغير ماله** احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن

باب من اوصى بجمع من ماله
٢٤٢

عبد الله بن سنان قال ان امرأة اوصت اني قال في تقضي به دين وجزء منه لفلان فساكت عن ذلك
ابن ابي ليلى فقال ما ادى لها شيئا الا ادى ما انجز فساكت ابا عبد الله عليه السلام بعد ذلك وخبرته كيف
قالت المرأة وما قال ابن ابي ليلى فقال كذب ابن ابي ليلى لها عشر الثلث ان الله تعالى امر ابراهيم عليه السلام
قال لا تجعل على كل جبل منهن جزءا وكانت الجبال يومئذ عشر تلو الجزء هو العشر من الشيء اسحق بن محمد
عن ابن فضال عن فضالة عن معوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل اوصى بجمع من
ماله قال جزء من عشرة قال الله تعالى اجعل على كل جبل منهن جزءا وكانت الجبال عشرة اجبال على بن
ابراهيم عن ابيه عن حماد عن ابيان بن تغلب قال قال ابو جعفر عليه السلام واحدة من عشرة لان الجبال عشرة
والطير اربعة على بن الحسن بن فضال عن السندی بن الربيع عن محمد بن ابي عمير عن ابي ايوب الخزاز عن ابي بصير
وحض بن البختري عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اوصى بجزء من ماله قال جزء من
عشرة وقال كانت الجبال عشرة قاصدا ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن ابن ابي نصر قال
سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل اوصى بجزء من ماله فقال واحد من سبعة ان الله تعالى يقول لها
سبعة ابواب لكل باب منهم جزء مقسوم قلت فرجل اوصى بجمع من ماله فقال السهم واحد من ثمانية
ثم قرأ انما الصدقات للفقراء والمساكين الى اخر الآية احتج محمد بن عيسى عن اسمعيل بن همام الكوفي
عن الرضا عليه السلام في رجل اوصى بجزء من ماله قال الجزء من سبعة يقول لها سبعة ابواب لكل باب
منهم جزء مقسوم عنه عن ابن همام عن الرضا عليه السلام مثله حكاه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله
الرازي عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن الحسن بن خالد عن ابي الحسن عليه السلام قال سألت عن رجل اوصى بجزء
من ماله قال سبع ثلثة فلا تنافي بين هذه الاخبار والاخبار الاولى لان الوجه في الجمع بينهما ان ثلثة الاخبار
الاولية على الوجوب والاخيرة على الاستحباب فقول يلزم ان يخرج واحد من عشرة ويسحب للورثة
ان يخرجوا واحدا من سبعة لثلاثتنا تقضي الاخبار **باب** من اوصى بجمع من ماله على بن ابراهيم
عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل اوصى بجمع من ماله فقال
السهم واحد من ثمانية لقول الله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والثلثة
قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل على بن ابيه عن صفوان قال سألت الرضا
عليه السلام ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن احمد عن صفوان واحمد بن محمد بن ابي نصر قال سألت الرضا
عليه السلام عن رجل اوصى له بجمع من ماله ولا يدري المسهم اي شيء هو فقال ليس عندكم فيما بلغكم
عن جعفر الا عن ابي جعفر فيهما شيء فقلنا له جعلنا فداك ما سمعنا اصحابنا يذكرن شيئا من هذا عن

ابا ذلك فقال السهم واحد من ثمانية فقلنا له جعلنا فداك فكيف صار واحد من ثمانية فقال ما
تقر كتاب الله تعالى قلت جعلت فداك اني لا قرأ ولكن لا أدري اى وضع هو فقال قول الله عز وجل
انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفين لهم في الرقاب والغلامين وفي سبيل
الله وفي سبيل الله ثم عقد بيده ثمانية قال وكذلك قال الله عز وجل في ثمانية اسهم
فالسهم واحد من ثمانية فاصاً ما رواه على بن الحسن بن فضال عن عمرو بن سعيد عن عبد الله
بن المغيرة عن طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عن ابيه عليهما السلام قال من اوصى نسيه من ماله فهوهم
من عشرة فالوجه في هذا الخبر احدثين أحدهما ان يكون الراوى وهم ثلاثة لا يمتنع ان يكون مع
ذلك في تفسير الجزء فوا في السهم وظن ان المعنى واحد والوجه الثاني ان يجعل على ان السهم
واحد من عشرة وجوبا وواحد من ثمانية استحبابا كما قلناه في الجزء سوا **باب من اوصى**
لمملوك بشئ الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح عن ابي عبد الله عليه السلام
في رجل اوصى لمملوك له بثلاث ماله قال فقال يقوم المملوك بقيمته قال ثم ينظر ماثلث الميت فان كان
اقل من قيمة العبد بقدر ربع القيمة استسعى العبد في بيع قيمته وان كان اكثر من قيمة العبد عتق
العبد ودفع اليه ما فضل من الثلث بعد القيمة فاصاً ما رواه الحسين بن سعيد عن علي بن حديد عن
جميل بن جراح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن احدهما عليهما السلام انه قال لا وصية لمملوك فخذ الخبر
يحتمل شيئين احدهما انه لا وصية لمملوك من غير طليعه فاما من ولاه فانما جائزته والوجه الآخر
ان يكون المراد بان يخله لا يجوز للمملوك ان يوصى لانه لا يملك شيئا وماله مال ولاه والذي يدل
على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام
انه قال في المملوك ما دام عبدا فانه وما له لا يملك لا يجوز له تحريكه ولا عطا ولا وصية الا ان يشاء
سيده **باب من اوصى بجزء من ثلثي صدقة** ولم يبلغ الثلث ذلك على بن ابراهيم عن ابيه
عن ابن ابي عمير عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة اوصت بماله في عتق وصدقة
وج فلم يبلغ قال ابدا بالجزء فانه مفروض فان بقي شئ فاجعل في الصدقة طائفة وفي العتق طائفة
على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن معوية بن عمار قال اوصت الى امرأة من اهل بيتك ماله فامرت
ان يعق ويبيع ويتصدق فلم يبلغ ذلك فسألت ابا حنيفة عنها فقال يحيل ثلثا ثلث في العتق و
ثلث في البيع وثلث في الصدقة فدخلت على ابي عبد الله عليه السلام فقلت ان امرأتى من اهل بيتك
واوصت الى بيتك ماله فامرت ان يعق عنها ويتصدق ويبيع عنها فقلت في ذلك فقال بديا ببيع

فانه فريضة من فرائض الله تعالى وتجعل ما بقي طائفة في العتق وطائفة في الصدقة فاخبرت لنا حنفية
بقول ابو عبدالله عليه السلام فرجع عن قوله وقال يقول ابو عبدالله عليه السلام فاقبأ ما هو واحد من
محمد بن اسمعيل بن همام عن ابي الحسن عليه السلام في رجل اوصى عند موته بماله لذوي قرابته فاعتق
مملوكا فكان جميع ما اوصى به يزد على الثلث كيف يصنع قال يبدأ بالعتق فينفد فلابد في الخبرين
لانه اذا ابدأ بالعتق وما بقي صرفه في الصدقة فقد جعل طائفة من المال في العتق وطائفة
في الصدقة حسب ما تضمنه الخبران الاولان وليس في الخبرين الاولين انه يجعل ذلك سواء
لا يمتنع ايضا ان يجعل مال الصدقة والعتق سواء ويبدأ في انقاده بالعتق ثم بالصدقة ويجوز ايضا
ان يكون انما تجب البداية بالعتق لانه يستغرق اكثر المال وما يبقى بعد ذلك يجعل للصدقة

وكل ذلك محتمل على ما قلناه **باب** من خطف جارية حبلى ومولوكين فشهد أعلى المديت
أن الولد منه البر وفري عن أحمد بن إدريس عن أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلي

عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مات وترك جارية ومملوكين فورثهما أخ له فاعتق العبدين
 وولدت الجارية غلاما قال فشهد بعد العتق أن مولاها كان أشهد بها أن كان ينزل على الجار
 وأن الحمل منه قال يجوز شهادتهما ويردا عبيدين كما كانا قاقما ما جاءه أحمد بن محمد عن ابن فضال
 عن داود بن فرقد قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل كان في سفر ومعه جارية له
 وغلامان مملوكان فقال لهما انتما حران لوجه الله وأشهدان ما في بطن جارية هذين فو
 غلاما فلما قدما على الورثة أنكروا ذلك واسترقوهم ثم إن الغلامين عتقا بعد ذلك فشهدا
 بعد ما اعتقوا أن مولاها الأول الشهدا أن ما في بطن جاريته منه قال يجوز شهادتهما للغلام ولا يسترقها
 الغلام الذي شهد الملاهما اثباتا لنسبه فلا ينافي في الخبر الأول من وجهين أحدهما أنه ليس في الخبر الأول
 أنه كان اعتقهما فلا جل في ذلك جازا استرقا قما حسب ما تضمنه والوجه الآخر أن يكون ذلك مولا على
 الاستصحاب لأن يستحب للغلام عتقهما ولا يسترقهما من حيث كانا مشتبين لنسبه حسب ما تضمنه

اعلموا ان لم يكن ذلك واجبا **باب** من اوصى فقال نجوا عني بها ولم يبينه على بن الحسن

بن فضال عن محمد بن ابراهيم القمي عن محمد بن الحسين الاشعري قال قلت لابي الحسن عليه السلام جعلت
فداك اني سألت اصحابنا عما اريد ان اسألك فلم يجد عندهم جوابا وقد اضطرت الي مسئلتك وان
سعد بن سعد اوصى الى فاصوص في وصيته بجوابي عنهما ولم يفتسر فكيف اصنع قال يا تيبك جوابي في
كتابك فكتب بحج ما دام له مال يملكه فاقصا ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن محمد بن الحسين

باب الوصى لم يموت قبل الوصى
٢٤٤

بن ابي خالد قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل اوصى ان يخرج عنه منبها فقال يخرج عنه ما بقى من ثلثه شيء
فأدينا في الخبر الأول لأن الذي لو من ماله الثلث وهو الذي أطلق في الخبر الأول ولا تنافي بين الخبرين
باب الوصى لم يموت قبل الوصى على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عاصم بن حميد
عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام عن رجل اوصى ان يخرج عنه ما بقى من ثلثه شيء
لقبل الوصى قال الوصية لو ارث الذي اوصى له قال ومن اوصى احد شاهد اكان او غائبا فتوفي
للموصى له قبل الوصى فالوصية لو ارث الذي اوصى له الا ان يرجع في وصيته قبل وفاته **محمد بن احمد**
بن يحيى عن عمران بن موسى عن موسى بن جعفر عن عمر بن سعيد الملقب عن محمد بن عمر الساباطي قال
سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل اوصى الى وامرني ان اعطى عماله في كل سنة شيئا فمات العم فكذب
اعطوا ورثته **محمد بن احمد** عن محمد بن احمد عن ايوب بن نوح عن العباس بن عامر عن مثنى قال سألت عن
رجل اوصى لم يموت فمات قبل ان يقبضها ولم يترك عقبا قال اطلب له وارثا او مولى فادفعها
اليه قلت فان لم اعلم له وارثا قال احمد بن محمد بن علي ان تقدر له على فان لم تجد واعلم الله منك ان تجد فمصدق
بما قاما ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب عن ابن جابر عن فضالة عن العلاء
عن محمد بن جميع عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل اوصى لرجل فمات الوصى لم قبل الوصى
قال ليس بشيء **وما** رواه علي بن الحسين بن فضال عن العباس بن عامر عن ابيان بن عثمان عن منصور
بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل اوصى لرجل بوصية ان حدث به حدث
فمات الوصى له قبل الوصى قال ليس بشيء قال وجه في هذين الخبرين احد شيئين احدهما ان يكون
قوله ليس بشيء يعني ليس بشيء تنقضي الوصية بالانقضاء ان يكون على حالها في الثبوت لو رثته والثاني ان
يكون المراد بذلك بطلان الوصية اذا كان غيرها الوصى في حال حياته على ما فصل في الخبر الذي روينا
عن محمد بن قيس **ولا باب** ان من كان له ولد فمات لم يترك له الوصية ولا الى نكاح **احمد**
بن محمد بن عيسى عن عبد العزيز بن المهدي عن سعد بن سعد قال سألت عن ابي الحسن الرضا عليه السلام
عن رجل كان لابن يد عيب فمات ثم اخبره من الميراث وانا وصية فكيف اصنع فقال عليه السلام لزمه
الولد لا قراره بالشهد لا يدفع الوصى عن شيء قد عمله **قاصدا** ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد
الاشعري عن علي بن الحسن بن علي الوشاء عن محمد بن يحيى عن وصي علي بن السري قال قلت لابي الحسن
عليه السلام ان علي بن السري توفي فادفع الوصى الى فقال وجه الله قلت فان ابنه جعفر وقع على ولده
فامرني ان اخبره عن الميراث قال فقال اخبره فان كنت صادقا فيصيبه خجل قال فوجبت فقد مني الى

ابي يوسف القاضي فقال له اصلك الله انا جعفر بن علي بن السري هذا وصي ابي فمروا به الى مبركة
فقال لي ما تقول فقلت نعم هذا جعفر بن علي بن السري هذا وصي علي بن السري قال فادفع اليه الماله فقلت اريد
اكثر قال فادعه فدفعت حيث لا يبيع احد كذاي فقلت له هذا وقع على ام ولد لابنة فامرني ابو اوصى الى
ان اخبره من الميراث ولا اوثر شيئا فانيت موسى بن جعفر عليه السلام بالمدينة فاخبرته وسألته فامرني
ان اخبره من الميراث ولا اوثر شيئا فقال والله ان ابا الحسن امره قال قلت نعم فاستخلفته ثلثا ثم قال ان قد
ما امره قال فقول قول قال الوصى ما باله خجل بعد ذلك قال ابو محمد الحسن بن علي الوشائري بعد ذلك
فقد بنا في الخبر الاول لان هذا الحكم مقصور على هذه القضية لا يتعدى بها الى غيرها لانه لا يجوز ان يخرج
الرجل من الميراث المستحق بنسب شائع بقول الوصى فلم يرد ذلك ولا يلتفت الى قوله بل ينبغي ان يورث
على ما يستحقه من الميراث بالنسب ولا ينقص عنه على حال **باب** انه يجوز ان يوصي المرأة ارحل
بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى بن عبيد عن اخيه جعفر بن عيسى عن علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن
عليه السلام عن رجل وصى الى امرأة وشرك في الوصية معها صبيا فقال يجوز ذلك وقضى المرأة الوصية ولا ^{يقتطع}
بلوغ الصبي فاذا بلغ الصبي فليس الا يرضى الا بما كان من تبديل او تغيير فان لم يرد الى ما وصى به لم يثب
فاما ما رواه السكوني عن جعفر بن محمد عن ابي عن ابيه عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام
المرأة لا يوصى ليها الا ان الله تعالى يقول ولا تؤولوا السفهاء اموالكم قال الوجه في هذا الخبر احدثين احدا
ان تحمل على ضرب من الكراهية دون الخطر الثاني ان تحمل على التقية لانه مذهب كثير من العامة فاما قلنا
ذلك لاجماع علماء الطائفة على الفتوى بما تضمنه الخبر

كتاب الفرائض

باب انه يجب لام عن الثلث الى السدس باربع اخوات على بن ابراهيم عن ابي عن ابن ابي عمير
عن سعد بن ابى خلف عن ابي العباس عن ابي عبد الله قال اذا ترك الميت اخوين ^{الميت} مع الميت بحسب الام
وان كان واحدا لا يجب لام وقال اذا كن اربع اخوات تجب لام من الثلث لا تمن بمنزلة الاخوين وان
كن ثلثا لا يجب لهن اسحق بن محمد بن محمد بن الحسن بن احمد عن ابيان بن عثمان عن فضل بن العباس قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ابوين واختين لاب وام هل يجبان لام من الثلث قال لا قلت
فلا قلت قال لا قلت فليج قال نعم اسحق بن محمد بن ابن فضال عن عبد الله بن بكير عن فضل بن العباس
التباني عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجب لام عن الثلث الا اخوان او اربع اخوات لاب وام
كتاب ابو علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن ابي ايوب الخزاز عن محمد بن مسلم

باب ما يختص بالولد الأكبر

قال للمرأة الرابع وللام الثالث وما بقى للاب وسألت عن امرأة ماتت وترك زوجها ابوها قال الزوج النصف
وللام الثالث من جميع المال وما بقى للاب فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سواقة عن الحسن بن محبوب عن
أبي جميلة عن أبان بن تغلب عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة ماتت وترك زوجها قال الزوج النصف
وللام السادس وللأب ما بقى فالوجه في هذه الرواية أحد شيئين أحدهما أن تكون محولة على التقية كما ذهب
جميع العامة والوجه الآخر أن يكون محولة على أنه إذا كان هناك أخوة يجوبون لأمهم عن الثلث وليس الخبر أنه إذا
لم يكن هناك أخوة يجوبون فإن لها السادس وإذا احتل لم يتناقص ما قدمناه **باب ما يختص بالولد**
الأكبر إذا كان ذكر من الميراث على بن إبراهيم عن أبي عبيد عن حماد عن خريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا
هلك الرجل ترك بنين فللأكبر السيف والدرع والخاتم والمصحف فإن حدث به حدث فللأكبر منهم
على عن أبي عبد الله عن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام أن الرجل إذا ترك
سيفا وسلاحا فهو لابنه وإن كان له بنون فهو الأكبر **الفصل** بن شاذان عن أبي عمير عن أبي بن
عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال فامات الرجل فلا كبر ولد سيفه ومصحفه وخاتمته ودرعه
بن محمد بن خالد عن أبي عبد الله عن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام قال فامات الرجل فسيفره
وخاتمته ومصحفه ودرعه داخلته وكسوته لا كبر ولد له فإن كان الأكبر يتناقل الأكبر من الذكور على بن الحسن
بن فضال عن علي بن أسباط عن محمد بن زياد عن ابن أذينة عن زرارة ومحمد بن مسلم وكبير وفضيل بن يسار عن
أحدهما عليهما السلام أن الرجل إذا ترك سيفا وسلاحا فهو لابنه فإن كانا اثنين فهو الأكبر **عن محمد بن**
الحسين العباس بن عامر عن عبد الله بن بكير عن عبيد بن زرارة عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال كم أمان
لحق لا يعلمه قلت وما ذلك أصله والله قال إن صاحب الجدار كان لها كنز تحتها لا يعلمه إلا هو فلو كان من
ذهب ولا فضة قلت فما كان قال كان علاقته فأما الحقبة قال الأكبر كذلك نقول نحن قال الشيخ رحمه الله
هذه الأحبار عامة في أن الأكبر ثيابا ودرعه وكسوته وينبغي أن يخصها ثياب جلده فاما ما عداها من الثياب
كان هو الورثة فيه سواء **باب** على ذلك ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن أحمد بن الحسن عن أبيه
عن حماد بن عيسى عن شعيب العمري في قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يوت ماله من متاع
بينه قال لسيف وقل الميت إذا مات فإن لا يترك السيف والرجل والثياب ثياب جلده **باب** إن أخوة
والأخوات على اختلاف النساء لا ينفون مع الأبوين ولا على واحدة فما شئنا على بن إبراهيم عن أبي عبد الله
ومحمد بن عيسى عن يونس جميعا عن عمر بن أذينة عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام أنهما قالان ما
يجل فترك أمته وأخواته لأب أم وأخواته لأب أم وأخواته لأب أم وأخواته لأب أم وأخواته لأب أم

في ان الاخوة والاخوات لا يرثون مع الابوين
٢٤١

ولا يجزئها لانها يرث كلالة الحسن بن محمد بن سماعة عن رجل عن عبد الله بن الوضاح عن ابي بصير
عن ابي عبد الله عليه السلام قال في امرأة توفيت وترك زوجها وامها واباها واخوتها قال هي من ستة اسم
للزوج النصف ثلاثة اسم والد الثالث سهمان والام السدس سهم وليس للاخوة والاخوات شيء يقصوا
الام وزاد والاب لان الله تعالى قال فان كان له اخوة فلا ميراث له من ميراثه عن علي بن مسكين عن ابي بصير
بن سعد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ترك ابوي وخوته قال للام السدس والاب خمسة
اسم مسقط الاخوة وهم من ستة اسم علي بن ابراهيم عن ابن ابي عمير ومحمد بن عيسى عن يونس جميعا عن محمد بن
اذينة عن بكير عن ابي جعفر عليه السلام انه قال ليس للاخوة من الاب والام ولا للاحوة من الاب مع الاب شيء
ولا مع الام شيء فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الخزاز وعلي بن الحكم عن مشي الخناط
عن زاذان بن اعين عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت امرأة تركت زوجها وامها واخوتها وامها واخوة لأمها
ولها فقال الزوج النصف ولأمها السدس وللأخوة من الأم الثالث مسقط الاخوة من الاب والام وهما
رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الخزاز وعلي بن الحكم عن مشي الخناط عن زاذان بن اعين عن ابي عبد
الله عليه السلام قال امرأة تركت امها واخواتها ابيها وامها واخوة لأمها واخوات لأمها وامها
الثلاثين ولأمها السدس واخوتها من امها السدس عن الحسن بن علي الخزاز وعلي بن الحكم عن
مشي الخناط عن زاذان بن اعين عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت امرأة تركت امها واخواتها ابيها وامها
واخوة لأمها واخوات لأمها قال لا اخوات لأمها ابيها والثلاثين ولأمها السدس وهذه الاخبار الثلاثة اصل
فيها دلالة والطريق اليها واحد ومع ذلك فقد اجمعت الطائفة على العمل بخلافها لانه لا خلاف بينهم ان
مع الأم لا يرث احد من الاخوة والاخوات من اى جهة كانوا فالوجه في هذه الاخبار ان انحلوها على ضرب من
النقطة ويجوز ان يقول فيها وجها من التاويل هو انه وردت الرخصة في جواز اخذ منهم على ما يعتقدون
كما يأخذون منها ولنا نجرم اخذ بها من يعتقد بطلانها الذي يدل على هذه الرخصة ما رواه علي بن
الحسن بن فضال عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن دلاج عن عبد الله بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قلت لرجل ترك ابنته واختا لبيته وليس للاخت من الاب والام شيء فقلت انما
قد اختلفنا الى هذا الرجل الميت من هو الامانة والناس وبختة مؤمنة قال فخذها النصف خذوا منهم كما يأخذون
منكم في سنتهم وقضاهم واحكامهم قال فذكرت ذلك لولده فقال ان علي ما جاء به ابيك انوار اخذهم بحقه
في احكامهم وسنتهم وقضاهم كما يأخذون منكم فيه عن علي بن ابي بصير قال قلت لابي الحسن عليه السلام
اسأل هل يأخذ في احكام الخالفين ما يأخذون منا في احكامهم ام لا فكتب يمينكم ذلك ان كان مذهبيكم

في ميراث الزوج اذا لم يكن للمرأة وارث غيره
٢٤٢

في التقيّة منهم المداراة عنه عن سندی بن محمد البراء عن علي بن زین القلان عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر
عليه السلام قال سألت عن الأحكام قال يجوز على اهل كل ذي من ما يستحقون الحسن بن محمد بن سماعة عن
عبد الله بن جبلة عن عدة من اصحاب علي كذا علم سليمان الا انما بنى به وعلي بن عبد الله عن سليمان ايضا عن
علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام انه قال الزوج هو ما الزوج ولا انفسهم فاما ما رواه الحسن بن محمد بن
سماعة قال حدثهم محمد بن زياد عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة كان لها زوج ولها ولد
من غيره وولد منه فمات ولدها الذي من غيره فقال يعتزلها زوجها ثلثة اشهر حتى يعلم ما في بطنها وولد ام لا
فان كان في بطنها ولد وراثت عنه قال حدثهم وهيب عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج
امراة ولها ولد من غيره فمات الولد له مال قال ينبغي للزوج ان يعتزل المرأة حتى تحيض حوضه تستبرئ ثم
اخاف ان يحدث بها حمل فيرث من كالميراث له قالوا جرحه هذين الخبرين ما قلناه في الاخبار الاولة سواء من حله
على التقيّة لاجماع الطائفة على العمل بخلاف متضمنها **باب ميراث الزوج اذا لم يكن للمرأة وارث غيره**
علي بن الحسن بن فضال عن الحسن بن علي بن يوسف عن مثنى بن الوليد الكناط عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قلت امرأة تركت زوجها قال لمال كل له اذا لم يكن لها وارث غيره الحسن بن سعيد عن النضر بن
سويد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام في امرأة توفيت ولم يعلم لها احد لها زوج
قال الميراث الزوج عنها عن القسم بن محمد وفضالة عن ابان بن عثمان عن ابي بصير قال قال ابي عبد الله
عليه السلام فرائض على علي عليه السلام فاذا فيها الزوج يجوز للمال اذا لم يكن غيره عنه عن النضر عن يحيى الحلبي
عن ايوب بن حر عن ابي بصير قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فدعا بالجماعة فنظر فيها فاذا امرأة
ماتت وترك زوجها لا وارث لها غيره المال له كله عنه عن القسم بن علي عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام
قال سألت عن المرأة تموت ولا تترك وارثا غير زوجها قال الميراث له كله فاما ما رواه علي بن الحسن بن فضال
عن الحسن بن علي بن بيت الياس عن جميل بن حجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون الزوج و
لا زوجة فكلينا في الاخبار الاولة لا نالنا نفع الزوج المال كله بالرد بل تعطى النصف بالتسمية والباقي باجماع
الطائفة المحقة ولا تعطى بريد يقتضيه ظاهر القرآن كما يقتضيه في كثير من ذوى الارحام **باب ميراث**
الزوج اذا لم يكن وارثا غيرها احمد بن محمد بن عيسى عن معوية بن حكيم عن اسمعيل بن ابي بصير قال
سألت ابا جعفر عن امرأة ماتت وترك زوجها لا وارث لها غيره قال اذا لم يكن غيره فله المال والزوج
وما بقي فللامام الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن بن زياد العطار عن محمد بن نعيم العطار
قال ما من محمد بن ابي عمير ولا عصى الا وترك امرأة ولم يترك وارثا غيرها فكنت الى عبد صالح عليه السلام

فكتب إلى بخطه المرأة الربيع وأحمد الباقي إلىنا أحمد بن محمد بن علي بن مهزيار قال كتب محمد بن حمزة العكاوي إلى جعفر
 الثاني عليه السلام مولى لك وصي إلى بائة درهم وكنيت اسمها يقول كل شيء لي فهو مولاة فأتت وتركها ولم ير فيها
 وله امرأتان أما الواحدة فلا أعرف لها موضوعا الساعة والاخرى بقوم الله كما نرى في هذه المائة درهم فكتب إلى
 أن تدفع هذه الدراهم إلى زوجتي الرجل وصهرها من ذلك الثمن إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد فالربيع تصدق
 بالباقي علي من قرف إن له إليه حاجة إن شاء الله **سهيل** بن زياد عن علي بن أسباط عن خلف بن حماد عن
 بن بكور عن محمد بن مروان عن أبي جعفر عليه السلام في زوج مات وترك امرأته قال لها الربيع جويد فعلى الباقي أكمل
فاما ماروا أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال قلت له رجل مات وترك امرأته قال المال لها قال قلت امرأة ماتت وترك زوجها قال المال له فلا ينفق في
 الأختار والأولاه لا به يحتل وجهان أحدهما أن يحمله على ما ذكره أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه ^{عليه} ^{السلام}
 فله قال هذا الخبر يختص حال الغيبة لأن لها الربيع إذا كان ضالكا أمام ظاهري أخذ الباقي فإذا لم يكن ظاهرا كان
 الباقي لها والوجه الآخر أن يحمله على أنها إذا كانت قربية له فإنها تأخذ الربيع بالتسمية والباقي بالقراءة يدل على ذلك
ماروا أحمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن محمد بن القاسم عن الفضل بن يسار البصري قال سألت أبا الحسين
 عن رجل مات وترك امرأة قراية ليس له قراية غيرها قال يدفع المال كله إليها **باب** أن المرأة لا تترك
من العقار والأرضين شيئا من تربة الأرض لها نصيبها من قيمة
الطوب والخشب والبنيان علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابن أذينة عن زرارة
 ويكبر وفضل ويريد ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر أبي عبد الله عليه السلام أن المرأة لا تترك من تركه
 زوجها من تربة دار وأرض إلا أن يقوم الطوب والخشب قيمة فتعطي ربعها أو ثمنها إن كانت من قيمة
 الطوب والجذوع والخشب **أحمد** بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة عن أبي جعفر
 أن المرأة لا تترك ما ترك زوجها من القوي والدور والساح والدواب شيئا وترث من المال القرش
 والنياب ومتاع البيت ما ترك ويقوم النقص والأبواب والجذوع والقصب فتعطي حقها منه وليس
 بن عبد الرحمن عن محمد بن حمران عن زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال النساء لا يرثن من
 الأرض ولا من العقار شيئا **سهيل** بن زياد عن علي بن الحكم عن الصادق محمد بن مسلم قال قال أبو
 عبد الله عليه السلام تترك المرأة الطوب ولا تترك من الربيع شيئا قال قلت كيف تترك من الفروع
 ولا تترك من الربيع شيئا فقال فيه ليس لها منه حسب تترك به وأما هي فخير عليها فترث من الفروع
 ولا تترك من الأصل ولا يدخل عليها ودخل بسببها **الحسين** بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن

بن علي عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما جعل للمرأة قيمة الخشب والطوب لئلا
 يتزوج من فذل يخل عليهم من يفسدوا دينهم ^{عليه} بن الحسن بن فضال عن معاوية بن حكيم عن علي بن الحسن
 بن رباط عن شريح عن يزيد الصايغ قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ان النساء لا ترثن من رابع الارض
 شيئا ولكن لهن قيمة الطوب والخشب قال قلت له ان الناس لا يأخذون بهذا فقال اذا اولينا ضربنا
 بالسوط فان اتوا والاضربناهم بالسيف الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر عن مثنى عن عبد الملك
 بن اخين عن احدهما عليهما السلام قال ليس للنساء من الدور والعقار شيء سهل بن زياد عن علي
 بن الحكم عن ايان الاحمر قال لا اعلم الا من ميسر يتبع الرطخ عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن
 النساء ما لهن من الميراث قال لهن قيمة الطوب والبناء والخشب القصب فاما الارضون والعقار
 فلا ميراث لهن فيه قال قلت فالثياب قال الثياب لهن قال قلت كيف صار ذاك لهن الثمن والربع
 مسمى قال لان المرأة ليس لها نسب نزلت به وانما هي دخيل عليهم وانما صار هذا الكذا لئلا يتزوج المرأة في
 زوجها ثم ولد من قوم اخرين فيزول حقها في عقارهم الحسن بن محمد بن سماعة عن الحسن بن محبوب
 عن علي بن ياب عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام وخطاب بن ابي محمد المهدني عن طربال بن رجاء عن
 ابي جعفر عليه السلام ان المرأة لا ترث ما ترك زوجها من القوي والدور والسلاح والدواب شيئا وترث
 من المال والرقق والثياب ومتاع البيت ما ترك ويقوم النقض والجذوع والقصب فيعطى حقهما منه
 عنه عن محمد بن زياد عن محمد بن عمران عن محمد بن مسلم وزرارة عن ابي جعفر عليه السلام ان النساء
 لا ترثن من الدور ولا من الضياع شيئا الا ان يكون احد ثبنا فيرثن ذلك البناء وكتب الرضا عليه السلام
 الى محمد بن سنان فيما كتب من جواب مسأله عليه علة المرأة انها لا ترث من العقار شيئا الا قيمة الطوب
 والنقض لان العقار لا يمكن تغيره وقلبه والمرأة يجوز ان ينقطع ما بينها وبينه من العصمة ويجوز تغيرها
 وتبديلها وليس الولد والوالد كذلك لا يمكن التقصى بينهما والمرأة يمكن الاستبدال بها فاما يجوز ان
 يجزى ويذهب كان ميراثا فيايجوز تغيره وتبديله اذا مشبهما وكان الثابت المقيم على حاله لمن كان مثله في
 الثبات والقيام ^{عليه} بن الحسن بن فضال عن احمد بن الحسن عن ابيه عن عبد الله بن المغيرة عن محمد
 بن بكر الواسطي قال قلت لزرارة ان بكيرا حدثني عن ابي جعفر عليه السلام ان النساء لا ترث امرأه ما ترك زوجها
 من تربة دار ولا ارض الا ان يقوم البناء والجذوع والخشب فيعطى نصيبها من قيمة البناء فاما التربة
 فلا تعطى شيئا من الارض ولا تربة دار قال زرارة هذا الاشك فيه قال الشيخ رحمه الله هذا الاشك
 الحق اوردناه عامته في انه ليس للمرأة من الرابع الارضين والقرايا شيء ولهن قيمة الطوب والخشب

منها

والبنيان وما بينهما من بعض الاخبار من انهن لا ترث شيئا من هذه الاشياء فالحق انهن لا يرثن من نفس
تربة الارض وان كان لهما من قيمة الخشب الطوب والبنيان بدلالة ما فضل فغيرها من الاخبار التي
اوردناها وكان شيخنا رحمه الله يقول ليس لمن من الريع شيء وانما هي المنازل والعقارات ولهن
من الارض سهم والاخبار عامة والعمل بموجبها اولى لاننا ان طرقتا على الارضين ما يخصنا فطرق على
الريع والمنازل لعدم الدليل على الكل وما يتضمن بعض الاخبار من ان ليس لمن من الريع والعقارات شيء
وليتضمن ذكر الارضين لا يدل على ان لمن من الارضين نصيبا الا من جهة دليل الخطاب وذلك
بترك الدليل والاخبار الاخرى على ذلك ولا يمنع ان يدل هذه الاخبار على انه ليس لمن من الريع
والعقارات شيء والاخبار الباقية يدل على انه ليس لمن من الارض والقروا شيء فالاولى العمل بجميعها
فانما حاروا الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابيان عن الفضل بن عبد الملك وابن ابي عمير
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألتها عن الرجل هل يرث من دار امرأته او ارضها من التربة شيئا
او يكون في ذلك بمنزلة المرأة فلا يرث من ذلك شيئا فقال يرثها وترثه من كل شيء تركت وتركها
الاخبار الاولى من وجهين احدهما ان غمها على النقية لان جميع من خالفنا مخالف في هذه المسئلة
وليس يوافقنا عليها احد من العامة وما يخرج هذا الخبر من النقية فيه والوجه الاخر ان لمن ميراث
من كل شيء ترك ما عدا تربة الارض من القروا والارضين والريع والمنازل فيخص الخبر بالاخبار المتقدمة
وكان ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله يتأول هذا الخبر ويقول ليس لمن شيء مع هذه
الاولاد من هذه الاشياء المذكورة فاذا كان هناك ولد فانه ترث من كل شيء واستدل على ذلك
بما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة في النساء ان كان لمن
ولد اعطين من الريع باب ميراث الجد مع كلاله الاب علي بن ابراهيم عن ابيه عن
ابن ابي عمير عن محمد بن اذينة عن زرارة وبكير والفضيل ومحمد بن يزيد عن احدهما عليهما السلام قال ان
الجد مع الاخوة من الاب يصير مثل واحد من الاخوة ما بلغوا قال قلت رجل ترك اخاه لايه وامه وجدة
او قلت جدة واخاه لايه وامه قال المال بينهما كاخوين او مائة الف فله مثل نصيب واحد من
الاخوة قال قلت رجل ترك جده واخته فقال للذكر مثل حظ الانثيين فان كانتا اثنتين فالنصف للجد والنصف
الاخر للاثنتين وان كن اكثر من ذلك فعلى هذا الحساب فان ترك اخوة واخوات لاب وام او لاب وجدة
فالجد احد الاخوة فالمال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وقال زرارة وهذا ما لم يتخذ علي فيه قسمة
من ابنته ومن ابيه قبل ذلك وليس عندنا في ذلك شيء ولا خلاف في عمل بن يعقوب عن الحسين بن

في ميراث الجد مع كلاله الام

٢٤٤

الجد الاخوة الى السبع علي بن الحسن بن فضال عن علي بن اسباط عن محمد بن حمران عن زرارة قال ارأى ابو عبد الله
صحيقة الفرائض فاذا فيها لا ينقص الجد مع السدس شيئا ورأيت سفيان فيهما ماثبتا قالوا في هذه الاخبار
ان غلها على ضرب من النقية لان الذي يعمل عليه هو ما اجتمعت الفروقه المحقة عليه من ان الجد مع الاخوة
من الاب الام او من الاب خاصة كواحد منهم يقاسمهم وكذلك اذا اجتمع مع الاخت او مع الاخوات كانت من
بمنزلة الاخ للذكر مثل حظ الانثيين ويسقط فرضها النصف والثلاثين ان كانتا اثنتين فما زاد عليها واذا ثبت
فهو يقاسم هؤلاء انما بالمعنى اقل عدد هو اكثر وما تضمن بعض الاخبار من انه يقاسم الى السبع او الى السدس
فحمل على ما قلناه من النقية لان ذلك سدى عن العامة واما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد
بن عبد الله بن زرارة عن القاسم بن عمرو عن يزيد بن معاوية ابو عبد الله واكثر ظنه انه يريد عن ابي عبد
الله قال الجد بمنزلة الاب ليس الاخوة مع شيء قالوا جملنا من النقية لانه خلاف اجماع الفروقه المحقة فاما
ما رواه الحسن بن علي بن النعمان عن عبد الله بن بحر عن ابي حمزة عن سالم بن ابي الجعد ان عليا م اعطى الجدة
المال كله فلا ينافي ما تقدم من الاخبار لان الوجه في هذا الخبر انه اعطاها المال لما لو يكن غيرها من هو اولى
او مثلها بالميراث وليس في الخبر اعطاها مع وجوده فيكون مخالفا لما تقدم باب ميراث الجد
مع كلاله الام احمد بن محمد بن عمار عن ابن محبوب عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عن رجل ترك
اخاه لاه لم يترك وارثا غيره قال المال له قلت فان كان مع الاخ لاه جدي قال يبيد الاخ السدس يبيد الجد
الباقي قلت فان كان الاخ لاه وجد قال يبيد باسواء عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضل عن ابي بصير
قال سألت ابا عبد الله عن الاخوة من الام مع الجد فريضتهم الثلث مع ابي عبد الله
عن ابن محبوب عن حسين بن عمار عن سمع ابي سيار قال سألت ابا عبد الله عن رجل مات وترك ابنة وابو
لام وجد فقال الجد بمنزلة الاخ من الاب له الثلثان والاخوة والاخوات من الام الثلث فمرويه شركا سواهم
بن يعقوب عن الحسين بن محمد بن محمد بن الحسن بن علي بن ابي بصير قال قال ابو عبد الله اعط
الاخوات من الام فريضتهن مع الجد احمل بن محمد بن الحسن بن محبوب عن علي بن رباط عن ابن مسكان عن الحلبي
عن ابي عبد الله في الاخوة من الام مع الجد قال لاخوة من الام مع الجد نصيبهم الثلث مع الجد الحسن بن
بن ساهق عن صالح بن خالد عن ابي جميلة عن زيد بن ابي عبد الله في الاخوة من الام مع الجد قال لاخوة من الام
فريضتهم الثلث مع الجد محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاخان عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي
عن ابي عبد الله قال سألت عن الاخوة من الام فقال لاخوة فريضتهم الثلث مع الجد فاما ما رواه
علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن محمد بن مسلم عن يونس عن القاسم بن سليمان قال

حدثني ابو عبد الله قال ان في كتاب علي بن ابي حمزة ان الاخوة من الامراء لا يرثون مع الجد فهذا الخبر متروك بالاجماع من
 الفرق المختلفة ويمكن ان يقال في تأويله انه لا يرثون معه بان يقاسموه كما يقاسموه الاخوة من الاب والامراء والا لان
 الاخوة من الامراء نصيبهم الثلث لا يزدون على ذلك شيئا وعلى هذا التأويل لا ينافي ما تقدم من الاخبار باب
 ان مع الابوين او مع واحد منهما لا يرث الجد والجد لا يرث الابن **الحسن بن محبوب** عن الحسن بن محبوب عن الحسن
 بن صالح قال سألت ابا عبد الله عن امرأة تملك تلويذ دخل بها زوجها مات وترك امرأته وخير من غيرها وامها
 وجدها اباءها وزوجها قال على الزوج النصف وتعطى الامه اليها ولا يطيء الجد شيئا لان ابنته حبيبة عن الميراث
 ولا يطيء الاخوة شيئا **ابن محبوب** عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألت ابا جعفر عن رجل مات وترك
 اباه وعمه جداه قال فقال حجب الاب الجد الميراث الاب وليس لعم ولا لجد شي **عجل** بن يحيى الطاطري عن عبد
 بن جعفر قال كتبت الى ابي محمد ان امرأة ماتت وترك زوجها وابوها وجدها او جدتها كيف يقسم ميراثها
 فوقع عليه السلام للزوج النصف والباقي لابوين فاقا ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن الحسن بن محبوب
 عن علي بن رباب عن فضيل بن يسار عن ابي عبد الله في رجل مات وترك امه وزوجته وابنته وجداه قال لا يرث
 الثلث والمرأة الربع وما يقرب من الجد والاخت لجد سمان والاخت ميراثها عن ابن محبوب عن حماد بن عمار
 قال سألت ابا جعفر عن رجل مات وترك امه وزوجته وابنتين له وجداه فقال لامه السدس والمرأة الربع وما
 نصف الجد ونصفه للاختين فهذا ان متروك كان باجماع الطائفة المحقة لا يرث مع الابوين ولا مع
 واحد منهما احد من الاخوة والاخوات ولا الجد والجد على ما تضمنت الاخبار الاولة والوجه فيها ما اتفقوا
 موافقان لهذه العلية فاقا ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن ابي عمير عن سعد بن ابي خلف عن
 عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله ان ابنتي هلكت واهي حية فقال ابان بن تغلب
 عنده ليس لامك شيء فقال ابو عبد الله سبحان الله اعطها السدس فاني في ما تقدم من الاخبار ان
 ان الجد لا يستحق الميراث مع الابوين لان في هذا الموضع انما جعل للجد والجد السدس على حية الطعمة لا على
 وجه الميراث على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن ابي عبد الله
 قال ان رسول الله اطعم المدة السدس **احمد** بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زائدة قال سمعت ابا جعفر
 يقول ان نبي الله اطعم المدة السدس طعمة على ان الطعمة انما يكون ايضا للجد والمدة اذا كان ولدها حيا فاما
 اذا كان ميتا فلا يرث طعمة على حال يدل على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن
 دراج عن ابي عبد الله ان رسول الله اطعم المدة السدس لغيره في طعمة المدة امر الامم السدس
 خيرة ورثه وليقرب بن يزيد عن محمد بن ابي بركة عن ابن جبريل عن ابي جبريل عن اسحاق بن حماد عن ابي عبد الله

في ابون وجدة الام قال الام السدس في الجدة السدس ما بقى وهو الثلثان الاب وروى معاوية بن حكيم عن علي بن الحسن بن واطرف عن ابي عبد الله قال الجدة لها السدس مع ابنها ومع ابنتها فلا ينفك هذا الاخبار ورواه علي بن الحسن بن فضال عن ايوب بن نوح عن محمد بن ابي حمزة عن جميل بن فياض عن زرارة قال اذا ترك الميت جدين امراة وامراة فالتدس بينهما عن علي بن محمد بن الحسين جميعا عن محمد بن ابي حمزة عن عياض بن ابراهيم عن ابي عبد الله عن ابيه عليه السلام قال اطع رسول الله في الجدين السدس ما لم يكن دون الام الامام ولا دون الام الامام لان الوجه في هذين الخبرين ان فحلهما على ضرب من التقية لان هذه قضية تخص بها ابوك في خلافة فيكون يكون روى ذلك على وجه الحكاية عنه دون ما الحق يدل على ذلك ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن ابي طاهر بن تسنيم عن علي الطنافسي عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد بن ابي بكر قال توفي رجل وترك جدين امراة وامراة فوريث ابوك امراة وترك اخرى فقال رجل من الانصار لقد تركت امراة لوان الجدين هلكا وايتهما حي ما وريث من التقر وريثا شيئا ووريث التي تركت امراة فوريثا قال محمد بن تسنيم وحدثني ابو فضيم قال حدثنا ابراهيم بن اسمعيل بن جميع بن حادثة الانصار عن الزهر عن قبيصة بن ذؤيب قال جاءت الجدة الى ابي بكر فقالت ان ابني مات فاعطى حقه فقال ما اعلمك في كتاب الله شيئا وسأل الناس مثل فشهد لها الخيرة بن شعبة فقال ان رسول الله اعطاها فقال من سمع معك قال محمد بن سلمة فاعطاهما السدس فبأت الامام فقال ابن ابني مات فاعطى حقه فقال ما انت التي شهدت ان رسول الله اعطاها السدس فان قسمة فاقسموا بينكما فانتم اعلم فاقاما رواه علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن يحيى عن الحسن بن محبوب عن سعيد بن ابي خلف قال سألت ابا الحسن ع عن بنات بنت وجد فقال الجدة السدس والبنات البنات قال علي بن الحسن بن فضال ان هذا الخبر اجمعت العصابة على ترك العمل به ووليت بعض المتأخرين ذهب الى القضية المخيرة وهو غلط لانه قد ثبت ان ولدا للولد يقووم مقام الولد فثبت البنات تقووم مقام البنات اذا لم يكن هناك ولد ومع وجود الولد لا يستحق واحد من الابوين ما يؤخذ من نصيب السدس فيعطى الجدة على وجه الطعمة وانما يؤخذ من فريضة ما السدس اذا كانا الوارثان دون الاولاد وذلك يدل على ما قاله ابن فضال واما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن مشوية بن نايعة عن ابي سمينة عن محمد بن زياد عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال سألت عن رجل ترك خالة وجدة قال المال بينهما فهذا الخبر ايضا متروك اجماع الطائفة المحقة لان الاقرب اولى بالميراث من الابعد والجدة اقرب من الخالة لان الخال به يتقرب فقد يعبد بدو حقه فينبغي ان لا يستحق شيئا على حال باب ان الجيد الادنى يمنع الجيد الاعلى من الميراث علي بن الحسن بن فضال عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن خزيمة بن يقطين عن عبد الرحمن بن الحجاج

عن بكير بن اعين عن ابي عبد الله ع قال يرث من الاجداد ابوالاب وابوالام ومن الجدات ام الاب وام الام
عنه عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام اذا
لم ير ترك لليت الاجدة الابية وجدة امه فان للجدة الثلث وللجد الابية واذا ترك جد من قبل ابية وجد ابية
وجدته من قبل امه وجد امه كان للجد من قبل الام الثلث وسقطت جدة الام والاب للجد من قبل الاب وسقط
جد الاب فاصحابه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن اسباط عن اسمعيل بن منصور عن بعض اصحابه عن

قال

ابي عبد الله ع قال اذا اجتمع اربع جدات ثنتين من قبل الاب وثنتين من قبل الام طرحت واحدة من قبل
الام بالقرعة وكان السدس بين الثلثة وكذلك اذا اجتمع اربع اجداد سقط واحد من قبل الام وكان السدس

اربعة

بين الثلثة عنه عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن روافه قال لا تورثوا من الاجداد الا ثلثة ابوالام والاب
الاب وابوالاب فخذ ان الخيران مولاته ومع كونهما كذلك فقللا اجتمعت لطائفة على خلاف العمل بما لا خلاف

بيننا ان الاقرب اولى بالميراث من الاجدة الجد الا في اقرب الى الميت بدرجة فينبغي ان يكون هو مستحق الميراث
دون من هو ابعد منه وينبغي ان يحمل الروايتان على ضرب من التقية لا يجوز ان يكون في العامة التفتت

من ذهب الى ذلك باب ان ولد الولد يقوم مقام الولد اذا لم يكن ولد الفضل

كان

بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله ع قال بنات البنت تقمن مقام البنات
اذا لم يكن للميت بنات ولا وارث غيرهن وبنات الابن يقمن مقام الابن اذا لم يكن للميت ولد ولا وارث غيرهن

احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن سعد بن ابي خلف عن ابي الحسن الاول ع قال بنات البنت تقمن
مقام البنات اذا لم يكن للميت بنات ولا وارث غيرهن وبنات الابن يقمن مقام الابن اذا لم يكن للميت ولد

ولا وارث غيرهن عنه عن ابن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله ع قال بنات البنت يرثن اذا
لم يكن بنات كن مكان البنات الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن سكين عن اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله ع

البنت

قال ابن الابن يقوم مقام ابية وكتب محمد بن الحسن الصفار الى ابي محمد الحسن بن علي عليه السلام وجل ما
وترك ابنة بنته واخاه لابيه وامه ان يكون الميراث فوق عليه السلام في ذلك الميراث الا اقرب انشاء الله قال

الشيخ رحمه الله فاما ما ذكره بعض اصحابنا من ان ولدا الولد لا يرث مع الابوين واحتجوا به في ذلك بحديث سعد
بن ابي خلف وعبد الرحمن بن الحجاج في قوله من ابن الابن يقوم مقام الابن اذا لم يكن للميت ولد ولا وارث غير

محمد بن الحسن

قال ولا وارث غيرهما اما الوالدان لا غير فخط لان قوله ولا وارث غيرهم المراد بذلك اذا لم يكن للميت الابن الا
يقرب ابن الابن به او البنت التي يقرب بنت البنت بها ولا وارث له غير من الاولاد الصلابة الذي يشف

عما ذكرناه واروا محمد بن الحسن الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن صفوان عن خزيمة بن يقطين عن عبد
الرحمن

في ميراث الأخت والأخوة

٢٨١

بن الحجاج عن أبي عبد الله قال ابن الأبن إذا الركن من صلب الرجل أحد تامر وقلم لابن قال وابنة البنت إذا
 لم يكن من صلب الرجل أحد قامت مقام البنت فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة قال روى عن
 بن أبي عمير عن عبد الرحمن بن حجاج قال بنات الابن يرثن مع البنات وما رواه أيضا الحسن بن محمد بن
 عن علي بن عبد الرحمن بن أبي نجيح عن صفوان عن عبد الرحمن بن حجاج قال قال لي أبو عبد الله عليه السلام
 بنت الابن اقرب من ابنة البنت وما رواه أحمد بن الحسن الصفار عن معاوية بن حكيم عن أحمد بن محمد بن
 أبي نصر قال سألت أبا الحسن عن ابن بنت و بنت ابن قال ان عليا عليه السلام لا يورث ابنا يخطئ الميراث الا اقرب
 قلت فاقرب قال ابنة الابن فلهذا الاختيار غير معمول عليها اجماع الفرق الحقيقة لا نادى بينا ان مع البنت
 لا يرث بنت البنت ولا ابن الابن وانما يقسم كل واحد منهم مقام من يتقرب به اذا الركن هناك من هو اقرب
 واما الخبر ان الاخيران وما تضمننا من ان بنت البنت خير صحيح ايضا لان درجتها واحدة وهو ان كل واحد
 منهما يتقرب من يتقرب بنفسه فقرباها واحدة والوجه في هذه الاخبار ان نحل على ضرب من التقية لان
 في العامة من يذهب الى ذلك باب ميراث اولاد الاخوة والاحوات علي بن الحسن بن فضال
 عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب الخزاز عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام
 عن ابن اخت لاب وابن اخت لأم قال لابن اخت من الام السادس ولابن اخت من الاب الثاني قال الشيخ
 رحمه الله هذا الخبر يدل على انه اذا اجتمع اخت من ام واخت من اب ان يخطأ اخت من الام السادس بالتسمية
 واخت من الاب الباقي النصف بالتسمية ايضا والباقي يرد عليها لان بناتها انا ماخذ ما كانت تاخذ هي لو كانت
 حية لانها يتقرب بها وتأخذ نصيب من يتقرب به وذلك خلاف ما يذهب اليه قوم من اصحابنا من وجوب الرجوع
 عليهم لان ذلك خطأ على موجب هذا النص محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن
 محمد بن عبد الله بن ملال عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن ابن
 اخ لاب وابن اخ لأم قال لابن الاخ من الام السادس وما بقى فلابن الاخ من الاب فاما ما رواه الحسن بن محمد
 بن سماعة عن علي بن محمد بن سكين عن العلاء بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له بنات اخ وابن اخ
 قال المال لابن الاخ قلت فرائيهم واحدة قال العاقلة والدية عليهم وليس على النساء شيء فلهذا الخبر ووافق العامة
 وليس اخل به لا يباع الفرق الحقيقة على العمل بخلافه لا يبيانه اذا تساوت القرابات اشتركوا في الميراث ذكورا
 نكوانا او انا واحدا لكل واحد منهم نصيب من يتقرب به ويحتمل ان يكون الخبر مختصا بابن اخ اذا كان لا في امر
 وبنات اخ من قبل الاب واذا كان كذلك فاعين لا يستغن شيئا لانه لو كان ابو من حيا مع الاخ من الاب
 ولا لم يكن له شيء على حال باب ميراث الاولى من ذوى الارحام الحسن بن محبوب عن

محمد بن الحسن

الاهل

ابن أيوب الخزاز عن أبي عبد الله عليه السلام قال في كتاب علي بن كل ذي رحم منزلة الوحر الذي يجربه إلا أن يكون
 وارتد أقرب إلى الليث منه فيجبه عليه بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن رجل عن أبي عبد الله عليه
 السلام قال إذا انتسقت القرابات فالسابق الحق بميراث قريبة فإن استوت فأمر كل واحد منهم مقام قريبته ^{عليه} ^{عليه}
 إبراهيم عن صالح بن السندي عن جعفر بن بشير عن عبد الله بن بكير عن حسين البراز قال أوتيت من يسأف
 بأبي عبد الله عليه السلام المال لمن هو الأقرب أو العصبية فقال المال للأقرب والعصبية في فيه التراب فأما
 ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن إبراهيم بن محمد قال كتب محمد بن يحيى الخراساني أوصي إلى
 رجل ولورثه خلف الأبي عم وبنات عم وعوايب وعمتين من الميراث فكتب أهل العصبية يوجبوا العم وهو وارثون
 فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين أحدهما أن نخله على التقية لأنه موافق لمذهب العامة لأن المتقرب من ^{هيب}
 الطائفة إن الأقرب أولى بالميراث من الأبعد فإذا ثبت ذلك فالهتمان أولى بالأقرب من ابن العم ومن عولاه
 والوجه الآخر أن يكون هذا الحكم مختصا إذا كان بنو العم والاب وأموال العم والعمت للاب خاصة فإن المال يكون
 لابن العم من الأب والأم دون العم والاب بإجماع من الفرق المقتدرون ظاهرا واعتبارا والذي يدل على ذلك
 ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة قال حدثني محمد بن بكير عن صفوان عن إبراهيم بن محمد بن عمار عن الحسن
 بن عمار قال قال أبو عبد الله عليه السلام يا أقرب ابن عمك وأموال عمك قال قلت حدثنا إسحاق السبيعي
 عن الحارث الأحمري عن أمير المؤمنين ^{عليه السلام} أنه كان يقول إيمان بنى الأم أقرب من بنى العلات قال فاستوى
 جلاؤه قال حيث بهما من عين صافية أن عبد الله أبا رسول الله صلى الله عليه وآله إخو أبي طالب ^{عليه السلام}
 والذي يدل على أن ظاهر الاعتبار وعموم الأحكام يقتضي أن العم أولى من ابن العم وأنه قد ثبت أن المال أولى
 من ابن العم بخلاف وإذا كان الحال أولى والعوضا له في الدوحة فيفتح أن يكون أيضا أولى بالأب
 الذي ذكرناه والذي يدل على أن الحال أولى حاروا الأصناف عن عمران بن موسى عن الحسن بن طريف عن
 محمد بن زياد عن سلمة بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام قال في عم وعمو قال للعم الثلثان وللعمت الثلث
 وقال في ابن عم وابن عمه قال المال للحالة وقال في ابن عمه قال المال للحالة وقال في ابن عمه قال
 للذكر مثل حظ الأنثيين ^{باب أنه لا يرث أحد من الموالى مع وجود واحد من}
 ذوى الأرحام الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ^{عليه السلام}
 قال كان علي عليه السلام لا يأخذ من ميراث مولى له إذا كان له ذوق قرابة وإن لم يكن مولى له من ميراث ^{عليه السلام}
 المفروض قال وكان يدفع ماله إليهم ^{عليه السلام} لا يشترط عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن عبد
 بن سنان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول كان علي عليه السلام إذا مات مولى له ورثه ^{عليه السلام}

بكر

موتى

قراءة لم يأخذ من ميراثه شيئاً ويقول اولوا الارحام بعضهم اولى ببعض يونس بن عبد الرحمن عن زهارة
عن سماعة قال قال ابو عبد الله عليه السلام لم يكن يأخذ ميراث احد من مواليه اذا
مات وله قرابة وكان يدفع الى قرابته **علي بن ابراهيم** عن ابيه عن ابن ابي نجوان عن عاصم بن حبيد
عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضت امير المؤمنين عليه السلام في خالة جاءت تمسك
في مولى رجل مات فقراء هذه الآية واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله قدفع الميراث
الى الخالة ولو عبط للمولى **علي بن الحسن بن فضال** عن الحسن بن علي بن يوسف عن صالح بن محمد
بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن رجل مات وترك مالا وترك اخته وترك مولا
قال المالا لاخته فاما ماله **والاعلى بن الحسن بن فضال** عن محمد بن عبد الله عن محمد بن اشيم عن
يونس بن ابي الحمرات عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
يقول مات مولى لابنة حمزة وله ابنة فاعطى رسول الله صلى الله عليه وآله ابنة حمزة النصف وابنته
النصف فهذا الخبر مخالف لاجماع الفرقة المحقة والاختبار التي قد منهاما التفتت لان مع وجود واحد
من ذوى القربايات لا يرث المولى والوجه في هذا الخبر التقية لان في هذه القضية بيننا قدر
ان النبي صلى الله عليه وآله اعطى بنت حمزة المال كله **روى ذلك الحسن بن محمد بن سماعة** عن
صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال مات مولى لعمرة بن عبد المطلب
فدفع رسول الله صلى الله عليه وآله ميراثه الى بنت حمزة قال ابو علي الحسن بن محمد بن سماعة هذه الرواية
تدل على انه لم يكن للمولى بنت كما تروى العامة وان المرأة ايضا ترث الوالا ليس كما يروون قال الشيخ **عليه السلام**
هذا الخبر يدل على ان البنت ترث من ميراث المولى كما يرث الابن وهو الاظهر من مذهب اصحابنا
وذلك خلاف ما قد مناه في كتاب العتق من ان الميراث لا ولا للمولى للذكور منه دون الاناث فان
لم يكن فاذكورا كان العصبية لان في هذا الخبر مع وجود العصبية اعطى المال للبنت والوجه في الاختبار
الاولى التي ذكرناها هناك ان عملها على التقية لانها موافقة للعامة هذا اذا كان للعتق رجلا فاما اذا كان
العتق امرأة فلا خلاف بين الطائفة ان الميراث للعصبية دون الاولاد ذكورا كانوا او اناثا وقد دللنا
عليه فيما تقدم فاما **رواه الاعلى بن الحسن بن فضال** عن محمد الكاتب عن عبد الله بن علي بن عمر
بن يزيد عن محمد بن هارون كتب الى ابي جعفر عليه السلام يسأله عن رجل مات فكان مولى لرجل وقدمت
مولاة قبله والمولى ابن وبنات فسأله عن ميراث المولى فقال هو للرجال دون النساء فالوجه في هذا الخبر
ايضا ان عمله على التقية على انه قد روى عن امير المؤمنين عليه السلام مثل ما قلناه في موالى حمزة **روى**

الفصل بن شاذان قال روى عن حنان قال كنت جالسا عند سويد بن غفلة فجاء رجل فساله عن بنت وامرأة وموالي فقال اخبرك فيهما فقلت عليه السلام جعل البنت النصف والمرأة الثمن وما يقدر على البنت ولو لم يوطئ الوالي شيئا قال الفصل بن شاذان وهذا الخبر اتفق عليه سبعة بن كميل قال رأيت المرأة التي ورثها علي بن النضر النصف والوالي النصف لأن سبعة لم يوطئ عليا وسويد قد ادرك عليا قال ولما روى ان مولى لعمرو بن عبد الله توفي وان النبي صلى الله عليه وآله اعطى بنت حمزة النصف واعطى الولي النصف فوجدت منقطع وانما هو عن عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وآله وهو حديث مرسل قال ولعل ذلك كان قبل قول الفرائض فنسخ وقد فرض الله تعالى الخلفاء في كتابه فقال الله تعالى والذين عقدت ايمانكم فترسوهم فممن تحت الفرائض ذلك كله يقوله تعالى واولوا الاقربا بعضهم اول بغير وقد كان ابراهيم النخعي ينكر هذا الحديث في ميراث مولى حمزة والصحيح من هذا الباب قد بيناه والذليل على ما قلناه ايضا ما رواه احمد بن الحسن الصفار عن الحسن بن علي بن النعمان عن عبد الله بن موسى العيصي عن سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن سويد بن غفلة قال ان علي بن ابي طالب اعطى لسلام قصبة في ابنة وامرأة وموالي فاعطى البنت النصف واعطى المرأة الثمن وما يقدر على البنت ولو لم يوطئ الوالي شيئا عن احمد بن الحسن بن علي بن النعمان عن عبد الله بن موسى عن سفيان عن منصور عن ابراهيم النخعي قال كان عبد الله بن مسعود وزيد بن علي يورثان ذوى الاوصاء دون التوابع قلت قال كان اشدهما عن عبد الله بن عامر عن ابن ابي نجران عن ابن سنان عن عتبة بن مسلم وعلاء بن مروان عن سلمة بن عمرو قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل يات وله عندك مال وله ابنة وله مولى قال فقال لي اذهب فاعط البنت النصف واسلمك عن الباقي ما جئت اخبرك بذلك اصلا فقالوا اعطاك من جراب النورة قال فخرجت اليه وقلت انما احببنا قالوا الى اعطاك من جراب النورة قال فقال ما اعطيك من جراب النورة قال علم بها احد قلت لا قال فاذهب فاعط البنت الباقي

باب من خلفت وارثا مملوكا ليس له وارث غير كماله بن ابراهيم عن تلبية عن

ابن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال تفرق ابي الوثنان عليه السلام في الرجل يموت له مملوك وله مال ان يشترى منه من ماله ويضع اليه باقية المال اذا لم يكن ذو قرابة له

في كتاب الفصل بن شاذان عن ابي ثابت عن حنبل بن سديد عن ابن ابي يعفور

عن ابي حنبل قال مات مولى لابي عبد الله عليه السلام فقال انظروا هل تجدون له وارثا ففعل له ابنان بالامة مملوكين فاشترىهما من ماله بالبيت شروفا اليه باقية المال

علي بن ابراهيم عن ابيه عن

عجل بن حفص عن عبد الله بن طلحة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل مات وترك مالا كثيرا وترك مملوكا واختا مملوكا قال يشتريان من مال الميت ثم يعيقان ويورثان قلت أريت إن أبي اهل الجارية كيف يصنع قال ليس له ذلك يقومان قيمة عدل ثم يعطيهما على قدر القيمة قلت أريت لو انهما اشتريا ثم اعتقتهما ورثتا من كان يرثهما قال يرثهما مولى أبيهما لانهما اشتريا من مال الأب إسماعيل بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول في الرجل الحر يموت وله امر مملوك يشترى من مال أبيها ثم يعيق ويورثها إسماعيل بن محمد عن ابن أبي عمير عن عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في رجل توفي وترك مالا وله امر مملوك قال يشتري منه ويبيع ثم يرد فيه الباقية المالك بن عيسى عن إبراهيم بن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يموت وله ابن مملوك قال يشتري ويبيع ثم يرد فيه الباقي إسماعيل بن محمد عن الحسن بن علي عن ابن بكير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا مات الرجل وترك أباه وهو مملوك أو أمه وهي مملوك أو أخاه أو اخته وترك مالا والميت حر يشترى ما ترك أبوه أو قرابته وورث الباقي من المال علي بن الحسن عن محمد بن أحمد بن أبي الحسن عن أبيهما عن عبد الله بن بكير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا مات الرجل وترك أباه وهو مملوك أو أمه وهي مملوك أو أخاه أو اخته وترك مالا والميت حر اشترى ما ترك أبوه أو قرابته وورث ما بقى من المال فأما ما روى يونس بن عبد الرحمن عن أبي ثابت وابن عوف عن السائي قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في رجل توفي وترك مالا وله امر مملوك قال فتشترى وتعتق ويدفع إليها بعد ماله إن لم يكن له عصبية فإن كانت له عصبية قسم المال بيننا وبين العصبية بهذا الخبر غير محمول عليه بالإجماع من الفرق المحقة لأن مع وجود العصبية إذا كانوا أحرار الإيجاب شر الأحرار يكون الميراث لهم وإن لم يكن شر الأحرار فإن كان من يرث من الأحرار قريبا كان أو بعيدا ومنه صارت الأحرار كأن الميراث لها دون العصبية معها عندنا بالإجماع فالمرء متروك عندنا على كل حال اللهم إلا أن يخل على ضرب من النقيضة إذا ثبت حرية الأهلان العامة تورثها الثلث والباقي يسلطون العصبية والله يدل على ما اعتبرناه من أنه إنما ينبغي شر أحد من ذكرناه إذا لم يكن عنك عوارث ما رواه الحسن بن الحسن بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عن بكار عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مات وترك مالا له مملوكا ولم يرث شيئا من ماله وترك مالا فقال يشتري الابن ويعيق ويورث ما بقى من المال وأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماع عن عبد الله بن جعفر ومحمد بن عباس عن علا عن محمد بن مسلم عن أحمد بن عليهما السلام قال لا يورث الحر المملوك عتقه

أشترى ثم اعتقتهما ورثتا

السائي

قال حدثني محمد بن زياد عن محمد بن محمد بن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يورث الحر المملوك قالوا وجهه في
هذه الاخبار انه لا يورث الحر المملوك بان يرث كل واحد منها صاحبه لان المملوك لا يملك شيئا فيصير ان
يورث وهو لا يرث الحر الا اذا لم يكن غيره فاما مع وجود غيره من الاحرار فلا يورث بينهما على حال واما ما رواه
الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن محمد بن سماعة عن الحسن بن الحسين بن جميل عن فضيل بن يسار عن
ابي عبد الله عليه السلام قال العبد لا يرث والطلق لا يرث قالوا وجهه في هذا الخبر ان العبد لا يرث مع وجود
حر هناك فاما مع عدمه فانه يرثه حسب ما قد ساءه والذليل على ان مع وجود وارث حر وان كان اسدا
المملوك لا ينجب شر المملوك ما رواه احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن مهران عن ابي
عليه السلام في عبيد مسلوله امر بضره انية والعبد ابن مرقيل رأيت ان ماتت امر العبد وتركته مالا قال يرثها ابن
ابنهما الحر الحسن بن محمد بن سماعة قال روى الحسن بن علي بن فضال عن محمد بن ابي خديجة عن ابي عبد
عليه السلام قال ان رجلا مات وترك اخاه عيدا واوصى له بالف درهم فاني سواه ان يحضر له فارتفعوا الى
عمر بن عبد العزيز فقال للعلماء الك ولد قال نعم فقال احرار قال نعم قال فقال ترخص من جميع المال بالف
درهم ويرثون نعمه فقال ابو عبد الله عليه السلام اصاب عمر بن عبد العزيز واقا ما رواه محمد بن علي بن
عبيد عن العباس بن معروف عن يونس بن عبد الرحمن عن ابن مسكان عن سليمان بن خالد قال قال ابو
كان على عليه السلام اذ مات الرجل وله امرأة مملوكة اشتراها من ماله فاعتقها ثم ورثها قالوا وجهه في هذا الخبر
ان امير المؤمنين عليه السلام كان يفعل على طريق التطوع لا ما قد بينا ان الزوجة اذا كانت حرة ولم يكن منها
وارث لم يكن لها اكثر من الربع والباقي يكون للامام واذا كان المستحق للمال امير المؤمنين عليه السلام
ان يشتري الزوجة فويقتها ويطيها ببقية المال يبرها وندادون ان يكون فضل ذلك واجبا لا زنا باب
ان ولد الملاحنة يورث اخواله ويرثونه اذ لم يكن هناك امر ولا اخوة
من امر ولا جد لها الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن محمد بن سماعة وعليه بن خالد السكوني
عن كرام عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل لا عن امرأته ولا عن نفسه من ولدها
واكذب نفسه بعد الملاحنة وذرهم ولد ماله هل يرثه قال لا يورث اليه ولا ارح ولده ليس له ميراث
واما المرأة فلا تحمل له ابدا فسألت من يرث الولد قال اخواله قلت ادليت ان ماتت امه فورثها الغلام
ثم ماتت الغلام من يرثه قال عصبة امه قلت له مورث اخواله قال نعم علي بن الحسن بن فضال عن
ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى قال قرأت في كتاب محمد بن مسلم اخذته من محمد بن حمزة بن عيسى
انه كتاب محمد بن مسلم قال سألت عن رجل لا عن امرأته ولا عن نفسه من ولدها ما يرثه الكذب نفسه بعد الملاحنة

لذلك

زعموا

وذهبوا الولد ولده هل يرث الولد اليه قال لا ولا كرامة لا يرث اليه ولا تغل به الى يوم القيامة وسألت
من يرث الولد فقال امه قلت ارايت ان ماتت امه وورثها الغلام ثمرات الغلام من يرثه قال عصبة امه
فقلت وهو يرث أخواله قال نعم عن عمار بن محمد بن عبد الله عن محمد بن الفضيل عن ابن الصباح الكوفي
عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل لا عن امرأته وانفق من ولدها ثرا كذب نفسه سعيد الملاحنة وزعم
ان الولد ولده هل يرث عليه فقال لا ولا كرامة لا يرث اليه ولا تغل به الى يوم القيمة وعن الولد من يرثه
قال ترثه امه فقلت ارايت ان ماتت امه وورثها الابن ثمرات هو من يرثه قال عصبة امه وهو يرث أخواله
عمار عن محمد بن عبد الحميد عن الفضل بن صالح وهو ابو جميلة عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام
عن رجل لا عن امرأته وانفق من ولدها ثرا كذب نفسه سعيد الملاحنة وذهبوا الولد ولده هل يرث اليه
ولده قال لا ولا كرامة لا يرث اليه ولا تغل به الى يوم القيمة وعن الولد من يرثه فقال امه قلت ارايت ان ماتت
امه وورثها الغلام ثمرات بعد من يرثه قال عصبة امه وهو يرث أخواله فاقا ما رواه الحسن بن محمد بن
سماعة قال حدثني وهيب بن حفص عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل لا عن
امرأة قال يلحق الولد بامه يرثه أخواله ولا يرثهم الولد ابدا على الاكثر عن الحسن بن علي الكوفي عن عبيد بن مشعر
عن ثابت عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الملاحنة اذا لامعنا وتفرقا وقال زوجها
بعد ذلك الولد وكذب نفسه قال اما المرأة فلا ترجع اليه ولكن يرث اليه الولد ولا ادع ولده ليس له
ميراث فان لم يرده ابوه فان أخواله يرثونه ولا يرثهم فان دعاه احد ابين الزانية جلد الحد ^{عجل} بن الحسن
الصناد عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن العلاء عن الفضيل قال سألت عن رجل اقترع
على امرأته قال يلاعنها وان ابى ان يلاعنها جلد الحد وردت اليه امرأته وان لاعنها فرق بينهما وكمل
الى يوم القيمة فان كان انتفى من ولدها الحق بأخواله ويرثونه ولا يرثهم الا انه يرث امه وان سماه احد ولدا
جلد الذي سمى الحد على بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قذف
الرجل امرأته يلاعنها ثم يفرق بينهما فلا تحل له ابدا فان اقترع نفسه قبل الملاحنة جلد الحد او هي امرأته
قال وسألت عن الملاحنة التي يرميها زوجها وينتفي من ولدها ولا يعنها ويقارقتها يقول بعد ذلك
الولد وكذب نفسه فقال اما المرأة فلا ترجع اليه ابدا واما الولد فاني ادعه اليه اذا دعاه ولا ادع ولده
وليس له ميراث ويرث الابن الاب ولا يرث الاب الابن يكون ميراثه لأخواله فان لم يرده ابوه فان أخواله
يرثونه ولا يرثهم فان دعاه احد ابين الزانية جلد الحد فالتفت بين هذه الاخبار والاول لان ثبوت
الموارة بينهم انما يكون اذا اقرب الوالد بعد انقضائها الملاحنة لان عند ذلك يبعد القيمة من المرأة ويقرب

صحة نسبه فيرث احواله ويرثونه والاخبار الاخيرة متنازعون لقول الله تعالى بعد الملاحنة فان عند ذلك
 القهية باقية فلا تثبت الموارثة بل يرثونه ولا يرثونه له ليرجع نسبه وقد فصل ما قلناه ابو عبد الله عليه السلام
 في رواية ابي بصير وعنه بن مسلم وابي الصباح الكوفي وزيد الشحام فانما تثبت الموارثة اذا اكتسب نفسه
 وذكر في رواية ابي بصير الاخيرة والحلي معانها انما الرثية ذلك اذا لم يرثها ابوه فكان ذلك دالا على
 ما قلناه من التفصيل وعلى هذا الوجه لا تنافي بينهما على حال فاما ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن
 رباب عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين ع في ابن الملاحنة ثلثه امه الثلث
 والباقي لاهل بيته لان جنايته على الامام احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن ابي
 عن عبد الله بن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين ع في ابن الملاحنة ثلثه امه الثلث
 والباقي لاهل بيته على الامام والوجه في هاتين الروايتين ان تقول انما يكون لها الثلث من المال اذا
 لوكن لها عصبية فيقولون عنه فانه اذا كان كذلك كانت جنايته على الامام وينبغي ان تأخذ الامم الثلث و
 الباقى يكون للامام ومثله كان هناك عصبية لها فيقولون عنه فانه يكون جميع ميراثها اولن يتقرب بها اذا
 لوكن موجودة **باب ميراث ولد الزنا** الحسين بن سعيد عن محمد بن الحسن الاشعري
 قال كتب بعض صحابنا الى ابي جعفر الثاني عليه السلام يسأله عن رجل فخر بامرأة ثوانه تزوجها بعد الحمل
 فجأت بولد هو اشبه خلق الله به فكتب بخطه وخاتمة الولد لغية لا يورث يونس بن عبد الرحمن عن
 عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته فقلت له جعلت فداك كروية ولد الزنا قال
 يعطى الله انفق عليه ما انفق عليه قلت فانه مات وله مال من يرثه قال الامام الحسن بن محمد بن سنان
 قال حدثني وهيب عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ايا رجل وقع عليه عمة قوه حراما ثم اشتراها
 وادعى ولدها فانه لا يورث منه فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال الولد للفراش وللعاهر الحجر
 ولا يورث ولد الزنا الا رجل يدعى ولد جارية عنه قال حدثني جعفر وابو شعيب عن ابي جهم عن
 زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام قال ايا رجل وقع على جارية حراما ثم اشتراها وادعى ولدها فانه
 لا يورث منه فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال الولد للفراش وللعاهر الحجر ولا يورث ولد الزنا الا
 رجل يدعى ولد جارية فاما ما رواه علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس قال ميراث ولد الزنا
 لقريبه مناه على نحو ميراث ابن الملاحنة فخذ رواية شاذة مخالفة للاخبار الكثيرة التي قد منها ما
 مذاهب موقوفة غير مسندة لان يونس لم يسندها الى احد من الائمة عليهم السلام ويجوز ان يكون ذلك
 مذهبا كان اختاره لنفسه كما اختار مذاهب كثيرة علمنا بطلانها ولان الموارثة في شرع الاسلام ثابتة

زنية

بالنسبة للصحة واذا كان النسب صحيحا لم يرد ههنا فيجب ان يرتفع التوارث واما ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن خيات بن كلوب عن اسحاق بن حماد عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام كان يقول ولد الزنا وابن الملاحنة ترثه امته واخوته كلامه اوحصبتنا فالوجه في هذه الرواية ان يقول له يجوز ان يكون الراوي مع هذا الحكم في ولد الملاحنة فظن ان حكم ولد الزنا حكمه فرواه على طنه دون التمسك فاما ما رواه علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابن ثابت عن حنان عن ابي عبد الله قال سألته عن رجل فخر بنصرانية فولدت منه غلاما فاقربة ثومات ولم يترك ولد اخيرة يرثه قال نعم وما رواه الحسن بن محبوب عن حنان بن سدير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مسلم فخر بأمة يهودية فاولد لها ثومات ولم يدع وارثا قال فقال يسلم لولده الميراث من اليهودية قلت فنصر فخر بأمة مسلمة فاولد لها غلاما ثومات النصراني وترك مالا لمن يكون ميراثه قال يكون ميراثه لابنه من المسلمة فها كان الروايات الاصل فيها حنان بن سدير ولم يروها غيره فالوجه فيما تضمنته الرواية الاولى وهو انه اذا كان الرجل مقر بالولد والمقربة مسلما كان او نصرانيا فانه يلزمه نسيه ويرثه وان كان مولودا من الفجور لا عترته به فاما اذا لم يعترت به وعترته ولدتها فلا ميراث له على حال **باب ان من اقرب ولد شرفناه لم يلقفت الى انكاره** الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اتي رجل وقع على وليدة قوم حرموا ما اثر اشتراما فادعى ولدها فانه لا يورث منه شيء فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال الولد للفراش وللعاهر الحجر ولا يورث ولد الزنا الا رجل يدعى ابن وليدته فاتي رجل اقر بولده ثوانفة منه فليس له ذلك ولا كرامة يلحق به ولده اذا كان من امرأته او وليدته عنه عن القاسم بن محمد عن حماد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اقر رجل بولد ثوانفة لزمه فلا تنافي هذه الروايات ما رواه محمد بن احمد بن محمد بن عيسى عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن يزيد بن خليل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يترأسه السلطان من جريرة ابنه وميراثه ثومات الابن وترك مالا من يرثه قال ميراثه لا قرب الناس الى ابيه وورث صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن ابي بصير قال سألته عن الخلو ع ترأسه ابو عند السلطان من ميراثه وجريرته لمن ميراثه قال فقال عليه السلام لا قرب الناس اليه لانه ليس هذين الخبرين انه ينفذ الولد بعد ان كان اقربة لانه لو كان متضمن ذلك لم يلقفت الى انتقائه ولو اقر قبل انكاره لم يلحق بميراثه بعصبة لان العصبة انما يثبتون اذا ثبت نسيه منه فاما اذا ثبت فكيف يثبتون فلا يمنع ان يكون آتيا في الخبرين ان الوالد من حيث ترأس من جريرة الولد وصفاة حرم الميراث والحق بعصبة وان كان نسيه ابنا

مختار باب ميراث الحميل الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحميل فقال واهي شئ الحميل نقلت المرأة تسيي من أرضها وسعها الولد الصغير فيقول هو ابني والرجل يسيه فيلقاه أخوه فيقول هو ابني ويتعارفان وليس لهما على ذلك بينة إلا قولهما قال فقال فما يقول من قبلكم قلت يورثونه لأنه لم يكن لهما على ذلك بينة إنما كانت ولادة في الشراك قال سبحان الله إذا جاءت بابتها أو بابتها معها التزك مرة به وإذا عرف أخاه وكانت في صحة من حقولها إلا أن مقرين بذلك ورت بعضهم بعضاً أبو علي الأشعر عن محمد بن عبد الجبار عن محمد بن اسمعيل عن علي بن النعمان عن سعيد الأخرج عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجلين حميلين جئ بهما من أرض المشرق فقال أحدهما لصاحبه أنت اخي فقرأ بذلك ثواباً ومكثا مقرين بالأخا ثوان أحدهما مات قال الميراث للأخ فبيدقان فأما ما رواه عن الحسن بن فضال عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب عن طلحة بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه م قال لا يرث الحميل إلا بينة فلا ينفك الخبرين الأولين لأن الوجه في هذا الخبر أن قوله عليه التقيية لأنه موافق لما ذهبنا بعض العامة **باب ميراث المولود الذي ليس له بالرجال ولا بالنساء ومن يشكل أمره** أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن الفضيل بن يسار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مولود ليس له بالرجال ولا بالنساء قال يترجى له ما أمروا المقرع بكتيب عليهم عبد الله وعليه سهوامة الله ثم يقول الأمام والمقرع اللهم أنت عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون بين لنا وهذا المولود كيف يورث ما فرضت له في الكتاب ثم طرح السهمان في سهم مبهمة ثم رجال السهم على ما خرج ورث عليه وقد أوردنا روايات أخرى كتابنا الكبير مثل هذه الرواية سواء فلا ينفك ذلك ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد واحد ابني الحسن عن أبيهما عن محمد بن بكير عن بعض أصحابنا عن عليهم السلام في مولود ليس له بالرجال ولا بالنساء أن يكتب يخرج منه البول على أي ميراث يورث قال إن كان إذا بال تنقش بوله ورث ميراث الذكور وإن كان لا تنقش بوله ورث ميراث الإناث فلا ينفك في الروايات الأولية لأنها محمولة على أنه إذا لم يكن هناك طريق يعلم به أنه ذكر أم أنثى استعمل القمعة فاما إذا أمكن على ما تصفنت الرواية الأخيرة فلا يمتنع العمل عليها وإن كان الأخذ بالروايات الأولية موطوء أولى محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قضي أمير المؤمنين عليه السلام في وليدة جامعها ربهافي قبل طهرها ثوباً رابعها من آخر قبل أن يفيض فجمعها الآخر ولو قضي فجامعها الرجلان في طهر واحد فولدت فلانها فاختلاف فيه فسئلت أم الغلام فقالت إنما أتيا ما في طهر واحد ولا دري أيها ابوة فقص في الغلام أنه يرثها كليهما ويرثانه سواء قال الشيخ

رحم الله قدينا فيما تقدم من الكتاب ان الجارية اذا وطئها جماعة في طهر واحد بعد ان ينتقل من الاول الى الآخر
 بالبيع فان الولد لاحق بمن عند الجارية ومنه كانوا شركاء وظواهرها في طهر واحد فان الولد يخرج بالقرعة من
 خرج عليه الحق به وضمن للباقيين قيمة نصيبهم والوجه في هذا الخبر ان نخله على ضرب من التقية لانه موافق
 لبعض مذاهب العامة باب ميراث الجوس اختلف اصحابنا في ميراث الجوس
 اذا تزوج بواحد ثمن المحرمات في شريعة الاسلام يقال يونس بن عبد
 من تبعه من المتأخرين انه لا يورث الا من جهة النسب السبب الذين يجوز ان في شريعة الاسلام فاما
 ما يجوز في شريعة الاسلام فانه لا يورث منه على كل حال وقال الفضل بن شاذان وقوم من المتأخرين من يتوطئ
 قوله او يورث من جهة النسب على كل حال وان كان حاصلا عن سبب لا يجوز في شريعة الاسلام فاما ان
 فلا يورث منه الا ما يجوز في شريعة الاسلام والصحيح انه يورث الجوس من جهة السبب النسب معا سواها
 ما يجوز في شريعة الاسلام ولا يجوز وهو مذهب جماعة من المتقدمين والذي يدل على ذلك ما رواه
 محمد بن احمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن ابيه عن ابن المقير عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة
 انه كان يورث الجوس اذا تزوج بامته وبابنته من وجهين من وجه انها امه ووجه انها زوجته فاما
 ما ذكرناه من خلاف ذلك من اقوال اصحابنا فليس به اثر عن الصادقين عليه السلام ولا عليه دليل من ظاهر
 القرآن بل انما قالوه لضرب من الاعتبار الذي هو عندنا مطروح بالاجماع ويدل على ذلك ايضا ان هذه الانساب
 والاسباب وان كانا فاسدين في شريعة الاسلام فما جاز ان عندنا يستقيم بهما الفرج ويشتهون بهما الانساب
 ويفرقون بين هذه الانساب والاسباب بين الزنا المحض فخرى ذلك محرم العقد في شريعة الاسلام الا ترى ان جلا
 سبب الجوس يا بن عبد الله عليه السلام فزيرة ونهاه عن ذلك فقال انه قد تزوج بامه فقال اما علمت ان ذلك
 عندنا الكحل وقد روينا ايضا انه قال عليه السلام ان كل قوم دونوا دين يلزمهم حكمة واذا كان الجوس معتقدا
 صحة ذلك فينبغي ان يكون نكاحه حازرا وايضا لو كان ذلك غير جائز لوجب لا يجوز ايضا اذا عقد واعطى غير
 المحرمات وجعلوا للمهر خيرا او خيرا او غير ذلك من المحرمات لان ذلك غير جائز في الشرع وقد اجمع اصحابنا على
 جواز ذلك فعلموا بجميع ذلك صحة ما اختاره باب انه يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر
 بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن هشام عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال فيما روى الناس عن
 رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال لا يورث اهل ملتين فقال زعموا لا يرثون ان الاسلام لم يرد الا في
 حقه على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن هشام عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال فيما روى الناس عن
 عليه السلام يقول لا يرث اليهود والنصارى المسلمين ويرث المسلمون اليهود والنصارى يونس عن زرقة عن عطاء

في ان المسلم يورث الكافر

٢٩٢

قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل المسلم يرث المشرك قال نعم ولا يرث المشرك المسلم عنه عن
 موسى بن بكر عن عبد الرحمن بن اعيان قال قلت لابي جعفر عليه السلام جليت فذاك النصراني يموت وله ابن مسلم
 ايرثه قال فقال نعم ان الله لم يرد به الا اسلامه الا عزا فغن ترثوه ولا يرثوناه **عليه** بن ابراهيم عن ابيه عن ابن محبوب
 عن ابي بولا قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول للمسلم يرث ايرثه الذمية ولا ترثه احملا بن محمد بن ابن
 محبوب عن الحسن بن صالح عن ابي عبد الله عليه السلام قال المسلم يحب الكافر ويرثه والكافر يحب المسلم ولا يرث
 فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعه عن حنان بن سدير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته يتوارث
 اهل ملتين قال لا عنه قال حدثني محمد بن عبد الله بن جبلة عن جميل عن ابي عبد الله عليه السلام في الزوج المسلم
 واليهودية والنصرانية انه قال لا يتوارثان **عن** محمد بن زياد عن محمد بن عمران عن ابي عبد الله عليه السلام
 مثله **عن** ابي الصيرفي او بنه وبنير طعن عبد الملك بن عمر القتيبي عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال النصر
 الذي اسلمت زوجته يضعها في يدك ولا ميراث بينكما فالوجه في هذه الاختار انه لا ميراث بينهما على وجه يرث
 كل واحد منهما صاحبه كما يتوارث المسلمان وليس يتا في ذلك ان يرث المسلم الكافر وان لم يرثه الكافر وقد
 صرح بذلك ابو عبد الله عليه السلام في رواية جميل وهشام التقي ذكرنا ما وتريد ذلك بيانا ما رواه
 الحسن بن محمد بن سماعه قال حدثني محمد بن عبد الله بن جبلة عن ابي بكر عن عبد الرحمن بن اعيان قال سألت ابا
 عبد الله عليه السلام عن قوله لا يتوارث اهل ملتين فقال قال ابو عبد الله عليه السلام ترثوه ولا يرثوناه
 ان الاسلام لم يرد به الا مشركه **عليه** بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زرارته عن القاسم
 بن عروة عن ابي العباس قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يتوارث اهل ملتين يرث هذا هذا
 وهذا هذا الا ان المسلم يرث الكافر والكافر لا يرث المسلم فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعه عن
 جعفر بن سماعه عن ابي عبد الرحمن البصري قال قال ابو عبد الله عليه السلام فغن امير المؤمنين عليه السلام
 في نصراني اختارت زوجته الاسلام ودار الهجرة انتها في دار الاسلام لا يخرج منها وان يصنع لم يرد
 النصراني وانها لا يرثه ولا يرثها فالوجه في هذا الخبر ان قوله على ضرب من التقية لا به موافق لمذهب العامة
 واجمعت الطائفة على خلاف مقتضىه **واما** ما رواه الحسن بن محمد بن سماعه عن جعفر بن ابيان عن
 عبد الرحمن بن اعيان قال قال ابو جعفر عليه السلام لا يرد اديا الاسلام الا عزا فغن ترثوه ولا يرثوناه هذا ميراث
 ابي طالب في ما يدينا فاجزاء الا في الولد والوالد ولا ترثه في الزوج والمرأة فلا تستأ الذ في هذا الخبر من حد
 الزوج والزوجة متروكة باجماع الطائفة والخبر الذي قد مرنا عن ابي بولا وزيد ذلك بيانا ما رواه احمد
 بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابن رباب عن ابي حمزة عن ابي جعفر عليه السلام قال ان عليا عليه السلام

يضا

باب ان القاتل خطا يرث المقتول

٢٩٣

كان يقضي في الموارث فيما ادركه الاسلام من مال مشترك تركه لربك قسوق الاموال لانه كان يحمل للنساء والرجال
 خلوطهم منه على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله **عليه** بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي نجران عن حاصو
 بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى على حالي السلف في الموارث ما احدهم الاسلام من مال
 مشترك لو يقسمون فان النساء خلوطهم منه **واقامار** **والاعلى** بن ابراهيم عن ابن ابي نجران عن غير واحد عن ابي
 عبد الله عليه السلام في يهود او نصراني يموت وله اولاد مسلمون واولاد غير مسلمين فقال هو على موارثهم **فقالوا**
 في هذا الخبر احد شيئين احدهما التقية لان ذلك مذهب العامة على ما تقدم القول فيه والثاني ان يكون
 معتقوله هو على موارثهم على ما يستقوته من الميراث وقد بينا ان المسلمين اذا اجتمعوا مع الكفار كان
 الميراث للمسلمين وهو واردنا ذلك في كتابنا الكبير وزيد ذلك **بأما مار** **والاعلى** بن يعقوب عن احمد
 بن محمد عن علي بن الحسن الميثمي عن اخيه احمد بن الحسن عن ابيه عن جعفر بن محمد بن رباط **وقال** قال الميراث
 عليه السلام لو ان رجلا ذميا مسلما وابوه حي ولا بيه ولد غير ثومات الاب ورضاه المسلم جميع ماله ولغيرته ولده **والاعلى**
 مع المسلم شيئا **واقامار** **والاعلى** بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير عن ابراهيم بن عتبة
 عن رجل قال قلت لابي عبد الله عليه السلام نصرا في اسلام ثم رجع الى النصرانية ثومات قال ميراثه لولده **النصارى**
 ومسلم نصهر ثومات قال ميراثه لولده المسلمين فالوجه في هذا الخبر ان ميراث النصرا في ان يكون لولده النصرا في
 اذا لم يكن له ولد مسلمون وميراث المسلم يكون لولده المسلمين اذا كانوا احا صلا **باب ان القاتل**
خطا يرث المقتول **عليه** بن الحسن بن فضال عن عبد الرحمن بن ابي نجران وسند بن محمد عن محمد بن
 بن الحميد الحنط عن محمد بن قيس قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل قتل امه قال ان كان خطا فان له
 ميراثها وان كان قتلها متعمدا فلا يرثها **الصفار** عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن عبد الرحمن
 بن ابي نجران عن عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل امه ايرثها قال ان كان
 خطا ورثها وان كان عمدا ايرثها **واقامار** **والاعلى** بن الحسن بن فضال قال حدثنا رجل عن محمد بن
 عن حماد بن عثمان ورواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن بعض صحابه عن حماد بن عثمان
 عن فضيل بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقتل الرجل يولده ويقتل الولد يولد له اذا قتل والداه
 ولا يرث الرجل اذا قتلته وان كان خطا فلا يرثه الاخيرين الاولين لشيئين احدهما ان يخلو على ضرب من التقية
 لان العامة من يقول بذلك ويقول القاتل لا يرث على كل حال **عند** كان او خطا والوجه الاخر ان يخلو على
 ما كان يذهب اليه شيئا **والاعلى** بن محمد بن فضال عن اخيه احمد بن محمد بن فضال عن اخيه احمد بن محمد بن فضال
 ما هذا وهذا وجه قريب **اقام** **الاعلى** بن محمد بن فضال عن اخيه احمد بن محمد بن فضال عن اخيه احمد بن محمد بن فضال

باب الزوج والزوجة يرث كل واحد منهما

٢٩٧

بالخبرين الأولين وتقول القائل لا يرث الا اذا كان خطأ فيكون العمل على جميع الروايات ولا تسقط شئ منها
باب الزوج والزوجة يرث كل واحد منهما من دية صاحبه ما يقتل
احدهما الآخر علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي فجل عن عاصم عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه
 السَّلَام قال للمرأة ترث من دية زوجها ويرث من ديتها ما لم يقتل احدهما صاحبه **محمد بن يعقوب** عن **الحسين**
 بن محمد عن محمد بن الحسن بن علي بن امان بن عثمان عن حميد الله بن يصفور قال قلت لابي عبد الله عليه
 السَّلَام هل للمرأة من دية زوجها شئ وهل للرجل من دية امرأته شئ قال نعم ما لم يقتل احدهما الآخر **علي بن**
الحسن بن فضال عن علي بن اسباط عن ملائكة بن رزين القلاء عن محمد بن مسلم عن ابي حميد الله عليه السَّلَام قال سألت
 عن رجل طلق امرأته واحدة ثم توفي عنها وهي في عدتها قال ترثه ثم تتدحل في عدتها زوجها وان ماتت
 فان قتل او قتلت وهي في عدتها ورث كل واحد منهما من دية صاحبه **فاما ما رواه** **الا محمد بن احمد بن محمد**
 عن ابراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السَّلَام كان لا يرث المرأة من دية
 زوجها ولا يرث الرجل من دية امرأته شيئاً ولا الاخوة من الام من الدية شيئاً فالوجه في هذا الخبر **الحسين بن**
احمد التقي لموافقة لمذهب بعض العامة كما هو يقولون لا يرث الدية الا من كان يعقل عنه لو قتل خطأ
 والوجه الثاني ما قلناه في تأويل الخبر المقدم من انه لا يرث القاتل خطأ من نفس الدية وان ورث ما عداه
 فحمل هذا الخبر على انه ما كان يرثهما من دية كل واحد منهما اذا كانا قاتلين خطأً لا يناقض ما تقدم به
ميراث من لا وارث له من ذوى الارحام والموالي الحسن بن محمد بن سماعة عن
 الحسين بن هاشم عن ابن مسكان عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السَّلَام قال يسألونك عن الانفال قال قال
 من مات وليس له مولى فإله من الانفال عنه عن محمد بن زياد عن رفاعه عن امان بن تغلب قال قال **ابي**
 علي عليه السَّلَام من مات لا مولى له ولا ورثه فهو من اهل هذه الآية يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول
الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السَّلَام قال من مات و
 وارث من قبل قراية ولا مولى عتاقه ضمن جريرته فإله من الانفال **فاما ما رواه** **الا محمد بن محمد بن**
ابن عمير عن خالد عن السريفة الى امير المؤمنين عليه السَّلَام في الرجل يموت ويترك عمالاً ليس له وارث قال
 فقال امير المؤمنين عليه السَّلَام اعطهم ما ربح **وروا** **الا ايضا** عن داود عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السَّلَام
 قال مات رجل على عهد امير المؤمنين عليه السَّلَام يكن له وارث فذبح امير المؤمنين عليه السَّلَام له الى
 مشاربه فيها ان الروايتان من سلطان شاذان وما هذا حكمه لا يعارض به الاخبار والسند المجمع **عليه**
 مع انه ليس فيها ما ينافي ما تقدم لان الادب فينا حكاية فعل وهو ان امير المؤمنين عليه السَّلَام تركته مشاربه

ولعل فضل بعض الاستصلاح له اذا كان المال له خاصة على ما قد ساء جاز له ان يعمل به ما شاء ويصير شيئاً
 وليس في الروايتين انه قال ان هذا حكم كل مال لا وارث له فيكون منافياً لما تقدم من الاخبار باب
ميراث المفقود الذي لا يعرف له وارث يونس بن عبد الرحمن عن ابن ثابت وابن
 عون عن معاوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل كان له على رجل حتى يفتك ولا يدركين يطلب
 ولا يدركن حتى هو ام ميت ولا يعرف له وارث ولا نسب له ولا بلد اقال اطلبه قال ان ذلك قد طال فاصدق
 به قال اطلبه يونس عن الهيثم بن روح صاحب الخان قال كتبت الى عبد صالح عليه السلام في اتقبل الفداء
 فينزل عند الرجل فيموت فجأة ولا عرف ولا عرف بلاده ولا ورثته فيبقى المال عندك كيف اصنع به ومن ذلك
 المال فكتبت اتركه على حاله فاما ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن هشام بن سالم قال سأل ابا عبد الله عليه السلام
 وانا جالس فقال انه كان عند ابي جبير رجل عمل عندك بالاجر فقد ناله وبقي له من اجره شيء ولا تعرف له وارثا قال
 فاطلبوه قال قد طلبناه فلم نجده قال فقال مساكين وحرك يديه قال نادى عليه قال اطلبوا اجتهدوا فان
 عليه والا فهو كسبيل ماله حتى يحل له طالب ان حدث بك حدث فاوص به ان جاله طالب ان يدفع اليه
 فالوجه في هذا الخبر انه انما يكون كسبيل ماله اذا ضمن المال ولزمه الوصاية به عند حضور الموت واما ما رواه
 يونس عن فيض بن حبيب صاحب الخان قال كتبت الى عبد صالح عليه السلام قد وقع عندك ما تادره واربعون
 درهما وانا صاحب فتدق ومات صاحبها ولم يعرف له ورثة فزأيت في اعالي حالها وما اصنع بها فقد ضقت
 ذرعاً فكتبت اعمل فيها فخرجها صدقة قليلاً حتى يخرج فالوجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان يتصدق
 به ويكون من اموال الصاحب اذا جأ مثل القطعة والثاني انه اذا كان هذا مال لا وارث له فهو من الانفال ويستحقها
 الامام فاذا امره بان يصدق به جاز ولو يكن عليه شيء والذليل على ان هذا حكم الامام ما رواه محمد بن
 احمد بن يحيى عن عباد بن سليمان عن سعد بن سعد عن محمد بن القاسم عن الفضيل بن يسار عن ابي الحسن م
 في رجل كان في يده مال لرجل ميت لا يعرف له وارثا كيف يصنع بالمال قال ما عرفك لمن هو يفتي نفسه باب
ميراث المستهل علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد بن عيسى عن ربيعة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
 يقول في السقط اذا سقط من بطن امه فخرجت ثم كابتها يورث ويورث فانه ربا كان اخر من الحسن بن محمد بن
 سماعة عن مرقان عن ابن مسكان عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام قال ابي اذا تحرك المولود فخرج
 بيتاً فانه يورث ويورث فانه ربا كان اخر من حماد بن عيسى عن الفضيل قال سأل الحكم بن عتيبة ابا جعفر عليه السلام
 عن الصبي يسقط من امه غير مستهل يورث فاعرض عنه فاما ما رواه في رجل كان له على رجل حتى يفتك ولا يدركين يطلب
 فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في المتوفى

ولا نسباً
 خان

الصدق

زادته عن أبي جعفر عليه السلام في المحسن والمخنة جلد مائة ثلثا الرجوع روى إبراهيم بن هاشم عن محمد بن جعفر
 عن حميد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا ذنب الشيخ والرجوع جلد ثلثا رجوعا عقوبة لما وإذا ذنب
 النصف من الرجال رجوعا لم يجلد إذا كان قد أحسن فإذا ذنب الشاب والمحدث جلد ونفقة سنة من عمره
 فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه
 السلام قال الرجوع جلد الله الأكبر والجلد حد الله الأصغر فإذا ذنب الرجل المحسن رجوعا لم يجلد فلا ينافي ما قد
 من الاختيار من وجوب الجمع بين الجلد والرجوع لا محتمل شيئين أحدهما أن نخله على التقية لأنه مذهب جميع
 العامة وما هذا حكمه تجوز التقية فيه والتلفان يكون المراد به من لم يكن شيئا أو شيعة بل يكون حدثا لأن
 الذي يجب عليه الرجوع والجلد معا إذا كان شيئا أو شيعة محصنا وقد فصل ذلك عليه السلام في رواية عبد الله
 بن طلحة وعبد الرحمن بن الحجاج والجلي وعبد الله بن سنان وقد قلنا ذلك منصوصا ولا ينافي ذلك ما رواه
 بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قضي
 أمير المؤمنين عليه السلام في الشيخ والشيعة أن يجلد مائة وقضي في المحسن الرجوع وقضي في المبكر والبكر إذا
 ذنب جلد مائة ونفقة سنة في غير مصرهما وهما اللذان قد أسلكا ولم يدخل به لأن قوله عليه السلام الشيخ والشيعة
 يجلدان مائة ولم يذكر الرجوع لا تمنع أنه إنما لم يذكر لأنه لا خلاف في وجوبه على المحسن وذكر الجلد الذي يخص
 بإعجابه عليه مع الرجوع أقصر على ذلك لعلم الخاطب بوجوب الجمع بينهما على أنه محتمل أن يكون الرواية مقصورة
 على أنهما إذا كانا غير محصنين ألا ترى أنه قال بعد ذلك وقضي في المحسن الرجوع مع أن وجوب الرجوع على المحسن
 مجمع عليه سواء كان شيئا أو شابا أو أمرا ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن ابن عباس عن أبي عبد الله
 عليه السلام قال رجوع رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يجلد وذكرنا أن عليا عليه السلام رجوعا بالكوفة وجلد
 فأنكر ذلك أبو عبد الله عليه السلام وقال ما نعرف هذا قال يونس إنما لم نجد رجلا حديثا في ذنب واحد قاض
 الشيخ رحمه الله الذي ذكر يونس ليس في ظاهر الخبر ولا فيه ما يدل عليه بل الذي فيه أنه قال ما نعرف هذا
 ومحتمل أن يكون إنما أراد ما نعرف أن رسول الله صلى الله عليه وآله والرجوع لم يجلد لأنه قد تقدم ذكره كوكبين
 من السائل أحد ما عن رسول الله صلى الله عليه وآله والآخر عن أمير المؤمنين عليه السلام وليس بأن يصح
 قوله ما نعرف هذا إلى أحد ما ياولى من أن يعرفه إلى الآخر وإذا احتمل ذلك لم يناف ما قد مناه من الاختيار
 ولو كان صريحا بأنه قال ما نعرف هذا من أفعال أمير المؤمنين عليه السلام لم يناف ما قد مناه لأنه
 يجوز أن يكون أمير المؤمنين ما فعل ذلك لأنه لا يتحقق في زمانه من وجوب عليه الجلد والرجوع معا على
 التفضيل الذي قد مناه والذي يؤكد ما قلناه من وجوب الجمع بين الحدين ما رواه الحسن

بن محبوب عن ابي ايوب عن الفضيل قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول من اقرب على نفسه
 عند الامام بحق حد من حد ود الله مرة واحدة حرا كان او عبدا او حرة كانت او امة فعلى الامام ان
 يقرب الحد على الذي اقرب على نفسه كايما من كان الا الزنا في المحسن فانه لا يرجم حتى يشهد عليه اربعة
 شهداء فاذا شهدوا ضربه الحد مائة جلدة ثم رجمه قال الشيخ رحمه الله ما تضمن هذا الخبر من انه
 يقبل اقوار الانسان على نفسه في كل حد من الحد ود الا الزنا فالوجه في استثناء الزنا من بين سائر
 الحدود انه يراعى في الزنا الاقوار اربع مرات وليس ذلك في شيء من الحدود والاخر وليس فيه انه
 لا يقبل اقواره بالزنا اذا اقرا اربع مرات وقد اوردنا في كتابنا الكبير ما يدل على ذلك مستوفى ويؤكد
 ما قلناه ما رواه احمد بن محمد بن علي بن محبوب عن علي بن السندي عن ابن ابي عمير عن جميل عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال لا يقطع السارق حتى يقر بالسرقة مرتين ولا يرجم الزاني حتى يقر اربع مرات
باب ما يحسن وما لا يحسن ابو علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان
 بن يحيى عن اسحاق بن عمار قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل اذا هو زنا وعند السرية
 والامة يطأها يحسنه الامة يكون عنده فقال نعم انما خالف لان عنده ما يغنيه عن الزنا قلت
 فان كانت عنده امة زعوانة لا يطأها فقال لا يصدق قلت فان كانت عنده امرأة متعة
 تحسنه قال لا انما هو على الشيء الدائم عنده يونس بن عبد الرحمن عن حريز قال سألت ابا عبد
 الله عليه السلام عن المحسن قال فقال هو الذي يزني وعنده ما يغنيه ابو علي الاشعري عن محمد
 بن عبد الجبار عن صفوان عن ابن سنان عن اسمعيل بن جابر عن ابي جعفر عليه السلام
 قال قلت له ما المحسن رحمه الله قال من كان له فرج يغدو عليه ويروح يونس عن ابي ايوب
 عن ابي بصير قال لا يكون محسنا الا ان يكون عنده امرأة يغلق عليها ابوابه فاما ما رواه
 الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا يحسن
 الحر المملوك ولا المملوك الحرة ولا يتنا في الاختيار الا في ان الامة تحسن لان الوجه في هذا الخبر
 ان الحر لا يحسنها حتى اذا زنت وحب عليها الرجوع كما لو كانت تحت حرة لان حد المملوك والمملوك
 اذا زنى انصف حد الحر وهو خمسون جلدة ولا يجب عليها رجوع على حال وكذلك قوله لا المملوك
 الحرة يعني ان الحر لا تحسنه حتى يجب عليه الرجوع على هذا التاويل لا ينافي ما تقدم من الاختيار
 فاما ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن العلاء بن
 محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الذي ياتي وليدة امرأته بغير اذنها عليه مثل ما على

الزنا عجلد ما تبخله قال ولا يرجح ان ذنبي يهودية او نصرانية او امة فان فخر بامرأة حرة وله
امرأة حرة كان عليه الرجوع قال كما لا يحسنه الامة والنصرانية واليهودية ان ذنبي بحرة
فكذلك لا يكون عليه حد المحسن ان ذنبي يهودية او نصرانية او امة وتحت حرة قوله
عليه السلام كما لا تحسنه الامة واليهودية ان ذنبي بحرة فكذلك لا يكون عليه حد المحسن ان ذنبي
يحتمل ان يكون المراد به ان هو لا يحسنه اذا كن عندنا على جهة المتعة دون عقد الدوام
لان عقد الدوام لا يجوز في اليهودية والنصرانية وانما يجوز للمتعة والمتعة لا تحسن وقد بينا
ذلك في رواية اسحاق بن عمار الق قد منا ذكرها وايضا فقد روى علي بن ابراهيم عن ابيه
عن عبيد الرحمن بن حماد عن عمر بن يزيد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اخبرني عن الغائب
عن اهله يزني هل يرجو اذا كانت له زوجة وهو غائب عنها قال لا يرجو الغائب عن اهله
ولا المالك الذي لم يبين اهله ولا صاحب متعة قلت ففي اي حد سفره لا يكون محسنا قال
اذا قصر وافرط ليس يحسن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن هشام عن حفص
بن الغضري عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يتزوج المتعة تحسنه قال لا
انما ذلك على الشيء الدائم فاما ما تنصنه الحبر من انه اذا ذنبي بامة امرأته بغير اذنها عليه
مثل ما علمنا ان في عجلد لا ينال في ان يجب معه ايضا عليه الرجوع من وجهين احدهما ان يكون مختصا
بغير اللدخول بها فانه اذا العبد دخل بها وذنبي لم يكن عليه الرجوع كان عليه الجلد والثاني ان يكون ذكر
حكم الجلد وعول على ثبوت حكم الرجوع على الاجماع على ان قوله عليه السلام مثل ما علمنا ان في عجلد لا ينال
وجوب الرجوع عليه وزيد ذلك بيانا مازوا الاحمد بن محمد بن محمد بن سهل عن زكريا بن ادم قال سألنا
الرضا عليه السلام عن رجل وطئ جارية امرأته ولم يعدها له قال هو زان عليه الرجوع محمد بن احمد بن يحيى
عن ابي جعفر عن ابيه عن وهب عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام اتي برجل وقع على جارية امرأته فقلت
قال للرجل وهبتها وانكرت المرأة فقال لتأتين بالشهود على ذلك او لا جنتك بالحجارة فطارأت ذلك
المرأة اعترفت فجلد ما علمنا عليه السلام واما ما تنصنه الحبر من قوله ولا يرجح ان ذنبي يهودية او نصرانية
او امة يحتمل ان يكون اذا لم يكن محسنا لان مع ثبوت الاحصان لا فرق بين ان يكون ذنبي يهودية
او نصرانية او حرة او امة على ما كان يدل على ذلك ظاهر القرآن والاحبار المتواترة المتناظرة
بانه زان وما يدل على وجوب الرجوع في موضع يدل عليه هذا الموضع ويؤكد ذلك ايضا مازوا الاحمد بن محمد بن محمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابيه

عن ابائه عليهم السلام ان محمدا بن ابي بكر كتب الى علي عليه السلام يسأله عن الرجل يزني بالمرأة اليهودية او النصارية
فكتب اليه ان كان محصنا فادجه وان كان بكرا فاحلده ما تم جلدته ثوانفه فاما اليهودية فابعت بها
الى اهل ملتها فليفعلوا فيها ما احبوا واما ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن احمد بن الحسن بن علي بن
فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عماد الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام عن
رجل كانت له امرأة فطلقها او ماتت فزني قال عليه السلام الرجوع عن المرأة كان لها زوج فطلقها او ماتت
ثوزنت عليها الرجوع وما يتضمن هذا الخبر من ان الرجل اذا طلق امرأته ثوزنت هو او زنت هي كان عليها
الرجوع فالوجه فيه ان غلله على انه اذا كان الطلاق رجعيا فانه اذا كان كذلك كان عليها الرجوع وقد قلنا
على ذلك في كتابنا الكبير وما يتضمن بعد ذلك انها اذا ماتت ثوزنت كان عليها الرجوع يحتل ان يكون
انما وجب عليه اذا كان محصنا بغيرها من النساء واما المرأة اذا تزوجها زوجها ثوزنت فلا يجب
عليها الرجوع وانما يجب عليها الجلد في شبه ان يكون ذكر الرجوع في هذا الموضع وما من الراوى
باب من زنى بذات محرور سهل بن زياد عن ابن ابي نصر عن عبد الله
بن بكير عن ابيه قال قال ابو عبد الله عليه السلام من اتي ذات محرور مضرب ضربة بالسيف
اخذت منه ما اخذت احمد بن محمد بن خالد عن ابيه عن ابن بكير عن رجل قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام الرجل ياتي ذات محرور قال يضرب ضربة بالسيف قال ابن بكير حدثني عن ابن بكير
بذلك الحسن بن محبوب عن ابي ايوب قال سمعت بكير بن اعين يروى احدهما عليهما السلام قال
من زنى بذات محرور حقه ياقصها يضرب ضربة بالسيف اخذت منه ما اخذت فان كانت تامة خربت
ضربة بالسيف اخذت منها ما اخذت قيل له فمن يضربها وليس لها خصم قال ذلك الى الامام اذا رآها
اليه سهل بن زياد عن علي بن اسباط عن الحكم بن مسكين عن جميل بن دراج قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام اني يضرب هذه الضربة يحق من اتي ذات محرور قال تضرب عنقه او قال رقبة
أين
محمد بن احمد بن يحيى عن بعض اصحابه عن محمد بن عبد الله بن مهزيان عن ذكر عن
ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل وقع على اخته قال يضرب ضربة بالسيف
قلت فانه يخلص قال تعبس ابدا حتى يموت فاما ما رواه احمد بن محمد بن علي بن محبوب عن احمد
بن محمد عن الحسين بن صفوان بن يحيى عن اسحاق بن عمار عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال اذا زنى الرجل بذات محرور حله الزنى الا انه اعطى ذنبا فلا ينال الاضداد ولا والله لا تضمنه الله
ضربة بالسيف نه اذا كان الغرض بالضربة قتله وفيما يجب عليه الزنى الرجوع قال لا ما مضى بين يدي يضرب ضربة بالسيف

ان يقتل باب من تزوج امرأة ولها زوج علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسفيل بن
مراد عن يونس عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن امرأة تزوجها رجل فوجها
زوجا قال عليه الجلد وعليها الرجل انه قد تقدم وبعلم وتقدمت هي بعلم وكفارة ان لو امة
الى الامام ان يشهد بتمسك اصوغ دقيقا فاماروا احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير
عن شعيب قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأة لها زوج قال يفرق بينهما قلت
فعليه ضرب قال لا ماله يضرب فخرجت من عنده وابو بصير بحيال الميزاب فاخبرته بالمسألة
والجواب فقال لي ان انا قلت بحيال الميزاب قال فرفع يده وقال ورت هذا البيت وورد
هذه الكمية سمعت جعفرا عليه السلام يقول ان عليا عليه السلام قضى في الرجل يتزوج امرأة لها
زوج فزوج المرأة وضرب الرجل الحد ثم قال لو علمت انك علمت لغضبت رأسك بالحجارة ثم قال ما
أخوفني ان لا يكون اوقى علم فلا ياتي في ما تضمن صدق هذا الخبر من قوله ليس عليه ضرب الخبر الاول
لان هذا الخبر محمول على من لا يعلم ان المرأة زوجا والاول متناول لمن علم ذلك فكان عليه الحد وقد
ذلك في الخبر الاول حين قال انه قد تقدم وبعلم وتقدمت هي بعلم وعلى هذا يعمل ما حكاه ابو بصير
في آخر الخبر الاخير من جعفر بن محمد حكاية قضية امير المؤمنين عليه السلام وانه انما فعل ذلك بمن
علم ان لها زوجا فضربه الحد ويمكن ان يحمل الخبر على انه انما ضربه الحد الذي هو التعزير دون الحد
الكامل وذلك اذا ظلم في طئه ان لها زوجا ففطر في التفريط من ذلك فاستحق لهذا التعزير
التعزير ويكون قوله عليه السلام لو علمت انك علمت لغضبت رأسك بالحجارة المراد به انك لو علمت
على يقين ان لها زوجا ففطرت ذلك ويجوز ان يكون ذلك مختصا بمتمواده هي انه لو علم ذلك ولو
له بيتا الزوجية فكان عليه الحد يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن بن ابي عمير عن
حامد بن الحلي عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة تزوجت ولها زوج فقال تزوج المرأة وان كان
للهي تزوجها بنية على تزويجها والا ضرب الحد باب المكاتب التي اذت
بعض مكاتبها ثروا وقع عليها مولاها علي بن ابراهيم عن ابيه عن صالح
بن سعيد عن الحسين بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل كانت له
امة فكانت تافكت الامه تمام اديت من مكاتبتي فانا به حرة على حساب ذلك فقال لها
ثراوت بعض مكاتبتيها وجامعها مولا ما بعد ذلك فقال ان كان استكرمها فاعل ذلك
ينجوب من الحد بقدر ما احت له من مكاتبتيها وادري عنه من الحد بقدر ما بقى

من مكاتبتهما وان كانت تابعته كانت شريكته في الحد ضرب مثل ما يضرب فلما مارواه
يونس بن عبد الرحمن عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على مكاتبته
فقال ان كانت الريح جلد وان كان محصنا رجوا ان لم تكن ادت شيئا فليس عليه شيء فلا ينال
التعبر الاول لانه يمكن ان يحمل التعبر الاول على التفصيل الذي تضمنه التعبر الاخير من انه يضرب
بحسب ذلك فيما يكون دون الريح فاذا بلغ الريح من الحرية غلب عليه حكم فجلد تاما او جرحا
حسب احواله **باب المريض المدنف يصيب ما يجب عليه فيه**
الحديث كيف يقام عليه الحد الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة
عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن ابيه عن النبي عليه السلام انه اتى برجل كبير البطن
قد اصابه حر فادعاه رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله فخرج فيه مائة شراخ فضر به مرة واحدة
فكان الحد يوتس بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابيه عن النبي عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قال اتى رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله برجل خمير قصير قد سقط بطنه وقد دثر عروق بطنه
تدغجها امرأة فقالت للمرأة ما فعلت به الا وقد دخل على فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله عليه
واله اذ نيت قال غمروا لو يكن محصنا فضعه رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله بصره وخفضه
ثم دحا بطنه فضعه مائة ثم ضربه بشراخ فاما مارواه احمد بن محمد عن ابي هاشم عن محمد
بن سعيد عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال اتى امير المؤمنين عليه السلام
برجل اصاب حدا وبه قروح في حبيد كثيرة فقال امير المؤمنين عليه السلام اخرجه حتى
لا تنكوا ما عليه فقتلوه سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمعون عن عبد الله بن عبد الرحمن
الاصمعي عن سمع بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام اتى
برجل اصاب حدا وبه قروح وبمرض واشبه ذلك فقال امير المؤمنين عليه السلام اخرجه
حتى يترك الاشكا قروحه عليه فيموت ولكن اذا برأ أحد ذاه فلا تنافي بين هذين الخبرين والخبر
الاولين لانه اذا كان اقامة الحد الى الامام فهو يقيمها على حسب ما يراه فان كانت المصلحة
تقتضي اقامتها في الحال اقامها على وجه لا يؤدي الى تلف نفسه كما فعل النبي صلى الله عليه وآله عليه
واله وان اقتضت المصلحة تأخيرها الى ان يتركها يقيم عليه الحد على الكمال **باب**
ان الزاني اذا جلد ثلث مرات قتل في الرابعة يونس بن عبد
الرحمن عن اسحق بن عمار عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام الزاني اذا جلد

في ان الزاني اذا جلد ثلث مرات قتل في الرابعة

٣٠٣

ثلثا يقتل في الرابعة يصفه اذا جلد ثلث مرات فأقاموا رواه يونس عن ابي الحسن لما صنف عليه السلام
قال اصحاب الكبار كلها اذا اقيروا عليهم الحد قتلوا في الثالثة فلا ينافي الخبر الاول لانما خصه بما عدله
الزامن شرب الخمر وغيره على ما ثبت فيه فيما بعد انشاء الله بآب ما يوجب التعزير
يونس عن المفضل بن صالح عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام وسامة بن وهب
عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل والمرأة يوجدان في لحاف واحد فقال يجلدان مائة مائة
غير سوط يونس عن معاوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام المرأتان تنامان في
ثوب واحد قال تضربان قال قلت حد اقال لا قلت الرجلان ينمان في ثوب واحد فقل
يضربان قال قلت الحد قال يونس عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجلين
يوجدان في لحاف واحد فقال يجلدان حد اخر سوط واحد يونس عن ابن بن عثمان قال قال ابو
عبد الله عليه السلام امرأتان عليهما السلام وجد امرأة مع رجل في لحاف فجلد كل واحد منهما
مائة سوط غير سوط الحسين بن سعيد عن حماد عن حمير عن ابي عبد الله عليه السلام
ان عليا عليه السلام وجد رجلا وامرأة في لحاف فضرب كل واحد منهما مائة سوط الا سوطا
عنه عن القاسم بن محمد عن عبد الصمد بن بشير عن سليمان بن هلال قال سأل بعض
اصحابنا ابا عبد الله عليه السلام فقال جعلت فداك الرجل يتامع الرجل في لحاف واحد
فقال ذو محرم قال لا قال من ضرورة قال لا قال يضربان ثلثين سوطا ثلثين سوطا قال فانه
فعل قال ان كان دون الثقب والحد وان هو ثقب اقيم قائما ثم ضرب ضربة بالسيف اخذ
السيف منه ما اخذ قال فقلت له فهو القتل قال هو كذلك قلت فامرأة ماتت مع امرأتها في
لحاف واحد فقال ذو المحرم قال لا قال من ضرورة قلت لا قال يضربان ثلثين سوطا ثلثين
سوطا قلت فانها ضلعت قال فشق ذاك عليه فقال اِفِ اِفِ ثلثا وقال الحد على بلبرم
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام
قد دخل عليه عباد البصر ومعه انا من اصحابه فقال حدثني اذا اخذ الرجلان في لحاف
واحد فقال له كان علي عليه السلام اذا اخذ الرجلان في لحاف واحد ضربهما الحد فقال عباد
انك قلت لي غير سوط فاما ذكر الحد فحق اما ذلك مرارا فقال غير سوط فكتب القوم
الحضور عند ذلك الحديث فأقاموا رواه احمد بن محمد بن محمد بن ابي عمير عن حماد عن الحسين بن
ابي عبد الله عليه السلام قال حد الجلدان يوجدان في لحاف واحد والرجلان يجلدان احدى مائة

في لحاف واحد والمرأتان تجلدان اذا اخذتا في لحاف واحد بن محبوب عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول حد الجلد في الزنا ان يوجد في لحاف واحد بن محبوب عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول الجلد في الزنا ان يوجد في لحاف واحد والرجلان يوجدان في لحاف واحد والمرأتان تجلدان في لحاف واحد علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان عليه السلام اذا اخذ الرجلان في لحاف واحد ضربهما بالحد واذا اخذ المرأتان في لحاف واحد ضربهما بالحد اسحق بن محمد عن علي بن الحكم عن ابيه عن زيار عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا شهد الشهود على الزاني انه قد جلس منها مجلس الرجل من امرته اقيم عليها الحد قال وكان عليه السلام يقول اللهم ان امكنتني من المغيرة لا وميتة بالحجارة فلا تنافي بين هذه الاخبار والاخبار الاولى لان ذكر الحد في هذه الاخبار الوجه فيه ان غلظ على التعزير وقد يطلق على ذلك نفاذ الحد على ضرب من التجوز فليس في شيء منها ذكر لكيفية الحد فاذا احتملت ذلك لا ينافي ما قدمناه فاما اختلاف تقادير التعزير فذلك لا يجب ما رواه الامام من ثلثين سوطا الى تسعة وتسعين سوطا على ما رواه اسحق في الحال فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبد الرحمن الحد اقال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا وجد الرجل والمرأة في لحاف واحد جلد مائة مائة عنه عن القاسم عن علي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن امرأة وجدت مع رجل في ثوب واحد قال يجلدان مائة جلدة ولا يجب الرجوع في ثوب البينة الا ربعة بانه قد رأى يجامعها عنه عن فضالة عن ابان عن سلمة عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه ان عليا عليه السلام قال اذا وجد الرجل مع المرأة في لحاف واحد جلد كل واحد منهما مائة عنه عن محمد بن الفضيل عن الكنازة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل والمرأة يوجدان في لحاف واحد قال اجلد مائة مائة قال ولا يكون الرجوع في ثوب الشهود الا ربعة انهم رأوه يجامعها عنه عن فضالة عن ابان عن سلمة عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه ان عليا عليه السلام قال اذا وجد الرجل مع المرأة في لحاف واحد جلد كل واحد منهما مائة فلا تنافي بين هذه الاخبار والاخبار الاولى لان الوجه فيها ان غلظها على انه اذا انضاف الى ذلك وقوع الفعل بينهما وعلو الامار ذلك جازله ان يقيم عليها الحد يدل على ذلك ما رواه محمد بن

في كيفية إقامة الشهادة على الرجل

٣٠٥

يعقوب عن علي بن محمد عن محمد بن أحمد الحموي عن أبيه عن يونس عن حسين بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول الواجب على الأمام إذا نظر إلى رجل يزني أو شرب خمر أن يقيم عليه الحد ولا يحتاج إلى بينة مع نظره لأنه أمين الله في خلقه وإذا نظر إلى رجل يسرق فالواجب عليه أن يزرعه ويهناه ويغضه ويدعه قلت كيف ذلك قال لأن الحق إذا كان لله فالواجب على الأمام إقامة أمره وإذا كان للناس فهو للناس فأما رواة الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن إبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال قال أبو عبد الله عليه السلام إذا وجد الرجل والمرأة في لحاف واحد وقامت بذلك عليهما البينة فليطرحا على سوي ذلك جلد كل واحد منهما مائة جلدة فالوجه في هذا الخبر أن عمله على من أدبه الأمام وخرجه دفعة أو دفعتين فعاد إلى مثل ذلك جاز لا حاجة إلى أن يقيم عليه الحد على الكمال وهذا الوجه يعتمد على الأخبار التي قد متناه أيضا والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن عبد الرحمن بن أبيهما شر اليماني عن أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي للرأيين تناسل في لحاف واحد إلا وبينهما حاجز فان فعلنا نهيتا عن ذلك فان وجد ما بعد النهي في لحاف واحد جلد كل واحد منهما مائة جلدة فان أخذنا الثالثة في لحاف واحد جلدنا فان وجدنا الرابعة قتلنا بأب كيفية إقامة الشهادتها وتتم على الترجيح يونس بن عبد الرحمن عن أبي بصير قال قال أبو عبد الله عليه السلام لا يرجم الرجل والمرأة حتى يشهد عليهما أربعة شهود عليه بالجماع والإيلاج والأدخال كالميل في الكحلة أحسن من قولهم عن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يجب الترجيح حتى تقوم البينة الأربعة شهودا ثم قد رأوا يجلسها أحسن بن محمد عن بن أبي عمير عن حاضرين حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قال أبا عبد الله عليه السلام لا يرجم رجلا ولا امرأة حتى يشهد عليهما أربعة شهود على الإيلاج والأخراج منه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال حد الرجلان تشهد أربعة آخرها لا يدخل ويخرج فأما رواة الحسين بن سعيد عن فضالة عن إبان عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا قال الشاهد أنه قد جلسنا على رجل من امرأة فغير عليه الحد فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين أحدهما أنه يقام عليه الحد دون الرجل وعلى المرأة ذلك الخبر الذي أوردناه في الباب الأول عن زرارة عن قول أمير المؤمنين عليه السلام وإن أمكنني الله من المغيرة لا تمت عليه الحد والوجه الثاني أن يكون

المراد بالخبر التعزير دون الحد التام على ما دللنا عليه في الباب الاول وانما يجب في مراعاة الشك
ادعاء الايلاج والاخراج فيما يوجب الرجوع على ما تضمنته الاخبار الاولى واما ما رواه محمد بن علي
بن محبوب عن احمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل شهد عليه ثلث رجال انه زنى بفلانة وشهد
الرابع انه لا يدري عن زنى قال لا يحمد ولا يرجع فالوجه في هذا الخبر انه اذا شك الرابع في عين من
بها ومعرفة بينها وان لم يشك في زناه سقط عنه الرجوع والحد على التام وكان عليه التعزير
على ما تضمنه الباب الاول لان هذه الشهادة ليست باقل من الشهادة على وجودها في لحاف
واحد وذلك يوجب التعزير على ما بيناه في الباب الاول باب الحد في اللواط سهل بن
زياد عن بكر بن صالح عن محمد بن سنان عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان
امير المؤمنين عليه السلام رجل وامرأته وقد لاط زوجها بابنها من غير وثقبة وشهد عليه
بذلك اليهود فامر به امير المؤمنين عليه السلام فضرب بالسيف حتى قتل وضرب لفلان
دون الحد وقال اما لو كنت مدركا لقتلتك لا مكانك اياه من نفسك بثقبك ابو علي الاشعر
عن الحسن بن علي الكوفي عن العباس بن عامر عن سيف بن عميرة عن عبد الرحمن العنبري
قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول وجدر رجل مع رجل في اماراة عمر فضرب احدهما
واخذ الاخر فحجى به الى عمر فقال للناس ماترون قال فقال هذا اصنع كذا قال فقال مات قول
يا ابا الحسن قال اضرب عنقه فضرب عنقه قال ثار اذ ان يحمله فقال انه قد بقى من حدوده شيء
قال اي شيء قد بقى قال ارجع بحطب قال فدعى عمر بحطب فامر به امير المؤمنين عليه السلام فاقتر
احمل بن محمد عن الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد الجوهري عن عبد الصمد بن بشير
عن سليمان بن هلال عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يفعل بالرجل قال فقال ان كان
دون الثقب فالحد وان كان ثقب اقيم قائما ثم ضرب بالشيف خربة اخذ منه السيف فاخذ
فقلت له هذا القتل قال هو ذاك علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابيه
عبد الله عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام كان ينبغي
لاحد ان يرجو مرتين لرجوع اللوطي علي بن ابراهيم عن ابيه عن الحسن بن محبوب عن ابن رباب
عن مالك بن عطية عن ابي عبد الله عليه السلام فيمن اوقب على فلام قال قال امير
المؤمنين عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله حكوه ثلثة احكاما ضربية

فحد اللواط

٣٠٤

أهدأ
السيف والسلم
الساقط

بالسيف في عنقه بالغمس بلغت أو أهدأ من جبل مشدود اليدين والرجلين أو أحرق بالنار
 محمد بن علي بن محبوب عن بنان بن محمد عن العباس غلام لابي الحسن الرضا عليه السلام
 يعرف بعلام بن شراة عن الحسن بن الربيع عن سيف التمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 اتى علي بن ابي طالب عليه السلام برجل مع فلاح ياتيه وقامت عليها بذلك البينة فقال اتوني
 بالنطع والسيف ثم امر الرجل فوضع على وجهه ووضع الغلام على وجهه ثم امرهما فضرهما بالسيف
 حتى قد هما بالسيف جميعا قال واتى امير المؤمنين عليه السلام برأتين وحيدتان في لحاف واحد
 وقامت عليهما البينة انهما كانتا متساخقان فدعى بالنطع ثم امرهما فاحرقن بالنار فامسا حاروا
 يونس عن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل قال قال ابو عبد الله عليه السلام جلد اللوطي
 مثل حد الزانية قال ان كان قد احسن برحمته ولا جلد محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن
 الملع بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل اتى
 رجلا قال عليه ان كان محصنا القتل وان لم يكن محصنا فعليه الجلد قال فقلت فاعلى الموتى
 قال عليه القتل على كل حال محصنا كان او غير محصن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ابيه عن
 ذرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال المتلوط حده حد الزانية محمد بن يحيى عن احمد بن محمد
 عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 في كتاب علي عليه السلام اذا اخذ الرجل مع الغلام في لحاف واحد فحرق الرجل واخذ
 الغلام وان كان ثقب وكان محصنا فاحرقه في هذه الاخبار واحد شئان احدهما ان يكون
 المراد بها اذا كان الفعل دون الايقاب فانه اذا كان كذلك اعترف به الاحصان وغير الاحصان
 وقد فصل ذلك ابو عبد الله عليه السلام في اربعة اقسام سليمان بن هلال من قوله ان كان
 دون الايقاب فعليه الحد وان كان الايقاب فضره بالسيف وقد يمتحن فاعل ذلك بانه
 لو طي يدل على ذلك ما رواه سهل بن زياد عن بكر بن صالح عن محمد بن سنان عن حذيفة
 بن منصور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن اللواط فقال بين الفخذين قال سألت عن ذلك
 يوقب فقال ذلك الكفر بما انزل الله على نبيه صلى الله عليه وآله فلا ينافي ذلك ما قد مناه من
 ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام من قوله اذا ثقب وكان محصنا فعليه التجرع لان فاعل
 ذلك اذا كان وجب عليه القتل فالامام خير بين ان يقيم عليه الحد بضرب رقبة او اهدأه
 من جبل او احرقه بالنار ووجه اتي ذلك شأ فعل وتقييد ذلك بكونه محصنا انما يدل

قال محمد بن ادريس
 وجدا بخط الحسن
 احمد بن الحسن بن ابي
 والفت من آخره

وحد

من حيث دليل الخطاب على انه اذ الركن محصنا لو يكن عليه ذلك وقد يعرف عنه لدليل وقد عرفت
ما يدل على ذلك ولا ينافي ذلك ما رواه الحسين بن سعيد قال قرائت بخط رجل يعرفه الى ابي الحسن
عليه السلام وقرائت جواب ابي الحسن عليه السلام بخطه من رجل يحب بعلقرين فخذ به حد
فان بعض النصابة روى انه لا بأس بلحب الرجل بالفلان فخذ به فكتب لعنة الله عليه من فعل ذلك
وكتب ايضا هذا الرجل ولما قرأ الجواب ما حد رجلين فكم احدا الاخر طوحا بين فخذ به وما توبه
فكتب القتل ومما حد رجلين ووجدنا اثمين في ثوب واحد فكتب مائة سوط وذلك ان هذه الرواية
فعلها على من يكون الفعل قد تكرر منه فحب عليه القتل ونحوها على من يكون محصنا وكذلك كيف
عما ذكرنا قوله عليه السلام ان طيهما مائة جلدة اذا كانا اثمين في ثوب واحد وقد بينا فيما تقدم
ان ذلك انما يجب مع تكرار الفعل والوجه الثاني في الاخبار المتقدمة ان غلها على ضرب من
التقية لانها موافقة لما ذهب بعض العامة واما ما رواه الحسين بن سعيد عن بناتي
عن حد من خطائنا عن ابي عبد الله عليه السلام في الذي يوقب ان طيه الرجلان كان محصنا
وطيه الجلدان لو يكن محصنا الزوجه فيه ما قد مناه من حمله على التقية لا خير يا ب حبل
عن ابي بصير يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام
والحسين بن خالد عن ابي الحسن عليه السلام وصباح المظفر عن اسحاق بن عمار عن ابي
ابراهيم موسى عليه السلام في الرجل ياتي البهيمة فقالوا جميعا ان كانت البهيمة للفاعل ذبحت
فاذا ماتت احرق بالنار ولو ينفع بها وضرب مائة وخمسين سوطا لربح حد الزاني وان
لو يكن البهيمة له قومت واخذ ثمنها منه ودفع الى صاحبها وذبحت واحرق بالنار ولو ينفع
وضرب خمسة وخمسين سوطا فقلت وما فنب البهيمة قال لا ذنب لها ولكن رسول الله
صلوات الله عليه وآله فعل هذا وامره لكي لا يجترى الناس بالهاثم وينقطع النسل يونس
عن سماعة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ياتي بهيمة شاة او اناقة او بقرة قال
نقال عليه ان يجلد حله خيرا للمد ثمنه من بلاد الى غيرها وذكر وان لم يترك البهيمة همر
وثمنها احمد بن محمد بن يحيى عن ابن محبوب عن اسحاق بن جدير عن سدير عن ابي جعفر
عليه السلام في الرجل ياتي البهيمة قال يجلد دون الحد ويغرم قيمة البهيمة لصاحبها لانه
افسد ما عليه وتذبح وتحرق ان كانت مما يؤكل لحمه وان كانت مما يركب ظهره غروقيتها
وجلد دون الحد واخرجها من المدينة التي دخل بها فيها الى بلاد اخرى من حيث لا تعرف

فيها فيهلك لا يبرها يونس عن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يقع عليه جمجمة قال فقال ليس عليه حد ولكن تعزير الاحل بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن حماد بن عثمان وخلف بن سواد عن الفضيل بن يسار وربي بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يقع عليه جمجمة قال ليس عليه حد ولكن يضرب تعزيرا فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اتي جمجمة قال يقتل عنه عن يونس عن بن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اتي جمجمة فاولج قال عليه الحد وفي رواية محمد بن يعقوب باسناد عن يونس عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في الذي ياتي بالجمجمة فيولج قال عليه الحد الزاوي الحسين بن سعيد عن القاسم عن عبد القاهر بن بشير عن سليمان بن هلال قال سأل بعض اصحابنا ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ياتي بالجمجمة فقال قلم قائم يضرب مغرورا بالسيف اخذ السيف منه ما اخذ قال فقلت هو القتل قال هو ذلك وروى محمد بن علي بن محبوب عن الحسين بن سيف عن اخيه عن ابيه عن زيد بن اسامة عن ابي فروة عن ابي جعفر عليه السلام قال الذي ياتي بالجمجمة والذى ياتي بالجمجمة حد الزاوي قال الوجه في هذه الاخبار احدى شيئين احد ما ان غلها على انه اذا كان ذلك كان عليه حد الزاوي ان كان محصنا ابا الرجل او القتل حسب ما رواه الامام اهل البيت في الحال والجلد ان لم يكن محصنا ولم يكن هذا الوجه ان كان مرادا بهذه الاخبار ان يكون خرج من حق التقية لان ذلك مذهب العامة لا تعزير اعون في كون لسان فانما اياهم خرج في فرج ولا يفرقون بين الانسان وغيره من البهائم والاطهار من مذهب الطائفة الحق الفرق ويمكن ان يحمل هذه الاخبار على من تكره منه الفعل واقير عليه الحد بالتعزير في كل دفعة فانه اذا صار كذلك ثلث دفعات في الرابعة يدل على ذلك ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن ابي الحسن المفضل عليه السلام قال اصحاب الكبار وكلها انما يفرقون بين المحدثين قتلا في الثالثة **باب حد من اتي ميتة من الناس** عطين ابراهيم عن ابيه عن احمد بن اسحاق عن عبد الله بن محمد الجعفي قال كنت عند ابي جعفر عليه السلام وجا كتاب مشاري عبد الملك في رجل ينش امرأة فسلبها ثيابها وكسها فان الناس قد اختلفوا علينا في هذه الطائفة قالوا اختلفوا وطائفة قالوا اختلفوا فكتب اليه ابو جعفر عليه السلام ان حرم الميتة كحرم الحي حدة مائة **روى** محمد بن علي بن محبوب عن ايوب بن نوح عن

الحسن بن علي بن فضال عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في الذي
 يأتي المرأة وهي ميتة قال وزرنا عظم من ذلك الذي يأتيها وهي حية وماروا لا محمد بن علي
 بن محبوب عن علي بن محمد القاسمي عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود عن النعمان بن عبد الله
 عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل زني بميتة قال لا حد عليه فهذا الخبر يحتمل وجهين
 احدهما ان يكون المراد به لا حد عليه بعينه لا يجوز غيره لا ناقد يتناهى الخبر الاول انه يراعى فيه
 الاحصان وعدمه وان كان محصنا كان حده الجلد مائة وليس هذا على حد واحد والوجه الآخر
 ان يكون الخبر مخصوصا بمن اتى زوجة نفسه بعد موتها فانه لا يقام عليه الحد كاملا ويعزّر
 حسب ما يراه الامام **باب حد من استمنه بيده** لا محمد بن يحيى عن احمد بن محمد
 عن محمد بن سنان عن طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام
 اتى برجل عيث بذكره فضرب يده حتى اعمرت ولا اعلوا وقال زوجة من بيت مال المسلمين
 فاما ما رواه احمد بن محمد عن البرقي عن ثعلبة بن ميمون وحسين بن زرارة قال سألت
 ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يعيث بذكره بيده حتى ينزل قال لا بأس به ولو يبلغ به ذلك شيئا
 فالوجه في هذا الخبر انه لم يبلغ به شيئا بعينه يجوز خلاصه لان الحكم اذا كان فيه التعزير فذلك
 الى الامام فيعله بحسب ما يراه في الحال **ابواب القذف - باب من**
اقذف جماعة الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل اقرى على قوم جماعة فقال ان اتوا به مجتمعين ضرب جدا واحدا وان اتوا
متفرقين ضرب لكل واحد واحد اخبرني عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن محمد بن عمران عن ابي
 عبد الله عليه السلام مثله **فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن**
ساعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قفع امير المؤمنين عليه السلام في رجل اقرى على نفسه
جميعا فجلد واحدا فالوجه في هذا الخبر حديثان أحدهما ان يخلط على التفضيل الذي تضمنه
 الخبر الاول من انه انما وجب عليه حد واحد اذا اتوا به مجتمعين ولو جاؤا متفرقين لكان يجب عليه
 لكل انسان حد على الكمال والوجه الثاني ان يخلط على انه اذا قذفهم بكلمة واحدة كان عليه حد واحد
 وان قذفهم الفاظا مختلفة كانت عليه لكل انسان حد يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد
 عن فضالة عن ابان عن الحسن السطاري قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل قذف قوما
 جميعا فقال بكلمة واحدة قلت نعم قال يضرب حدا واحدا وان فرق بينهم في القذف عزر

قذف

باب المملوك يقذف حرًا

٣١١

كل واحد منهم وحده من بن محبوب عن ابي الحسن الشامي عن بريد عن ابي جعفر عليه السلام
في الرجل يقذف القوم جميعا بكلمة واحدة قال له اذا رويتم فانما عليه حد واحد وان سمى فعلية
كل رجل حد **باب المملوك يقذف حرًا** علي بن ابراهيم عن ابيه عن بن ابي عمير عن حماد
عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قذف العبد الحر جلد ثمانين وقال هذا من حقوق
الناس احمد بن محمد بن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن المملوك يفترى على الحر قال عليه
ثمانون قلت فاذا ذن قال يجلد خمسين احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضل
عن ابي الصباح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن عبد افتري على حر فقال عليه ثمانون
احمد بن محمد بن عيسى عن بن محبوب عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه
السلام في مملوك قذف حصنه فحررة قال يجلد ثمانين لانه انما يجلد بمقتضا احمد بن محمد بن خالد
عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال يجلد المكاتب اذ ذن على قدر ما اعتق منه فاذا قذف الحصنة
فعلية ان يجلد ثمانين حرًا كان او مملوك احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة
عن ابي بكر الحضرمي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن عبد مملوك قذف حرًا قال يجلد ثمانين
هذا من حقوق المسلمين فاما كان من حقوق الله تعالى فانه يضرب نصف الحد قلت الله
من حقوق الله ما هو قال اذا ذن او شرب الخمر فهذا من الحقوق التي يضرب فيها نصف الحد
محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان عن حريز عن بكير عن احمد ما عليها
السلام انه قال من افتري على مسلم يضرب ثمانين يهوديًا كان او نصراني او عبدًا لعنه من
الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة عن بكير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
حد مملوك قذف حرًا قال يجلد ثمانين هذا من حقوق الناس فاما ما كان من حقوق الله
فانه يضرب نصف الحد قلت الذي يضرب فيه نصف الحد ما هو قال اذا ذن او شرب
خمر فهذا من حقوق الله التي يضرب فيها نصف الحد فاما ما روى عن محمد بن علي
بن محبوب عن احمد بن محمد عن الحسين عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن العبد اذا افتري على الحر كحره يجلد قال اربعين وقال
اذا ذن بفاحشة فعليه نصف العذاب فهذا خير من ان يخالط لظاهر القرآن والاخبار
الكثيرة التي قد منها ما وما هذا حكم لا يصل به ولا يقتضيه بمثله فاما ما عاينته لظاهر القرآن
فان الله تعالى قال والذين يرمون المحصنات الى قوله فاجلدوهن ثمانين جلدًا ولا تقبلوا

باب من قال لامرأته لا تجديك عذراء

٣١٢

شهادة ابدك وذلك عار في كل قاذف حرا كان او عبدا فلما قوله فان اتين بفلمشة فليس ينفذ
 ما على الحسنات من العذاب فذلك مخصوص بالزنا لما بيناه من الاخبار فانه لا يجوز لنا قضاها و
 اما ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن محمد بن ابي جعفر عليه السلام في العبد يفتري
 على امرئ قال يجلد مائة او سوطا او سوطين فهذا الخبر يمتثل ان يكون ادا بالقرية ما يبلغ القذف
 فان ذلك لا يوجب الحد كما لا يلزم به التعزير والذكر ما ذكرناه ان محمد بن مسلم رواه وهذا
 الحديث قد روي خلاف هذا موافقا للاخبار التي قد منا ما روى الحسين بن سعيد عن ابن ابي
 عمير عن العلاء بن محمد بن مسلم عن احد ما عليه السلام قال سألت عن العبد يفتري على امرئ
 قال يجلد مائة او امارا ما رواه يونس بن ساعدة قال سألت عن المملوك يفتري على امرئ عليه
 حسون بليدة قال وجه فيه ايضا ما قلناه في الخبر الاول لان سادة قد عفا عنه يجب عليه الحد ^{ثاني}
 وقد قلنا منه واما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن القاسم بن سليمان قال سألت
 ابا عبد الله عليه السلام عن المملوك اذا افتري على امرئ يجلد قال اربعين فقد يتينا الوجه في هذا
 الخبر في رواية محمد بن علي بن محبوب فلا وجه لاحاطته ويزيد ما ذكرناه بيان ما رواه يونس بن عمار
 الرضائي عن ابن مسكان عن ابي بصير قال قال حد المملوك والنصراني والمملوك في النحر والقذف
 سواء وانما صلح اهل الذمة ان يثربوا في بيوتهم فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن
 النضر بن سويد عن طاهر بن حماد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضا ما يدرك ^{ثاني}
 عليه السلام في المملوك يفتري على امرئ يجلد مائة او اربعين بليدة قال وقال في رجل دعى لغيره
 اقرب تلك اثمة فلما اتى بالهينة قال ان امة كانت امة قال ليس عليك حد ست كاستك
 او اعتقته فاعتق من هذا الخبر من قوله امة او اربعين بليدة يمتثل ان يكون ادا ان يعرض
 بليدة ليقام عليه الحد يمتثل ان يكون للراية امة او اربعين بليدة ونسبها الى الزنا فاما ما يجب
 عليه الحد كما لا يجب عليه التعزير مع ان في الحديث ما ينفذ الاحتجاج بموهوان امين
 المؤمنين عليه السلام قال له ست كاستك ولا يجوز ان يأمر عليه السلام بالشت لان التبع
 تبين وانما ان يقيم عليه الحد على الكمال او التعزير باب من قال لامرأته لا تجديك
 عذراء او يفتري عن امرئ بن حماد عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام في رجل قال لامرأته
 لا تجديك عذراء قال يضرب قلت فانه طاهر قال يضرب فانه يوشك ان يفتري يونس عن
 نفاة عن ابي حماد عليه السلام في رجل قال لامرأته لا تجديك عذراء قال ليس عليك حد لان

العدو تذهب بغير جاع قال الشيخ رحمه الله قوله عليه السلام ليس عليه شيء معناه ليس عليه حد
 تام وان كان عليه التعزير حسب ما تضمنه الخبر الاول الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن حماد عن
 زياد بن سليمان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قال لامرأته بعد ما دخل بها ارجلك عذرا
 قال لا حد عليه فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير
 عن عبد الله بن سنان قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا قال الرجل لامرأته ارجلك عذرا
 وليست له بينة تجلد الحد ويخله بيته وينها فلا ينافي الاخبار الا قوله لان معنى قوله يجلد الحد يحفه
 حد التعزير واورده حد اثم لا لالة الاخبار المتقدمة **باب جواز العفو عن القاذ**
لمن يعرفه الحسين بن سعيد عن الحسن بن زرعة عن سماعة قال سألت عن الرجل يفتر
 على الرجل ثم يعفوه عنه ثوريدي ان يجلد بعد التوبة قال ليس له ذلك بعد العفو الحسن
 بن محبوب عن ابي ايوب عن سماعة قال سألنا ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يقذف الرجل
 بالزنا فيعفوه عنه ويجعله من ذلك في حل ثوانه بعد يبدوله في ان يقدمه حتى يجده قال ليس
 حد بعد العفو فاما ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن العلا عن محمد بن مسلم قال سألت
 عن الرجل يقذف امرأته قال يجلد قلت ادليت ان عفت عنه قال لا ولا كرامة قال الوجه في
 هذا الخبر ان غم على انها اذا رخصت الى الامام او الحاكم لم يكن بعد ذلك عفو وقد اوردنا
 تفصيل ذلك في كتابنا الكبير والذي يدل على ذلك ما رواه سهل بن زياد عن ابن محبوب
 عن ضريس الكناسي عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يعفو عن الحد ودالقي الله دون الامام
 فلما كان من حق الناس فلا بأس ان يعفو عنه دون الامام احمد بن محمد بن محبوب
 عن العلا عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له رجل جنى الى اهل عفو عنه او فوضه
 الى السلطان قال هو حقا ان عفوت عنه فحسن وان رخصت الى الامام فانا طلبت حقا
 وكيف لا يا امام **باب من اقرب ولد ثم نفا محمد بن احمد بن يحيى عن ابراهيم عن**
النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام قال من اقرب ولد ثم نفا جلد
الحد والزور ولد فاما ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن محمد بن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن
سنان عن العلا عن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت الرجل ينفق من ولده
وقد اقر به فقال ان كان الولد من حرة جلد خساين سوطا حد المولود وان كان من امة فلا شيء
 عليه قال الوجه في هذا الخبر ان غم على انه وهو من الراوي لان الخبر الاول موافق لطاهر القرآن

باب من قذف صبيًا

٣١٣

قذفناه

والأخبار التي قد منها في الباب الأول وهذا الخبر شاذ لا يصح بمثله على ما قلناه بأمر

من قذف صبيًا الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن

أبي هريرة أن الصادق قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن الغلام لم يحتلم يقذف الرجل هل يجلد

كذلك

قال لا وذاك لو أن رجلاً قذف الغلام لم يجلد سهل بن زياد عن ابن أبي نصر عن حاصر بن

حميد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال في الرجل يقذف الصبية يجلد قال لا

حتى يبلغ فأما ما رواه أحمد بن محمد بن يحيى عن يونس عن بعض رجاله عن أبي عبد الله

عليه السلام قال كل بالغ من ذكرا وأنثى افتري على صغير أو كبير أو ذكرا وأنثى أو مسلما وكافرا

أو حرا ومملوك فعليه حد القرية وعلى غير البالغ حد الأدب فأما ما تضمنه صدر هذا الخبر

من إيجاب الحد على من قذف صبيًا فإنه محمول على من قذفه بنسب الزنا إلى أحد والديه بأن

يقول يابن الزاني أو الزانية أو زنت بك أمك أو أبوك لأن ذلك يوجب عليه الحد فأما إذا قذفه

يقذف لا يمتد إلى واحد منهما فإنه لا يجب عليه الحد كما لا يدل عليه التعزير يدل على ذلك ما قد

من الأخبار الأولى وما أوردناه في كتاب تهذيب الأحكام وأما ما تضمنه الخبر من إيجاب الحد

على من قذف كافرا أو يهوديا أو نصرانيا فيحتمل أن يكون المراد به إذا كانت أمه مسلمة فإنه يجب

على من قذفه الحد لمصلحة المسلمة فإذا الركن كذلك لموجب غير التعزير بحسب ما قدمناه في محتمل

أن يكون المراد بذكر الحد في الخبر التعزير في الموضوعين جميعا وإن أطلق عليه لفظ حد القرية لأن

ذلك أيضا يستحق بالقرية وإن لم يكن حد أكمل لا باب أن الحد لا يورث على

محمد بن الحسن

أبيه عن النوفلي عن الشكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال الحد لا يورث قال الشيخ رحمه الله

هذا الخبر ينبغي أن يفهم على أنه لا يورث كما يورث المال في أن كل واحد منهما يأخذ نصيبه وإن

كان لكل واحد من الورثة المطالبة به على الكمال يدل على هذا التفصيل ما رواه أحمد بن محمد بن

عيسى عن بن محبوب عن هشام بن سالم عن عمار الساباطي قال سمعته يقول أن الحد لا يورث للتركة

والمال ولكن من قام به من الورثة وطلبه فهو وليه ومن تركه فلم يطلبه فلا حق له وذلك مثل

رجل قذف رجلا ولم يقدف أخوان فان عف عنه أحدهما كان للأخر أن يطالبه بحقه لأنها

أشبه جميعا والعفو إليها جميعا أبواب شرب الخمر - باب من شرب

المشرف

النبيذ المسكر يونس عن هشام بن إبراهيم المشرق عن رواه عن أبي عبد الله عليه

السلام أنه قال كان أمير المؤمنين عليه السلام يجلد في قليل النبيذ كما يجلد في قليل الخمر ويقتل

في الثالثة من النبيذ كما يقتل في الثالثة من الخمر يولس عن بن مسكان عن سليمان بن خاله
قال كان امير المؤمنين عليه السلام يضرب في النبيذ المسكر ثمانين كما يضرب في الخمر ويقتل
في الثالثة كما يقتل صاحب الخمر فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن
ابي الصباح الكناني قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا اتى بشارب
الخمر ضربه فان اتى به ثانية ضربه فان اتى به ثالثة ضربه عنقه قلت النبيذ قال اذا اخذ شارب
قد اتى ضرب ثمانين قلت ارايت ان اخذ به ثانية قال اضربه قلت فان اخذ به ثالثة قال يقتل
كما يقتل شارب الخمر قلت ارايت ان اخذ شارب النبيذ ولو يسيرا يجلد قال لا وما رواه
احمد بن محمد بن عيسى عن بن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام قلت
اذا أتيت ان اخذ شارب النبيذ ولو يسيرا يجلد ثمانين قال لا وكل مسكر امر الحسين بن سعيد
عن فضالة عن العلاء بن محمد بن مسلم قال سألت عن الشارب فقال اما رجل كانت منه زلة
فاني معزها واما اخريد من فاني كنت منهكة عقوبة لا يستحل الحرمات كلها ولو ترك الناس ذلك
لفسدوا احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام
انه اتى بشارب خمر فاستقرأ القرآن فقرأ فاخذ رداءه فالتقاء مع اربعة الناس وقال له خلص
رداك فلم يخلصه فخذ فأتى بضم هذه الاخبار من الفرق بين شرب النبيذ والخمر والفرق بين
الادمان وشربه نادرا وشربه قليلا دون الكثير الذي يبلغ حد السكر كل ذلك محمول على التقية
لان ذلك اجمع من فوق العامة واجتمعت الطائفة المحقة على انه لا فرق بين الخمر والنبيذ في
شئ من احكامها في شرب الكثير ولا في شرب القليل منه فينبغي ان يكون العمل على ذلك وترك
ما خالفه **باب حد الملوكة في شرب المسكر** احمد بن محمد بن الحسن بن علي
عن اسحاق بن عمار عن ابي بصير عن احمد بن عليهما السلام قال كان علي عليه السلام يضرب
في الخمر والنبيذ ثمانين المحر والعبد واليهود والنصراني قلت وما شان اليهود والنصراني قال
ليس لهم ان يظهر واشربا يكون ذلك في بيوتهم يولس عن سماعه عن ابي بصير قال كان
امير المؤمنين عليه السلام يجلد المحر والعبد واليهود والنصراني في الخمر والنبيذ ثمانين فقلت
ما بال اليهود والنصراني فقال اذا اظهروا ذلك في مصر من الامصار لانه ليس لهم ان يظهر
شربا يولس عن عبد الله بن مسكان عن ابي بصير قال حد اليهود والنصراني في الملوكة
في الخمر والفقرية سواء وانما صرح اهل الذمة ان يشربوا ما في بيوتهم فاما ما رواه محمد بن

وذلك
ليفسدوا

باب من سرق شيئاً من المغنر

٣١٤

وهو ربع دينار عثماني القاسم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن ادنى ما يقطع فيه السارق فقال في بيضة حديد قلت وكقيمتها قال ربع دينار وقال عليه السلام
لا يقطع السارق حتى يبلغ سرقة ربع دينار وقد قطع امير المؤمنين عليه السلام في بيضة حديد
فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن ابي حمزة قال سألت ابا جعفر عليه السلام
في كريق قطع السارق فخرج كفيه ثم قال في حد ما من الداهية فلا ينال في الاخبار الاولة من اقل ما يقطع
السارق فيه ربع دينار من وجهين احدهما انه لا يمتنع ان يكون قيمة الداهية التي اشار اليها كانت
ربع دينار وقد بين ابو عبد الله عليه السلام ذلك في رواية محمد بن مسلم التي ذكرناها في اول
الباب حين سئل عن سرقة درهمين فقال في ربع دينار يبلغ الداهية ما يبلغ والوجه الاخر ان قوله
على التقية لان هذا مذهب العامة فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة
قال سألته على كريق قطع السارق قال ادناه على ثلث دينار الحسين بن سعيد عن عثمان بن
عيسى عن سماعة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قطع امير المؤمنين عليه السلام
رجال في بيضة قلت وادنى بيضة قال بيضة حديد قيمتها ثلث دينار فقلت هذا ادنى حد
السارق فتسكت يونس عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقطع
السارق الا في شيء يبلغ قيمته مجناوه وربع دينار الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد
عن عبد الرحمن وعبد بن حمران جميعاً عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال ادنى
ما يقطع فيه السارق خمس دينار عثماني عن احمد بن محمد وفضالة عن ابان عن زاذان عن ابي جعفر
عليه السلام مثله عنه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال يقطع
السارق في كل شيء بلغ قيمته خمس دينار وان سرق من ذرع او ذراع او غيره ذلك فالوجه في
هذه الاخبار ان نعلمها على التقية لموافقتها لما ذهب كثير من هؤلاء يونس عن محمد بن حمران
عن محمد بن مسلم قال قال ابو جعفر عليه السلام ادنى ما يقطع فيه يد السارق خمس دينار
والخمس آخر الحد الذي لا يكون القطع من دونه فالوجه في هذه الاخبار ان نعلمها على ضرب
من التقية لان في العامة من يذهب الى ذلك واجتمعت الطائفة المحقة على العمل بما تضمنه
الاخبار الاولة **باب من سرق شيئاً من المغنر** سهل بن زياد عن ابن ابي
نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى علي عليه السلام
في رجل اخذ بيضة من المغنر وقالوا قد سرق اقطعها فقال اني لم اقطع احداً الا فيما اخذت

باب من وجب عليه القطع وكانت يداه مثلاً

٣١٨

سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شعون عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصغر عن مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام أن علياً عليه السلام قال سرق من بيت المال فقال لا يقطع فلان له فيه نصيباً على بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام أربعة لا يقطع عليهم المختلس الغلول ومن سرق من الغنمة وسرقه الأجير لا ينفخ فيه فمما روى الحسن بن سعيد عن فضالة عن ابن عباس عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البيضة التي قطع فيها أمير المؤمنين عليه السلام فقال كانت بيضة حديد سرقها رجل من المغنم فقطعه قال وجه في هذا الخبر أن غمله على أنه قطع من سرق من الغنمة ولم يكن فيها نصيب فلان من هذه الحالة يجب عليه القطع على أن الذي يسقط عنه القطع إذا سرق بمقدار ماله أو يزيد عليه بأقل مما يجب فيه القطع فاما ما زاد على نصيبه بمقدار ما يجب فيه القطع وجب قطع على كل حال يدل على ذلك ما روى عن يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له رجل سرق من المغنم إيش الذي يجب عليه القطع قال ينظر كم الذي يصيب فان كان الذي أخذ أقل من نصيبه عزروا دفع اليه تمام ماله وان كان أخذ مثل الذي فلا شيء عليه وان كان أخذ فضلاً بقدر شيء من وهو ربع دينار قطع باب من وجب عليه القطع وكانت يداه مثلاً هل يقطع عيونه أم لا أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أسبل اليمنى أو أسبل الشمال سرق قال يقطع يده اليمنى على كل حال فمما روى عن يونس بن عبد الرحمن عن الفضل بن صالح عن بعض أصحابه قال قال أبو عبد الله عليه السلام إذا سرق الرجل ويده اليسرى مثلاً لم يقطع عيونه ولا رجلاه وان كان أسبل ثم قطع يده رجل يقتص منه يحكم لا يقطع في السرقة ولكن يقطع القصاص قال وجه في هذا الخبر أن غمله على أن من يرى الكسار منه بشاهد الحال جواز الغنم عند إذا كانت يداه مثلاً جازله ذلك لتلايقه بلا يد وإذا لم يكن كذلك وجب عليه قطع يديه على ما تضمنه الخبر الأول والذي يدل على ذلك ما روى الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له لو أن رجلاً قطع يديه اليسرى في قصاص فسرق ما فاق به قال فقال لا يقطع ولا يترك بغير صاق قال قلت فلو أن رجلاً قطع يديه اليمنى في قصاص ثم قطع يده رجل يقتص منه أم لا فقال لا يترك في حق الله عز وجل فأما في حقوق الناس فيقتصن به

ليس

في الاصح جميعا باب انه لا قطع الا على من سرق من حرز احمد بن محمد عن البرقي
 النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي بن السباعي قال لا يقطع الا من ثقب بيتا او كسر قفلا
 فاما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
 انه قال في رجل اتى رجلا فقال اسلمني فلان اليك ليرسل اليه يكذ او كذا فاعطاه وصدقني
 صاحبه فقال له ان رسولك اتاني فبعثت اليك معه يكذ او كذا فقال ما ارسلته اليك وما اتاك
 بشئ وذهبا الرسول انه قد ارسله وقد خبى اليه فقال ان وجد عليه بينة انه لم يرسله قطع يده
 فان لم يجد بينة فيمينه بالله ما ارسلته وليس هو في الاخرى من الرسول المالك قلت ادليت ان ذمها
 اتاحله عليه ذلك الحاجة قال يقطع لانه سرق مالا لرجل فالوجه في هذا الخبر ان عمله على انه سرق
 بذلك وان يجتال على اموال المسلمين جاز الامام من يقطعه لانه مفيد في الارض لانه سارق
 لان هذه حيلة وليس بسرقة يجب فيها القطع باب ان المملوك اذا اقربا للسرقة
 لم يقطع الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن ابي ايوب عن الفضل عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال اذا اقرب العبد على نفسه بالسرقة لم يقطع واذا شهد عليه شاهدان قطع فاما
 ما رواه احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن خريس الكناسي عن ابي جعفر
 عليه السلام قال العبد اذا اقرب على نفسه عند الامانة انه سرق قطعه واذا اقوت الامة على
 نفسها عند الامام بالسرقة قطعها فالوجه في هذا الخبر ان عمله على انه اذا انصاف الى الاقرب
 الشهادة عليه بالسرقة فاما مجردة فلا يجب عليه القطع لان اقربا على نفسه اقربا على مال الغير
 لا يقبل بغير خلاف باب حد الظن ارعاه بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال اتى امير المؤمنين عليه السلام بطوار قد طرد راهون كرجل
 فقال ان كان من قميصه الا على لم يقطعه وان كان طرد من قميصه الداخل قطعه سهل
 عن محمد بن الحسن بن شهمون عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسمع بن ابي سيار عن ابي عبد الله
 عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام قال بطوار قد طرد من رجل من رداءه راهون فقال
 ان كان قد طرد من قميصه الا على لم يقطعه وان كان قد طرد من قميصه الا سفلى قطعه فاما
 ما رواه الحسن بن محمد بن سماع عن عدة من اصحابنا عن ابان بن عثمان عن عبد الرحمن
 بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس على الذي سلب قطع وليس على الذي
 يطر الداهون من ثوب الرجل قطع الحسين بن محبوب عن عبيد بن حنيفة عن ابي عبد الله عليه السلام

في حد النباش

٢٠

عليه السلام عن الطراد والنباش والمختلس قال لا يقطع قالوجه في هذين الخبرين بان فكلما طلع تفصيل
 الذي تضمنه الخبران الا ولان من انه اذا اخذ الطراد من القميص الغوقاني لم يكن عليه قطع واذا اخذ
 من الثياب وجب عليه ذلك **باب حد النباش** علي بن ابراهيم عن ابيه ومحمد بن ^{سفيان} ^{ثوري}
 عن الفضل بن شاذان جميعاً عن ابن ابي عمير عن حفص بن البختري قال سمعت ابا عبد الله
 عليه السلام يقول حد النباش حد السارق ^{محمد} بن يعقوب عن حبيب بن الحسن عن محمد
 بن الوليد عن عمرو بن ثابت عن ابي الجارود عن ابي جعفر عليه السلام قال قال امير المؤمنين
 عليه السلام يقطع سارق الموتى كما يقطع سارق الاحياء عنه عن حبيب بن الحسن عن محمد بن ^{عليه}
 الحميد العطارد عن يشار عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام قال اخذ نباش في زمن معاوية
 قال اصحابه ماترون فقالوا انما قبيح ومخطئ سبيله فقال رجل من القوم ما هكذا فعل علي بن ابي طالب
 قال وما فعل قال فقال يقطع النباش وقال هو سارق ومقتل الموتى ^{محمد} بن يعقوب عن محمد
 بن جعفر الكوفي عن محمد بن عبد الحميد عن سيف بن عميرة عن منصور قال سمعت ابا عبد الله ^{عليه}
 السلام يقول يقطع النباش والطراد ولا يقطع المختلس ^{عليه} بن ابراهيم عن ادم بن اسحق عن عبد
 بن محمد الجعفي قال كنت عند ابي جعفر عليه السلام وجاءه كتاب هشام بن عبد الملك في رجل
 نبش امرأة فسلبها ثيابها ونكحها فان الناس قد اختلفوا عليها من اخطا فقة قالوا اقلوه وطأفة قالوا
 احرقوه فكتب اليه ابو جعفر عليه السلام ان حصة الميت كحصة الحي حده ان يقطع يد ولنبشه ^{عليه}
 الثياب ويغار عليه الحد في الزنا ان احصن رجلاً وان لم يكن احصن جلد مائة الحسن بن ^{عليه}
 عن ابن محبوب عن عيسى بن جريح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الطراد والنباش والمختلس
 فقال يقطع الطراد والنباش ولا يقطع المختلس ^{محمد} بن محمد عن علي بن الحارث عن عبد الو
 العزدي عن ابي عبد الله عليه السلام ان علياً عليه السلام قطع نباشاً الصفاة عن الحسن
 بن موسى الغشاب عن غياث بن كلوب عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان علياً
 عليه السلام قطع نباش القير فقتل له ايقطع في الموت فقال انقطع لامواتنا كما نقطع لاحيائنا فاما
 ماروا ^{محمد} بن محمد عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن محمد بن محمد بن ابي حمزة عن علي بن
 سعيد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن النباش قال اذا لم يكن النباش له بعادة لم يقطع
 ويغز ^{محمد} بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن الفضل
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال النباش اذا كان معزفاً يذبح قطع ^{محمد} بن محمد عن ابن

فصل عن الحسن بن المحضر عن ابن بكير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في النباش
 اذا اخذ اول مرة عزوفان عاد قطع فلهذا الاختيار الاخير كانه يدل على انه انما يقطع النباش اذا
 كان ذلك عادته واما اذا الركن ذلك عادته فطوفان كان ينش واخذ الكفن وجب قطعه فان
 لم يخذ لو ركن عليه اكثر من التعزير وعلى هذا تحمل الاختيار الثاني قد منها ما اولها والذي يدل على ذلك
 ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن موسى عن علي بن سعيد عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سألت عن رجل اخذ وهو ينش قال ارى عليه قطعاً الا ان يؤخذ وقد ينش مراراً فاقطعه
 فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عيسى بن صبيح
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الطراد والنباش والمختلس قال لا يقطع فيمتمل ان يكون قد سقط
 من الخبر شيء لا فاقد رويناه هذا الخبر بعينه عن عيسى بن صبيح فيما تقدم في رواية الحسين بن سعيد عن
 ابن محبوب عنه قال سألت عن هؤلاء الثلاثة فقال يقطع الطراد والنباش ولا يقطع المختلس ولو ركن
 ورد هذا التفصيل لكننا نعلم على ما جئنا عليه الخبرين فاما ما رواه علي بن ابراهيم
 عن ابيه عن ابن ابي عمير عن غير واحد من اصحابنا قال اتى امير المؤمنين عليه السلام رجل نباش
 فاخذ امير المؤمنين عليه السلام فضرب به الارض ثم امر الناس فوطئوه حتى مات احمد بن محمد بن
 عيسى عن ابي يحيى الواسطي عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال اتى امير المؤمنين عليه
 السلام نباش فاخره اياه الى يوم الجمعة فلما كان يوم الجمعة القاء تحت اقدام الناس فماذا الوايت والمو
 باد جاهد حتى مات فالوجه في هاتين الروايتين ان مجاهداً على انه اذا كثر منه هو الفعل ثلث مرات
 واقام عليه الحد ودرج يجب عليهم القتل كما يجب على السارق والامام مختير في كيفية القتل كيف شاء
 حسب ما يراه ادرع في الحال **باب حد الصبي الذي يجب عليه القطع**
اذا سرق ابان عن عبد الرحمن عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سرق الصبي ولو بمثل
 قطعت اطراف اصابعه قال وقال لم يصنع الا رسول الله صلى الله عليه وآله وانا الحسين بن
 بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال اذا سرق الصبي ولم يبلغ الحلم قطعت ايامه وقال
 ابو عبد الله عليه السلام اتى امير المؤمنين عليه السلام بغلام قد سرق ولم يبلغ الحلم فقطع من لحم
 اطراف اصابعه ثم قال ان عدت قطعت يدك **عليه** بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد
 عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اتى علي عليه السلام بغلام يشاك في احلامه فقطع
 اطراف الاصابع **فاما ما رواه محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن بعض اصحابه عن**

باب انه يعتد في الاقرار بالسرقة دفعتين ام لا

٣٢٢

بن رزين عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن القبي يسرق فقال ان كان له تسع سنين
 قطعت يده ولا يضيغ حد من حدود الله ^{عجل} بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن سليمان بن جعفر
 الزوزني عن الرجل عليه السلام قال اذا تورعنا في سنين فجاز امره وقد وجبت عليه الفرائض والحدود
 واذا تورعنا في تسع سنين فلكذلك فالوجه في هذين الخبرين ان غلها على انه اذا تكرر منه الفعل فمما
 كان عليهم القطع مثل ما على الرجل في اول دفعة ولو عجب عليهم القطع في اول مرة حسب ما تضمنت الاخبار
 الاولة والذيل على هذا التفصيل ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله
 بن ملال عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن القبي يسرق قال
 ان كان له سبع سنين او اقل دفع عنه فان عاد بعد السبع قطعت يمانه او حكت حتى تدمى فان عا
 قطعت منه اسفل من يمانه فان عاد بعد ذلك وقد بلغ تسع سنين قطعت يده ولا يضيغ حد من
 حدود الله ويمكن ان يمتثل الخبرين على من يعلم وجوب القطع عليه من الصبيان في السرقة وان لم يكن قد
 احتلوا فانه اذا كان كذلك جاز لامام ان يقطع يده على ذلك ما رواه حميد بن زياد عن عبد الله
 بن احمد النخعي عن ابن ابي عمير عن عدة من اصحابنا عن محمد بن خالد بن عبد الله القسري قال كنت
 على المدينة فأتيت بئلام قد سرق فسألت ابا عبد الله عليه السلام فقال سألته حيث سرق كان يعلم
 ان عليه في السرقة عقوبة فان قال تعوقل اي شئ تلك العقوبة فان لم يعلم ان عليه في السرقة عقوبة
 فقل عنه قال فاخذت القلام فسألته وقلت له اكنت تغلر ان في السرقة عقوبة فقال تعوقل اي
 شئ قال الضرب فقلت عنه يا ابا عبد الله يعتد في الاقرار بالسرقة دفعتين ام لا دفعة
 واحدة احمد بن محمد بن علي بن حماد عن جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احمد ما طبعنا
 قال لا يقطع السارق حتى يقر بالسرقة فمتري فان رجع ضمن للسرقة ولو قطع اذ الركن شهود وقال الامير
 الثاني حتى يقر بربع مرات اذ الركن شهود فان رجع ترك ولم يرجع فاما ما رواه الحسين بن سعيد
 عن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اقر المحرم على
 نفسه بالسرقة مرة واحدة عند الامام قطع فالوجه في هذه الرواية ان غلها على النقية لموافقتها
 لمذهب بعض العامة واما الروايات التي اوردناها في كتاب تهذيب الحكم من انه اذا اقر السارق
 قطع فمحلها وليس فيها انه اقر دفعة او دفعتين وينبغي ان يحمل على التفصيل الذي تضمنه الخبر الاول
 وزيد ذلك حيا ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان بن عثمان عن ابي عبد الله
 قال كنت عند عيسى بن موسى فأتني يسارق وخذله رجل من آل عمر فاقبل يسألني فقلت ما تقول في

السارق اذا اقرب نفسه انه سارق قال يقطع قال فايقولون في الزاني اذا اقرب نفسه اربع مرات
قال ترجمت قلت فايمنعكم من السارق اذا اقرب نفسه دفعتين ان تقطعوه فيكون بمنزلة الزاني
باب انه لا يجوز للامام ان يعفو اذا حمل عليه وقامت عليه البينة

احمد بن محمد بن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اخذ
سارقا فغصه فذلك له فاذا رفع الى الامام قطعه فان قال الذئبق منته انا اذهب له لم يدع الى

الامام حتى يقطعها اذا رضى اليه وانا الهية قبل ان يرفع الى الامام وذلك قوله تعالى والحافظون
لحدود الله فاذا انتهت الى الامام فليس لاحد ان يتركه **عليه** عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن ^{الحمل}

عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يأخذ اللص ريقه او يتركه فقال ان صفوان بن امية كان مضطجعا في المسجد الحرام فومضه رداءه وخرج به ريق الماء فلما رجع وجد رداءه قد سرق

حين رجع فقال من ذهب يطلبني فاخذ صاحبه فوضه الى النبي صلى الله عليه وآله فقال عليه السلام اقطع يدك فقال صفوان تقطع يد من اهل ردائي ما رسول الله قال نعم قال فامسك

فقال الرسول صلى الله عليه وآله هلا كان هذا قبل ان ترضعوا قلت فالا مريضاته اخراج
الدهن قال نعم قلت يا رسول الله فقلوا لا ترضعوا الا ما قال حسن بن احمد بن محمد بن عيسى

عن علي بن الحكم عن الحسين بن أبي العلا قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأخذ النصف
أفمنه أو من نفسه فقال إن كان من نفسه لم يكن تركه من تركه عليه السلام إن كان من نفسه لم يكن تركه من تركه عليه السلام

فطلب صاحبہ فوجاً فقدمہ الی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وآلہ فقال علیہ السلام اقطعوا یدہ

فقال صفوان يا رسول الله انا اريد ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله الا كان ذلك قبل
ان ينتهي به الى قال وسألتها عن العفو عن الحد وقد قبل ان ينتهي الى الامام فقال حسن فاما ما اردت

الحسين بن سعيد عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن جعفر قال حدثني بعض اهل انساب الك
امير المؤمنين عليه السلام فاقرعته بالسرقه قال فقال له على عليه السلام في ذلك شابا لا باع بك

فصل في قراءة القرآن قال نوح سورة البقرة فقال وقد وهبت يدك لسورة البقرة قال وإنما منع ان يقطع لانه لم يقر عليه البينة والوجه في هذه الاخبار ما بينه في آخره وهو انما جازله ذلك

لا يمكن اقتراف نفسه ولو كانت قد قامت عليه بذلك بنية لما جاز العفو عنه على حال وقد اوردنا
في كتابنا الكبير ما يدل على ذلك وزيد، بياناً ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله

البرقة عن بعض اصحابه عن بعض الصادقين عليه السلام قال جأ رجل الى امير المؤمنين ٣

باب حد المرتد والمردة
م م م

فاقر بالسرقه فقال له امير المؤمنين عليه السلام اقرأ من كتاب الله قال نعم سورة البقرة قال
قد وهبت يدك لسورة البقرة قال فقال الاشعث اتطلل خدام من حد وحاله فقال يا
يدريك ما هذا اذا قامت البينة فليس بالامام ان يعفو واذا اقر الرجل على نفسه فذلك الى الامام
ان شاء عفو وان شأ قطع **باب حد المرتد والمردة** سهل بن زياد عن الحسن بن
محبوب عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن المرتد فقال من
رجع عن الاسلام وكفر بما امر الله عليه محمد صلى الله عليه وآله بعد اسلامه فلا توبة له وقد وجب قتله
وبقيت منه امراته ويقتسموا تركه على ولد من غنمه واحمد جميعا عن بن محبوب عن هشام بن سالم
عن حماد السائطي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كل مسلم من مسلمين يرتد عن الاسلام
وحيد محمد صلى الله عليه وآله بنوته وكذا به فان دمه مباح لكل من سمع ذلك منه وامرأته بانيه منه
يوم ارتد فلا تقربوه ويقتسموا له على وثقه وتعتد امرأته عدة المتوفى عنها زوجها وعلى الامام ان
يقتله لا يتبقيه **فاما ما روي** احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن الفضيل
بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام ان رجلا من المسلمين تضرعوا اليه امير المؤمنين عليه السلام
فامستأباه فابى عليه فقيض على شرم ثم قال طموا عباد الله فوطئ حتى مات الحسن بن محبوب
عن غير واحد من اصحابنا عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام في المرتد يستأب فان تاب
ولا قتل والمرأة اذا ارتدت استأبت فان تاب ورجعت ولا خلعت البعن وخيقت عليها
حبسها **اسهل** بن محمد بن علي بن حديد عن جميل بن دراج وغيره عن احمد ما طهها السلام في
رجل رجع عن الاسلام قال يستأب فان تاب ولا قتل قيل لجميل فاقول ان تاب ثرجع عن
الاسلام قال يستأب فليل ما تقول ان تاب ثرجع ثواب ثرجع فقال له اسمع في هذا
شيئا ولكن عندكم بمنزلة الزاني الذي يقام عليه الحد مرتين ثم يقتل بعد ذلك **سهل** بن زياد
عن محمد بن الحسن بن شهمون عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسمع بن عبد الملك عن ابي
عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام المرتد تعزل عنه امرأته ولا توكل بجمعة
ويستأب ثلثة ايام فان تاب ولا قتل **يوم الرابع** علي بن ابراهيم عن ابيه عن بن ابي عمير
عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اني قوم امير المؤمنين عليه السلام فقالوا
السلام عليك يا ربنا فاستأبهم فلم يتوبوا فغفروا لهم فغفروا واوقد فيها ناراً وحفر فيها اخرى
الى جانبها واغفر بينهما فلما لم يتوبوا القاهم في الحفيرة واوقد لهم في الحفيرة الاخرى حتى ماتوا

فأنت

باب حكم حد الحارب

٣٢٥

ويؤيد
المسلم المرتد

فهذه الاخبار لا تنافي الاخبار الاولة لان الاولة متناولة لمن ولد على فطرة الاسلام ثم ارتد فانما يقتل
توبته ويقتل على كل حال والاخبار الاخرية متناولة لمن كان كافرا فاسلم ثم ارتد بعدي ذلك فانما يقتل
فان تاب فيما بينه وبين ثلثة ايام ولا قتل وقد فصل ما ذكرناه ابو عبد الله عليه السلام في رواية
عمار الساطي التي قد منها ما يؤكد ذلك ما رواه محمد بن يحيى عن العكرمي عن علي النشابوري
عن علي بن جعفر عن اخيه الحسن عليه السلام قال سألت عن مسلم ارتد قال يقتل ولا يستتاب قلت
فضراني اسلم ثم ارتد عن الاسلام قال يستتاب فان رجع ولا قتل الحسين بن سعيد قال
قوات بخط رجل الى ابي الحسن الرضا عليه السلام رجل ولد على الاسلام ثم كفر واشرك وخرج
عن الاسلام هل يستتاب او يقتل ولا يستتاب فكتب يقتل فاما المرأة اذا ارتدت فانها لا تقتل
على كل حال بل تخلد البطن ان لم ترجع الى الاسلام وقد تضمن ذلك رواية الحسن بن محبوب عن
غير واحد عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام وزيد ذلك بيانا ما رواه محمد بن علي
بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى الخزاز عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عن
علي عليه السلام قال اذا ارتدت المرأة عن الاسلام لم يقتل ولكن يحبس ابد الحسين بن
سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يخلد في السجن الا ثلثة ايام
يسلك على الموت والمرأة ترد عن الاسلام والسارق بعد قطع اليد والرجل عمه عن الحسن
بن محبوب عن عباد بن صهيب عن ابي عبد الله عليه السلام قال المرتد يستتاب فان تاب
ولا قتل قال والمرأة قال والمرأة تستتاب فان تابت والا حبست في السجن واضربها في اوقات
الصلوات فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن الثوري عن سويد عن عاصم بن حميد
عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضاة ميراث المؤمنين عليه السلام في وليدة كانت
نصرانية فاسلمت وولدت لسيد ما ثوان سيد ما مات فامسى بها عتاقة السرية على
عهد عمر فنكحت نصرانيا ديراينا وتغصرت فولدت ولدين وولدت بالثالث قال فقضيان
يعرض عليها الاسلام فمن طهرها مات فقال ما ولدت من ولد نصراني فخر عبيد لا خير لك
ولدت لسيد ما الاول وانا احبسها حتى تصنع ولدا ما الذي في بطنها فاذا ولدت قتلها فلاتنا
فلاجل ذلك وجب عليها القتل ولو لم يكن تزوجت كان حكمها ان تخلد في الحبس حسب ما تقدمت
الروايات الاولة **باب حكم حد الحارب** محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد

باب حكم حد الحارب

٣٢٤

عبد الله

بن جعفر بن محمد بن عبيد الله عن محمد بن سليمان الديلمي عن عبيد الله المدايني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له جعلت فداك اخبرني عن قول الله تعالى انما جزاء الذين يجادلون الله ورسوله ليقتلوا في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف وينفوا من الارض قال فقهه بيده ثوبان يا عبيد الله خذ ما ربحا بربع ثوبان اذا حارب الله ورسوله وسعى في الارض فسادا فقتل او قتل وان قتل واخذ المال قتل وصلب ان اخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف فان حارب الله ورسوله وسعى في الارض فسادا ولم يقتل ولم يأخذ المال نفى من الارض قال قلت وما حد نفية قال سنة نفية من الارض التي يفعل فيها الى غير ما توكيتك الى ذلك المصرا به منفي فلا تأكلوه ولا تشربوه ولا تنكحوه حتى يخرج الى غيره فكتب اليهم ايضا بمنزل ذلك فلا يزال هذه حاله سنة فاذا ضل به ذلك تاب وهو صاغرا فاما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن بن ابي عمير عن جميل بن دراج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى انما جزاء الذين يجادلون الله ورسوله الى اخر الاية فقلت اي شيء عليهم من هذه الحدود التي سمي الله قال الى الامام ان شأنا قطع وان شأنا صلب وان شأنا نفية وان شأنا قتل قلت اني سميت ابن قال نفية من مصر الى مصر اخر فقال عليا عليه السلام نفية رجلين من الكوفة الى البصرة فالوجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان محله على التقية لان في العامة من يقول ان الامام مخير بين هذه الحدود ولا يلزمه على ما تصفنت الرقعة الاولى والاخبار التي ذكرناها في كتابنا الكبير والذليل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن علي بن الحسن الميثقي عن علي بن اسباط عن داود بن ابي يزيد عن عبيد الله بن بشير بن خنيس قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قاطع الطريق وقلت ان الناس يقولون الامام فيه غير شيء شأنا صنع قال ليس اي شيء شأنا صنع ولكن يصنع بمحله قد رجعنا يا عمر فقال من قطع الطريق فقتل واخذ المال قطعت يده ورجله وصلب ومن قطع الطريق وقتل ولم يأخذ المال قتل وقطع الطريق ولم يأخذ المال ولم يقتل نفى من الارض والوجه الاخر ان يقول انه مخير فاذا حارب وشهر السلاح وضرب وعقر واخذ المال فان لم يقتل فانه يكون امره الى الامام يدل على هذا التفصيل ما رواه احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابي ايوب عن محمد بن محمد بن مسافر عن ابي جعفر عليه السلام قال من شهر السلاح في مصر من الامصار فعقر اقص منه ونف من تلك المدينة ومن شهر السلاح في غير الامصار وضرب وعقر واخذ المال ولم يقتل فهو محارب جزاؤه جزاء المحارب وامره الى الامام ان شأنا قتله وان شأنا صلبه وان شأنا قطع يده ورجله قال وان ضرب وقتل واخذ المال

فعله الامام ان يقطع يده اليمنى بالسروقة ثم يدفعه الى اولياء المقتول فيتبعونه بالمال ثم يقتلونه قال
 فقال ابو عبيدة اصلحك الله ارايت ان عفى عنه اولياء المقتول قال فقال ابو جعفر عليه السلام
 ان عفوا عنه فان على الامام ان يقتله لانه قد حارب الله ورسوله وقاتل رسول الله صلى الله عليه وآله
 ارايت ان لا تدوا اولياء المقتول ان ياخذوا منه الدية ويدعوه الممرد ان قال فقال لا طية القتل
كتاب الديات - باب مقدار الدية احمد بن محمد بن علي بن الحكم بن ابراهيم بن
 ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام دية الخطأ اذا اورد الرجل القتل مائة من الابل وعشرون
 الف من الورق او الف من الشاة وقال الدية المغلظة التي تشبه العمد وليس بعد افضل من دية
 الخطأ باسنان الابل ثلث وثلثون حقة وثلث وثلثون جذعة واربع وثلثون شاة كلها طروقة الفحل
 وسالته عن الدية فقال دية المسلم عشرة الاف من الفضة او الف مثقال من الذهب او الف من
 الشاة على اسنانها اثلاثا من الابل مائة على اسنانها ومن البقر مائة على عن عدي بن عيسى عن
 يوسف بن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال في قتل الخطأ مائة
 من الابل او الف من الغنم او عشرة الاف درهم او الف دينار فان كانت الابل خمس وعشرون بنت
 غاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة والدية المغلظة
 في الخطأ الذي يشبه العمد الذي يضرب بالحجارة والعصا الضرية والضربتين لا يريد قتله فهي اثلاث
 ثلث وثلثون حقة وثلث وثلثون جذعة واربع وثلثون خلف كلها طروقة الفحل وان كان الغنم
 فالف كبش والعمد هو القودا ورضها ولي المقتول الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب
 عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سمعت ابن ابي ليلى يقول كانت الدية في الجاهلية مائة من الابل
 فاقرها رسول الله صلى الله عليه وآله وآله ثمانية فوض على اهل البقر مائة بقرة وفوض على اهل الشاة
 الف شاة وعلى اهل اليمن الحنطة مائة حلة قال عبد الرحمن بن ابي عبد الله عمار بن ابي ليلى فقال كان
 على عليه السلام يقول الدية الف دينار وقيمة الدنانير عشرة الاف درهم وعلى اهل الذهب الف
 دينار وعلى اهل الورق عشرة الف درهم وعلى اهل الامصار وعلى اليلود الدية مائة من الابل او الف
 السوداء مائة بقرة او الف شاة **فاما صاروا** احمد بن ابراهيم عن ابيه عن بعض اصحابه عن
 عبد الله بن سنان والحسين بن سعيد عن حماد عن عبد الله بن المغيرة والنضر بن سويد جميعا
 عن ابن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول قال امير المؤمنين عليه السلام في الخطأ
 شبه العمد ان يقتل بالسوط او بالعصا او بالحجارة دية ذلك تغلظ وهي مائة من الابل منها اربعون

في مقدار الدية

٣٢٨

خلفه بين ثنية الى بازل حامها وثلثون حقة وثلثون بنت لبون والخطأ يكون فيه ثلثون حقة وثلثون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون ذكورية كل بعير من الورق مائة وعشرون دية او عشرة دنانير ومن الغنم قيمة كل ناب من الابل عشرون شاة الحسين بن سعيد عن معاوية بن وهب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دية العمد فقال مائة من فحولة الابل للسان فان لم يكن ابل فكان كل حمل عشرون من فحولة الغنم فاتفقوا هذه الاخبار من اختلاف اسنان الابل في قتل الخطأ وشبه العمد وما تفتنت الاخبار الاولة الوجه فيها ان غلها على ان الامام ان يعمل بها شاة بحسب ما يراه في الحال من الصلاح وما تفتنت من انه اذا لم يكن ابل فكان كل ابل عشرون شاة بمثل شيتين احد همانه انما يلزم اهل البوادر دية الابل فمن امتنع منهم من اعطى الابل جازان يؤخذ منه مكان كل حمل عشرون شاة بالقيمة والوجه الاخر ان غلها على عبد قتل حرافة يلزم ذلك اذا اراد اولياؤه ان يطوا عنه الدية ويدل على ذلك ما رواه ابو جميلة عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام في العمد يقتل حرًا اعدا قال مائة من الابل للسان فان لم يكن ابل فكان كل حمل عشرون من فحولة الغنم واما الدرهم ف عشرة الف درهم وعلى ذلك دلت الروايات الاولة ويؤكد ذلك ايضا ما رواه ابي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال من قتل مؤمنا متعمدا فانه يقاد به الا ان يرضى اولياء المقتول ان يقبلوا الدية او يرضوا باكثر من الدية ابا قتل من الدين فاضلوا ذلك بينهم جازا لم يرضوا اقيدا وقال الدية عشرة الف درهم والالف دينار ومائة من الابل فاصح ما تفتنته الروايات المتقدمة من انه يخرج عن كل ابل مائة وعشرون درهما ما رواه الحسين بن سعيد عن بن ابي عمير عن حماد عن الحلبي وعبد بن المغيرة والنضر بن سويد جميعا عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول من قتل مؤمنا متعمدا اقيدا منه الا ان يرضى اولياء المقتول ان يقبلوا الدية فان رضوا بالدية واحب ذلك القاتل فالدية اثني عشر الفا والالف دينار الحسين بن سعيد عن حماد والنضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن حميد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال الدية الف دينار او اثني عشر الف درهم ومائة من الابل فالوجه في هذين الخبرين ما ذكره الحسين بن سعيد واحمد بن محمد بن عيسى معناه زوى اصحابنا ان ذلك من وزن ستة واذا كان كذلك فهو خرج الى عشرة الاف درهم ومثل ان يكون هذه الاخبار وردت للتقية لان ذلك مذهب العامة

باب انه لا يجب على الغافلة عمد ولا قرار ولا صلح على بن ابراهيم

باب انه ليس للنساء عفو ولا قود

٣٢٩

عن ابن محبوب عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يضمن العاقلة
عدا ولا اقاربا ولا صلحا التوفيق عن الشكوف عن جعفر عن ابيه ان امير المؤمنين عليه السلام
قال لا يضمن عدا ولا اقاربا ولا صلحا فاما ما روى الحسن بن محمد بن سماعة عن احمد بن الحسن
الميثقي عن ابان بن عثمان عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلا
ستعدا ففرب القاتل فلم يقدر عليه قال ان كان له مال اخذت الدية من ماله والا فمن الاقرب
فالا قرب فانه لا يبطل دوا وهو مسلم **مجل** بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي
جعفر عليه السلام في رجل قتل رجلا عدا اشرف فلم يقدر عليه حتى مات قال ان كان له مال
اخذ منه والا اخذ من الاقرب فالا قرب فالوجه في هذين الخبرين ان غلب على الحال التقاض
وهي الحال التي لا يقدر فيها على القاتل اما المهر به او لموته فانه يؤخذ من ماله او ما لم يزل
ذات مع وجود القاتل والذي يؤكد ما قلناه ما رواه محمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابي الجوزا
عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن ابيه عليه السلام قال لا يضمن العاقلة
الاما قامت عليه البينة قال فاما رجل فاعترف عند فخله في ماله خاصة ولو مجمل على
العاقلة شيئا **باب انه ليس للنساء عفو ولا قود** محمد بن يعقوب عن احمد بن محمد
الكوفي عن محمد بن اسد النهدي عن محمد بن الوليد عن ابان عن ابي العباس عن ابي عبد الله
عليه السلام قال ليس للنساء عفو ولا قود فاما ما روى علي بن ابراهيم عن ابيه عن بن خنساء
عن يونس بن يعقوب عن ابي مريوة عن ابي جعفر عليه السلام فيمن عفا عن ذي سهو فان عفو
جائر وقض في اربعة اخوة عفا احدهم قال بطل نصيبه والدية ويرفع عنده بحصة الذي عفا
وصاروا **باب** علي بن ابراهيم عن ابيه عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن زرارة عن ابي جعفر
عليه السلام في رجلين قتلا رجلا عدا وله وليان ففخما احد الوليين فقال اذا عفا عنه بعض الاوليا
دعي عنه القتل وطرح عنها من الدية بقدر حصة من عفا واديا الباقى من اموالهما الى الذي لم يعف
وقال عفو كل ذي سهو جائر احمد بن محمد بن علي بن محبوب عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
عليه السلام قال سألت عن رجل قتل رجلين عدا ولهما اوليا ففخا اوليا احدهما وابي الآخر قال قتا
يقتل الذين لم يعفوا وان اصوا ان ياخذوا والدية اخذوا قال عبد الرحمن فقلت لا يعبد الله
فوجدت قتلا رجلا عدا وله وليان ففخما احد الوليين قال فقال اذا عفا بعض الاوليا ورفق عنه القتل
وطرح عنه من الدية بقدر حصة من عفا واديا الباقى من اموالهما الى الذين لم يعفوا فالا فافين عنها

في حكم الرجل اذا قتل امرأة

٣٣٠

هذه الاخبار والخبر الاول من وجهين احدهما انه يجوز لنا ان نخس هذه الاخبار بان نقول يجوز
عفو من كان له حظ من الدية الا ان يكون امرأة فانه لا يجوز لها عفو ولا قود والثاني ان هذه الاخبار
انما تفتى بتجواز عفو الاولياء والمرأة ليست بولي المقتول لان الولي هو الذكورة المطالبة بالقود والدية
وليس للمرأة ذلك واذا لم يكن وليا لم يكن فاما ما تضمنته هذه الروايات من انه اذا
بعض الاولياء رأى عنه القتل وانتقل ذلك الى الدية فالوجه فيها انه انما ينتقل الى الدية اذا لم يوجد
من يريد القود الى اولياء المقاد منه مقدار ما عفا عنه لانه لا يمتنع لم يوجد ذلك لم يكن له القود طحال
وكذلك القول في ما رواه الصفار عن الحسن بن موسى عن غياث بن كلوب عن اسحاق بن عمار
عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام كان يقول من عفا عن الدم من ذى مهولة فيه فعفو
جائز ويسقط الدم ويصير دية ويرفع عن موصلة الذكوة والتكيد على ما قلناه من ان له القود
اذا رد مقدار ما عفا عنه صاروا لاحد من عهد من الحسن بن محبوب عن ابي ولاد الخياط قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتلته امرأة وله اب وام وابن فقال الابن انا اريد ان
اقتل قاتل ابي وقال الاب انا عفوا قالت الامرا انا اخذ الدية قال فقال فليعط الابن امر المقتول
السدس من الدية ويعطى ورثه القاتل السدس من الدية حتى اكسب الدية وليقتله اسهل
بن عهد عن علي بن حديد عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن بعض اصحابه رضالي امير المؤمنين
عليه السلام في رجل قتل وله وليان فعفا احدهما وابي الاخوان يعفو قال ان اراد الذكوة يعفو
يقتل قتل ورد نصف الدية الى اولياء المقتول المقاد منه فاما ما رواه ابن محبوب عن ابي
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل وله اولاد صغار وكبار انايت ان عفا اولاده
الكبار قال فقال لا يقتل ويجوز عفو الكبار في حصصهم فاذا كبر الصغار كان لهم ان يطلبوا
من الدية قوله عليه السلام اذا كبر الصغار كان لهم حصصهم من الدية لا يدل على انه ليس لهم
القود بالشروط المذكورة والتكيد على ان لهم القود مضافا الى ما قد ساء ما رواه الصفار
عن الحسن بن موسى عن غياث بن كلوب عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه
السلام قال انتظروا بالصغار الذين قتل ابوهما ان يكبروا فاذا بلغوا خيروا فان احبوا قتلوا او
اوصالحوا باب حكم التزويل اذا قتل امرأة علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يقتل المرأة متعمدا فاذا اراد اهل
ان يقتلوه قال ذلك لهم اذا ادوا الى اهل نصف الدية وان قباوا الدية فلم نصف الدية على

في حكم المرأة اذا قتلت رجلاً

٣٣١

عن محمد بن عيسى عن موسى عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قتل
الرجل المرأة فان ارادوا القوداد وفضل دية الرجل واقادوه بها وان لم يفيوا وقبلوا الدية دية
كاملة ودية المرأة نصف دية الرجل **احمل** بن محمد عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان قال
سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في رجل قتل امرأة متعمداً فقال ان شاء الله ان يقتلوه ويؤدوا
الى اهله نصف الدية وان شاءوا اخذوا نصف الدية خمسة آلاف درهم **ابو علي** الاشعر عن محمد
بن عبد الجبار عن صفوان عن اسحاق بن عمار عن ابي بصير عن احدهما عليهما السلام قال قلت لرجل
قتل امرأة فقال ان اراد اهل المرأة ان يقتلوه او نصف حية وقتلوه والا قبلوا الدية **يا حماد**
بن محمد عن الفضل عن زيدا الشامي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قتل امرأة متعمداً قال ان
اهلها ان يقتلوه وقتلوه ويؤدوا الى اهله نصف الدية **فاما ما روي** الا الصفا عن الحسن بن
موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحاق بن عمار عن ابي جعفر عليه السلام ان رجلاً قتل
امراً فلم يجعل على عليه السلام بينهما قصاصاً والزمر الدية فلا ينافي الاخبار الاولى من وجهين احدهما
انه يجوز ان يكون عليه السلام لم يجعل بينهما قصاصاً من حيث لو يكن القتل عمداً يجب فيه القود
والثاني انه لم يجعل بينهما قصاصاً لا يحتاج معه الى رد فضل الدية لان الاخبار الاولى قد تضمنت ان
بينهما قصاصاً بشرط ان يرد وفضل ديتها على اوليا الرجل فمقتضى رد واطيس هو الدية والذي يؤكد
ذلك ما روي **واحد** بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمرو
بن خالد عن زيد بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام قال ليس بين الرجل والنساء قصاص الا في
النفس فانبت القصاص بينهما في النفس على الشوط الذي ذكرناه فاما ما تضمنه هذا الخبر من انه ليس
قصاص الا في النفس المحضة فيه انه ليس بينهما قصاص بتساويه الرجل والمرأة لان ديات اعضاء المرأة
على النصف من ديات اعضاء الرجل اذا جاوز ما فيه ثلث الدية على ما بيناه في الكتاب الكبير والله
يدل على انه ثبت بينهما القصاص في الاعضاء **واحد** الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن
سيابة عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان في كتاب علي عليه السلام لو ان رجلاً قطع فرج امرأة
لا فرسته لها ديتها فان لم يؤذ اليها ديتها قطعت لها فرجه ان طلبت ذلك **باب حكم المرأة**
اذا قتلت رجلاً علي بن ابراهيم عن ابيه عن بن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله
عليه السلام انه قال ان قتلت المرأة الرجل قتلت به وليس لها انفسها **احمل** بن محمد عن علي بن
الحكم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة قتلت رجلاً قال

يقتل به ولا يفر وأما ما شئنا من أن يفر عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في امرأة قتلت زوجها متعمدا فقال ان شأ الله ان يقتلوهما وليس يعني واحد اكثر من جنايته على نفسه الحسن بن سعيد عن محمد بن خالد عن ابن ابي عمير عن مشاة بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة تقتل الرجل ما عليها قال لا يعني الجاني على اكثر من نفسه فاما ما رواه احمد بن محمد بن علي بن محبوب عن معاوية بن حكيم عن موسى بن بكر عن ابي مريم محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن يحيى عن علي بن الحسن بن رباط عن ابي مريم الانصاري عن ابي جعفر عليه السلام قال في امرأة قتلت رجلا قال تقتل ويؤدى وليها بقية المال فلهذه الرواية شاذة ليرى ما لا ابو مريم الانصاري وان تكررت في الكتب في مواضع متفرقة ومع ذلك فانها مخالفة لظاهر الكتاب قال الله تعالى وكتبنا عليها من فيها ان النفس بالنفس بالنفس وليدكم معها شيئا اخر والروايات التي قد منها ما صرح به بان لا يجزي الجاني على اكثر من نفسه وانه ليس على اوليائها شيء فاذا وردت هذه الرواية مخالفة لذلك ينبغي ان لا يلتفت اليها ولا الى العمل بها **باب مقدار دية اهل الذمة** علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال دية اليهود والنصارى والمجوس ثمان مائة درهم **ابو علي** الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن ابان بن تغلب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ابراهيم بن مهزيان دية النصارى واليهود والمجوس فقال نعم قال الحق الحسن بن محبوب عن ابي ايوب وابن بكير عن ليث المرادي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دية النصارى واليهود والمجوس فقال نعم جميعا سواء ثمان مائة درهم ثمان مائة درهم **ابن ابي عمير** عن سماعة بن مهزيان عن ابي عبد الله عليه السلام قال بعث النبي صلى الله عليه وآله خالدا بن الوليد الى البحرين فاصاب جهاداً قوم من اليهود والنصارى والمجوس فكتب الى رسول الله صلى الله عليه وآله انه اصاب دية قوم من اليهود والنصارى فوديتهم ثمان مائة واصلبت دما من المجوس ولو كان عهداً الى فيه هو قال فكتب اليه رسول الله صلى الله عليه وآله ان دية هؤلاء مثل دية اليهود والنصارى وقال اخبر اهل الكتاب اسمي **عجل** بن مهزيان عن درست عن ابن مسكان عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دية اليهود والنصارى والمجوس فقال هو سواء ثمان مائة درهم ثمان مائة درهم **عن** عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام

في مقدار دية اهل الذمة

٣٣٣

كردية الدية ثمانمائة درهم صفوان عن ابن مسكان عن ليث المرادي وعبد الله بن ابي بن ابي
عبد الله عليه السلام قال دية النصارى واليهود ثمانمائة درهم فاما ما رواه اسمعيل بن مهزيار
عن ابن المغيرة عن منصور عن ابان بن تغلب عن ابي عبد الله عليه السلام قال دية النصارى واليهود
وللمجوس دية المسلم وما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان عن زرارة عن ابي عبد الله
عليه السلام قال من اعطاه رسول الله صلى الله عليه وآله ذمة فديته كاملة قال زرارة فهو
قال ابو عبد الله عليه السلام وهو لا من اعطاه ذمة وما رواه احمد بن محمد بن خالد عن القاسم
بن محمد عن علي بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال دية اليهود والنصارى اربعة آلاف
درهم ودية المجوس ثمانمائة درهم وقال ايضا ان للمجوس كتابا يقال له جاماس فلا تها في بين هذه
الاخبار والاختيار الاولة لان الوجه فيها ان غلها على من يتعدى قتل اهل الذمة فانه اذا كان كذلك
فلا ممان ان يلزمه دية المسلم كاملة تارة واربعة آلاف درهم اخرى بحسب ما يراه يصلح في الحال وادرج غلها
كان ذلك منه نادر الركن عليه اكثر من ثمانمائة درهم حسب مقتضى الاخبار الاولة والذيل على ما
ما رواه ابن محبوب عن ابي ايوب عن سماعة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قتل ذمة
قال فقال هذا شئ شديد لا تحمله الناس فليعطاه دية المسلم حتى يتكلم عن قتل اهل السودان عن
قتل الذي قال لو ان مسلما غضب على ذمي فاراد ان يقتله واخذ ارضه ويؤدى الى اهله ثمانمائة
درهم اذا اكثر القتل في الذميين ومن قتل ذميا ظلما فانه يحرم على المسلم ان يقتله ذميا ما
ما من بالحزبية واذا ما لم يجد ما فاما ما رواه ابي بصير خاصة فقد روي عنه ان دية ثمانمائة
مثل سائر الاخبار وما تضمن خبره من الفرق بين اليهود والنصارى والمجوس فقد روي ايضا
انه لا فرق بينهم وانهم سواء في الدية وقد قدمنا عنه وعن غيره وتريد ذلك ببيان ما رواه
محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن فضال عن ابن بكير عن زرارة قال سألت عن المجوس
ما حد هو فقال هو من اهل الكتاب ومجراه مجرى اليهود والنصارى في الحدود والديات
باب انه لا يقاد مسلم بكافر الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن محمد بن قيس
عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يقاد مسلم بذمي لا في القتل ولا في الجراحات ولكن يؤخذ
من السلخانية للذي على قدر دية الذي ثمانمائة درهم فاما ما رواه ابي يوسف عن ابن مسكان
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قتل المسلم يهوديا او نصرانيا او مجوسيا فادوا ان يقتل
ردوا فضل دية المسلم واقادوا به عنه عن زرارة عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام

فانه لا يقتل حر بعبد

٣٣٣

في رجل مسلم يقتل رجلا من اهل الذمة قال هذا حديث شديد لا يعتله الناس ولكن يبطئ الذمة
دية المسلم ثم يقتل به المسلم الحسين بن سعيد عن فضالة بن ايوب عن ابي المغيرة عن ابي بصير
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قتل المسلم النصراني او اهل الذمة ان يقتلوه قتلوا وادوا
فضل ما بيننا وبينهم في هذا الاخبار والخبر الاول لان الوجه فيها ان نعلمها على من يتوكل قتل اهل
الذمة فانه اذا كان كذلك فلا امامان يقتله به ويؤكد اهل الذمة فضل دية المسلم على الذمة
على ودمته وانما يفعل ذلك لكي يرتدع الناس عن قتل اهل الذمة يدل على ذلك ما رواه
احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن ابيه عن اسمعيل بن الفضل والحسين بن سعيد عن القاسم
بن محمد وفضالة عن ابيه عن اسمعيل بن الفضل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دماء
اليهود والنصارى والمجوس هل عليهم وعلى من قتلهم شيء اذا غشوا المسلمين واظهروا العداوة
قال لا الا ان يكون متعودا قتلهم قال وسألت عن المسلم هل يقتل باهل الذمة واهل الكتاب
اذا قتلهم قال لا الا ان يكون معتادا لذلك لا يدع قتلهم فيقتل وهو صاغر جعفر بن بشير
عن اسمعيل بن الفضل عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت رجل قتل رجلا من اهل الذمة
قال لا يقتل به الا ان يكون متعودا القتل يونس عن محمد بن الفضيل عن ابي الحسن الرضا
باب انه لا يقتل حر بعبد علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي
عبد الله عليه السلام قال لا يقتل الحر بالعبد فاذا قتل الحر العبد غرم ثمنه وضرب ضربا شديدا
احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال
لا يقتل حر بعبد وان قتله عدا ولكن يغرم ثمنه ويضرب ضربا شديدا اذا قتله عدا وقال دية المملوك
ثمنه احمد بن ابي عبد الله عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال
يقتل العبد بالحر ولا يقتل الحر بالعبد ولكن يغرم ثمنه ويضرب ضربا شديدا حتى لا يعود صفا
عن ابن مسكان عن ابي بصير عن احمد ما عليها السلام قال قلت قول الله تعالى كتب عليكم القصاص
في القتل الحر بالحر والعبد بالعبد والاخي بالاخي قال لا يقتل حر بعبد ولكن يضرب ضربا
شديدا ويغرم ثمنه دية العبد جعفر بن بشير عن محمد بن ابي عثمان عن ابي عبد الله عليه
السلام قال لا يقتل حر بعبد فاذا قتل الحر العبد غرم ثمنه وضرب ضربا شديدا ومن قتله بغير
او الحد لو يكن له دية الحسن بن محبوب عن نعيم بن ابراهيم عن سمع بن عبد الملك عن
ابي عبد الله عليه السلام قال لا قصاص بين الحر والعبد فاما ما رواه احمد بن محمد

عنه الأخير باب المدير يقتل حراً علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام مدير يقتل رجلاً خطأ من يضمن عنه قال يصلح عنه مولاة فان
اجب دفع الى اولياء المقتول بخدمه حتى يموت الذئبة ثم خرج حراً لا سبيل عليه عنه عن محمد
بن عيسى عن يونس عن محمد بن عمران وسهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن جميل جميعاً عن
ابي عبد الله عليه السلام في مدير يقتل رجلاً خطأ قال ان شاء مولاة ان يؤد اليها الدية والا فدية
اليهويخدا مولاة فاذامات مولاة يعضها الذي اعتقه رجع حراً وفي رواية يونس لاشئ عليه قال الشيخ
رحم الله هذه الروايات وردت هكذا مطلقة في انه مات المدير صار المدير حراً ويخفى ان
يقول مقومات المدير ينجى ان يستسعى العبد في دية المقتول لئلا يبطل دمه او مسلم ويحتل بالتقزز
رواية يونس من قوله لاشئ عليه على انه لاشئ عليه في الحال وان وجب عليه ان يعضه على مستقبل
الا وقلت يدل على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسمعيل بن مراد عن يونس عن الخطاب
بن سلمة ورواه ايضا محمد بن احمد بن يحيى عن ابراهيم بن هاشم عن صالح بن سعيد عن الحسين بن خالد
عن الخطاب بن سلمة عن هشام بن احمد قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن مدير يقتل رجلاً خطأ
قال اي شئ رويت في هذا الباب قال قلت روينا عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال يسلم يرمته
الى اولياء المقتول فان مات الذئبة اعتق قال سبحان الله فيبطل دمه او مسلم قلت فكذلك روينا
قال فلو لم يرمه الى اولياء المقتول فاذامات الذي دبره استسعى في قيمته باب
امر الولد يقتل سيدها خطأ احمد بن محمد بن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن
غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عليها السلام قال قال علي عليه السلام اذا قتلت امر الولد
سيدها خطأ فهي حرة وليس عليها سعاية وروى وهب بن وهب عن جعفر عن ابيه انه كان
يقول اذا قتلت امر الولد سيدها خطأ فهي حرة ولا تبعه عليها وان قتلته عمداً قتلت به فلما
ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن ابي عبد الله عن الحسن بن علي عن حماد بن عيسى عن جعفر عن
ابيه عليها السلام قال اذا قتلت امر الولد سيدها خطأ سعت في قيمتها فلا تينا في الخيرين الا وان
ان نخلها على انه اذا كان ولداً ما ياقيا فانه اذا مات مولاها انتقت من نصيب ولدها والخير
الاخر على من لا ولد لها انتقت من نصيب فيبغى ان يستسعيها الورثة ان شاءوا ذلك وان المولا
بيها كان لمز ذلك باب دية المكاتب علي بن محمد بن عيسى عن يونس عن حاصري بن حميد
عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قصي امير المؤمنين عليه السلام في مكاتب قتل قال

باب المقتول يوجد في قبيلة اوقرية

٣٣٤

يحتسب منه ما اعتق منه فيؤدي بهدية الحرو وما بق منه دية العبد ولا ينافي هذا الخبر ما رواه
 بن احمد بن يحيى عن محمد بن احمد العلوي عن العروة الخزاز عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر
 عليها السلام قال سألت عن مكاتب فقا عين مكاتب وكسر ستماعليه قال ان كان ادى نصف
 مكاتبته فديته حرة وان كان دون النصف فيقدر ما اعتق وكذلك اذا فقا عين حرة وسألت عن
 حرفقا عين مكاتب او كسر ستماعليه قال ان كان ادى نصف مكاتبته يقفعا عين الحرة وديته فان
 كان خطأ هو بمنزلة الحرة وان كان لو يؤد النصف قوم وادى بقدر ما اعتق منه وسألت عن المكاتب
 اذا ادى نصف ماعليه قال هو بمنزلة الحرة في الحدود ووافره لا من قتل ووافره لان الوجه الجمع
 بينهما ان كل الخبر الاول على التفصيل الذي تضمنه الخبر الاخير فيقول يجب فيؤدي منه بحساب الحرية
 ما لو يكن ادى نصف ثمنه فاذا ادى ذلك كان حرة حكم الاحرار على ما تضمنه الخبر الاخير باب
المقتول يوجد في قبيلة اوقرية احمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى عن سماعة
 بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يوجد قتيلا في القرية او بين قريتين
 فقال يقاس ما بينهما فايها كانت اقرب ضمنت على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن
 الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام مثله الحسين بن سعيد عن عمار بن محمد بن ابي بصير عن
 فاضل بن حميد عن محمد بن قيس قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول قصص امير المؤمنين عليه السلام
 في رجل قتل في قرية او قريبا من قرية ان يعرف اهل تلك القرية ان هو يوجد بئذ على اهل تلك القرية
 انهم ما قتلوه قال الشيخ رحمه الله الوجه في هذه الاخبار انه انما يلزم اهل القرية او القبيلة اذا
 وجد القاتل ببيحسوق كانوا متهمين بالقتل وامتنعوا من القسامة حسب ما بيناه في كتابنا الكبير
 فاما اذا لم يكونوا متهمين بالقتل او اجابوا الى القسامة فلا دية عليهم ويؤدي دية من بيت المال الذي
 يدل على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن احمد والعباس والهيثم جميعا عن الحسن بن محبوب
 عن علي بن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا وجد رجل مقتول في قبيلة قوم حلفوا جميعا
 ما قتلوه ولا يعلمون له قاتلا فان ابوا فمروا الدية فيما بينهم في اموالهم وسواهم جميع القبيلة من الرجال والمال
 عنه عن هارون بن مسعود عن مسعدة بن زياد عن ابي جعفر عليه السلام قال كان ابي رضى الله
 عنه اذا لم يقسم القوم المدعون البينة على قتل قتيلاهم ولو قسموا بان المتهمين قتلوه حلف المتهمين خاسين
 بينا بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم يود الدية الى اوليا القاتل وذلك اذا قتل في قري واحد فاما اذا قتل
 في حكر او سوق او مدينة فديته يدفع الى اولياؤه من بيت المال باب من قتله الحد

علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال يا رجل اقل
 الحد والقصاص فلا دية له علي عن محمد بن عيسى عن يونس عن مفضل بن صالح عن زيد الشحام قال
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل القصاص هل له دية فقال لو كان ذلك لم يقتل من
 احد ومن قتل الحد فلا دية له قال الشيخ رحمه الله هذان الخبران وردا على ما بين وبينهما
 بان نقول اذا قتل ما حد من حدود الله فلا دية له من بيت المال واذا مات في شئ من حدود الايمان
 كانت دية على بيت المال يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح الثوري
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان على عليه السلام يقول من ضربناه حدا من حدود الله فما
 فلا دية له علينا ومن ضربناه حدا في شئ من حقوق الناس فمات فان دية علينا **باب اذا**
اعنف احد الزوجين على صاحبه فقتله ما حكمه علي بن ابراهيم
 عن صالح بن سعيد عن يونس عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن
 رجل اعنف على امرأته او امرأة اعنفت على زوجها فقتل احدهما الاخر قال لا شئ عليهما اذا كانا
 مامونين فان اتهما الزنا اليمين بالله انهما الورع القتل فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن
 ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي وهشام والنضر وعلي بن النعمان عن ابن مسكان جميعا عن سليمان
 بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل اعنف على امرأة فزعم انها ماتت من عنفه
 قال الدية كاملة ولا يقتل الرجل فلا ينفى الخبر الاول لان الخبر الاول فعله على انه انما قذفه عنه
 ان يكون عليها شئ من القود وسريفت ان يكون عليها الدية وانما تزول القهتان بلفظ كل واحد
 منهما انه ما اذا قتل صاحبه ثم يلزم الدية **باب من زلق من فوق على غيره**
فقتله الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن عبيد بن زرارة قال سألت ابا عبد الله عليه
 السلام عن رجل وقع على رجل فقتله فقال ليس عليه شئ **عجل** بن يعقوب عن الحسين بن محمد
 عن محمد بن محمد عن الوشاء عن ابان بن عثمان عن عبيد بن زرارة قال سألت ابا عبد الله عليه
 السلام عن رجل وقع على رجل من فوق البيت فمات احدهما قال ليس على الا على شئ ولا على الا **عجل**
 شئ **عجل** بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن الحسين بن صفوان بن يحيى وفضالة عن
 العلاء بن محمد بن مسلم عن احدهما عليها السلام قال في الرجل يسقط على الرجل فيقتله فقال
 لا شئ عليه قال الشيخ رحمه الله الوجه في هذه الاخبار انه لا يلزمه اذا كان زلقا فاما اذا
 دفعه خافع كانت الجناية عليه ويرجع هو على الدافع يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محمد

فاذا كانا متهمين
 الزنا اليمين بالله

على الدفع

باب جواز قتل الاثنين فصاعداً بواحد

٣٣٩

عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل دفع رجلاً على رجل فقتله قال الآية على
 الذك دفع على الرجل لا ولياً للمقتول قال ويرجع المدفوع بالدية على الذك دفعه قال وإن أصاب المدفوع
 فهو على الدافع أيضاً **باب جواز قتل الاثنين فصاعداً بواحد** عن ابن ابراهيم
 عن أبيه عن أحمد بن الحسن الميثقي عن إبان عن الفضيل بن يسار قال قلت لأبي جعفر عليه السلام
 عشرة قتلوا رجلاً فقال إن شأوا أولياًؤه قتلوه جميعاً وفروا التسع ديات وإن شأوا تخيروا رجلاً
 فقتلوه وادت التسعة الباقيات إلى أهل المقتول الأخير عشر الدية كل رجل منهم قال ثواباً على
 أدمهم وجسدهم عنه عن محمد بن عيسى عن يونس عن عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام
 في رجلين قتلوا رجلاً قال إن أرادوا ولياً للمقتول قتلها ما أذوا دية كاملة وقتلوهما وتكون الدية ^{أولياً}
 للمقتولين وإن أرادوا قتل أحدهما قتلوه وأدى المتركة نصف الدية إلى أهل المقتول فإن ^{تمدوا}
 دية أحدهما ولو قتل أحدهما قتلوا دية صاحبه من كليهما وإن قبل أولياًؤه الدية كانت عليها ^{نفس}
 عن ابن مسكان عن عبد الله عليه السلام قال إذا قتل الرجلان والثلاثة رجلاً فإرادوا قتلهم وترادوا
 فضل الدية وإن قبل أولياًؤه الدية كانت عليها وألا أخذوا دية صاحبهما ^{أجل} بن محمد عن ابن
 أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في عشرة اشتراكوا في قتل رجل قال تخير أهل
 المقتول فأقيموا شأوا قتلوه ويرجع أولياًؤه على الباقيات تسعة عشر الدية فأما ^{أهل} صاروا ^{أهل} الحيز
 بن سعيد عن ابن أبي عمير عن قاسم بن عروة عن العباس وغيره عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال إذا اجتمع العدة على قتل رجل واحد حكموا إلى أن يقتل أيهم شأوا وأوليس لهم أن يقتلوا أكثر
 من واحد إن الله عز وجل يقول ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل وإذا
 قتل ثلاثة واحد أخيراً والى أي الثلاثة شأوا أن يقتل ويعفى عن الآخرين ثلثي الدية لو أنه المقتول فلا ينأى
 إلا خبراً لا أولاً لأن الواجب في هذا الخبر أن يخله على أحد شيئين أحدهما أن يخله على اثنين لأن في
 الفقهاء من يجوز ذلك والآخر أن يخله على أنه ليس له ذلك إلا بشرط أن يرد ما يفضل عن دية صاحبه
 وهو خلاف ما يدل عليه قوم من العامة وهو مذاهب بعض من يقدرون على إيراد الومنين على السلام
 لأنه كان يجوز قتل الاثنين وما زاد عليها بواحد ولا يرد فضل ذلك وذلك لا يجوز على حال والذي
 يؤكد ما قد مناه صاروا ^{أهل} الحسن بن علي بن بنت الياس عن داود بن مرحجان عن أبي عبد الله
 عليه السلام في رجلين قتلوا رجلاً فقال يقتل إن شأوا أهل المقتول ويرد على أهلها دية واحدة
 فأما صاروا ^{أهل} محمد بن يحيى عن بعض أصحابنا عن محمد بن المبارك عن عبد الله بن جبلة عن

فمن امر غيرة بقتل انسان وفي عنوان الراكب
٣٣٠

يُضْرَبُ

ابن حيلة عن اسحاق بن حارث عن ابي عبد الله عليه السلام في عبد وحر قتلا رجلا حرا قال ان شأقتل
الحرة وان شأقتل العبد فان اختلقتل الحر ضربت بغيره العبد قوله عليه السلام يضرب بغيره العبد
لا يدل عليه انه لا يجب على مولا ان يرد على ورنه المقتول الثاني نصف الدية او سيد العبد اليهم لا
لو كان حرا كان عليه ذلك على ما بينا فحكر العبد حكمه السواء وانما يجب مع ذلك التعزير كما يجب
على الاحرار على ما رواه الفضيل بن يسار في الرواية التي قد مضى ما ياب من امر غير بقتل
الناس فقتله احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة عن ابي جعفر
عليه السلام في رجل امر رجلا بقتل رجل فقتله فقال يقتل به الذي قتله ويحبس الا يرتقبه في الحبس
حق يموت فاما ما رواه احمد بن محمد بن عمار عن اسحاق بن حارث عن ابي عبد الله عليه
السلام في رجل امر عبد ان يقتل رجلا فقتله فقال يقتل السيد به على عن ابيه عن النوفلي عن
السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام في رجل امر عبد ان يقتل
رجلا فقتله فقال امير المؤمنين عليه السلام وهل عبد الرجل الا كيفه يقتل السيد ويستوي
العبد والتجن فالوجه في هذين الخبرين ان فحماهما على متعود امر عبده بقتل الناس وليجزم الي
ذلك ويكره هو عليه فان من هذه صورته وجب عليه القتل لانه مفسد في الارض وانما قلنا ذلك
لان الخبر الاول مطابق لطا من القرآن قال الله تعالى ان النفس بالنفس وقد علمنا انه اراد القتر
القاتلة دون غيرها بالاعلان فينبغي ان يكون ما خالف ذلك لا يعمل عليه باب ضمان
الراكب لما تجنيه الله اية علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي
عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الرجل يمي على الطريق من طرق المسلمين فتصيب دابة
انسانا برجلها فقال ليس عليه ما اصاب برجلها ولكن عليه ما اصاب بيدها لان رجلها خلفه
ان ركب وان كان قادم فانه يملك بالدابة يد ما يصنع حيث شأ على عن ابيه عن النوفلي عن اسكو
عن ابي عبد الله عليه السلام انه ضمن القائد والسائق والراكب وقال ما اصاب الرجل فله السائق
وما اصابته اليد فله الراكب والقائد الحسين بن سعيد عن الثوري عن مشهور بن سالم
بن النعمان عن ابن مسكان جميعا عن سليمان بن خالد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
رجل يمي في طريق المسلمين فتصيب دابة رجلها فقال ليس عليه صاحب الدابة شيء ما اصابته
برجلها ولكن عليه ما اصابته بيدها لان رجلها خلفه اذ ركب وان قادم فانه يملك اليد ما
باذن الله يصنعها حيث شأ فاما ما رواه الاصفهاني عن الحسن بن موسى الغشاب عن

من يتعود

باب المرأة والعبد يقتلان رجلا

٣٢١

بن كلوب عن اصحاق بن عمار عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام كان يضمن الراكب ما اوطت
بيدها ورجلها الا ان يصيب بها احد فيكون الضمان على الذئبة حيث بما فلا يتأني في الاخبار الاولة
لان الوجه في هذا الخبر ان غمها على انه اذا كان الراكب واقفا على الدابة فانه يلزمه ما اصابته بيدها
ورجلها والاخبار الاولة غمها على من يسير على الدابة يدل على هذا التفصيل صا رواه يونس
عن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل يسير
على الطريق من طروق المسلمين على دابة فيصيب برجلها فقال ليس عليه ما اصابته برجلها وعليه
ما اصابته بيدها واذا وقفت فعليه ما اصابته بيدها ورجلها وان كان يسوقها فعليه ما اصابته
بيدها ورجلها فاما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن الشكوني عن ابي عبد الله
عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله البئر جبار والعجماء جارية
عن محمد بن عيسى عن يونس عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال البهيمة من الانعام لا يفر
اهلها شيئا فالوجه في هذا الخبر ان شملها على احد شيئين احدهما على الهاء التي ليست
مركوبة ولا لها من يفظها فان ما تحميها يكون جبارا والثاني ان شملها على حال لا يكون لا كتابها
ولا سابقا ولا تاردا بان تخرج رجلها او يدها او يكون انقلبت فاصابت انسانا من غيرته يطعن
صاحبها يدل على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن فضال عن يونس بن يعقوب عن
ابي مري عن ابي جعفر عليه السلام قال تحتمل ما يمل المؤمن عليه السلام في صاحبك الدابة انه يضمن
بيدها وما يصيب برجلها فلا ضمان عليه الا ان يضربها انسان يؤكد ما فضلنا ما رواه علي بن
ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال بهيمة الانعام لا يفر
اهلها شيئا ما دامت رسالة **باب المرأة والعبد يقتلان رجلا** الحسن بن
عجوب عن ابي ايوب عن حماد بن عيسى الكاهن قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة وعبد
رجلا خطا فقال ان خطا المرأة والعبد مثل الخط فان احب وليا للقتول ان يتلوهما يتلوهما قال
وان كان قيمة العبد اكثر من خمسة آلاف درهم فليرد واعلى سيده ما يفضل بعد الخمسة الف درهم
وان احبوا ان يقتلوا المرأة والعبد واخذوا والعبد واخذوا الا ان يكون قيمته اكثر من خمسة الف درهم
فليرد واعلى سيده ما يفضل بعد خمسة الف درهم واخذوا والعبد ويقتل سيده فان
كانت قيمته اقل من خمسة الف درهم فليس له الا العبد الخمس بن عجوب عن هشام بن
سالم عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال سئل عن ثلثة رجلين راى امرأة تقتل رجلا

في ديات الاعضاء

٣٣٢

خطأ فقال ان خطأ المرأة والغلام عهد فلن احب وليا للمقتول ان يقتلوهما وقتلوهما ويردوا على ما طرأ من
خسة آلاف درهم وان احبوا ان يقتلوا الغلام وقتلوه وترد المرأة على مولد الغلام ويرجع الدية قال
احب اوليا المقتول ان ياخذوا الدية كان على الغلام نصف الدية وعلى المرأة نصف الدية قال
الشيخ رحمه الله قد اوردت هاتين الروايتين لما يتضمنان من احكام قتل العمد فاما قوله في الخبر
الاول ان خطأ المرأة والعبد عهد وفي الرواية الاخرى ان خطأ المرأة والغلام عهد فهو مخالف لقول
الله تعالى لان الله عز وجل حكم في قتل الخطأ بالدية دون القود ولا يجوز ان يكون الخطأ عهدا كما لا يجوز
ان يكون العمد خطأ الا من ليس بمكلف مثل المجانين ومن ليس بعاقل من الصبيان وايضا فقد اوردنا
في كتاب تهذيب الاحكام ما يدل على ان العبد اذا قتل خطأ ففسل الى اوليا المقتول او يفتديه بماله
وليس له قتله وكذلك قد بينا ان الصبي اذا لم يبلغ فان حده وخطأه يجب فيها الدية دون القود
فكيف يجوز ان يقول في هذه الرواية ان خطأه عهد واذا كان الخبران على ما قلنا من المناقاة للكتاب
والاخبار لم يبلغ ان يكون العمل عليهما فيما يتضمنان من جعل الخطأ عهدا او الوجه فيها ان عملهما على ان يكون
خطأهما عهدا لم يقتضه بعض الخالفين انه خطأ وان كان عهدا لان فيهم من يقول ان من قتل غيره
بغير حديد كان ذلك خطأ ويسقط القود وقد بينا نحن خلاف ذلك في كتابنا المقدم ذكره ويكون
المعنى في قوله عليه السلام لو يدرك عبيتي حد الكمال لا تاخذ بيانا ان الصبي اذا بلغ خسة اشبار اقتص
منه او بلغ عشرين سنين والذئد يل على ذلك مهنا ماروا لا على بن ابراهيم عن ابيه عن التوفي
عن التكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام في رجل وفلام
اشتركا في قتل رجل فقتلاه فقال امير المؤمنين عليه السلام اذا بلغ الغلام خسة اشبار اقتص
منه واذا العاين بلغ خسة اشبار قضى بالدية ابواب ديات الاعضاء باب
دية الشفتين الحسن بن محبوب عن ابي جميلة عن امان بن تغلب عن ابي عبد الله عليه
السلام قال في الشفة السفلى ستة آلاف وفي العليا اربعة آلاف لان السفلى تمسك المأثور
عريف بن ناصح في كتابه مثل ذلك فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن زاذ
عن سماعة قال قال ابو عبد الله عليه السلام الشفتان العليا والسفلى سواء في الدية فلا يملك
الخبرين الاولين لانه يمكن ان يكون المراد بالتسوية بينهما في وجوب الدية لانه مقدما وهما متساويان
متساويين من حيث يجب لكل واحد منهما دية ما وان تفاضلا في المقدار باب ديات
الاسنان الحسن بن محبوب عن عثمان بن سالم عن زاذ عن ابي بصير عن الحكم بن عتيبة

فدية الاسنان

٣٣٧

قال قلت لابي جعفر عليه السلام ان بعض الناس في فيه اثنان وثلاثون سنا وبعضهم ثمانية وعشرون سنا فكم كوتقسو دية الاسنان فقال الخلق انما هي ثمانية وعشرون سنا اثناعشر في مقادير الفروست عشر في مواخير فعمل هذا قسمة دية الاسنان فدية كل سن من المقادير اذا كبرت حتى تذهب قال دية خمس مائة درهم وهو اثنى عشر سنا ستة آلاف درهم في كل سنة من المواخير مائتان وخمسون درهما وهي ستة عشر سنا فدية بها اربعة آلاف درهم فجميع المقادير والمواخير من الاسنان عشرة آلاف درهم وانما وضعت الدية على هذا فانما دلى ثمانية وعشرين سنا فلا دية له وما نقص فلا دية له هكذا وجدناه في كتاب علي عليه السلام فاما ما رواه احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال الاسنان كلها سواء في كل سن خمسمائة درهم ومارواه احمد بن ابي عبد الله عن عثمان بن عيسى عن حماد قال سألت عن الاسنان فقال هو في الدية سواء ومارواه احمد بن محمد بن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال السن من النبا والاحراس سواء نصف العشر ومارواه الحسن بن علي بن فضال عن طريف عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال في السن خمس من الايل اذا ماها واقصاها وهو نصف عشر الدية قالوا في هذه الاخبار ان يحملها على الاسنان التي هي المقادير دون المواخير لانها هي المتساوية في وجوب الدية في كل واحد منها خمسمائة حسب ما فصل في الرواية الاولى وينبغي ان ينفي الحمل على المفصل لما بيناه في غير موضع ولو لم يكن المراد ما قلناه كانت الدية تزيد على الدية الكاملة اذا و في كل سن خمسمائة لان جميعها ثمانية وعشرون سنا وذلك لا يذهب عليه احد فاما ما رواه التوفيق عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام الاسنان واحد وثلاثون شرقة في كل شرقة ثلثة ابرعة وخمس بعير قالوا في هذه الرواية ان يحملها على السبعة لانها موافقة للمذهب بعض العامة ولما نعمل به باب السن اذا ضرب فاسود

فاسود ولرقيق

ولرقيق احمد بن محمد بن محمد بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال السن اذا ضرب انتظر بها سنة فان وقعت اغرم الضارب خمسمائة درهم وان لم يقع اسود اغرم ثلثي ديتها فاما ما رواه احمد بن محمد بن علي بن الحكم وغيره عن ابان عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام يقول اذا اسودت الثنية جعل فيها الدية قالوا في هذه الرواية ان يحملها على التفصيل المذكور في الرواية الاولى من باب

فدية الاصابع ونقصان الحروف من اللسان
٣٣٣

ثلاث دية فيهما دون الدية الكاملة **باب دية الاصابع** اذا شلت سهل بن زياد
عن ابن محبوب عن علي بن رباب عن الفضيل بن يسار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الذي
اذا ضرب فانكسرت منه الزبد قال فقال اذا ليست منه الكف شلت اصابع الكف كما هي فان فيها
ثلاث دية اليد وان شلت بعض الاصابع وبقي بعض فان في كل اصبع شلت ثلاث دية لها قال وكذلك
الحرف في الساق والقدم اذا شلت اصابع القدم **فاما ما رواه** علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن
ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الاصبع عشر الدية اذا قطعت من اصلها
او شلت قال وسألت عن الاصابع اسوأ من في الدية قال نعم قال وسألت عن الاسنان فقال
ديتهن سواء والوجه في هذا الخبر ان غلظه على انه اذا دخل بالاصبع ما يشل عنده فيستحق بذلك ^{ثلاثة}
ديتهما واذا قطعت بعد ذلك كان فيها ثلث الدية فيصير دية كاملة لها وذلك لا ينافي التفصيل
الذي تضمنه الخبر الاول **باب دية الاصابع** علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الاصابع اسوأ من في الدية قال
احمل بن محمد عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اصابع
اليدين والرجلين سواء في الدية في كل اصبع عشر من الابل وفي الظفر خمر من ابل الحسنيين بن
سعيد عن الحسن عن زرارة عن سماعة قال سألت عن الاصابع هل لبعضها على بعض فضل في
الدية فقال من سواها الدية عنها عن القاسم عن علي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه
السلام قال في الاصابع في كل اصبع عشر من الابل قال الشيخ رحمه الله هذه الروايات متفقة
غير مختلفة وقد روى طريف بن نافع في روايته ان الاصابع متساوية الا اليها مائة ^{مفرد} فانها دية
وهي ان لها ثلث دية اليد وثلاث دية يمين الاصابع الاربع بالسوا وقد اوردنا روايته على وجهها
في كتابنا الكبير ويجوز ان تحمل هذه الروايات على هذا التفصيل وامامنا تضمن رواية ابي بصير
وعبد الله بن سنان ان في كل اصبع عشرة من الابل يجوز ان يكون من كلام الراوي وهو انه لما سمع
ان الاصابع سواء في الدية ففسر هو كل اصبع عشرة من الابل ولم يعلم ان هذا الحكم يخص الاصابع
الايمية وانما قلنا هذا ليكون العمل على جميع الاضمار دون اطوار شئ منها **باب دية**
نقصان الحروف من اللسان الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد
عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ضرب الرجل على رأسه فتقل لسانه عرض عليه
حروف الحجر فانه يفهم من الكلام كانت الدية بقصاص من ذلك عنه عن الحسن بن زيد

فمن وطئ جارية فافضناها

٣٧٥

عن سماعة قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل ضرب غلاما على رأسه فذهب بعض لسانه وافضم بعض الكلام ولم يفهم بعض فاقراه المعجم فيسوالدية عليه فافضم به طروحه وماله يفهم به الزمها اياه عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال فاذا ضرب الرجل على رأسه فتقل لسانه عرضت عليه حروف المعجم قال يفهم به منها ثلث منه بقدر ذلك من المعجم لقام اصل الدية على المعجم كله ثلثيها بحساب ما لم يفهم به منها وهي تسعة وعشرون حرفا احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ضرب رجلا في رأسه فتقل لسانه انه يعرض عليه حروف المعجم كلها ثلثيها دية بمحضته ما لم يفهم به منها النوفل عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال لقي امير المؤمنين عليه السلام رجلا ضرب رجلا في رأسه فتقل لسانه ويقع بعض كلامه فجعل دية على حروف المعجم ثلثيها قال نعم فانقص من كلامه بحساب ذلك والمعجم ثمان وعشرون حرفا فجعل ثمانية وعشرين حرفا فانقص من ذلك بحساب ذلك فاما ما رواه احمد بن محمد بن يحيى والصفاء جميعا عن العبيد بن عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لمدجل طرق بغلام طريقة فقطع بعض لسانه فافضم بعض ولم يفهم بعض قال يقرأ المعجم فافضم به طروحه من الدية وماله يفهم به الزم الدية قال قلت فكيف هو قال على حساب الجمل ألف دية واحدا الباء أعيد ديتها اثنتان والجيم ثلثة والذال اربعة والها خمسة والواو ستة والزأ سبعة والعا ثمانية والطاء تسعة والياء عشرة والكاف عشرون واللام ثلثون والميم اربعون والنون خمسون والسين ستون والعين سبعون والفاء ثمانون والصاد تسعون والظاف مائة والراء مائة اثنان والسين ثمانية والياء اربعة وكل حرف يزيد بعد هذا من اب ت ث له مائة درهم فما تضمن هذا الخبر من تفصيل دية الحروف يجوز ان يكون من كلام بعض الرواة من حيث يسمعون انه قال تفروق ذلك على حروف الجمل ظنوا انه على ما يتعارفه الحساب من ذلك ولو يكن القصد ذلك وانما كان المراد ان يقسم على الحروف كلها اخرا متساوية ويصير لكل حرف جزءا من جملتها على ما فصل السكون في روايته وغيره ولو كان الامر على ما تضمنته هذه الرواية لما استكملت الحروف كلها الدية على الكمال لان ذلك لا يبلغ الدية كاملة ان حسبنا ما على الدنا في تصاعفت الدية وكل ذلك فاسد فينبغي ان يكون العمل على ما تقدم من الاخبار ان شاء الله **باب من وطئ جارية فافضناها** الحسن بن محبوب عن الحرث بن محمد بن النعمان صاحب الطاق

فدية من قطع رأس ميت

٣٣٧

عن يزيد بن الحليم عن أبي جعفر عليه السلام في رجل افقن جارية يعف امرأته فافضناها قال عليه السلام
كان دخل بها قبل ان يبلغ تسع سنين قال فان امسكها ولم يطلقها فلا شيء عليه وان كان دخل بها
ولها تسع سنين فلا شيء عليه ان شاء امسك وان شأطلق فامسك واروا ابن ابي عمير عن
عن الحليم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل تزوج جارية فوقع بها فافضناها
عليها الاجر أعليها ما دامت حية فلا ينافي في الخير الاول لا نخل هذا الخبر على من وطئها بعد تسع سنين
فانه لا يكون عليه الدية وانما يلزمه الاجر أعليها ما دامت حية لانها لا تصلح لرجل ولا ينافي هذا
التاويل قوله في الخير الاول ان شأطلق وان شأ امسك اذا كان الدخول بعد تسع سنين لانه قد ثبت
الخيار بين امسكها وطلاقها ولا يجب عليه واحد منهما وان كان يارزب النفقة عليها على كل حال
لما قدمناه واما الخبر الذي رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن
يعقوب بن يزيد عن بعض اصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا خطب لرجل المرأة فدخل
قبل ان تبلغ تسع سنين فرق بينهما ولم يحل له ابدا فلا ينافي ما تضمنه خبر يزيد من قوله فان امسكها
ولم يطلقها فلا شيء عليه لان الوجه فيه ان فحوله على ان المرأة اذا اختارت المقام واختارهوا ايضا ذلك
ورضيت بذلك عن الدية كان جايزا ولا يجوز له وطئها على حال على ما تضمنه الخبر الاخير حتى يحل
بالاختيار كلها واما ما رواه الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن التوفلي عن التكوني عن جعفر عن
ابيه عن علي عليه السلام ان رجلا قضى امرأة فقومها قيمة الامة الصحيحة وقيمتها مفضاة ثم نظر ابني
ذلك فحبسها من دينها وجبر الزوج على امسكها فالوجه في هذا الخبر ان فحوله على من رزب من النفقة
لان ذلك مذهب كثير من العامة **باب دية من قطع رأس الميت** عليه السلام
عن ابيه عن الحسن بن موسى عن محمد بن الصباح عن بعض اصحابنا قال اتى الربيع ابا جعفر المنصور
وهو خليفة في الطواف فقال يا امير المؤمنين مات فلان مولاك البارحة فقطع فلان مولاك رأسه
بعد موته قال فاستشاط وغضب قال فقال لابن شيرة قوا بن ابي ليلى وعدة من القضاة والفقهاء
ما تقولون في هذا فكل قال ما عندنا في هذا شيء قال فجعل يردد المسئلة ويقول آفكاه امرأ
فقالوا ما عندنا في هذا شيء ولكن قد قدم رجل الساعة فان كان عند احد شيء فضده الجواب
في هذا وهو جعفر بن محمد وقد دخل السع فقال الربيع اذهب اليه فقل له لو لا معرفتنا بشغلنا
فيه لسألناك ان تأتينا ولكن اجبنا في كذا وكذا قال فاما الربيع وهو على الروعة فابغى الرسالة فقال
ابو عبد الله عليه السلام قد ترى شغل ما انافيه وخذلك الفقراء والعلماء فسلم قال فقال له قد

فيه

ولو يكن عند مور فيه شيء قال فرده اليه فقال اسألك الاجتناف فيه فليس عند القوم في هذا شيء
فقال له ابو عبد الله عليه السلام حق افريخ ما انا فيه قال فلما فريخ جلس في جانب المسجد الحرام
فقال الربيع اذهب فقل له عليه مائة دينار قال فابلقه ذلك فقالوا له فسل كيف صا وعليه مائة
دينار فقال ابو عبد الله عليه السلام في النطقة عشرون دينار او في العلقة عشرون وفي المضغة ^{عشرون}
دينار او في العظم عشرون دينار او في اللحم عشرون دينار او ثوانثا اناه خلقا اخر وهذا هو ميت
فتمزله قبل ان ينفخ فيه الروح في بطن ام جنيثا قال فريخ اليهم فاخبرهم الجواب فاعجبهم ذلك
وقالوا الرجع اليه فساله الدناير لمن هي لو رثته ام لا فقال ابو عبد الله عليه السلام ليس لو رثته
فيها شيء انما هذا شيء صار اليه في يده بعد موته يجمع بها عنه او يصير في سبيل من سبل الخير
قال فزعم الرجل انه ورددوا الرسول فلنجاه وفيها ابو عبد الله عليه السلام ستة وثلثين مسألة
وليعيظ الرجل الا قدر هذا الجواب **فاما ما رواه** محمد بن ابي عمير عن جميل عن غير واحد
من اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال قطع راس الميت استند من قطع راس الحي ومما رواه
ابن ابي عمير وصفوان عن رجاله قال قال ابو عبد الله عليه السلام ابي الله ان يظن بالموث ^{خيرا} الا
وكسر عظامه حيا وميتا **سواء** محمد بن ابي عمير عن سمع بن كورين قال سألت ابا عبد الله عليه
السلام عن رجل كسر عظم ميت قال فقال حرمة ميتا كحرمة حيا في وجوب الدية الكاملة على من
قطع رأسه ويجوز ان يكون المراد بذلك فالتعلق به من استحقاق العقاب على ذلك كما يستحقون ^{فصل}
مجي واقما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن المبارك عن عبد الله
بن جبلة عن ابي جميلة واسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت ميت قطع رأسه قال
عليه الدية قلت فمن ياخذ دية قال الامام هذا الله وان قطعت يمينه او شئ من جوارحه فعليه
الارش للامام **عنه** عن احمد بن محمد عن ابن ابي فخران وعبد بن سنان عن عبد الله بن سنان
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قطع رأس الميت قال عليه الدية لان حرمة ميتا كحرمة ^ح وهو
الحسين بن سعيد عن ابن سنان عن اخيره عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن
رجل قطع رأس رجل ميت قال عليه الدية فان حرمة ميتة كحرمة وهو حي ومما رواه الحسين
بن سعيد عن ابن ابي فخران عن محمد بن سنان عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه
السلام في رجل قطع رأس الميت قال عليه الدية لان حرمة ميتة كحرمة وهو حي فلاتنا في بين هذه
الاخبار والخبر انك قد مناه لا يه ليس في ظاهرهما ان عليه الدية التي هي دية النفس ودية الجاني

الرسول الا هذا القدر

واذا الركن ذلك فيها حلنا ما علم ان ذلك دية الجنين والذي يدل على ذلك ما رواه
 بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن حفص عن الحسين بن خالد ورواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد
 بن الحسين عن محمد بن ابي اسحق عن الحسين بن خالد قال سألت ابا الحسن عليه السلام فقلت انا وبنينا
 عن ابي عبد الله عليه السلام حديثا احب ان اسمعه منك فقال وما هو فقلت بلغنا انه قال في رجل
 قطع رأس رجل ميت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان الله حرم من المسلميتا ما حرم من حيا
 فمن فعل الميت ما يكون في ذلك اجتياح نفس الحي فعليه الدية فقال صدق ابو عبد الله عليه السلام
 هكذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله قال من قطع رأس رجل ميتا وشق بطنه او فعل به ما يكون
 في ذلك الفعل اجتياح نفس الحي فعليه الدية دية النفس كاملة فقال لا تشاؤا الى باصبعه المختصر
 فقال لي ليس هذه دية فقلت لي قال فتراه دية النفس فقلت لا قال صدقت فقلت له وما دية
 هذا اذا قطع رأسه وهو ميت فقال دية الجنين في بطن امه قيل ان ينشأ فيه الروح وذلك
 مائة دينار قال فسكنت وسترته ما احبني فيه فقال لا تستوفه مسئلتك فقلت ما عندك فيها
 اكثر مما يحبني به الا ان يكون شيئا لا يعرف قال دية الجنين اذا ضربت امه فسقط من بطنها قبل
 ان ينشأ فيه الروح مائة دينار وهي لورثته وان دية هذا اذا قطع رأسه او شق بطنه فليس له
 لورثته انما هي له دون الورثة فقلت وما الفرق بينهما فقال ان الجنين مستقبل بوجوهه وان هذا
 قد مضى فذهبت منفعة فلما مثل به بعد موته صارت دية بتلك المنفعة له لا تغير بمجرعها عنه
 ويفعل بها من ابواب البر والخير من صدقة او غيرها قلت فان ادا رجل ان يحفره ليخسره في الحفرة
 فيبتدر الرجل بالمحفر فيريه قالت معناه في يده فاصاب بطنه فشقه فاعليه فقال اذا كان هكذا
 فهو خطا فكفارة عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او صدقة على ستين مسكينا مائة دينار
 بعد النبي صلى الله عليه وآله **باب دية الجنين** محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد
 بن اسمعيل عن صالح بن عتبة عن سليمان بن صالح عن ابي عبد الله عليه السلام في النطفة عشرون
 دينارا وفي الحلق اربعون دينارا وفي المضغة مئتان دينارا وفي العظم ثمانون دينارا فاذا اكتم
 العروة مائة دينار وهي مائة حتى يستهل فاذا استهل فالدية كاملة **علي** بن ابراهيم عن محمد بن
 عيسى عن يونس عن عبد الله بن مسكان ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام قال دية الجنين
 اذا تم مائة دينار فاذا التوثيق الروح فدية الف دينار وعشرة آلاف درهم ان كان ذكرا وان كان
 انثى خمسمائة دينار وان قتلت المرأة وهي حيلة ولوليد را ذكر هو امرأته فدية الولد نصفان ونصف

ليقتله

دية الذكر ونصف دية الأنثى ودينها كاملة **علي بن ابراهيم** عن ابيه عن ابن فضال و**عبد بن عبيد**
عن يونس جميعا قال عرضنا كتاب الفرائض عن امير المؤمنين عليه السلام على ابي الحسن فقال هو
صحيح فكان ما فيه ان امير المؤمنين عليه السلام جبل دية الجنين مائة دينار فاذا انشئ فيه خلق
اخر وهو الروح فهو حق نفس الف دينار ودية كاملة ان كان ذكرا وان كان انثى فخمسة دنانير وان
قتلت المرأة وهي حيلة متم فلم يسقط ولدها ولم يعلم اذ كرهوا امر انثى ولم يعلم ابعاد ما مات
او قبلها فديته نصفان نصف دية الذكر ونصف دية الأنثى ودية المرأة كاملة بعد ذلك
وقد اوردنا احاديث مشروحة في تفصيل دية الجنين في كتابنا الكبير من ارادها وقف عليها
من هناك **فاما مار واهل** احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابن ابي حمزة عن ابي
عن ابي عبد الله عليه السلام ان ضرب رجل امرأة حيلة فالتقت ما في بطنها ميتا فان عليه غرة
عبد او امة يدفع اليها **علي بن ابي** عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال
قضى رسول الله صلى الله عليه وآله في جنين الهالكية حيث رميت بالحجر فالتقت ما في بطنها
غرة عبد او امة **عن** عن ابيه عن ابن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة عن داود بن فروقد
عن ابي عبد الله عليه السلام قال جاءت امرأة فاستعدت على اعراس قد اغرغها فالتقت جنينا
فقال الاعراب لم يهل ولم يصم ومثله يطل فقال النبي صلى الله عليه وآله اسكت سحابة عليك
غرة وصيف عبد او امة الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن سليمان بن خالد عن ابي
عبد الله عليه السلام ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وقد ضرب امرأة حيلة فاسقطت
سقطا ميتا فالتق روح المرأة النبي صلى الله عليه وآله فاستعدك عليه فقال الضارب يا رسول الله
ما اكل ولا شرب ولا استهل ولا صاح ولا استبشر فقال النبي صلى الله عليه وآله انك رجل
سحابة فقضى فيه رقبة **عجل بن علي** بن محبوب عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن
ابي ايوب عن ابي عبيدة والحليم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل قتل امرأة
خطا وهي على رأس الولد تحض قال عليه خمسة الف درهم وعليه دية الذي في بطنها
غرة وصيف او وصيفة او اربعون دينارا فلاننا في بين هذه الاخبار والاخبار الاولى
لان الاخبار الاولى محمولة على جنين قد كل وتر فاني انه تلجى الروح وهذه محمولة على
امرأة تطرح خلقه او مصنعة فتكون دية ذلك غرة عبد او امة والذي يدل على ذلك
مار واهل الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن علي بن رباب عن ابي عبيدة عن

فدية الجنين

٣٥٠

ابى عبد الله عليه السلام في امرأة شربت دواء وهي حامل لتطرح ولدها فالت ولدها
قال ان كان له عظم قد نبت عليه اللحم وشق له السمع والبصر فان عليها دية تسلمها
الى ابيه قال وان كان جنينا علقه او مضغته فان عليها اربعين دينارا او امرأة
تسلمها الى ابيه قلت فحي لانث من ولدها من دية قال لا انها قتلت

ولا ينال في هذا التاويل رواية المحلى وابي عبيدة من ان

المرأة كانت تمحض لانه لا تمنع لانها كانت

تمحض وان كان الولد غير تام

بان يكون سقطا

فلا اعتراض

بذلك

على حال ويمكن ان يحمل هذه الروايات

على ضرب من التقية لان ذلك

ذهب كثير من العامة

وقد رووا ذلك

عن

النبي صلى الله عليه

عليه وآله

الطاهرين

توكتاب الاستبصار فيما اختلف من الاخبار بحمد الله ومنه وجميل صنعه يوم الخميس
شهر ذي القعدة الحرام من شهر السنة السابعة بعد الثلثمائة والالف من الهجرة
الشوية على صاحبها الف التحية في المطبعة الجعفرية ببلدة لكهنؤ وحلة نخاس الحلة

ذو قعدة ١٣٠٤ هـ

سند الکتاب للمصنف
رضوان الله عليه

سند الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

ترتيب هذا الكتاب ذكر أسانيد وهداياه ومسائله

قال الشيخ السعيد الورع العالم أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي مصنف هذا الكتاب رضي الله عنه قد اجبتكم أيدى كرم الله إلى ما سألت من تجريد الأخبار المختلفة وترياً على ترتيب كتب الفقه التي أولها كتاب الطهارة وآخرها كتاب الديات وافردت كل باباً منه بما يخصه واوردت ما فيه وما اخل بشئ قدرت عليه وبذلت سعي وطاقتي في ذلك وأنا أرجو من الله تعالى ألا أكون اخلت باحد يث مختلفه تعرف ألا وقد اوردت الاشارة نادراً فاني لا ادعي اني احيط العلم بجميع ما روى في هذا الفن لان كتب اصحابنا رضي الله عنهم المصنفة والاصول المدونة في هذا الباب كثيرة جدا وربما يكون منها شئ لو اظفربه فان وقع عليها انسان لم ينسبني الى التقصير او التعمد فان على كل انسان ما يقدر عليه ويبلغ جهده وطاقته وقد اوردت في كل باب عقده اما جميع ما روى الاخبار فيه ان كانت الاحاديث قليلة وان كان ما يتعلق بذلك الباب كثيراً فقد اوردت من طرفا مقتناً واحداً بالباق على الكتاب الكبير وكنت سلكت في اول الكتاب ايراداً عاماً باسانيد ما وعلى ذلك اعتمدت في الجزء الاول والثاني ثم اختصرت في الجزء الثالث وعلقت على الابتداء بذكر الراوي الذي اخذت الحديث من كتابه او اصله على ان اورد عند الفراغ من الكتاب جملة من الاسانيد يتوصل بها الى هذه الكتب والاصول حسب ما علمت في كتاب تهذيب الاحكام وارجو من الله سبحانه ان يكون هذه الكتب الثلاثة التي سهل الله الفرائض منها لا يحتاج معها الى شئ من الكتب الاصول لان الكتاب الكبير الموسوم بتهذيب الاحكام يشتمل على جميع احاديث الفقه المتفق عليه من المختلف فيه وكتاب النهاية يشتمل على تجريد الفتاوى في جميع ابواب الفقه وذكر جميع ما روى فيه على وجه يصغر حجمه ويكثر فائدته ويصلح الحفظ وهذا الكتاب يشتمل على ما روى من الاخبار المختلفة وبيان وجه التاويل فيها والجمع بينها والله تعالى اسأل ان يجعله خالصاً لوجهه فانه قريب محبوب

سند الكتاب

٣٥٣

وانا ابتدئ الان بذكر الاسانيد حسب ما قد وعدت انشاء الله -

فما ذكرته عن محمد بن يعقوب الكليني رحمه الله فقد اخبرنا به الشيخ المفيد ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الحارثي البغدادي رحمه الله عليه عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن محمد بن يعقوب واخبرنا به ايضا الحسين بن عبيد الله عن ابي غالب احمد بن محمد الزناردي وابي محمد هارون بن موسى التلعكبري وابي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه وابي عبيد الله احمد بن ابي رافع الصميري وابي الفضل الشيباني وغيرهم كلهم عن محمد بن يعقوب واخبرنا به ايضا احمد بن عبدون المعروف بابن الحاشي رحمه الله عليه عن احمد بن ابي رافع وابي الحسين عبيد الكريمن عبد الله بن النضر البرازي شسترو بعداد عن ابي جعفر محمد بن يعقوب الكليني جميع مصنفاة واحاديثه سماها واجازة ببغداد بباب الكوفة في سلسلة سنة سبع وعشرين وثلاثة -

الوازي
الغائب

وما ذكرته عن علي بن ابراهيم بن هاشم فقد رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم واخبرني برواياته الشيخ المفيد ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيد الله واحمد بن عبدون كلهم عن ابي محمد الحسن بن حمزة العلوي الطبري عن علي بن ابراهيم بن هاشم -

وما ذكرته عن محمد بن يحيى العطار فقد رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى العطار واخبرني به ايضا الحسين بن عبيد الله وابي الحسين بن ابي جعفر القمي رحمه الله جميعا عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه محمد بن يحيى العطار وما ذكرته عن احمد بن ادریس فقد رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن احمد بن ادریس واخبرني بجميع رواياته ايضا الشيخ ابو عبد الله والحسين بن عبيد الله جميعا عن ابي جعفر محمد بن الحسين بن سفيان البروقري عن احمد بن ادریس -

الاسناد

وما ذكرته عن الحسين بن محمد فقد رويته بهذه الاسناد عن محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد -

وما ذكرته عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان فقد رويته بهذه الاسناد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل -

وما ذكرته عن حميد بن زياد فقد رويته بهذه الاسناد عن محمد بن يعقوب

سند الكتاب

٣٥٣

عن حميد بن زياد واخبرني بجميع رواياته وكتبه ايضاً احمد بن عبدون عن ابي طالب الانبار
عن حميد بن زياد ومن جملة -

ما ذكرته عن احمد بن محمد بن عيسى ما رويته بهذا الاسانيد عن محمد بن يعقوب
عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى من جملة -

ما ذكرته عن احمد بن محمد بن خالد البرقي ما رويته بهذا الاسانيد عن محمد بن
يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد من جملة -

ما ذكرته عن الفضل بن شاذان ما رويته بهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب
عن علي بن ابراهيم عن ابيه ومحمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان من جملة -

ما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما رويته بهذا الاسانيد عن علي بن ابراهيم
ابيه عن الحسن بن محبوب -

وما ذكرته عن سهل بن زياد فقد رويته بهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن
عدة من اصحابنا منهم علي بن محمد وغيره عن سهل بن زياد -

وما ذكرته في هذا الكتاب عن علي بن الحسن بن فضال فقد اخبرني به احمد بن
عبدون المعروف بابن الحاشي سماه حاشيته واجازة عن علي بن محمد بن الزبير عن علي بن
الحسن بن فضال -

وما ذكرته عن الحسن بن محبوب مما اخذته من كتبه ومصنفاته فقد اخبرني بها
وحدة

احمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير القرشي عن احمد بن الحسين بن عبد الملك
الازدي عن الحسن بن محبوب واخبرني به ايضاً الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان
رحمه الله والحسين بن عبيد الله واحمد بن عبدون عن ابي الحسن احمد بن محمد بن
الحسن بن الوليد عن ابيه محمد بن الحسن بن الوليد واخبرني ايضاً ابو الحسين بن ابي
جيد القمي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن احمد بن محمد
ومعاوية بن حكيم والهيثم بن ابي مسروق عن الحسن بن محبوب -

وما ذكرته عن الحسين بن سعيد فقد اخبرني به الشيخ المفيد ابو عبد الله محمد
بن محمد بن النعمان رضي الله عنه والحسين بن عبيد الله واحمد بن عبدون كلاهما
عن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه محمد بن الحسن بن الوليد واخبرني

ايضا ابو الحسين بن ابي جريد القمي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن الحسين بن الحسن بن ابي
عن الحسين بن سعيد ورواه ايضا محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار
عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد -

وما ذكرته عن الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة وفضالة
بن ايوب والنضر بن سويد وصفوان بن يحيى فقد رويته بهذه الاسانيد عن الحسين
بن سعيد عنهم رحمه الله -

وما ذكرته عن محمد بن احمد بن يحيى الاشعري فقد اخبرني به الشيخ المفيد ابو
عبد الله والحسين بن عبيد الله واحمد بن عبدون كلاهما عن ابي جعفر محمد بن الحسين
بن سفيان عن احمد بن ادريس عن محمد بن احمد بن يحيى واخبرني ابو الحسين بن ابي
جريد القمي عن محمد بن الحسين بن الوليد عن محمد بن يحيى واحمد بن ادريس جميعا عن
محمد بن احمد بن يحيى واخبرني ايضا الحسين بن عبيد الله عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه
محمد بن يحيى عن محمد بن احمد بن يحيى واخبرني الشيخ ابو عبد الله والحسين بن عبيد الله
واحمد بن عبدون كلاهما عن ابي محمد الحسن بن حمزة العلوي وابي جعفر محمد بن الحسين
اليزيدي جميعا عن احمد بن ادريس عن محمد بن احمد بن يحيى -

وما ذكرته في هذا الكتاب عن محمد بن علي بن محبوب فقد رويته عن الحسين بن عبيد الله
عن احمد بن محمد بن يحيى الطار عن ابيه محمد بن يحيى عن محمد بن علي بن محبوب من جملة
ما ذكرته عن احمد بن محمد بن عيسى ما رويته بهذه الاسناد عن محمد بن علي بن
محبوب عن احمد بن محمد ومن جملة -

ما ذكرته عن الحسين بن سعيد والحسن بن محبوب ما رويته بهذه الاسناد عن
محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عنهما -

وما ذكرته عن محمد بن الحسن الصفار فقد اخبرني به الشيخ ابو عبد الله والحسين
بن عبيد الله واحمد بن عبدون كلاهما عن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه
واخبرني ايضا ابو الحسين بن ابي جريد عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن
الصفار ومن جملة -

ما ذكرته عن احمد بن محمد ما رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن الحسن الصفار

عن احمد بن محمد ومن جملة -

ما ذكرته عن الحسن بن محبوب والحسين بن سعيد ما رويته بهذا الاسناد عن احمد بن محمد عنهما جميعاً -

وما ذكرته عن سعد بن عبد الله فقد اخبرني به الشيخ المفيد ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان رحمه الله عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن ابيه عن سعد بن عبد الله واخبرني به ايضا الشيخ المفيد ابو عبد الله عن شيخه الفقيه عماد الدين ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي رضي الله عنه عن ابيه الفقيه علي بن الحسين بن بابويه عن سعد بن عبد الله ومن جملة -

ما ذكرته عن احمد بن محمد ما رويته بهذا الاسناد عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد ومن جملة -

ما ذكرته عن الحسين بن سعيد والحسن بن محبوب ما رويته بهذا الاسناد عن احمد بن محمد عنهما -

وما ذكرته عن احمد بن محمد بن عيسى الذي اخذته من نوادره فقد اخبرني به الشيخ المفيد ابو عبد الله والحسين بن عبد الله واحمد بن عبدون كلهم عن الحسن بن حمزة العاوي ومحمد بن الحسين البروفري جميعاً عن احمد بن ادريس عن احمد بن محمد بن عيسى واخبرني ايضا الحسين بن عبد الله وابو الحسين بن ابي جابر جميعاً عن احمد بن محمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عن احمد بن محمد بن عيسى ومن جملة -

ما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما رويته بهذا الاسناد عن احمد بن محمد بن محبوب -

وما ذكرته عن محمد بن الحسن بن الوليد والفقيه علي بن الحسين بن موسى بن بابويه رضي الله عنهما فقد اخبرني به الشيخ المفيد ابو عبد الله وعماد الدين وابو جعفر

محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه عن ابيه ومحمد بن الحسن بن الوليد رضي الله عنهما

وما ذكرته عن الحسن بن محمد بن سماعة فقد اخبرني به احمد بن عبدون عن ابيطال الابرار عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة واخبرني ايضا الشيخ ابو عبد الله والحسين بن عبد الله واحمد بن عبدون كلهم عن ابي

سند الكتاب

٣٥٤

عبد الله الحسين بن سفيان الزوفري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سفيان
وما ذكرته عن علي بن الحسن الطاطري فقد اخبرني به احمد بن محمد بن علي
بن محمد بن الزبير عن عمرو بن كبشة عن علي بن الحسن الطاطري -

وما ذكرته عن ابي العباس احمد بن محمد بن سعيد فقد رويته عن احمد بن محمد
بن موسى عن ابي العباس احمد بن محمد بن سعيد -

وما ذكرته عن الشيخ الفقيه عماد الدين ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى
بن بابويه القمي رضى الله عنه فقد رويته عن الشيخ ابي عبد الله الله عنه -

وما ذكرته عن احمد بن داود القمي فقد رويته عن الشيخ ابي عبد الله الحسين بن
عبيد الله عن ابي الحسن محمد بن احمد بن داود عن ابيه -

وما ذكرته عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه فقد رويته عن الشيخ المفيد
ابي عبد الله والحسين بن عبيد الله جميعاً عن جعفر بن محمد بن قولويه -

وما ذكرته عن ابن ابي عمير فقد رويته بهذا الاسناد عن ابي القاسم جعفر بن محمد
بن قولويه عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن العلوي الموسوي عن عبيد الله بن احمد
بن فضال عن ابن ابي عمير -

وما ذكرته عن ابراهيم بن اسحاق الاحمري فقد رويته عن الشيخ المفيد ابي عبد
الله الحسين بن عبيد الله عن ابي محمد هارون بن موسى التلعكبري عن محمد بن هود
عن ابراهيم بن اسحاق الاحمري -

وما ذكرته عن علي بن حاتم القزويني فقد رويته عن الشيخ ابي عبد الله واحد
بن عبدون عن ابي عبد الله الحسين بن علي بن شيبان القزويني عن علي بن حاتم
وما ذكرته عن موسى بن القاسم عن معاوية بن وهب فقد اخبرني به الشيخ
ابو عبد الله عن الشيخ الفقيه ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رضى الله عنهما
عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار وسعد بن عبد الله
عن الفضل بن غانم واحد بن محمد عن موسى بن القاسم -

وما ذكرته عن يونس بن عبد الرحمن فقد رويته عن الشيخ ابي عبد الله عن
الشيخ ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رضى الله عن ابيه ومحمد بن الحسن

سند الكتاب

۳۵۸

عن سعد بن عبد الله والحجيري وعلي بن ابراهيم عن ابراهيم بن هاشم عن اسمعيل بن مرار وصالح بن السنك عن يونس واخبرني ايضا الشيخ ابو عبد الله الحسين بن عبد الله واحد بن عبد و ن كاهن عن الحسن بن حمزة العلوحي عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عبد الله بن عبيد عن يونس واخبرني ايضا الحسين بن عبيد الله عن ابي الفضل محمد بن عبد الله بن محمد بن عبيد الله بن المطلب الشيباني عن ابي العباس محمد بن جعفر الرازي عن محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني عن يونس بن عبد الرحمن -

الزاد

وما ذكرته في هذا الكتاب عن علي بن مهزيار فقد رويته عن الشيخ المفيد عن عبد الله عن الشيخ ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله عن ابيه علي بن الحسين بن بابويه ومحمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبد الله والحجيري ومحمد بن يحيى واحمد بن ادريس كاهن عن احمد بن محمد عن العباس بن معروف عن علي بن مهزيار -

وما ذكرته عن احمد بن ابي عبد الله البرقي فقد رويته عن الشيخ المفيد عن عبد الله عن ابي الحسن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه عن سعد بن عبد الله عنه واخبرني ايضا الشيخ المفيد ابو عبد الله عن ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه عن ابيه رحمه الله ومحمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبد الله والحجيري عن احمد بن ابي عبد الله واخبرني به ايضا الحسين بن عبد الله عن احمد بن محمد الرازي عن علي بن الحسين السعد ابادي عن احمد بن ابي عبد الله وما ذكرته عن علي بن جعفر فقد رويته عن الحسين بن عبيد الله عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه محمد بن يحيى عن العمركي بن علي الفيساوي البوفكي عن علي بن جعفر -

الزاد

وما ذكرته عن الفضل بن شاذان فقد رويته عن الشيخ المفيد ابي عبد الله والحسين بن عبيد الله واحد بن عبد و ن كاهن عن ابي محمد بن الحسن بن حمزة العلوحي الحسيني الطبري عن علي بن محمد بن قتيبة عن الفضل بن شاذان وروى ابو محمد الحسن بن حمزة عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن الفضل بن شاذان واخبرني الشريف ابو محمد الحسن بن احمد بن القاسم العلوحي محمد بن ابي عبد الله محمد بن احمد الصفواني عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن الفضل بن شاذان -

سند الكتاب

٣٥٩

وما ذكرته عن ابي عبد الله الحسين بن سفيان البرزوقي فقد اخبرني به احمد بن عبدون والحسين بن عبيد الله عنه

وما ذكرته عن ابي طالب الانباري فقد رويته عن احمد بن عبدون عنه رضي الله عنهما **قال** مصنف هذا الكتاب رحمه الله فقد اوردت جملة من الطرق الى هذه المصنفات والاصول ولتفصيل ذلك شرح يطول هو مذكور في الفهارس للشيخ فمن ارادة وقف عليه من هناك انشاء الله تعالى -

واعلموا ايها كرام الله اني جزأت هذا الكتاب ثلثة اجزاء الجزء الاول والثاني يشتملان على ما يتعلق بالعبادات والثالث يتعلق بالمعاملات وغيرها من ابواب الفقه والاول يشتمل على ثلثمائة باب يتضمن جميعها الفاوت ثمانية وتسعة وتسعين حديثاً والثاني يشتمل على مائتين وسبعة عشر باباً يتضمن الفاوت مائة وسبعة وسبعين حديثاً والثالث يشتمل على ثلثمائة وثمانية وتسعين باباً يشتمل جميعها على الفاوت اربعمائة وخمسة وخمسين حديثاً ابواب الكتاب تسعمائة وخمسة وعشرون باباً تشتمل على خمسة آلاف وخمسمائة واحد عشر حديثاً حصرتها لتلايق فيها زيادة او نقصان والله تعالى الموفق للصواب

وهو حسبنا ونعوذ بالوكيل؛

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة مصنف الكتاب رضوان الله عليه

الشيخ المحقق الخريز أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي شيخ الطائفة المحقة ورافع
 أعلام الشريعة المحقة أمام الفرقة بعد الأئمة المعصومين وعماد الشيعة الإمامية في كل
 ما يتعلق بالذهب والدين محقق الأصول والفروع مهذب فنون العقول والمسموع شيخ
 الطائفة على الإطلاق ورئيسها الذي تلوي إليه الأعناق صنف في جميع علوم الإسلام
 أمّا التفسير فله فيه كتاب التبيان الجامع لعلوم القرآن وهو كتاب جليل كبير عديد
 النظر في التفاسير وشيخنا الطبرسي أمام التفسير في كتب إليه يزدلف ومن بحره يعترف
 صدر كتابه الكبير بذلك يعترف وقال فيه انه الكتاب الذي يقتبس منه ضياء الحق ويوضح
 منه رواء الصدق قد تضمن من المعاني الاسرار والبدعية واختص من الالفاظ اللغ
 الوسيعة ولم يقنع بتدوينها دون تبينها ولا بتتميتها دون تحقيقها وهو القدوة
 استقصى بانوارها واطأ مواقع اثاره والشيخ المحقق الموفق محمد بن ادريس العجلي مع كثرة
 وقائعه على الشيخ في اكثر كتبه يقف عند تبيانها ويعترف بعظم شأن هذا الكتاب استحساناً
 ثباته - وأمّا الحديث فله تشد الرحال وبه تبلغ رجاله منتجها الامال وله فيه من
 الكتب الاربعة التي هي اعظم كتب الحديث منزلة واكثرها منفعة كتاب التهذيب وكتاب
 الاستبصار ولهما المزية الظاهرة باستقصاء ما يتعلق بالفروع من الاخبار خصوصاً التهذيب
 فانه كان دقيقاً فيما ينبغي من روايات الاحكام مغن عما سواه في الغالب ولا يحفظ غنى غيرهما
 في هذا الزمان ومضافاً الى ما اشتغل عليه الكتابان من الفقه والاستدلال والبيّنة على الأصول
 والرجال والتوفيق بين الاخبار والجمع بينها بشاهد النقل والاعتبار وأمّا الفقه فهو
 حريص هذه الصناعة والملتقى اليه زمام الانتقاد وكل من تخرج عنه من الفقهاء الاعيان
 قد تفقه على كتبه واستغاد من نهاية اريه ومنتج مطلبه وله رحمه الله في هذا العلم كتابه
 النهاية التي حققت مستون الاخبار وكتاب المبسوط الذي وسع فيه التفاريع واودع حقائق
 الاطوار وكتاب الخلاف الذي اظهر فيه الخلافين وذكر ما اجتمعت عليه الفرقة من مسائل
 الدين وله كتاب الجمل والعقود في العبادات وآاقتصاد فيها وفي العقائد الاصولية والاحكام
 في الميراث وكتاب يوم وليلة في العبادة اليومية وأمّا علم الاصول الرجال

فله في الاول كتاب العدة وهو احسن كتاب صنف في الاصول وفي الثاني كتاب الفهرست الذي ذكر فيه اصول الاصحاب ومصنفاته وكتاب الابواب المرتب على الطبقات من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله الى العلماء الذين لو يدركوا احد الائمة عليهم السلام وكتاب الاختيار وهو تهذيب كتاب معرفة الرجال للكشي وله كتاب تلخيص الشافعي في الامامة وكتاب المفصيح في الامامة وكتاب ما لا يسع المكلف الاخلال به وكتاب ما يعلى وما لا يعلى وشرح جمل العلم والعمل وما يتعلق منه باصول وكتاب في اصول العقائد كبير يخرج منه الكلام في التوحيد وشي من العدل ومقدمة في الدخول الى علم الكلام وهداية المسترشدين وبصاية المتعبد وكتاب مصباح المتعبد وكتاب مختصر المصباح ومناسك الحج مجرد العمل والادعية وكتاب المجالس الاختيار وكتاب مقتل الحسين وكتاب اخبار المختارين ابي عبيدة وكتاب لتقص على ابن شاذان في مسئلة الفار وم مسئلة في العمل بخبر الواحد وم مسئلة في تحريم الفقاع والمسائل الرحبية في تفسير اي من القرآن والمسائل الرحبية في الوعيد والمسائل الحنبلية اربع وعشرون مسئلة والمسائل الدمشقية اثنتا عشرة مسئلة والمسائل الكلاسية مائة مسئلة في فنون مختلفة والمسائل الحايثية نحو ثلث مائة مسئلة والمسائل الحلبية ومسائل في الفرق بين النبي والامام ومسائل ابن البراج وكتاب انس الوحيد مجموع هذه جملة الكتب التي ذكرها في الفهرست وله كتاب الغيبة كتاب حسن مشهور ونقل عن الحسن بن مهدي السليفي احد تلامذة الشيخ ان من مصنفاته التي لو يدركها في الفهرست كتاب شرح الشرح في الاصول قال وهو كتاب مبسوط طال اقرا علينا منه شيئا صالحا ومات ربه ولم يبق له شيء يصنف مثله واول مصنفات الشيخ في الفقه كتاب النهاية واخرها المبسوط كما يظهر من كلامه في خطبة هذا الكتاب وكتاب الجمل والعقود ومن احاله فيه في عدة مواضع على سائر كتبه وقد ذكرنا في كتاب طاب ثراه كل من تاخونه من علماء الشيعة وفقهائهم واكثروا الثناء والاطراء عليه وعلى كتبه قال النجاشي وهو من معاصريه محمد بن الحسن بن علي الطوسي ابو جعفر جليل في اصحاب باثقة عين من تلامذة شيخنا ابي عبد الله له كتب ثم ذكر كثيرا ما تقدم من مصنفاته وقال العلامة طاب ثراه بعد ذكر اسمه الشريف هو شيخ الامامية رئيس الطائفة جليل القدر عظيم المنزلة ثقة صدوق عين عارف بالاختيار والرجال والفقه والاصول والكلام والادب جميع الفضائل تنسب اليه صنف في كل فنون الاسلام وهو المهدى للعقائد في الاصول والفروع والرجال لكلمات النفس في العلم والعمل وكان تلميذا للشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان ربه ولد قدس سره

في شهر رمضان سنة خمس وثمانين وثلثمائة وقد مر العراق سنة ثمان واربعماية وتوفي رضي الله عنه ليلة
الاثنين الثاني والعشرين من المحرم سنة ستين واربعماية بالشهد للقدس العربي عليه ساكنة السك
ودن بدارة وفي الفهرست له طاب ثراه محمد بن الحسن بن علي الطوسي ابو جعفر جليل في اصحابنا
ثقة عين من تلامذة شيخنا ابي عبد الله مصنف هذا الفهرست له مصنفات منها كتاب تحفة
الاحكام وهو يشتمل على عدة كتب وكتاب الاستبصار فيما اختلفت من الاخبار وهو يشتمل على عدة
كتب تحذيب الاحكام غير ان هذا الكتاب مقصور على ذكر ما اختلفت من الاخبار والاول جمع
الخلاف والوافق الى اخر ما قال وقال الشيخ ابو علي صاحب منتهى المقال ان فضلا تلامذة الشيخ
الذين كانوا يجتهدون في تارخه في تاريخه فيمن توفي سنة ستين واربعماية من الكا بر
ابو جعفر الطوسي فقيه الشيعة توفي بمشهد امير المؤمنين علي رضي الله عنه وقال ابن حجر العسقلاني
في لسان الميزان محمد بن الحسن بن علي ابو جعفر الطوسي فقيه الشيعة اخذ عن ابن النعمان ايضا
وطبقته له مصنفات كثيرة في علم الكلام على مذهب الامامية وجمع تفسير القرآن واملحاحات
وحكايات في مجلس حدث عن المفيد وهلال الختار وغيره ما روى عنه ابنه الحسن وغيره قال
ابن النجار احترقت كتبه عدة نوب بمحضر من الناس في رحبة جامع المنصور واستتره خوفا على
نفسه بسبب ما يظهر عنه من انتقاص السلف مات بمشهد علي رضي في المحرم سنة ستين و
اربعمائة ذكر ابن النجار في الذيل وارضاه بعضهم سنة احدى وستين وحكم القاضي نور الله
التستري في مجالسه عن ابن كثير الشامي انه قال في حقه انه كان فقيه الشيعة مشغولا بالافادة
في بغداد الى ان وقعت الفتنة بين الشيعة والسنة سنة ثمان واربعين واربعماية واحترقت
كتبه وداره في باب الكرخ فانتقل من بغداد الى الحنف وبقي هناك الى ان توفي في المحرم سنة
ومن تاريخ مصر والقاهرة لبعض الاشاعرة ان ابو جعفر الطوسي فقيه الامامية وعالم صاحب التصانيف
تفسير كبير في عشرين مجلدا جاور الحنف ومات فيه وكان رافضيا قوي التشيع وحكي جماعته انه
وشى بالشيخ الى الخليفة العباسي انه واحياه يستون الصعاية وكتابه المصباح يشهد بذلك فانه
ذكر ان في دعاء يوم عاشوراء اللهم خص اول طالوا لعن منى وابديه اول انثر النان ثوالث
ثوالث الرابع اللهم العن يزيد بن معاوية خامسا فدعي الخليفة بالشيخ والكتاب فلما حضر الشيخ وقفت
على القصيدة اللهم الله ان قال ليس المراد من هذه الفقرات ما طنت للسعاة بل المراد بالاول

قائلاً قاتل هابيل وهو أول من سن القتل والظلم وبأثمة قيدا رعا قرناقة صالح وبأثمة
 قاتل يحيى بن زكريا عليه السَّلوة قتله لأجل بغية من بغايا بني إسرائيل وبأثمة الرابع حميد الرحمن بن ملحور
 قاتل علي بن أبي طالب عليه السَّلوة لما سمع الخليفة من الشيخ تأويله وبيانه قبل منه ورفض شانه
 وانتقم من الساعي وأهانته وقال بحر العلوم يستفاد من تاريخ تولد الشيخ ووفاته أنه قد عمر خمسا
 وسبعين سنة وأدرك تمام الطبقة التاسعة وخمس عشر سنة من الثامنة وعشرون سنين
 من العاشرة فيكون قد ولد بعد وفات الصدوق بأربع سنين فإنه توفي سنة إحدى
 وثمانين وثلثمائة ويعلم من تاريخ ورود العراق وهي سنة ثمان وأربعمائة أن مقام فيها مع
 الشيخ المفيد رحمه الله كان نحواً من خمسين سنة فإنه توفي سنة ثلث عشرة وأربعمائة ومع
 السيد المرتضى رحمه الله عن نحو من ثمان وعشرين سنة لأنه توفي سنة ست وثلثين و
 أربعمائة فيكون قد بقى بعده أربعمائة وعشرين سنة من خلفه بعد ادومته في الشاه
 الغروي وتوفي فيه ودفن في داره وقايرة ومزاره معروف وداره ومسجده وأثمة باقية
 إلى الآن وقد جدد مسجد في حدود سنة ثمان وتسعين من المائة الثانية بعد الألف
 فصار من أعظم المساجد في الغرق المشرف وكان ذلك بترقيتنا بعض الصالحين من أهل
 السعادة رحمه الله

اعلان

س کتاب کی رجسٹری باضابطہ طور سے کرا دی ہے کوئی صاحب قصد طبع
نہ نہ مائین ورنہ قانوناً سوا خذہ وادھونگے وما علینا الا البلاغ۔

اطلاع

جس کتاب پر ہر قسم کی ہنو وہ مال مسروقت سمجھا جائے اسکی خریداری سے
اجتناب کریں اور ہر قسم کو مطلع فرما دیں۔
راحم میرزا محمد علی مالک مطبع جعفری ساکن تھانس جدید لکھنؤ

مطبوعات مطبع جعفری

عمدة الطالب في انساب آل أبي طالب طبع اعلیٰ

مطالب السیول محمد بن طلحة الشافعی

کتاب لصا دخی والباغی لابی یحییٰ محمد بن المبارک فی مناظرة الوحش والطيور

على طرز کلیلہ و منہ فی الادب

مقامات بدیع الزمان المہدائے طبع اعلیٰ

وطب لکرب دیوان عربی مولانا السید محمد عباس التستری طاب ثراه

الموجبة الکثرية فی شرح القصيدة الحیرية للعلامة التستری

تخریج الايات المعروفة بخوم الفرقان

من لا یحضره الفقیہ للشیخ ابی جعفر محمد بن بابویه القمی فی مجلدین

من لا یحضره الطبیب محمد بن زکریا الرازی فی المعالجات

رسائل سبعہ للجلسی علیہ الرحمہ

سفینة النجاة فی اثبات الامامة

تذکرة العلماء الموسوم بخوم التمام

بحور العنقة فی جلدین

آریخ حیدر آباد دکن

مرآة النجاة للعلامة المجلد

تعمیم
۱۹۵۸

